

٢٢٩

فتح الغفار

١

ابن قاسم الجبالي

٢١٧,٢
ف.ق

١١١

الشيخ محمد العبد المذنب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
يقول الفقير احمد بن قاسم اما بعد حمد الله ذي العظمة
والكبرياء والصلوة والسلام عليه اشرف خلقه محمد وآله وصحبه
الاصفياء الاتقياء فهذا التعليق نافع ان شاء الله تعالى علي المختصر
المشتمل على شجاعت حيث اطلقت فيه الشيخ فهو الامام المحقق جلال
الدين المحلي ولقبته بنسخ الفقار بكشف محبت غاية الاختصار **بسم**
الله اي بكل اسم للذات الاقدس المسمي بهذا الاسم الاقدس لا بشي
من غيرها مطلقا ابتدئي او اني مستعينا او ملا بسا ملا بسا التبرك
بقريته المقام **الرحمن الرحيم** اي الموصوف بكمال الانعام وما دونه
او بارادة ذكر وفي امثال هذين الوصفين المفيدين المباهغة للمرحة
اشارة لسعتهما وغلبيتها علي اضدادها وعدم انقطاعها وتقديم الاول
لانه ابلغ والى تحتمل الخبرية والانشائية لكن فيها اشكال علي كمال
التقدير من بنيتها في الايات البينات **الحمد** وهو الوصف بالجميل
مطلقا ولو في اعتقاد الحامد او المحمود بل او غيرهما في احتمال بعيد
علي الجميل الاختياري حقيقته او حكما بان يصدر عنه اختياري فدخل
الذات والصفات الذاتية اي لاجله اي على وجه التعظيم ظاهر بان لا
يصدر عن الجوارح ما يحالنه وباطنا بان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود
به كما اقتضاه كلام السيد وغيره او بان يقصد التعظيم وان لم يعتقد
ما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المعلوم الانشائي
اذا قارنه التعظيم كالتصايد المشتملة على وصف الحمد وحيث يعلم اتقا
وهو فان الجمهور يمدونه جدا او ممدحا لا استهزا وتخريفة لعلمهم بمقارنة

التعظيم

التعظيم **اي** جنس الحمد او كل فرد منه مملوك او مستحق للمعبود بالحق التقني
بكل كمال علي الجمال والجملة انشائية او خبرية كما هو اصلها الحصول الحمد
علي التقديرين لكن بطريق اللزوم علي الثاني ان من لازم الاخبار عن الحمد
بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك
جميل قطعاً فيكون الوصف به ممد الا بطريق المطابقة ولعله مراد من دل
كلامه علي عدم حصول الحمد علي تقدير الاخبار واما ما قيل من انه لا بد
في حق الحمد من الادعاء لمداول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا تحقق
ممد علي تقديره فهو في غاية السقوط اما ولا فلا انه انما ياتي علي ما
تقدم من مقتضي كلام السيد وغيره واما ثانيا فلا انه لا وجه للفرق
في عدم الاستلزام المذكور بين الانشائي والاخبار وقد علم من كلام **هـ**
المحققين السابق حقق الانشائي مع عدم الادعاء بل مع ادعاء العدم
واما ثالثا فلا ان الاعتبار الادعاء وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ
اطلاق منع الاخبار وعدم حصول الحمد علي تقديره بل وزان
وزان ساير العتبارات في الحمد كالتعظيم ظاهر فغاية الامر توقفا
حقق الحمد علي تحقيقه نعم ان حملت البراوي الجملة الاتية بنا
علي انشائها علي العطف علي ما هو الظاهر فعين الانشائي هنا
بنا علي منع الجمهور عطف الانشائي علي الخبر مطلقا كما هو ظاهر اطلاق
هم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيد بذلك السيد ونورع فيه
وقد يجاب علي هذا بتقدير القول لجملة الحمد اي قايلا الحمد لله
رب العالمين اي مالك المخلوقات والعالمين اسم مع لعالم وهو
ما سوا ذات الله وصفاته لا اختصاصه بالعقلاء وعموم او مع له

عالم

بعد تخصيصه بالقلادة والرب مقرونا بالاختصاص بالله تعالى
وكذا في القاموس قال وقد يخفف انتهى بخلاف غيرهم كالإضافة
والعمدة في جواز إطلاق كل منهما عليه سبحانه وتعالى إنما هو
السمع فإن الأصح أن أسماءه تعالى توقيفية بمعنى أنه لا يجوز
إطلاق شيء من الألفاظ مشتقة كانت أو لا وان ورد فعلها
ومصدرها عليه سبحانه وتعالى إلا أن ورد لا على وجه المقابلة
بذلك الإطلاق كتاب أو سنة ولو احاداً أو مثلها الإجماع فيقتصر
على ما ورد فإن ورد مقيداً بإضافة أو نحوها لم يجز ذكره
إلا مع قيده الذي ورد به أو مقيداً بآثاره وغير مقيداً
بما جاز الامتنان وإن ورد معر فبالجواز ذكره منكراً وبالعكس
كما هو ظاهر لا تخاد الصيغة والمعنى وفي المقاصد محل النزاع
ما انتصف الباري سبحانه بمعناه ولم يرد اذن ولا منع به ولا
بمراد فده وكان مشعراً بالجلال من غير وهم إخلال انتهى وقضية
أن الأذن أحد المترادفين اذن في الآخر ولا يخلو الإطلاق
عن شيء والوجه أن محله إذا قطع بتوارد فيها وكان الآخر
مشعراً بالجلال من غير وهم إخلال فليتنامل وفي تعليق الحمد بكل من
الذات وصفة الربوبية إشارة إلى استحقاقه تعالى الحمد لكل
منها بل ولسائر الصفات أيضاً أن هذا الاسم الأقدس يفهم
معه جميع صفاته تعالى **وصلي الله على سيدنا محمد** جملة
خبرية لفظاً قصد بها إنشاء الدعاء بالصلوة أي الرحمة عليه
وتجوز بعضهم كونها خبرية معني أيضاً لإنشاء الدعاء قياساً

على جملة الحمد فاسد إذا لاخبار بثبوت الصلاة أي الرحمة عليه
لا يتضمن سवाल كجاء في قول بعضهم أنها خبرية معني والمقصود
الثنا فإنه صحيح لكنه بعيد وإياداه للجملة الاسمية الدالة
على الثبوت والدوام والصلوة بالفعلية الدالة على التجدد
أي المحدث حدث المسبوق بالثانية وهو الصلاة أي الرحمة
من الله بخلاف الحمد به في الأول وهو مالكية الحمد أو استحساناً
لثبوتها أو لا وابدأ أو يبقى وجه إيراد البسملة محتمل بالفعلية
والاسمية ويحتمل أنه حصول المقصود بكل منهما أو قصد الاختصار
بخلاف المتعلق أو مجرد التفتن وأثر الفصل بين جملة البسملة
والحمد تنبيهاً على تمييز ما يتعلق به تعالى بالمتبوعة
والمقصودية الذاتية وأفراد الصلاة عن السلام لفظاً مكرره
وخطافيه تردد وكان الأول زيادة السلام ولعله أي به
لفظاً وإنشأ بتركه حظاً إلى اختيار عدم كراهته ويحتمل
مخالفة في كراهية أفراد لفظاً أيضاً وإن نقله النووي عن
العلماء فإنه مزارع فيه **خاتم النبيين** بالكسر والفتح
الذي ختمهم أو ختموا به فلا بني بعده بل ولا معه قال
تعالى خاتم النبيين ومن وجوه المدح به أن فيه دوام
شرعه والعمل به لظهور ثبوت رسالته أيضاً وفي ذلك من
غاية التعظيم له ما لا يخفى ولا ينافي ذلك نزول عيسى عليه
السلام بعده قال البيضاوي لأنه إذا نزل كان علي دينه
مع أن المراد أنه آخر من نبي انتهى **وعلي** هم عند الشافعي

استقلال كل بالمقصودية
والوصول في جملة الصلاة
تنبيهاً على

رضي الله عنه مومناؤا بني هاشم وبني المطلب والتعبير بصيغة
 المذكورين في مومناؤا وبني كانه للتقليب وقيل جميع امته ووجه
 النووي في شرح مسلم وعزاه لاختيار المحققين وقيل غير ذلك
الظاهرين عن معاييب الدارين وكان المراد ان لهم من الطهارة
 عن ذلك اصاله ما ليس لغيرهم في الجملة **ومحابة** بفتح الصاد
 وقد تكسر فطلق بمعنى الصحبة اي المعاشرة وبمعني الاصحاب
 والاصحاب قال الدواني جمع صحب ضاهب او جمع صحب تحقيقا
 صحب بمعنى صاحب وقال في المطول كالتحشيري انه جمع صاحب
 ويرد عليه ان الجوهر ي منع جمع فاعل علي افعال ولهذا قال
 السعد في حواشي الكشاف الحق عدم ثبوته حتى قيل ان اصحابا
 جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب والمراد به
 بالاصحاب هنا الصحابي والمراد به هنا من اجتمع مومناؤا بمحمد
 صلي الله عليه وسلم ومات علي ذلك **اجمعين** قاليد لصحابته
 حذف نظيره مما قبله او لا وجه التخصيص عليهما ان الاصحاب
 مظنة التوهم لعدم ورود الامر بالصلاة عليهم وانما ثبتت
 بالقياس علي الال **سالي بعض الاصدقا** جمع صديق وهو
 لغة الخليل واصطلاحا **ثم اعترض** للدعا بقوله
عقظهم اي الاصدقا او بعضهم **الله** اي حوسم من المكروهات
ان اعمل **مختموا في الفقه** ان اجمع الفاظا مخصوصة قليلة دالة
 علي جنس الفقه بمعنى السابيل المخصوصة بدلالة هذا علي بعض
 تلك السابيل **علي مذهب** امام الايمه وناصر السنة

به بياض

الامام الغزالي المطلبي ابي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس
 ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد ابن يزيد بن هاشم
 ابن المطلب بن عبد مناف **الشافعي** نسبة لشافع المذكور
 فهو ابن عم رسول الله صلي الله عليه وسلم لانه يلتقي معه في عبد مناف
 الجد الرابع لرسول الله صلي الله عليه وسلم اي ما ذهب اليه من الاحكام
 مجازا عن مكان الذهب وقد يكون حقيقة عرفية اي كايضا ذلك
 الفقه علي مذهب الشافعي كينونة العام علي الخاص لحصوله
 في ضمنه والمختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة كما هو المختار
 وهو ما قل لفظه وقولهم وكثر معناه فيه نظير بل الوجه
 حذفه للقطع بقلة معني بعض المختصرات كلفظه بل هذا
 المختصر كذلك وفي مستعارة للدلالة تشبيهه علقه الدال
 والمدلول بعلقة الظرف والظروف وقد يجعل علي متعلقه بالذلة
 او بمعنى في مستعارة لها ليكون الجار والمجرور به لا من الجار والمجرور
 قبله فان قلت كان يكفي ان يقول مختصر علي مذهب الشافعي
 فلم زاد في الفقه قلت اشارة لمدرج مختصرو من جهتين عما
 كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الشافعي ولما
 عموم الفقه وخصوص مذهب الشافعي علي ان مذهب
 الشافعي قد يكون في غير الفقه كايضا ذلك المختصر
في غاية الاختصار اي تقليل اللفظ **ونهاية** **الايجاز** مع الايضاح
 فانه يجامعها فلا يباي ما ياتي والاختصار والايجاز معني
 لغة وكذا الاصطلاحا عند بعضهم فالجمع بين المتعاطفين

التأكيه ولا يخفى ما فيها من المبالغة للقطع بثبوت ما هو واضح
واخصر وبعضهم فرق بان الايجاز حذف الطول وهو الاطناب
والاختصار حذف العرض وهو تكرير الكلام مرة بعد اخرى
وبعضهم فرق بغير ذلك **يقرب** يدنو ويبسمل لوضوح
عباراته **علي المتعلم** اي مريد التعلم لما فيه من المبتدئين
اي تفهم ما فيه وتخصيل العلم به **درسه** اي قرأته
وتفهم ما فيه مما الغير كما هو الغالب يقال درس الكتاب
يدرسه ويدرسه درساً ودراسة فراه كادرسه
قاله في القاموس **ويسهل على المبتدي** من هو في اوائل
التعلم **لفظه** لصغر حجه واثار المبتدي لانه الذي يعتني
بحفظ مثله ويحتاج اليه عادة **وسالي** ولوعلي الاجمال
بان طلب ما يستدعي ما يذكر وان لم يربط السؤال بخصوص
ان الكثر فيه من التقسيمات جمع تقسيمه بمعنى الموق من
التقسيم وهو ضم قيود الي امر مشترك ليحصل امور متعددة
هي اقسام له وذلك لتضمنها احكام واحكام واستيفائها
كما في قوله ثم المياه علي اربعة اقسام الي اخره والتقسيمات
وان لم يكن فيها حكم كما صوابه وبذلك فارق المتفصلات
نحو العدد اما زوج واما فرد وتشير اليه ويفهم منها ومن
حصر النصال اي ضبطها بالعدد مع بيان اعيانها كما في
قوله وسننه اي الوصوف عشرة اشيا الي اخره وقوله وسننه اي
الفصل خمسة اشيا لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ علي

كل منها لا يحتاج الي اتقان معرفة كل وملاحظة ليتحقق مطابقة
العدد لكنه اكثر من الحصر المذكور من غير استيعاب للتخصيص
في الواقع كما في المثالين المذكورين فان كلامي سنن الوضوء سنن
الفصل يزيد علي ما ذكره بكثير فلعلة تسليح بار كتاب
ذلك محاطة علي المعني المذكور ولانه اجمع للفكر وامنع هو لا
فهو سهل علي المبتدي المقصود بالكتاب بالذات والحصول جمع خصلة
وفي القاموس الخصلة الخلة والفضيلة والذيلة وقد غلب
علي الفضيلة انتهى والمناسب هنا الثاني وهي تشمل السنن
والوجبات وان تبادل اصطلاحا من الفضيلة السنن وقد اكثر
من حصر كل منها فلا يتجمل العمل علي احدهما دون الاخر **فاجبته**
اي بادرت الي اجابته **اي ذلك** العمل بالوعود والعزم
عليه او بالشروع فيه او به نفسه حال كوني **طالباً** اي راجياً من
الله **للثواب** اي الجزاء عليه تفضلاً لاحسان النية فيه بل وعلي
الاجابة اليه فانها خير ايضا لا تعرض دنيوي من ثناء او غير **والغيا**
اي سائلاً مبتدلاً **اي الله في حصول التوفيق** اي توفيق **العمل**
فيه اي اقداري علي ادراكه والقيام به وهو الحكم المطابق للواقع
بأن يورقني موافقة ما هو مذهب الشافعي في الواقع والتوفيق
خلق القدرة علي الطاعة المقارنة لها **انه** اي وانما طلبت
مئة الثواب ورغبت اليه في التوفيق للصواب لانه **علي ما**
يشاي كل ما يشاء من الممكنات التي منها الاثابة والتوفيق المذكور
والمشيئة والارادة عبارتان عن معني واحد وهو صفة ازلية

متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث بالاوقات حدوثها
قديرا اي تام القدرة التي لا يتوقف عليها الاثابة
 والتوفيق والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدور ان عند تعلقها
 بها في الازل وفي كلامه هذا السارة ما قدره ان القدرة صفة
 تؤثر وقف الارادة اذ نسبتها الي الضدين والاوقات سواء كما
 يمكن ان يقع بها هذا الضد يمكن ان يقع بها ذاك وكما يمكن
 ان يقع احدهما في وقت الذي وقع فيه يمكن ان يقع قبله وبعده
 فلا بد لتخصيصه بالوقوع دون ضده وفي هذا الوقت دون
 غيره من محض يقتضي ذلك اي لذاته حتي لا يحتاج الي محض
 اخر غيره ويتسلسل وهو الارادة ولا يلزم من تعلقها لذاتها
 عدم افتقارها الي مرجح خارجي كون الفاعل موجبا بالذات
 وانما يلزم لو كان تعلقها لذات الفاعل فعلم ان تعلقها بالذات
 لا ينافي اختيار الفاعل وان تعلق القدرة تابع لتعلق الارادة
 وان وقوع الشيء تابع لتعلق الارادة اذ لا يوقوعه كما انه تابع للعلم
 المتعلق في الازل بتخصيص الارادة بمعنى ان حدوث الحادث علي
 حسب ما تعلق به العلم القديم وان كان متبوعا للعلم بمعنى
 ان العلم بحدوث الحادث في وقت المعين تابع بحيث يقع فيه
 فالعلم بان زيد سيقوم عدا انما يتحقق اذا كان هو في نفسه
 بحيث يقوم فيه فلا منافاة بين ما يقال من ان العلم تابع
 للوقوع وما يقال من عكس ذلك **ولانه بالاجابة** لما طلب منه
 ولما رغب اليه فيه باعطائه تفضلا منه **جديرا** اي حقيق

لسعة كرمه وتفضله ووعد به لئلا يظلم منه الثواب
 ورغبت اليه في التوفيق للصواب وتقدم الميعول للسمع والحمد والواحدة
 بنظر الي ان الاجابة لغيتها علي عدمها واليقينتها بعظم الكرم
 كانه لا يقع الا هي وفي هذا الكلام تنبيه علي مشروعية الدعاء
 والكلام عليه لسعة اطرافه كحذر اخذ فليطلب من محله وقد
 يكون حراما ومنه طلب مستحيل عقلا او عادة الا نحو ربي وطلب
 نفي ما دل الشرع علي ثبوته او ثبوت ما دل علي نفيه ومن ذلك اللهم
 اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لدلالة الاحاديث الصحيحة انه لا بد
 من تغذيب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اغفر للمسلمين او لجميع المسلمين
 ذنوبهم علي الوجه لصدقه بغير ان بعض الذنوب لكل او البعض فلا
 فيه للنصوص وتوقف بعضهم في جواز الدعاء علي الظالم بالفتنة
 في دينه وسو الخائفة ونص بعضهم علي ان محل المنع من ذلك في الظالم
 المتمرد اما هو فيجوز واختلصوا في جواز سوال العصاة والوجه كما قال
 بعضهم انه ان قصد الترتي عن جميع العاصي والرد ابل في جميع الاحوال المنع
 لانه سوال مقام النبوة او التحفظ من الشيطان والتخصن من افعال السوء
 فهذا الاباس به ويبقي الكلام حال الاطلاق والتمجيد عندي الجواز لعدم
 تعيينه للمحدوس واحتماله الوجه الجايز وقد يكون كغرا كالدعاء بالمغفرة
 لمن مات كافرا وقد يكون مكرها ومنه قال الزمكشي الدعاء في كنيسة وجامع
 ومحل نجاسة وقدر ولعب ومعصية كالاسواق التي يغلب فيها وقوع ما
 العقود والايان الفاسدة والدعاء علي نفسه او ماله او ولده او خادمه
 وفي اطلاق جواز الدعاء علي الولد والخادم نظير ويجوز الدعاء للكافر بنحو صحة
 البدن والهداية واختلصوا في جواز التامين علي دعائه ويحرم لعن السلام

المنفون ويجوز لعن اصحاب الاوصاف الذمومة كالفاسقين والمصورين
واما لعن المعين من كافر او فاسق فقصية ظواهر الاحاديث الجواز
واشار الغزالي الى تحريمه الا ان علم موته على الكفر وكالاته في تحريم لعنه
بقية الحيوات وقد يشكل بقليل المص سوال خصوص التوفيق المذكور
بقوله وبالاجابة جدير بانه قد لا يجاب الداعي الى خصوص ما سال في
الدنيا كان يوخى الى الاخرة او يفرغ عنه من السوء بعد ما دعاه مع ان مقصود
المصنف حصول خصوص ما ساله حال تاليف الكتاب كما لا يخفى ويمكن
ان يجاب بان المراد ان السؤال مظنة الاجابة لخصوص ما طالب
وعلازمة الاجابة الحسية والبكا والفتش عريضة وقد تحصل الرعدة
والخشي وسكون القلب عقبه وبود الجاش وظهور النشاط باطناً والخشنة
ظاهراً حتى كان حملته ثقيلة كانت على كتف الداعي نزلت عنه والحق
عند الاشاعة رضي الله عنهم انه تعالى لا يجب عليه شي ولا يقع منه
شي حتى ان له تعالى اقامة العاصي وتنجي ابد اولو كافر لكنه لا يقع
وتعذيب المطيع ابد اولو مذل كما هو لا يقع في ذلك لكنه ايضا
لا يقع فسبحانه وتعالى عما يصفون **كتاب** مسابيل
الطهارة وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين
في مسمى الكتب والابواب والفصول انه اللفاظ المخصوصة ومن اضافة
العام الى الخاص كشيء اراك وعلم الفقه بناء على ان المسابيل وهي بمعنى
الدوام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسمى ما ذكر
المياه التي يجوز اي يكل ويصح فهم من استعمال المشترك في معنيين
وهو ظاهر فيها عند التجرّد عن القرائن كما قاله الشافعي او بمحل حينئذ

لكن يحمل عليها احتياطاً كما قاله القاضي ابو بكر **التطهير** بمعنى الحاصل بالمصدر
فانه الذي يتعلق به الحكم لوجود بيته دون معني المصدر لعدم ميته
اي مجموع المياه المذكورة فان الحكم في العام قد يكون على مجموع الافراد
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا انزلنا من السماء ماء بها
من حيث ذاتها او في الجملة حتى لا يثا في التقسيم الا في **سبع مياه**
وزاد لفظ مياه للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع
لا افراد ولا يرد عليه تبادر الحصر من هذه الصيغة مع انه يجوز
التطهير ايضا بغير هذه السبع كما ان النابغ من امابعد صلي الله
عليه وسلم وكالجموع من ذوا وان اعترض بانه نفس دابة في الارض
لانه ممنوع لا دليل عليه وكما يباطن دود الماء المسمى بالزال قال القاضي
لانه ليس بحيوان بل على صورته ولا يثا لا تقيد امتناع التطهير
بغير الماء من المايعات لان حاصلها بيان ما يجوز التطهير به من
المياه وما لا يجوز التطهير به منها وذلك لا يفيد الامتناع بما
عداها ولفظ المياه لقب فلا مفهوم له اما الاول فلا ان المراد بيان
ما يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود واما الثاني فلا
ان اشتمال الجواز على اعداد المياه مع انه في غاية الوضوح مفهوم من اطلاق
قوله الا في بما خالطه من الطاهر ان ومن اشتراطه في التيمم العرجى
لما ثم فصل قوله سبع مياه ولم يقتصر على التفصيل لها فظة على
فايدة الاجمال ثم التفصيل فقال **ما السما** وهو المطر واضيف الى السماء
لنزوله منها سواء اريد بها السحاب ام الجرم المعروف لان الماي يترك منه
الى السحاب ثم منه الى الارض ويجوز ايضا ان يراد بها جهه العلو
وما البحر وفي القاموس البحر الماء الكثير والمالح فقط انتهى فاضافة

المالية للبيان او من اضافة الاعم كنجرا ك او اذ اذ به المكان **وما النهر**
وفي القاموس النهر ويجري مجري الماء انتهى فليتنا مل في النسبة بين ما
البحر وما النهر وهل يشترط في الاول السكون وفي الثاني القلة **وما**
البيرو وما العيين وهما معروفان **وما الثلج وما البرد اي**
ما ينحل منها وهما معروفان **ثم هذه المياه** اي كل واحد منها بالنسبة
للطهارة جواز او منع باعتبار تأثيره بخبر وعدم تأثيره به
منقسم **على اربعة اقسام** من انقسام الكل الى جزئياته
كما هو الظاهر من التقسيم انقسام اعتباريا فلا يقود داخل
بعض الانقسام الاول **ظاهر مطهر** اي مجري في الطهارة الشرعية
من رفع حدث وازالة نجس وغيرهما **غير مكره** اي استعماله فيها
وهو الماء المطلق وسياقي كراهة الشمس منه المعلوم مطلقيته
من الوصف بملوومها ولا يقود في النجوم انه قد يوجد المطلق بدون
المطهر كما يعلم مما ياتي لان اللازم قد يكون اعم والمذكوم يمتنع وجوده
بدون اللازم مطلقا والمطلق ما يقع اسم ما بلا قيد وان قيد لموافقة
الواقع كما بالبحر وما ينعقد منه الملح كجوهره او سبوحة الارض والرخ
المتولد من بخار الماء المغلي قال الاذري وغيره المطلق ومنه الماء
المتغير كثيرا بمكث وطلب وزرنيخ وخوها مما يعسر صون الماعنة
كما قال الرازي اذ اهل اللسان والعرف لا يمتنعون من اطلاق اسم الماء
عليه عليه ولذا قال امام الحرمين ان اهل اللسان لا يسلبون اسم الماء
قال ولعل العرب فهمت تغذرا لاختراز وعلمت ازالة الغسل
الما فادامت على ما يتغير بهذه الجهة اسم ما وهو معه للفعل
فالتعليل يبقا الاسم والمنطون ان سبب بقاء الاسم تغذرا للتحرر
فليتهم الفقيه مراتب الكلام انتهى وفيه اشارة لطيفة الى ان

المعتبر في اطلاق الاسم وعدمه هو حال العلم بحال الماء وهو ظاهر
متعين بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا باضافة كالمختبر بما خالطه
من الطاهرات على ما ياتي اولام عهد كقوله في الحديث نعم اذا
راة الماء وصفة كقوله تعالى من ما دافق فهو غير مطلق فهو
غير مطهر فاذ قلت يرد على قوله وهو الماء المطلق لتعريف
الخبر فيه بلام الجنس مقتضى قصر على المصنف كما تقر في محله
انه يقتضي حصر الماء المطلق في المطهر مع ان كلا من الاستعمال والقليل
المتنجس بمجرى الملاقاة مطلق كما صرح به الرازي في الاول وغيره في الثاني
مع انه غير مطهر قلت للمصنف ان يمنع مطلقيته كل واحد منهما
وقد صح النووي خلاف قول الرازي في الاستعمال ولو سلمه كان ذلك
حكمها فيما بعد قريبة قوية على استثنائها من المطلق حتى كان التقدير
وهو الماء المطلق غير المستعمل والقليل المتنجس وسواهما كاي فبيده اطلاق
المصنف في اعتبار المطلق للطهارة فرضها ونفلها وما يرفع الحدث
او يزيل النجس وما ليس كذلك **والثاني ظاهر مطهر لكنه مكره** شرعا
من حيث استعماله مع المداومة عليه على ما شرطه ابن سلق في التلقين
واستحسنه الذركيش ويحتاج لبيان المراد بها فان اعتبار حقيقتها
في غاية الاشكال في البدون في الطهارة وكذا غيرها كما يعلم مما ياتي خوفا
البوص لما سياتي **وهو الماء المشمس** من المطلق قليلا كان او كثيرا مغطي
كان او مكشوف اي ما سخنته الشمس واذ لم يقصد اليه تشميسه بقطر
حار مكث في منطبع غير ذهب وفضة كعديد وخصاص ما لم يبردا او
يضيق الوقت عن تحصيل غيره او يغلب على طنه ضرره وذلك
لان الشمس جددتها تفصل منه زهومة تغلوا الما فاذ الوقت البدون

بسحونة نهار خيف ان تقبض عليه فيجبس الدم فيحصل البرص وقضية
ذلك ان الكلام حيث ظهرت السحونة بحيث تنفصل الزهومة فلا يكتفي
مجرد زوال برد الماء على الاوجه خلافا لما في البحر وكيف يكتفي بمجرد ذلك
في البلاد الحارة ولا يكتفي بتأخير السحونة في المعتدلة وشمل البدن
بدن الميت وهو ظاهر اطلاق الجمهور وان نقل عن الشامل خلافا
وداخل البدن فيكون شربه واكل طعامه وفيه وبذلك صرح في شرح
المهذب في الطعام وقبضه بالماء وقياسه الشرب كما هو ظاهر لكن قضية
كلام ابن نفيس من الفقهاء وحذاق الاطباء خلافا له والله لما اوجه حصول
البرص بالشمس وقبضه بما اذا لاقى الشمس البشر من خارج قال ولا
كذلك اذا ورد من داخل البدن لان الحرارة الباطنة لقوتها تحل تلك الاجزاء
وتدفع مضرتها خاصة وتلك الاجزاء لا تثبت في الباطن في مكان
واحد بل تنتقل اليه ان تبطل قوتها انتهى والكلام في بدن الادمي
ومثله حيوان بلحمة البرص بقوله اهل الخبره وبالمسح المسخن
فلا يكره لان النار لها قوة وتأثير في اذهاب ما ينفصل من تلك
الاجزاء الصادرة وقضية ذلك زوال الكراهة بتسخين الشمس بالنار
وهو منتهج المعنى لكن يشكل عليه مسيلة الطعام السابقة اذ في بعض
اخباراتهم التعبير فيها بالطبخ فليتأمل وبالقطر الحار غيره كالمعد
والبارد وشرط بعضهم ان يكون التسخين في وقت التسخين في وقت
الحراحترازا عن وقت الشتاء ولا يرد عليه ان اشتراط الصيف
الصايف وجه كما في الاسوي لجواز ان تكون مخالفة هذا الوجه للصحيح
في اعتبار قبيل الصايف لا صطلق الصيف لكن هل المراد بوقت الحد
وسط النهار والصيف مطلقا فيه نظر وقد يتجه اعتبار ما يظهر

به السحونة المؤثرة في الزهومة بل في عدم اعتبار السحونة اذا ظهرت
بشدة الشمس في بعض ايام الشتاء نظر وبالمستطاع المذكور غيره كالبدر والحياض
واواني الخراف والحجر والحطب والذهب والفضة وليس المراد به ما حصل فيه
الانطباع بالفعل بل ما شانه ذلك ولو كان بعض الانا ذهبيا وفضة وبعضه
الاخر حديدا او نحاسا مثلا فالظاهر الكراهة حيث كان غير الذهب
والفضة بحيث تنفصل منه الزهومة المؤثرة وكذا لو موه ان الذهب
او الفضة بغيرهما حيث كان التثوية بحيث تنفصل منه الزهومة
ولو موه انا غيرهما باحدهما فالوجه الكراهة ان لم يمنع التثوية انفسا
الزهومة والا فلا ولو صدي الانا فينبغي ان يقال ان كان الصدا
بحيث لا يمنع انفصال الزهومة ثبتت الكراهة والا فلا وينبغي
التبريد ما لو برد فتزول الكراهة على الاصح في الدروضة كمن
الاصح في الشرح الصغير فلو سخن ثانيا بالشمس في غير منطبع فيجتم
ثبوت الكراهة لان الزهومة لم تزل بالتبريد بل زال تأثيرها
المشروط بالسحونة وقد وجدت او بالنار فذكر اراهة هذا فيما ينظر
وبما بعده ما لوصاف الوقت عن تحصيل غيره اي بحيث يلزم خروج
جزء من الصلابة عن وقتها فيما يظهر فيجب استعماله وتخصيله ولو
بالشر لا كراهة والالزم الامر بالشئ والنهي عنه في حاله واحدة
وهل يكره حينئذ ما زاد على الفسلة الاولى والتبريد والفسل
المسنون لعدم وجوب ذلك فيه فظهر وقد يتجه المنع ولو يتيقن
اول الوقت وجود غيره اخر الوقت فالأفضل كما قال بعضهم ترك
التطهير به او غلب على ظنه ضرورة بقول عدلي طبري وكذا عدل واحد
على المنهج الذي هو نظير ما ذكره في التيمم بل صرح به جمع في شرح

المهذب فإنه ضعف اشتراط العدلين ورجح انه يكفي عدل الرواية لانه
من باب الاخبار حرم استعماله ووجب التمسك ان فقد غير والام بجواز التيمم
مع وجوده مطلقا خشية المخدوس لانه غير محقق بل ولا فطنون في جزئياته
وقوله وهو المأثم مثاله في كراهة الاستعمال ساير المايجات علي ما حرم
به الزركشي وقوله المشمس مثل فيما ذكر فيه شديد الحرارة وشديد
البرودة لمنعهما الاسباغ وقضية ذلك اختصاص الكراهة بالطهارة
في البدن لكن عللها في شرح المهذب بخوف الضرر وقضيته كراهة
استعماله في البدن مطلقا وكل مفضوب عليه كياه ثمود ولم يضم هذه
المذكورات اليه لاختصاصه واثره لكونه اهم الخلاف القوي فيه ولان
ما قد يشاع عنده اعظم واوردته بصورة الحصول ما تقدم في شرح قوله
في الخطبة وحصول الخصال **فرع** المختار وفاق الاذرع ان ما زمر
كغيره فلا حرمة ولا كراهة في استعماله ولو في ازالة النجاسة **والتالي**
ظاهر فيحمل نحو شربه مما يتوقف علي مجرد الطهارة لكن مع الكراهة
في شرب المستعمل وقال المؤيد يجرم شربه لاستفادته **غير مطهر**
فيمنع ولا يجزي استعماله في شئ من الطهارات **وهو شيان** احدهما
الما المستعمل قليلا فيما لا بد منه ولو بدلا او جيب الاصل او لما منه
بدكالنافلة دفع حدثا او ازال نجسا او لاشتم تاركه او لاعبادته كان
او لاطهارة الميت والضرورة وغسل بعض اعضا الوضوء وان قلنا
ان رفع الحدث لا يجزي وغسل الوجه لا يجزي قبل بطلان التيمم
اذ لا بد منه في رفع الحدث المستفاد به اكثر من فريضة بخلاف
غسل الرجلين بعد مسح الخف فانه لم يوثر شيئا يعتمد عليه شيئا
مشا جناق قال وفيه احتمال للبعوي انه يوثر شيئا يشك بانه كائن

غسل الوجه قبل بطلان التيمم رفع الحدث المستفاد به اكثر من فريضة
فيمنع ان يوثر غسل الرجلين بعد مسح الخف رفع الحدث الذي لا ينتهي
بثبوت رفع الخف وازالة النجس المعفو عنه اذ لا بد منها بحسب الاصل
وجواز تركها لتخفيف وغسل الرأس والخف والجبهة اذ لا بد منه بدلا
عن مسحها وطهارة الصبي المميز اذ لا بد منها للصحة صلواته ونحوها وكذا اغتسل
المميز ومثله المجنون بناء علي ما اعتمد به الاذرع وغيره خلافا للاسوي
وغيره من اشتراط طهارة الطواف به فيطهره الولي وينوي عنه
وخرج بما لا بد منه الفسلة الثانية والثالثة والمضغنة والاستسقاء
والوضوء المجرد والغسل للسنون وفيدته في الحاد م باليس لاجل الحدث
ثم ذكر في الذي لاجل الحدث كغسل المجنون اذا افاق فانه قل من جن
الا وانزل وكذا وضوء من شك في الحدث ما حاصله انه ايضا لا يصير الما
مستعملا علي الصحيح ثم لا فرق في الحكم بالاستعمال في حق المستعمل بين اتصاله
بالعضو المستعمل فيه وانفصاله عنه واما في حق المستعمل فلا يحكم به ما دام
متصلا بالعضو المستعمل فيه ولو نوي جنب نزل في ما قليل رفع الجنابة
صار بحجرونية غير مطهر في حق غيره وان لم ينفصل عن بدنه لا في حق
ايضا حتى ينفصل عن بدنه حتي لو كانت نيته قبل تمام الانغماس فيه
او احدث بعد الانغماس ونيته وقبل خروجه منه جاز رفع بقية
حدثه في الاول وحدثه المتجدد في الثاني بالانغماس فيه ولو انغمس
المحدث في ما قليل فاوليا الوضوء ارتفع حدثه ولا يصير الما مستعملا
ما لم ينفصل عنه كما صرح به في كلام الامام واقفه في شرح المهذب
واما ما شي عليه ابن المقرئ ومن تبعه من انه لا يرتفع عن غير

الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجنب فهو مدفوع بتقدمه بالترتيب
في لحظة لطيفة وبذلك يعلم خروج اغتساله بغيره وانغماس فان
انفصل عنه بتعاقب يغلب كمن كف المتوضي لساعده ومن راس
الجنب لكتفه فلا وفي انفصاله مع خرق الموه من نحو راسه لقدمه
وجهاً وفي التحقيق ترجيح اختلاف المتأخرون في فهمه انتهى فائدة
نية الاعتراض تمنع رفع حدث الملاقي للماء القليل فلا يصير مستعلاً
وحقيقتها ان يقصد اي قبل مس الما فليذكر خلاف ذلك فانه
غلط ظاهر بوضع يده في الاثا نقل الما منه والغسل به خارج الاثا
ووقتها في الحدث بعد غسل الوجه اي الغسلة الاولى علي ما قاله
الزركشي وغيره لصحة اليد حينئذ او الغسلات الثلاث كما قاله
العز بن عبد السلام عملاً بالعادة من ان اليد يدخل في الاثا
للاعتراض دون تطهيرها في نفسها وقد يلتزم الاول فيمن غلبت
عادته بترك التثليث او لم يكن له عادة غالبية او قصد الاقتصار
عليه مرة سواء قصد الاثان بالتثليث او لم يقصد شيئا وفي الجنب
بعد نيتة لان بدنه كعضوه واحد فان نوي غسل الجنابة وتجب
عليه نية الاعتراض قبل ان تقع يده في الما ولو اعتزف نحو
المضغنة وغسل يده خارج الاثا بنية غسل الجنابة لم يتحقق عليه
نية الاعتراض ولو غرق الما او لام ثم نوي رفع الجنابة ارتفعت
عن كفه ولم يضر اذها بعد ذلك في الما بما تقدر يعلم ان نية
الاعتراض قد يحتاج اليها بعد غسل الوجه الاول علي التفصيل
السابق في الاعتراض من نحو حجر وابريق لكن لم يحول سنة التثليث

لا دفع هي ضرورة الما مستعلاً فان جمع المستعمل فبلغ قلتي عا
مطهر او به يعلم ان ما بلغ قلتي لا يتأثر بالاستعمال والكلارم
فيما بلغها من محض الما فلو بلغها بما يع لا يسلب الطهورة فانفس
فيه جنب صاد مستعلاً كالو وقعت فيه نجاسة فانه يجس
لانه اذ لم يقول دفع النجاسة فلا استعمال اولي اذ الما اقوي
علي دفع النجاسة بدليل انه لو جمع الجس فبلغ قلتي عا
طهوراً قطعاً ولو جمع المستعمل فبلغها ففي عوده طهوراً وجهان
فروع مهمة لم ارفيها شياً ولكن ما ساء به فيها ظاهر
ان شأه تعالى لو ادخل كفيه مجموعتين في ما ونزعهما مملوتين
ففيه اقسام الاول ان يدخلها مع نية الاعتراض في ما كثير
ولا خفاء في عدم تأثر الما بها لكثرة نية الاعتراض واما
المتفصل فيهما فهو طهور ثم تارة ينوي بعد انفصالهما فيهما
عن الما دفع حدثهما فيطهر الما في منهما الذي فيهما دون ما
الملاقي منهما او من احدهما لان الما فيهما بالنسبة لكل منهما منفصل
عن الاخرى كالونزل جنبان في ماء قليل ونوي فانه ترتفع جنباتهما
معاً عن جميع بدنهما او نوي بعد تمام الانغماس وعن الجزء الملاقي
منهما ان نوي قبله وتارة ينوي بعد ما ذكر رفع حدث واحدة
معينة منهما دون الاخرى فينبغي ان تطهر فذلك المعينة دون الاخرى
لان الما طهور بالنسبة للمعينة دون الاخرى لعدم استعماله في الاخرى
لانصرافه عنها بالنسبة فلو كان نوي دفع حدث بقية واحدة منهما
دون الاخرى والجزء الملاقي له من الواحدة طهرت بذلك البقية ثم
لواجره الى الجزء الملاقي المذكور بنية رفع حدثه طهر ايضا ان لم يتفصل

عن عضو الطهارة بعد لا يقال هو لا يجوز ثم في التسمية الاولى ان يرفع
بما فيها ما حدث ببقية واحدة منهما بشرطه وذلك لان المتصل منه
بتلك الواحدة طهور بالنسبة لها لعدم انفصاله عن عضو الطهارة
وما اتصل بالآخر مستعمل بالنسبة لتلك الواحدة والمات مختلطان
فقد اختلط المستعمل بغيره فيقدر على الفاوسطا فان لم يتغير تغيرا
موثرا طهر ببقية تلك الواحدة وكذلك لو شك اذا تسلب الطهارة
بالشك وان غير ذلك لم يظهره لانا نقول مسيلتنا نظير مسئلة
الجنبين المذكورة وقد اطلقوا فيها عدم ارتفاع جنابة الباقي
منها او من احدهما فدل على عدم التفاتهم الى ما ذكرنا وكان وجه
ان جملة الماتعد مستعملة في الملاقي لهما من كل منهما فيكون بالنسبة لكل
منهما مستعملا منفصلا عن غيره فان صح منهم تفصيل ثم اجريناه
هنا الثاني ان يدخلها بغير بقية اعتراف في ما كثير ولا شك
في ارتفاع حدثها بمجرد انغماسها في ذلك وفي طهورية ما خرج
معها من الماء لانفصاله عن الماء الطهور من غير ارتفاع حدث
بعد ذلك فيجوز ان يطهر به بقية احدهما وكذلك بقية كل
منهما بشرط ان يفصل احد الكفين عن الاخر ثم يغسل بماء في كل بقية
يده الثالث ان يدخلها مع ثنية الاعتراف في ماء قليل ولا شك
انه لا يرفع حدثها ولا حدث احدهما في الماء صرف ثنية الاعتراف
عن ذلك فاذا رفعها عن ذلك الماء قال الذي انفصلت عنه طهور
وكذا الذي انفصل معها لان ثنية الاعتراف صرفته عن الرفع
ثم ان قصد رفع حدثها فيها طهرها معائنه لا يطهر ما فيها
بقية ما ولا بقية احدهما لان ما في كل منفصل عنه بالنسبة للاخر

او رفع حدث احدهما دون الاخر طهرت دون الاخر ثم له تطهير
بقية ما به دون الاخر او بقية احدهما دون غيره طهرت ثم له
اجراوه لتطهير كغ تلك البقية وان فصل احدي الكفين عن
الاخر قبل القصد صح ان يطهر بما في كل كفن جميع تلك اليد الرابع ان يطهرها
بغير ثنية اعتراف في ما قليل فلا خفاء انه بمجرد ماسة اول جزء منها
وان قل للماد فعه ارتفع حدث ذلك الجزء منها ثم لا يرفع بعد ذلك حدث
شي اخر لا منها ولا من احدهما الصيرة الما بمجرد ملاقات اول جزء منها
مستعملا مع الحكم بانه منفصل عن كل جزء بالنسبة لليد الاخرى كما في
مسئلة الجنبين الناويين معا بعد ماسة الما لبعض يديهما
واعلم ان هذه الاقسام الاربعة مصورة كما تري بما اذا دخل
الكفين دفعة فلو ادخلها على الترتيب فكذلك الا في ادخالهما
في الماء القليل بغير ثنية اعتراف فانه يرفع حدث السابقة
دون شي اخر من غيرهما وله بعد رفعها تطهير بقية ما بما فيها
ولو جمع كفيه لينزل فيها ما من علو فيسبغ في الحذا من مسئلة
الجنبين ان يقال ان لاقاهما او جزئيهما الماد دفعة واحدة ولا صارف
عن رفع الحدث من ثنية اعتراف رفع حدث ما لاقاه منهما
او من جزئيهما وصار مستعملا بالنسبة لما عدا ما لاقاه لانه بالنسبة
لكل منهما او من جزئيهما منفصل عن الاخر وان وجد صارف لم
يتاثر بمجرد الملاقاة ثم ان قصد رفع حدث ما هو متصل به فلهما
او من احدهما ارتفع حدثه وصار الما مستعملا بالنسبة لما عداه
لما ذكرنا ورفع حدث احدهما دون الاخر ارتفع حدثه فقط وصرح ان يرفع
بما فيه بقية حدث ليد له عدم قاتره بملاقاة الاخر صرف النية عنه

وان لا في احدهما قبل الاخر بغير نية افتراق او بهما ثم نوبحرف
حدثه قبل ملاقاته الاخر رفع حدثه وصار مستعملا بالنسبة
للاخر دون بقية ولو شك هل لا قاهما معا او على الترتيب طهرها
جميعا لان الاصل ظهور بيته بالنسبة لكل منهما كما يوضح ذلك
من نظيره في مسألة الجنبيين وان لا في احدهما او لا بغير نية
اعتراف او بهما مع نية رفع حدثه قبل ملاقاته الاخر ثم انفصل الي
صار مستعملا بالنسبة للاخر ولبقية الاول ولولا في جنبيين
منهما من غير اختلاط وحكما بطهرهما ثم اختلط او صادا ما واحدا فهل
يصير مستعملا بالنسبة لكل منهما مطلقا او يقدر احدهما محال
وسطا لتمييز احدهما عن الاخر امتدادا وعرض اختلاطهما فان
اثر امتنع استعماله وان لم يوشتر واحد منهما في الاخر بغير ص
محالفا وسطا جاز استعمال ذلك المائي بقية احدي اليدين فيه
نظر ويحج ان يقال اذا استمر ما احدهما عليها لم يجاوزها وانقل
اليه ما الاخر في قدر محالفا وسطا لانه بانتقاله عن عضوه حكم
باستعماله وقد اختلط بهما هو محكوم بظهور بيته وهو ما لم يجاوز
الاولي وان التقي المان الي ملتقي الكفين واختلط عليه فيختلف الحكم
باستعمالهما لان كلامهما صار متصلا بالآخرى وهذا كاف في الانتقال
عن عضوه فليتامل **والشي الثاني الما المتغير** طعنا اولونا او رجا تغيرا
كثيرا بان منع يقينا اطلاق الاسم عليه **بما خالطه** اي بمخالطه
فيه مستغني عنه بان يسهل صوته عنه **من الاشياء الطاهرات**
جمع طاهر صفة لذكر لا يعقل فلذا اجمع هذا الجمع كمي وزعم ان
ودقيق وحجر مسحوق وطالب ادق ثم القى وكذا الوالقي صحبا

ثم تفتت وخالطها اجثه الاذري وورق شجران طرج وتفتت
بحيث خالط وقطران خنيط بالماء وهو ما لا دهن فيه ونحوه
وحب انفصل منه يقينا عين تحت النطة وذلك لعدم اطلاق اسم
الماء عليه ولهذا الخلف لا يشرب ما او وكل في شربه فشر ذلك او
اشتره له وكيه لم يثبت في الاول ولم يقع الشك في الثانية فخرج
المتغير تغيرا لا يمنع الاسم لقلته والمشكوك في منع تغيره عملا
بالاصل ولورال بعض المتغير المضرو وشك في الباقي ضرعا بالاصل
اجتنبنا لانه الاذري وخولف فيه عملا باصل الطهورية عنه احتمال
دوال المانع منها والمتغير عما ومن وهو ما يتميز في رأي العين
وان طرج كغود ودهن ولو مطيبين وقصبة انه لا يضر المتغير
بالجوز وان كثر وظهر تغيره وهو مجتبه خلافا لجمع اذ الخاضل
مجرد تروح وكلح ما وتراب ولو مستعملا وان طرجا والمتغير بغير
مستغني عنه مكث وطحلب تفتت وخالط وزرنيخ ونور
ولو مطبوخين ونحوهما بما في مقر الماء ومعه ولو وجد عقب وقوع
المخالط متغيرا تغيرا هو ثرا وشك في ان تغيره بهما ونحو
طول المكث فقياس مسئلة الطبية انه يضر وبما تقدر علم
انه لا يضر وبما تقدر تغير ما القرب بقطر انما لانه مجاورا
ومخالط في مقر الماء ولو تغير بعض الماء المتغير الموشرون البعض
الاخر اتجه ان لكل حكمه ولو تغير ثم اوجب اعلى فيه ولم ينقل
منه في قبيل يضر لانه استجد له اسم الرقة وقيل لا كما لو لم يغسل ويحرق
في متغير بشحم اذيب فيه بالنار وقد يتجه انه ان صار لا يسمى
الاموقه صورا وان سمي مع ذلك ما فلا ثم التغير هنا وفيما ياتي
شامل للمتغير يري بان يرض هنا ما يوافق المانع من المخالط المذكور

في صفة كاور منقطع الرليحة وما مستعمل في الغالة فيها وسطا
كلون العصيد وطعم الرمان ونهاج اللادن فيتعير كما ذكر لكن بشرط
اعتباره في المستعمل كون الما قليلا والالم يوشرفيه التغير التقدير
وبان يعرض فيما ياتي ما يوافق فيه مخالفا لشد كلون الحذر
وطعم الخل وريح المسك فيتعير وجه اختلاف الغرض
غلظ امر الجاسة وقولهم مخالفا وسطا واشد صريح في انه
لا يعتبر لخلط بنفسه وانما يعتبر بغير جنسه وهو كذلك
كما يصرح به قول المجموع والمعتبر اوسط الصفات واوسطه
المخالفة لا اعلاها ولا ادناها وهذا متفق عليه الا الروياني
فانه قال يعتبر بما هو شبه بالمخالط انتهى واحتسب بقوله
من الطاهرات عن المتغير بنجس وسياتي بيانه في كلامه **والراجح**
النجس فيهم استعماله في نحو الطهارة وشراب الادمي بخلاف
نحو اطعم النار وسقي الشجر **وهو الما الذي حلت** اي حصلت
فيه نجاسة وهو اي والحال انه عند حلولها ولو في ثالي
احواله **دون القلتين** المعهودتين شرعا الا في بيانها
من محض الما وان بلغها بما يع لا يوشرف تغيرا م لا وذلك لمفهوم
خبر اذا بلغ الما قلتين لم يحل الخبث صحه ابن حبان وغيره وفي
رواية لا يرد او دبا سنا صحيح فانه لا يتنجس وهو مبني
لقوله لم يحل الخبث اي يدفع النجس ولا يقبله فان بلغ قلتين
من غير تغير عما ولو متنجسا ومستعملا طهر لكن بشرط مكثه
زمن يزول فيه التغير لو كان فيما اذا كان بلوغه القلتين
بانضمام ما اليه بخوف فتح حازر بينهما او غمس كوز واسع الراس
فيه ما مساوله بان يكون ممثليا او يمتثل بدخول الما فعلم انه

لا يظهر مادام يدخل الكوز بخلافه ما لو بلغها بغير ما واما نقل
بعض المخالفين عن مذهبننا انه لو كل قلتان الاكوز انكوز بول
طهر فهو غلط علي مذهبننا بل صرح اصحابنا منهم شيخهم حافظ
وحامل لو آيه الشيخ ابو حامد بانه نجس بلا خلاف قالوا وطريق
تطهيره بعد ذلك ان يصب عليه ما ولو متنجسا بحيث يبلغ
به الما الاول قلتين من غير تغير **او كان** اي والحال انه كان
عند الحلول **قلتين** قصدا عما من محض الما **فتغير** طعما
اولونا او رجا اولو فرضنا كما تقدم كثيرا كانت التغير او يسيرا
وذلك بالاجماع المخصص لخبر ابن ماجة وغيره الما لا يتنجسه
شي لا خصصه ايضا حديث القلتين السابق فان فقد تغيره
بنفسه او انضمام ما اليه او احده منه والباقي قلتان طهر
لا تنفع علة التنجيس بخلاف ما لو فقد بسائر كتواب وجبس
ومسك فلا يظهر لان الظاهر استار وصف النجاسة به لا زواله
فلوصفا الما من كدورة التواب كما يؤخذ من شرح المهدب فانه لما حكم
للخلاف في عود طهارة الما فيما اذا طرح فيه التراب فقد تغيره
قال فان قيل اذا زال التغير بالتراب ينبغي ان يحرم بنجاسة
الما لكونه متغيرا بتراب متنجس قلنا هذه اخیال فاسد لان
نجاسة التراب نجاسة مجاورة للما النجس فاذا زالت نجاسة الما
طهر التراب والما جميعا لان عينه طاهرة انتهى فلهذا التعليل صرح
في طهارة التراب ايضا اذا صفا الما ولا تغير به وكالتراب في ذلك
فيما يظهر للجبس اذا الظاهر بعد صفا الما من التغير بالجبس عود
طهوريته ايضا فليتأمل وقياس ما ذكره فيما لولي فيه مسك

ففقدت رائحة النجاسة ثم انقطعت رائحته المسك ولا تغير
به ان يظهر ريح فتاوي البغوي فيما لو وقع ثواب نجس في ما كثير
فتكدر به اذ لا ينجس وانه يظهر التراب ما لم تكن نجاسة مغلظة
بجلاء الصبغ النجس لان التغير به وان كثيرا ينجس بالملاقاة بخلاف
التغير بالتراب وقد يوجد من التقليل باستئثار وصف النجاسة
انه لو طرحت المسك على متغير الطعم مثلا فزال تغيره انه يظهر
وبه قال جمع لكن قول ابن يونس في شرح الوجيز هذا اذا زال
بالمسك تغير الريح او بالزعفران تغير اللون اما اذا زال بهما
تغير الطعم فهو كما لو زال نجس وبؤرة وسبائك انتهى يقتضي
ان لا يظهر ويؤيده ان القواب لا صبغة له غالبية وقد اطلقوا
عدم الطهارة مع الاستئثار الا ان يقتيد بقواب ظهر فيه من
الاصناف ما يمكن ان يسترو وصف النجاسة والمتنجس فيما لو زال
وصف النجاسة بالغا المجاور فيه كالعود انه ان غلب فيه
وصف يمكن ان يسترو وصف النجاسة كان كان التغير بالريح والتنجس
فيه ماله ريح لم يظهر والاظهر ويحمل على هذا ما في فتاوي القفال
ولو كان تغير القلتين ببول كلب ثم زال بغيره او بماء بارد
طهر كما قاله الغزالي وقال الريحي لا يظهر قلت ويؤيد الاول
ما لو غلب في ما قليل ثم بلغ قلتين بما خالص فانه يظهر المادون
الا كما نقله البغوي عن ابن الحداد واقره وجرم به غيره خلافا
لقول الامام بطهارة الاثنا ايضا فاذا طهر القليل ببلوغه قلتين
فليطهر الكثير بزوال تغيره هذا كله في المتغير حسا اما التغير
تقديرا بغرض المخالفة كما تقدم في غير زواله ايضا تقديرا

بان يضي عليه من لو كان تغير حسا لزوال تغيره وقوله حلت
فيه نجاسة وهو دون القلتين مادق بكونه دونهما عند ابتداء
الحلول وبانه كذلك بعده لصديق الحلول بالحلول في ثاني الحال وما بعده
اذ للحلول عبارة عن الحصول والحاصل بوصف في كل زمن من ازمان
حصوله بالحصول فلا يباقي ذلك خالية وهو دون القلتين من فاعل
حلت وحكم القسمين واحد لكن يشترط في الثاني بقلعين النجاسة
اليحيين النقص والمتبادر من الحلول وما بعده اليقين منها فلو شك
في الحلول او في كون الحال نجاسة او كون المادون القلتين وان كان جمع
شيئا فشيئا فلا ينجس نعم البغوي الى التنجس فيما لو وجد في الما
وصف النجاسة المختص ولم يعلم وقوعها فيه وفيه نظر لاحتمال
التروح والشك لا يؤثر نعم يؤيده ما قالوه في حكمة الضمة
والاستئثار والمتنجس انه ان احتمل التروح عادة فلا تنجس
بخلاف ما اذا لم يحتمل كذلك وعليه يحمل كلام البغوي ويؤيد
هذا التفصيل ما قالوه فيما اذا راى في فراشه منيا وقوله
فتغير يغهم الطهارة فيما اذا لم يتغير من القلتين في وهو
كذلك حتى لو تطاير من طرح بعدة فيه قطر على شيء لم ينجس
لكن يشترط فيها قوة الترادف لو كان القانتان في حفرتين في كل
حفرة قلة وبينهما اتصال من جهة واحدة غير حيث لو حرك ما في
الحفرة تحركا عنيفا لم يتحرك ما في الاخرى اي تحركا عنيفا فوقع
في احدي الحفرتين نجاسة فحقا نجستان بخلاف ما لو كانت
الجداول واسعة وامتلأت للحياض وتزاد ماؤها وفيما اذا تغير

بعضه دون بعض ولهذا قال الدافعي قضية لفظ الوجيز انه لا يجس
 اذا تغير كله امّا اذا تغير بعضه فلا لانه اذا تغير البعض
 يصح ان يقال ما تغير هذا الماء وانما تغير بعضه ولكن ظاهر
 المذهب نجاسة الكل وان كان المتغير البعض انتهى ومحلّه
 ان كان البعض الخالي من التغير قليلا والا فمطهر ولا يجب
 التباعد عن المتغير وفيما اذا لم يوجد عقب الحول متغيرا
 بان غاب عنه زمانا ثم وجده متغيرا ووجه فهم الطهارة
 هنا من عبارة المص ان معني قوله فتغير فعلم تغيره عقب
 الحول او فتغير عقب الحول يقينا اذ الحكم منوط بعلم التغير
 لا بالتغير في الواقع او وجده عقبه غير متغير ثم متغيرا وبه
 صرح جماعة وعزاه في شرح المذهب في الثانية الى الاصحاب قال
 وذكر الدافعي انه لو راي نجاسة حلت في ما ولم يتغير فمضي
 عنه ثم وجده متغيرا لم يتطهر به وفيما ذكره نظر انتهى وجوز
 شيخ مشايخنا حمله على نجس جامد لم يتحالي قريبا وعن ابن
 كح في هذه اعني مسئلة الدار هي الرجوع الى اهل الخبرة فان قالوا
 تغير بها حكم بنجاسة والا فلا اي ومنه ان يشكوا ويقاس بالثانية
 فيما ذكر فيها الاولي واحتوز بقوله حلت في الشق الثاني عن
 التغير بحيفة خارجة عنه فلا اثر له وفي الشق الاول عمالو
 كان الماء اذ اقل لا يجس ان انفصل بعد طهر الحول ولم يتغير
 ولا زاد وزنه بعد اعتبار ما اخذه الحول من الماء واعطاء من العسخ
 الطاهر فان لم انفصل مع انتفاش من ذلك فنجس وسياتي بيان
 ذلك في فصل النجاسة ويستثنى من النجاسات في هذا الشق صور

لا يجس فيها بجم الملاقاة مذكورة في المبسوطان وزاد لفظه ما في هذا
 القسم دون ما قبله كانه ليظهر الاشعار بمخالفة سائر المايعات
 فيما ذكر فيه اذ حكمها ولو كثيرة حكم قليلة فيما ذكر فيه من النجس
 بجم الملاقاة وغير ذلك نعم في قواعد الزركشي ان الجربة
 من المايع الجاري اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء انتهى
 لكن المتجه فيما لو انصب المايع من علو الى سفلى نجس ان لا نجس منه
 الا المتصل بالنجس كالماء وزاد لفظه كان في الشق الثاني من هذا القسم
 ليظهر اختصاص قوله فتغير به اذ المتبادر حينئذ هو تعلقه
 بالحول باعتبار حقه ولو اسقطه تبادر تعلقه به باعتبارها
 ثم لفظ المياه في الموضعين شامل لنحو الغصوب والسبل فيجوز
 التطهر به بالمعني السابق من حيث هو ما وان حرم من حيث امر
 خارج وينقسم الى ما تقدم فيقال فيما يقع عليه من حيث اسم
 ما بلا قيد ظاهر مطهر غير مكرره اي من حيث انه ما مطلق
 غير مشمس مثلا وان حرم من حيث امر خارج وكذا الباقي وانما
 لم يتغير حرمة من حيث الامر الخارج لظهور ذلك وعدم تعلق
 الغرض به هنا فما قيل ان المص ترك قساخا مساويا هو الماء المطهر
 الحرام كالغصوب والسبل يجاب عنه بذلك **والقلتان** اي وقدرهما
 بالوزن **خمس مائة رطل** بكسر الراء فص من قنطار معتبرة تلك الخمسة
 بالرفع او النصب **بالرطل البغدادي** بجمعين او مهملين
 او معجمة ثم محذوفة او العكس وبابوالاخيرة ثونا وهو على ما رجحه
 النووي مائة وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع درهم

خلاف المارحة الدافعي انه مائة وثلاثون درهما **تقريباً** هو تمثيل
محول اي والقلتان تقريبتان ضمنية رطل اي مقرها بمعنى ما يقرب
منها فيعني عن رطل او رطلين علي الاثر في الدوضة وبالمساحة
في المربع دراع وربع طول او عرضا وعمقا بدراع الادمي وهو شهر
ان تقريبا وظاهر كلامهم انه ذلك علي كلا المرجحين في رطل
بغداد ولا مانع منه لجواز الاتفاق علي هذه المساحة ثم احتلال
في قدرها بالوزن **فصل** في احكامها بما سبق مر به
المناسبة فلان الدباع يشارك المياه في انه مطهر والاواني ظروف
للمياه فتاسب تعقيبها ببيان حكمها والواو للاستيناف
في قوله **وجلود الميتة** وهي هنا ما زالت حياته مما يجس بالموت
بغير تزكية شرعية ومنه مذكي غير المأكول ولو لجلده او الصيد
بلحمه وقد كيتته ولو لذلك حرام للنهي عن ذبح الحيوان الا لاكله وتغيير
العياب بانه يحرم ذبح المحتر لجلده او ليطسطاد بلحمه يشمل ذبح المأكول
لذلك ويخرج ذبح ما يجوز او يندب قتله من السباع وكذا جلود
الحية الذي يجس بالموت كما هو ظاهر وانما قيد بالميتة للغالب
ولو سلم جلدده مع حياته طهر ايضا بالدباع **تطهر** ظاهر وهو
مالا في الدابع وباطنا وهو خلافه **بالدباع** معني الاندباع
ولو بلا فعل ولا قصد كان القته الريح علي الدابع او عكسه بما
ينقيها من خولحم وشحم مما يعقنها بحيث او نقتت في المالم يحصل
لها نتن او فساد من اي حريق هو ما يلذغ اللسان ولو نجسا
كقذا وذرق حمام وبلا مصاحبة مانعه ان كان كل من الجلد



والدابع جاف فلا بد من ما يعيقا من الجلد بالدابع بواسطته بخلاف
خو الملح والتراب والشمس اذ لا يبق المعفن بل يستتره ولهذا
لو نقتت في الما حصل لها نتن او فساد وخرج بالجلود الشعور
ولا تطهر بالدباع لعدم تأثرها به نعم يعني عن قليلها
الذي يبق علي الجلد ويكلم بطهر اذ لا تبعثا فقله في شرح المصنف
عن جمع واقره وهو صريح فيطهره حقيقة بل قوله تبعثا في ذلك
او لا معني هنا للتدعية لو اريد انه يجس معفوعته والعفو لا ينافي
اقتضا الطهارة وعدم تأثره بالدباع لا ينافي طهارته تبعثا
كما طهر دن الحمر المتجس بها اذا تخللت الحرة وان لم يتاثر بها التخلل
وصورة المسيلة كما هو ظاهر ان لا يبق علي الجلد الا شعور قليل فيكلم
بطهارته تبعثا لانه اذا كان كثيرا حكم بطهارة بعضه القليل كما
قد يتوهم لعدم تاتي ذلك واختار السبكي تبعثا للنص وجمع من
الاصحاب واصدق حديث مسلم طهارة الشعر مطلقا قال وهذا
لا شك عندي فيه وهو الذي اعتقده وافتي به **الاجلد ميتة**
كل من **الكلب والخنزير** وخرج كل منهما مع الاخر او حيوان طاهر
ولم يذكره لندرته مع داعي الاختصار وكذا جلد الحية من ذلك كما
هو ظاهر ولو لم يقدر لفظ ميتة شمله كلام المصنف فلا يطهر
بالدباع فان الحياة ابلغ منه في اقتضا الطهارة ولم تظهره ثم
المدبوع كتوب متنجس لملاقاة الدباع النجس او الذي تجس
به قبل طهر عينه فيجب غسله مرة ان لم تنصبه نجاسة مغالطة
والافسح احداها بالتراب ويجزم اكله من غير مأكول وكذا ميتة
علي القديم الذي صحى النوى تبعثا لاكثرين اما جلد المذكي
المأكول اذا دبح فيجل اكله حيث لا ضرر وقضية كلام المصنف ان الخنزير جلد

وعن صاحب العدة انه لا جلد له وانما شعره في لحمه **وعظم الميتة**
بالمعنى السابق ومثله قرنعا وظلفها وحافرها وسننها وظفرها
وقد يشمل للبيوع العظم **وشعرها** بفتح العين في الافصح ومثله
صوفها ووبرها وريشها وكذا البزها وفارتها وكذا مسكها
مع بزاع فيه بخلاف بيضها المتصلب ابي كل منهما وما الحق بها
نجس كما انها ايضا كذلك كما سيأتي في فصل النجاسات **الا لادى**
اي ميتته فان كلام من عظمها وشعرها وكذا ساير اجزا بها طاهرة
كما انها ايضا كذلك كما ياتي ثم وكالا لادى السمك والجراد وخرج بالميتة
مذكي الماكول فعظمه وشعره كساير اجزائه طاهرة وسياي في
الصبيد والذبائح انما قطع من حي فهو ميت مع بيان ان المراد
بالقطع الانفصال بقطع او غيره نعم يستثنى شعر الماكول وصوره
ووبره وريشه وفارته ومسكها فهذه الاشياء طاهرة اذا
انفصلت من حي وحوادثها بخلاف نحو شعر اوريش انفصل على
عضوا و قطعة لحم او جلد اى لها وقع كما هو ظاهر فهو نجس ولو
شك في نحو ريش او شعر اهو من مأكول او غيره او انفصل من حي
او ميت او في عظم او جلد او هو مذكي الماكول او من غيره او في لبن
اهو لبن مأكول او لبن غيره فهو طاهر وقياس ما ذكر طهارة الفارة
مطلقا اذا شك في انفصالها من حي او ميت خلافا لتفصيل فيها
للاسنوي ويجري ان العادة برمي هذه الاشياء وان كانت طاهرة
فارق الحكم بطهارتها الحكم بطهارة قطعة لحم وجدت مرمية
في غير ظرف لعدم جريان العادة برمي اللحم الطاهر **فروع** بكرة
تتق شعر الحيوان لتغذيته كما هو في الجواهر عن الاصحاب وقد
يشكل الا ان يراى كراهة الترميم والتغذي بغير **ولا يجوز**

١٧ استعمال شيء من **اواني الذهب** ولا شيء من **اواني الفضة** وان
صعد كقدر الضبة الجائزة لا في الطهارة ولا في غيرها الا للرجال
ولا للنساجي يحرم سقي غير المكلف بمسح فضة والتجر بالاحتوا
علي جمرتها او بسط الثوب عليها او شم الجوز منها من قرب بحيث
يعد تطيبا بها بل قال المحب الطبري لو قصد تطيب بيته
بها كان استعمالها عرفا وكالا استعمال للاتخاذ وكالا واني غيرها
كروود وخلال وابرة **وبجوز استعمال غيرها** اي غير استعمال اواني
الذهب وواني الفضة **من ساير الاواني** الطاهرة حيث لا مانع
من الكراهة في النفيسة وانا الباقوت والمرجان والمتخذ من طيب
رفيع كالكافور ومججون من مسك وغيره بخلاف النفيسة صنعة
تذجاج وخشب يحكم الخراط والمتخذة من طيب غير رفيع اما المنجسة
فيمر استعمالها الا في جاف مع جفافها او ما كثير مع الكراهة
كما صرح به في الروضة في الاولي وفي شرح الروض في الثانية وفيها
نظر اذا كان الاستعمال لحاجة او في ما قليل لنحو اطفاء نار او بنا
جدار كما قاله ابن الرقعة ومن تبعه وفي الكراهة هنا نظر لوجود
الحاجة وانما يحرم البول في الماء القليل لانه ليس فيه استعمال نجس
العين كما هنا ولو وجد مانع حرمت الطهارة ايضا كالسروقة
لحق الغير والمتخذة من جلد الادي المحترمة لا حترامه اما غير
المحترمة كالخربي والموتد فقياس جواز اعدا الكلاب على جيفتها
جواز استعمال المتخذة من نحو جلد هما الا ان يفرق **فصل**
في السواك المناسب ذكره عقب ما تقدم فانه الة التطهير عن القدر
الطاهر وما قبله من المياه والدباغ الة التطهير عن القدر النجس
والواو للاستيناف في قوله **والسواك** بمعنى الاستيناف وهو استعمال

نحو عود في الانسان وما حولها وهو على حد ومضاف اي استعمال
مستحب في كل حال ورمز لكل احد مغطا وصايهم وان كان
 قوييم الزاج نقي الفم والاسنان بحيث لا يعتدي بها تغير ولا قلع
 ومن فوائده الكثيره تسهيل النزع وتذكير الشهادة عند الموت
 وهو من الشرايع القديمة لحديث فيه ضعيف ومجهول قال
 النووي لعله اعتضد بطريق اخر فصار حسنا ارفع من سنن
 النبيين وعد منها السواك **الابعد الزوال** يعني فيكروه للصائم
 فرضا او نفلا والحق به الاستسوي المسك الخوف قد النية وذلك لدلالة
 الخبر الثابت على ان تغير فم الصائم بعد الزوال اطلب عند
 الله من ريح المسك والمتبادر من اطلبية طلب ابقائه ويؤيده
 نظيره من دم الشهيد فتكوه اذ الته ولا يشك على الكراهة انتفا
 النهي المخصوص لعدم اعتباره فيها عند المتقدمين مع انه
 قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع
 وانما حرم ازالة دم الشهيد لانها تقويت قضيلة على العبد
 ولهذا الوسوك الصائم غيره بغير اذنه عدم ازال الشهيدي
 دم نفسه بان جرحه جرحا يقطع بموته منه فزاله لم يجرم وانما
 لم يجرم ازالة بلل الطهارة وغبار التيمم والجهاد وما يصيب
 ثوب العالم من المداو وكذا ذلك لانها مشهود لها بالفضل لا بالطلب
 والمعنى في اختصاص الكراهة بما بعد الزوال ان تغير الفم بالصوم
 انما يظهر حينئذ بخلافه قبل الزوال فانه من اثر الطعام الباقي في
 الحدة ويؤخذ من ذلك انه لو لم يغير ليللا واصبح صايما كره اشياكه
 قبل الزوال ايضا وهو ما قاله جمع وجزم به في الانوار وان
 نوزع فيه ولو تغير منه بعد الزوال بغير الصوم كنوم وكل

١٨
 فاسيما بكرة الاستيان كما قاله جمع منهم الاستسوي وان نوزع
 ايضا فيه وقد يوده جواز ازالة نجاسة الشهيد وان ادت
 الى ازالة دمه **وهو اي السواك في ثلاثة مواضع اشياء مستحبا**
 منه في غيرها **عند تغير الفم** راحة اولونا الصغرة الانسان
من النوم قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الاكل **وغیره** اي
 او غير الازم مما عدا النوم كاللذي راحة كريمة وكل من تغير
 الازم على الاخر **وعند القيام** اي الاستيقاظ من النوم في ليل
 او نهار وكان ذكر هذا مع ما قبله اشارة الى تالك السواك
 وهنا وان لم يحصل تغير الكفا بمظنفة **وعند القيام الى الصلاة**
 فرضا او نفلا ولو عبادة وصلاة فاقد الطهورين كما شمله
 اطلاقهم اي عند ارادة الاحمام بها وان لم يتغير فم او اشيا
 قبلها الموضو وقصد الفصل بينهما ويستاك لكل احرام وان
 واي بين الصلوات خلا فالبعضهم وقياس ما تقدم استثنى
 احرام الصائم بعد الزوال ويؤكد في مواضع اخر كثيرة تركها
 اختصارا واثر صورة الحصر فيما ذكره لما تقدم في الخطبة
فصل في الوضوء بغير الواد وفتحها وله شروط وفروض
 وسنن فمن شروطه ما مطلق ووطن انه مطلق اي ان علم اشيا
 بخيره والا كفي الاخذ بالاصل كما هو ظاهر وعدم الهايل بين
 والما كغبار تجرد ودهن جامد بخلاف المايح الذي لا يمنع من
 الما العضو وان لم يثبت عليه ومنه سوكه بعضها ظاهر ووخ
 تحت الاظفار نعم ما نشأ من البدن كعرقه الجيد وله حكمه
 وعدم ما يغير الما تغيرا موثرا كسدر على العضو بغير الما كذا

والعلم بعرضية الوضوء وكيفية فأن اعتقد كل أفعاله سنا
لم يصح أو فروضا أو مبعضة وميزا وكان عاميا صح وطهر المحل
عن الخس ولو غسله واحدة للحدث والخس حتى لو تجس بخلط
لم يرتفع حدثه قبل السابعة مع التتريب وجريان الماء على
العضو وإن لم يتقاطر نحو تشرب المحل **وفرو من الوضوء**
سنة أمثيا أحدها **النية** أي القصد نحو الوضوء أو أداء
الطهارة أو الطهارة العاجبة كما في الأنوار بخلاف مجرد الطهارة
أو رفع الحدث أو بعض أحداثة وإن بقي غيره أو غير حدثه
غلطا أو استباحة مفتقرة للوضوء كس المصحف نعم لا يكفي
نية رفع الحدث أو الطهارة عنه لدوامه كسلس البول ولا نية
ذلك أو الاستباحة في الوضوء الجدد وإن فزع فيه ويشترط الأجزاء
النية أن تكون **عند غسل** أي من **الوجه** ليعتد بغسله وغسل
ما بعده ولو تقدمت عليه وعزيت عنه أو تأخرت عنه لم
يجز أو قارنت الخ ردون أوله أجزاء ووجب إعادة المغسول
قبلها منه وبحث بعضهم فيمن سقط غسل وجهه لعله وجب
قرن النية بغسل أول جزء من البدن بعد تيممه عن الوجه
ولا يغني عنها نية التيمم عنه لاستقلاله ويؤخذ منه
أن من بيده جرح لا تغنيه نية الوضوء عند غسل الوجه
عن نية التيمم عنه وبعضهم اجزا اقتراها بغسل بعض
مجاور الوجه مما لا يمت الوضوء له إلا به وهو محل نظر وظاهر
كلامه اجزا اقتراها ببعض شعور الوجه وهو ظاهر لكن
قد يتوقف في الخارج عن حده **والثاني غسل الوجه** وهو طولا

ما بين منابت شعر الرأس غالبًا وأسفل طرف المقبل من الذقن
وهو مجتمع الحيين ومن الحيين وهما العظامان اللذان تثبت
عليها الأسنان السفلى وعرضا ظاهر ما بين وليس منه النزعتان
وهما بياضان يكنتان الناصية ولا الصدغان وهما فوق الأذنين
متصلة بالعدارين والعدار هو الشعر على العظم النائي بقرب
الأذن ولا موضع الخدين وهو ما يثبت عليه الشعر الخفيف بين
الصدغ والنزعة ويجب في جميع شعور الوجه غسلها ظاهر
وباطنا وإن كثفت إلا الكثيف من لحية الذكر المحقق وهي شعر الذقن
وعارضيه وهما المنحطان عن المحل المجاوي للأذنين والقدر
الخارج عن حد الوجه من الجميع فيكفي غسل الظاهر من ذلك
ويجب غسل جزء من جميع جوانب الوجه ليمتدح استيعابه
كما يجب أدنى زيادة في اليدين والوجلين لذلك **والثالث**
غسل اليدين من الكفين والذراعين **مع المرفقين** بكسر
الميم وفتح الفاء بالعكس ومع ما عليها أو على أحدها من شعر ظاهر وباطنا
وإن كثف بل وإن طال وخرج عن الحد كما اقتضاء إطلاقهم وظفر وإن طال
ومأظفر من ثقب أو شق فيجب إزالة ما به من نحو شمع بخلاف ما
المستتر منه ولو دخلت شوكة في يده أو رجليه فإن ظهر بعضها
وجب قلعه وغسل محله كما علم مما تقدم لأنه صار في حكم الظاهر
وقيده بعضهم أخذوا من فتاوى البغوي بما إذا كانت بحيث لو
قلع بقي محله مفتوحا بخلاف ما إذا كان يلتصق عند قلعه
فلا يجب قلعه وإن استتر جميعها ففي الحاد من أن القيل من صحة
الوضوء لأنها صارت في حكم الباطن دون الصلاة لأنها تنجس
بالدم فتكون ملحقة بالوشم ولا نظر لكونها حقيرة وظاهرة لأنهم

لم يعرفوا في الوشم بين الطاهر وغيره ولا بين اليسير والكثير انتهى
 وفيه نظر بل الظاهر كما قال بعضهم جريان التفصيل المذكور في العفو
 عن قليل الدم وكثيره في ذلك قال وانما لم ينظر في الوشم لذلك لخصوله
 بفعله وعذوانه لتخريم الوشم بخلاف ما نحن فيه فانه في محل الحاجة
 سيما من يكثر مشيه اي او معاناته الشوك بيده انتهى وقضيت
 عدم العفو اذا تعدى بادخال الشوك وفي نكت الناسري اذا كان
 على جسمه حكك كثيرة متجمدة على ما القدر او كانت عليه
 جلود ميتة كانت مثل ما القدر وعسر عليه اذ التها فيكي
 اجر الماء على ظاهرها في الوضوء والغسل والا يجب اذ التها وقال
 ابو شيكيل لا يكي اذا كان يكي اذ التها وان كان يعسر من غير تعلق
 عضو ولا شقه ولا في معنائه انتهى وفي شرح المذهب اتفق اصحابنا
 على ان من توضع قطع بيده من محل الغرض او رجليه او حلق
 راسه او كشطت جلدة من وجهه او يده لم يلزمه غسل ما ظهر
 ولا مسه ما دام على تلك الطهارة وهذا الاختلاف فيه عندنا
 انتهى وفي باب الغسل من الروضة كما صلح الوضوء بدنه لاشر
 او شعرات ثم نتفها قال الماوردي ان كان الما وصل اصلها اجزاء
 والا لزمه ايضا ايصاله اليه وفي فتاوي ابن الصباغ يجب غسل ما ظهر
 مع فرض نتفها ووصول الماء الى اصلها انه لا فرق في وجوب غسل ما
 ظهر بقطع شعر او ظفر غسل بعضه بين كون القطع من محل الغسل
 او فوقه **والرابع مسح بعض الما** من بشرته او شعره لا يخرج بالمدح
 حده من جهة نزوله وان خرج كذلك اجزا المسح على القدر الذي
 في حده منه دون القدر المجاوز ولو غسله او قطر عليه الما او

٢٧٩

وجوب غسل ما ظهر من
 في موضع

يدها وشيا مبتلا عليه بلامدا او تعرض للمطر فاويا فاصابه
 او مسح ببرد او شيل لا يذوب او مسح سائر اعليه فوصل اليه البطل
 اجزا ونكت بعضهم في الاخيرة تفصيل الجرموق وهو متجه بل متعين
والخامس غسل الرجلين من القدمين **مع التعيين** من كل
 رجل وهما العظامان من الجانبين بين مفصل الساق والقدم وكري
 هنا جميع الاحكام المتقدمة في اليدين ويؤخذ مما ياتي في الخف
 ان الواجب على لا يسهه غسلها او مسح الخف **والسادس الترتيب**
 بين هذه الفروض **علي ما** اي على الوجه الذي **ذكرناه** في عدها
 المشتمل على قرن النية بغسل الوجه فلا ترتيب بينهما وتقديم
 الوجه على اليدين وهما على الراس وهي على الرجلين فلو عكس
 ولو ساهيا او مكرها او وصاه اربعة دفعه حصل الوجه فقط
 ان نوي عنده او نكس وضوءه اربع موات اجزاه لوصول غسل كل
 عضو في مرة ولو انغمس نوبا اجزا وان لم يكتل لوصول الترتيب
 في لحظات لطيفة **وسننه** اي الوضوء **عشرة اشياء** بعد الصلوة
 والاستنشاق واحد ابل الكثر وانما اقتصر على هذه العشرة
 اختصارا وانما اشر صوة الحصر لما تقدم في الخطبة وكذا يقال
 في نظاير ذلك **الآتية** في الكتاب **التسمية** اوله واقلها بسم
 الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم فان تركها في اوله ولو عمدا سبق
 ان ياتي بها في اثنائه وان يقول حينئذ بسم الله علي اوله واخره
 اي ما عدا اوله لا بعد قوله ويسن ان ينوي الوضوء اوله ليشاب
 على سننه المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمي عند غسل
 الكفين كما مرع به في الاقلية وتوقف بعضهم في اجزائه لحدث

في

او الاستباحة هنا لعدم شمولها ما تقدم الوجه واما السنن المتأخر
عنه تابعة وقد يجب بان المراد بنية ذلك جملة تلك الاعمال فيصير
ذلك مع كون بعض اجزائها الجملية لا رفع فيه ولا استباحة وتضمن كلا
بعضهم اجزائية سنة الوضوء بتلك السنن المتقدمة وهو
ظاهر **وغسل الكعابين** الى اللوعيين وان توضحا من ابوي كما قاله
الامام ويبين ان يكون ثلاثا كما يعلم مما ياتي فان شك ولو مع
رجحان الانتفا في تجليسها بخلطة او غيرها سوان يغسلها ثلاثا
في غير الخلطة وسبع احداها بفتح فيها كما هو ظاهر **قبل ادخالها**
الان الذي لم يبلغ ماوه قلبي فان ادخلها قبل غسلها كذلك
كره لقوله في الحديث فلا يغس يده في الاخرى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري اين بات يده ولا تزول كراهة الادخال بغسلها
دون الثلاث في الاول ودون السبع او بلا ترتيب في الثاني نعم
لو كانت النجاسة المشكوكة مخففة فهل تزول الكراهة بوشها
ثلاثا **فب** نظر وقضية ان معنى الكراهة بوشها ثلاثا خشية
التجسس الزوال ولو شك في تجليس احداها او بعضها كما صبح
او بعضها تعلق الحكم بالشكوك فيه دون غيره كما هو ظاهر وحج
بالشك تيقن طهارتها فلا يكره ادخالها قبل غسلها ولا يستحب
الغسل قبله ومحل كراهته بعضهم في تيقن اسند لغسلها
ثلاثا او سبعا اخذ احما تقر انه لا تزول الكراهة بغسلها دون
ذلك وتيقن نجاستها فقد قال الاسوي وادخال اليد حينئذ مقصد
لما فيكون استعماله محرما انتهى والوجه حرمة الادخال لان فيه
تضمن بالنجاسة من غير حاجة بخلاف مجرد البول فيه حتى لو لم

منه تضح بان كان واقفا فيه حرم كما لو نزل فيه مستجرا **والمضضة**
والاستنسا ويحصل ان بادخال الماء الى داخل الفم والانتفا مطلقا لكن
الافضل المبالغة فيها وهي ان يبلغ بالماء اقصى الحنك ووجهي الانسان
والثان ويصعبه بالنفس الى الخيشوم الا في حق الصائم فتكره
واما حرمت قبلته المحركة للشهوة لان المبالغة منه دوية في الجملة
واصلها منه وبمطلقا بخلاف المقبلة ولا فرق في حصول
النسبة ما بين فصلها ست غرقات يفيض بثلاث ثم يستنشق
بثلاث او بغير فتين يفيض بواحدة ثلاثا ثم يستنشق بثلاث
او بغير فتين بالآخري ثلاثا وجمعها بثلاث يفيض من كل ثم يستنشق
او بواحدة يفيض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ذلك او
يفيض منها ثم يستنشق وهكذا ثانيا وثالثا وفي افضلها
وجهان يرجح الراجح الفصل وافضل كيفيته الاولى والنووي الجمع
وافضل كيفياته الاولى قال في الروضة وتقدم المضضة على الاستنسا
شرطا على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضضة والاستنسا
على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح انتهى وقضيت انه لو قدم
الاستنسا على المضضة او اتي بهما معا حسب الاستنسا وقا
المضضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجميع فاذا عاكس
حسب ما قدمه على محله وفاته ما اخره عنه لكن قضية
كلام المجموع انه شرط للاعتداد بالموخر وانه اذا قدمه
لغير اعادته اذا اتي بما بعده وهو القياس **ومسح جميع الراس**
والسنة في كيفيته ان يضع يديه في مقدم راسه ويلصق
مبجمته بالآخري وابهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى

قفاه ثم يرددها الى المبدأ ان كان له شعر ينقلب بالذهب والرد
 ليصل البطل الى جميعه والا فلا حاجة الى الرد فلور دلم تحسب ثانية
 قال الزمكشي ما حاصله لان الماء وان لم يحكم باستعماله مادام متروكاً
 على العنق الا ان تكرر عليه لا يجب ثانية وثالثه فهو مستعمل
 بالنسبة اليها انتهى ويمكن ان يقال ينبغي فيما لو لم ينقلب لطوله
 ان يتوقف تمام المسحة الاولى على مسح الجهة التي استقر سئل الشعر
 عليها من الراس واسفل المسترسل ليحصل استيعاب الراس بالمشح
 قال القفال ويمن ان تمسح المروة على ذوايها المسترسلة تبعاً
 للرأس اي وان جاوزت حد الرأس بحيث لا يجزي الممسح عليها
 ومثلها في ذلك الذكر وعده مسح جميع الرأس من السنن لا ينافي
 وقوع اقل جزء منه فرضاً والباقي سنة كالاجنبي **ومسح جميع الاذنين**
ظاهرهما وباطنهما وصماخيهما وهما اخرقاهما ولو ببلل **الثانية**
 او الثالثة من مسح الرأس في الاذنين والصماخين وببل مسح الاذنين
 في الصماخين فيما يظهر وفاقا لبعضهم لان ذلك ظهور لكن الأفضل
 ان يكون **بما يجزي** لا ببلل ما الرأس في الاذنين ولا به او ببلل
 الاذنين في الصماخين والاحب في كيفية مسح الاذنين والصماخين
 كما قاله الرازي ونقله في المجموع عن جماعات ان يدخل مسحطيه في صماخيه
 فيمسحها برأسها ويدير باطن انجليتها على باطن اذنيه ويمسح
 باطن ابراهيم على ظاهرهما ثم يلمص كفييه مبلولتين بالاذنين
 استظهاراً او يشترط تأخير مسح الاذنين عن مسح الرأس والام
 يجوز وهل تعميم مسح الاذنين شرط لكمال السنة حتى لو مسح البعض فقط
 حصل اصل السنة او لا صلها فيه نظر ولعل الوجه الاول **وتخليل**

ما يبي

ما يكون غسل ظاهره نحو **الحية الكثرة** بالمثلثة والعارض الكثر
 له وقد يريد بالحية ما يشمل بان يوصل الماء الى باطنه والافضل
 في الحية التخليل بالاصابع اليمنى من اسفلها وشمل كلامه
 المحرم فيخلل لكن يرفق وهو مقتضى كلام غيره ويؤيده قول التهذيب
 ويد لك المحرم راسه في الغسل يرفق حتى لا ينتف شعره ويرجعه الزمكشي
 وغيره لكن صرح المتولي بانه لا يخلل وجزم به في الروض **وتخليل اصابع**
الرجلين قال في الروضة كاصلها بخضريه اليسوي اي الاكل
 فيه ذبك واصابع اليدين قالوا بالتشبيك بينها اي الاكل فيه
 ولا ينافيه كراهة التشبيك لان محلها فيمن بالمسح يستظهر الصلاة
 وقد يجب التخليل كان التقت اصابعه بحيث لا يصل لما بينهما
 الا به ولو التحت حرم فتقرها اي ان تربت عليه ضرر ربيح التيمم
 كما هو ظاهر **وتقديم اليمنى** من يديه ورجليه **على اليسرى** منها قل
 عكس كرهه كما في الام وكذا الوغسلها معاً فيما يظهر اما الكفان والحدان
 والاذنان والصماخان فيظهر ان دفعة واحدة الامن نحو اقطع
 يظهر نفسه فيقدم اليمين من ذلك والا كره ولو رتب السليم
 فيما ذكره هل يكره فيه نظر ولم يثبت له الا الترتيب كان اراد
 غسل كفيه بالص من ابريق فينتجه تقديم اليمنى **والطهارة**
 من غسل او تخليل او مسح فتغيرت **ثلاثاً ثلاثاً** والمعنى وتثليث
 الطهارة فان شك احد باليقين والزيادة عليه الثلاث مكروهة
 وحله كما قاله بعضهم اذا لم تكن لحاجة نحو تبرود والام تكره وكذا
 النقص عنها نعم الزيادة من الماء المسيل للطهر حرام كما نبه عليه
 بعضهم وهو ظاهر ولا يجزي تعدد قبل تمام طهر العضو الذي

فيشترط تحميمه بخلاف غيره كالناس وهو ظاهر ان اقتصر على بعضه
وان لم يبعد انه كغيره ولا بعد تمام الوضوء ولو توضأ مرة مرة
ثم اعاده كذلك ثانيا وثالثا لم يحصل التثليث وكان مكروها
كمتجدد الوضوء قبل فعل صلاة وقد يجب النقص كان ضايق الوقت
عن ادراك الصلاة وقل الما فلم يكف الا لئلا مثلا او احتاج لما عدا
المرة الاولى مثلا نحو عطش وقد يمين كان خاف فوت الجماعة
ولولم يقيده بالطهارة دخل غيرها كالشسمية **والموالة** بين
الاعضاء في التطهير بان يشوع في تطهير العضو قبل جفاف ما
قبله مع اعتدال الزمان والمكان والمزاج والهوي ويقدر
الممسوح مغسولا وان غسل ثلاثا فالعبوة بالاخيرة اي فيعشر
الشروع فيما بعدها قبل جفافها ويجه اعتبار الشروع فيها
قبل جفاف الثانية وفي الثانية قبل جفاف الاولى بل واعتبار
الشروع في اليسرى قبل جفاف اليمينية بل الاقرب اعتبار الموالة
في اجزاء العضو الواحد اذ من ابعد البعيد تحقق موالة الطهارة
لمن شرع في غسل يده قبل جفاف وجهه ثم اعرض نحو يوم قبل غسل
ياقنيها وان وصل به بقية طهارته وايضا فمن ادلة سن الموالة
انها الماثور والظاهر منه الموالة بين اجزاء العضو الواحد
ايضا كما لا يخفى وعبارة المص تشمل جميع ذلك وقد تشترط الموالة
كل في وضوء السلس تقليدا للحدث وقد تجب كما لو توقف ادراك جميع
الصلاة وقتها عليها **فصل** في الاستنجاء واداب قضاء الحاجة
والاستنجاء وهو من خصايمنا كما نقل عن ابن سراقه وغيره ورخصة
كما قاله الرازي وقال ابن الروعة انه ظاهر كلام الاصحاب **واجب**

لا على الفور بل عند خواردة الصلاة وضيق الوقت ويجه الفور
اذا ترقب علي فركه تضيغ لم يكن بلا حاجة ويكون تأخيرها عن وضوء
السليم وقوله **من** خروج البول **والغايط** جري على الغالب
والافق واجب من خروج كل نجس ملوث من مخرج معتاد وان قدر
كدم بخلاف نخود وداو بعرجاف فلا يجب الاستنجاء منه ولا يستحب
بل يكون كما صرح به الجرجاني بل صرح الشيخ نعم المقدسي بتأثيره فاعله
نعم المتجدد عدم الكراهة اذا خرج والمحل وطب بل ذهب
بعض المتأخرين الى استحبابه حينئذ مراعاة لقول الحلبي وغيره
بانه حينئذ لقول الحلبي وغيره بانه حينئذ ينجس المحل
ويوجب الاستنجاء وان كان الاصح خلافه وخروج جرح ما ذكر
حصوله على المحل من خارج فلا تنسئ الله استنجاء ولا يجزي فيه
الحجر كما هو ظاهر **والافضل** طربو الاستنجاء ولو من نحو البول على
الوجه **ان** يجمع فيه بين الاحجار والماء بان **يستنجى** او **بالاحجار**
لا تية بان ينبغي بها المحل على ما ياتي نفعه الاوجه حصول
اصل سنة الجمع بدون الثلاث وبغير الطاهر مع الانقا
ثيمها وان لا اثم في استعمال غير الطاهر عند اعادة الجمع لان غايته
استعمال النجس لحاجة وهو جائز بل قد يجب استعماله كما قاله
بعضهم بان لا يكفي ما معه من الماء لو لم يمسح بالنجس الذي لم يجد
غيره بل لا يبعد تفضيل الجمع ايضا مع عدم الاستنجاء بالاحجار
لما فيه من تعليل محامدة النجاسة **ثم يستنجى بالماء** بان يغسل
به المحل بعد مسحه بالاحجار الى ان يغلب على ظنه زوال النجاسة
ويجوز اي يحل ويجزي **ان يقتصر على الماء** لانه الاصل في ازالة

النجاسة **او على ثلاثة اجزاء** وان نذر النار كدم ومذي وقيح او
 انتشرو فوق العادة ولم يجاوز صفحته وتحشفته وذلك لما صح
 انه عليه افضل الصلاة والسلام فعل ذلك وامر به وفي معنى
 الاجزاء كل جامد طاهر قالع غير محترق بخلاف المايح غير الماء والخمر
 كالبرص وغيره القالع لقصب او زجاج املس والمحترق كطحوم
 بني ادم كالخبر او الجن كالعظم وان اهرق فلا يجري الاستنجاء بل هو
 مما ذكره ويعني به في المحترق وكذا في غيره فيما يظهر حيث قصد
 الاقتصار عليه اوله ثم تضمن لم يكن بد الحاجة ويجوز ويجري
 الاستنجاء باجزاء الحرم وفي اجزائه باجزاء الحجر الاسود نظد
 ولا يقتصر على الاجزاء شروطا في المطولان والتعدير بثلاثة
 اجزاء للغالب والتبرك بالوارد والا فالواجب ثلاث
 مسحات ولو باطراف حجر واحد **ينبغي بهن المصل** بحيث
 لا يبقى الاثر لا يزيله الا الما او صفاد الخنزق فلا يكفي اقل
 من ثلاث مسحات وان حصل به الانقا المذكور ولو لم يحصل
 الا بالكثير من ثلاث مسحات وجب الاكثر وسن الايتاران
 حصل بشفع كان حصل برابعة فتسن خامسة وهكذا ولو
 لم يحصل في المحل من الخارج الا قدر لا يزيله الا الما او صفاد
 الخنزق فحصل يجب الاستنجاء بالما او صفاد الخنزق او لا يجب
 اصلا لانه عند وجوده لا يجب ازالة القدر المذكور او
 يجب ثلاث مسحات بالاجزاء وان لم تنزل شيئا فيه نظر ولا يخفى
 استبعاد سقوط الوجوب مطلقا وامكان الفرق بين
 وجود القدر المذكور ابتداء وجوده بعد استنجاء

قال الشيخان في الروضة وفي كيفية الاستنجاء اوجه اصحها يمسح
 بكل حجر جميع المحل فيضعه على مقدم الصفحة اليمنى ويديه على
 الصفحتين الى ان يصل موضع ابتداء يده ويضع الثاني على مقدم
 الصفحة اليسرى ويفعل مثل ذلك ويمسح بالثالث الصفحتين
 والمسوبة والوجه الثاني يمسح بحجر الصفحة اليمنى وبالثاني اليسرى
 وبالثالث الوسط والوجه الثالث يمسح بالاول من مقدم المسوبة
 الى اخرها وبالثاني من اخرها الى اولها ويخلق بالثالث وهذا
 الخلاف في الافضل على الصحيح فيجوز عند كل قابل العدول
 الى الكيفية الاخرى وقيل لا يجوز انتهي زاد في الروضة وقيل
 يجوز العدول من الكيفية الثانية الى الاولى دون عكسه انتهي
 وزاد الدافعي نقلا عن اللويني القابل بان الخلاف في الوجوب بالنظر
 فصاحب الوجه الاول لا يجيز الثاني لان تخصيص كل حجر بموضع
 مما يمنع رعاية العدد الواجب ولا يحصل في كل موضع الامسحة
 واحدة وصاحب الوجه الثاني لا يجيز الاول للخبر المخرج بالتخصيص
 ويقول العدد معتبر بالاضافة الى جملة المحل دون كل جزء منه
 انتهي وعبارة المجموع في حكاية الوجه الثاني مانعه والثاني
 يمسح بحجر الصفحة اليمنى وحدها ثم بحجر اليسرى وحدها وبالثلث
 المسوبة وهذا قول ابي اسحاق المروزي انتهي ولا يخفى طائفي
 هذه النصوص الموافقة لعبادات الاصحاب كما لا يخفى على الواقف
 عليها من المراجعة التي لا تقبل تاويل في ان الصحيح انه لا يجب تعميم
 المحل بكل مسحة الا ترى انهم صحوا ان الخلاف في الاستنجاء مع تقصير
 الوجه الثاني بان كل حجر لبعض المحل كما مرحت بل قطعت به زيادة الرفع

عن الجويني وعبارة المجموع المذكورة الاتري الى قوله فيها واحدها
ومن هنا يتضح كل الاتضاح خطأ من سمي هذه النصوص القاطعة
ظواهر واما تأييده لوجوب تعميم الحمل بكل مسحة بقول الاصحاب
لابد من الثلاث وان انقي بدونها اذ لا يتصور الامح التعميم
بكل حجر لانه لو مسح كل من الصفتين بواحد وبالثلث المرسية
لم يتصور انفا قبل الثلاث وبقولهما انما وجبت الثلاث استظهارا
اذ لا يتصور الاستظهار الا عند التعميم بكل فهو سهو ظاهر اما الاول
فلان المجوز للتوزيع لا يقصر الامر عليه علي الصحيح بل يجوز
ايضا التعميم بكل واحد والتعميم بالبعض وتوزيع البعض
الاتري قول الشيخين السابق فيجوز عند كل قاييل العدول الي
الكيفية الاخرى فالواجب عنده القدر المشترك بين هذه
الاقسام فعلي قوله يتصور الانفا بدون الثلاث بان يعبر
بمسحة واحدة الحمل لان التعميم من جملة الاقسام الجارية عنده
وكانه توهم ان القاييل بالتوزيع يحصر فيه وليس كذلك الاعلي
وجه ضعيف تقدم ان الخلاف في الوجوب واما الثاني فلانا
لانسلم عدم تصور الاستظهار الا عند التعميم لان الحجر الواحد
يقطع عند الاقتضار به علي بعض الحمل ما لا يقطع عنه التعميم
به كما لا يسع منصفنا رجوع الي وجه انه الصحيح انكاره لانه في الاول
امكن واقبل للاخذ فصح الحمل بتلاوته مع التوزيع ابلغ في
ازالة النجاسة من مسحة واحدة تعممه علي انه يجوز ان يرد
بذلك بيان حكمة الثلاث في الاصل والحكمة لا يجب انعكاسها

فقد يعبر الحكم مع خلفها ولذلك نظاير لا تخفى علي انه لو صح
هذا التايميد لم يقاوم صراحة تلك النصوص القاطعة
وبذلك يظهر كل الظهور ان ما وقع له في محل اخو من نسبة القاييلين
بعدم وجوب التعميم تمسكا بتلك النصوص الي الغفلة
عما اريد به لانه شاله الا الغفلة الفاحشة والتساهل القبيح
فان قلت سلمنا جميع ما ذكرته لكنه لا يفيده مع ما في المجموع
فقد ان جمع ان الاصحاب غلطوا قاييل الوجه الثاني فانه لما ذكر
الوجه الثلاث علي وفق ما تقدم عن الروضة وغيرها
قال واتفق الاصحاب علي ان الصحيح هو الوجه الاول لانه يعبر
الحمل بكل حجر ونقل القاضي ابو الطيب وصاحبها الشامل والتممة
عن الاصحاب انهم غلطوا ابا اسحق المروزي في الوجه الثاني
ونقل القاضي الحسين في تعليقه ان الشافعي نص في الكبير
علي قول ابي اسحق لكن الاصحاب قائلوه وعلي هذا فالحجواب عن الحديث
الذي احتج به ان قوله صلى الله عليه وسلم لم يجز ان للصفتين معناه
كل حجر للصفتين قلت اجيب عن ذلك بان التعليق المذكور
طريقة ضعيفة بدليل استقاطه من الروضة تبعا للرافعي وغيره
وبدليل قول المجموع عقبه ثم اختلفوا في هذا الخلاف والصحيح
انه خلاف في الافضل فان الجميع جاز وبهذا قطع العراقيون
والبغوي وخرور من الخراسانيين وحكاه الرافعي عن معظم الاصحاب
وحكي الخراسانيون انه خلاف في الوجوب فصاحب الوجه
الاول لا يجيز الكيفية الثانية وصاحب الثانية لا يجيز الاولى وهذا
قول الشيخ ابي محمد الجويني وقال العزالي في درسه ينبغي ان يقال

من قال بالاول لا يجوز الثاني ومن قال بالثاني لا يجوز الاول انتهى
فتماما مل تصحيحه بعد حكاية التعليق انا الخلاف في الافضل
وهو شامل قطعا الوجه الثاني كما يصرح به قوله تفرع على التصحيح
فان الجميع جاز وقوله تفرع على ان الخلاف في الوجوب فصلب
الوجه الاول لا يجوز الكيفية الثانية فانه صريح في ان صاحب
الوجه الاول على الصحيح من ان الخلاف في الافضل بحيز الكيفية
الثانية فان ذلك نص واضح في تضعيف التعليق وعدم التعليل
عليه والام يسخ اطلاق هذا التصحيح والتفريع عليه كما لا يخفى
في ذلك متخل عن التعسف واجاب بعضهم بما قد ياباه السياق
ولذلك نظر فيه غيره وهو ان التعليق ارجح الى تفضيل
التوزيع او وجوبه على الخلاف المذكور **ويجيب** وجوبا
قال الحاجه المكلف **استقبال القبلة** اي الكعبة بالخارج بان
يكشف جهة قبله حال خروجه للخارج اليها وضابها الاستقبال
هنا فيما يظهر مما يجزي لصحة الصلاة **واستدبارها** به بان يكشف
جهة دبره حال خروجه للخارج اليها والقبلي وجوب الاجتهاد
عند اشتباه القبلة فيها وتقديم خبر المخبر عن علمه على الاقوال
وقضية ما ذكر امتناع الاستقبال وان كان الخارج من الدبر فقط
والاستدبار وان كان الخارج من القبيل فقط اي الى جهة القبلة
او الارض ووجهه بانه لا حائل حينئذ الا الذكر والانشيان
في الاول والانشيان في الثاني وليس واحد منهما بصفة السائر
الا في وانما يجب اجتناب ما ذكر اذا كان **في الصحراء** نعم ان است
بان كان بينه وبين القبلة مرتفع ولو بذيله اي ذو ومن

يسر الخروج وما حواله كما هو ظاهر والفروق بين الستر هنا والستر
في الصلاة ظاهر قدور ثلثي ذراع فاكثر اذا كان جالسا وان كان
قائما اشترط ارتفاعه من الارض الى سرته كما افقته به شيخنا وقرب
منه بقدر ثلاث اذرع واقل لم يجب الاجتناب اما اذا كان
في البنيان فان كان في المعد لقضا الحاجة لم يجب اجتناب
ما ذكر مطلقا والا فكلما لو كان في الصحراء وقضية قولهم يجب على
ولي الصبي المميز تهيه عن المحرمات انه يجب عليه منعه من
الاستقبال والاستدبار حيث امتنع على المكلف بل ينبغي ان يجب
عليه منع غير المميز ايضا من كل محرم بل ينبغي وجوب ذلك على
غير الولي ايضا لان ازالة المنكر على القدرة واجبة وان لم
ياثم الفاعل وخروج بالاستقبال والاستدبار التيامن
والتباعد بالخارج وقضية ذلك جواز الاستقبال والاستدبار
اذا حول ذكره عند بوله يمينا او شمالا وعلم مما تقر انه لو قضى
الحائض لم يجب الستر الامر جهة القبلة فقط وهو الصحيح
ويجيب ندبا كل مكلف ويتجه ان يندب للولي منع غير المكلف
هنا وخياياني ومثله النعوط هنا وفيما ياتي **في الماء الراكد**
ولو كثيرا بها والتمهي عن ذلك اما الجاري فان كان قليلا فذلك
والا فلا ولي اجتنابه وكالقليل الكثير ليل الكافي الكفاية لان
الما بالليل ما ويحلى والكلام في المملوك له والمباح على الاطلاق
كما هو ظاهر والا فلا شك في حرمة البول والنعوط في المملوك للغير
الموقوف والمسبل مطلقا وكذا في المملوك له او المباح على الاطلاق
اذا تعين للطهارة وقد دخل الوقت وادي نحو البول فيه الى تنجيسه

ولو استخرجوا الملوكة للغير بحيث لا تعافه الانفس بوجه
 لاحالا ولا مالا مع قضا الحاجة فيه ففي حرماتها حيث ينظر
 ولو عافته نفس المالك دون غيره فالوجه اعتباره دون
 غيره **وتحت الشجرة المثمرة** مملوكة كانت او مباحة صيانة
 المثمرة الواقعة على التلوين فتعافها الانفس فيكره البول
 والتغوط قال في شرح المذهب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره
 ولم يقولوا بالتحريم لان التجليس غير متيقن انتهى ويبني
 ان يواد ولا مضمون فالمراد بالثمرة ما شأنها ذلك ويؤخذ
 من العلة انه لو اطرقت الحادة بتطهيرها تحتها او قصد تطهير
 قبل وقوع الثمرة انتفت الكراهة وينتج ان المراد بتحتها
 ما اتصل اليه الثمرة الساقطة غالباً وبالثمره ما يقصد
 الانتفاع به باكل او غيره ولو نحو ورق مما تعاف الانفس
 الانتفاع به بعد تلوينها قال الاذري ويوجب الجزم بالتحريم
 اذا كان فيه دخول ارض الغير وشك في رضاه به انتهى وهو
 قد لا يلد في ما نحن فيه فان الكلام ليس الا باعتبار خشية
 نجس الثمرة من حيث هو **وفي الطريق والظل** لصحة الذي
 عن ذلك وكالظل موضع اجتماع الناس في الشمس في الشتاء
 في الروضة بكراهة البول في قارعة ومثلها ما ذكر في شرح المذهب
 وغيره عن ظاهر كلام الاصحاب ثم بحث التحريم الذي نقله
 في الشهادات عن صاحب العدة واقراه نعم ان كان ما ذكر
 من الظل او الشمس موضع معصية لا يقبض مكس فلا حرمه
 ولا كراهة **والثقب** المنهي عن البول ومثله التغوط فيه في خبر ابي

لا يراه

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

داود وغيره وهو في تنزيهه وكالتقب السرب بفتح السين
 والراء وكلامه يشمل ما حصل بجدرة في الحال وهو موضع نظر
 والكلام في غير المعد لقضا الحاجة **ولا يتكلم** بذكر القرآن
 او غيرها كرسلام **علي البول** ولا على الغائط اي مع واحد
 منها او في حالة وجوده اي يكره ذلك للنهي عنه الحاجة
 ولا يكره بل قد يجب كان ري اعي يقع في نحو بيرا ونحو حية تقصد
 حيوانا محترما اي او ما يجب الدفع عنه كوديعة ومال يتيم
 كما هو ظاهر وتعين الكلام طريقا لتحذيره او تنبيهه من
 يدفع عنه وقد بين بان ترجحت مصلحة وقد يباح بان
 لم تنزع ولو عطس بفتح الطاء حمد بقلبه ولا يكره لسانه
 اي بحيث يسمع نفسه اذا ما دونه كالعدم كما هو ظاهر
 فلا كراهة فيه مطلقا وخرج بقوله علي البول والغائط ما
 قبل خروجها او بعده نعم القرآن والذكر مكروهان
 في الخوش ونحوها مطلقا **لا يستقبل الشمس والشمس ولا يستديرهما**
 ببول او غائط في صحرا او بنيان غير معد لقضا الحاجة اكراما
 لهما اي يكره ذلك كما اقتضاه كلام الرازي بل صرح به في تنزيهه
 ووافق المصنف في مختصره لكنه صح في الشكر كنية ونقله
 في الروضة على الجمهور اختصاص الكراهة بالاستقبال وان احتار
 في تنقيحه وغيره ابا حنيفة ايضا وظاهر كلام المصنف وغيره
 انه لا فرق في كراهة استقبال القمر بين الليل والنهار لكن بحث
 اسماعيل الحنفي تنقيبه ها بالليل لانه محل سلطانه قال ولا نظر
 الي ان في حافته ملكا لانه يلزم منه كراهة استقبال روجه

نظر الحفظة مع ما انتهى ويكده ايضا استقبال صخره بيت المقدس
 واستدبارها وقيد القوي بعدم الساتراي السابق في القبلة
 وقياسه التقييد بعدمه في الشمس والقمر ايضا **فصل**
 في نواقض الوضوء والاول الاستيناف في قوله **والذي ينقض الوضوء**
 يعني مجموع الامور التي ينهني الوضوء بكل واحد منها عا لبا
خمس اشياء واما شفا دايه الحدث فتا در علي ان محل لزوم
 الوضوء ان خرج في اثنا الوضوء او بعده والاولا لزوم
 كما صرح به العزالي وغيره وهو متعين فلزوم الوضوء بعد
 مستند لذلك الخارج في الجملة ونحو نزع الخلق انما يجب غسل
 الرجلين فقط والردة لا تبطل الوضوء علي الاصح وكذا فقهاء
 المصلي وما ورد انها تنقض ضعيف وكذا اكل ما مسته النار
 مطلقا وما خرج من الامر بالوضوء مما مست النار ومن اكل لحم الخنزير
 واجاب الاصحاب عنه بانه منسوخ بحديث ابي داود عن جابر
 عام وحديث الجوزي الوضوء من لحم الخنزير خاص والخاص مقدم
 علي العام تقدم او تاخر فهو سهو ظاهر لان هذين الحديثين
 للنساء من قبيل الخاص والعام الذين يقدم منه الخاص مطلقا
 وانما يكونان من ذلك لو كان عموم حديث جابر مرويا من
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وما استقدم امره عليه لا وضوء مما مست النار وليس
 كذلك وانما اخبار من جابر بما عرفه من حال النبي صلى الله
 عليه وسلم وما استقدم امره عليه وهذا يصح في النسخ مطلقا
 وفي اطلاعه علي ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ما غير النار

كان اخر الامور التي ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم
 ما استقدم امره عليه لا وضوء مما مست النار وليس
 كذلك وانما اخبار من جابر بما عرفه من حال النبي صلى الله
 عليه وسلم وما استقدم امره عليه وهذا يصح في النسخ مطلقا
 وفي اطلاعه علي ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ما غير النار

مطلقا ونظير ذلك ما لو امر السلطان بحبس اهل بلد معين
 وحبس واحد معين منهم ثم قال وزيد امر السلطان علي ترك
 حبس كذا اذ انه لا يسع احد ان يقهر من ذلك اختصاص ترك
 الحبس بغير ذلك العين الاول **ما خرج من السيلين** القبل والدبر
 ما لم يراي خروجه ولو نادى طاهرا كرجح من القبل ورأس دودة
 رجعت وحصة وان علم ان لا رطوبة معها كما هو قضية اطلاقهم
 وان قال في الطلب الطاهر ان الانتقاض بنحو الحصة انما هو
 لاجل رطوبة تصحبها ودم باسور في داخل الدبر لا خارجه
 ونفس باسور خرج او زاد خروجه طرف عود بعد ادخاله
 فليس ادخاله ناقضا وله قبل خروجه نحو مس الصحن لا نحو
 الصلاة كحمله متصلا بنجاسة ولو شك اخرج منه شي فلا نقض
 نعم لو راي بلا اعي ذكره لم يحتفل بحبسه من خارج ولا لونه
 عرقا فالقياس كما يوجب ما ذكره في الفصل لزوم الوضوء نعم
 لا نقض بخروج منية الخارج منه اول مرة ومثله ولادة
 بلا بلل في الاوحد لا يجابها الغسل كالمني بخلاف خروج عضو
 جاف فينقض خروجه اذ لا يصدق عليه حقيقة المني او الولد
والثاني النوم يقين **علي** هيئة **غير هيئة المتكئ** بمقعده
 من مقرها كظهور دابة سايرة يقينا ايضا قال في الانوار والمراد
 بها سبل الحدث ومنع الخروج لا غير انتهى كان ثام علي قناه
 قاعدا ممكنا مقعده من مقرها ولو هو بلا بين بعض
 مقعده ومقده تجاف كما في الروضة ويتعين حمله علي تجاف

استغفر

كان اخر الامور التي ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم
 ما استقدم امره عليه لا وضوء مما مست النار وليس
 كذلك وانما اخبار من جابر بما عرفه من حال النبي صلى الله
 عليه وسلم وما استقدم امره عليه وهذا يصح في النسخ مطلقا
 وفي اطلاعه علي ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ما غير النار

يسير يوم من معه خروج في بخلاف ما لا يوم من معه ذلك وعليه
يحمل ما في الشرح الصغير وبخلاف النوم مع الشك في انه على هيئة
المتكّن اولا وبخلاف النعاس مطلقا والشك في ان ما صدر منه تكلم
او نوم وان كانا على غير هيئة المتكّن فلا نقض بشي من ذلك ولا
ولا اعتبار مع تمكّن القعدة باحتمال خروج ريح من القبل لندرك
ومن علامات النوم الرويا وقضية كلامه نقض النوم على غير
هيئة المتكّن وان اخبره معصوم انه لم يخرج منه في وهو
قضية تعليلهم بان النوم مظنة خروج الخارج لان المظنة
لتحقق الميثة لكن اعتمد بعضهم خلافا وعدم نقض النوم
على هيئة المتكّن وان اخبره عدل بخروج في اذ لا نقض
بالشك وبه افتي بعضهم لكن قياس وجوب العمل باخبار
العدل بتجسس الما بشرطه مع انا لا تجسس بالشك بثبوت
النقض هنا ولا يبعد انه لو تيقن الحدث ثم اخبر عدل بانه توخا
لم يعمل بخبره ويفرق بالاحتياط في الموضوعين ولا يشك عليه ان
لو اخبره بظهادة ثوبه مثلا عمل به بشرطه لان طهارة الجسد اوسع
بدليل استقلال الغير بها بخلاف طهارة الحدث ولو اخبره معصوم
بخروج في فلا اشكال في لزوم الموضوع كما هو ظاهر لا فائدة اخباره
اليقين وقياسه ان اخبار عدد التواتر كذلك **والثالث زوال**
العقل اي التمييز **بسكرا ومرض** او غيرهما كجنون وانما قال
في شرح المهذب ولا فرق في كل ذلك بين القاعدة مكملا مقعد
وبين غيره **والرابع لمس الرجل** اي الذكر الاجنبي ولو رقيقا
وكوهرم وممسوح وصغير يشترى عرفا **المراة** اي الانثى الاجنبية

ولو رقيقة ونحو عجز وشوها وصغيرة تشترى عرفا اي اجنبي من ظاهر
بشرتها او لسانها او لحم اسنانها لا شعرها او سننها او ظفرها
او بعضها مقطوع منها دون النصف فان كان فوقه نقض او قدر
فوجهان او لمس المراة الرجل بالمعنى المذكور فيهما **من غير حاييل**
بينهما ومنه غبار مجتمع لا عرق متجمد بل له حكم البشرة ولو يعضو
اشل او زايد وبلا شهوة ولا قصد بل او مع نومها كما شمله كلامهم
اي تيقن لمس احدهما الاخر على الوجه المذكور والنقض به لكل
منها بخلاف لمس الفرج الا في النقض به خاص بالماس نعم ان كان
احدهما ميتا اختص النقض بالحي وخروج بالرجل والمراة بقيو
المذكورة الرجلان وان كان احدهما امرد جميلا نعم يستحب
الوضوء من لمسه للخلاف في النقض والمراة ان والخنثيان والرجل
او المراة والخنثي واللمس مع الشك في محرمية احدهما بنسب او
رضاع او مصاهرة او في ان لمسه بحاييل او لخر شعره او سننه او ظفره
او في انه ممن ينقض لمسه او ممن يشترى عرفا كما هو ظاهر من كلامهم
وجزم بعضهم بعدم النقض اذا لمس الرجل انثى غير ادمية او المراة
ذكر او غير ادمي **والخامس مس جزء من فرج الادي** من ذكر او انثى
صغيرا وكبير حيا او ميتا عمدا او سهوا بشهوة او بدونها اي قبله
من نفسه او غيره ولو اشل ومقطوعا حتى اسمه وفي معناه محل قطعه
سوا الثقبه وما حواليلها والمراد بمس قبل المراة مس ملتقى لطيفه
اي الشفران من اولهما الي اخرهما خلافا لما زعمه بعضهم فلا ينقض
مس موضع ختائها كما نقله الاسنوي وغيره عن المحب الطبري
ولا باطن الصفحة ولا الانثيين ولا ما بين الديرو والانثيين

ولا العانة ولا شعر الذكرا والفرج **بباطن الكف** ولو شلادون حرفها
 وروس الاصابع وحرفها وما بينهما **كذا مس حلقة دبره** أي الادي
 والمراد بها ملتقى المنفذ ولو بعد قطعها ان بقي اسمها بباطن الكف
علي قول الشافعي الجديد قياسا على قبله يجمع النقص بالخارج من
 كل منهما والعديم المنع وقوفه مع ظاهر الاحاديث في الاقتصار على
 القبل وفيه نظر لان رواية من مس فرجه فليتوضا تشمل الدبر
 كما ان رواية ذكرنا تشمل ذكر غيره وانما اختص الناقض بباطن الكف
 لخبر ابن حبان اذا افضى احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما ستر
 ولا حجاب فليتوضا والافضل لغة المس بباطن الكف وهو مضموم النون
 في هذا الخبر مخصص للعموم في خبر الترمذي وغيره من مس
 ذكره في رواية فرجه واخرى ذكرنا فليتوضا فان المس هنا عام
 لانه وقع صلة للموصول الذي هو من صيغ العموم والجديد ما قاله
 الشافعي رضي الله عنه بمصرو القدم ما قاله قبل دخولها والعل
 على الجديد الا في مس ابل بسيرة معروفة وخرج بالادي البهيمية
 فلا نقض بمس فرجها سوا قبلها وحلفت دبرها لانه غير مشتهر
 طبعاً ولهذا لم يجب ستره ولم يجرم نظره **فسرع** لو مس ذكره مقطوعاً
 وشك في انه ذكر رجل او خنثي انتقض وضوه لندور الخنثي كذا نقل
 عن شرح المذهب وهو كذلك فيه فقال قال القاضي ابو الفتوح في
 كتاب الخنثي يحتمل ان لا ينتقض قطعاً للشك قال والاصح انه
 على الوجهين في ذكر الرجل المقطوع لندور انتهى وقياسه كما قال
 الاسوي لا انتفاض في الوضوء امرأة شخصاً وشك في انه رجل
 او خنثي او رجل شخصاً وشك في انه رجل او خنثي او رجل شخصاً

وشك في انه امرأة او خنثي وكل ذلك مشكل بقاعدة الباب انه لا
 بالشك كما لا يخفى ووجه اشكاله فيما لو كان ماس الذكر للمقطوع رجلاً
 احتمال انه ذكر خنثي وان الخنثي امرأة وقد تقدم انه لا نقض
 بمس عضو امرأة مقطوع فانه فع ما قد يتوهم انه لا اشكال
 في ذلك نظراً لان مس الرجل ذكر الخنثي ناقض بكل حال اما بالس
 ان كان رجلاً او بالمس ان كان امرأة **فصل** فيما يوجب الغسل
 وهو تعيم البدن بالماء بنية والواو للاستيناف في قوله
والذي يوجب الغسل أي مجموع الامور التي كل واحد منها
 يوجبه **سنة اشياء** واعتبر من الرافي الحصر المستفاد من
 هذه الصيغة بتنجس جميع البدن او بعضه مع الاشتباه
 اجاب عنه السبكي بمنع ان ذلك موجب للغسل بل لا
 النجاسة هي لو فرض كشط جلده حصل الفرض قال وبه ينبغي
 ان لا تعبد على البدن في غسل النجاسة اصلاً **ثلاثة** منها
تشارك فيها الرجال والنساء فيشتركون في وجوب الغسل
 بكل منها **وهي التقاط الختانين** ختان الرجل وختان المرأة
 أي تخاذهما يقال التقي الفارسان اذا تخاذاوا وان لم يعضا الا انظر
 لعدم ايجابه الغسل بالاجماع وهذا ثمانية عن لازم التباذي من
 دخول حشفة الرجل ومثلها قدرها من مقطوعها منه من
 فرج المرأة اذا تخاذا في الختانين انما يكون عند دخول الحشفة وانما
 غير بذلك جرياً على الغالب وتبعاً بلفظ الوارد والا فمثله
 دخول الحشفة ولو من اسفل ومبان او قدرها من مقطوعها منه

ولو كايلا ولو من صغير ومجنون وغير ادي في فرج بهيمة او عكة
او دبر ادي ولو صغيرا ومجنونا او ميتا او يصيبه الاذي جنبا
بذلك ايضا فاذا بلغ او افاق لزمه الغسل ويصح من ممي
وعلي وليه امره به ولا يعاد غسل الميت لا تقطاع تكليفه
بالموت ولا يجب بوطيه حد ولا مهر ونحوه تغسل به الصلوات
وتجب به الكفارة في الصوم والحج وذلك لان ما ذكره جماع
في فرج فكان في معني المنصوص قال في شرح المذهب عن الامام وفي
اعتبار قدر الحشفة من ذكر البهيمة كلام يوكل لنظر الفقيه
انتهى ومثله ذكر ادي حلق بلا حشفة ولا يبعد اعتبار ذلك
بالغالب من الناس **وانزال المني** اي خروج مني الشخص نفسه
اولا وان قل كقطرة باختلام او نظر او فرك او غير ذلك بشهوة
او بدو بها ولو بلون الدم الغبيط ومنه خروجه من قبل
المرأة بعد غسلها من جماع فيه وقد قضت شهوتها اذ يغلب
حينئذ علي الظن اختلاط منيها بمنية فاذا خرج المني
منها فقد خرج منيها فيلزمها الغسل ثانيا وكذا بعد استدخال
مني الرجل في قبلها مع قضا شهوتها فيما يظهر وكلام المجوع كغيره
لا يخالف ذلك عند التأمل اذ فرض كلامهم اذ لم يعلم قضا
الشهوة وان احتمل كما يظهر ذلك من سياق كلامهم لصحاح التأمل
الي ظاهر البدن او الي ما يظهر من الشيب عند جلوسها علي قدميها
بخلاف ما اذا لم يخرج كما ذكر كان احسن بخروج منية فامسك ذكره
فلم يخرج فانه لا غسل لو قطع ذكره وهو فيه لكن لم يخرج من المنفصل
شي كما قاله الاسوي كالبارزي وفيه نظر ظاهر لا انفصاله عن

كل ما يخرج من
البدن من غير
الفرج كالمني
والدم والنفاس
فلا يغسل به

البدن

البدن وان كان مستقرا في الجزء المنفصل فلا يتجه حينئذ الا وجوب
الغسل وقضية ما تقدم وعدم وجوب الغسل بل عدم صحته قبل
انفصاله لظاهر البدن وان احسن به في قضية الذكر فعصية بخرقة
مثلا وهو الذي لا يمكن سواه خلافا لما نقله بعضهم عن البغوي
من صحة غسله ولو راى من يتصور انزاله كابن تسع سنيين في يده
او ثوبه او فراشه ولم يمكن كونه من غيره بان قام وحده او مع
من لا يتصور انزاله ولم يحتل حصوله من خارج لزمه الغسل
وان لم يتذكر احتمالنا التحقق انه منه وينبغي الحكم ببلوغه
حينئذ كما قاله الزركشي **والموت** الا في حق الشهيد والكافر
والسقط في بعض صور الاثنية في محله فلا يجب الغسل بل يحرم في
الشهيد ويجوز في الباقي كما سيأتي في محله **وثلاثة** منها تختص
اي تنفرد بها **النساء** عن الرجال فوجوب الغسل بسببها تختص
بهن **وهي الحيض والنفاس** فوجوب الغسل وسببها بيانها
في فصلها فيجب الغسل عند انقضاء عمرها او ارادة نحو الولادة
وكذا يقال في نظائرها فالموجب المتاخراتين او انزال المني
او خروج الولد مع ارادة ما ذكر **والولادة** ولو بلا بلل لانها
لا تخلو عنه وان لم نشاهده ولان الولد مني منعقد قال
الاسوي وهذه العلة تنتقض بخروج بعض الولد اي
كبدنه المنفصلة انتهى وشملت الولادة ولادة احد توأمين
فيجب بها الغسل ويصح قبل ولادة اي حيث لم ترودا معقبيل
وهو الظاهر لانها ولادة تامة وكالولادة القا العلقه او
المضغة ولغظ الولادة لا يتناوله كما قاله الراعي معترضا

لا

به كلام الوجيز قال في الخادم كذا اطلقوه وتجب تقييده فيما اذا لم
تروها اي الدم والبلل بما اذا قال القوابل انها اصل اذ هي تشبهان
الاول - انه كان ينبغي التامل في قولهم السابق لانها لا تخلو عنه
فانهم ارادوا بالبلل الذي لا يخلو عنه ما ليس دما فهذا الاثر
له في وجوب الغسل وما هو دم فان ارادوا ما يخرج مع الولد
فهذا ليس بجيبس ولا نفاس بل دم فساد كما صرحوا به او ما
يخرج عقب الولد فهذا موجب اخر غير الولادة لانه اما
نفاس كما هو الغالب او حيض كالخارج عقب اول التوأمين
والكلام ليس الا في الاجاب بمجرد الولادة ثم رايتم بعضهم عمل
البلل على بقية المني المتنجس في خريطة الولد معه لقول اهل
الحنابلة انه لا يخلو عن مصاحبه اي والمراد منها لان من شأن
انعتاد الولد حصول منيها واختلاطه بجنبه الثاني
انه هل يشترط في اجاب الولادة الغسل خروج جميع الولد او يكفي
خروج بعضه اي المتصل به فيه نظر وقضية ما سبق عن
الاسوي وقولهم انه لا اعتبار بخروج بعض الولد الا فيما
استثنى علم يعد واهذا منه هو الاول وعلي الثاني فهل يقتضي
الوضوء خروج البعض مع الخفاف بشرط عدم خروج الباقي او لا بل
يحكم ببقاء الوضوء معه مطلقا فيه نظر ثم رايتم بعض من ادركنا
قال ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشي كما هو ظاهر
بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل
انتهى وفيه نظر ظاهر لانه وان لم يكن مظنة شيء الا ان الموجب
الولادة او ما في معناها اوله يوجد ذلك والوجه فيما اذا خرج بعضه
ثم رجع اذا لم تقل بالغسل وجوب الوضوء **فصل** في شرط الغسل

كثيرا يط الوضوء وقد تقدم الاشارة اليها في بابها **وفرايض الغسل**
واجب كان او مندوبا **ثلاثة اشياء** احدها **النية** لخوف فرض
الغسل او اداء الغسل او الطهارة للصلاة كما في الكفاية او استحبابه
مفتقر اليه كوطي حايض او رفع الحدث الاكبر او عن جميع البدن
او الحدث من غير تقييد سواء في اذ كره الجنابة وغيرها الوضوء
رفع الحدث الجنابة او الحيض او النفاس او غسل نحو الجمعة والعيد
لا الغسل من غير تقييد مطلقا والقباس في سلس المني عدم اجزا
كخروج الحدث ويشترط قرون النية باول مقبول من البدن
ليعتد به ولو توي بعد غسل شيء وجب اعادته **وثانيها ازالة**
النجاسة ولو معفوة بمعنى ذوالها **ان كانت على بدن**
شعر او بشر او ظفر اكلا او بعضا حيي لو كانت مغلفة توقفت
حصول الغسل على سبع غسلات احدها بقراب والعبادة صادقة
بذوالها في ضمن الغسل فلا يشترط تقدم ذوالها بان يغسلها او لا
ثم يغتسل بل حيث طهر البدن عنها حصل الغسل ولو بغسل
واحدة كان كانت حكمية غير مغلفة وهذا ما صححه النووي
خلافا للرافعي فلجزم بينا كلامه على ما صححه الرافعي ممنوع **والثالث**
ايصال الماء بالمعنى الشامل لوصوله بنفسه **الي جميع الشعر** بفتح
العين ظاهره وباطنه ولو كثيفا مضمورا لكن لا يجب مقتضى
الضفايوان وصل الماءي باطنها يدونه نعم يعني عن باطن
عقد الشعر وان كثرت ويحمل تقييدها بما اذا لم تكن بفعله
وجميع البشائر حيي الاظفار وما تحت القلفة لانها مستحقة
الازالة ومن ثم لا ضمان على مزيلها او ما يبس ومن صاخ الاذن وسقوف
البدن وفرج المرأة عند فعودها لقضاء حاجتها ولو بكر كما نقله

ابن الرقعة واعتقده غيره كالاسنوي لا باطن العيني بل لا يسن ولا
 باطن الغم والاف لكن يسن ويسن كما في شرح المذهب ان يثبت
 بالنسبة مع التسمية وان يقدفها من يغتسل من ابريق يغسل
 محل الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد يغفل عنه او يحتاج
 الى المس فيستقضى وضوءه او الى كلفة في لف خرقة على يده
وسنة اي الغسل **خمس** **اشياء** بل اكثر الاول **التسمية** اوله
 مقتربة بنيتها ليثاب عليها اي من حيث الغسل واقلها
 لبسم الله قال في الجواهر والاولى ان يضيف اليه الرحمن الرحيم
 لا على قصد القراءة وقيل تذكره التسمية لانها قرآن **والثاني**
الوضوء كما دلت عليه سنة السابقة عليه من التسمية وغيره قال في شرح
 المذهب عن الاصحاب وسوا اقدم الوضوء كله ام بعضه في اثنا
 الغسل اي ام فعل بعضه في اثنا الغسل وباقيه بعده فهو محصل
 للسنة لكن الافضل تقديمه انتهى فيقول المصنف **قبله** لبيان الاكمل
 ويكره تركه كالضمضة والاستنشاق ثم ان تجردت جنابته
 عن الحدث الاصغر نوي به سنة الغسل والايوي به رفع
 الحدث الاصغر وان قلنا بالاصح من انه داجه في الغسل خروجا
 من خلاف من اوجبه وهو القائل بعدم الاندراج قال الاسنوي
 والقائل ان يقول قياس ما نقله في شرح المذهب من جواز تأخير
 انه عند اجتماعهما عليه لا ينوي اي عند تأخير رفع الاصغر
 لا اعتقاده زواله بغسل الجنابة بل ينوي سنة الغسل انتهى ويمكن
 ان يعارض بان قضية التوجيه بالخروج من الخلاف هو نية رفع
 الحدث عند التأخير ايضا لعدم زواله على ذلك القول فلا يهل
 الخروج من خلافه الابنية ورفع الحدث بل كلام النووي كالعرف

ما ذكره من فعله

في هذا لانه تصرح به بانه لا فرق بين تقديم الوضوء وتأخيره
 وتوسيطه صرح بانه ينوي رفع الحدث اذ لم تجرد جنابته
 عن الحدث اذ قدم صاحبها الحدث قطعا وارتفاعه بارتفاعها
 لا يمنع انها لم تجرد عنه وانه صاحبها كما هو جلي ولا يصح
 في صحة وضوئه بهذه الغيبة اعتقاده زواله نظر المراعاة
 القائل بعدم زواله فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه النية
 وان لم يغفل الخلاف ويؤيد ذلك ما ذكره بعض الاصحاب
 انه يسن لفاقد الطهور بين التيمم على نحو خروجا
 من خلاف من يجوز ولا يصح حمل هذا على تقليد القائل بالجواز
 لانه مع تقليده لا يكون من الخروج من الخلاف في شيء بل لا يصح
 القول بالسنية حينئذ لانه ما دام مقلدا لذلك القائل
 يلزمه التيمم المذكور ولو تواتر حدث قبل الغسل فقضية
 التوجيه بالخروج من الخلاف استحباب اعادته وهو ظاهر
 لبطائه بالحدث وعدم اندراجه في الغسل عند هذا القائل
 لكن افتي شيخنا الشهاب الذي بعدم استحبابه من حيث سنة
 الغسل لحصولها بالمرأة الاولى فليتأمل **والثالث امر باليد على**
 كل ما اتصل باليه من **الجسد** بالمعنى الشامل لكل ما يجب احيال
 الما اليه مما سبق وهو المسمى باليد لك خروجا من خلاف من
 اوجبه ولا يبعد ان يراد باليد الجسد الشامل لكل واحدة
 من اليدين بالنظر لما اتصل اليه دون الاخرى ويتبع تقديم
 اليمين فيما اتصل اليه كل منهما ويبقى الكلام فيما لا اتصل اليه
 الواقع في كلام غير واحد كالاسنوي عدم استحبابه ومن لا اتصل

اليه واحدة منها شقوق البدن الضيقة فهل يستحب امرار
نحو ابرة عليها فيه نظر والقياس استحبابه ان اوجبه المخالف
والرابع الموالاة بان يشرع في تطهير كل جزء من البدن قبل
اي يحق ما قبله مع الاعتدال كما في الوضوء **والخامس تقديم**
اليمنى من جهتيه **علي اليسرى** منها ويبدأ بمقدم كل جهة
ثم موخرها ومن سنه تحليل شعره والتشليل في غسل راسه
وحبيته بعد تحليلها ثلاثا ثم جهته اليسرى مقدمها ثم
موخرها ثم اليسرى كذلك مرة ثم ثمانية ثم ثلثة
وصرح ابن عبد السلام بانه لا يسن في الروايات البداية بالشق
الايمن ثم الايسر قاله الاسنوي وهو الذي دل عليه لفظ
الافاضة في الخبر وقياسا على عدم سبب البداية بلخذ الايمن
والاذن اليمنى قال نعم يسن ذلك في حق اقطع لا يتأتى منه
الافاضة وفي التحليل للاتباع فيه انثري ويكره الاغتسال في
الما الرأكر ولو كثيرا وفي الجائر المغينة والوضوء والغسل كما في
شرح المذهب عن البيان وتكره الزيادة على الثلاث والامراف
في الما وقيل يحرم والكلام في غير المسبل كما هو ظاهر **فصل**
والواو للاستيناف في قوله والاغتسال السنون تبعه عشر
غسلا بل اكثر نفعه ما ذكره من التفصيل غير مطابق
للاجمال الا ان يريد بالغسل لرمي الحجر غسلي يوم التريق
الاولين نظرا للتجديد او بالغسل للطواف غسلي طواف الافاضة
والوداع او يكون السابع عشر ساقط من بعض النسخ **غسل**
الجمعة لم يرد منها وان لم تلزمه ولو امة للصحة الامر

به مع الصادق عن الوجوب ويدخل وقته بالفجر ويكره تركه
ولو غير عنه لغومض او فقد ما تيمم عنه بنية التيمم بدلا عن
غسل الجمعة وحاز فضيلة الغسل وكذا في جميع الاغتسال الاثنية
ولو غجن عن الوضوء ايضا تيمم تيمما عن الحدث واخر عن الغسل
وهل يكفي واحد عنهما بنية كما الغسل فيه نظرو **غسل العيدين**
اي غسل عيد الفطر وعيد الاضي حتى لم يورد الصلاة **وغسل الاستقا**
وغسل الخسوف للتقدم **وغسل الكوف** للشمس لاجتماع الناس
لها الجمعة ويدخل وقت غسل العيدين بنصف الليل والاستقا
باجتماع الناس له والخسوف والكسوف باوله وقضية المقتن انه
لا فرق في هذه الثلاثة بين مريد الصلاة جماعة وفرادي
وقضية التحليل اختصا بها بالاول **والغسل من اجل غسل**
الميت ولو كما فر الغاسلة ولو عزجا يسن كما يسن الوضوء من جملة لصحة الامر
بذلك وصارفة عن الوجوب في غسل المسلم وقيس به الكافر والغسل
الوضوء وكامل المس **وغسل الكافر اذا اسلم** ولم يصدر منه
في الكفر ما يوجب له الصحة الامر به وصرفه عن الوجوب ما علم انه
اسلم كثير ولم يوروا به ووقته بعد الاسلام كما يفهم من عبارة
المص ويظهر انه لو تبع صغيرا احد اصوله ولو انني في الاسلام امره
بالغسل ان كان مميزا وغسله ان كان مميزا وكذا الوتبع سايبه
الكامل اذ له ولاية عليه كالاصل وان كان غير كامل لاولي له فمعي
من ياموا ويغسل نظرو ويحتمل انه الامام او نائبه والمسعودي كما في
امر من لاولي له بالصلاة وضربه عليها اما لو سبق له في الكفر
ما يوجب به فيلزمه وان اغتسل في الكفر لعدم صحته حينئذ

وكان القارن بين الغسل والصلاة بحيث سقطت عنه
دونه قلة المشقة فيه لعدم تعدده **وعسل المجنون**
وعسل المغني عليه اذا افاق للاتباع في الاعمال وقيل به المجنون
ولم يجب نظرا لكون المجنون والاعمال مظنة خروج المني كما يجب
الوضوء بهما وبالوضوء لكونها مظنة الحدث لانه لا علامة على خروج
الريح بخلاف المني فانه يشاهد وكان قارنهما من النوم حيث لم
يسن الغسل فيه مع احتمال الانزال كثرة تكون فحذف فيه
دفع المشقة الغسل الاشق من الوضوء **والغسل** ولو كان بيضا
ونفسا **عند اعادة الاحرام** بحج او عمره او بهما او مطلقا للاتباع
فعلا وامرا ويكره تيممه كاحرامه جنب او حيا ايضا ونفسا
انقطع دمها او في ثوب نجس والاولي للمحايض والنفسا تاخير الاحرام
حيث يظهر ان امكن وكلام الامام يشعر بانها الواحدا من ورا
الميتان لا يسن لهما تقديم الغسل قبله **والغسل لدخول مكة**
لكل حلال او محرم لانه عليه افضل الصلاة والسلام فعليه
بذي طوي ورواه الثيخان واستثنى الماوردي من خرج من مكة
واحرم من مكان قريب كالسجيم واغتسل للاحرام فلا يسن
له الغسل لدخولها القرب عهده قال ابن الرفعة ويظهر مثله
في الحج وهو ظاهر **والغسل للوقوف بعرفة** والمثابة دخوله
بالفجر كالمسحاة والافضل كونه بعد الزوال **والغسل للمبيت بمكة**
ليتي الخبر وهذا ما قاله المحاملي وسليم الرازي والشيخ نصر المقدسي
ولم يذكر غسل الوقوف بها عداة الفخر الذي اقتصر عليه الشافعي
والجمهور وصوب في شرح المهذب عدم استحبابه لان البيت

بها ليس فيه اجتماع اي لا يقتض الاجتماع لسعته او يدخل غسل
الوقوف بها بنصف الليل واما غسل المبيت بها على القول به
ففيه نظر ويحتمل دخوله بالغروب **والغسل لروي الحمام الثلاث**
في كل يوم مما ايام التشريق فيسن ثلاثة اغسال ان لم يتنجس
والا فغسلان والمثابة دخوله بالفجر كغسل الجمعة بخلاف روي جمر
العقبة يوم النحر لا يسن الغسل له اكتفا بغسل الوقوف عند دلة
وقضيته انه لو ترك ذلك بسن هذا **والغسل للطواف** يعني
للاقتصاص او التوابع وهذا كالغسل للحلق ما زاد في القديم
ونقله ابن كج عن الاصحاب وعندهم بدالته ويكره في مناسكه
واعترض الولي العياشي فقال استحباب الغسل لهذه الثلاثة
قول الشافعي في القديم فلا ينبغي الجزم به انتهى ونوقش بانه
لم ينص في الحديث على خلافه والقاعدة ان ما ينص عليه في القديم
ولم يتعرض في الحديث لما يخالفه كانه هو المذهب انتهى ولم يزد
في الروضة عمل حكاية الثلاث عن زيادة القديم ولا يسن لطواف
القدوم اكتفا بغسل الدخول ومن الاغسال السنونة الغسل
لدخول الحرم ولدخول المدينة الشريفة كما قاله الحنفية في هذا له
وينبغي ستة لدخول حرمها ايضا قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد
الغسل للسنونات نوي اسبابها الا الغسل من الجنون فانه ينوي
للجنابة وكذا المغني عليه ذكره صاحب الفروع قلت ويقتصر عدم
الجزم هنا بالنسبة للضرورة كما لو شك في الخارج هل هو مني او ودي
واغتسل انتهى ولو انجالي الحال فصل يحزي الغسل او لا عليه نظر
وقياس وصو الاحتياط عدم الاجتناب وكسبة رفع الجنابة فيما يظهر
كل نية تفضل لرفع الحدث الاكبر ومنه نية رفع الحدث من غير

تقييد علي اذنية رفع الحائبة وما للحق بها لا تتصور في غير
البالغ اذا افاق مع سن الغسل في حقه علي ما شملته عبارتهم
وعليه فينوي الغسل من الافاقه وقضية ذلك الاكتفاء هذه
النسبة في حق البالغ ايضا كما لا يخفى ولا تبطل الاعمال المبررة
بطر وحائبة او حدث ولا يسن قضاءها كما ان في به السبكي
لانها ان كانت للوقت فقد فات او السبب فقد زال **فصل**
في المسح علي الخفين ومن خصايس هذه الامة **والمسح عليه**
الخفين المدة الاثنية **جائز** بد كراهية في الوضوء ولو للمسح
بد لا عن غسل الرجلين فالواجب علي لابسهما احد الامرين
وخرج بالخفين المسح علي احدهما فلا يجوز الا ان لم يبق شيء
من محل الغرض من الاخرى والتعبير بالخفين جدي علي القلب
والا فالتيكلي فيما لو خلق له ازيد من رجلين انه لا بد من
اجزاء المسح من لبس خف لكل واحدة عما يجب غسلها
في الوضوء علي التفصيل المبين ثم والمسح عليه والسابق الي الله
فيما لو كان في كل جانب قد مان علي ساق واحدة لا يكفي
جمع كل قدمين في خف واحد نعم ان التصق الخفتان
ذلك وبالوضوء الغسل واجبا ومندوبا وازالة النجاسة فلا
يجزي فيها المسح لانها لا يتكرران تكدر الوضوء والمواد بالجواز
عدم الامتناع فيصدق بالوجوب كان خاف لو غسل فوات
عرفة او انقادا سيما وصاق الوقت علي لابسهما بشرطه
وعنده من الما ما يكفي لو مسح ولا يكفي لو غسل بخلاف
ابتداء لبسه في الصورة المذكورة فلا يلزمه وبالندب
لان تركه نجبة عن السنة او شك في جوارحه او خاف فوات الجماعة

او كان ممن يقتدي به او وجد في نفسه كراهية ولا يكره
الخافن لبسه بخلاف الصلاة وانما يجوز **بثلاثة شرائط**
جمع شريطة بمعنى مشروطة وثانيتها العدد لثا وثلثا وشرائط
بشروط احدها **ان يستدي** مريد المسح عليهما **لبسهما بعد**
كمال الطهارة عن الحدثين بحيث لا يبقى لمعة من بدنة بدلا
طهارة كما قاله السبكي وغيره وهو صريح قوله بعد كمال الطهارة
وذلك لقوله في الحديث اذا تطهر فلبس خفيه فلو لبسهما
او احدهما قبل غسل رجليه لم يجزه المسح الا بعد نزاع ما لبسه
قبل الكمال منها كان لبسهما بعد غسل احد رجليه او من احدهما
كان لبس كل خف بعد غسل رجلها ثم لبسه ولو غسلها في ساق
الخف ثم ادخلها مع القدم اجزا المسح بخلاف ما لو ابتداء اللبس
بعد غسلها ثم احدث قبل وصولها الي موضع القدم فلا بد
من انهما اللبس قبل طر والحدث ولو بني يستدل بالمفعول شمل لبسهما
بالبس غيره ولو بغير اذنه وطارق ما لو عيمه غيره بدلا اذنه
باشترط القصد ثم لا هنا ودخل في الطهارة وضوء دائم الحدث
كالاستحاضة والوضوء المصنوم للتيمم لم يخرج ومحض التيمم
لا يفقد الماء والالم بمسح شيئا بطلان طهره بدو مية الماء وان قل
بل نحو مرض فيجوز المسح في هذه الثلاثة بعد الحدث بان يكلف
بعده في الثالثة غسل اعضائه ليسح وان حرم ذلك اذ الغرض
انه يفره والامتنع التيمم لكن لما اجل لوبقي طهره الذي لبس
عليه من نوافل فقط ان كان صلي به فرضا او فرض ونوافل ان لم يكن
وذلك لترتب مسحه علي طهره المفيد لذلك فقط **والثاني**

ان يكونا سائر من محل غسل الغرض من ساير جهاته الاجهزة
العلو ولومح تحرق البطانة والظاهرة من موضعين غير محاذيين
وان لم يتطاروياً ما تحتها كالزجاج الشفاف ولو كان فيهما
تخريق في محل الغرض عند ما ذكره وان قل وقوله من القدرين
اي بكعبتهما من كل الجوانب بيان لمحل غسل الثالث ان يكونا
قويين وان كان لا يسرها مقعد او ذلك بان يكون هما اي من
جنس خفيفين يمنعان تقود ما الصب الى القدم من غير مواضع
الحرق وتحرق البطانة والظاهرة لا على التوازي ويمكن
تتابع المشي على العادة كما هو ظاهر في المواضع التي يغلب
المشي في مثلها فيما يظهر بخلاف غيرها كما روى الشيخ وعرفها
وكثرت مجازتها فلا يضر ضعفها عن التردد فيها عليهما
اي فيهما وان كانا من نحو حديد او خشب بله نعل كما اخذ من
كلام الواحي صاحب الوافي وصرح به في الاستقصاء في الحواج
المحتاج اليها غالباً قال جمع متأخرون منهم البلقيني
وابن النقيث والاذري و ابن الغضائري والاقرب اليه كلام الاكثرين
ان المراد التردد فيه لحواج سفر ثلاثة ايام بلبا اليها
للمسافر اي سفر القصر لانه بعد انقضاء المدة يجب تركه
فقوته تعتبر بان يمكن التردد فيه للملك انتهى وقد
ينظر في اعتبارهم حواج السفر في حق المقيم وينتج اعتبار
حواج الإقامة في هفقه واما اعتبارهم حواج سفر الثلاثة
في حق المسافر فالمتجه ان محله اذا اراد مع هذه المدة والا
لم يعتبر ذلك فيها يظهر حتى يجوز له مسح مدة المقيم بشرطه

لانه باعتبارها لا ينقص عنه ولا يخفى ان ضبطه امكان التتابع
بمدة جواز المسح كما هو حاصل هذا الكلام كما هو ظاهر يخرج ما قبلها
وهو ما بين اللبس بعد كمال الطهارة والحدث بعده فقطية
انه لا يعتبر كونها حينية مما يمكن تتابع المشي عليها بل يكفي
ان يصير عند ابتداء مدة المسح مما يمكن التتابع عليها كان
لبس ضعيفين ثم جلد اسفلها مما يمكن معه تتابع المشي عليها
وهو غير بعيد وعبر بامكان التتابع لانه لا يشترط وجوده
بالفعل وشمل الامكان قام به عسر ومشقة وبه يصرح ما ياتي
عن شرح المهدب في حمل كلام الامام والغزالي وخرج به ما لا
يمكن تتابع المشي عليها كما في شرح المهدب اي عن قرب كافي الكافي
اوسعتها او ثقلها وفي شرح المهدب فيما لم يمكن متابعة المشي عليه
لثقله كحف حديد ثقيل ان الصحيح المشهور والذي قطع به الجمهور
في الطرق انه لا يجوز المسح عليه ثم قال وقطع الامام والغزالي بالجواز
واتفق الاصحاب على ان حلق الحديد الذي يمكن متابعة المشي
عليه يجوز ان يمسح عليه ويجوز ان يحل كلام الامام والغزالي
على ما يمكن متابعة المشي عليه مع عسر ومشقة فعلى هذا
لا يفتي خلاف والله اعلم انتهى وفيه ايضا عن القاضي الحسين
والبغوي والمتولي اذ اللبس خفا من خشب فان كان يمكنه
متابعة المشي عليه بخير عصي جاز المشي عليه وان لم يمكنه
الا بعضا فان كان ذلك لعله في رجله كقروح ونحوها جاز المسح
لانه يجوز المسح للزمن المقعد وان كان امتناع المشي لحوته في لبس
الحق لم يجز المسح انتهى ولو لبس حلق حرا باوشدة بخيط فالحلق

فكالحف كما قاله البغوي او جعل داخل الواسع عصابة او ربطه بها
في حقوه او كان يستسك بالاستعمال لخواص جاز كما بحثه
الاذري والزريني وايداه بانه لا يضر روية القدم من راسه لسعة
ولو شد علي مفرا السعة سيرا او نحوه خمل هو كما لو شد من اعلاه
قياسا علي مشقوق القدم او لا كقطعة ادم شد ها قال الاذري
فيه نظر قال ولا يخفى الفرق بينه وبينها بان هذا خف
بخلافها انتهى ولو تشقق ظاهر الخف وضعف بحيث لا يمنع
الرطوبة لكنه لم يتحرق قال في الاقوال لم يضر انتهى وفيه نظر ان
اريد بعدم منع الرطوبة عدم منع نفوذ البلال الي القدم
لمخالفة ما تقدم من اشتراط منع نفوذ ماء الصب اليه
الا ان يجاب بان محل هذا الاشتراط في ابتداء المدة وهو من
مسح الخفين ايضا طهارتها فلا يجوز مسح الخمس كالمتمتع من
جلد الميتة والمتنجس بما لا يعفي عنه وكذا بما يعفي عنه اذا مسح
المحل المتنجس لعدم العفو حينئذ بخلاف ما اذا مسح علي المل
الظاهر فيجزي اي وان سال البلال الي محل الخجاسة للعفو عن ذلك
كما هو ظاهر وذلك لعدم اباحة الصلاة التي هي المقصود الاصيل
مع ذلك وما عداها فتابع لها والظاهر ان طهارتها غير شرطا
في صحة لبسها حتي لو كان بها حال اللبس نجاسة لا يعفي عنها ثم ان
قبل المسح اجزا نعم تبعة صحة لبس نجس العين كالمتمتع من جلد
الميتة اذا دبر حال لبسه وهل يستوفى الصحة المسح خلوا القدمين
من الموانع حتي لو اصابها بعد اللبس نجس لا يعفي عنه او كمن مسح
او شوك ظاهر او مسح تحت اظفارها لم يصح مسح خفيها لانه بدل

عن غسلها وطهارة لها فلا يصح مع ذلك كغسلها فيه نظره والذي
يظهر واشترط ذلك واقل المسح ما ينطلق عليه الاسم بظاهرا علي
الحق مما يجازي محل الفرض لا باسفله ولا حرقه ولا عقبه ولا باطن الخن
الملا في لا علي القدم قال الاذري وكلام الشيخين يشعر بانه يكفي
مسح الكعب وما يوازيه من محل الفرض غير العقب ثم رجع ملحا
عن اجمع ان المعتبر ما قدم الساق الي راس الاظفار قال والظاهر
انه لو كان علي الخن شعر لم يكن مسحه قطع بخلاف الراس انتهى
وهو محتمل ولا يبعد اجزا مسح خيط الخف الذي خيط به لانه صار منه
وفي اجزا المسح علي ازاره فظهر ويسن مسح اعلاه واسفله وعقبه
خطوطا والاولي في كفيته ان يضع كفه اليسري تحت عقبه واليمني
علي ظهر اصابعه ويمر اليسري الي اطراف اصابعه من اسفل
واليمني الي ساقه وفي عبارة اخرى ساقه مفرجا بين اصابع
يديه وحكي في شرح المهدب حكاية ابن المنذر عن جمع عظيم
من المجتهدين انه لا يسن مسح اسفله وانهم اختلفوا بانه ليس
محل الفرض فلم يسن كالساق ثم قال واما قياسهم علي الساق فجوابه
من وجهين احدهما انه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسح كالأرواية
النازلة عن حد الراس بخلاف اسفله لانه محاذ لمحل الفرض فهو
كشعر الراس الذي لم ينزل عن محل الفرض انتهى ولا يخفى صراحة
هذا الجواب في انه لا يسن مسح الساق ولا يكون التحجيل في مسح الخف
مستوفيا وعلي هذا والمراد باخر الساق في العبارة السابقة
طرفه المتصل بالقدم وفي انه لا يسن مسح شعر الراس النازل
عن حده فليحفظ فانه قد يغفل عنه **ويسح** جوارا وجوبا
علي ما تقدم **القيم** ومثله مسافر لا يبيح سفر العسر **يومنا** **وايلة**

ثلاثة ايام ولبس اليهن

والمسافر سفره يسبح القصد **ثلاثة ايام ولبس اليهن** والمواد بها ثلاث ليال متصلة بهن سوا السبق اليوم الاول ليلة بان احدث وقت العروب ام لا كان احدث وقت الفجر ولو احدث في اثنا الليل او النهار اعتد قدر الماضي منه من الليلة الرابعة او اليوم الرابع ويقاس بذلك اليوم والليل **وابتدا** **المدة المذكورة** لمسح المقيم والمسافر **اعنا** بحسب من حين **يحدث** لابس الخفين **بعد** لابس الخفين وان بقي علي طهارة لابس اياما قال في شرح المذهب واعلم انه اذا لبس ثم اراد تجديد الوضوء قبل ان يحدث جاز له المسح ولا تحسب عليه المدة حتي يحدث انتهى وافهم كلام المص كالشيخين وغيرها انه لو توضا بعد حدثه وغسل رجله في الخف ثم احدث كان ابتداء مدته من حدثه الاول وبه صرح السبكي وغيره وكذا الى بقية استثنى المجنون واللعبي عليه غير الموت فلا تحسب عليه المدة اذا صلاة عليه واعتوض بان هذا الاستثناء اخذ عن المعتد في خواتم وط خطاب الوضع فالمجنون وغيره سوا ذلك انتهى وله ان يجيب بان الشروط مثلا وان كان المعتد فيها خطاب الوضع الا ان ثبوتها تابع لثبوت مشروطها فتعلق خطاب الوضع بها فروع لتعلق خطاب التكليف بمشروطها وهو غير ثابت قطعا في حق المجنون والمجذوم بالعقلة لا يابون العقلة وقوله من حين يحدث قال شيخ مشايخنا تبعا للعبا الطبري وغيره انه ينتهي حدثه انتهى لكن افتي شيخنا الرمي بان العبرة في التوم بابتدائه ووجهه بامكان قطعه عادة وقياسه ان اللبس والتمس كذلك بل اولى **فان مسح** لابس

ومن بعدهم وقد اوضح في شرح المذهب ان الصلابة والناعية واللبس على اداة الحافلين انما يبطل صوم

الخفين عليها او علي احدها كما شملته العبارة وهو في الحضر **ثم سافر** قبل مضي مدة المقيم او مسح في السفر الذي يسبح القصد **ثم اقام** قبل مضي مدة المسافر **انتم** في الصورتين مسح مقيم وهو مسح يوم وليلة فيقتصر عليه في الاولي وكذا في الثانية ان اقام قبل تمامه فان اقام بعده لم يسح واجزاه ما مضى وان زاد علي مسح المقيم قال في شرح المذهب بلا خلاف انتهى وظاهر هذا الكلام انه لا فرق في اجزاه ما مضى اذا زاد علي مسح المقيم بين ان يبلغ سفره الذي قصده ثلاثة ايام بليا فالشروط ان له الاقامة بعد اكثر من يوم وليلة ودون الثلاث وان لا يبلغ ذلك بل يزيد علي يوم وليلة او ينقص عن الثلاث وعلي هذا فتعلم السابق والمسافر ثلاثة ايام بليا اليهن محله ان يبلغ سفره ولو ذهابا وايابا ذلك والامسح بعد سفره وان زاد عن يوم وليلة ونقص عن الثلاث وافهم كلام المص كغيره ان العبرة في استيفاء مدة السفر بالمسح وفي ابتدائها بالحدث فلو احدث في الحضر ولم يسح فيه وان مضت مدة المقيم قبل سفره وجب تجديد اللبس او مضي اقل منها اليوم ثم سافر ومسح في السفر انتم مدة المسافر وابتدائها من الحدث الواقع في الحضر ولو لم يسح في السفر ايضا فصل يغلب الحضر حتي يجب اللبس بمضي مدة المقيم او السفر حتي لا يجب التجديد الا بمضي مدة المسافر فيه نظر **ويبطل المسح** اي يمتنع الا بعد تجديد اللبس وابتداء مدة جديدة **بثلاثة اشياء** اي باحد منها **اجلها** اي الخفين او خلع احدها ولو خشي

ايها

لا يمكن غسله بدون خلخ او خروجها او خروج احد هاتين الصلابة
 الخوضعة او ظهور ركي من نحو القدم او لفافته او خروج القدم
 من الخلف الذي طال ساقه فوق الحد لو كان طوله معتدا اظهر
 منه شيء ثم في جميع هذه الصور ان كان بطر المسح وان كان قد غسل
 بعده قدميه فقط اي بالنية فيما يظهر لان هذا حدث جديد
 لم تشمله نية الطهارة السابقة او بطر الغسل لم يجب اي وكذا
 يقال في قوله **وانقضت الصلاة** او الشك في انقضائها نعم ان
 تبين بقاؤه لجاز المسح وقضى ما صلا به بالمسح مع الشك وفي شرح
 المذهب لو شك بالمسح ثلاث صلوات او اربع اخذ في وقت
 المسح بالاكثرو في اداء الصلاة بالاقول احتياطا للعبادة فيها
 انتهى وما افاده هذا الكلام من انه لو شك بعده هل عليه
 صلاة لم يلزمه وبينهما فرق دقيق يحتاج الى تلميح وحصول
ما يوجب الغسل من نحو جنابة وان تجردت عن الحدث كما شمله
 اطلاقهم خلا فالحديث خلا فانه وان غسل قدميه في الخلف
 كما اقتضاه كلام الرافي وصرح به في شرح المذهب وغيره ولو
 نذر غسل قدميه وقلنا بوجوبه وغسلهما في الخلف فهل
 هذا كازالة الخباسة فلا يجب النزوع او كالجناية فيجب فيه
 نظر وافهم قوله وما يوجب الغسل ان الغسل المسنون
 ليست كالمواجبة في ذلك حتى لو اغتسل لها وغسل قدميه
 في الخلف لم يمتنع المسح وما وقع للزركشي من نقل ما يخالف ذلك بين
 شيخنا شيخنا انه سهو نعم لو نذر الغسل المسنون فهل يكون
 كالجواب اصالة فيه نظر وجميع ما ذكره المصنف من مبطلات المسح

العادة

الصلوة

بعد الوقت هل يلزم
 ايضا من انه لو شك في

الصلوة غير

في

في

به في شرح المذهب وغيره ولو نذر غسل قدميه وقلنا بوجوبه
 وغسلهما في الخلف فهل هذا كازالة الخباسة فلا يجب النزوع
 او كالجناية فيجب فيه نظر وافهم قوله وما يوجب الغسل
 ان الغسل المسنون ليست كالمواجبة في ذلك حتى لو اغتسل
 لها وغسل قدميه في الخلف لم يمتنع المسح وما وقع للزركشي من نقل
 ما يخالف ذلك بين شيخنا شيخنا انه سهو نعم لو نذر الغسل
 المسنون فهل يكون كالجواب اصالة فيه نظر وجميع ما ذكره
 المصنف من مبطلات المسح صرح به قوله في اصل الروضة ما نصته
 وله المسح الى احدي غايات اربع الاولى في يوم وليلة المقيم
 وثلاثة ايام بليا ليهن المسافر الثانية نزوع الخفين او احدهما
 الغاية الثالثة ان يلزم المسح غسل جنابة او حيض او نفاس
 الغاية الرابعة ان تنجس رجله في الخن ولم يمكن غسلها
 فيه وجب النزوع ليغسلها فان امكن غسلها فيه فغسلها لم
 يبطل انتهى باختصار وانما ذكرته لاني رايت من ذكر انقطاع
 المدة في صورة الخلع علي وجه البحث ثم ذكر بعد انه رآه في الكفاة
فصل في التيمم وهو فضيلة خصت به هذه الامة
 قال في شرح المذهب كما صرح به الاحاديث الصحيحة المشهورة
 واختلف فيه فقيل بركعة وقيل بعزيمة وقيل ان كان لفقه
 المافعية والا فركعة والاول هو قضية ما عرفنا به الركعة
 صاحب جمع الجوامع وجعلوا من قوايد الخلاف التيمم بتراب
 مقصوب فعلى الثاني يصح وعلى الاول منها وجهان **وشرائط**
محة التيمم المشرع لا يحدث حدثا كبيرا واصغروا للماموا

بغسل او وصف مسنون وهو لغة القصد وشرعا ايصال التراب
الي الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وتقدم ان شرائط جمع شريطة
بمعني مشروطة **خمس اشياء** احدها **وجود العذر** للعدول
عن الطهارة بالماء التي هي الاصل اليه **بسط** اي بسبب السند
الذي من شأنه فقد الماء او الاحتياج اليه فيه بان تحقق
فقد الماء فيه في حد القرب الا في بيانه ولو بعد وجوده
فيه بان اجتنازه في الوقت فلم يتوضا وانتهى الي حد
البعد منه او اقله لغرض كتنبؤ وتنظف وتخير مجتهد
بان لم يظهر له شيء فارقهما او صب من احدهما في الآخر
او عبثا وان عصى بالاتلاف عبثا وله الصلاة بالتيمم بلا إعادة
او احتاجه حالا او مالا لعطش حيوان محترم ادني او غيره
وان لم يكن معه بل ان يخشى من العطش ما يخشى من الرض الا في
والمراد بالمحترم ما يحرم قتله بل يحرم التطهير بالماء وان قل
ان عالم او ظن وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت
حالا او مالا ولو كان يرجوا وجوده في العدو ولا يتحققه فله
التزود لكن لو وصل الي الماء وقد فضلت معه فضلة فافتي
البعوي بانهم ان عثروا على ما لم يعهدوه كان وقوع مطرا
وراوا بيرا لم يعهدوها فلا قضاء وان وصلوا الي ما عهدوه
وان عطشوا انفسهم او مات بعض دوابهم او اسرعوا في السير
خلاف العادة ولو لم يقع ذلك لم يفضل شيء لم يقضوا والاقتضا
انتهى وهل يقضي صلاة واحدة فقط ان كانت الفضلة تكفي
طهرا واحدا فقط فيه نظر ولا يبعد وجوب قضا الجميع لو

تيمم الجميع مع وجود الماء وهل يجب تزود الماء الحاجة عطش المحترم
مالا فيه نظر ولا يبعد الوجوب عند القدرة وخرج بالمحترم
غيره كتارك صلاة بشرطه وزان محصن ومرقد وكله عقور بل
افتي الشرف المناوي بانه يجب التطهير بالماء وتركهم لكن
بعد ان يقول لنحو تارك الصلاة ان تبتم تركته لكم والاستعمال
وتركتكم تموتون عطاشا وظاهره وجوب القول المذكور ويوافقه
بحث الزركشي انه يجب ان يقال للموتد ان اسلمت بذلك
الماء والامتنعك انتهى وقد يتوقف في الوجوب فظاهر كلامهم
ان غير المحترم لا اشوله وان كان الماء ملكه حتى يمتنع عليه شربه
ويلزمه التطهير به ويجوز لعطشان اخر محترم اخذه نعم
ان اسقطت ثوبته اهداره كتارك الصلاة ثبت احترامه
اذا تاب وجاز له الشرب وكان احق بما به كما غيره كما في العاجي
بسفريه اذا تاب ولو باعده او وهبه في الوقت بالاحتاجه
للمشتري والمتهب من نحو عطش ولا للبائع الي منه لم يصح
البيع ولا الهبة ولا التيمم مادام الماء في يد المشتري او
المتهب او غيرها في حد القرب ويلزمه استرداده وان صلى بالتيمم
لم يصح ووجب القضاء التي فوته في وقتها وما بعده كما هو
صريح عدم صحة التيمم ووجوب الاسترداد وظاهر انه لا فرق
بين ان يكفي لوضوء واحد فقط او لاكثر وجهه وجوده عند
كل تيمم وان عجز عنه بان تغلب عليه المشتري او المتهب
او غيرها اي مع بقائه بحد القرب كما هو الفرض صح تيممه
وقضي التي فوته في وقتها التقصير دون ما بعده بالتقوية

قبل وقتها وخرج بقولنا مع بقاياه الى اخر ما تلف او كان بعد البعد
 فلا قضاء حي التي فوته في وقتها ايضا ومن الفقد ما لو منعه منه
 نحو سبح او خشع راكب السفينة السقوط لو استسقى من البحر وعبر
 في شرح المذهب بخوف الضرر او ازدحموا على بئر وعلم ان نوبته
 لا تنتهي اليه الا بعد الوقت فله في جميع هذه الصور التيم بلائ
 اي حيث لم يغلب ثم وجود الما من جهة اخرى لانه عاجز في الحال
 وجنس عذره غير نادر والقدر بعد الوقت لا تعتبر
 فساد الما كالمعدوم قال الزركشي ولو راي شيا طنه حايلا
 فبان انه لم يكن كذلك او يمكنه فينبغي ان يخرج على الخلاف
 المذكور في صلاة الخوف انهي وقضية وجوب القضاء وجهها
 انه لا عبرة بالظن البين خطأه فان غلب وجود الما
 من جهة اخرى في ذلك المحل وجبت الاعادة فظهر انه لا نظر
 مع الحيلولة لغلبة وجود ما وقعت عليه الحيلولة
 عنه فان من شأن البئر والبحر الذي يكون فيه السفن غلبة
 وجود الما منها وقضية هذا انه لا فرق في مسئلة البئر والبحر
 الذي يكون فيه السفن غلبة وجود الما منها وقضية هذا انه
 لا فرق في مسئلة البئر بين المسافر والمقيم خصوصا مع قصر حجم
 بان التعيين بها جري على الغالب في انه لا اعادة على واحد منهما
 حيث لم يكن ثم ما يغلب وجوده غير ما وقعت الحيلولة عنه
 والاعوجبت وهل يصح التيم حينئذ او كما سياتي ان من تلزمه
 الاعادة يلزمه السعي الما وان خرج الوقت فيه نظر والذي
 يظهر الاول والفرق ان الماهنا فتوحيل بينه وبينه ولا يبعد

كما هو ظاهر لظهور انه هذه العلة
 بغيرها فتقتضي الاعادة صريح

متكنا منه بخلافه ثم فانه لا حيلولة بينهما وهو متكنا منه
 بالسعي اليه وعلى هذا فتقيد الشيخين صورة البئر بالسائر
 ليس بالتقيد بل لان التزاحم على البئر انما يغلب في السر ولو ادرج
 في رحله بعد طلبه ما لم يعلم به او كان يقربه بغير خفية لم
 يعلم بها بان يكون بساطا من الارض لاعادة عليه كما قاله في المثال
 ادورث ما ولم يعلم به وصح فلا اعادة عليه كما مر جوابه في الاولين
 ونحوه الغوي في الثالثة بخلاف ما لو علم البئر ثم نسبها فاعطيه
 الاعادة لتقصيره بالنسيان ولو فاقته صلوات مع النسيان
 ووجود الما والماء في لوضو واحد فهل يقضي الجميع او الصلاة الاولى
 او الاخيرة قال في الحاشية بحج فيه ملجئ في الهبة قاله ابن الاستاذ
 والظاهر انه اراد الهبة في الوقت قبل ومقتضاه انه يقضي
 صلاة واحدة وفيه وقفة والفرق ثم انه بينهما انه ثم فوت
 الما قبل بحج وقت غير الاول فلم يقض ما سواها واما هنا فلما
 موجود معه ثم عند كل من الصلوات مع وجود الما وان لم يكف
 الا واحدة انهي واقول لا يخفى ان نظير ما هنا من مسئلة
 الهبة المذكورة انما هو اذا كان الما في حد القرب مع القدرة
 على استرداده وتقدم وجوب قضا الجميع الصلوات حينئذ
 فالحاق ما هنا بمسئلة الهبة انما يقتضي قضا الجميع فتأمل
او بسبب من يخاف معه من استعماله الما تلف نفسه او عضو
 او منفعة او زيادة العلة وهو كثرة الالم وانما تزد المدة
 او طول مدة المرض وان لم يزد الالم او شين فالحش في عضو ظاهر
 كالوجه وغيره مما يبذ وعند المهنة ومثل ما ذكر خوف

خوفت الرض بخلاف من لا يخاف معه في مما ذكر وان كان بيتا لم يقل الخ
لجراحة او برد او حر ويعتبر في خوف ما ذكر معرفة نفسه ان كان
عاد فالأخبار طبيب عدل روايته فالأفلا يتيمم كما في الروضة
عن أبي علي السنجي وجزم به في التحقيق لكن اعتمد غير واحد
ما جزم به البغوي في فتاويه من انه يتيمم بعينه اذا وجد المخبر
اي واخبره بجواز التيمم او بعدمه وانما قيد الاعادة
بذلك لانه لا فائدة لها قبله فان لم يجده واستمر يتيمم
لزمه الاعادة اذا برى كذا في شرح الروض والظاهر ان المراد بالتيمم
في قوله اي واخبره بجواز التيمم الى اخر التيمم السابق على وجوبه
واخبره بجواز التيمم الى اخر التيمم السابق على وجوده
واخبره وكان وجه الاعادة اذا اخبره بجواز وقوعه مع
الشك في جوازه ووجه قوله لانه لا فائدة لها قبله انها
بالتيمم لا تنسقط الصلاة الا ان علم مسوغ للتيمم ولا يعلم الا من
المخبر وظاهر ان المراد بالاعادة بالتيمم ما بالماء فجزية مطلقا
وان لم يجد المخبر ويكتمل ان المراد التيمم بعد وجوده واخبره
ومعني قوله اي واخبره الى اخره علي هذا انه ان اخبره بجواز التيمم
اعاد به او بعدم جوازه اعاد بالما والثاني دخول وقت الصلاة
التي يريد التيمم لها فرضا اصليا او مندورا او نفلا اذا او
قضا ولو طنا ولو قبل خطبة الجمعة او قبل السجود وكذا قبل الاجتهاد
في القبلة في اوجه الوجهين لا قبل الاستنجاء ولا قبل ازالة
نجاسة اخرى ببدن من وجب ما يكفيها ولو يده وعند
مسح وجهه وان غسلها قبل مسحها خلافا لما في الروضة
وشرح المذهب هناك وفاق لما فيها كالتحقيق في باب الاستنجاء

ونص عليه في الامم وذلك لانه التيمم للاباحه ولا اباحه مع المانع
فان شبه التيمم قبل الوقت ويؤخذ منه انه لا فرق بين المافر
وغيره نعم ان تيمم لما لا يتوقف استباحته على ازالة النجاسة
كالقدارة ومس المصحف صح التيمم واستباحته ما مع نجاسة محل
الاستنجاء وغيره كما في تعقيبه الرمي وقال غيره انه حسن بالغ
لان المانع من ذلك انما هو الحدث والتيمم كاف في عدم المانع منه
واحد بعضهم من عبارة الارشاد ان محل اشتراط تقدم ازالة
النجاسة هو المسح لانه المقصود دون ما قبله من النقل المقترن
بالنية لانه وسيلة انتهى وهو محل نظر ويدخل وقت الغايبة
بالتذكر فلو تيمم شاكا او طائفا انها عليه لم يصح وان كان عليه وقت
المندورة في وقت معين بدخول ذلك الوقت **الثالث طلب الماء**
المحتاج اليه للطهارة حيث لم يكن المانع عنه الاعداد وجوده
ولم يتيقن عدم وجوده ثم في الوقت بنفسه او بثقة اذن له
في الوقت وكذا قبله ليطالب في الوقت او اطلق قبله والام يصح بخلاف
ما لو يتيقن عدم وجوده ثم او كان المانع عنه المرض او الاحتياج
اليه للعطش فلا معنى لطلبه حينئذ ولا اعتبار بطلبه قبل
الوقت الا ان حصل به تيقن الاعداد ولا بطلبه عند الثقة ولا
من لم ياذن له علي ما تقدم ثم ان يجوز وجود الماء ولو جودا
بعيد او جب طلبه وذلك بان يغتسل منزله وامتنعته فان لم يجد
سال رفقة المسؤوبين لمنزله عادة لكل القافلة ان كثرت عرفا
الا ان يستوعبهم او يبقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفي ان

ان ينادي فيهم بقوله من معه ما يجد به ولو ثمنه فان لم يجد
نظر حواليه ان كانا يستومن الارض وخص مواضع الحضرة والى
مزيد احتياط وان كان ثمن ارتفاع او اخفا من او نحو نحو ترد
ان امن بهما واحترم نفس وعرض ومنفعة ومال وان قل
واختصاص وخروج وقت وانقطاعا عن الرفقة ولو لم يستخرج
والا لم يجب التردد الى حد بلغة فيه غوث الرفاق مع علم
عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في اقوالهم وبشيء هذا
حد الغوث ويعني عن التردد المذكور صعود محل يحيط منه
بجهات حد الغوث فان لم يجد نعيم هذا حاصل كلامهم
وهنا تنبيهات الاول انه يستفاد منه فيما اذا عظمت العقاب
عرف انه يجب سوال القسوين اليه منها ويكون في الباقي منها
النظر ان اهاط او التردد ان لم يحط والثاني ان اطلاق قولهم
ان يستوعبهم او يضيق الوقت مشكل لانه قد يوجد الطلب
الي ضيق الوقت او الي ان يبقى منه قبل الضيق ما لا يسع
معتبرات الطلب وان سقط الطلب حينئذ فان التزم امتنا
التأخير الى الضيق لزم ان يكون تقصيره بالتأخير مستقلا
لواجب وان التزم جواز لزم سقوط الوجوب راسا اذ لم
يجب عنه السعة ولا عند الضيق وقد يتجه ان يقال ان
وجوب الطلب متعلق باول الوقت حيث لم يسعه بعض
الوقت فيجب ان يقع في اول الوقت او قد يقع منه ما يسعه
حتى لو اخره الى ضيق الوقت امتنع ولم يسقط فيجب طلبه
لو وقع من اول الوقت كفي وان خرج الوقت فان قيل يلزم عليه هذا

ان لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت وهو مناف
لما افاده قولهم ان يستوعبهم فذاك والافقو مقص بتذكير الواجب
عليه فلا يسقط عنه قلت لان تسليم هذا لزوم لان الرفقة المنفذين
اليه قد تكثروا يضيق كما في وقت الصبح وقد يحتاج كل واحد منهم
او بعضهم عند سواله الى تأخير الجواب الى التفتيش عما معه من المال
وامتنانه هل يفضل منه عن حاجته شي وذلك مستند في طول
زمان سوالهم فلا اشكال في انه قد يحصل مع الشروع من اول الوقت
الضيق المذكور فان قيل اعتبار وجوب الطلب باول الوقت
ينافي ما ياتي عن النووي فيما اذا انتهى الى المنزل اخر الوقت والمآل في
حد الغوث قلت لان تسليم المناقاة لان العرض ثم انه كان ساميا
قبل ضيق الوقت سيرا يعقوبه من المافلا تقصير فيه والعرض انه
ترك التفتيش مع امكانه الى ضيق الوقت فكان مقصرا والثالث
ان ظاهر كلامهم انه اذا ضاق الوقت عن استيعابهم سقط عنه
الاستيعاب وما بعده من النظر او التردد والرابع انه لو طلب
قبل الوقت لغايته او تطوع فلما فرغ من الطلب دخل وقت
حاضرة فله التميم للحاضرة من غير طلب قاله القفال وعلمه
بان الطلب اذا كان لما يجب الطلب له في ذلك جاز التميم بذلك
الطلب قال الزركشي فيخرج منه لو طلب لعطش محترم فلم يجد
كان الحكم كذلك انتهى واعترض بالفروق بانه فيما ذكره طلبه
للتميم فصيح التميم الاخر به لا تخاد جفيرا بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش
فانه لا مجانسة بينه وبين التميم بعد الوقت حتى يعني عن تعدد
طلب له بعد الوقت انتهى ويجاب بانه لا اثر للمجانسة او عند
يدليل انهم منعوا الاجتهاد لظهور فيما لو اشتبه ما وما ورد ولو

اجتهد بينهما الشرب جاز التظهير بما ظن بالاجتهاد أنه المأمور
أنه لا يحسنه بين الطهارة والشرب والخامس أن الزمان كقول
عن أظهر احتمال في ابن الاستاذ أنه يجب الطلب قبل الوقت وأوله
إذا عطلت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك انتهى وعندني أن الحجاب
الطلب قبل الوقت لا يصح مع ما صرحوا به من جواز التصرف قبل الوقت
في المالمحتاج إليه للطهارة بعد الوقت وأنه لا عصيان بذلك فيه
عسنا من حيث الطهارة وإن عصي من حيث إضاعة المال فكيف
يجوز التصرف في الموجود وأتلافه قبل الوقت ويجب السعي في تحصيل
المعذور قبله والسادس أنه إذا ترك الطلب للخوف على النفس
أو غيرها مما ذكر وتيمم وصلي فالظاهر أنه لا قضاء عليه وإن غلب
وجود المالم في ذلك الحال بل وإن تحقق وجوده في تلك الحالة
كما يؤخذ مما تقدم فيها الوضوء عنه كوسيع أو خاف ركب
السفينة نحو السقوط لو استغنى فإنه صريح في أن الخوف على النفس
أو ماله فيها كما هو الظاهر فإن قيل فهل تركه لخوف خروج الوقت
كذلك قلت نعم فيما يظهر أن كان المحل فيما يسقط الغرض فيه
بالتيمم والأفلا بل لا يجوز التيمم ويجب طلب الما وإن خرج الوقت
كما سيأتي وإن يتيقن وجود الما فإن كان في حد القرب وهو المحل الذي
ينتشر إليه النازلون نحو الاحتطاب والاحتشاش والري وجب
السعي إليه وامتنع التيمم لكن بشرط الأمن على ما تقدم بيانه
في حد الغوث ومنه المال لكن استثنى منه في شرح المذهب ما يجب
بذله في تحصيل المائنة أو أجرة فلا يشترط الأمن عليه ويحتمل أن يلحق
بذلك الاختصاص وإن كثر لأن المال وإن قل حيد منه وإن
كثر والوقت لكن اختلف الشبان في أن العبرة في الأمن عليه بالقبول

اوله أو باعتبار وقت الطلب فقد قال في أصل الروضة الحالة الثالثة
أن يتيقن وجود الما حواله وله ثلاث مراتب الأولى أن يكون
على مسافة ينتشر إليها النازلون للمحط والمخشييس والري فيجب
السعي إليه ولا يجوز التيمم المرتبة الثانية أن يكون بعيدا
بحيث لو سعى إليه فاته فرض الوقت فيتيمم على المذهب ثم
الاشبه بكلام الأئمة أن الاعتبار في هذه المسافة من أول وقت
الصلاة الحاضرة لو كان فاذ لا في ذلك الموضوع فإن كان التيمم لغاية
أو فاقلة اعتبر بوقت الفريضة الحاضرة وعلى هذا انتهى إلى المنزل
في آخر الوقت والمالم في حد القرب وجب قصده والوضوء وإن فات
الوقت كما لو كان المالم في رحله فإنه يتوضأ وإن فات الوقت راد في الرخصة
قلت هذا الذي قاله الإمام الرازي ونقله عن مقتضى كلام الأصحاب
من اعتبار أول الوقت ليس كما قاله بل الظاهر من عباراتهم الاعتبار
بوقت الطلب هذا هو المعهود من عباراتهم في كتبهم المشهورة والمهمزة
وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في الام وغيره فإن عبارته وعبارتهم
وأن دل على ما ولم يخف فوت الوقت ولا ضرر الزمه طلبه هذا نصه
ونصهم وهو صريح أو كالصريح فيما قلته وقد تبع ذلك وأتقنته
والله أعلم المرتبة الثالثة أن يكون بين المرتبتين فيزيد
على ما ينتشر إليه النازلون ويقصر عن خروج الوقت وذلك
ما حصله جواز التيمم وأن علم وصوله إلى المالم في آخر الوقت انتهى
وفي كلامه دلالة على أنه لو كان فاذ لا من أول الوقت والمالم في حد القرب
ولو سعى إليه من الوقت فأعرض إلى أن صاق الوقت واقف الرازي
حيث يذ في امتناع التيمم وجوب السعي وإن خرج الوقت وهذا
يؤيد ما قدمناه أنه لو ترك الطلب من أول الوقت إلى أن صاق ثم جاز

وجوده فلا يبعد سقوطه اذ لا تقصير منه ولو انتهى الى المنزل
في آخر الوقت ولا يعلم ما في حد الغوث لكنه يجوز له ولو طلبه على وجه
المعتبر في الطلب خرج الوقت فهل يسقط عند المؤوي في هذه الحالة
ما يفوت الوقت من اصل الطلب او بعض معتبراته لانه اذا
سقط قصد الما المتيقن فسقط طلب غير المتيقن فسقط
طلب غير المتيقن اولى ففيه نظر والوجه السقوط لكن ينبغي تفصيل
بغير ما ياتي طلبه حال السير كالفتيش في رحله لان تاخير
تقصير وخرج بالامن على ما ذكره الخوف على في منه فيستقيم
اي بلاقضا على ما تقدم بيانه قال الشيخان بعد ذكر هذه
المراتب وما يتعلق بها هذا في المسافر اما المقيم فلا يجوز له
التيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى الى المالا انه يضمن القضا
انتهي وفيه نص يرجح بامتناع تيممه ووجوب السعي الى الماء
وان كان فوق حد القرب لكن ينبغي ان محله ما لم يعد سعيه
الى الماسفر والام يلزمه السعي اليه اخذ من قوله فيمن اقام
ببادية لا مابها انه لا يلزمه الانتقال عنها وهل يجب عليه
عند توهم الما التردد الى حد الغوث وان خرج الوقت كما هو
قضية التعليل المذكور فيه نظر نعم حيث خشي في الطلب على
نفسه او نحوها فينبغي ان له التيمم بلاقضا اخذ مما تقدم
في مسایل السبع والسفينة ونحوها **والرابع تقدر استعماله**
اي الما المحتاج اليه في الطهارة كله او بعضه للجرع عند حسا كان يتيقن
فقده او لم يجده بعد الطلب ولا ينحو الشرب والانتحاب
او الاقتراض او الاقتراض ولا الة الاستقامت نحو البير ولا ينحو
العارية او الايجار او منعه منه نحو سبع او عدو او شرعا

كان خشي منه زيادة الرض او حدوثه او احتاج اليه لعطش حيوان
محترم او الى ثمنه لمونة محترم له وان لم يكن معه وكذا الغيرة
ان عدم تفقته او دين ولو موجلا لله او لادي او لم تبع او تجر
اليه الة الاستقاء لزيادة على ثمن المثل او اجرة ومن هذا
القسم ما منعه من الما وديعة او رهنا او غصبا او المسبل الحابية
بطريق سول علم انه مسبل للشرب او لم يعلم كما هو ظاهر كلام الروضة
نظرا للغالب والصهاريج المجهول انما للشرب او الانتفاع قال ابن عبيد
السلام ينبغي ان يتوضا منها الحابية وفرق القاصولي بان الظاهر
من الحابية الاقتصار على الشرب بخلاف الصهاريج والمنجى فيها الحكيم
الفرق والقراين وفي الخاتم عن العبادي انه لا يجوز حمل في المسبل
الغير ذلك المثل كالواحد لواحد طعاما لياكله لا يجوز لاحد
حمل الحبة منه ولا صرفه الى غيره ذلك الاكل قال وفي هذا تضيق
شديد وعمل الناس على خلافه من غير تدبر انتهى والمنجى هنا
ايضا يحكم الفرق والقراين سوا في جميع ما ذكر المقيم والمسافر فقد
الشرط اعم من قوله السابق وجود العزم بسفر او مرض ففي جعلها
شرطين تبسح لا يخفى بل وفي جعل الطلب شرطا ايضا لان الشرط
حقيقة فقد الماحسا او شرعا والطلب محقق له فالشرط في الحقيقة
ثلاثة العزم الماحسا وشرعا ودخول وقت الصلاة والتراب
الا في واما قوله **واعوازه** اي الما اي فقده **بعد الطلب** فهو
من ثمة الشرط الثالث اشارة الى ان مجرد الطلب لا يكفي في جوار التيمم
اذ قد يتسبب عنه وجود الما بل انما يجوز اذا لم يوجد الما فلو ذكر
عقبة كان اوضح **الخامس التراب الطاهر** اي الطهور وان اخذ
من تراب لم يعلم اتصاله به مع تراب احد ههنا لانه **له غبار**

بأي لون كان من أي نوع كان وإن اختلط بما يج كل عجن به ثم جف
كشع أن لم يجعله ملح وما أخرجه أرضه من مدر وإن اختلط بلعابها
وما شوي وبقي اسمه قال تعالى فتيما واصلعوا طيبا أي توابا
ظاهر كما فسر الشافعي كترجاء القرآن ابن عباس وغيره وقال
عليه الصلاة والسلام جعلت لي الأرض مسجدا وتربتها طهورا
ولا يرد أن هذا استدلال بمفهوم اللقب إذا التراب اسم ذات لصفة
وهو ليس بحجة إذا المقصود الاستدلال على جواز التيمم بالتراب
وما عدا ما على المنع لأنه الأصل في باب العبادة إلا ما اذن فيه
وأما رواية وطهورا بإسقاط تربتها وهي شاملة لغير التراب
فهي من قبيل المطلق فيجب حمله على هذا المقيد ولو سلم عام
كان مخصوصا بغير الصخر بمفهوم قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم
وأيديكم منه إذ لا يصدق المسح منه في نحو الصخر عليه ما هو المتعارف
ومنه على أن مفهوم اللقب يوجب به إذا قامت قريته على القضا
كما صرح به الغزالي وهي هنا تغيير الأسلوب مع كونه أعم وأخص
في مقام الامتنان وبيان الخصوصية على الأمر فإنه يدل على
تخصيص التراب بالحكم وأما حديث أبي جهم أنه صلى الله عليه
وسلم أقبل إلى الجدار فمسح بوجهه ويديه فمحمول على جدار
عليه غبار لأن جدرانهم من الطين والظاهر حصول الغبار
منها فخرج غير التراب كالذرينخ والتورة والتراب المتنجس
كتراب مقبرة علم نبشها وإن وقع عليها المطر لأنه لا يطهر
بذلك لاختلاطه بصد يد الموي الذي لا يزيله المطر بخلاف
ما إذا علم عدمه أو شك فيه فيصح التيمم به بدلا كراهة لأن

الأصل طهارته والمستعمل في حيث بان استعماله في مغلظ ثم طهر بشرطه
أو في حدث وهو ما بقي بعضوه وكذا ما تناثر منه بعد ماسته
بخلاف ما تناثر بعد ما ماسته فهو غير مستعمل كالباقى بالأرض
وإن قل ولا يضر رفع اليد عن العضو ثم عودها إليه لمس بقية للاحتياج
لذلك هنا وقضية قول الراعي وإنما يثبت له حكم الاستعمال إذا
انفصل بالكلية والعرض عنه التيمم أنه لو أخذ من الهواء غقب
انفصاله عما مسه جاز المسح به أي في ذلك العضو ويوجهه بأنه
لما لم يثبت على العضو ولم يجر عليه بنفسه لكثافته اغتفر
ذلك المشقة كما اغتفر رفع اليد به ثم عودها لذلك بخلاف
الما وما لا غبار له كالزدي ويصح التيمم بنحو المصوب والمروق
وتراب المسجد وإن عصى وفي فتاوي أنه تجوز الصلاة في الأرض
المملوكة وفي الصحرا والتيمم بترابها أن علم بقربينة حالبة
أو أطراد عرفان ما للملا لا يكره ذلك فإن علم كراهة ذلك أو شك
لم يجزئته والمتبادر من لفظ التراب أن يكون خالصا **فإن**
خالطه أي اختلط به **جص** جبس **أو رمل** أو غيره من كل
ما ليس ترابا كدقيق وسحابة خروف **لم يجز** بضم أوله وسكون
ثانيه أي في التيمم أو بفتح أوله وضم ثانيه أي التيمم به
وإن قل الخليط المنع وصول التراب إلى العضو وقضية كلام
المص امتناع التيمم برمل خالص وإن كان له غبار وهو محمول
على رمل ييلصق بالعضو لأنه يمنع وصول الغبار إليه بخلاف
ما لا ييلصق إذا كان له غبار ويؤخذ منه تعييد قول المص
أو رمل بما لا ييلصق بالعضو ويمنع وصول الغبار إليه وفي فتاوي

النووي انه لو سحق الرمل جاز التيمم به اي ان ارتفع له غبار
ولم يبق به رمل يلصق بالعضو ويمنح وصول الغبار اليه **وزايفه**
اي التيمم **اربعة اشياء** احدها **النية** لاستباحة مفتقر
له كصلاة وطواف وان عقبها بذكر الحدث بان نوي استباحة الصلاة
عن الحدث كما نقله الزركشي عن البسيط دون غيرها كنية التيمم
وفرض التيمم والتيمم المفروض او الطهارة او الطهارة الواجب
او الطهارة المفروض لان التيمم انما يوتي به عن ضرورة فلا يصلح مقصد
ولهذا لم يستحب تجديده بخلاف الوضوء نعم ان تيمم ندبا
كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله اجزائه نية التيمم بدل
الغسل كما قاله شيخنا في مسألتنا وغيره وكنية رفع الحدث او الجنابة
او الطهارة او الطهارة الواجب عن احدها لانه لا يرفع الحدث ولا الجنابة
ولا يأتد ان الحدث يقع على المنع والتيمم يرفع لان المنع الذي يقع
عليه الاطلاق هو المطلق اي المتعلق بكل صلاة وغيرها والتيمم
لا يرفع الا المقيد اي المتعلق بفرضه واحدة وما يتبعها فان قصد
هذا فلا اشكال في الاجزاء كما هو ظاهر ولا نية الاستباحة تنص
قصد رفع الحدث اي المنع اذا تحقق الاستباحة الا بعدد روافد مع
انه لا يرفع قصد لانه يغفر في الضمني ما لا يغفر في المقصود وله بنية
الفرض العيني اصليا او مندورا معينا او لا الفرضين او المفروض
واحد او لو غير ما عينه وجميع ما عداه من النوافل والجنائز وسجدة
التلاوة والشكرو ومس المصحف والمكث بالمسجد والوطي ونية استباحة
النقل او الصلاة او صلاة الجنائز ما نواه وجميع ما عدا الفرض العيني
وبنية استباحة ما عدا الصلاة كسجدة التلاوة والشكرو

جميع ما عدا الصلاة دونها واعتقد شيخنا الشهاب الرمي ظاهر كلام
الشيخين ان خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني نظر الانها بدل ركعتين
فلا يحتملها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز ان يفعل
بدلك التيمم الفرض العيني **والثاني والثالث مع الوجه حتى**
ظاهر المسترسل من حيثته والقبول من انفعه على شفتيه ومسح اليد
مع مع المرفقين وظاهر ما عليها من شعر ولو خفيفا او نادرا كالحبة
امراة ولو بغير اليد دون باطنه فلا يجب مسح بل ولا يسن
للمسحة بخلاف الما قال في شرح المذهب عن الامام والذي ذكره الاصحاب
انه يجب ايصال التراب الى موضع الشك حتى يتبين انفسا التراب
على جميع المحل وكفى تقطع بان هذا ينافي الاقتصار على ضربة واحدة
للدين فالذي يجب اعتقاده ان الواجب استيعاب المحل بطمس
باليد المعتبرة من غير ربط الفكر بانفسا الغبار وهذا شيء اظهر
ولا اري بدوامه وما عندي ان احدا من الاصحاب يمسح بانه لا يجب
بمسح التراب على الساعدين هذا كلام امام الحرمين وهذا الذي
اختاره ظاهر وانه اعلم انتهى ويمكن حمل اليقين الذي حكاه عن الاصحاب
على غلبة الظن فلا يلزم منا ما حكاهما اختاره واستظهره النووي
وظاهر اطلاق المص الاكتفاء بضربة واحدة وهو ما صححه الرافي الكي الذي
صححه النووي وجوب ضربتين وتكره الزيادة عليهما نعم ان لم يحصل
الاستيعاب بهما لم تكرر الزيادة بل يجب ولا يجب كما هو المتبادر ان يكون
ضربة للوجه وضربة لليدين بل لمسح الوجه ببعض ضربة واليدين ببعضها
الاخر مع الاخرى او بالعكس جاز ولا يشترط امر اليدين على العضو بل
الواجب ايصال التراب اليه بيد او خرقة او خشيبة او غير ذلك
لكن لا بد من النقل اليه ولو بان يضعه على التراب ولو سفت الرج

التراب عليه فودده ونوي لم يكن قال في اصل الروضة واعلم انه لا يجوز
ان تتأخر النية من اول فعل مفروض في التيمم واول افعال الروضة
نقل التراب ولو قارنته وعذبت قبل مسح ي من الوجه لا يجوز على الاصح
ولو تقدمت على اول فعل مفروض فهو كسسه في الوضوء انتهى لكن
نقل غير واحد عن ابي خلف الطبري انه لا يضر غدر وجهها بين النقل
ومسح الوجه بل يكفي اقتراءها بها واقدمه ويمكن ان لا يخالف ما في
اصل الروضة بناء على ان المواد مجرد الاحتذاء عما لو لم يقارن مسح الوجه
ايضا ولا يخفى ان النقل يتحقق في اي مكان كان قبل مماسة التراب
الوجه ولو صوب التراب بيديه ورفعها من غير نية ثم نوي
قبل مماسة التراب وجهه كفي لان هذا نقل كما لو لم ينقل ابتداء
الامن هذا الحد قال الاسوي ولو كانت يده على لينة فان نوي
عند غسل وجهه رفع الحدث احتياجا الى نية اخرى عند التيمم
لان لم يندرج في النية الاولى او نية الاستباحة فلا وان غمست
الجرحه وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية اخرى غير نية التيمم
وله احتمال بخلاف ذلك فيها ويجري هذا التفصيل في تقديم الجنب
الغسل او التيمم قضيه ذلك انه لو احتاج الى اربعة تيممات
بان كان في كل عضو من اعضائه الاربعة علة غير عامة لغير
الراس وعامة للرأس كفي نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا
حتاج بقية التيممات لنية وان عند غسل الوجه رفع الحدث
ولو احتاج لتيمم خامس لعله بخو ظهوره بان كان جنباً وغسل
ملعدا محل تلك العلة عن الجنابة ثم حصلت العلة في اعضائه
الاربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل تلغى نية استباحة
فرض الصلاة عند تيمم الوجه عن نية تيمم علة ظهوره كما ينبغي عن نية

تيممات الوضوء ما تقدر او يفرق فيه نظر ولعل الوجه هو الاول
والرابع **الترتيب** بين المسحين وان تمسك او كان حدثه البر ولا يرد
تمسك عما لانه واقعة حال لا بين النقلين حتى لو ضرب بيديه
معاً ومسح بيمينه وجهه وبيساره عينه جاز **وسنة ثلاثة اشيا**
بل الشرائع **التسمية** اوله ولو لم يجز جنب **وتقديم اليمين** من يديه **علي**
البسر منها وكذا على الوجه على اسفله كما جزم به في الروضة لكن
في شرح المذهب ظاهر عبارة المهور انه لا استحباب في البداية بشي من الوجه
دون **الموالاة** بين المسحين كما في الوضوء ويقدر التراب ما وكذا
بينهما وبين الصلاة حروجا من خلاف من اوجبه وقد جاز **الموالاة**
المذكورة وذلك في ظهور دائم لحدث في تيمم وغيره ومن سنة ايضا
ان يكون الضرب بيديه معاً كما نقله الاسوي عن النص وتفريق
الاصابع اول كل ضربة وترع خاعه في الاول ويجب في الثانية
نعم ان اتسع بحيث يصل القبار لما حتمه بلا نزاع لم يجب كما هو ظاهر
والذي يبطل التيمم يعني ان التيمم ينتهي به بل اكثر الاول منها
ثلاثة اشيا وقد تقدم في موضعه وسوا في ذلك التيمم لفقد
الما والتيمم لغيره نعم لو تيمم الجنب ثم احدث بطل تيممه بالنسبة
للحدث الاصغر دون الاكبر فيجرم عليه ما يجرم على المحدث فقط ويستمر
تيممه عن الحدث الاكبر حتى يبطل ما يبطله قال النووي ولا يعرف
جنب يباح له القراءة والمكث في المجد دون الصلاة ومن المصحف
الاهد الثاني منها وهو خاص بالتيمم لفقد الما **روية الما**
او العلم بوجوده وان لم يكن لطهارته او صاق الوقت بحيث لو توضأ
خروج من غير مانع كسبح والاحتياج اليه لعظم محذور **في غير وقت**
التلبس بفعل **الصلاة** فوضا كانت او تغلا وان كانت تسقط بالتيمم

بان رآه او علم بوجوده قبل تمام تكبيرة الاحرام وكوجود الماء وجود
تعمده مع امكان شرايه وفي الجواهر لو قال واحد لجمع تيمموا التحتم السا
او وهبته لم وقبلوه وهو يكفي لحدهم فقط بطل تيمم الكل انتهى
والظاهر عدم توقف البطلان على القبول اما دويته بعد
تمام تكبيرة الاحرام فان كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم بان كان
محال الغالب فيه وجود الماء بطل التيمم ايضا فتبطل الصلاة
وان كانت تسقط به لكونه محال الغالب فيه فقد الماء او يسوي
فيه الامر ان فلا تبطل نعم ان نوي القاصر بعد دويته
وكذا معها في الوجة اقامة او انما بطلت صلواته
لان الزيادة الدزمية بعد الروية بهذه السية بمنزلة
افتتاح صلاة اخرى بعدها والعبرة في سقوط الصلاة
بالتيمم وعدمها بمحلهاد ون محل التيمم على الوجة وكوجود
الماء في الشق الاول اعني ان يكون قبل تمام تكبيرة الاحرام
نوهمه كان واي سرا با او مسح قايلا يقول عندي ما الغالب
او نجس او ما ورد بخلاف او دعني زيدا ما هو يعلم غيبته
وعدم رضاه ولو تيمم للمرض ثم شفي في الصلاة فكما لو تيمم
لفقد الماء ثم وجد فيها فان لم تكتمه الاعادة كان تيمم
لخوم من يمنع الماء مطلقا او في عضو ولا سائر عليه او كان عليه
سائر ووضع عليه طهر ولم يكن في اعضا التيمم ام تبطل
صلواته وان لم يمتد منه كان وضع سائر عضو على حدث او كان
في اعضا التيمم بطلت ولا فرق بين كون التيمم لفقد الماء
او لغيره **الردة** وقد علم مما تقدم ان من المبطلات شفا من تيمم
لمرض على التفصيل المذكور **وساحب الجباير** والجبييرة

وإذا كان الماء في الشق الأول اعني ان يكون قبل تمام تكبيرة الاحرام نوهمه كان واي سرا با او مسح قايلا يقول عندي ما الغالب او نجس او ما ورد بخلاف او دعني زيدا ما هو يعلم غيبته وعدم رضاه ولو تيمم للمرض ثم شفي في الصلاة فكما لو تيمم لفقد الماء ثم وجد فيها فان لم تكتمه الاعادة كان تيمم لخوم من يمنع الماء مطلقا او في عضو ولا سائر عليه او كان عليه سائر ووضع عليه طهر ولم يكن في اعضا التيمم ام تبطل صلواته وان لم يمتد منه كان وضع سائر عضو على حدث او كان في اعضا التيمم بطلت ولا فرق بين كون التيمم لفقد الماء او لغيره

واراد بها الصاحب الجنب وهي نحو الواح تشد على الكسر لا نجباره ومثلها
المصوق بفتح اوله والعصا به ونحوها واراد ما يشمل الجميع اذا خشي
من نزعها شيئا مما هو في قول المص او مومن واخذت عن الصحيح شيئا
يغسل الصحيح من اعضا به ويتلطف بغسل ما يمكن غسله مما تحتها من
الصحيح فان تغذر غسله وامكنه مسسه الماء بلا افاضة وجب بخلاف
ما اذا لم يمكن الامسح بالماء فلا يجب **ومسح** بالماء **عليه** بان يعمرها
بالمسح به وهو طهارة لما اخذته من الصحيح كما ان التيمم الا في طهارة
القدر العليل حتى لو لم تأخذ شيئا منه باءا كانت بقدر العلة
فقط او غسل ما اخذته منه لم يجب مسحها ولا يجب مسحها بالتراب
اذا كانت في عضو التيمم لكن ليس **ويتيمم** وقت غسل العضو
العليل ان كان حدثه اصغر رعاية لترتيب الوضوء فلا ينقل
عن العليل الي ما بعده حتى يكمل غسله للصحيح ومسح الجبييرة
وتيممها فان كان هو الوجه وجب تقديم جميع ذلك من وجوب
ترتيب فيه لان العضو الواحد لا يجب الترتيب فيه على الزرع
في غسل اليدين وحل وجوب الجمع بين المسح عليها والتيمم في غير
الرأس فيما يظهر اما فيها فان لم تغمر الجبييرة مسح الصحيح او بعضه
ولا يجب المسح على الجبييرة ولا التيمم بها هو ظاهر وان عمدت الى الاقتصار
على مسح جميع الجبييرة لان مسحها هو طهر ما تحتها من الصحيح والتيمم
طهر ما تحتها من العليل ففي الاقتصار على مسحها تطهر بعض الرأس
وهو كاف ويظهر انه لا يكفي الاقتصار على التيمم لان المسح اقوي
منه بدليل انه يؤدي به فروض ولا وجه لجواز الاضعف مع وجوب
الاقوي وظاهرا انه لا يكفي مسح بعض الجبييرة ان عمدت الرأس وان
كفي تطهير بعض الرأس الجبييرة لا يعتد به مطلقا الا اذا عمدتها

منه بدليل انه يؤدي به فروض ولا وجه لجواز الاضعف مع وجوب الاقوي وظاهرا انه لا يكفي مسح بعض الجبييرة ان عمدت الرأس وان كفي تطهير بعض الرأس الجبييرة لا يعتد به مطلقا الا اذا عمدتها

ولو تعدد العليل فتعددت التيمم فلو خرج عضو واحد وجب تيممان او اربعة
اعضائه ولم تنع المراجعة الراس فتلاثة تيممات لانه يكفي مسح صحن الراس
واذا عمت فاربعة تيممات او عمت الثلاثة ايضا فتيمم واحد عن
الوضوء لسقوط الترتيب او عمت ما عدا الراس فتيمم عن الوجه واليد
لسقوط ترتيبهما بسقوط غسلهما ثم مسح الراس ثم يتيمم عن
الرجلين واليدين كعضو واحد فيكفي التيمم لهما ويضمن جعلهما
كعضوين وكذا الرجلان فان كان حدثه اكبر كفاه تيمم واحد
وان تعددت محال العلة وتعددت الجباير اذ لا ترتيب في طهره
امّا اذا لم يجش من نزع الجباير او الجبيرة شيئا مما هو فيجب نزعها
ان لم يكن غسل ما تحتها من الصحيح بدونه والام يصح طهارته
واعادة عليه اي علي صاحب الجباير اذا فعل ما ذكر
وصلي ان كانت الجباير في غير اعضا التيمم **وكان وضعا على**
ظهير كالخف وقضية التشبيه بالحق انه لا بد من وضعا بعد
كمال الطهر وانه لا يكفي وضعا على طهر التيمم لفقد الماء وانه
لا بد في وضعا في غير اعضا الوضوء عن طهره من الحدثين
لكن رجع الزركشي في هذا الاكتفا بطهارة محالها ومن وضعا
على طهر ما لو وضعا على الجنب في اعضا الوضوء ثم اجنب فان
كانت في اعضا التيمم مطلقا او في غيرها وقد وضعا على حدث
اي وقد اخذت شيئا من الصحيح وجب ولو صلى فرضا ثم اراد
فرضا اخر قبل ان يحدث او يبطل تيممه بخوردة وجب
التيمم فقط لانه وان ضم اليه غيره لا يودي به اكثر من
فرض جنبا كانا او حدثا ويكفي المحدث تيمم واحد وان تعدد

في الاول على الوجه لان تعدده انما كان لمراعاة الترتيب وهو
ساقطه هنا لعدم وجوب اعادة الغسل او بعد ان احدث
اعاد الحدث جميع ما سبق من الغسل والمسح والتيمم والجنب التيمم وكذا
غسل جميع اعضا الوضوء ومسح جبايرها ولا يعيد غسل صحيح غير ما لا تقا
جنباته بالغسل السابق وكذا مسح جبايرها فيما يظهر لانه قام مقام
الغسل في رفع منع جنباته ما تحت مدة عدم البرء بدليل انه اذا لم
يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم ولو لم يقم مقام الغسل
في ذلك لوجب اعادة لكل فرض والحدث الاصغر لا يؤثر في طهارة
غير اعضائه او بعد ان احدث ثم اسلم اعاد التيمم اذا ذكر وبطلان
بالردة دون غسل الاعضا لعدم بطلانه بالردة وفي بطلان المسح
بها نظر وخرج بصاحب الجباير غيره بان كان العليل مكشورا فيجب
عليه غسل الصحيح والتيمم عن محل العلة ولا يجب مسحه بالماء ويجب مسحه
بالتراب ان كان محل التيمم مالم يجش منه شيئا مما مر **ويتم لكل**
فريضة عينية ولو مندورة من الصلوات او الاطوفه فلا يرجع
بتيمم واحد ولو صبيا وجنبا جردت جنباته عن الحدث الاصغر
فريضتين من جنس او جنسين من ذلك وخطبة الجمعة كالفريضة
العينية هنا فلا يرجع بينها وبين الجمعة بتيمم واحد ولو تيمم
بنيتها صلى به فرضا عينا على ما اقتضاه كلام الشيخين واعتمده
بعض متأخرينا وان خالفه اكثرهم وله جمع المعادة مع الاصلية
بتيمم واحد ولو صلى بتيمم فوضا تحت اعداته كن رباط خشيبة
ثم فك جازا اعداته ولمن انقطع دمها تمكين الخليل مرارا بتيمم
واحد وجمعها ذلك مع فرض تيمم **ويصلي بتيمم واحد ما شا**
من النوافل والجنائز وان تعيشت مع الفرض العيني ان تيمم بنيتها

وبدونه مطلقا **فصل** في بيان النجاسات وما يتعلق بها
وكل ما ينجس كالبول والودي والمذي والقيح والماء الخارج مع الولد
او قبله **خرج من** اي واحد من السبيلين القبل والدبر من كل
حيوان كالادي والسمك والطيور **نجس** اما الجامد فقد يكون نجسا
كالغايط الجامد والبعد وقد يكون طاهرا كالخبي والدود والبيض
الا التي من حيوان غير الكلب والخنزير وفروعها او فرع احد
وانه طاهر **وغسل** مصاب جميع الابوال والارثا
ولو من مأكول اللحم وكل نجس غير معفو عنه بقدرينة قوله
ولا يعني عن شي من النجاسات الي اخره **واجب** فور ان عصى
بالتنجيس كان لطلح المكلف شي منها بدنه بلا حاجة خدوجا
من المعصية والا كان اصابه بلا قصد ولو مغلظا كما تقتضاه اطلاق
خلاف الذكر كشي او من نحو قصد او وطي مستحاضة ولو حال حيوان
الدم او لبس ثوبا متنجسا وعرف فيه فعند ارادة نحو الصلاة
او الطواف وسياق بيانه غسل ذلك **الابول الصبي** اي الذكر
المحقق بخلاف الانثى والخنثى **الذي لم ياكل الطعام**
للتغذي فلا يضر تناوله السفوف ونحوه للاصلاح وعبار
اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوي اللبن انتهى **فانه** لا يجب
غسله بل **يطهر برش الماء عليه** بان يعمره وان لم يسلم بخلاف
الغسل فانه يتحقق بالسيلان بان يفارق الماء موضع اصابته
وقصيته كلام المصنف وغيره انه يطهر بالرش وان بقيت
او صافه وجري عليه الذكر كشي في اللون والريح لكن قال الاستوي
وغيره المتجه ان هذه النجاسة كغيرها وقضية كلامهم

انه لا فرق بين لبن امه او غيرها وهو ما رجحه الاستوي خلافا
للأذري في لبن الشاة ونحوها ولا بين اللبن النجس والطاهر
خلافا للذكر كشي **ولا يعني عن شي من النجاسات** بان تنجس الصلاة
ونحوها مع مصاحبتها **الا اليسير من الدم والقيح** من جرح او بثرة
او دمل او غيرها من نفسه او من نحو براغيث او من غيرها الا
الكلب والخنزير وما تولد منها او من احد هما فيعني عنه في
الاقسام الثلاثة على ما رجحه النووي في الثالث فتصح الصلاة
ونحوها مع مصاحبتها بخلاف الكثير عرفا من ذلك لا يعني عنه كما رجحه
الرافعي والاصح الرجوع في اليسير والكثير الى العادة قال في شرح
التهذيب كاصل فما يقع التلطي به غالبا ويجسر الاحتراز منه قليل
وما لا كثير قال ويختلف باختلاف الاوقات والبلاد ويجتهد المصلي
هل هو قليل ام كثير فلو شك ففيه احتمالان لا امام للمبين ارجها
وبه قطع الغدالي له حكم القليل انتهى لكن رجح النووي في الكثير
من نفسه ومن البراغيث والقمل والبق وغيرها قال في شرح التهذيب
هما لانفس له سائلة انتهى العفو ايضا وان انتشد بعدق او اختلط
بماء منس الحاجة اليه كما وضو وغسل ولولت بد او قنظف وبصاق
في ثوبه ودهن الة فصد وما تساقط من حال شربه وطعامه
حاله اكله وان تغاضض كما نسب في الكفاية العفو عنه للنووي وجزم
به الزركشي وقال الروياني اذا طبع قادم البراغيث اجزا الثوب
فقال الاصطخري لا يعني عنه لندوره وقال جميع الاصحاب يعني
لان النادر من كل شي يلحق بالغالب منه انتهى قال في شرح التهذيب
وسوا في كل ما ذكرناه ما كان من هذا الدم في الثوب والبدن الاتقا
انتهى ومحل العفو الصلاة ونحوها كما اشردا اليه فلو وقع ثوب به نحو

بما قليل او ما يع نجسه كما قاله المتولي وكالدم والقح في جميع ما ذكر
خوها كالصديد وما الجروح وكذا روث وبول نحو الذباب المتبول
والفرش والنمل والنمل والحفاش ثم العفون عن الكثير مقيد في الثوب
بلبسه فلو حمل ثوب براغيث مثلا او صلي عليه ان كثر دمه ضر والا فلا
كما في التحقيق وشرح المذهب في دم البداغيث ويقاس به غيره
عما ذكر وفي الثوب والبدن بما اذا لم يكن بفعله ولم يستقل عن
محل فلو قتل نحو القمل بثوبه او بدنه او بين اصبعيه فتلوث
به او عصر نحو البثرة او الدمل او اشتقل الدم عن محل لم يعف
الا عن القليل كما في التحقيق والمجموع في الثاني والمتجده خلافا لابن العاد
العمون عن دم البراغيث الحاصل على صدر نحو المسجد عن بنام عليها
كذلك الطيور ويتجه ان روث الذباب كذلك ولو نام في ثيابه
فكثرت فيها دم البراغيث التحق بما يقتله منها متعدد الخالقة
السنة عن التعدي عند النوم ولانه فيها يقطعها فهو غير محتاج اليه
ذكر ذلك ابن العاد وفيه نظر ظاهر ويتقدم تسليمه والوجه
حمله على العربي ولم يتضرر به والمعفون لا يقتصر فيما ذكره المصم وذكرنا
فلخص الذي اوهمه كلامه غير مراد **وما لانفس له سائله** من الحيوان
اي لادم له يسيل عند شق عضومنه في حياته باعتبار وجنسه وان
وان لم يكن في هذا الفرد دم او كان فيه دم لا يسيل لصغره كذباب
وقمل وبراغيث وبق وخنافس وعقرب وورغ لا نحو حية
وضفدع **اذا وقع حيا** ولو بطرح طارح **في الان** الذي فيه ما يع
او مادود القلتين **ومات فيه** وان تقطع وتفتت فيه ولم
يغير ما فيه **لا ينجسه** اي ما فيه بخلاف ما اذا وقع ميتا فان وقع
بنفسه كان وقع بالريح لم ينجسه ايضا حيث لم يغيره وان طرعه طارح

ولو غير مميز وبهية فان كان اجنبيا نجسه جزما كما في الشرح الصغير وان
كان نشوه فيه كدود الخمل فظاهر كلام الشيخين انه لا ينجسه لكن صوب
الاسوي وغيره خلافا له ولو طرعه طارح حيا فمات قبل وقوعه في الان
او ميتا فحي قبل وقوعه فيه فلا يبعد انه لا ينجسه ولو شك في
سبيل دمه امتحن بجنسه فيخرج الحاجة قاله الغزالي في فتاويه
وقد يشكل عليه ان العبرة بجنسه وجرح فردا او افراد لا يعلم
به حكم الجنس ولو طرعه ما او ما يعافيه ميتة على اخر فيفیه نظر ويتجه انه
لا ينجسه اذ طرعهما هنا تابع لا مقصود وحيث قلنا لا ينجس فخرجه
باصبعه او عود لم يتنجس ما اخرجه به ولا ما اخرجه منه ان سقط من
اصبعه فيه بغير اختياره ولو صفي ما هي فيه من خرقه على ما يع اخر
والظاهر انه لا يضر لكن هل يضر الصب على ما وجد في الخرقه من الميتات
فيه نظر ولا يبعد انه لا يضر عند مواصل الصب وكذا عند تقاضيه عادة
لا مطلقا للحاجة الى التصفية مع مشقة ازالة ما وجد في الخرقه عند
كل جز من الصب وكطرح ميتة على الماء او المايح طرعه عليها كما هو ظاهر
لكن لو طن خلوا الانا الذي طرعهما فيه عن الماء او المايح والذي طرح
الماء او المايح فيه فتبين خلافا له فهل يضر فيه نظر وقد يقال
هذا الطرح لا ينقض عن طرح غير المميز واليهيمة وقد سبق انه
يضر **والحيوان كله** سوا الادوي وغيره **ظاهر الا الكلب** ولو معلما
والنذير بكسر الخاء وما تولد منها او من احد من حيوان طاهر ولو
على صورة الادوي على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يحتمل طهارة الادوي
وعموم قوله عليه الصلاة والسلام فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا
والتعديين بالمسلم جرى على الغالب وخروج بما تولد ما ارتفع
فلو ارتفع جدي على حوكمة فنبت لحمه عليه لم ينجس ويناسب

ذلك ما قاله الغزالي وابن عبد السلام انه لو اكلت شاة عشرة سنين
لم يجرم اكلها بل الورع تركه **والميتة كلها** ولو ميتة ما لانفس له سائلة
نجسة وليس منها صيد لم تترك ذكاته وان مات بالضغطه وجنين
وجد ميتا في بطن مذكاة لان الشارع جعل ذلك ذكاته **الا السرك**
يعني حيوان البحر الذي لا يعيش خارجه وان لم يكن علي الصورة الشهيرة
والراد بفتح الجيم اسم جنس واحده جرادة يطلق علي الذكر والانثى
والادي ولو كافرا **ويغسل الانا** مثلا وجوبا اذا اريد استعماله في غير
نحو نقل الما لاطفاناراخذ اهما تقدم في بحث الاواني وكان تخصيص
الانا بالذكر للتبرك بلفظ الحديث وكذا الولوغ وهو ان يدخل
لسانه في المايح فيمركه والشرب اعم من الولوغ وكل ولوغ شرب
ولا يلزم العكس في قوله من اجل **ولوغ الكلب** **والخنزير** وما تولد
منها او من احدهما من حيوان طاهر والا فالضابط بما ساء شي من
الطاهرات لشي من اجزائه او نحو عرقه او لعابه مع توسط
رطوبة نغس ان من شيا منه داخل ما كثره لم ينتجس كما اقتضا
كلام المجموع وان اقتضى كلام التحقيق خلافه ونجسه تعقيد
الاول بما اذا اعد الما حايلا بخلاف ما لو قبض بيده علي خورجل
الكلب داخل الما قبضا شديدا بحيث لا يبقى بيده وبمينه
ما فلا ينتجس الا التنجيس وقد يمتوهم من عدم التنجيس بما ساء
داخل الما صحة صلاته حينئذ وهو خطأ لان ملاقة الجاسة
مبطل وان لم تنجس كما لو وقف علي نجس جاف **سبع مرات**
ومثله جري الما عليه سبع جريات وتحريكه في ما راكد كثيرا سبع
مرات فاذا لم يجره حب مرة واحدة وان طال مكثه ولم تزال
عين النجاسة الا بست غسلات مثلا فالجميع واحدة كما رجحه

النووي وعبارته في شرح المهذب لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه
وروثه فلم تزال الا بست غسلات الي اخره وفي تمثيله اشعار بان المراد
بالعين هنا الجرم لا مقابل الحكمية **احدا** في الاولي او غيرها لكن
الاولي او في **بالتراب** الجزئي في التميم ومنه رمل فاعم او خشن له غبار
نعم بخزي المختلط بخود قيق قليل هنا لا ثم فلا يكفي المتنجس
ولا المستعمل في حدث او خبث والواجب من التراب ما يكدر الما ويصل
بواسطة الي جميع اجزاء الممل سواء مزجها قبل وضعها علي الممل او بعده
بان يوضعها ولو متوتري ثم يمزجها قبل وضعها علي الممل او بعده
فلا يغسل وان كان الممل طبا اذا الطهور الوارد علي الممل باق علي طهوريته
وهذا هو المعتمد كما بينه في شرح الروض كغيره وكان مرادهم يكون
الطهور الوارد باق علي طهوريته انه يكفي طهوريتها حال الورد
والا ففي قطع لا يتقي اذ يخالطها الرطوبة ينتجسان بل المائي كل
غسلة ما عدا السابعة ينتجس بملاقاة الممل لبقا نجاسة ولا يصح
ذلك في طهر الممل عند السابعة ومحل اعتبار التراب في غير الارض
الترابية فلو نجست يفي كفي اذ لا معنى لتتريب التراب وهل محل
ذلك في تراب طهور فالمستعمل لابد من تتريبيه او لا فرق فيه نظر
ولعل الاوجه الاول اذ غير الطهور لا يؤيد علي غير التراب ولو
انتقل منها في الي غيرها فان اريد تطهير المنتقل لم يجز لتتريبيه
او لانتقل اليه فلا بد من تتريبيه **ويغسل اي الاثام** مثلا من
اجل اصابه شيء من **سائر النجاسات** اي باقية بعد نجاسة الكلب
وما الحق به وبول الصبي الذي لم ياكل الطعام وجوبا بشرطه
السابق **مرة ثاني عليه** اي علي محل النجاسة منه بان تقع مع

مع السيلان بحيث تزول صفات النجاسة او بغير زوال اللون
او الرخ بعد الاستعانة بخوصاصيون وحت فيض بقا الطعم وان
عسر ههنا نعم لولم تزل الا بالقطع عني عنه كما في الانوار وبقا
اللون والرخ معا كذلك ويعرف بقا الطعم بان تدوي لشدته
او يتقاي او الا في المجموع عن صاحب العدة البيان انه يحرم ذوق
المحل نعم ان غلب علي ظنه زوال النجاسة قال البلقيني جازله ذوقه
استظهارا وقياسا وجوب الاستعانة بما ذكرناه لو عجز عنه لم يظهر
المحل كالوعجز عن حكه ولم تزل نجاسة بمجرد صب الماء وعن التراب
في طهارة المغلظة وجعل استعمال التراب فيها شرطا دون الاستعانة
بما نحو الصابون مع اشتراكهما في الوجوب حكم الوجه له وانه يقدر
ان يفضل عن ثمن الصابون واجرة الخبز اذا عجز عنه عما يعتد به ان يفضل
عنه ثمن الماء في التيمم ويؤخذ مما تقدر ما في شرح المذهب انه
لو صبح يده بصبغ نجس او خضب يده او شعره كحما نجس بان خلط
ببول او حمأ او دم وغسله فزالت العين وبقي اللون فهو طاهر
اي حيث عسر زواله اللون علي ما تقدم قال هذا هو الصحيح وبه
قطع الاكثرون منهم البغوي ونقله المتولي عن عامة الاصحاب
انتهى واطال فيه ونقل ذلك في المطلب والكفاية عن القاضي عن
الاصحاب فقال قال القاضي قال الاصحاب يحكم بالطهارة لان الماء
يقدر علي ازالة النجاسة برفعها ولا يقدر علي رفع اللون عند
المحل قال ويدل عليه ان الصبغ النجس عنه الانفوا اذا غمره
الماء يحكم بطهارته واللون قائم لا قيل الغسل انتهى قلت وما
استدل به القاضي بوجوب اشكال المسيلة لان مقتضي الحكم بطهارة

الثوب المصبوغ مع ما فيه من الصبغ اذا غمره الماء من غير توقف
علي انفصال عني الصبغ عنه فاما ان يمنع ما استدل به القاضي
واما ان يحل ذلك علي ما اذا توقف زوال اوصاف النجاسة علي
زوال العين طما حمل ذلك علي صبغ نجس العين ولا يوافق تصوير
النوى المذكور وفي فتاوي النووي انه لو وقعت فارة في خابية
زيت فيه حين لم يظهر الزيت بالغسل لكن يجوز الاستصحاب
به واما الجبن فيطهر بالغسل بالماء مع تراب وكوه بحيث يظهر
عنه الزيت فيطهر الجبن وفي فتاوي العادلي يوسف انه لو نجس
سكو قصب عليه ما كثر فاستقلحت فيه النجاسة ثم سكد
حيث عاد له فوامده طهر ومستعمل ان لم يتغير الماء بالنجاسة
وتعبيره بالغسل جري علي الغالب ففي شرح المذهب لا يشترط
في غسل النجاسة فعل مكلف ولا غيرة بل يكفي ورود الماء عليها
وازالة العين سواء حصل ذلك بفعل مكلف او مجنون او صبي
او بالقاء الرخ وكوها او نزول المطر عليه او مرور السيل او غيره
نض عليه الشافعي رحمه الله تعالى في الامم واتفق الاصحاب عليه
لكن يجي منه السابق في اشتراط النية في ازالة النجاسة لكنه
وجه باطل مخالف للاجماع كما سبق انتهى وقوله تاتي عليه
مشعر بورود الماء ومحل ان كان قليلا والافلا فوق بين كونه
واردا او مورا ودار لكن المرات **الثلاث** بان يغسل مرتين بعد
طهر المحل **افضل** من الاقتصار علي المرة بل والمرتين وقضية صبغته
انه لا يسن التلبيث في النجاسة المخففة وهي بول الصبي بشرطه السابق
لكن الاوجه عند شيخ مشايخنا وغيره سنة ولا في المغلظة وهي

او الصفرة ولذلك يسمى مسرفا وقيل المختوم هو الضارب الي السواد
والجذري هو الشويب الحمد انتهى وعلي التفسير الاول المختوم
يكون لذاع في كلام المصنف يواله **والنفاس** بكسر النون من النفس
اي الدم او من تنفس الصبح وهو يقال في فعله نفست المرأة بضم النون
وفتحها مع كسر الفاء فيها والضم افصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون
وكسر الفاء لا غير ذكره في شرح المهدب وهو لغة الولادة وسرعنا
هو الدم الخارج عقب الولادة بالياء في لغة قليلة تجرت على الالسة
والكثير تركها كما ذكره النووي في تحريمه اي تمام خروج الولد اي
جميع ما في الرحم ولو علقته او مضغته وقبل خمسة عشر يوما من الولادة
فقول المصنف عقب جري على الغالب فلولم تؤد ما الا بعد خمسة
عشر من الولادة قال الاسوي فلا نفاس لها بالكلية في اصح الوجهين
كما قاله في شرح المهدب انتهى وحيث لم يتصل بالولادة فابتدأه
من روية الدم كما صح في التحقيق وموضع من شرح المهدب قد من
المقال نفاس فيه لكنه محسوب من السنين كما قاله البلقيني قال
ولم ار من حقق هذا انتهى وخروج الدم الخارج مع الولد او حال الطلق
فهو دم فساد نغم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم فهو حيض وهذا
شامل للخارج مع الولد وحيث لا فاصل في هذه الصورة بين
الحيض والنفاس بخلاف ما اذا جاوز النفاس السنين فلا يوم من طهر
فاصل بينه وبين الحيض المتأخر عنه وكان الفرق الاكتفاء بالفضل
بالولادة والدم الخارج بين التوأمين او بعد خروج عضودون
الباقى فهو حيض ولعله في الثاني اذا لم يكن طلق او اتصل بحيض
سابق **والاستحاضة هو الدم الخارج في غير ايام الحيض** كان

جاوز

جاوز الدم اكثره كما سياتي **وايام النفاس** بان لا يكون بعد الولادة
وفي اصل الروضة الاستحاضة قد تطلق على كل دم تواء المرأة غير
دم الحيض والنفاس سواء افضل بالحيض المجاوز اكثره ام لم يتصل
كالذي تراه لسبع سنين مثلا وقد يطلق على المتصل خاصة ويسمي
غيره دم فساد ولا تختلف الاحكام في جميع ذلك انتهى **واقل الحيض**
ثمان يوم وليلة اي قدر ذلك متصلا وهو اربع وعشرون ساعة
ووجه التقييد بقولنا متصلا ان الكلام في الاقل فقط ولا يتصور
الاقل فقط الامع الاتصال لانه لو تخلله فقا فان كان مجموع الدما
قدر يوم وليلة فمجموع الدما مع التغا بينهما حيض فلم يوجد الاقل
فقط او دون يوم وليلة فلا حيض مطلقا **واكثره خمسة عشر يوما**
بليا ليهما وان لم يتصل الدما حيث بلغ مجموعها قدر يوم وليلة كان
تري وقتا دما ووقتا نفقا وبلغ مجموع الدما قدر يوم وليلة
فيحكم على التقابله حيض يتبع **وعا ليه ست اوسع** هو الايام
بليا ليهما وذكر العدد لحرف المعدود واصل ذلك كله استقرار الاما
الساعات في ايامه عنه وثبت مستفيض عن السلف من التابعين
فمن بعدهم ان اكثر الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة وخبر لا يكون
الحيض اكثر من عشرة ايام ولا اقل من ثلاثة ايام وقول انس للحيض
ثلاثة اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر قال في شرح المهدب فكلها
ضعيفة متفق على ضعفها عند المحدثين وخبر مكث احدا ان
دهرها لا يتصل باطل كما قاله في شرح المهدب **واقل النفاس** ثمانية
لحظة وفي التحقيق كالتنبيه حجة وفي الروضة لاحد لا قل اي وفي
التحقيق كالتنبيه لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد

تفسير جليل في ايام الحيض والنفاس

اقل من مجه ويعبر عن زمانها بالخطه فالمراد من العبارات واحد
والكثره ستون يوما بليا اليها وغالبه اربعون يوما بليا اليها يستقر
 الشافعي رضي الله تعالى عنه وتقدم انه ابتدأ الستين من تمام خروج
 الولد وان تأخر الدم عنه **واقل** زمن **الطهرين الحيضتين خمسة**
 بليا اليها فان الشهر لا يخلو عادة عن حيض وطهر واذا كان اكثر
 الحيض خمسة عشر يوما كان اقل الطهر ذلك واحترز بقوله بين
 الحيضتين عن الطهرين بين الحيض والنفاس فيجوز ان يكون
 اقل من ذلك تقدم الحيض كان رات الحامل يوما وليلة قبل الطلق
 فهو حيض او تلخر بان رات النفسا اكثر النفاس وانقطع الدم
 ولو لحظة ثم عاد فالعايد حيض بل سبق ما يقتضي فيها اذا تقدم الحيض
 انه قد لا يكون بينهما فاصل **واحد لاكثره** اي الطهر وغالبه
 ببقية الشهر بعد غالب الحيض **واقل زمان تحيض فيه المرأة**
 اي يمكن ان تحيض بعد استكمالها او في زمان استكمالها **تسع سنين**
 قمرية تقريبا فلوران الدم قبل تمامها بما لا يسع حيضا وطهرا
 بان يكون اقل من ستة عشر يوما بليا اليها فهو حيض او بما يسعها
 فطهر نعم قال الاسوي القياس جعل الممكن حيضا ولو لم يكن
 قبلها بعشرين يوما كان خمسة عشر حيضا والخمسة طهرا **واقل**
 زمن **الحمل** لو لد تام **سنة اشهر** عديدة كما جئته البلقيني
 وفي نسخة ولحظتان اي لحظة للوطي ولحظة للعروق **والشهر**
اربع سنين وغالبه تسعة اشهر بالاستقراء **ويحرم بالحيض**
 ومثله النفاس **الصلاة** ولو صلاة جنازة وثأفة وفي معناها
 سجود التلاوة والشكر **والصوم** ولو ثأفة ويجب قضا واجبه دون

واجب الصلاة فخير مسلم عن عايشة كذا نوم بقضا الصوم ولا نوم
 بقضا الصلاة ثم قال جمع منهم ابن الصباغ يكدره قضاؤها ولعمري
 شيخ مشايخنا والبيضاوي يحرم واقتره ابن الصلاح والنووي ثم يحتمل
 عدم الانعقاد على القولين لانه الاصل فيما لم يطلب من العبادات
 لا بالعموم ولا بالخصوص ولان الظاهر ان النهي رجع لذات العبادة
 او لازمها وهو الامتناع بالقضاء عن قبول تحقيق الشرع وتطهير عدم
 الانعقاد على قولي التحريم والكراهة الصلاة في الاوقات المكروهة
 ويحتمل الانعقاد على القولين بناء على منع رجوع النهي لما ذكره وان القصر
 به مجود التاكيد في التحقيق ثم سقوط الصلاة ظاهري غير اقل النفاس
 اما اقله فنقل ابن الرفعة عن البندنجي ان لا يسقط وهو الصلاة
 وان حرم فعلها فيه ووجهه ان من طهرت من اول الوقت قدر اربع
 الصلاة او من اخوان قدر تكبيرة الاحرام وجهت تلك الصلاة
 نعم قد يتصور استقاط وجوبها فيها اذا افادت المجنونة
 وقد بقي من الوقت لحظة ويقارن افاقتها اقل النفاس **وقراءة**
شيم القرآن بان تلفظ به بحيث يسمع نفسه او ساربه الاخرى
 كما نقله الاسوي عن القاضي ونوزع فيه ولو حرر فاما في شرح المهدب
 بقصده ولو مع غيره لورود النهي عنها وان ضعف لا يخبر به
 متابعات بل حسنه المندري بخلافه اذا لم يقصد شيئا او قصد
 غير القرآن كالذكر او الموعظة وسياقي ما يعلم منه حرمة كل من
 القراءة والمكث في المسجد **ومن المصحف** بتلخيص حيمه حتى حواشيه
 وما بين سطوره والورق البياض بينه وبين جلد في اوله واخره
 المتصل به وكذا المفضل كما نقل عن العذابي وقبده شيخ مشايخنا
 عاذا لم تنقطع نسبتة كان جعل جلد كتاب اخر لكن رجع الاسوي اخذ

من كلام البيان حل المنفصل وفرق بينه وبين حرمة الاستئجار به بانه
الحش وفيه نظر اذ لا سبب لحرمة الاستئجار الا احتياجه بانتسابه
الي المصحف وكذا تقتضي حرمة المس وحش الاستئجار الا انه في ذلك
ولا فرق بين المس باعضا الوضوء وغيرها وكما قيل وغيره وكما
ظهر في هو فيه وقد اعد له من خصوصه وق وخرقطة ومثلها
علاقتها وكذا كرسى وضع عليه فيما يظهر فان خلع عنه جازمه
وعمله وكذا ان لم يعد له يجوز منه حيث لا يعد مس المصحف
لان مسه حرام ولو بجائيل وكذا عمله لكن على تفصيل حمل المتاع الي
فيما يظهر **مسألة** للزبي عن مسه والحمل ابلغ منه نعم
يجوز حمل في امتعة يقصدها وحدها والكلام حيث لم
يعد مساله كما هو ظاهر اذ مسه حرام ولو بجائيل وكذا ابد
قصد كما اقتضاه كلام الراعي واعتمده شيخ الاسلام مشايخنا
فان قصد المصحف وحده حرم وكذا ان قصد غيرها كما اعتمده
شيخ مشايخنا فكن اعتمد اخرون الحل وهو مقتضى كلام العبد
وبحث بعضهم حل حامل المصحف وظاهره انه لا يجوز فيه
تفصيل الامتعة وموجبه بانه لا يعد حاملا للمصحف
فلا اعتبار بقصده وكما لمصحف خلو مع كتب للملاسة ولو
كتب على نحو دار يقصد الدراسة فهل يحرم مس الوضع
الخالي من الجدار كما في اللوح وفيه والمثبه انه لا يحرم والاصح جوار
حل قلب ورقه يعودا ونحوه وان كانت الورقة مقطوعة
واقامها وقلبها بالعود بخلاف ما لو لم يمس على يده وقلبها
بها لانه منسوب اليه ومتصل به فكان له اجزائه وقد
يقتضي هذا التعليل حرمة المس بما زاد من ماله على يده وهو

غير بعيد ولو وضع نحو محنة تحت المصحف وجوهها به فلا يبعد
ان مسه معني الحمل فيجري فيه تفصيل الحمل في الامتعة بخلاف
ما لو دفعها بيده بلا قبض عليها لانه ليس عملا ولا ممتعا
ودخول المسجد ومنه مسطحه ومن حيث اي المكث فيه ومثله
التردد فيه وكذا مجرد المرور منه ان خافت قلوبه فان
امنته كره ان لم يكن حاجة كغروب طريق والا فلا ومثلها كل ذي
نجاسة يجشي قلوبه منه كسلس بول او مذي او مستحاضة
فيجرم عليه المرور فيه فان امنه جاز وهل يذكره كالحائض او فرق
بغلق حدثها فيه نظر والفرق قريب وكما لمسها بعضه مجدا
شايخنا وان قل في الاوجه قال شيخ مشايخنا وخرج بالمسح وغيره
لمس في العبد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يخدم عبوره على
من ذكر ان ترى وفي عدم التحريم نظر في تلويث ينادي به المستحق
لا سيما اذا ظن حصوله والوجه مبني في هو التحريم **والطول** ولو فلا
والوطي في العرج ولو بجائيل وهو في غير التحميدة من عالم عامد
مختار كبيرة يكفر مستحله كما في شرح المذهب عن الاصحاب وغيرهم
مجدلا ومستحله بعد الانقطاع وقبل الغسل فلا يكفر مستحله كما في
الانوار والخلاف وفيه بل المثبه انه صغيرة حينئذ وقبائسه عدم
كفر مستحله اذا كان الدم صفرة او كدرة للخلاف في انها حية ولا
والاستمتاع بما بين السرة والركبة كذا اعتبر في الطهارة والروضة
والمرور والكناية وهو شامل للمس والنظر بشهوة لا غيرها واعتبر
في التحقيق وشرح المذهب بالمباشرة وقضية تحريم المس بلا اثر
دون النظر بشهوة وذلك لمفهوم الخبر الصحيح لكن ما فوق الازار قال
في شرح المذهب واما الاستمتاع بنفس السرة والركبة وما حاذها

فلم ارفيه نصاً لا مما بنا والمختار الجذم بجوارحه انتهى واختار
النووي انه لا يحرم غير الوطي لحديث مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح
وبينه وبين الخبر الاول تعارض ان في مفهوم الاول عموم الوطي
وعليه وخصوص بما تحت الازار وفي منطوق الثاني عموم
لما تحت الازار وفوقه وخصوص بما عدا الوطي فاذا اخض
عموم الاول بخصوص الثاني وعموم الثاني بخصوص الاول
اختص المنع الذي هو مفهوم الاول بالوطي والجواز الذي
هو منطوق الثاني لمعني ما تحت الازار فلا يعني الاحرمية
الوطي فقط فيما تحت الازار فان قيل لا تسلم ان ذلك من باب
التخصيص بل من باب ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه
وجبنيذ يتحقق التعارض ويتعين الاحتياط قلنا
ان اريد بالعام مفهوم الحديث الاول فان اريد ببعض
افراده خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطي
لم يصح لان هذا الفرد مذكور بغير حكم العام اذ حكم العام
لحرمة وحكم هذا الفرد للحل والفرد الذي لا يخص افراد
بالذكر هو الفرد المذكور بحكم العام لا مطلقاً والالزم
احالة التخصيص راساً اذ الخاص ابد افراد من افراد
العام وان اريد ببعض افراد النكاح الذي هو المستثني
في الحديث الثاني لم يقد لان هذا الفرد كما لا يخصه لكونه
مذكوراً بحكم العام لا يمنع التخصيص بغيره وهو الفرد
الاخر الذي هو منطوق الحديث الثاني وبقرده خصوص
مفهوم الحديث الاول واما الاول فلهذا لا يصح لان هذا الفرد

مذكور بغير حكم العام اذ حكم العام لحرمة وحكم هذا الفرد للحل والفرد الذي
لا يخص افراده بالذكر هو الفرد المذكور بحكم العام لا مطلقاً والالزم
احالة التخصيص راساً اذ الخاص ابد افراد من افراد العام وان
لا يحكم هذا الفرد لحرمة وحكم هذا العام للحل ومثل ذلك يخص
واما ثانياً فهذا لا يضر النووي اذ يكفي في مطلوبة تخصيص العام
الاول المستثنى ان الحرام الوطي فقط واما تخصيص العام الثاني فهو لا ينافي
فتأمل واحفظه ثم التزم في جميع ما ذكره يستمر الى الانقطاع والصل
او التيمم الا الصوم فينتهي تخويله بالانقطاع وان لم يغتسل **وحرمة**
عليه للنب خمسة اشياء وظاهر ان التيمم بشرطه يقوم مقام الغسل
وان لم يرفع الجنابة **الصلوة** وفي معناها خطبة الجمعة وسجدة التلاوة
والشكرو **وقراءة القرآن** علي ما تقدم في الحاشية نعم يجوز له
قراءة الفاتحة فقط للصلوة اذ افقد الطهورين بل يجب ذلك
لاضطارره اليها التوقف صحة الصلاة اللازمة له عليها ولو نذر
قراءة سورة في وقت فقد فيه الطهورين فعمل هو كالفاتحة للصلوة
فيه **ومس المصحف وحمله** علي ما سبق ايضا لكن للولي تمكين
المميز من مس المصحف وحمله لحاجة تعلمه منه ومشقة استمراؤه علي
الطهارة كما افيق به النووي وجزم به ابن السبكي في بعض كتبه وان
توزع فيه نعم يندب منعه من ذلك مع الحدث كما صرح به بعضهم
مع الجنابة اولى وخروج بمسه وحمله لغير حاجة التعلم ولو للتبرك
فيما يظهر خلافه لابن العباد وخرج بالمميز غيره فيجب منعه
من ذلك كما في التحقيق نعم لو تاتي تعلم غير المميز منه لم يبعد تمكينه
منه اذ اراقبه الولي او نائبه بحيث يمنع من انتهائه
ويجب منع الكافر من مسه كما في شرح المذهب وغيره وان جاز تعليمه

وفرق بعضهم بانه اعظم حرمة من القراءة بدليل منع مسسه بعضو
متنجس وجواز القراءة بفم متنجس واختلاف مشايخنا في نحو
لوح القرآن بالبصاق كاجرت به العادة في المكاتب فاطلق
بعضهم حرمة ذلك وبه صرح ابن العزاد وبعضهم جوازها وفضل
بعضهم بين ان يبصق على اللوح فيحرم وان يبصق على نحو خرقة
ثم يجوز بها فيجوز وفي شرح المذهب قال القاضي ولا يمكن الصبيان
من نحو الالواح بالاقدام **والطواف واللبث في المسجد** علي ما سبق
في الحائض نعم ان اغلق عليه باب المسجد او منع من الخروج
او خاف منه علي نحو نفس او مال او منفعة عذر في اللبث
للضرورة لكان وجد فيه ما وجب عليه الاغتسال منه
والا وجب عليه التيمم ان وجد غير تراب المسجد وحرم التيمم
بمداه الداخل في وقفيته لاما سفته الرياح ولو كان خارج
المسجد والمافيه قال البغوي حرم دخوله للغسل بل ان كان
معه اناء تيمم ودخل واخرج الماء الاصيل بالتيمم واعاد قال في شرح
المذهب وفيه نظير وينبغي جواز الغسل فيه اذا لم ما ولا انا اي
ولا من يناوله الما من المسجد لانه مكث لطيف للضرورة ولا يكفي
التيمم حينئذ واعتمده الاسنوي ومنه يوحده انه لو لم
يحتاج الي مكث جاز الدخول وان كان معه انا وهو ظاهر لانه لا يريد
علي العبور وهو جائز وقد يوحده منه ايضا انه لو لم يجد ثوبا
الماء الا في المسجد جاز الدخول لاحذه كما جاز الدخول للغسل واذا دخل
لحاجة الاستقاء لا يكلف اسراع المشي وكاللبث التردد وفيه كما تقدم
عن ابن العزاد ومن التردد ان يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج
من الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله من باب المذبح

من الباب الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع وخرج به العبور وهو
الدخول من باب والمخرج من اخر فهو جائز لكنه لغير عرض كقرب
طريق بخلاف الاول كما في شرح المذهب او مكروه كما في الروضة وبحث
ابن العزاد انه لو ركب دابة او انسانا او موقفيه لم يكن مكثا لان
سيرها منسوب اليه بخلاف نحو سوي يحمله انسان وفيه
نظر في ركوب الانسان بل قياس السريانه مكث اذ لو نسب سير الانسان
اليه نسب في السير اذ لا فرق بين ركوب الانسان وركوب جمول
الانسان والكلام في البالغ فيجوز تمكين الصبي الجنب من المكث في المسجد
وقراءة القرآن كما نقله الزركشي عن فتاوي النووي وان اعترض
بانه ليس فيها لان له فتاوي اخري غير مشهورة وقد يقال
قياس منعه من مس المصحف وحمله لغير حاجة التعلم منعه من
المكث لغير حاجة الا ان يفرق بان المكث والقراءة اخف الا لا
تمنع الكافرين من المكث ولا من القراءة في الجملة ومنعه من مس المصحف
وحمله مطلقا قال في الدروس وما ذكر من تحريم القراءة والمكث في المسجد
علي الجنب ونحو محله في المسلم اما الكافر فلا يمنع منها لانه لا يعتقد
حرمة ذلك لكن لقراءة شرط قدمته اي وهو ان يكون معاندا
او يري اسلامه وليس للكافر ولو غير جنب دخول المسجد
الا ان يكون لحاجة كاسلام وسماع قران اي لا نحو تعلم حساب ولغة
وان ياذن له مسلم في دخوله الا ان يكون له خصومة وقد عده للحاكم
فيه الحكم انتهى وبحث في المطلب جواز الدخول لسماع القرآن وتعلم
العلم الشرعي بلا اذن وجزم بانه اذا لم يرجع اسلامه بان اسر حاله
بالاستهزاء والعناد لا يوذن له اي يحرم ذلك كما صرح به الزركشي ومثل
قوله ونحو الحائض والنفسا وقضيته ان الكافرة الحائض لا تمنع من القراءة

نعم جزم الشيخان بمنع الدمية مع الخمين من المكث في المسجد وفي باب
الخمين من شرح المذهب انه لا خلاف فيه قال بخلاف الكافر الجنب
فان في تمكينه من المكث فيه وجهين قال الشيخ ابو محمد والقرن
ان المنع نحو التلوين والكافرة كالمسلة في هذا انتهى لكنهما
جوزا العائنه في المسجد وجمع الزركشي بجل ما هنا على خوف التلوين
وما هناك على الامن منه وقد جمع بان المنع عند انتفاحه
شرعية والجواز عند وجودها والتعدي بوجوب المنع قد بشر
ببوت الحرمة وهو الموافق لتكليف الكافر بالفروع لكن قضية
ان ذلك محذور الحرمة على المسلم هو انتفاحرمة وهو الظاهر
من تمكينه صلى الله عليه وسلم للكافر من المسجد مع غلبة جنابته
ولا اطلا فهم جواز دخول الكافر المسجد باذن مسلم اذ لو حرم
دخوله ما جاز الاذن فيه اللهم الا ان يدعي جواز الاقترار على
المعاصي التي لا يعتدونها والاذن فيما يتضمنها المصلحة والحاجة
وقوله الا ان يكون للحاجة قد يوخذ منه حيث اعتبر
الحاجة دون الضرورة جواز دخول الكافر لتطبيب مسلم
مثلا مع نافي التطبيب بمسلم او المحاكمة في المسجد مع نافي
المحاكمة في غيره وقوله وان ياذن له مسلم قد يتجه اشتراط
بلوغه لا انتفا عبادته غيره ولا ينافي به الاعتداد باذنه
في دخول دار وايصال هدية لانه انما اعتد بذلك لانه
نايب المالك الاذن او المهدوي المرسل وما لك المسجد هو الله
تعالى ولم ينسب الصبي او لم تعلم اننا جئنا ثم رايت عن الجويني
النصر بج اشتراط التكليف وان الاذني تحت وعنى الروياني كما ماورد
ما يخالفه وعدم اشتراط عدالة لانه للفاسق حق في المسجد كالعدل

نعم لو اخبر الصبي الكافر ان مسلما بالغا اذن له في دخوله فيجوز
اعتقاده اذ كان ما مونا كما في الاذن في دخول الدار وايصال الهدية
وهي تتوقف حرمة المكث على تحقق كونه مسجدا او يكتفي بوجود
القربة الظاهرة على ذلك فيه نظر والثاني يتجه لانه الاحكام كثيرا
ما يكتفي فيها بالنظر **ويحرم على المحدث** حيث لا تميم بشرط كونه ظاهرا
ثلاثة اشياء الصلاة وما في معناها والطواف ومن المصحف

عليه التفصيل السابق وعدم من المصحف وحمله واحد الاتحاد متعلقا
وتعد الصلاة وخوها مع الحدث كبيرة كما في شرح المذهب واستعمال
ذلك كغيره بخلاف نعم من المصحف وحمله **فروع** يحرم
توسد القرآن او شيء منه وان خاف سرقة كما صرح به في شرح المذهب
بخلاف ما لو خاف عليه تجسسا او كلفا او فلغا فيجوز توسده بل يجب
واما العلم المحترم فان خاف عليه من سرقة او غيرهما جاز توسده
والا فلا قال الزركشي ويحرم مد الرجل الي شيء من القرآن او كتب العلم
او كتابة القرآن بقلم غير العربي وفيه نظر قال البيهقي والحلي
والاولي ان لا يجعل فوقه غير مثله من نحو كتاب او ثوب انتهى
والحق به الحلي هو مع السنن ويثبت ابن العماد انه يحرم وضع ثوب
جديد عليه او وضعه فيه لان فيه نوع امتهان وقوله احترام
والاولي ان لا يستدبره وينبغي احتساب لصغير لفظه كالسجد
لورود النبي عنه ويحرم جعل النقد في كاعده فيه لبسم الله الرحمن الرحيم
كما افي به الحناطي وفرق ابن العماد بينه وبين لبس الثوب المطر بالقرآن
بان المكتوب هنا قصد به الدراسة وقضية الجواز اذ اكتب لا الله
وقدم اطلاق الماوردي تحريم لبس الثوب المكتوب عليه القرآن
وكا لنقد غيره كالكل قال الحلي ومن الادب ان لا يبيع ما بيده من طعام او غيره

بعرقه فيها ذكر الله وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل من كان قد تقدم عن الخناجر النحر
 قال النووي ويحسن القيام للمصنف ويسن تطيبه وجعله على كرسى
 وتقبيله واستدل السبكي على تقبيله بالقياس على تقبيل الحجر
 الاسود ويد العالم والصالح والوالدان من العلوم انه افضل منهم
 قال الدميري ومقتضى مذهبنا كراهة اخذ الفال منه وان قال
 جمع من المالكية بتحريمه وذكر في الانوار انه يحرم وطئ فراش او خشب نقش
 بالقرآن وذكر العبادي اذا من استعار كتابا فوجد فيه غلطاً لم يجد
 اصلاحه او مصحفاً وجب وقبده البلقيني وغيره بالملوك اما اللوح
 فيجوز اصلاحه ويحرم كتب القرآن بنجس او على نجس ومسه بنجس غير
 معصوم عنه وان كان مكتوباً على جدار ولا يجرى مسه به ويكره
 مسه بعضوطا هدم من بدن من نجس كما في شرح المذهب قال ابن الراد
 ويحرم الاستناد لما كتب منه على جدار ويكره اخراق خشب نقش
 عليه قرآن او اسم الله او رسوله ونقل الزركشي عن الحلبي انه لو اشيع
 لتقطيع بعض اوراق المصحف لخبولاً لم يجد وضعه في شق او غيره
 لانه قد يسقط ويوطأ ولا تمزيقه لما فيه من تقطيع الحروف
 وتفرقة الكلم وفي ذلك ازدرأ بالكتوب بل يغسله ولا بأس
 باخراقه ونقل غيره ان الاحراق اولي من الغسل لان الغسالة قد
 تقع على الارض وقد جزم القاضي بما متناعه لكونه خلاف الاحتام
 والنووي بكراهته وينبغي ان يكون محله اذا نيس الغسل ولم نجس
 وقوع الغسالة على الارض وكثير يقع الورقة كسر الدراهم الزئوف
 اذا كان عليها اسم الله او اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الحلبي وما
 ذكرهنا من كراهة خرق ما فيه اسم الله تعالى لا يخالف ما ذكره في السير
 من انه لا يجوز حرق كتب الكفار لما فيها من اسم الله تعالى وما فيه من نصيب

المال اما ان حمل ما هنا عليه ما لا تضييع فيه او وجد عرض صحيح في اخراقه وذلك
 على خلافه ويكره قراءة القرآن بغير متنجس قال الزركشي والقياس كراهة
 الدعاء بغير نجس كرفع اليد النجسة فيه ولا يكره قراءته بحمام وطريق
 الا ان يلتمس عنه قال الزركشي وتكره قراءته حال خروج الدرع لا مع
 نحو من او لمس لانه غير مستعذر عادة وتعليم القرآن وتعلمه
 فرض كفاية قال الجويني لئلا ينقطع عدد المتواتر فيه فلا يتطرق اليه
 تبديل وتحريف قال الزركشي واذا لم يكن في البلد او القرية من يتلو
 القرآن اثموا باسرهم وفيه نظر وقال في شرح المذهب الاستغفار بحفظ
 ما زاد على الفاتحة افضل من صلاة التطوع لانه فرض كفاية وافي
 بعض المتأخرين بان الاستغفار بحفظه افضل من الاستغفار بفرض الكفاية
 من سائر العلوم دون فرض العين منها وهل يمكن الكافر من بناء
 المسجد قال البغوي في تفسيره ذهب جماعة الى انه يمنع حتى انه لو وصي
 به لم تنفذ وصيته والصحيح جواز له لقوله عليه الصلاة والسلام
 ان الله يبيد هذا الذين بالرجل الفاجرو كالو تصدق ووقف
 على الفقراء والمساكين ولا يصير بينا المساجد مسلماً وان عطله
 حتى ياتي بالشهادتين بخلاف المسلم اذا اتي كنيسة واعتقد تعظيمها
 فانه يكفر لانه الكفر يحصل بمجرد النية والاسلام لا يبيح الا باللفظ
 بالشهادتين ويجوز اتخاذ جميع بقاع الارض مسجد الا مسجد
 الضرار لقوله تعالى لا تقم فيه ابدا ولو اتخذ في مقبرة وجب
 هدمه ويكره بناء المسجد على القبور وان كان في ارض مملوكة فان
 كانت المقبرة غير محتومة كقبور المشركين جاز نبشهم واخراج عظامهم
 وصدودهم وجعل المسجد في مكان المقبرة ويحرم البصاق في المسجد كما جزم
 به النووي قال وحايط المسجد محترم من خارجه ودخله له حكم المسجد

ية

مسجد

في وجوب صلاته وتعظيمه وتعظيم حرمانه وتحريم البصاق فيه
والاستنجاء والبول في اصل جداره ونحو ذلك وكذلك سطره والنبير
التي فيه وكذا رحيته انتهى فمن بصق فقد ارتكب محرما وكفارة
دفعه ولو مسحها بيده او خرقة كان افضل قال ابن العماد بعد
كلام ذكره معني قوله صلى الله عليه وسلم وكذا رهاقها في مع
التوبة او ان ذلك شرط من شروط التوبة بدليل تسميتها خطيئة
وسميها ولا يهاجباية واسترط الصحة التوبة ازالها كما لا يصح التوبة
من العاصب والسارق الا ببرد المغصوب والمسرور انتهى اذ دفعها
بمجردة لا يسقط الاثم قال في شرح المهذب ومن راي مؤيد بصق
في المسجد لزمه الانكار عليه ومنعه منه ان قد روي عن راي
بصاقا ونحوه في المسجد فالسنة ان يزيله بدفعه او اخراجه
ويستحب تطيب فحله قال واما ما يفعله كثير من الناس
اذا بصق او راي بصقا فادلكه باسفل مداهم الذي دام به
النجاسة والاقذار فحرام لانه ينجس المسجد او يقدسه وعلى
من راه يفعل ذلك الانكار عليه بشرطه واختلفوا في المراد بدفعها
فقال الجمهور في ثواب المسجد ورملة وحصاياه ان كان فيه
فان كان ارضا صلبة فليخرجها او يمسحها بخرقة ونحوها وحكي
الدواني قولان المراد اخراجها مطلقا وحكي ابو العباس الرطبي
عن بعضهم وارتضاه انه انما يكون البصاق في المسجد خطيئة
لمن ثقل فيه ولم يدفعه لانه يقدر المسجد ويؤدي به من
تعلق به فاما من اضطر الي ذلك ففعل ودفعه فلم يان
خطيئة قال القفال في فتاويه وقد ذكر حديث النخامة
هذا الخبر محمول على ما نزل من الرأس اما اذا كان من صدره كان نجسا

فلا يجوز دفعه في المسجد ولو بصق داخل المسجد ومرباقه بهو المسجد
ووقع خارجه لم يجرم فان حصل من البصاق رشاش في مروه في المسجد
فكالبصاق في المسجد انتهى وينبغي تحريم البصاق في قبلة المدارس
والرباط ومصلي العبيد كذلك ابن العماد ويكره ادخال البهايم
والصبيان والمجانين الذين لا يحزنون المسجد من غير حاجة مقصودة
لانه لا يؤمن بتجديسهم المسجد وسيل العقاب عن تعليم الصبيان
في المسجد فقال ان غلبت من الصبيان الضرر بالمسجد فيجوز منهم
انتهى ولو كانت الدابة نجسة العين كالكلب والخنزير وما تولد
منها او من احدهما لم يجز ادخالها المسجد كما لا يجوز ادخال الميتة فيه
ولو نزل الطير في المسجد الحرام او مسجد الله يتحرم تنفيره وان علم
انه يبول فيه ويذرق ويجوز اكل الخبز والفاكهة والبطيخ وغير ذلك
في المسجد ووضع المائدة وغسل اليد فيه هذا اذا لم يكن له راحة
كرهية فان كانت كالثوم والبصل والكراث فيكره اكله فيه
وممنع اكله من المسجد حتى يذهب رحيه فان دخل المسجد اخذ
وظاهر ان المنع على الاستحباب لا الوجوب لان الدخول مكره
لاحرام وان كان ظاهرا لا حديث يقتضي التحريم كما اشار اليه
ابن حبان وصححه وصرح به ابن المنذر في الاقناع هذا كله
مع رايه فان امينت بالطبخ ونحوه فلا منع قال ابن العماد
قال بعض مشايخنا والابجد ومن به صيانة مستحكم حكمه حكم
من اكل الثوم والبصل واولي لان رايته الفحش قال النعوي ولا يجوز
نضح المسجد بالماء المستعمل ويجوز بالماء المطلق لان النفس تغاف
المستعمل قال النووي وهذا الذي قاله ضعيف والمختار الجواز

بالستعمل ايضا كما يجوز الوضوء فيه مع ان الماء الذي يتفصل منه
مستعمل واما الوضوء في الاناء في المسجد فلا يمنع منه قال ابن العباد
وما اظن احدا يقول بكراهته ويحرم الوضوء على حصص المسجد لان
الماء يغسلها ويجوز غسل اليدين فيه واخراج الرجح فيه لكن
الاولى اجتنابه قال ابن العباد واما طرح القمل في المسجد وان كان ميتا
حرم الخباثته او حيا ففي كتب المالكية يحرم ري القمل حيا بخلاف البرغوث
والفرق ان البرغوث يعيش باكل التراب بخلاف القمل ففي طرده
تعذيب له بالجوع وهو لا يجوز ثم قال وعلي هذا في حرم طرح القمل
حيا في المسجد وغيره ويحرم على الرجل ان يلقي ثيابه وفيها قمل
قبل قتله واما قتله في المسجد في ابرزه بشروط ان لا يلوث ارض المسجد
والاولى ان لا يقتله فيه ويحرم دفنه فيه ان تربي ويكره البيع والشرا
وساير العقود في المسجد لغير معتكف الاعتقاد النكاح فيستحب
في المسجد ويكره ان يتخذ المسجد مقعدا للحرفة كالخياطة ونحوها ولا
يحرم وان لازمه كالحافوت كاحراره الزركشي في خادمه في احيا الموان
الا ان يضيق على المصلين ونحوهم قال النووي فان خاف احياها او
نسخ شيئا من العلم فلا بأس به انتهى قال ابن العباد وصورة المسئلة
ان يكون العلم شرعيا والا لالحق بالخياطة وان كان محرما حرم بشرط ان
لا يضيق على المصلين ونحوهم كاحراره الزركشي في خادمه في احيا
الموان قال النووي ولا يجوز اخذ شي من اجزاء المسجد كجره وهماه وتدائه
وغيره قال ابن العباد ولا ينبغي لاحد تصغير المسجد لماد ويا
انه صلى الله عليه وسلم قال لا تقولوا مسجد ومصحف وفيه عن
تصغير الاسماء قال السبكي لكن قال عبد الحق انه موضوع انتهى ويكره

السؤال في المسجد فان شوش على المصلين حرم وكذا الوضوء امام الصغوف
او تخطى رقابهم ذكره ابن العباد قال واما الرقص في المسجد فالحق ان
مع دف وشبابة فحرام شديد التحريم لانه اذا حرم في غير المسجد
ففي المسجد اولى ولانه يترتب عليه مفاسد كثيرة منها ان تقطيع
حصص المسجد وان كان بغير دف وشبابة بل بالكف فحرام ايضا لان الضرب
بالصفاقتين حرام على الصحيح لكنه من افعال المختلئين والنساء
وان كان بغير ذلك فالمعجزة ايضا حرمه للمعاني السابقة واما ما ورد
ان الحبشة كانوا يرقصون في المسجد يوم العيد وعائشة تنظر اليهم
بحفرة النبي صلى الله عليه وسلم فلاحجة لان يوم العيد اختص بالشيء
لا يجوز في غيره وايضا فلم يكن في المسجد اذ ذاك حصر يخاف تقطيعها بال
عليها انتف ملحضا والاجزا التي تفصل من الايدي كالشعر والجلد والظفر
اذا قلنا بطهارتها قال ابن العباد احتمل جواز طرحها في المسجد كما يجوز ادخال
الميت فيه ويحتمل خلافه لانها اشعث البدن فهي مستفزة واما
اذا حك رجله داخل المسجد وخرج منها وسخ في الارض فينبغي ان يحرم ذلك
كالصاق انتهى **كتاب مسایل الصلاة** اي هذا الكتاب دال
على مسایل تتعلق بالصلاة وهي لغة قيل الدعاء مطلقا وقيل الدعاء
بحيروه وشرعا اقوال وافعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم
غالبها اي مجموع امور تكون غالبا ذلك فدخلت صلاة الاخرى صلاة
المريض وقضية جمع الافعال خروج صلاة الجنادة قيل وخرج به سجدة
التلاوة والشكر اذ ليست صلاة وفيه نظر اذ الهوي السجود والرفع منه
منه فعلا ان خارجا عن مسي السجود **الصلاة المفروضة** على الاعيان
في كل يوم وليلة **خمس** كما هو معلوم من الدين بالضرورة ولهذا ابكر جاحدا
واما وجوب قيام الليل ففسخ في حقنا لا في حقه صلى الله عليه وسلم فالمراد بالمفروضة

على العموم وصحاح الاختيار ونحو ذلك لأن المراد الجنس أو العموم بناء على
أن المحكوم عليها المجموع لأكمل واحد وإن كان هو الأصل في مثل ذلك
على حد وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أم
أمثالكم والجمعة في يومها من جملة الجنس وتجب بدفعه وقتها
وجوباً موسعاً إلى أن يبقى منه ما يسعها فلا ياتم بتأخير الشروع
عن أول الوقت ولا يموت فيه قبل فعلها ولو بعد مكانه أن غرم
في أول الوقت على فعلها فيه ولو فوّتها باستعرا في الوقت بالنوم
لم ياتم أن شرع بالنوم قبله وكذا فيه أن ظن الاستيقاظ فيه وقد
بقي ما يسعها الأول **الظهر** سميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت
ولفعلها وقت الظهيرة أي الحد **أول وقتها زوال الشمس**
أي ميلها عن وسط السماء بحسب ما يظهر لنا لا بحسب نفس الأمر
فلا يصح التحريم قبل ظهور لنا وإن كان بعد في نفس الأمر ويعرف
بزيادة الظل الموجود عند الاستواء أي ببلوغ الشمس وسط السماء
أن وجد ظل حينئذ في غالب البلاد والامتداد وأنه والمراد
أن وقتها يدخل بالزوال فوق الزوال ليس منه ويمكن
أن يما د بوقت الزوال ما يكون فيه متحققاً وذلك إما يكون
عقب الميل **وأخذه** يتحقق إذا صار ظل كل شيء مثله **بعد**
أي غير ظل الزوال أي الظل الموجود عنده أن كان كما هو الغالب
والثاني العصر قيل سميت بذلك لمعاصرتها للغروب أو لأنها
تفعل في العصر وهو العشاء **أول وقتها الزيادة** أي وقت
الزيادة **على ظل المثل** الشيء بعد ظل الزوال أن كان أخذاً مما
مما قبله **وأخذه في الاختيار** أي باعتبار عدم التأخير عنه
شرعاً **إلى ظل المثلين** الشيء بأن يصير ظل الشيء مثليه بعد

ظل الزوال أن كان أي وقت تحقق ذلك **وأخذه في الجواز** أي وباعتبار
جواز إيقاعها فيه بمعنى انتفا الأثم عنه **ممتد إلى الغروب والشمس**
مع كراهة تأخيرها إلى الأصغر ونعم يحرم تأخير الإحرام بها
بحيث يخرج بعضها أو أن قل عن الوقت وإن وقعت إذا بان أدرك
منها في الوقت ركعة فأكثروا لا يرد ذلك على المصنف إذا يصدق
حينئذ إيقاعها في وقت الجواز المذكور إذا المفهوم منه إيقاع
جميعها فيه مع دلالة السياق على خروج الغاية المذكورة وكذا أنه
سائر الصلوات يحرم إخراج بعضها وإن قل عن وقتها ومحلها في الإخراج
بغير المدام إذا مد بان شرع فيها في وقت يسعها ومد فيها بالركعة
مثلاً حتى خرج وقتها فيجوز وإن لم يدرك ركعة في الوقت ولا كراهة
فيه لكنه خلاف الأولي قال في الأموار ولو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى
الغريضة بسنها يفتون الوقت ولو اقتصر على الإدراك يقع في الوقت
فالأفضل أن يشتم بالسنة انتهى وهذا غير المد ولا يبعد تنقيبه
الأفضلية فيه بما إذا أدرك ركعة في الوقت وظاهر كلام المصنف أن
وقت الزيادة من وقت العصر أي من وقت الظهر وقيل فاصلة
بينهما وتظهر فائدة الخلاف في الجمعة فعلى الصحيح لا تغتفر بحدوثها
قال في شرح المهذب وللصحة خمسة أوقات وقت فضيلة أول الوقت
إلى أن يصير مثليه ووقت جواز كراهة إلى اصفرار الشمس ووقت
جواز بكراهة يعني بكراهة تأخير الصلاة لأنها نفسها مكروهة
فيه إلى الغروب ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع انتهى ولها أيضاً
وقت ضرورة وهو أدرك مقدار تكبيرة من آخر وقتها المنزّل
عذر كما تقدم ووقت حرمة بان يخرج شيئاً منها عن وقتها وهما جازيان

في سائر الصلوات **والثالثة المغرب** ولا يخفى وجه تسميتها بذلك وأنه
 من اسم الزمان وهي تفعل في زمان الغروب **وقتها واحد** أي لا يؤيد
 علي قدرها وقدرة متعلقا بقا جلا في غيرها **وهو غروب الشمس**
 أي غيبوبة جميع قرصها وان بقي الشعاع ويعرف في العمان وصحارها
 جبال بزوال الشعاع من أعالي الحيطان والجبال أي يدخل وقته بغروبها
ويبقى بمقدار ما مصدره يودن النخس ولا فرق في اعتبار
 هذا بين الزكر المحقق وغيره ووجهه في غيره أنه يستحب له
 اجابة المؤذن **ويتوضا** كذا عني في الشرحين والروضة والحرر والنهاج
 وعبر في النهاية وشرح المذهب بالطهارة قال الاسنوي وهو حسن
 وأنه شامل للتيمم ولا شك ان الزمن المصروف له مع الطلب أكثر
 وللطهارة الكبرى قال وفي التطهير عن النجس نظر لكونه لا ينضب
 لمقداره من البدن أي والثوب ويتقد به اعتبارا من الجميع
 ففي اعتبار المغلظة نظر انتهى قلت ومما يقوي النظر ان النجس قد
 لا يزول الاجت وقضى يستغرق مع يحتاج اليه ما بين الغروب
 والعشا او يزيد عليه لتعذرهما مع عمومهما البدن والثوب
 واكثر ذلك فلو اعتبر ذلك لزم امتداد الوقت الى مغيب الشفق
 وما بعده ولا سبيل الى القول بذلك نعم المتجه التزام اعتبار
 التطهير عن النجس ولو مغلطا لكن لا مطلقا بل ما يتفق اما
 غالبا ولا يخفى انه قد يحتاج الى اجتماع الوضوء والغسل والتيمم
 ولو علي وجه الذنب في بعضها فان الوضوء من سنن الغسل وان
 اغني الغسل عنه وقد يكون باعصابه علة كحجج الي التيمم
 بل قد يحتاج لاربع تيممات بان يكون باعصابا وضوءا لاربعة

اربع على غير عادة لغير الراس وعامة له وقد يحتاج لتيمم خامس
 وسادس لاستحباب افراد كل يد ورجل بتيمم فاذا كانت العلة
 في كل من اليدين والرجلين استحب اربع تيممات بل وليتم سابع لعله
 في غير فعل يعتبر قدر سبع تيممات مطلقا مع قد الوضوء والغسل
 ناقصين قدر غسل ما تيمم عنه من الاعضاء سقوط غسل ذلك
 فيه نظر **ويستر العورة** والتعبير به يخالف كما قال الاسنوي
 استحباب التيمم والتقصر والارتداد وكونها قال وقد رايت في الا
 الماوردي والمرداسي الرازي والمقصود لنصر المقدسي اعتبار مقدار
 لبس الثياب ولم يخصه بستر العورة وهو حسن انتهى وهو كما قال
ويقيم أي بان ياتي بالاقامة ويجزئ في القبلة علي المتجه في المهمات
 وبما كل حتى يشبع كما صوبه في شرح المذهب وغيره ويصلي سبع ركعات لان
 المغرب ثلاث وسنته اربع اثنان بعده واخر يان قبله والاعتبار
 في الجميع بالوسط المعتدل كذا اطلقه الجمهور واعتبرا لفعال في حق
 كل احد الوسط من فعل نفسه قال في المهمات وهو حسن يصلح ان
 يكون شرحا لكلام غيره فليعمل عليه انتهى ويلزم عليه اختلاف الوقت
 باختلاف حال المصلين قال في شرح المنهاج والسورة المعتبرة في الفرض
 تكون من قصار المفصل كذا رايت في عنفود المختصر الغدالي ثم قال
 فان قيل المجمع بين المغرب والعشا فتدبر بما جاز ومن شرط
 المجمع ان تقع اداة الصلاتين في وقت احدهما وذلك يدل علي ان وقت
 المغرب لا ينحصر فيها ذكر قلنا لا يلزم فان الوقت المذكور سبع الصلاتين
 خصوصا اذا كانت السرايط عند الوقت مجمعة فيه فان فرضنا حقيقة
 عنهما لاجل اشتغالهما بالاسباب امتنع المجمع لفوات شرطه وهو وقوع

الصلواتين في وقت احدها انتهى وبه يعلم انه لا يعتبر زيادة
عليه ما تقدم مقدار العشا وسننها والوتر وهل يعتبر مقدار
الذهاب للمسجد مطلقا او ان قرب عادة ليصلي فيه فرادي
او جماعة فيه نظر وما تقدم في وقت المغرب هو القول الجدي
والقديم وهو المفتي امتداده الي مغيب الشفق الاحمر قال
في شرح المذهب بل هو جديد ايضا لان الشافعي علق القول به
في الاملا وهو من الكتب الجديدة علي ثبوت الحديث فيه وقد
ثبت فيه احاديث في مسلم منها حديث وقت المغرب ما لم
يغيب الشفق اي الاهل لانه الذي ينصرف اليه الاطلاق وروي
ابن خزيمة في صحيحه وقت صلاة المغرب اذا غابت الشمس الي ان
تذهب حمرة الشفق وروي الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر
قوله صلى الله عليه وسلم الشفق الحمر فاذا غاب الشفق وجبت
الصلاة ولو غربت الشمس ثم عادت عاد الوقت كما ذكره ابن العاد
وعليه فهل يلزم من كان صلي المغرب بعد الغروب الاول ان يصليها
بعد الغروب الثاني لانه يعود هاتين بقا النهار وهل
يلزم من كان افطر في صوم الغد من الامساك والقضا التبيين
انه افطر نهارا ولا يلزم واحد منهما اذا ذكر والعود انما هو
بالنسبة لغير ذلك ومنه ان من لم يكن صلي العصر يصليها
ادا وان اثم يتعمد تأخيرها بلا عذر الي الغروب الاول كما
هو ظاهر في ذلك نظر وقد يورده الثاني انه صح خلافا لمن
ادعي الضعف او الوضع عود الشمس بعد ان غربت في وقت الخندق
والظاهرا منهم او بعضهم صلو المغرب بعد الغروب الاول علي ما هو
عادتهم من المبادرة به ولم ينقل انه عليه الصلاة والسلام امر من كان

صلي باعادتها بعد الغروب الثاني ولو تأخر غروب الشمس عن وقت
المعتاد فقضية كلام الدرر كشي انه يقدر غروبها عنده فيخرج الوقت
وان كانت موجودة انتهى وقد يورده ما ذكر في ايام الرجال والاوجه
الفرق لفوات الليل ثم لاهنا وقد يورده ما صح ان الشمس تأخرت له ليالي
اسم عليه وسلم عن الغروب ساعة من نهار ليلة الاسر ولم ينقل
انه قدر الغروب وامر بصلاة المغرب ولو وقع ذلك لنقل لانه
ما تتوفر الدواعي علي نقله لغايبته **والرابعة العشا** وهي بكسر
العين والمد لغة اسم لاول الظلام فسميت الصلاة بذلك لانها
تفعل فيه **واول وقتها اذا غاب الشفق الاحمر** وان لم يغيب الاضطر
والابيض لما تقدم قال في التحقيق كغيره وفي المشوق بلاد يقصر ليهم
ولا يغيب الشفق فوق وقت الضالهم ان يمضي بعد غروب الشمس زمن
يغيب فيه شفق اقرب البلاد اليهم انتهى وهو صحيح او كالصريح
في اعتبار مضي ذلك الزمن وان تأخر عن طلوع شمسهم وقياسه ان
وقت الصبح لهم ان يمضي زمن يطالع فيه في اقرب البلاد اليهم ولو
عدم وقت العشا كان طلوع الفجر كما غربت الشمس فعنف البوهان
القراري وجوب العشا وعن معاصديه عدم الوجوب لعدم سبب الوجوب
في حقهم وهو الوقت وايد بعضهم الاول بحديث الرجال واقول
صريح ما تقدم في التحقيق اذ قد عدم وقت العشا فيه لظهور ان المراد
بقوله يقصر ليهم فلا يغيب الشفق انه يطالع الفجر او الشمس قبل
مغيب الشفق وفي هذا عدم وقت العشا قطعان وقتها هنا ان يمضي
بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق اقرب البلاد اليهم فان لم
يصلها حتى يمضي زمن يطالع فيه في اقرب البلاد وجب قضاؤها ويؤخذ
من ذلك امتداد وقت المغرب الي زمن يغيب فيه شفق الاقرب

وانه يجب قضاؤها ان لم يفعلها ولا يخفى ان قياس ما تقرر انه لو
 قصر النهار عن غروب الشمس قبل او ان الزوال ان تعتبرا اوقات
 الصلوات النهارية باقرب البلاد اليهم لكن قد يشكك الحال جدا
 اذ لم يسع الليل تقديرا الاوقات النهارية مع الاوقات الليلية
واخره في الاختيار بالمعنى المتقدم ينتهي **الى تمام ثلث الليل**
الاول وفي الجواز الى طلوع الفجر الثاني الا في مع الكراهة فيما بين الفجر
 كما قاله الشيخ ابو حامد واثبت الرواية الكراهة لجميع وقت الجواز
 قال في شرح المذهب وللعبث اربعة اوقات وقت فضيلة اول
 الوقت ووقت اختيار الى ثلث الليل على الاصح ووقت
 جواز الى طلوع الفجر الصادق ووقت عذر ووقت المغرب
 لمن يجمع ولها وقت ضروري وهو ادراك من زال عذره مقدار
 تكبيرة من اخر وقتها ووقت حومة وهو ما لا يسع جميعها
 ووقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما صرح به الرواية في **الثاني**
الصبح سميت به لفعلها في الصبح **واول وقتها طلوع الفجر الثاني**
 ويقال له الصادق وهو الضوء المنتشر بنواحي السماء بخلاف
 الفجر الاول ويقال له الكاذب وهو ما يطالع مستظيلا واعلاه
 اضواء من باقيه ثم يغيب وتعقبه ظلمة اي يدخل وقته بطلوع
 الفجر الثاني **واخره في الاختيار** بالمعنى المتقدم ينتهي **الى حصول**
الاسفار وهو الامانة بحيث يميز الناظر القريب منه **وفي الجواز**
 مع الكراهة فيما بعد الحرم **الى طلوع الشمس** ولو بطلوع بعضها
 بخلاف الغروب لما لم يظهر عاظمه فيها **فصل في شرائعها**
وجوب الصلاة التي هي الخمس السابقة **ثلاثة اشياء** الاول **الاسلام**
 فلا تجب على كافر وجوب مطلوبة في الدنيا بل وجوب عقاب في الآخرة

ولا قضا عليه اذا اسلم ترغيبا اليه في الاسلام وقضية عدم استعجاب
 القضا له ايضا وهل ينفعه قضاءه فبسه وجزم السيوطي في
 فتاويه بانه له قضا نحو الصلاة والصوم واطال في الاحتجاج له
 وهو وجبه عندي وان خالفه غيره تجزم بعدم الانعقاد وفي
 شرح المذهب ان ما فعله من قرينة لاحتجاج للنبيه كصدقة وعشق
 وصلة رحم فان مات كافر فلا يثاب عليه لكن يطعم بها في الدنيا
 ويوسع عليه في رزقه وعيشه وعن شرح مسلم انه قد يخفف بها
 عنه العذاب في الآخرة انتهى او مسلما فالصواب المختار انه يثاب
 عليها في الآخرة نعم يجب على المرتد قضا ما فات في زمن رده حتى
 زمن جنونه فيها تغليظا عليه وقد يشمله كلام المصنف بارادة الاسلام
 ولو فيما مضى ولو اسلم احد اصول الموت وحال جنونه حكم باسلامه
 وسقط القضا من حينئذ **والثاني البلوغ** فلا تجب على الصبي لكن
 يومربها اي مع التهديد عند الحاجة اليه اذا بلغ سبع سنين
 وميز والاف عند التمييز بان يصير بحيث يأكل ويشرب ويستحي
 وحده ويفرض **عليه ترك اداها وقضاها او تركه بشرط**
 من شروطها اذا بلغ عشرين سنين وكذا في اثنا العاشرة على ما اعتد
 في الروض قال في شرح المذهب وهذا الامر والضرب واجب على
 الولي سواء كان ابا او جدا او وصيا او قيا من جهة القاضي
 صرح به اصحابنا انتهى قال الاسوي والمحقق ومالك الرقيق
 في معنى الاب وكذا المودع والمستعير ونحوهما فيما يظهر انتهى
 وفي اصل الروضة قال الائمة فيجب على الاب والامهات
 اي وان علموا تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرايع

بعد السبع والغرب علي تركها بعد العشر ويومداي الصبي بالصوم
ان اطافه كما يومر بالصلاة واجرة تعليم الغرايين في مال الصبي فان لم
يكن له مال فعلي الاب فان لم يكن فعلي الام وهل يجوز ان يعطي
الاجرة من مال الصبي علي تعليم ما سوي الفلحة من الغرايين والوان
والادب وجهان زاد في الروضة قلت الاصح في مال الصبي انتهي قال
ابو المظفر السمعاني فان لم يكن للصبي ولي لزم الامام فان اشتغل
الامام فعلي المسلمين فيتوجه فرض الكفاية علي من علم بحاله منهم
اذا كان قريب الدار قال واذا كانت الصغيرة ذات زوج وابوين
وجب تعليمها من بين ساير اوليايها وان كان الصغير ذا زوجة
لم يكن عليها فرض تعليمه وفي الصغيرة التي لها زوج يجوز ان يكون
نذبا في حق الزوج واجبا علي الاوليا انتهي وظاهر ما تقدم
علي اصل الروضة وجوب ما ذكر علي الامهات مع وجود
الابا وقد يوجه بانه من قبيل الامر بالمعروف ولذا وجب علي
الاجانب علي ما ذكره الزركشي وفيه نظر لان كونه من قبيل الامر
بالمعروف لا يلازم ما ذكر من التتبيب والتفصيل الا ان يكون
باعتبار الاكره وواز الضرب للاجنبي فضلا عن وجوبه عليه
في غاية البعد ولا يبعد ثبوت هذه الولاية الخاصة للامهات
مع وجود الابا ولو بلغ رشيد الم يومر بقضا الصلاة كما قاله
الشيخ عز الدين وبالاولي انه لا يضر به عليه مما تقدم ما لو اشتبه
ابن مسلم بابن كافر ولم يعلم الحال ببينة ولا قافة فلا امر ولا امر
لواحد منهما كما ذكره النووي في فتاويه مع احكام اخر لها الثالث
العتل فلا تجب علي المحبون غير المتعدي بجبونه بان استغفر
جبونه الوقت ولا يلزمه القضا اذا افاق نعم يستحب جلا

ما اذا لم يستغفر فانه بان ادرك من الوقت قبل طهور الجنون وقد فرضه
باختصاص ممكن مع ادراكه من ما يمنع تعديده من الشروط فيجب
ذلك العرض او زال جنونه وبقي من الوقت قدر تكبيرة وجب
قضا فرضه ان بقي سليما زيادة علي قدر المودة زمانا يسع مع الشروط
اخر ممكن منه كركعتين للمسافر مع قضا ما قبله ان جمع معه ولم ايضا
من اخر ممكن منه وهل يعتبر طهارة ثان او واحدة قال في الخادم
ظاهر كلامهم الثاني ويكتمل اعتبار طهارتين لان كل صلاة شرطها
الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الاولى انتهي وما يرد هذا التوجيه
عدم اعتبارهم اذا خفي عن المانع اول الوقت قدر طهارة يمكن
تقديمها مع انه لا يجب تقديمها الا ان يفرق ويؤخذ مما تقدم
انه لو ادرك ركعة اخر العصر وخالي من الموانع من وقت المغرب قد ما يسعها
فقطا وجبت دون غيرها وان شرع في العصر قبل المغرب علي الاوجه
لتبين عدم تمكنه من العصر وكالجنون فيما تقدم الا انما او السكران
تعد جلا فها مع التعدي فيجب القضا مطلقا ولا يرد علي المص
ان من شروط الوجوب الطهارة احتراز عن الخائض والتفاسا
للعلم به من قوله السابق في فصل الحيض ويحرم بالحيض الصلاة
وكان حكمة عدم التصريح به هنا مراعاة قوله وهو اي ما ذكر
من مجموع الثلاثة المذكورة او الاخيرة من منها ولا يرد علي الاول
ان الصبي يحس اطية الكفار بفدوع الشريعة لان المراد التكليف
المتفق عليه او الذي يظهر اثره في الدنيا بثبوت اللطالبة فيها
حد التكليف اي ضابطه ومداره فانه ثابت في زمن الحيض ايضا
بالنسبة لما لا يتوقف علي الطهارة من العبادات **والصلاة المستنونة**

المشاهدة المفروضة وغير بتأكيدها وتأكد الجماعة فيها واستقلالها
 بعدم تبعيتها للمفروضة وغير ذلك **فصل العبدان** أي صلاة عيد
 الفطر وصلاة عيد الاضحي **والسوفان** أي صلاة كسوف الشمس وصلاة
 كسوف القمر **والاستسقا** أي صلاة الاستسقا وسيأتي تفصيلها في أبوابها
 وأفضلها عيد الفطر ثم عيد الاضحي كما قاله ابن عبد السلام وعكس
 الزركشي ثم كسوف الشمس ثم كسوف القمر ثم الاستسقا **والسنن التابعة**
للمزايين الخمس يطلبها بتبعها حضرا وسفرا حتى للحاج بمزدلفة **سبع**
عشرة ركعتا الفجر ويسن تخفيفهما وإن يقرأ فيها الكافرون في الأولى
 والآخر في الثانية أو قولوا آمنا بالله آية البقرة في الأولى
 وقل يا أيها الكافرون من أهل الكتاب تعالى آية آل عمران في الثانية
 ولا تنافي ذلك وإن يفصل بينهما وبين الصبح بضجعة والأفضل
 كونهما على الأيمن فإنه لم يفعل فتبوخ حديث غيره فيبوي فيكره
 أو تحول للاتباع كما رواه الشيخان وروى أبو داود بإسناد عن شرط
 الشيخين إذا صلى أحدهم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه
 فقال مروان ابن الحكم أما يجزي أحدنا أمشاة إلى المسجد حتى
 يضطجع على يمينه قال لا ورواه الترمذي مختصرا وصححه **وأما**
قبل الظهر بسلام واحد وتشهدا وتشهدين أو سلامين تشهد
 وهو الأفضل وفي الأحياء أنه يستحب تطويل الأربع **وركعتان**
بعدهما وأربع قبل العصر بسلام أو سلامين كما تقدم **وركعتان**
المغرب ويسن أن يقرأ فيها بعد الفاتحة الكافرون في الأولى والآخرة
 في الثانية **وثلاث** وهي أدنى كمال الوتر وأقله ركعة وأكثره
 إحدى عشرة والأفضل أن يسلم من كل ركعتين وله فعل الجميع بسلام

واحد تشهد في الأخيرة أو تشهدين في الأخيرتين لا في غيرها ولا الزيادة
 على تشهدين فعدم يكوه وصل الثلاث لصحة النبي عنه بقوله لا توتر **وا**
 بثلاث أو توتر وأتخم أو سبع ولا تشبهوا الوتر بالمغرب وقضية تقيد
 النبي عنها بوصلها بتشهدين وعليه فلا كراهة في وصل الثلاث
 بتشهد والوجه جواز أربع بسلام واحد ثم ست كذلك ثم واحدة لذلك
 لو أوتر بثلاث مثلا ثم أراد الزيادة إلى إحدى عشرة أو دونها
 فهل له ذلك فيه نظر والأوجه الطمع ويدخل وقت الوتر بالفراغ
 من فعل العشاء وإن جمعها مع المغرب تقديمها وإن لم يفعل سنتها
 والتقييد في قوله **بعد سنة العشاء** أي وهي ركعتان لبيان
 الأفضل ويبقى إلى الفجر وقوله **يوتر** بالمعنى اللغوي والأف ثلاث
 وترو واحدة **منهن** كأنه إشارة إلى وجوب تأخر الواحدة إذا فصل
 أو إلى فصلها عن الشنتين احترازا عن وصل الثلاث للبطالان عند
 الفصال ومفضوليت عند غيره وفي الروضة كاصلها أما الرواتب
 والوتر وغيره فاما غيره فاختلف الأصحاب فقال الأكثرون عشر
 ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ومنهم من نقص
 ركعتي العشاء على ركعتي البويطي وبه قال الحصري ومنهم من زاد على
 هذا أربعاً قبل العصر ومنهم من زاد على هذا أربعين بعد
 الظهر فلهذه خمسة أوجه لأصحابنا وليس خلا فهم في أصل الاستحباب
 بل في أن الموكر في الرواتب ما داموا بالاستحباب يشمل الجميع إلى
 أن قال وفيما استحب ركعتين قبل المغرب وجهان زاد في الروضة
 قلت الصحيح استحبابها ثم تكلم على الوتر زاد في المنهاج نصحاج

تصحح استحبابها قال في شرح المهذب وهذا الاستحباب انما هو
بعد دخول وقت المغرب وقبل شروع المودن في الاقامة فيكره ان
يشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة انتهى وبيس ان لا يشتغل
بها عن اجابة المودن ثم ان وسعها ما قبل الاقامة فعملها والا
اخرها قال الرافعي وليست من الروايت الموكدة عند من قال
باستحبابها وسكت عن الصلاة قبل العشاء وفي شرح المهذب
يستحب ان يصلي قبل العشاء الاخيرة ركعتين وما عدا ثم استدلل
بحديث الشيخين بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة
بين كل اذانين صلاة قال في الثالثة من شأ قال والمراد بالاذان
الاذان والاقامة باتفاق العلماء انتهى وظاهر قوله فضاغدا
انه لا يطلب خصوص الركعتين بل الركعتان او اكثر كالثلاث
ولم يذكر ذلك في المغرب مع استدلالهم عليه ايضا بهذا الحديث
كانه لرواية ابي داود فيه صلوا قبل المغرب ركعتين ولان ذلك
هو المنقول عن فعل الصحابة فليقتا مل وبما تقرر يظهر ما شكك
ما قاله المص لانه ان اراد الموكد وغيره فهو لا يخص في السبع
عشره مع ان قوله بعد سنة العشاء ينافي الحصر لزيادة سنة
العشاء على السبع عشر او الموكد فقط فما ذكره لا يوافق ولما امر
الاوجه الخمسة لانه على الاول عشر وعلى الثاني ثمان وعلى الثالث
اثنتا عشرة وعلى الرابع ست عشر وعلى الخامس ثمان عشر
ولعل قوله سبع عشرة محرف عن تسعة عشرة بالتام المثناه فوق ثم
السين بنا على اعتبار سنة العشاء بعدها وان بعدها صريحا
واسقاط ما قبلها وما قبل المغرب فيكون محمولا على الرابع غاية

كره المودن في
الصلوة اما اذا

الامر زيادة الوتر عليه وكلامهم لا ينافيه او ست عشر بنا على اعتبار
سنة العشاء بعدها او استيناف قوله وثلاث بعد سنة العشاء
او عطفه على سبعة عشر فهو خارج عن تفصيله والجمعة كالظاهر
فعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا وجمعة مستحبة كما قاله
الذين العدوا في انه صلى الله عليه وسلم لم كان يصلي قبلها اربعا وصرح
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي
بعدها ركعتين في بيته ويجوز ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل
ذلك وكان ابن مسعود رضي الله عنه يصلي قبلها اربعا وبعدها
اربعا **ثلاث نوافل** مبتدأ خبره قوله **موكدات** او هو
خبر عن قوله **صلاة الليل** اي النفل المطلق فيه للاخبار
الكثيرة الصحيحة بخبر مسلم عن ابي هريرة افضل الصلاة بعد
الغريضة صلاة الليل وهو محمول عندنا بمقتضى انه افضل
من النفل المطلق في النهار قال في شرح المهذب فاذ قسم الليل
نصفين والنصف الاخير افضل وان قسمه اثلاثا متساوية
فالثالث الاوسط افضلها وافضل منه السادس الرابع والخامس
وبكره ان يعدم كله الليل دائما لانني عنه وفارق عدم كراهة
صوم الدهر فانه يضد العين وسائر البدن كما صرح في الحديث
بخلاف الصوم فانه يستوفي في الليل ما فاته من اكل النهار ولا يمكنه
نوم النهار اذا قام الليل لتغويته مما لم يدينه ودينه وهذا
بخلاف بعض الليالي فلا يكره احياؤها قال في شرح المهذب فقد ثبت
في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان اذا دخل العشر الاواخر من رمضان احبب الليل واتفق اصحابنا
 علي استحباب احيا الليالي العيدين **وصلادة الفجر** للاخبار الكثير
 الصحيحة الواردة فيها قال في شرح المذهب قال اصحابنا صلاة
 الضحى سنة مؤكدة واقلها ركعتان والكثرها ثمان ركعات
 هكذا اقاله المصنف والاكثرون وقال الروياني والرافعي اكثرها
 اثنتا عشرة ركعة وفي حديث فيه ضعف انتهى وقضية
 ان اكثرها ثمان انه لو زاد عليها بنية الضحى باحرام واحد
 لم ينعقد ان علم وتعمد بخلاف ما اذا سلم من كل ركعتين
 فيبطل الاحرام الخامس فقط وبخلاف ما لو نسي او جهل فتغنى
 نفلا مطلقا ولا يخفى اشكال منع الزيادة مع ورود الحديث
 بها وان كان ضعيفا لانه يعمل به في الفضائل والافضل ان
 يسلم من كل ركعتين ولو صلى الجميع او اربعة امثالا بسلام واحد
 جاز ووقتها من ارتفاع الشمس الي الزوال **وصلادة التراويح** جماعة
 او فرادي لكن الجماعة لكن الجماعة افضل وهي عشرون ركعة
 بعشر تسليمات فلو صلى اربعا واكثر بتسليمية لم يصح في كل ليلة
 من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر قال في شرح المذهب ولا يصح
 بنية مطلقة بل ينوي سنة التراويح او صلاة التراويح او قيام
 رمضان انتهى وقوله سنة التراويح ليس المراد به ما قاله ابن الملا
 وغيره وهو ظاهر ما يروى من سنة الظهر بل المراد وصف التراويح
 بكونها سنة اي فهي من اضافة الاعمال لاخص كشي اراك وقضية
 قوله في شرح المذهب افضل الصلوات بعد الروايات والتراويح الفجر
 مع تفرجه بان الضحى سنة مؤكدة كما تقدم في التراويح كذلك كما افادته

للمصنف **فصل وشرايط** جمع شريطة بمعنى فصل مشروطة **صلادة** التي
 تفعل قبل الدخول فيها ويستحب الي اخرها التوقف عليها ابتداء
 ودواما فرضا كانت او نفلا واحتدر بذلك عن اجتناب المبطلات الاتية
خمس اشياء بل اكثر وانما التي بصورة الحصر لما تقدم اول الكتاب ومن
 شروطها الاسلام والموالة وهي عدم تطويل ركن قصير وعدم طول
 الفصل اذا سلم في غير محل السلام ناسيا وعدم طول الفصل وعدم
 طول الفصل وعدم فعل مضي ركن فعل او قولي اذا سلم في النية
 والعلم بغير عيبها او كغيرها ولو جهل فوضعتها او كغيرها لم تنصح
 ولو اعتقد ان جميع ما فيها فرض وبعضها سنن فان ميز بينهما
 صحت والالم تنصح الا ان يكون عاميا لم يقصد بغيره نفلا كما قاله
 العذالي وينتجه ان المراد بالعامي هنا من لم يتعلم قدره بعد به
 مقصرا في معرفة هذا الحكم **الاول طهارة الاعضاء** ومنها داخل
 الفم والاذن والعين بالنسبة للجسم ابتداء ودواما من اجل ما حل بها
 من **الحدث** الا صغرو ذلك بالوضوء والتيمم والاكبر وذلك بالغسل
 والتيمم فلو فقدت ولو مع جهل ونسيان او اكره ابتداء لم ينعقد
 صلاته او دواما كان سبقه الحدث بطلت ولو لم يجد ما يبطئه
 به من ماء وتراب لم يمه ان يصلي الغرض حرمة الوقت ويعيد
 ان وجد الماء وكذا التراب بحمل يسقط به الغرض فيه وشملت
 عبادته طهارة دايم الحدث لما اشرنا اليه في محلها **ومن الحبث**
 غير العفنة كاعلم من فصل النجاسات وذلك بغسل محله علي
 ما سبق في فصل النجاسات وذلك بغسل محله علي ما سبق في
 فصل النجاسات فلو صلى بدون ذلك مع القدرة عليه لم تنصح صلاته

منها وسنة التراويح او بعضها فخرى

صلاة او مع العجز عنه بان فقد الماء او شرعا او عجز بنفسه او ثابته
ولو باجرة مثل قدر عليها عن استعماله صحت لكن يلزمه الاعادة
ولو باجرة طهر النجس فيها بطلت نعم ان طهر بغير اختياره ولا
تقصيره ونحوه فورا كان وقع عليه نجس جاف فاما لم يحله او مره
فورا فسقط النجس عنه لم يضر كما هو ظاهر مما ياتي في ثوبه وكذا
فيما يظهر لو غسله فورا كان كان رطبا فصب عليه ما طهر محل
فورا **والثاني ستر العورة** وهي كما سيأتي للذكر ومن بهارق
ما بين السرة والركبة والحرة ما سوى الوجه والكفين والختي الحرة
كالخمر من الاعلا والجوانب لامن الاسفل ولو خاليا في ظلمة حتى عن نفسه
كما افهمه كلام ابن الرفعة وغيره واعتمد غير واحد من شيوخنا
لباس يمنع ادراك لون البشرة وفي معناها كل ما يمنع ادراك
لونها ويعد ساترا عرفا كطين وما كدر وجب وهرة ضيقة
الراس بحيث يستران الواقف فيها ويجب الستر بذلك عند فقد
غيره بخلاف كوصف لاجدم له وخيمة ضيقة وقف فيها فلا يكفي
الستر به فظهر بشر او استبحار بعوض مثل بشر طه السابق في التيمم
لا اقتراض وانما باب لغيب خوالطين فلا يباع له مسكنه وخادمه ويحرم
الستر بالحري ان فقد غيره ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة
ان نقص ولو يسير في الوجة وان عجز صلي عاريا ولا اعادة عليه
ظاهر فلا يكفي سترها بنجس ولا بستر نجس بغيره معفو عنه فان لم
يجد الاجسا او متنجسا كذلك ولم يجد ما يغسله به او عجز عن
غسله ولم يجد من يغسله او لم ير من الاباجرة ولم يجدها او وجدها
ولم ير من الاباكثر من اجرة المثل او وجد لباسا طاهرا واحتاج لغسله
على نجاسة نجس عليها صلي اي عند ضيق الوقت او الياس عادة من حصول

ساتر معتبر فيما يظهر عاريا واتم الاركان ولا اعادة عليه ولو اضطر
البس ما تقدر غسله لنحو شدة حر او برد صلي فيه اي عند
الضيق او اليأس كما ذكر فيما يظهر ايضا واعاد ولو قطع موضع النجاسة
منه اجزاء ذلك قال الثخاني ويلزمه ذلك اذا تعذر الغسل
وامكن ستر العورة بالطاهر منه ولم ينقص من قيمته بالقطع
اكثر من اجرة الثوب انتهى والتقييد بما كان الستر بالطاهر
قال الزاكريئي الطاهر انه ليس بغيره عاريا ان جن وجد ما يستر به
بعض العورة ازمه ذلك وهو الصحيح انتهى وصوب في المهمات
اعتبار اكثر الامور من اجرة الثوب ومن ثمن الماء واشتراه
مع اجرة غسله عند الحاجة لان كلاهما لو انفرد وجب كتحصيله
ولو لم يتأت غسل النجس الا بخروج الوقت وجب فيصلي بعد
الوقت ولا يصلي عاريا فيه كما حكى الطبري الاتفاق على ذلك
ولو تنجس لباسه حال الصلاة بدلا تقصير منه فالقاء فورا
صحت صلاته وكذا الوصب عليه ما طهره فورا فيما يظهر او
وقع عليه نجس جاف فثابه فورا بنقصه او بتحركه حتى وقع النجس
اخذ من قول القاضي لو اخطأ من مسح الذي وقعت عليه نجاسة
وزعمه حتى سقطت فالظاهر انها لا تبطل انتهى ولو خاف بكلمه
او عود بيده بطلت على اوجه الوجهين في الثاني وظاهر انه لو
تنجس ساتر عورته لم يفد القاوه فورا حيث قدر على ساتر
طاهر او ما يظهر به وانما بطلت بسبق الحدث وان ظهر فورا كان كان
في ما كثير فافهم فورا لان نظر الشروع الي طهارة الحدث اكد من نظره
الي طهارة النجس بدليل عفو عن كثير من النجاسات ويجب ستر العورة

خارج الصلاة ايضا ولو بثوب متنجس حيث لا مطوية فيه او في بدنه
ولو في الخلوة الاعلى نفسه لكن يكره له نظر سويته بالاحاجة نغم
الواجب في الخلوة ستر سوي الذكر وما بين سرة وركبة للجهة التي
كعند محارمها قال في الروضة ويجوز كشف العورة في الخلوة في غير
صلاة الحاجة انتهى وفي الدخاير يكفي ادني عرض ولا يشترط الحاجة
من ذلك كشفها لتبريد وصيانة الثوب عن الدنس وعن
الغيار عند كنس البيت وغيره انتهى وكان مراده بالحاجة الفرك
والا فالمذكورات من الحاجة كما هو ظاهر ولا ينافي ما ذكره عن
الروضة **والثالث الوقوف على مكان ظاهر** ولو ظنا بحيث
لا يماس في من ثوبه او بدنه نجسا لا يعنى عنه في شيء من صلاة
للامر باجتنابه ومن شتم كان المراد من هذا الشرط اشتراط
طهارة كل مكان ماسه في صلاته في وقوفه او غيره اهتارا
عن محاسنة النجاسة فانها مبطللة حتى لو لمس بثوبه او بدنه نجسا
او متنجسا بطلت وان فارقه حالا بخلاف ما لو مسه غيره بالثوب
منه فتباعد عنه حالا ولو قبض طرف طاهر متصل طرفه
الاخر بنجس او قبض من به نجاسة لصغير مستجد بعين يديه
او ثوبه بطلت صلاته ولو خفي محل النجاسة من خوبسا او مكانا
ضييق وجب اجتنابه وامتنع الاجتهاد لعدم التقود او واسع
فله الصلاة فيما شامنه بلا اجتهاد الي بقا قدر النجاسة وسكتوا
عن ضبط الضيق والواسع قال ابن العماد والمتجه فيه ان يقال ان
بلغت بقاع الموضع لو فوقت حد العدد وغير المحصور فواسع والاضيق
ويقدس كله بقعة بما يسع المصلي انتهى قال شيخنا والظاهر ضبطها

بالعرف انتهى وهو ظاهر ولو خفي المكان الضيق عند فافله الاجتهاد
بني جانبيه كالنوب اذا استقته خفيفين او استوعب المصلون
بقاع الواسع صحت صلاة الجميع واقتدوا بهم باحد هم اذا لم يتعين
محل النجاسة في حق واحد فاشبه الاواني ذكر ذلك ابن العماد
ويؤخذ من تسيبه الاول بالنوب المذكور تقييده بان لا يجمل
كون الخفي محل النجاسة بحيث يكون في كل من الجانبين كما قيد
النوات بان لا يجمل كون الشق في المحل المتنجس فيكون الشقان
نجسين والثاني بالواني بطلان اقتدا كل واحد من اقتدي به
اخذوا يجمل الفرق **والرابع العلم** بالمعنى الشامل للظن **بدخول الوقت**
ولو اجتهاد بخوورد وصياح ديك محبوب وان قدر على اليقين
بخو الخرج من بيت مظلم لرؤية الشمس او الفجر مثلا لا مع اخبار عدل
عن علم او عن عدل يخبر عن علم كوزن عدل في معوج خلافة في غيب
لكن يجوز تقليده في القادر على الاجتهاد وان امتنع التقليد على
القادر الا ان كان اعجمي فيخير بينه وبين الاجتهاد وكاخبار العدل
عن علم امكن سؤاله بلا مشقة فيمتنع الاجتهاد معه كما هو ظاهر
والخامس استقبال عين القبلة اي الكعبة فلا يكفي استقبال
الشاذر وان الحجر بكسر الحاء صدره ولا عبرة بالوجه يقينا حيث
امكن بلا مشقة عرفا بصيرا مكنه مشاهدة الكعبة كذلك لكونه
بالمسجد الحرام او خارجه ولا حاييل وكاعجمي او بصير في ظلمة امكنه مس
الكعبة بلا مشقة فيمتنع الاجتهاد والاخذ بقول المخبر عن علم
او ظنا حيث لم يكن كذلك كخارج عن المسجد مع حاييل اصيل كجبل
او حادث لجدار اي بشرط ان يكون الحاجة كما في النهاية فلا يكلف

صعود الحابل ولا الخروج من داره لمشاهدة الكعبة المشرفة بل ان
اخبره عدل بالغ ولور قيقا وامرأة عن علم كقوله هذه الكعبة
او رايت الخلق الكثير من المسلمين يصلون لهذه الجهة او هذا
القطب وهذا عالم بدلالة او وجد محرابا معتقدا ببلاد المسلمين
بان سالم من الطعن اي ولومن واحد ابدى مستنده او كان
من اهل المعرفة كما قال بعضهم وكان ببلد كبيبا وبغدية صغيرة
وان خربت ان نشايبها قدرون من المسلمين او كثر المارون
منهم بها بحيث لا يقررون علي الخطا ويبحث الرعي اعتبارا
المتواتر من الخبر او بطريق كثر مرور المسلمين بها كذا
بخلاف خربة احتمل ان بابنها هم الكفار وطريق نور مرور المسلمين
بها او استوي مرور الفريقين بها كما جزم به في الروضة واصلها
وظاهر ان القرية كالطريق في ذلك وان شك في كثرة المدور
كعدمها تعين عليه اعتماد خبر العدل او المحراب المذكور سوا في
ذلك اهل الاجتهاد وغيره قال في الروضة كاصلها حتى لا يعمي
يعتمد المحراب اذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير وكذا البصير
في الظلمة وقال صاحب العدة انما يعتمد الاعمي على المس في محراب
راه قبل العجي انتهى وقضية قولها فان وجد من يجنبها القبلة
عن علم اعتمده ولم يجتهد وجوب العدل المذكور وهو ظاهر كما قال
شيخ مشايخنا قال ولا يشكلى بما مر ان من كان عكة وبينه وبين
القبلة حائل له الاجتهاد لا اذا السوال لا مشقة فيه بخلاف
الطالع نعم ان فرض عليه في السوال مشقة لبعده المكان
او نحوه كان الحرم فيها كما في ذلك كانه علي ذلك الزاكنش انتهى

وقيل هذا الذي مر ان الاعمي من ظلمة اذا كان بالمسجد الام
او مسجد به محراب معتد وشق عليه الوصول للكعبة او المحراب
للمس نحو امثلا المسجد بالمصلين اعتمد الخبر عن علم الجهة او المحراب
ان وجده والافله الاجتهاد وهو قريب لكن قد يخالفه قولها ولو
اشتبه عليه اي علي الاعمي مواضع لمسها اي بان اشتبه عليه المحراب
بغيره فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحا وان خاف فوت
الوقت صلى علي حسب حاله واعاد انتهى فقد منعناه الاجتهاد
عند تعذر اليقين بالمس للاشياء فكيف عند امكانه الا ان يفرق بان
المس شم في نفسه لا مشقة فيه لكن منع منه الاشتباه المنسوب فيه
الي تقصير فلم يعذر بخلافه هنا فان فيه مشقة فعذر فيه
ولولا ان النظر للمشقة لا وجبنا صعود الحابل كما لا يخفى فان فقد
كل منهما وامكنه الاجتهاد لعلمه بادلة القبلة لزمه الاجتهاد
وامتنع التقليد فان فعل ولو لحوف خروج الوقت وجب القضاء
ولو ضاق الوقت عن الاجتهاد صلى كيف كان واعاد وان تحير صلى اي
ان ضاق الوقت كما يفيد ما في الروضة واصلها عني الاهام واقراه
كيف كان واعاد وان لم يمكنه الاجتهاد فان عجز عن تعلم الادلة كما عجز
او بصيرة قلد عدلا عارفا ولور قيقا انتهى فان اختلف عليه مجتهدان
خير والاولي الاوثق والاعلم وان قدر علي تعلمها النبي علي انه
فرض كفاية ام عين وصح الراعي انه فرض عين قال في الروضة المختار
ما قاله غيره ان اراد سفر اي ومثله حضريقل عارفه بحيث
لا يسر بل عادة روية عارف قبل صديق الوقت كما هو ظاهر فرض
عين لعموم حاجة المسافر اليها وكثرة الاشتباه عليه والافضل

كفاية اي ومثله من اراد سفر ايكثرا وفوه انتهى قال فان قلنا
ليس بفرض عين صلي بالتقليد ولا يقضي كالاخي وان قلنا فرض
عين لم يجز التقليد فان قلنا قضي لتقصيره وان ضاق الوقت
عن التعلم فهو كالعالم اذا خيرا انتهى وقد علم مما تقدم انما تقليد
العالم بالادلة ولو حيث يكون التعلم فرض عين وفي الروضة
كاصلها محراب النبي الذي صلى عليه ولم الذي بالمدينة نازل
منزلة الكعبة فمن يعاينه يستقبله ويسوي محرابه علي
العيان او الاستدلال كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز العدول عنه
بالاجتهاد بحال اي ولا يعتمد الخبر عنه مع امكان مشاهدته
او مسسه علي ما تقدم في الكعبة وفي معني المدينة ساير البقاع
التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب ثم ذكر
انه يمتنع الاجتهاد فيه حتي يمتنع او يسرق وانه لو خيل هاذو
في معرفة القبلة فيه تبا مئا او تبا سرا وليس له ذلك وخيال
باطل انتهى وقوله اذا ضبط المحراب قال في الخادم كذا اطلقوه
ويستغي تقييده بما اذا وقع اجماع عليه او تواتر بصلاته
صلي الله عليه وسلم وهذا ان تحقق فيه كانت بعد تحويل القبلة
وان لم يتحقق فقد يكون لببيت المقدس قبل النسخ انتهى واقول
ما ذكره من انتفاء التقييد المذكور فيه نظر ظاهر لان محرابه
صلي الله عليه وسلم بمنزلة الكعبة قطعا والاحاد الخبر عنه
عن علم لا يخط على الاحاد الخبر عن الكعبة عن علم بجامع ان
كلا خبر عن يقين وحق قطعا وان الحاصل لنا من كل انما هو
الظن كما هو شأن الاحاد فكما وجب اعتماد الاحاد الخبر عن

الكعبة وامتنع الاجتهاد معه مطلقا فليكن الامر كذلك في الاحاد الخبر
عن محرابه صلى الله عليه وسلم فضل الصلاة والسلام والوجه عدم ابتعاد ذلك
التقييد واما استدلال بعضهم علي التقييد بان القبلة لا تثبت الظن
فيجاب عنه بان المقصود اثبات الاستقبال لا القبلة وهو يثبت
بالظن كما في خبر الخبر عن علم تنبيهه قال في الروضة كاصلها هو الوقوف
في احد باب المسجد اي الحرام وامتد صف طويل حاذوا ان وقفوا بقربه
وامتد الصف فلهذا الخارجين عن محاذ الكعبة باطلة انتهى
وذكر مثله في شرح المذهب ثم قال وفي عرض المجتهد ومطلوبه
قولان احدهما جهة الكعبة بدليل صحة صلاة الصف الطويل ونقل
القاضي ابو الطيب وغيره الاجماع علي صحة صلاة تقوم واصحابها عينا
اتفق العراقيون والقفال والمتولي والبقوي علي تصحيحه ولباب
الاصحاب عن صلاة الصف الطويل بان مع طول المسافة تظهر المسافة
والاستقبال كالتار علي جبل وخوها انتهى وهو ظاهر في موافقة
ما ذكره الامام من ان الاعتبار استقبال العين بحسب الاسم لا بحسب
الحقيقة حيث قال عقب ما تقدم من صحة صلاة الصف الطويل
مع البعد دون القرب ما نصه مع القطع بان حقيقة المحاذاة
لا تختلف في القرب والبعد فتعين ان الاعتبار فيه حكم الاطلاق
والتسمية لا حقيقة المسامحة انتهى واستشكل كل ما ذكر من
جواب الاصحاب بان المسامحة انما تحصل مع الخراف في الصف واجاب
ابن الصباغ بان الخطي غير متعين ورده الغارقي بانه يلزم عليه
ان من صلى ما هو ما في صف مستطيل وبيته وبين الامام الشافعي
من سمت الكعبة لا تتج صلاة بخروجه او خروجه امامه عن سمتها

انتهى قلت ووجه لزوم ما ذكرناه لا جاز اذا الكعبة تسامتها معا ضرورة
زيادة ما بينها على ستمها فاما ان يكون بينها فها خارجا عن فضلها
معا بطلانها وان تسامت احدها فخرج الآخر وان كان هو المأموم
فصلاته باطلة وان كان هو الامام فصلاة المأموم ايضا باطلة
لبطلان الاقتداء بهن لم يسامت ومن هنا يظهر سقوط ما روي به
علي الفارقي من ان اللان خروج احدهما لا بعينه والمبطل مبهم وهو لا
يؤثر لان ابهام المبطل انما يفيد لو اتفق ابطاله على بعض اما اذا
ابطل على سايرها كما هنا على ما تبين فهو كالعين كالوعلم حد
احدها او تجسده لا بعينه فان صلاة المأموم باطلة قطعا كما هو
ظاهر ويغارق هذا من صلي اربع ركعات لا ربيع جهات بالاجتهاد
بان ذاك مبني على الاجتهاد مع ان كل ركعة في نفسها تحتل الخلو
عن المبطل على ان ذاك مشكل خارج على القواعد فلا يستدل
به نعم يمكن ان يجاب عن اشكال جواب الاصحاب بان المسامحة
المتوقعة على الاعراف هي المسامحة في الواقع لا بحسب الاطلاق
والنسيئة كما تقدم عن الامام **ويجوز ترك استقبال القبلة**
في حالتين فتصح الصلاة بدونه فيها الاولى ما ذكره في قوله **في حالة**
شدة الخوف الا انه في فصل صلاة الخوف بان اختلط الكفار بها فلم
يتمكن من ترك القتال او لم يأت من هجومهم علينا او علينا واتقوا
فتجوز الصلاة اي عند ضيق الوقت كما شرطه ابن الدفعة وغيره
كما سيأتي راكبا او ماشيا الى غير القبلة لمن لم يتمكن من استقبالها
نعم لو امكن من قيام الى غير القبلة ومن ركوب اليها وجب
الاستقبال راكبا لان الاستقبال الدلان القيام يستغنى في النافذة

بغير عذر بخلاف الاستقبال والثانية ما ذكره في قوله **في النافذة**
ولو نحو عيب وكسوف **في السفر** المباح المعلوم المقصد ولو قصيرا ونجبه
ان لا يشترط علم المقصد بل قصد سيره بعد مثله سفره هنا
على قياس ما تلخص ان الشوط في سفر المقصد قصد سيره جليتين
وان لم يقصد محلا معين **علم** الدابة الى جهة مقصده فتبطل
الصلاة بالخوافه عنها الغير جهة القبلة عامدا عمالة مختارا
وكذا ناسيا او جاهلا او لغلبة الدابة اذا لم يعد عن قرب ولا فرق
في الدابة بين **الواحدة** وغيرها اذا لم يسهل الاستقبال عليها نحو
جومها او سيرها وهي مقطوعة ولم يسهل اخراجه او تحريفها
الى القبلة وان سهل الاستقبال عليها في طريق اخذ ترك سلوكه
لا الخوض كما يجتهد الاذرع لمزيد التوسعة في التوافق وبذلك
فارق نظيره من القصد وذلك لاتباع بخلاف ما اذا سهل بان تكون
واقفة وامكن اخراجه عليها او تحريفها او كانت سايرة وببيده
زماتها وهي سهلة لكن ان سهل الاستقبال في جميع الصلاة وانما
الاركان لزمه ذلك والاركان الاستقبال عند تحريمه واجزاء الايام
بركوعه وسجوده اخفض ولا يلزمه **ويجوز** جهته على نحو عرف
الدابة او سرجهها ولا بدل وسعه في الانحنا ولا يلزمه الاستقبال
فيما بعد تحريمه نعم في الكفاية عن الاصحاب انه لو وقف لاستراحة
او انتظار رفقة لزمه الاستقبال ما دام واقفا فان سارا ثم صلاته
الى جهة سفره ان كان سيره لاجل سير الدفعة وان كان مختارا له
لا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالخوف
لزمه فرض التوجه لكن له في هذه الحالة ان يتمها بالايما كما في شرح

المهذب فمتى وقف وجب الاستقبال دون اتمام الاركان ولو انقطع
سفره بوصول المقتد او غيره وجب نزوله واطامها بداركانها القبلة
الا ان يمكنه ذلك عليها ولو نزل في اثنا صلواته لزمه ان يتمها
للقبلة قبل ركوبه ولو نزل وبنا وابتداه القبلة ثم اراد الركوع
والسير فليتها وبسبب منها ثم يركب فان ركب بطلت كما قاله في
شرح المهذب قال الاذري الا ان يضطر الي الركوب ويشترط ترك
الفعل الكثير كالركض وتحريك الرجل بلا حاجة والاحتراز عن جماعة
النجاسة بعبثه او ثوبه وقبض ما شد بالداة كلها مع تجسس
فهما او غيره ولو اطاها نجاسة لم يضر والمشي ايضا التنفل
الى جهة مقصده لكن يلزمه اتمام الركوع والسجود والجلوس
بين السجودتين والاستقبال فيها وفي احرامه ولا يمشي الا في قيام
واعتداله وسلامه ويشترط ترك العدو بلا حاجة وتعمد وطى
النجاسة وكذا نسيانه في طبة غير معفو عنها وخروج بالداة
السفينة فيجب استقبالها والسير بها فلا يلزمه استقبال
الا عند التحرم ان سهل ولا اتمام الاركان وبالنافلة الفريضة
ولو نذر وجنارة فلا تصح على الدابة الا ان كانت واقفة اولها
من يلزم لجامها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة واستقبال وان
الاركان في جميعها نعم لو خشي من النزول مشقة لا تحتل عادة
لنفسه ولو في ركوبه بعد اول دابته او نحو ميل الحمل او فوق الركبة
وان لم يلحقه به الامجد الوشيه فعلها بالايمان مع حال سير الدابة
واعاد وتصح في الارجوحة وعلى سدي يحمله رجال وان مشوا به
وفي الزورق الجاري هذا **فصل** والواو للاستقبال في قيام

واركان الصلاة ثمانية كذا في التنبيه وغيره بعد الطمانينة في محالها الاربع
اركانا ونية الخروج على احد القول كما سيأتي وفي الروضة سبعة عشر
باسقاط نية الخروج وهو القول الاخر وفي الحاوي الصغير اربعة عشر
باسقاط ما ذكرنا ايضا وجعل الطمانينة في محالها الاربع هه ركن واحد
لتجانسها كالسجود وفي المحرر والمنهاج ثلاثة عشر باسقاط ما ذكر
ايضا وجعل الطمانينة في محالها الاربع هيئة تابعة للركن
وهو في الطمانينة خلف الغضلي باعتبار المقصود هه من توقف
الصحة عليها ولم يعدوا فقد الصارف ركنًا لانه بالشرائط
واشار ابن الرفعة الى ان سياق كلام الاصحاب يقتضي عدم المصلي
ركنا على قبلي عدم الصائم والعاقدين في البيع والصوم ركنين
فيكون الاركان تسعة عشر عليها هذا احدها **النية** وقيل
انها شرط لانها قصد الفعل وهو خارج عنه ويبرر بان خروج
القصد عن الفعل لا يمنع ان مجموعها هو مسي الصلاة شرعا
وهو المدعي واما رده بانه ممتام التكبير تبين دخوله فيها
من اوله فهو وهم محض اذ هذا التبيين لا يدفع خروج قصد
الفعل عنه والنية بالقلب فلا يكفي النطق مع غفلته
ولا يضر النطق مع غفلته بخلاف ما فيه كان نوي الظاهر
فسبق لسانه الى غيرها وان كانت الصلاة فرضا ولو نذرا
او جنارة وجب قصد فعلها وتصويبها من كونها ظاهرا
او غيرا وقصد فرضيتها وان كان صبياعا في الروضة
اصلها اليك الفرض اصله ولذا وجب القيام عليه وان كانت
صلواته نافلة لكن صوب في شرح المهذب عدم وجوب نية

الغرضية عليه قال اذ كيف ينوي الغرضية وصلاته لا تقع فوضا فليجلبها
 ايجاب لنية خلاص الواقع وبهذا يفرق بينه وبين وجوب القيام
 في العادة فانه لا محذور فيه مع ما فيه من غرضية عليه ليا لفة
 اذا بلغ لكن قد يقال المراد في حقه نية ما هو فرض في نفسه
 وان كانت نافلة ذات وقت او سبب وجب قصد فعلها وتعيينها
 بنحو كونها تراويح او نحي او وتر او سنة الوتر سواء الواحدة والزايد
 عليها او صلاة الليل او مقدمة الوتر فيما عدا الاخير عند
 الفصل او عيد الفطر او الاضي وكسوف الشمس او القمر وسنة
 الظهور القبلية وان قدمها او البعديه وكذا كمال السنة قبلية
 وبعديه ولا يشترط نية التقلية وان كانت نافلة مطلقة
 وهي ما لا يتقيد بوقت ولا سبب كفي قصد الفعل والحق به
 تحية المسجد وركعتي الوضوء والاحرام والطواف والاستخارة
 وانشا السفر والقعود منه لكن في الكفاية عن الاصحاب في ركعتي
 الاحرام انه لا يكفي فيها ذلك ويشترط جزم النية فلو عقبتها بلفظ
 ان شائيه او نيتيه فان قصد التبرك او الفعل واقع بالمشيئة
 لم يضر او بقصد التعليق او اطلاق صرح وكذا اكل ما تجب فيه النية
 ودوامها كما بان لا يطرأ ما ينافيها فلو نوي الخروج منها حالا
 او بعد ركوعه او تردد في الخروج والاستمرار او علق الخروج
 بشي وان لم يقطع حصوله بطلت حالا في الجميع وظاهر اقتضاهم
 على ما يقطع حصوله او يجوز حصوله وعدم حصوله انه لا يبيد
 التعليق بما يقطع عقلا بعدم حصوله كالجمع بين الصديق ولو
 وجد في من ذلك في غير الصلاة كالصوم والحج والوضوء والاعتكاف

لم يضر

٨

لم يضر ولو شك هل اتي بكمال النية او لا او هل نوي الطهارة او غير فان تذكر
 بعد طول الزمان او بعد الاثنيان بركن ولو قوليا او ببعض ركن
 قوليا كما قاله الخوارزمي ونقله عن النضاري او بغير ركن وان لم يكن
 ركنا اخذا مما سياتي عن القاضي في مسئلة الشك في الطهارة
 بطلت صلته او قبل ذلك فلا وصرح في شرح المذهب بالبطلان
 مع الجهل فيما اذا لم يتذكر الا بعد الاثنيان بركن ووجهه بانه
 مغرط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر قال بخلاف
 من زاد في صلاته ركنا ماسيا فانه لا حيلة في النسيان انتهى وقضية
 انه لا يضر طول الزمان مع الشك حال الجهل وفي فتاوي البغوي عن
 الاصحاب لو طن انه في صلاة اخرى فاقم عليه صلاته انتهى
 ويوافق ما في شرح المذهب عن الاصحاب انه لو احرم بظهر مشم
 طم في الركعة الثانية انه عمر سوا تذكر في الثانية ام انتمها
 على ذلك الظن لم يضر وقياسه كما في الحادام انه لو احرم بالعشا
 قضا ثم ظن في اولها انها الصبح ثم في ثانيها انها الظهر وفي
 ثالثها انها العصر وفي رابعها انها المغرب ثم تذكر قبل السلام
 انه في العشا اجدا انه انتهى وقضية ما تقدم عن شرح المذهب
 انه لا يشترط التذكر قبل السلام وقضية ما ذكر من شرح المذهب
 وغيره مع ما تقدم في مساييل الشك العروق بين الشك والظن
 وان المراد بالشك هنا التردد باستواء او بوجوه من ذلك انه لو قنت
 في سنة الفجر ظانا انها الصبح وطال الزمان او اتي بركن ثم تذكر
 لم يضر فجزم صاحب الدروس بالبطلان تتبعاً لنقل القولي عن القاضي
 فيه نظر ولو شك في الطهارة في جلوسه للتشهد الاول فقام الى الماء

لش

ثم تذكر الطهارة بطلت صلاته كالوشك في النية ثم تذكر بعد
 أحداث فعل بخلاف ما لو قام ليتوضأ فتذكرها فلا تبطل بل
 يعود ويبني ويسجد للمسهو وكذا نقل ذلك القولي عن القاضي
 وحزم به في الروض وينبغي تصوير الشك هنا بما يوجب الوضوء
 كأن يتيقن الحدث ثم شك هل تطهر أم لا لوثيقن الطهارة ثم شك
 في طهر الحدث فلا وجه للبطلان في الشك الأول لأن هذا الشك
 لا أثر له حتى يجوز ابتداء الصلاة مع وجوده وقد تشكل الصحة
 في الشك الثاني لأن قيامه للطهارة قيام مع اعتقاد انقطاع
 الصلاة فيبطل قصد الاعراض عنها وهو مبطل لها فليتامل
 تنبيه **نقل الفخر الرازي اتفاق المتكلمين على أن من عبد**
الله لأجل خوف العقاب وطلب الثواب لم تضر عبادته والحق الذي
يصرح به ترغيبات الشرع وترهيباته صحة عبادته وإن كان
بحيث لو لا خوف العقاب ورجا الثواب ما عبد حيث اعتقد استحقاقه
تعالى العبادة لذاته ووجوبها عليه ان غاية حاله حينئذ أنه
لو لا ما ذكر عني ومجرد ذلك مع اعتقاده المذكور لا يوثق في إيمانه
ولا في صحة عبادته وهذا يظهر عند من أحسن التامل أن حمل
الاتفاق المذكور على ما إذا كان بحيث لو لا ما ذكر ما عبد لا يفيد
شيئا فأن لم يعتقد استحقاقه تعالى العبادة ووجوبها عليه
فلا كلام في كفره وفساد عبادته والثاني في القيام في الغرضية مع
القرع عليه وشرطه نصب فقارة وهي عظام ظهره وإن أطرق
راسه بل يمين كما قال الغزالي أو استند إلى حاله ورفع لسقط الله
يكفه نعم أن كان بحيث لو رفع قدميه أمكنه البقاء يكف أن ليس

بقايم بل معلق فلو وقف مخنيا أو ما يلا بحيث لا يسمى قائما يكف
 وقضية قولي في أصل الروضة فأن لم يبلغ الحناؤه حد الركوع لكن كان
 إليه أقرب إلى القيام أو استوي الأمران كفي لكن توزع فيه وفي زيادة
 الروضة لو لم يقدر على النهوض للقيام إلا بعين ثم لا يتأذى بالقيام
 لزمه أن يستعين بمن يقيه فأن لم يجد متبرعا لزمه الاستنجار
 بأجرة المثل أو وجدها أي فاضلة عن مونة مومنه يومه وليلتزمه
 قاله شيخنا في مشايخنا وأما قول ابن الرقعة لو قدر أن يقوم بعكاز أو
 اعتماد على شيء لم يلزمه فحمله بعضهم على مدد زمة ذلك ليستمد له القيام
 فلا ينافي ما في الزيادة لأنه فيما إذا احتج إلى المعين في النهوض دون
 استمرار القيام لكن ظاهر قوله في أصل الروضة أما إذا لم يقدر على
 الاستقلال فيجب أن ينتصب متكيا على الصحيح اللزوم في الحالين
 أن يبعد أن يريد هنا الاتكاء في حال النهوض فقط لأن ذلك هو مسئلة
 الزيادة والعوق بينهما لم يجد فوض ذلك في الاحتياج للمعين
 وهذه في الاحتياج للاتكاء في غاية البعد أذهما في المعنى واحد
 فلا وجه لبعدهما مسيلتين لمجرد ذلك ولا أن يريد مسئلة الاستاء
 السابقة لأفراده إياها بصورتها قبل ذلك ولو عجز عن الانتصاب
 وصار كالع لزمه أن يقف كذلك فإذا أراد الركوع لزمه أن يزيد
 في الاكنا أن قدر عليه وسكتوا على القول يقدر عليه فهل يسقط الركوع
 حينئذ لتعذره كما سيأتي نظيره في الاعتدال أو يلزمه المكث في زيادة
 على واجب القيام ليجعلها عن الركوع فيه نظر ويتجه أنه إن قدر
 على الإيماء برأسه ثم بطرفه ثم بالأجر على قلبه لزمه ولو عجز
 عن الركوع والسجود دون القيام لزمه القيام ثم الاتيان بهما يجب

الطاق قال في الروضة كاصلا فيحيى صلبه قدر الامكان فان لم يطبق
حق رقبته ورأسه فان احتاج فيه الى شيء يعنى عليه او الى ان يصل
الى جنبه لزمه ذلك فان لم يطبق الاحتياض او لم يصب اليهما انتهى
وخرج بقوله مع القدرة ما اذا عجز عن القيام فيصلي قاعدا
قال في اصل الروضة ولا يعنى بالعجز عدم تاتي القيام بل خوف
الهلاك او زيادة المرض او خوف مشقة شديدة او خوف الغرق
ودوران الرأس في حق ركاب السفينة زاد في الروضة الذي
اختاره امام الحرمين في ضبط العجز ان يلحقه بالقيام مشقة
تذهب خشوعه انتهى لكن قال في شرح المذهب والمذهب
الاول انتهى فان عجز عن القعود صلي مضطجعا على جنبه
والافضل الايمن قال في اصل الروضة مستقبلا بوجهه ومقدم
يد في القبلة كالميت في لحده انتهى وفيه اي اصل الروضة
وقال الجمهور والعجز عن القعود يحصل بما يحصل به العجز
عن القيام وقال امام الحرمين لا يكفي ذلك بل يشترط فيه
عدم تصور القعود او خيفة الهلاك او المرض الطويل الخافا
له بالمرض المبيح للتيمم انتهى وبه زاد في شرح المذهب والمذهب
الاول وبه قطع الجمهور انتهى وبه يعلم ان الصحيح عدم اعتبار
مبيح التيمم في العجز عن القعود ولا في العجز عن القيام وان
عجز عن الاضطجاع صلي مستقبلا راسه قليلا لبيتوجه
بتوجهه الى القبلة الا ان يكون في الكعبة وهي مستقيمة قال في
اصل الروضة ثم اذا صلي على هيئة من هذه الهيئات وقدر على
الركوع والسجود اتى بهما والاوماهما مخيئا وقرب جهته من

الارض بحسب الامكان والسجود اخفض من الركوع فان عجز عن الاشارة
بالرأس او ما بطرفه فان عجز عن تحريك الاضغان اجري افعال الصلاة
على قلبه وما دام عاقلا لا تنقطع عنه الصلاة انتهى وظاهر قوله
بحسب الامكان انه يجب مقدوره في الايمان بالسجود لانه اقرب
الي الواجب وانه لا يكفي فيه ادنى زيادة على الايمان بالركوع اذا قدس
على الثمنها وبحت بعضهم على قياس ما تقدم في الايمان بالرأس
كون الايمان بالطرف للسجود اخفض منه للركوع وظاهر سكوتهم عن
ذلك هنا خلافا له ووجه عدم ظهور التمييز بينهما هنا وفيه
نظر لانه ان اريد عدم وجود التمييز مطلقا فهو ممنوع او عدم
ظهوره مع وجوده فينبغي وجوبه اذ يكفي التمييز بينهما في
الواقع على انه قد يمنع دعوى عدم ظهوره مطلقا وفي زيادة
الروضة عن الشافعي والاصحاب لو قدر ان يصلي قائما منفردا
واذا صلي مع الجماعة احتاج ان يصلي بعضها من قعود والافضل
ان يصلي منفردا فان صلي مع الجماعة وقعد في بعضها صححت
ولو كان بحيث لو اقتصر على قراءة الفاتحة امكنه القيام واذا
زاد عجز صلي بالفاتحة اي الافضل الاقتصار عليها ولا يجب كل
ظاهر ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب فلو شرع في السورة فجزع قد
ولا يلزمه قطع السورة ليتركه انتهى اي واذا قعد لكمال السورة
ثم ادرك الركوع وامكنه من قيام لزمه كما هو ظاهر وفي ذلك
الناشري لو امكنه ان يصلي الى القبلة فاعجز والى غير القبلة قائما
وجب ان يصلي الى القبلة مع القعود لان فرض القبلة اكد من فرض

القيام لان فرض القيام يستقط في النافلة مع القدرة من غير عذر بخلاف
فرض الاستقبال انتهى وقياسه انه لو صلى قائما ترك الفاحشة لعدم
حفظه اياها وعدم ملقن وخو مصحف ولو صلى قاعدا التي بها لم انقا
نظرا في اصل جدار كتبت عليه لا يمكن مشاهدتها عليه الا للعاقد
وجب ان يصلي قاعدا او مصطحيا لان فرض الفاحشة اكدا اذا
يستقط في النفل مع القدرة بخلاف القيام وخرج بقولنا
في الفريضة النافلة كالعبادة فللقادر فعلها قاعدا او مصطحا
لا مستلقيا **الثالث تكبيرة الاحرام** وهي اسم الكبر وهذا اللفظ
بقرينتين متعين علي القادر عليه فلا يكفي اسم كبير ولا الرحمن
الكبر ولا اكبر الله ولا يضر زيادته لا يمنع اسم التكبير بان كانت
بعده مطلقا او بين جزئيه وقصرت كاسم الاكبر والله
اكبر من كل شيء واجل واعظم واسم الجليل او عذ وجل الكبر فان
طالت الزيادة الفاصله قال في التحقيق كاسم لا اله الا هو
اكبر او فصل بواو ساكنه او متحركة ضد وكذا بلفظ هو
كأقاله ابن الرفعة او بواو قبل الجلالة كما قاله القفال ولو
شدد الباء والراء من الكبر ضد علي ما افتي به ابن مزيين لكن
الا وجه خلافه في الثاني وفاقا لابن العماد وغيره لان الراء في
تكبيره فزيادته لا تغير المعنى ولو اتي بدل همنه الكبر
بواو فعن بعض المالكية الصحة لان الهمنه تبدل واو كعكسه
كما في اشاح واوشاح قال ابن العماد وما قاله غير بعيد او بدل
كافه بهمنه بطلت ويلزمه ان يتعلم مخارج الكاف ذكر ذلك

ابن العماد وغيره ونارح بعضهم في الاولي بان ابدال الهمنه المفتوحة
واوالم يرد وانما ورد في المكسورة والمضمومة لكن ما نارح به
ممنوع ولهذا صرح في الشافعية وشرحها بان ما همنه مفتوحة
وقبلها ضمة تبدل واو او مثله ببقوله وقولك هذا مال
ابيك ولا يخفى ان اسم الكبر من قبيل هذا مال ابيك ويريد الملغ
في الصور تين لمن امكنه النطق علي الصواب قوله في شرح المهذب
من اخل بحرف واحد من التكبير لم تقع صلواته ولا اخلافا لانه
ليس بتكبير الا ان يريد بالاخلال به تركه من اصله ويشترط
ان يكون في القيام حيث وجب وان يكون بالعربية حيث
قدرا عليها وان يسمع نفسه حيث صح سماعه ولا مانع من
تحويل لفظ او صمم والابان يرفع بحيث يسمع او لا المانع ومن
جهل العربية لزومه التعلم ولو بسفر قدر عليه وان طال
علي ما هو ظاهر اطلاقهم وان بحث الزم كشي خلافة وتأخير
الصلاة عن اول الوقت له فان ضاق عنه ترجم بأي لغة
شأنه فحني ان قصر في التعلم والا فلا ويسكن ان يسكن الرا
ويجوز عنهما ولا يقصر التكبير به بحيث لا تفهم وان لا يبالغ
في مدتها والاسراع بها اولى من مدتها لا تلا تراول النية وان
يجهد بها وتكبيرات الانتقال الامام ومبلغ احتياج
اليه وان يسر بذلك غيرهما ويشترط اقتران جميع السببية
لجميع تكبيرة الاحرام بان يلاحظ كل ما يعتد فيها للصحة ومنها
نية الاقتداء او الامامة في الجمعة عند ابتداء التكبير وسببها

الي انتباهه وهل تشتراط مقارنتها للزيادة الفاصلة المغفورة
فيه نظر ولا يبعد الاشتراط كما نقل عن شيخ الاسلام مر صالح البلقيني
وكما هو ظاهر كلامهم كما في فتاوي شيخنا الشهاب الرمي ثم قال وعندني لا يجب
وكلامهم على الغالب انتهى بل لا يبعد جريان ذلك التردد في سكوت
بين جزيئها لا يضر نظر الي توجيه المنع بانه يلزم غروب النية ثم عودها
قبل تمام الانعقاد وذلك يوجب اختلالها **والرابع قراءة الفاتحة**
حفظا او تلقينا او نظرا في نحو مصحف في القيام او بدله عند العجز
عنه علي ما تقدم في كل ركعة في حق كل مصلح حتى المأموم ولو في الجهرية
وذلك للاحاديث الكثيرة الصحيحة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
طى لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو ظاهر في نفي الصحة لانه الاقرب الي نفي
الحقيقة الذي هو المعنى الاصلي للفظ دون نفي الكمال وقوله صلى الله عليه
وسلم المني صلاته اذا استقبلت القبلة فكبر ثم اقوابام القرآن ثم
اصنع ذلك في كل ركعة وقوله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرون خلفي
قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم
يقرأ بها نعم المسبوق وهو من لم يدرك من القيام ما يسبح الفاتحة
وقد يتصور ذلك في جميع الصلاة بان يركع الامام عقب احرامه في
الاولي ثم يتخلف هو عنه في كل ركعة بعد ان يركع او ركعة فلا
يقوم الا الامام رآه يتخلفا عنه امامه الذي ليس محدثا ولا في ركعة
زايدة ولو احرم مع امام فقام امامه الي الثانية فزارفه واقتدي
بامام اخر رآه قال الناشري فيحتمل ان لا تضع القدوة اذا فعل ذلك
بقصد اسقاط الفاتحة كالموقوف اية سجدة بقصد السجود بخلاف
مالواقندي به لفرض اخر كونه اطيع قراءة او افقه ويجب ترتيب

الفاتحة فلو بدا بنصفها الثاني مثلا لم يعتد به مطلقا ان ينتهي بتأخير
النصف الاول ولم يطل بينه وبين التكميل عليه اجزاء التكميل عليه
وان تعذر تأخير اي وقد قصد به التكميل كما هو ظاهر او طال الفصل
اي عمدا فيما يظهر اخذ مما ياتي في المولاة اذا انتقل الاجزاء بالطول
انما هو لا تتعالي المولاة وطول الفصل انما يؤثر فيها عند التعدي بين
فوائده والتكميل صار ف وطول الفصل كما ذكرنا مانع من المولاة بخلاف
ما اذا تعذر تأخير اي ولم يقصد به التكميل فيجزي تكميل عليه كما هو
ظاهر وهو الا انها قد تخللها ذكر وان قل او سكوت طويل بلا عذر
من نحو جعل وسهو ونعلق بالصدقة لقراءة امامه وفاتحة اذا توقف
وسكت واطلق الشبان اذا تعذر السكوت الطويل لعاد من قال الاسوي
اي كالحال والتوقف في القراءة وكحواها انتهى بقطع القراءة لكن صرح
في الام بخلافه في السكوت للاعيان كما نقله عنها في شرح المصداق
والقاضي وغيره بخلافه في تذكرة اية نسيها فاعلم ان نسيان الترتيب
يضر بخلاف نسيان المولاة وفرق بان امر المولاة اسهل من الترتيب
بسدليل تطويل الركن القصير فاسيا بخلاف الترتيب ولو كرر
اية منها قال في شرح المصداق قال الجويني والامام والبعوي يبي
واين سراج استأنف والمقولي ان كسر ما هو فيه او ما قبله واستحب
بني والا فلا لانه غير معروف في التلاوة والاول هو المذهب في
الحقيق قال شيخنا والوجه الثالث وبه جزم صاحب الانوار
انتهى وهو كما قال ويمكن حمل الاول عليه ومن عجز عن قرائتها وجب
عليه التوصل الي قرائتها بتعلم او غيره حتى يسر امحون واستعارته
او سراج في ظلمة فان تركه مع التمكن منه اعاد بعد القدرة

كل صلاة صلواتها بلا قراءة قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد
 ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكه اعادته وكذا لو لم يكن الا معلم
 واحد لم يلزمه التعليم علي ظاهر المذهب كالحاجة الى السرة
 او الوضوء ومع غيره ثوب او ما فينتقل الي البدل وقوله لم يلزمه
 التعليم اي بلا اجرة كما قال شيخ مشايخنا ومنه ومنه لزوم بالاجرة
 وقياسه لزوم اجار المصحف المذكور الا ان يفترق بانه يتسامح في
 منافع الابنه اذا ما لا يتسامح في الاموال ومنافعتها ويريد الفرق انه
 لا يلزم بيع الما ولا ايجار السرة فيما نظره الا ان يفترق بين حاجتي
 الركن والشرط **وبسم الله الرحمن الرحيم اية منها** عملا لانه صلى الله عليه
 وسلم عدوها اية منها كما صححه ابن خزيمة وغيره ولقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا قرأتم فاتحة الكتاب فاقروا **بسم الله الرحمن الرحيم** وانها
 ام القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدي ابانها كما رواه
 الدارقطني باسناد صحيح والمنازعة فيه مردودة وبجهرها
 فيما يجهر فيه بالفاتحة بالاتباع الذي رواه احمد وعشرون صحابيا
 بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر وبه قال اكثر العلماء وصح عن ابن
 كمال الدارقطني انه كان يجهر بالبسملة وقال لا ^{ان}
 اقتدي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو من الادلة علي ان المراد
 بالحمد لله رب العالمين في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر
 وعمر انهم كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين كما رواه
 البخاري وسور الحمد لله رب العالمين وعلي صحة جواب الائمة
 عن قوله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر وعثمان
 فلم يسمع احدا منهم يقول **بسم الله الرحمن الرحيم** كما رواه مسلم

اي لا يفتتحون

بانه رواية بالمعنى الذي عبر عنه الواوي بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ
 الخبر بلفظه كما في البخاري لاصاب ان اللفظ الاول هو الذي اتفق
 عليه الحفاظ ولو سلم فهو معارض بقول ابن عباس رضي الله عنهما
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة **بسم الله الرحمن الرحيم**
 كما رواه الترمذي وايضا فقد قال ابن عبد البر لا يجوز الاحتياج
 به لتلوته واضطراره فانه صح عنه بعبارة مختلفة المعنى
 ومنها انه قال كبرت ونسيت وانه سئل اكان النبي صلى الله عليه وسلم
 يفتتح بالحمد لله رب العالمين او **بسم الله الرحمن الرحيم** فقال
 انك لتسألني عني ما احفظه وما سألني عنه احد قبلك فجزم تارة
 بالاثبات وتارة بالنفي وتارة توقف وكلها صحيحة فلما اضطرت
 وتعارضت سقطت ورجح الاثبات علي قاعدة تقديمه علي
 النفي لا يقال اي فرق بين البسملة والحمد مالك من مالك يوم
 الدين فان كلا منهما صح انه من الفاتحة فلم افسد الشافعي رضي الله
 عنه الصلاة بترك البسملة دون تلك الالف وايضا فترك اي
 حرف من الفاتحة غير تلك الالف يفسد الصلاة عنده لا فانقول
 الفرق ظاهر فانه لا يلزم من ترك الالف ترك الكلمة ولا اختلاها
 لنزولها علي النبي صلى الله عليه وسلم بكل من الوجهين وكل منها حصل
 لها كما في سائر الايات والكلمات الواردة علي اوجه مختلفة فانه ليس
 في الاختصار علي احدا وجهها الاختلاف بها بخلاف الواردة علي وجه
 واحد كالبسملة وان اختلف في اصل ثبوتها وان في تركها من اصلها
 اخلا لا بها عند من اثبتها والشارع صلى الله عليه وسلم طلب الاثبات
 بالفاتحة ولم يعين وجهها مخصوصا من اوجهها فالاثبات بها صادق

بها صادق مع كل منها ولا يصدق الا ببيان بالبسطة مطلقا مع استقلالها وهذا
كله ظاهر واعتنا من غايبها في الاعتراض بما ذكر ليس في محله بل لا منشأ له
الا الغفلة وانما اقتصر المصنف على بيان ان البسطة من العائنه لانه المقصود
هنا والا فالاصح انها اية من كل سورة سوى براءة كما دل عليه خبر مسلم
في اننا اعطينا كالكوثر وجميع الصحابة على اثباتها في المصحف بخطه اويل
السور سوى براءة دون الاعشار وتراجع السور النعوذ فلم يلم تكن
قرانا لما اجازوا ذلك لانهم يحل على اعتقاد ما ليس بقول قرانا وهل
تقوم اول براءة فيه نظر والظاهر انها الاكرم لمقتصد كقصد انما مع
علم الحال وتجب مراعاة حروف الفلحة وشدها فلما سقط حرفا او بدل
كحوالضاد بالظا والخابا والمها والذال المعجمة بالمهملة مع القدر لم تضر قرأته
لتلك الكلمة بل تبطل صلاته ان نغمد وعلم التحريم اما العائنه فان لم يقصر بتد
التعالم تحت قرأته وصلاته وان قصر به فينبغي ان يقال ان طاق الوقت
صحت صلاته ولو بعد القضاء لم تقدم نظيره في العجز عن تكبيره الا حرام
بالعربية وان لم يضيق فيحتمل ان لا تنعقد تكبيره الاحرام بالعربية
صداقه مطلقا اخذ من نظيره فيما ذكر ويحتمل ان يقال ان يجوز نغمل
الصواب عند الانتهاء الى محل الخلل ان تعقوت والا فلا وصرح الاسوي بان
اقامة الواو مقام اليا في العالمين مضر وهو يغيي الفرق بين ابدال
الحرف فيضروا وان لم يتغير المعنى والمرا دبره اذ لم يتغير المعنى بطلان
القرأة دون الصلاة وان علم التحريم وقعد اخذ ما افاده كلامهم
في الحن لا يغير المعنى الا ان يفرق وبين ابدال الحركة فيبطل فيه بين
ما يغير المعنى فان علم وتعد بطلت صلاته والافقراته وما لا يغير
فلا تبطل صلاته به لكنه ان تعد حرم والاكره كما في المجموع وغيره

واستشكل عدم البطلان عند التعد ولا يخفى اشكال الكراهة مع عدم التعد
وان شرط الحرمة عند التعد علم التحريم والمجتهد جريان تفصيل ابدال
الحرف في تخفيف الحرف المشدد واما عكسه فقال الماوردي والرويان في
يجوز وان اسألتني وفيه نظر مع التعد اذا اريد بالجواز الحل وكذا
معه ومع تغيير المعنى اذا اريد به الصحة ولو نطق بالقاف متروكة
بينها وبين الكاف كما تنطق بها العرب صح مع الكراهة على ما جزم
به الرويان وغيره لكن نظر فيه في شرح المذهب ويؤيد النظر
ما فيه ايضا من البطلان عند القورة اذا نطق بالسبب متروكة
بينها وبين الصاد ولو نوي قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قرأته
لان القراءة باللسان ولم يقطعها ولم يقطعها وفارق ذلك نية قطع
الصلاة لان النية ركن فيها تجب اداؤها حكما ولا يمكن ذلك مع
نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتضي نية خاصة فلا تثار
بنية قاله الراعي وغيره قال الاسوي ومقتضاه ان نية قطع
الركوع او غيره من الاركان لا تؤثر وهي مسئلة مهمة قال شيخ
مناجنا وما قاله ظاهر وما رد به عليه ليس بظاهر لما مل انتهى
وهو كما قال **والخامس الركوع** واقله للمقاسم الخناخالص فلا يكفي
المشوب بالاختناس بحيث تنال راحتاه وكتبته لو اراد وضعها عليها
مع اعتدال الخلق وسلامته يديه وركبتيه فان عجز عن هذا الحد
الا معني او بعلتها على شي او بان يخفي على شقه لزمه ذلك فان
عجز عن ذلك ايضا الخفي القدر الممكن وان عجز عن الاختنا مطلقا
او لم يراسه ثم بطرفه واقله للمقاسم الخناخادي حيثهما قدام
دكبتيه ويشترط ان لا يقصد به غيره الركوع فخطا ولو هو ي

لغير سجود التلاوة وإذا عند بلوغ حد الركوع جعله ركوعا لم يكن بل
 عليه أن ينتصب ثم يركع لأنه صرف الهوي لغير الركوع ولو قصد
 بالهوي مع الركوع غير لم يضر كما في أخذ ما ياتي فيها الوسيط من هوي
 السجود لجنبه وانقلب بنية السجود والاعتناء وأنه يجزي ولو سقط
 عن ركوعه من قيام فإن كان قبل الطائفة فيه عاد اليه وجوبا
 وإطمان ثم اعتدل أو بعدها خفض معتدلا ثم سقط ولو ركع امامه
 فظن أنه يريد سجود التلاوة فهو في ذلك كما لم يسجد فوق
 عن السجود والاقرب كما قاله الزركشي أنه يحسب له ويغفر ذلك
 للمتابعة أي لا وجوب المتابعة بغير قصد ويجزيه عن كون
 صادقا وإن قال شيخنا الأقرب عندي أنه للقيام ثم يركع مثل
 ذلك ما لو هوي معه ظانا أنه هوي للسجود الركن فبان أن هوي
 الركوع فيجزيه هذا الهوي عن الركوع كما قاله بعضهم لوجود المتابعة
 الواجبة ولو شك ساجدا هل يركع أو هل ثم اعتداله لزمه فوراً
 الانتصاب ثم الركوع في الأولى ولا يجوز له القيام وإكعا والاعتدال
 في الثانية فاف ملكت ليتذكر بطلت صلاته ولو تذكر في السجود
 أنه لم يركع لم يحسب هويته عن الركوع كما في الروضة وشرح للمذهب
 ولا يخفى اشكاله ومن تارة فيه الأسوي وغيره **والسادس الطائفة**
في بان تستقد أعضاء بحيث يفصل رفعه عن هويته اليه
 ولا تقوم زيادة الهوي مقام ذلك **والسابع الرفع** من الركوع
والاعتدال بان يعود إلى ما كان قبل الركوع من قيام أو قعود
 ويشترط أن لا يقصد بالرفع غير الاعتدال فقط فلو رفع فزعاً أو
 لم يكن فليعد اليه ثم يقوم أي بعد الطائفة أن يرفع قبلها ولو شك

راکعا في الفاتحة وقام ليقرأها فتذكر أنه قراها أجزاء هذا القيام
 عن الاعتدال فالمراد بغير الاعتدال فيما ذكره لا جني عن الصلاة قال في الروضة
 وأصلها وأواني بالركوع الواجب فعرضت له علة منغته الانتصاب
 سجد من ركوعه وسقط الاعتدال لتعذره فلو زالت العلة قبل بلوغ
 جهته الأرض وجب أن يرفتح وينتصب قائما ويجتدل ثم يسجد
 وإن زالت بعد وضع جهته على الأرض لم يرجع إلى الاعتدال بل سقط
 عنه فإن خالف فعاد اليه قبل تمام سجوده فإن كان عالما بتعذره
 بطلت صلاته وإن كان جاهلا لم تبطل ويعود إلى السجود انتهى ولا
 يعود ما يجزي ذلك فيما إذا سجد السجدة الأولى فعرضت علة منغته
 من المألوس بين السجدين وظاهر قوله سجد من ركوعه وسقط الاعتدال
 لتعذره أنه لا يجب الاستمرار في حد الركوع زيادة على أقل مجزي
 فيه ليحلها عن الاعتدال ولا الإيما بواحدة ثم بطفه ثم بإجابه
 على قلبه كما يجب الإيما بالركوع والسجود المعجز عنهما كذلك فليتامل
 الفرق ويحتمل أن المراد سقوط الاعتدال الأصلي ولا بد من الإيما اليه كقيام
 العجز عن الركوع والسجود ولا ينافيه قوله سجد من ركوعه وأما ما
 قد يقع في البال أخذ من ظاهر اللفظ من تخصيص ما هنا بالعلة العارضة
 بعد الركوع وما هنا كالموجودة من أول الأمر فلا وجه له من جهة
 المعنى وقد فهم صاحب العباب عدم إرادة ذلك فعبر بقوله لو
 عجز عن الاعتدال سقط عنه وظاهر كلام المصم ركنية الاعتدال
 في النافذة أيضا وهو ما صحه بل صوبه في التحقيق وقال الأذري أنه
 المذهب لكن مقتضى ما نقله في زيادة الروضة عن المتولي خلافه وحزم

به في الروضة عن المتولي خلافة وجزم به في الروض كالانوار فقال وله
ترك الاعتدال من ركوع وسجود في نافلة انتهى **الثامن الطائفة**
فيه اي في الاعتدال بان تستعد اعضاؤه بعد انتصابه وقبل
هويته للسجود **التاسع السجود** هو اثنين في كل ركعة ولو علي بدن
غيره وملبوسه مطلقا وان كره فيها وملبوس نفسه الذي
لا يتحرك بحركته عند قيامه وقعوده ونحو منديل بيده وان
تحرك بحركته لمندبل علي راسه او كتفه ولو صلي قاعدا وسجد علي
ما لا يتحرك بحركته قاعدا ويتحرك بحركته قائما فافتي شيخنا
بالصحة وثبتنا الشهاب الرمي بعدمها ولو سجد علي شي التصق بجميع جهته
وارتفع معها سجوده ووجب ان الله السجود الثاني فلو راه مطلقا
بجهته ولم يدبر في اي السجوات التصق فعني القاضي انه ان راه
في السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة وجوز ان التصاقه فيما قبلها
اخذا بالاسوا فان جوز انه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قد لانه
فيها ليكون الحاصل له ركعة الاسجد او فيما قبلها قدره فيه
ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود او بعد فرائع الصلاة وان اختلف
طوره بعده فالأفضل مضيها علي الصحة والافان قرب الفصل
بني واخذ بالاسوا كما تقدم والا استأنف واقل السجود مباشرة
بعض جهته مصلا وان كره الاقتضار علي بعضها ولو ما نبت عليه
الشعر مع خلوا الباقي عنه مع كسفه ان امكن بخلاف كسفي عصابة نحو
شق ان التها كما في التحقيق وظاهره الاكتفا بمشقة لا يخشى معها ما
تيمم وهو قياس ما تقدم في العز عن القيام والتأمل عليه بحيث

لو سجد علي نحو فطن انكس وظاهر انكس في يد فوضعت تحتها وارفع اسافله
وهي عجيزته وما حولها علي اعداليه وهي راسه وسنكياه ومنها يداها كما
هو ظاهر وكذا بعض كل من ركبتيه وباطن كفيده سوا الاصابع والاربع
وصابعه ما ينقض مسه وباطن اصابع قدميه ولو مع ستوما
ذكر بل يكوه كسفي ركبتيه وبلا تحمل عليه كما دل علي تخصيمهم اشرا
التأمل بالجهة وجعل الروضة واصلا وشرح المذهب الاعتدال علي بطن
القدمين من السن وتصرح شرح المذهب بجعل الاعتدال علي الراحتين
من السن وتصرح التحقيق بجعل الاعتدال علي اصابع اليدين من السن
وان بالغ شيخنا بخلاف ذلك ويشترط ان لا يقصد بالهوي
غير السجود فلو سقط من الاعتدال قال في اصل الروضة وشرح المذهب
وغيرهما قبل قصد الهوي وجب العود اليه للهوي منه قال
في شرح المذهب لانه لا بد من نية او فعل اي اختياري ولم يوجد
واحد منهما مع الطائفة فيه ان سقط قبلها وان سقط من
الهوي علي جهته فان قصد الاعتماد عليها فقط اعاد السجود
بعد ادني رفع فيما يظهر لوجود الهوي المجزوي الي وضع الجهة ولم يخل
الاسجد وضعا بقصد الاعتماد فالغي دون الهوي وان قصد السجود
فقط او السجود والاعتماد او اطلق لم يعده او علي جنبه وانقلب
علي جهته بنية السجود فقط او مع الاستقامة او ببلدية
اجزاه او بنية الاستقامة فقط لم تجزه فليجلس ثم يسجد فان
تعد القيام للاعتدال بطلت صلاته او بنية صرفه عن السجود
بطلت صلاته لتعد زيادة فعل لا يزداد مثله في صلاة وعن
شرح البدر بن شهاب انه لو قصد الهوي ثم عرض له السقوط قبل

فعل الهوي كان كالوهوي ليسجد فسقط من الهوي على جهته ففقد
تفصيل انتهى وهو مفهوم من تقييدهم السابق بقوله قبل قصد
الهوي ومن التعليل السابق عن شرح المذهب ولو سجد على حشون فحاش
ان يجرد جهته فرفع راسه ثم سجد ثانيا فللقاضي فيه احتمالان
احدها ان كان قد تحمل بطلت بالعود وطريقه ان يرفع يديه
قليلا ولا يرفع راسه فيكون تحمل لم تبطل لانه عمل قليل والثاني
تبطل مطلقا ولو سجد على يديه ثم رفعها وسجد على الارض ففي مطلق
صلاته الاحتمال ان انتهى وقوله ان كان قد تحمل اي واطمان اذا التحال
لا يستلزم الطائنين وقوله بطلت بالعود اي لانه زيادة بلا عذر
ولعل المراد العود للسجود او حيث كان الرفع لا يجرد الفراق من
اذا حشون اما لو كان الرفع بجرد ذلك فهو غير محسوب من الصلاة
لانضافه عنها بقصد الفراق المذكور فلا بد من العود ليحصل الرفع
المحسوب وقوله وطريقه اي اخر اي ان اراد الاستمرار في السجود
وقوله لم تبطل اي لعذره خوفا للضرر وقوله ففي بطلان صلاته
الاحتمال ان قضيتته ان يقال في الاحتمال الاول ان كان قد تحمل بطلت
بالعود وان لم يكن تحمل لم تبطل وفيه نظر والوجه ان يقال
ان كان المراد برفع يديه مجرد جرها من تحت جهته حتى وصل
جهته للارض فلا اشكال في هذا وان السجود حينئذ لم ينفذ
نعم ان كان مكث جهته على يديه قبل جرها بقدر الجلوس
المبطل قبل السجود فينبغي ان له حكمه وان كان له اذ ان ارتفع
عنه يديه ثم عاد للسجود على الارض فينبغي ان لا يجزي السجود
الاول وان تحمل واطمان على عكس الاحتمال الاول فيما سبق لان

السجود على جوف الساجد غير صحيح كما تقدم بل ينبغي البطلان فيه
ان طال او قصه ابتداء رايه وتوحيه بقوله تخاف ان يخرج جهته
ما لو اختار الرفع من غير خوف فيلزم ان يقال ان رفع يديه تمام
السجود بالتحامل والطائنين بطلت بالعود لانه زيادة محقة
وقيل خلافه بطلت بالرفع عنه لانه قطع للوجه على غير
سبب ولو فلقطه راسا فم اربع ايدى واربع ارجل وان لم يركب
مثلا فيظهر ان يقال ان علمت اصالة الجميع كفي السجود على سبعة لتكتم
منها بان يسجد على بعض جهته احد الراسين وعلى بعض كل من يمين
ورجلين وركبتين من تلك الايدي والارجل فالركب وان علم زيادة
المعنى وتغير العبارة بالاصلي دون التايد او التمسك بالاصلي
وجب السجود على الجميع لوجوب السجود على الاصلي ولا يعلم الا بالسجود
على الجميع **والعاشرة الطائنية فيه** اي في السجود بان تنقصر
المطمان وقيل رفعه منه **والحادية عشر الجلوس بين السجودتين**
ولو في ثاقله على ما تقدم ويستلزم ان لا يقتصر برفع يديه
كما تقدم في ثاقله **والثانية عشر الطائنية فيه** اي في الجلوس
المذكور والاصل في وجوب الطائنية في المجال الاربع المذكورة والاصل
الامر بها في خبر المسي صلاته وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني
اصلي مع اتيانه عليه افضل الصلاة والسلام بها **الثالث عشر**
الجلوس الاخر اي الواقع في اخر الصلاة لانه محل الواجب من التشهد
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي في الوجوب نعم ان
عجز عنه كان امكنه القيام والاضطجاع ولم يمكنه الععود قال صاحب

التهذيب اي بالقعود قايما لانه قعود و زيادة انتهى **والرابع**
عشر التشهد فبيد للخبير الصحيح عن ابن مسعود كذا
 فنقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام علي الله الي ان قال
 فقال صل الله عليه ولم لا نقولوا السلام علي الله فان الله هو
 السلام ولكن قولوا التحيات لله الي اخره والمراد فوضعه في الجواز
 لانه صل الله عليه ولم ترك التشهد الاول وجلسه وجبرها
 بالسجود والركن لا يجزئ به واقل التشهد التحيات لله سلاما
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته صل الله علينا وعلي عباد
 الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
 الله او ان محمدا رسول الله او ان محمدا عبده ورسوله وكذا
 وان محمدا رسوله كما في اصل الروضة وان نوزع فيه واحله
 التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك
 ايها النبي ورحمت الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد
 الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
 رسول الله قال في الانوار وشرط التشهد رعاية المكان
 والحروف والتشديدات والاعراب المحل اي تركه والموالة
 والالفاظ المحصورة واسماع النفس كما في الفاتحة والقراءة
 قاعدا اي الا فيما تقدم ولو قد ترجمت بلغة من لغات
 العرب او بالعجمية قادر علي التعلم بطلت صلاته كالمادة
 علي النبي صل الله عليه وانتهى قوله والتشديد ان يستفاد
 منه ما نقله الزركشي عن ائمتنا الراعي انه لو خفف بالقياس

لم يصح صلاته وقد يستفاد منه ايضا انه لو اظهر النون المدغمة
 في اللام في ان لا اله الا الله ابطال لكن صرح بعضهم بعدم البطلان
 لانه لم يغير المعنى انتهى قيل وهو ممنوع لان محل ذلك حيث
 لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم
 لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفايه انتهى وفيه نظر اذ ليس
 في اظهار النون ترك حرف اذ ليس في التشديد الا لام مشددة
 وهي حرفان وعند الاظهار حرفان ايضا وهما النون المدغمة واللام
 المدغمة فيه وقوله والاعراب المحل ينبغي انه ان غير المعنى ابطال الصلاة
 مع التعمد والتشديد فقط مع التعمد وان لم يغير المعنى لم يضر وقوله
 والموالة ينبغي ان يجري فيها ما تقدم في موالة الفاتحة
 من التفصيل وينبغي ان يغتفر تحلل ما يتعلق ويليق بكلمات
 التشهد كزيادة الكريم بعد لفظ النبي ووحده لا شريك له
 بعد اشهد ان لا اله الا الله وخرج بالموالة الترتيب فلا يجب
 مراعاة لكن لو تغير المعنى بتركه بطل وكذا الصلاة ان علم
 وتعمد وقوله والالفاظ المحصورة يستفاد منه امتناع
 ابدالها ولو عمدا دفعا ولا يجوز ابدال النبي بالرسول ولا محمد
 بغيره كاحمد نعم النبي فيه لغتان الهمزة التشديد فيجزي كل
 منها ويض تركها معا ولو زاد حرف الدال فقال يا ايها النبي فافتي
 بعضهم ببطلان الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم وروده والمنجى
 خلافة لانه زيادة لا تغير المعنى قيل وهو ظاهر اخذ من قول
 الانوار والاعراب المحل ان حرف التنوين اي من سلام لا يضر لانه
 لم يغير المعنى انتهى وفيه نظر لان ذلك ليس من قبيل



الحن بل من قبيل حذف بعض الحروف لان التنوين من جملة حروف
 الكلمة المفعولة والعبدة في مثل ذلك باللفظ دون الخط كما هو ظاهر
 وحذف بعض الحروف من اواخر وان لم يغير المعنى كما هو ظاهر اللهم
 الا ان يستثنى التنوين فيحتاج لتوضيح **الخامس عشر الصلاة**
علي النبي صلى الله عليه وسلم فبها اي في الجاوس الاخير بعد التشهد
 كما قال في شرح المذهب يشترط ان ياتي بالصلاة علي النبي صلى الله
 عليه بعد الفراغ من التشهد وفي التشهد واي معه كما صرح به
 الخزالي ومعناه لفظ الاخر من متكلم واحد بمعنى التبعديه فالمعني بعده
 وذلك لانه صح امرنا انه ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك اذ نحن صلينا
 عليك في صلواتنا فقال قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت
 علي ابراهيم الخ خوج الزايد علي الصلاة عليه بالاجماع فبقي وجوبها
 وصح ايضا اذ اصلي احدكم فليبد محمد الله والتشا عليه ثم ليصل علي
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليبدع بما شاؤ وروي البغوي في المصالح
 اذ اصليت فقلت فاحمد الله بما هو اهل له وصل علي ثم الله وتقد
 عطف قلت علي مقدس اي اذ اصليت وفرغت فتعدت الالتفات
 اليه لانه تقدير لا ضرورة اليه ولا دليل عليه وصح عن ابن مسعود
 مرفوعا يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي علي النبي صلى الله عليه
 ثم يبدعو النفسه بعد وروي العبد ييسر جيبه عن ابن عمر
 لا تكون صلاة الا بقرأة وتشهد وصلاة علي وروي الشافعي رضي
 الله تعالى عنه في الام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الصلاة اللهم
 صل علي محمد وعلي آل محمد الي اخره وروي ابو عوانة انه صلى الله عليه وسلم
 فعلها في تشهده الاخير ولم يثبت انه تركها فيه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا

في رواية صحيحة ايضا فليبد بالحمد لله
 والتشا عليه ثم ليصل علي النبي صلى الله عليه وسلم

كما رايتموني في قهلي وقد نقل جمع من الائمة منهم ابن كثير وابن قيم
 الجوزية والنووي وجوبها في الصلاة على جمع من الصلوة كعبد الله
 وابن مسعود البدر ي وجابر بن عبد الله ومن التابعين محمد
 ابن كعب القرظي والشعبي والباقر ومقاتل ومن غيرهم مالك في
 احد قوليه وصحة ابن العدي في سر المريدين وابن الحاجب في مختصر
 الكبير وكلمة بن حنبل في قوله الاخير وكما ساق وبذلك كله
 يظهر بطلان قول من قال ان عدم وجوبها لاجماع وقول من
 قال شد الشافعي حيث اوجبها ولا سلف له ولا سنة يتبعها
 قال بعضهم هذا الموضع انما شنع علي نفسه لا عليه اذ لم يخالف كتابا
 ولا سنة ولا اجماعا ولا مصلحة راجحة بل تمسك بادلة واضحة تامة
 وعدد ذلك من محاسن مذهبه ولم ينفرد بذلك قال بعض المحققين
 لو سلم تفرد به ذلك لكان جيبا التفرد به نهي قلت واي محذور
 في تفرد ابن ادريس واي حجة الي موافقة غيره له وخرج بالصلاة
 علي النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة علي اله فلا تحجب لكنها تسن واكل
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم صل علي محمد او علي النبي او علي
 الرسول او رسوله او صلى الله عليه وسلم او علي رسوله او علي النبي
 او نبويه ولا يجزي اللهم صل علي احمد كما صحه في التحقيق
 ولا اللهم صل عليه او صلى الله عليه قال في المهمات واشتهر زيادة
 سيدنا قبل محمد وفي كونه افضل نظر وفي حفظ ان الشيخ عزالدين
 بناء علي ان افضل سلوكك الادب او امثال الام فاعلي الاول يستحب
 دون الثاني انتهى واعتمد الجلال المحلي اي في غير شرحه ان افضل

زيادتهما وقال انه حديث لا تنسید و في الصلاة باطل ويكفي في الخطبة
 وصلي الله على الرسول والمجاهدين والناظرين او العاقب او البشير او النذير
 لكن باب الخطبة اوسع ولهذا كفي على احمد هناك لا هنا وصرح في
 الخادم في بانه يكفي الصلاة على محمد هناك لا هنا انتهى ويحتمل الاجرا
 هنا ايضا لان المقصود بها الانشاء في الانوار وشرطها اي الصلاة
 شروط التشهد والسادس عشر **التسليم الاول** في الجلوس الاخير
 بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر مسلم تحريمها
 التكبير وتخليها التسليم واما خبر اذا رفع الامام راسه من اخر ركعة
 وقعد ثم احدث قبل ان يتكلم فقد تمت صلاته فضعيف ولو صح حمل
 جمعا بينه وبين خبر مسلم على ما بعد التسليم الاول واما خبر اذا
 رفع الامام راسه من اخر ركعة وقعد ثم احدث قبل ان يتكلم فقد
 تمت صلاته فضعيف ولو صح حمل جمعا بينه وبين خبر مسلم على
 ما بعد التسليم الاول واما خبر اذا قعد واحدث في اخر صلاته
 قبل ان يسلم فقد جازت صلاته وخبر اذا جلس قدر التشهد ثم احدث
 فقد تمت صلاته فضعيف ان اتفاقا واقامها السلام عليكم للاتباع
 ويجزي عليكم السلام مع الكراهة واكلها السلام عليكم ورحمة الله ولا تنس
 زيادة وبركانه كما صححه وصوبه في شرح المذهب لكن بالغ غير واحد
 في منازعته لصحة الحديث بها قال في الانوار وشرطه اي السلام للموالة
 والاحتراز عن زيادة او نقص غير المعني وعن الغيبة وان يسلم
 قاعدا ويستمع نفسه انتهى وهل صابط الموالة هنا ما تقدم في القاعة
 او لا يعتبر هنا الا نحو سكتة التنفس والحي فيه نظروا الاول غير

بعيد وقد يؤخذ من قوله يغير المعني ان رجوع الزيادة ايضا اجرا
 نحو السلام الحسن عليكم ولا يجزي سلامي او سلام او سلم بتثوين
 او دونه او سلام الله عليكم او عليك او عليهم او عليهم
 او عليكم السلام بل تبطل صلاته في صور الخطاب اذا قعد وفي الروضة
 واصلمها في باب سجود السهو انه لو قام خامسة بعد تشهد
 في الرابعة ثم تذكر عاد واجزاء تشهد على الصحيح فيسلم
 من غير عادة وبه يرد ما قاله القاضي في نظيره ذلك من وجوب
 اعادة التشهد ليكون السلام عقبه وتورد ابن عبد السلام في
 انه هل يجب ان لا يسلم حتي يعلم كمال ما دخل فيه او يكفيه اعتقاده
 كاله ثم رجح الثاني واحتج له بتسليمه عليه الصلاة والسلام من
 الظهوان هو حينئذ كان يعتقد الكمال لا عما به والامان الامر بخلافه
 والسابع عشر **نية الخروج من الصلاة في قول** قال به ابن سريج وغيره
 وحكي عن ظاهر نية في البويطي قياسا على نية الترم عند التكبير
 لان السلام ذكر واجب في احد طرفي الصلاة كالتكبير والقول الاخير
 وهو الاصح انها لا تجب قياسا على سائر العبادات لان النية تلبيق
 بالاقدام دون التروك ولان المراد وجوبها والافاستحبابها الاتي
 يقتضي لياقة اصلها نعم تسن خروجها من خلاف من اوجبها
 قال في الروضة فان قلنا تجب لم يجب تعيين الصلاة في نية الخروج
 ولو عين غير ما هو فيه عمدا بطلت صلاته وان كان سهوا
 محجبا للسهو وسالم ثانيا واذا قلنا لا تجب نية الخروج لا يصح
 الخطا في التعيين واذا قلنا تجب فيجب ان ينوي مقترنا بالتسليم
 الاول فان قدم ما قبل السلام او سلم بذا نية اي واخرها عن اول

السلام كما يوحى من ظاهر قوله معتزنا بالتسليم الاول وهو كلام
 الامام لا نه حكمي احتمالا ان المقارنة لعليكم فقط لانه المناقض
 واخرها للكل لانه جميعه في حكم الخطاب ثم قال واطلق الائمة
 ان السلام من الصلاة كالتكبير انتهى بطلت صلاته ولو نوي
 قبل السلام الخروج عنده لم تبطل صلاته لكن لا تكفيه بل يجب
 النية مع السلام انتهى وظاهر ان البطلان بتقدمها على
 السلام يحوي في استحبابها ايضا ونازع الاسوي في نفيه
 بالخطا في قوله لا يضر الخطا في التعيين بما نازعه فيه شيخ مشايخنا
والثامن عشر ترتيب اي الاركان المذكور قال المحقق
 المحلى وعده من الاركان بمعنى الفروض صحيح ويعني الاجزا
 فيه تغليب انتهى ويمكن ان يقال في كلام الائمة ان صور الرب
 جزء منه في المانع ان يباد بالترتيب الحاصل بالمصدر اشارة
 الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فليتامل
 وقوله على ما اي على الوجه الذي **ذكرناه** في عدها لا يحلوا ان
 تسامح سهله ظهور المراد فانه يجب قرد النية بالتكبير
 ومحلها القيام وجلوس التشهد مقارن له لكن هذا لا يرد عليه
 لقوله والتشهد فيه فالترتيب المراد فيما عدا ما ذكر فلو ترك
 الترتيب عدا كان سجدة قبل كوعه بطلت وان سهرى فمابعد
 المتدرك لغو فان تذكره قبل بلوغ مثله فعله ولا تمت
 به ركعته وتدارك الباقي **وسننها** اي الصلاة فسمان الاول
 ما يفعل قبل **الدنول** بالاحرام بها وهو **شيان** احدها **الاذان** في حق

الرجال

الرجال لكل مكتوبة من الجنس ولو فائتة ثم عقب سلامه دخل
 وقت الظهر فصلادها او صلي الظهر اخر وقتها فدخل وقت العصر
 عقب سلامه فصلادها او صلي فائتة في اول وقت الظهر ثم صلي
 الظهر او فائتة اخري في اخر وقتها فيؤذن في جميع ذلك لكل
 منها وللاولي فقط ان نوات فعلا ووقتا كان جمع تقديم بسند
 او مطر او بين فائتين او فائتة وحاضرة في وقت واحد قدم
 الغائبة او الحاضرة او الحاضرة فيؤذن للاولي فقط في كل ما ذكر
 ونظر الاسوي في ندب الاذان في وقت الاولي من الجموعتين اذا نوي
 جمع التأخير قال الدميري ويظهر تخرجه على انه حق الوقت والصلوة
 فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد
 انه حق الصلاة كما علم مما تقدم انه يؤذن للغائبة ولا فورة في سدن
 الاذان بين المنفرد بالصلاة وان بلغه اذان غيره والمطلي
 في جماعة نعم المصلون جماعة يركي اذان واحد لهم ففوسمة عين
 قارة وكفاية اخري ومن شرطه اسماع نفسه في اذان المنفرد
 وغيره ولو واحد في اذان الجماعة ويوحى منه اذنا اذان
 المنفرد ما شيا وان ابعدا لا يسمع اخره من سمع اوله وهو
 المتجه ودخول الوقت لانه لا اعلام به فلا يصح قبله نعم اذان
 جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتد به على الاصح وفارق التيمم
 والصلاة باشتراط النية فهما لا فيه قال الاسوي وكالا يصح لا يجوز
 ايضا وبه عبدي في التسبب وسببه ما كان فيه من القليلين انتهى
 وقضية انه لو امن الالباس لم يجرم وهو ظاهر لانه نعم ان قصد
 به الاذان فينبغي الحرمة لانيانه بعبادة فاسدة لكن انما ينجيه هذا

ان تعدد وعلم التحريم ويستثنى الصبح فيصبح اذانه من نصف الليل
 وليس له اذانان واحد قبل الفجر واخر بعده وخروج بالذكور الا اذا
 قال في الروضة كما صلتها اما جماعة النساء ففيها اقوال الشهور والنصوص
 في الام والمختصر يستحب لهن الاقامة دون الاذان فلو اذنت
 علي هذا ولم يرفع صوتها لم يكنه وكان ذكرا به تعالى لا اذانا
 ولو صلت امرأة منفردة فعلي هذه الاقوال ولا ترفع صوتها
 بحال فوق ما يسمع صواحبها ويحرم عليها الزيادة علي ذلك
 قال في شرح المذهب كما يحرم تكثفها بحضرة الرجال لانه يغتنق بصوتها
 كما يغتنق بحضرتها انثى وقضيته ان المراد بهذه الزيادة ما يسمع
 الرجل حق لو اقتصر في الرفع علي ما يسمع صواحبها لكن بحضرة رجل
 يسمع حرم واداه لو رفعت فوق ما تسمع صواحبها ولا اجنبي ثم يسمع
 انه لا يحرم لكن الاوجه الحرمه ايضا خلافا لشيخ مشايخنا لما فيه
 من التشبيه بالرجال وهو محرم كعكسه لان رفع الصوت بالاذان
 من شعارهم واما لم يحرم عنها وسماعه للاجنبي حيث لا فتنه
 لان تمكينها منه ليس فيه حمل الناس علي قود كالفتنه كما
 انه لا تشبيه فيه بخلاف تمكينها من الاذان لانه ليس الاصفا
 والنظر اليه وكلاهما يؤدي لذلك وبهذا يغدق بين الحرمه
 هنا وعدمها في رفع صوتها ولو فوق ما يسمع صواحبها خلافا
 لبعضهم وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقرآن في الصلاة
 ولو بحضرة اجنبي ومثلها القراءة خارج الصلاة كما هو ظاهر ويكفي
 الفرق بان الاذان يستحب الاصفا اليه لكل احد وان احسنه
 بخلاف القراءة لا يطلب من احسنها تركها والاصفا القراءة غيره

وايضا

وايضا فالاذان محتاج الي سماعه بخلاف القراءة فكان الرفع
 فيه اقرب للفتنة قال في شرحه والحنثي المشكل في هذا كله
 كما مر ذكره ابو الفتوح والبعوي وغيرهما انتهى وقضيته
 انه لا يصح اذانه مطلقا وان يحرم اذانه برفع الصوت وكذا بحضرة
 من يحرم نظره اليه علي ما تقدم لكن ينبغي استثناء اذانه
 بحضرة المرأة فلا يحرم وان حرم نظرها اليه لانه اما امرأة ولا كلا
 لانه اذان امرأة بحضرة امرأة او رجل والرجل لا يحرم اذانه
 بحضرة المرأة كما هو ظاهر وقد يقال لم يحرم اذان المرأة بحضرة
 الرجل ولم يحرم عكسه مع انه يحرم نظر كل منهما للآخر الا ان يجب
 بان كونه الموزن ذكر ام معلوم وهي ممنوعة من النظر اليه فاذا انه
 لا يحلها علي النظر اليه وبان الاذان وظيفة الرجال لا بد من
 قيامهم بها فلا التفات لما قد يحجر اليه وخروج بالمكتوب من الخس
 غيرها كالمندورة والجمادة والنوافل مطلقا فلا يسن الاذان
 لها بل يكرهه كالاقامة نعم يسن ان ينادي الصلاة جامعة
 لجماعة ما يسن فيه الجماعة من النوافل دون الجمادة والمندورة
 وقال الزركشي وهل محله عند الصلاة كالاقامة او عند دخول
 الوقت كالاذان لم ارفعه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر
 الثاني ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيدوه انه لما كسفت
 الشمس امر صلى الله عليه وسلم مناديه فاجتمع الناس وقد
 يقال هذا كان في اول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء
 ليجمع الناس اليها ولعل قيل باستحبابه بدلا عن الاذان والافتاء
 لم يبعد انتهى وهو منجبه لكن يجوز في الاذان بالاول فقال ويأتي

به عند ارادة فعل الصلاة انتهى والتجده حمله علي ما اذا لم يجز
لجمع الناس والا اتي به ايضا ولا لجمعهم وشروط المودن الاسلام
ولا يصح اذان الكافر لعدم اهليته للعبادة ثم ان لم يكن من العير
حكم باسلامه بالنطق بالشهادتين ويعيد الا ان اذ لو وقع اوله
في الكفر بخلاف ما اذا كان منهم وهم فرقة من اليهود به يعتقدون
ان محمد ارسل الله الي العرب خاصة والتميز فلا يصح اذان الانبي
والحنثي كما تقدم ويكره اذان الصبي والغاسق ولا يعتد بقولها
في دخول الوقت وان تادي به الشعار وظاهرا والمراد اذ انما الغيرة
اما اذ انما النفسها فيتعين القول باستحبابه **والثاني الاقامة**
حي المرأة لها والنساء وحي الحنثي لنفسها لنفسه وكذا النساء
يظهر لانه اما اقامة او رجل وكلاهما تصح اقامته للنسوة ولا تصح
اقامة المرأة للرجال وكذا الحنثي كالحا هو ظاهر لاحتمال ذكره فيهم
وقضية ذلك عدم صحة اقامة الحنثي للحنثي لاحتمال افوثة الاول
وذكورة الثاني وقياس ما تقدم من حرمة اذان المرأة بحضرة اجني
يسمع وان لم ترفع صوتها لحرمة اقامتها بحضرة كذا ذكره ويبي
الكلام في رفع صوتها بالاقامة فوق ما تسمع صواحبها حيث
لا يسمع اجنبي هل يحرم لان فيه تشبيها بالرجال بناء على ان الرفع
بالاقامة من شعار الرجال المختص بهم ايضا فيه نظر وقول شيخ
مشايخنا في شرح منجه اما المودن والمقيم للنساء فلا يشترط فيها
ذكورة يفيد امرين الاول صحة اذان واقامة الذكر والنساء ولا يشترط
قوله لا يندب للنساء الاذان لان معناه الاذان الصادر منهن

مطلقا والثاني صحة اذان كل من الحنثي والانثي للنساء وفيه نظر لانه
ينبغي قصر يحسم بانه لا يندب للنساء الاذان فكان مرادة لا يشترط
في كل منهما الذكورة فلا ينافي اشتراطها في احدهما والقسم الثاني ما يفعل
بعد الدخول فيها وهو ايضا **شيان** والمراد كما قاله العلامة ابن قاضي
عجلون في تصحيحه بقوله وسننها بعد الدخول فيها شيان انهما من
الابحاض فيزاد القعود للتشهد الاول والقيام للقبوت والصلاة علي
النبي صلى الله عليه وسلم فيهما والقعود لها في الاول والقيام لها في الثاني
والصلاة علي الال في التشهد الاخير والقعود لها فيه والصلاة علي
الال في القبوت والقيام لها فيه وهل يعد ايضا السلام علي النبي
صلى الله عليه وسلم والقيام له فيه لندبها فيه والصلاة علي الصحب
في القبوت والقيام لها فيه اذ قلنا يندبها فيه ما بحث فيه نظره
الشي الاول منها **التشهد الاول** وهو كالآخر في اقله واكمله وبين
ان يصلى بعده علي النبي صلى الله عليه وسلم كما علم مما تقدم واما الصلاة
علي الال والزيادة الي حميد مجيد فسنة في التشهد الآخر دون الاول
بل يكره ان يؤيد فيه علي الفاظه والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم
لبنايته علي التخفيف فان اطاله بدعا او غيره ولو عمد لم تبطل صلاته
ولم يسجد للسهو خلافا لقول القاضي بالبطلان بل نقل في شرح المذهب
الاتفاق علي عدمه نعم لو فرغ المأموم التشهد الاول والصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام سن له الصلاة علي الال
وثوابها وفاقا لما ائتم به شيخنا الشهاب الزلي **والثاني القبوت**
في اعتدال ثابته الصبح قال جمع ونص عليه في المختصر واعتمده ابن
الرفعة والاذاعي وغيرهما بعد سماع الله من حمده وبناك الحمد

اي عدم تعيين كلمات القنوت لوقت بما جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما كان حسنا زاد في شرح المذهب قال اصحابنا يستحب الجمع بين
 قنوت عمر وما سبق فان جمع بينهما فالاصح قنوت عمر رضي الله
 تعالى عنه وان اقتصد فليقتصر على الاول وانما يستحب الجمع
 بينهما اذا كان منفردا وامام قوم محصورين يرضون بالتطول
 انتهى ثم قال البغوي ذكر اطالة القنوت كما ذكره اطالة التشهد
 الاول قالوا وتكره قراءة القراء فيه وان قرأ لم تبطل صلاته
 ويسجد للسجود وانتهى واطلاق كراهة الاطالة تقتضي انه لا يطل
 بها مطلقا وان بلغت الحد المبطل في غير محل القنوت ويسن
 للامام ان يكون قنوته بلفظ الجمع في اهدنا وما بعده
 وان يجهد فيه ولو في السرية بخلاف المنفرد فيسجد مطلقا
 واما المأموم فان سمع الامام من جهته الدعاء وهذه الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به المحب الطبري ووجه
 الاسوي وغيره المشاركة فيها وشاركه سدا في التنا والاول
 فانك تقضي او يسمع او يقول وانا على ذلك من الشاهدين
 او صدقت وبررت والمشاركة اولى قاله في الاحياء وتبعه
 الفتوي وغيره وما ذكره انه يقول صدقت وبررت رده
 غير واحد فان القاضي وغيره صرحوا ببطلان الصلاة بلا
 المؤذن بصدق وبررت لكن اعتمدت بحجج الشهاب الدمشقي
 وفرق بان الاجابة مستحبة هذا لا ثم فسومع هنا ما لم يسمع
 ثم وان لم يسمعه اي سماعا محققا بحيث يتميز فيه السمع

تأخير

قنت

قنت سرا ويسن رفع اليدين فيه وفي سائر الادعية ويجعل ظهرها
 السماء اذا دعا برفع يديه وعكسه انه دعا التحصيل في ولايسن مسح
 الوجه بعد القنوت بل الاولى ان لا يفعله وجزم في التحقيق باستحبابه
 عقب الدعاء خارج الصلاة **وهي ثانيا** اي الصلاة اي سننها التي
 لا تجبر بالسجود وقوله **خمس عشرة** لا يطابق المعدود ولعله
 تحريف ناسخ عن تسعة عشر على ان السنن تزيد على التسعة عشر
 وانما امردها بصورة الحصر لما تقدم في شرح الخطبة وقوله **فصل**
 زيادة ايضاح **رفع اليدين** اي الكفين حذو المنكبين ولو امرأة
 وان اضطلع ومعني حذو منكبها ان يجازي اطراف اصابعه اعلا
 اذنيه واهما ماه شحقيهما وكناه منكبها والمنكب مجمع عظم
 العضد والكف فان تعذر الرفع الا بزيادة على الشروع او نقص
 اي بالممكن منها وان امكنا اي بالزيادة وان تعذر رفع احد
 يديه رفع الاخرى وان كان اقطع رفع ما بقي اليحد لو كان سليما
 حصلت المحاذاة المشروعة ويسن ان يستقبل بها القبلة وان
 يميل اطراف اصابعها نحوها على ما قاله الحاملي لكن استقر به
 البلقيتي وغيره وان يكسرها قال الاذري وصرح جماعة بكراهة
 خلافه وان يغرق اصابعها تغريقا وسطا **عند تكبيرة الاحرام**
 بان يبدئي الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء اذا
 صح في اصل الروضة لكن صح في التحقيق وشرحي المذهب والوسط
 نذب المقارنة في الانتهاء ايضا ونقل في الاخيرين عن النضر قال
 في الهمات فهو الفتي به واستشكل ذلك بما رواه مسلم انه صلى الله
 عليه وسلم رفع يديه حذو منكبيه ثم كبر قال شيخنا مشايخنا

٩٦

وقد يجاب بأنه فعله لبيان الجواز انتهى قال في أصل الروضة فإن فرغ
من التكبير وقبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الباقي وإن فرغ منها أحط به
ولم يستند الرفع ولو ترك رفع اليدين أي ولو عمد أحقني أي ببعض
التكبير رفعها في الباقي فإن أتمه لم يرفع بعده انتهى وقوله لم يرفع
بعده أتم ليس له الرفع بعده وإن جاز كما علم من جواب الاشكال المذكور
وهذا مما يمنع حل ما في مسلم ونحوه مما يخالف ما تقدم عن حصول
أصل السنة كما قيل قال في أصل الروضة واختلفوا في أنه إذا أرسل
يديه أي من الرفع هل يرسلها أو يسالها بل يغتم بيستانف رفعها
أي تحت صدره ووضع اليدين على اليسرى أم يرسلها أو يسالها
أي تحت صدره فحسب ثم يضع يده في الروضة الأصح الثاني وفهم صاحب
الروض أن الخلاف في الأولوية فصرح بها قال شيخنا وهو
قريب **رفع اليدين** هذا والمنكبين ويسن كشفا ونشرا أصابعها
وتفردتها للقبلة تقريباً وسطاً **عند الركوع** أي مع تكبيره
قال في شرح المذهب قال أصحابنا ويبتدي التكبير قائماً ويرفع
يديه ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا أفاض
كفاه منكبيه الخفي وفي البيان نحوه وصوبه في المهمات قال في الألفية
لأن الرفع حال الاتي الذي اقتضاه كلام الروضة وأصلها متعذر
ومتعسراً قال المهمات ولم يتعرضوا للطرف الاثنى عشر وفي استحياب
ما قالوه في الأحرام من أنهما يها معانظر والقياس استواءهما فيه
انتهى وقوله ولم يتعرضوا للطرف الاثنى عشر أي نصاً فلا يبنائي أن
قوله في شرح المذهب أن جميع ما مر في تكبيرة الأحرام من الغنوع
بأي هنا ظاهر فيه ولو ترك عمداً أو سهواً الرفع حتى فرغ التكبير

أو التكبير حتى ركع لم يبتدأ ركعه أو الرفع حتى أتى ببعض التكبير رفع
في الباقي **رفع اليدين** كما ذكرنا أيضاً **عند الرفع منه** أي من الركوع
بأن يكون ابتداء رفعها مع ابتداء رفعه ولا أصل في رفع اليدين في هذه
المواضع الثلاثة مما صح في روايات كثيرة أنه صلى الله عليه وسلم
كان يرفع فيها كما بسط الإمام البخاري رحمه الله تعالى ذلك مع الجواب
عما إذا لفت في مصنفه جليل في الرد على منكر الرفع فيها على وجه يتقطع
معه عذر كل أحد وبين فيه أنه قد رواه سبعة عشر من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لم يثبت عند أحد من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وخروج بالمواضع المذكورة الثلاثة عندها
كالهوى للسجود والرفع منه فلا يسن الرفع فيها الرواية
الصحيحة وكان لا يفعل ذلك أي الرفع في السجود ورواية
البخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود
ومن التشهد قال في شرح المذهب وقد كثر لهذا إجماع البخاري
في كتاب رفع اليدين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه
إذا ركع وإذا سجد لكنه ضعيف ضعفه البخاري وفي كتاب النسيء
حديث يقتضيه عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم
انتهى وكالقيام من التشهد الأول لكن قال جمع باستحياب جنيذ
وصوبه المؤوي قال ودليله حديث نافع أن ابن عمر رضي الله
عنهما كانا إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وإذا ركع رفع يديه
وإذا قال سمح الله لمن حمده رفع يديه وإذا أقام من الركعتين
كبر ورفع يديه ورواه ابن عمر ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواه البخاري في صحيحه وابو حميد الساعدي في عشرة في الحجاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو قتادة انه وصف صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال فيها واذا قام من الركعتين كبور رفع
 يديه حديث صحيح رواه ابو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد
 الصحيحة وعن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الي الصلاة المكتوبة كبور رفع
 يديه ذو منكبويه ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراته واداد
 ان يركع ويصنعه اذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من
 صلاته وهو قاعد واذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر
 حديث صحيح رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وابو داود
 والترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية ابي داود اذا قام من
 السجدة ثنتين بدل الركعتين والمراد بالسجدة ثنتين الركعتان بلا شك
 كما في رواية الباقرين انتهى وعلي هذا فينبغي استحباب الرفع
 عند التكبير عقب التشهد اذا صلى قاعدا قال في الام ولو ترك
 الرفع في جميع ما امرته به او فعله حيث لم امر به كدهت له ذلك
وضع اليدين من يديه على الشمال منها بين صدره وشرته قال في الرواية
 في قبض بكفه اليمنى كوع اليسرى ويجمع راسها ووساعدها قال
 القفال ويتخير بيسط اصابع اليمنى في عرض المفضل وبين يديها
 في صوب الساعد انتهى وظاهره او صريحه حذف الواو قبل قوله
 قال ان ما نقله عن القفال بيان كيفية القبض المذكور قبله
 قال شيخ مشايخنا وليس كذلك بل هو قول للقفال مقابل القول

بالقبض المذكور كما صرح به في المجموع وغيره ولا يبعد ان الخلاف
 في الافضل فيحصل اصل السنة بما قاله القفال ايضا وفي الام والقصد
 من وضع اليمنى على اليسرى تسكين يديه فان ارسلها بلا عبث
 فلا بأس فقول البغول بكراهة الارسال محمول على من لم يامن العت
 قال الاذرعى وقضية كلام الروضة انه في حال وضع يديه تحت صدره
 حالة القيام يفرج اصابع ييسراه التفرج المقتصد ولم اره وقد
 يقال بالضم او لا يتكلف ضا ولا غير انتهى لكن في شرح المذهب
 ولا يفرجها حالة القيام والاعتدال وقضية ان السنة ههنا
 الضم ان اراد انه يطلب ان لا يفرجها فاذا اراد لا يطلب تفرجها
 وافق احتمال الاذرعى الاخير ولم يبين المصالح محل وضع اليدين
 على الشمال ولا كلام في كونه في القيام بعد تكبيرة التحريم وكذا في
 الاعتدال كما في شرح البهجة لشيخ مشايخنا ونورع فيه **بانه**
 خلاف مقتضى اختصاص المجموع على الخط في قوله فاذا اعتدل
 قائما خط يديه مع جمعه بينه وبين الوضع في قوله في القيام السنة
 ان يخط يديه بعد التكبير ويضع اليمنى على اليسرى وخلاف مقتضى
 فرقتهم بين عدم الرفع في دعا الافتتاح والرفع في القنوت بازليديه
 وظيفة اي وهي جعلها تحت صدره ولا وظيفة لها هنا فالولا ان
 السنة هنا الارسال ما تاتي هذا الفرق وصرح الدوميري وغيره
 بانه لا فرق في ادب الوضع بين القيام والقاعد والمضطجع وعلي ما قاله
 الشيخ فهل يجري في اعتدال القنوت فيه نظر **والتوجه** بعد
 التحريم وان طال الفصل بينهما فيما تظهر لي غير صلاة الجنازة ولو على

هناك
 انما لا يفرج
 اليمنى على الشمال
 قبل السجدة في القنوت

تبر او غايب كما هو ظاهر كلامهم خلا لما بحثه ابن العباد من فرض
او نقل للمنفرد والامام والمأموم وان شرع امامه في الفاتحة
او امن هو لتأمينه قبل شروع فيه الا ان شرع هو في التعوذ
او القراءة ولو سهر او في الوقت النطق به فسبق لسانه للتعوذ
او القراءة نظر وادرك امامه في غير القيام ما لم يسلم او يقيم قبل
ان يجلس اخاف فوت بعض الفاتحة لو اتي به قال في الروضة
وبه صرح الاذرعى وغيره او فوت الوقت اي وقت الصلاة
او وقت الاداء اي بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة كما قال شيخ مشايخي
ولا يسن في هذه الصور نعم يخالف ما ذكره خوف فوت وقت الصلاة ما
تقدم اول كتاب الصلوة عن الابدان انه لو ادرك آخر الوقت بحيث لو
ادى الفريضة بسننها يفوت الوقت ولو اقتصر على الاركان يقع في الزيادة
والأفضل ان يتم بالسنة الا ان يجعل على غير ذلك ولا يخفى ان هذا ليس
من قبيل المدلل الجائز ايضا فان كان ايضا مصورا بما اذا كان بحيث لو اقام
على الاركان ادرك الوقت لاحد خلا في الاولى وهذا مطلوب ومنه
يظهر ان تردد الاذرعى والزركشي في وجوب ترك التوجه اذا كان
فوت الوقت لا يتأتى في التصويب المذكور قليتا مل وافضله وجهت
للذي خطر السوات والارض حنيفا مسلما وما انما المشركين ان صلواتي
ونسيك ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
واذا من المسلمين ويزيد المنفرد وامام راضين لم يطر اغنيهم ولم يطر
بعينهم حق كاجدا وادقا ومتزوجات اللهم انت الملك الي ابد
والاستعاذة من الشيطان بعد التوجه وتكبير العيد لقراءة كل

ركعة وكل قيام من قيامات الكسوف والصلوة للبناء لا للتدابة بعد
سجود التلاوة في اثنايها القرب الفصل وقضيتها انه لو طال تعوذ
في اثنايها ولا اذا خاف فوت بعض الفاتحة مع الامام او فوت الوقت
او شرع في القراءة ولو سهر او كما تقدم في التوجه انتهى وافضلها التعوذ
بالله من الشيطان الرجيم وبين الاسرار بكل من التوجه والاسعاذة
ولو في الجهرية بخلاف التعوذ للقراءة خارج الصلاة فانه علي
سننها ان جهرا جهر وان سرا سرا وبين الفصل بسكينة تسرع
بين التحريم والتوجه والاستعاذة وبين الاستعاذة والبسلة
وبين اخر الفاتحة وامين وبين امين والسورة وبين اخر السورة
وتكبير الركوع فاذ لم يقرأ السورة فصل بها بين امين والركوع وبين
للإمام ان يسكت في الجهرية بعد قراءة المأموم الفاتحة وان يشغل
في هذه السكينة بدعا او قدا وهي **اولي** **والجهر** بقراءة الفاتحة
وغيرها في **موضع** بقراءة الجهر وهو الصبح والعيدان وحقوق
القوم والاستسقاء والتراويج ووتر مصان وركعتا الطواف ليلا
او وقت الصبح والاوتان من العشا ومن المغرب لغير المأموم
نعم سياي ما يعلم منه ان محل جهر الانثي والخني ما لم يسمع
اجنبي والاكراه لها الجهر والقياس وهو مقتضى قول الروضة والخني
كلمة سن جهر الخني بحضرة المرأة لانه اما انثي او ذكر وكلان هما
يجهر بحضرة تنافيا في شرح المهذب والتحقيق انه ليس بحضرة الرجال
والنساء الاجانب فيه نظر وسن اسرار الانثي بحضرة الخني لاحتمال
ذكورها واسرار الخني بحضرة الخني لاحتمال انوثتها الاول وذكر

وذكر في الثاني ولو ترك الجهر في اولي العشاء مثلاً لم يتداركه في الباقي
لان السنة فيه الاسرار ففي الجهر تغيير صفته بخلاف ما لو ترك
السورة في اولي الرباعية مثلاً يتداركها في الباقي لعدم تغيير
صفته لان السورة لا تسن فيه لانه يسن تركها فيه **والاسرار**
بها بحيث لا يزيد علي اسماع نفسه **في موضعه** اي الاسرار وهو صلاة
المأموم مطلقاً فيكره جهده وما عدا ما تقدم الامام والمنفرد
ومنه الرواتب مطلقاً حتي الليلة كما نقل عن شرح المذهب اتفاق
الاصحاب عليه ونوافل النهار المطلقة اما نوافل الليل المطلقة
فيتوسط فيها بين الاسرار والجهر **نعم** ان شوش علي نحونايم اوصل
او خاف الريا كره الجهر والعبرة في الجهر والاسرار في الغرضية المقضية
بوقت القضا لا بوقت الاداء فيجهر في قضا الظهر ليلاً ويسر في قضا
العشاء مهاداً ولو ادرك ركعة من الصبح مثلاً في وقتها والاخرى خارجة
جهر في الاولى واسر في الثانية كما هو ظاهر قال الاذري ويشبه
ان يلحق بها العيد قال شيخ مشايخنا والاشبه خلافة كما اقتضاه
كلام المجموع في باب صلاة العيد بين قبيل باب التكبير عملاً باصل
ان القضاء يكي الاداء ولان الشرع ورد بالجهر بمصلاته في محل الاسرار
فحينئذ يجب انتهي اي فلو قضى العيد بعد الزوال جهده فيه
وقضية التقبيد بالغرضية في هذا الكلام انه لو قضى شيئاً من
الرواتب النهارية ليلاً اسر لكن قضية اسقاطه في بعض العبارات
خلافة وحيث اسر في موضع الجهر وجهده في موضع الاسرار كره
الا لعذر كما هو ظاهر **والتامين** لكل من المنفرد والامام والمأموم

وهو قوله امين عقب فراغ الفاتحة وذلك للتباعد كما رواه الترمذي
وغیره ويسن ان يفصل بينه وبين الصائتين بسكتة لطيفة
ليجزيه عن القنات ويجزوه في الجهرية الامام والمنفرد وكذا المأموم
لقراءة امامه ويسر به لقراءة نفسه وقد صح من طرق كثيرة
عن وابل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالتأمين ورواية
شعبة عنه انه خفضه به خطأ كما قاله البخاري وصح عن عطاء ابن
الزبير امن وامن من وراء حتى ان المسجد للجنة اي اختلط اصوات
وهو يابن حبان عنه قال ادركت ما يتبين من الصالحين رضي الله تعالى
عنهم اذا قال الامام ولا الصائتين رفعوا اصواتهم بامين وجهده
الانثى والخشي بهما بقواتهما وقد تقدم ولا يسن في السرية جهده
بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يومن كل من مطلقاً نعم
ان جهده الامام بالقراءة فيها لم يبعد سن موافقة ويستحب ان
يكون تأمين المأموم لقراءة امامه مع تأمينه لا قبله ولا بعده
فان اذنة امن عقب تأمينه وان لم يعلم تأمينه او اخره عن
وقته المندوب فيه امن هو قال في شرح المذهب ولو قرأ معه
وفرغاً معاً كفي تأمين واحد او قبله قال الهروي ينتظره
والمختار والصواب انه يومن لنفسه ثم للمتابعة وبحث الزم كشي
انه يسن ان يومن معه وان امن هو عقب الفاتحة بلا فصل
واحد الاذري من كلام السبكي انه لو وصله بالفاتحة اخر المأموم
تأمينه عنه وفي الروضة قال اصحابنا لو ترك التأمين حتي استغل
تغيره فات ولم يعد اليه وفي الحاوي وغير وجهه ضعيف انه

باتي به ما لم يركع انتهى وقوله حتى اشتغل بجيرة اي ولو هو وايدليل
انه في شرح المذهب حكى عن الاصحاب الفوات اذا قلعت بجيرة ثم
ضعف تفرقة الماوردي بين الساهي وغيره وقد يفهم تعبيرهم
بعقب الفراغ فواته بالسكون اذا طال وقد يفهم بين العمد وغير
لكن قال بعضهم فان اخر لم يفت الا بالشروع في السورة او الركوع
فتنبه عد التامين من هيات الصلاة لا ينافي ان مسنون خارج
الصلاة ايضا **وقراءة السورة** لكل من المنفرد والامام والمأموم
في السرية والجهرية الا المأموم في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ساعا
محققا والا فاقدا الطهورين لم يجب يحيي شيئا من القرآن ولو اية
وكذا بعض اية افاد وبسملته لم يقصد انها التي اولى الفاتحة
ونحو الم من المروف المقطعة او ايل السورة ان قلنا انه مبتدأ
حذف خبره او بالعكس ولا حظا ذلك لانه اية او بعض اية افاد
فيما يظهر في الجميع **بعد الفاتحة** في الصبح والجمعة ونحو العبد وجميع
ركعات التطوع كما اتي به القفال لكن محله ان اقتصر على تشهد
والا لم يسن فيما بعد التشهد الاول علي اوجه الوجهين والاوليان
من باقي الخمس دون الاخيرتين وان قصد ان يصلحها بالتشهد واحد
كما هو ظاهر كلامهم المأموم فرع من الفاتحة فيها قبل الامام
فيما بينهما او لم يدرك الا اخيري الامام ولم يتمكن فيها
من السورة فيما في اخيريته دون اطلد ورقة علي ما قاله
الاسموي ودون الحنابلة لبنا بها علي التحفيف وخرج بها السوا
قراءة الفاتحة مرة ثانية فلا تسن **نعم** ان لم يحفظ غيرها

سن اعادتها في الاوجه وبقول له بعد الفاتحة قراءة السورة قبلها
فلا تحصل به السنة ويكره قراءة السورة وان لم يجب لما صح من قوله
عليه الصلاة والسلام ام القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا
عنها قال الاذري والمشهد انه يندب للمأموم تأخير الفاتحة عن
فاتحة امامه فان لم يسمعه اي كان في اولي السرية قد رد ذلك بالظن
قال الطولي ولم يذكر واما بقوله في زمن سكوتة والاشبه انه
يطيل الاضطلاع او ياتي بذكر اخر واما السكوتة المحض وقراءة غير الفاتحة
فيعيد انتهى ونقل ابن المحرري الرفعة عن الطولي انه يكره الشروع
في الفاتحة قبل الامام للحلا في الاعتداد بها حينئذ والحريات
قول بالبطلان ان فرغ منها قبله لكن اتي ابن عبد السلام بانه
لا تكرر قراءة المأموم الفاتحة قبل قراءة الامام الفاتحة قبل قراءة
الامام وفي شرح المذهب انه يكره المأموم الجهر وان لم يسمع قراءة
الامام اجماعا وانه لو جهوا الامام في السرية او عكس اعتبر فعله
فيستمع المأموم في الاول ويعرف في الثاني وصح في الشرح الصغير اعتبار
المشروع فيه عكس الحال وانه لو ترك الامام السورة فتمكن المأموم من اتمائها
قبل ركوع الامام حصل له فضلها وكذا ان لم يتمكن وكان يعود ان يتمكن
وتأخره بعد ركوعه لقراءتها خطأ **والتكبيرات عند القنص** اي
التهوي للركوع والسجودين **وعند الرفع** من السجودين والتشهد
الاول للاتباع رواه الشيخان ويسن مدتها الي الركن المنتقل اليه
وان فضل مجلس الاستراحة ليل لا يخرج من صلواته عن الذكر بخلاف
تكبير التحريم يندب الاسراع به ليل لا تزول النية والجهر بها ان كان

اما ما يسمعه المأمومون او مبلغا احتيج اليه بان لم يبلغ صوت الامام
جميع المأمومين فيجهر واحد منهم او اكثر بقدر الحاجة سماع المأمومين
الما المنفرد والمأموم غير المبلغ فلا يجهر بل يكبر جهرا للمأموم
وهل يكبر جهرا المنفرد فيه نظرا ولو اتمت امرأة نسا قال في الجواهر
رفعت صوتها بالتكبير اقل من رفع الرجل اي بحيث لا يسمع اجنبي
اخذ اما تقدم في القراءة **وقول سمع الله من حمده** لكل مصلح في الامور
مع ابتداء رفع راسه من الركوع الي ان ينتصب قايدا للاتباع رواه
الشيخان واما خبر الصحيحين اذا قال الامام سمع الله من حمده
فقلوا ربنا لك الحمد فمعناه قولوا ذلك مع ما علمتموه من سمع
الله من حمده واما اقتصر على ربنا لك الحمد لانه صلى الله عليه
وسلم كان يجهر بسمع الله من حمده فيسمع المأمومون فيتبعون
فيه عملا بفعله صلوا كما يتوون اي علمتموني أصلي وكان يسر
بربنا لك الحمد فلا يسمعون غالبا فينبههم عليه وقول
ربنا لك الحمد لمن ذكر سراجين ينتصب للاتباع رواه الشيخان
زاد في التحقيق حمد الثيوب طيبا مباركا فيه ويدل له ما
صح انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقولها وراه في اعتداله فلما
انصرف قال من المتكلم قال انا قال رايت بضعة وثلاثين ملكا
يبتدونونها ايم يكتبها اول ويسن ان يزيد بعد ما ذكر ملا
السواآت ومد الارض وملا ما شئت من شيء بعد ويستوي في استجاب
ذلك الامام والمنفرد في الروضة قال ويستحب لغيا لامام
وله اذا رضي القوم ان يزيد فيقول اهل الثنا والمجد الي اخذ

بل يكبر لها ترك هذه الزيادة كما يستفاد مما في شرح المذهب
من ان التسبيح وسائر الاذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله
من حمده وربنا لك الحمد والتكبير عند الختم سنة لكن يكبر تركه
عمدا وان هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء كما يكبر فعلها
لامام غير الراضين **نحوه** الذي في شرح المذهب فيما اذا لم يرض
المأمومون ان الامام يقتصر على ربنا لك الحمد ويجهر الامام
ومثله مبلغ احتيج اليه بسمع الله من حمده ويسر بما بعده
ويسر المأموم والمنفرد بالتسبيح وفي التنصير لو ادرك السجود
الامام في الاعتدال قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد وحمل الاثر
عليه ما اذا اخر الامام التسبيح الى الرفع وهو ظاهر ان قلنا يندب الامام
تدراكه **والتسبيح في الركوع** نحو سبحان ذي العظم وبحمده واقله تسبحة
واحدة ولو سبحان الله وسبحان ذي الاعلى وادي الكمال ثلاث واكمل
منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم احدى عشر وهي اكملها لكن الزيادة على
الثلاث انما تشي المنفرد وامام راضين كما يسن لها ايضا زيادة
اللهم لك ركعت الي اخره فاذا اراد الاختصار على احوهما فالتسبيح
افضل اما امام غير الراضين فلا يزيد على التسبيحات الثلاث
بل ينبغي كراهة الزيادة عليها واما المأموم فينبغي زيادته
ان طال امامه **وفي السجود** نحو سبحان ذي الاعلى وحمده وهو
في الاقل والاكمل والزيادة على الثلاث الي احدى عشر ثم
اللهم لك سجدة الي اخره على التفصيل السابق في الركوع
ويسن الدعاء في السجود قال الشيخ عز الدين وهو افضل من الذكر

قال القولي يزيد ما زاد علي المروي **وضع اليدين** اي الكفين علي
الفخذين اليمنى علي اليمين واليسرى علي الابرص قريبا من الركبتين
بحيث تسامتا روى الاصابع **في الجلوس** للتشهدين وغيرهما الجلوس
بين السجدين او للاستراحة ويسن نشر اصابعهما في صوب القبلة
وضمهما فلا يقبضها فلا يفرجهما ليتوجه جميعهما الي القبلة ولا ينفرد
انحطاف روسهما علي الركبتين كما قاله الامام وتبعه الشبان وانكر
ابن يونس بانه يحل بتوجهها للقبلة لكنه في الجلوس للتشهدين
لا يبسط اليدين جميعا علي الفخذين كما في الجلوس لغيرهما بل السنة
فيه انه **يبسط اليسرى** فقط اي اصابعها فلا يقبضها **ويقبض اليمين**
اي اصابعها **الا المسبحة** منها بكسر الباء وهي التي تلي الابهام وتسمى
مسبحة لانه يشير بها للتوحيد وتسمى ايضا بالسبابة لانه يشار
بها عند المخاض والسبب فلا يقبضها بل يسلمها **فانه يشير بها**
في حال كونه **مقشدا** اي قابلا لشهد ان لا اله الا الله بل يرفعها
مع اما لنها قليلا كما في الباب والرواق عند قوله الا الله قال الشيخ
نصر ولا يضعها اي تستمر فوعة الي السلام فعلم انه يقبض من
يمينه الخضر والبصر والوسطى وكذا الابهام بل يجعل راسه عند
اسفل المسبحة عنده طرف راحتها ويسن ان يقصد من ابتدائه
بمعة الا الله ان المعبود فيجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله
وفعله وان يكون رفع المسبحة الي القبلة وان ينوي به الاخلاص
في التوحيد وتسمى مسبحة لانه يشار بها الي التوحيد والتوحيده
وتسمى ايضا سبابة لانه يشار بها عند المخاض والسبب وانما

خصت بذلك لان لها اتصلا ببناء القلب فكانها سبب حضوره ولا يحركها
عند رفعها للاتباع رواه ابو داود بل يكون تحريكها ولا تبطل به
الصلاة وقيل يجرم وتبطل وقيل ليس للاتباع رواه البيهقي وصححه
قال ويحتمل ان يكون المراد بتحركها في حيزه رفعها لا تكرير تحريكها
انتهى وجوبه ان فيه جمعا بين الخبرين وان عدم التحريك انما
بالصلاة المطلوب فيها سكون الاعضاء والخشوع الذي قدوم يذهب
او يضعفه التحريك ولو قطعت يمينه كرهت الاشارة بيسراه
والافتراش وهو ان يجلس علي كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الارض
ويضرب يمينه ويضع اطراف اصابعها للقبلة بان تكون بطونها
علي الارض ورأسها للقبلة **في جميع الحالات** جلسة التشهد
الاول والجلسة بين السجدين وجلسة الاستراحة الاجلصة
التشهد الاخير كما قال **والنور ك** وهو الافتراش لكن يجوز
يسراه من جهة يمينه ويلصق ومركه بالارض **في الجلسة**
الاخيرة وهي جلسة التشهد اخر الصلاة اذا لم يعقبها سجود
سهو بان لم يوجد مقتضيه او قصد تركه بخلاف ما اذا لم يقصد
شيا علي الاوجه والالتفات فافهم هذه الافتراش والتورك
من الهيئات انه لو قعد كيف شلجاء وهو كذلك قال القفال
ولو وضع ركبتيه علي الارض ورفع فخذييه ونصبها ولم يجلس
بمقعدته علي الارض اعتدبه عن القعود لان وضع المقعدة
سنة قال الدرر كشي ومقتضى قول الامام في الاقطاع انه يلزمه
ذلك لانه اقرب الي القيام ان لا يحسب عن القعود انتهى

وينبغي كراهة ذلك كالجمودها فانه مكروه كما في شرح المهذب
ويكره الاقعا المنهري عنه في الصلاة وهو ان يجلس على مركبه
اي اصل فخذه ناصبا ركبتيه قال ابو عبيدة واضعا يديه
على الارض والظاهر انه شرا في الاقعا لانه لا في الاقعا المكروه اما
الاقعا الاخر وهو ان يضع ركبتيه واجرا في اصابع رجله على
الارض والييه على عقبه فهو سنة في الجلوس بين السجدين
وفي مسلم الاقعا سنة فبيننا صلى الله عليه وسلم وفرع العلماء اذكر
وان كان الاقعا شرا منه كما في شرح المهذب ومسلم لانه الاكثر
الا شهر وصرح الاسوي بكراهته فيما عدا الجلوس بين السجدين
بل قال الجويني انه حرام في ذلك لكنه شاذ نعم للحق بعضهم
به جلسة الاستراحة وكل جلوس قصير قال الزركشي والجلوس
مختبئا خلا في السنة وبحث ابن الرفعة ان الاقعا المكروه ان كان
في سنة تجلسه الاستراحة منع ثوابها لان السنة لا تقام بالمكروه
وفيه نظر لانه ذو وجهتين **والتسليم الثانية** وان تركها الامام
للاقتداء ويسن ان يفصل بينهما كما في الاحياء وحكي عن النضر وان تكون
الاولى يمينا وان يبتدي بكل منهما مستقبلا القبلة بوجهه اما
بالصدر فواجب الي اتمام الاولى وان بلغت في كل منهما بحيث
يري حذوه وان يتمد بتمام الالتفات ولو سلم التسليمتين عن
يمينه او يساره او تلقا وجهه اجزاء وكان تاركا للسنة بل يكره
الايتداء باليسار كما قاله البغوي وعبارة اصل الروضة وتسن
تسليمه ثانية على المشهور وفي قول قديم لا يزيد على واحدة

وفي قديم اخر يسلم غير الامام واحدة وكذا الامام ان قل القوم
والاغما عندهم والافتسليمتين واذا قلنا يسلم واحدة جعلها تلقا
وجهه وان قلنا تسليمتين فاحداهما عن يمينه والاخرى عن
يساره انتهى واذا قلنا بالمشهور لكن اراد الاقتصار على واحدة
فهل يجعلها تلقا وجهه كما ذكره فيما اذا قلنا يسلم واحدة فبه
نظر وقد يشتر بان ذلك كلامه في شرح المهذب فانه لما ساق الاحاديث
المصرحة بانه صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقا
وجهه قال واجاب اصحابنا عن احاديث التسليمة بثلاثة اجوبة
احدها انها ضعيفة الثاني لبيان الجواز واحاديث التسليمتين
لبيان الاحل الا فضل الثالث ان في روايات التسليمتين زيادة
من ثقات فوجب قبولها انتهى فان حاصل الجواب الثاني حمل اقتضاه
صلى الله عليه وسلم على واحدة تلقا وجهه على بيان الجواز وقضية
الجواب بذلك التزام حكم هذا الحل ولو سلم الثانية على اعتقاد
انه سلم الاولى ثم شك في الاولى وتبين انه لم يأت بها لم يحسب
سلامه عن فرضه لانه اتي به على اعتقاد النقل فيسجد للمهو
ثم يسلم تسليتين هكذا افي به البغوي وقوله لانه اتي به على
يعتقاد النقل اي مع كونه ليس من الصلاة بل من توابعها ولهذا
لم تبطل بالحدث قبله ولا يشكل على نظيره من قيام نحو الجلوس لقصد
الاستراحة عن الجلوس بين السجدين اذا تبين انه لم يسجد
الثانية وقويتمنع التسليمة الثانية بان وجد قبلها او معها
مانع حدث وخروج وقت جمعه وتخرق خوف ونية قاصد

الاقامة وعلم خطأ جهتها هذا **فصل** والواو للاستيناف
والمرأة كالرجل في عمل الصلاة وما يتعلق بها لكنها **تختلف الرجل**
من ذلك في خمسة اشياء **اشياء** واسند المخالفة الى المرأة مع تحقق كل
للاخر لان الرجل هو الاصل لشرفه **فالرجل** اي الاول اذ الرجل
يسن له ان **يما في مرفقيه عن جنبيه** في السجود والركوع للاتباع
رواه في الاول الشيمان وفي الثاني الترمذي **والثاني** يسن له
ان **يقبل** اي يرفع **بطنه عن فخذه في السجود** والركوع للاتباع
في الاول رواه ابو داود ووقتي به الثاني وفي الروضة عطف اعلى
المستحب ما لفظه وان يضع كل ساجد الانف مع الجهة مكشوفاً
وان يغرق ركبتيه اي بقدر شبراخذاً مما ياتي في القدمين ويرفع
الرجل مرفقيه عن جنبيه و**بطنه** عن فخذه والمرأة تضم بعضها
الي بعض وان يضع الساجد يديه على الارض بازا منكبيه واصابعه
ملتصقة بعضها الي بعض مستطيلة الي جهة القبلة وسن في اصابع
اليدين اذا كانت مشورة الاصابع في جميع الصلاة **التفريح** المقصد
الاي حاله السجود فانه يلصقها قلت والاولي في التشهد فان الصالح
ان اصابع اليسرى تكون كهيئتها في السجود وكذا اصابعها
في الجلوس بين السجودتين واسم اعلم ويرفع الساجد ذراعيه
عن الارض ولا يفتترشها وينصب القدمين ويوجه اصابعها
للقبلة وانما يحصل توحيدها للتعامل عليها والاعتماد على
بطونها قلت قال اصحابنا ويستحب ان يفرق بين القدمين
قال القاضي ابو الطيب قال اصحابنا يكون بينهما شبرا انتهى

وذكر في مبحث القيام انه يبين التفريق بين القدمين في
القيام قال في الانوار مقدار اربع اصابع وقال الزركشي
وغیره اخذ امامنا بشبر وهذا الصنيع حيث عبر في التفريق
بين الركبتين لكل ساجد وعبر بعده في رفع المرفقين
عن جنبيه الى اخره بالرجل وذكر استحباب التغرق بين
القدمين بقدر شبر في سياق التعبير بكل ساجد كالصريح
في ان طلب التغرق بين الركبتين وبين القدمين عام للرجل
والمرأة ويوافق ذلك انه لما حكى في المجموع نص الام ان المرأة
تضم في جميع الصلاة قال شيخ مشايخنا اي للمرفقين الي جنبين
انتهى لكن قضية تعبير الانوار في قوله وان يفرق الرجل بين
ركبتيه وبين مرفقيه وجنبيه وبين بطنه وفخذه
اليان قال وان يغرق بين القدمين الى اخره يقتضي ان المرأة
تخالف الرجل ايضا في تغريق الركبتين والقدمين الا ان يكون
التقعيد بالرجل بالنظر لمجموع المذكور فيفصل في مفهومه
والثالث انه يسن له ان **يجهر** بالقراءة وكونها مطلقاً **في موضع**
للهم وقد تقدم بيانه **والرابع** انه **اذا نابه شيء في الصلاة** مباحا
كان كاذنه لما دونه في الدخول او مندوباً كتنبيه امامه
اذا سهر او واجبا كاذنه كخواعمي وغافل مهلك يقع فيه **سبح**
كان يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده او مع التنبيه والا
بطلت صلاته جوازاً في المباح وندباً في المندوب وواجباً في الواجب
والخامس ما ذكره بقوله **وعورة الرجل** ولو قيقاً وصبيلاً غير

مميّز وائي بالظاهر مع ان المقام المضمّن لزيادة الايضاح ما بين مرتبه
وركنته فيها خارجان عن العورة لكن يجب ستر جزء منها ليتحقق
 به سترها **والمرأة** ومثلها الخنثى بين لها انها **تضم بعضها**
الي بعض اي تلتصق مرفقيها بجنبها وبطنها بفخذها في
 ركوعها وسجودها لانه استقر لها وفي ضم احدي الركبتين
 الي الاخرى في سجودها واحدي القدمين الي الاخرى فيه وفي
 قيامها ما تقدم **وانها تحض صوتها** بالعمارة ونحوها حيث
 يطلب الجهر بذلك **بحضر** واحد فاكثر من **الرجال الاجانب**
 بحيث لا يسمعون من يحضرتها منهم والا كره كما تقدم وانها
اذا نابتها شي في الصلاة كما تقدم في الرجل **صنفت** بضرب
 بطن كفي او ظهرها علي ظهر احدي او ضرب ظهر كفي علي بطن
 اخري جواز او ندبا او جوبا علي ما تقدم فيه ايضا لا يضر
 لطن احدهما علي بطن اخري بل ان فعلت ذلك بل او غيره
 من الكيفيات المذكورة بقصد اللعب بطلت صلاتها اي ان
 علمت التحريم كما قيد به جمع منهم شيخ مشايخنا واعترض عليهم
 بان هذا التقيد ينافيه نص يحكم الشامل لساير صور
 التصفيق بان محل عدم بطلان الصلاة بالفعل القليل وان ابيح
 ما لم تقصد به اللعب ويجاب بمنع المناقاة لجواز ان يكون
 فعل المرأة وان ابيح في نفسه فلا ينافي حرمة عند قصد
 اللعب وان يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمة
 وما يصرح بالتقيد قوله في شرح المذهب ما نصه قال
 اصحابنا ولا تضرب بطن كفي علي بطن كفي فان فعلت ذلك علي

وجه اللعب بطلت صلاتها المناقاة ومن صرح ببطلان صلاتها
 اذا فعلته علي وجه اللعب القاضي ابو الطيب فان جهلت تحريمه
 لم تبطل انتهى لا يقال التحريم مع قصد اللعب لا يتأتى في النقل
 لجواز قطعه لانا نقول كما نقول في بطلان صلاته بنحو الكلام الاجنبى
 فان شرطه العلم بالتحريم مع جواز قطع النقل فما كان جوابا
 ثم فهو جوابا هنا ولو صفق الرجل وسبحت المرأة جازا لكن
 خالف المسنة وقياس ما سبق من ان المرأة تجتهد بالقوات اذا
 حلت على الرجال انها تسبح حينئذ وهو الاوجه كما قاله شيخنا
 تبعلما اشكاله الاسوي لاذ التسبيح من جنس الصلاة ولا ينافي
 انما امرت بالعدول عنه الي التصفيق لحوق الفتنة وهو منتف
 فيما ذكر لكن نازع في ذلك ابن العماد وتبعه غيره فارقابان
 اصل العمارة مندوب بخلاف التسبيح للتسبيح وقضية كلام
 المص ان تصفيق المرأة المحتاج اليه في الاعلام لا يضر وان كثر
 ونواي وهو ما في الكفاية قال ولم ارفيه خلافا ووجهه انه مندوب
 اليه وبه افتي شيخنا الشهاب الرملى وجميع فرق بينه وبين
 دفع الماروان قاني نحو الغريق بان الفعل خفيف فاشبهه
 تحريك الاصابع في سمحة او حكة ان كانت كفه وارة فان لم تكن قارة
 اشبه تحريكها للهرب بخلافه في ذينك انتهى لكن صرح الجليل بالبطلان
 حينئذ كما في دفع الماروان علي الاول فالوجه ان تصفيق الرجل
 واقرهم صلي الله عليه وسلم ولا اثر لاحتمال انهم كانوا جاهلين
 باقتناع الكثير المتوالي لان الكثير مع الفعل مبطل ولو مع الجهل

كذلك ويوده
 ما وجد ان الصحابة
 اكثر والتصفيق

كما سيأتي ولا يقال ان الكثرة باعتبار المجموع لا باعتبار كل شخص لانه
خلاف الظاهر **ومجموع بدون الحرة** ومثلها الخنثى الحر
عورة الاوجهها وكفيها ظهرها وبطنها الى الكوعين **والامة**
يعني من فيها رق ولو مبحضنة ومكاتبه وام ولد **كالرجل**
فحورتها ما بين سرتها وركبتها وكما يجب ستر العورة
في الصلاة يجب سترها خارج الصلاة ايضا ولو في الخلوة
الا لادني غرض كتبريد وخشية غبار علي ثوب تحمله
لكن الواجب في الخلوة ستر السوتين من الرجل وما بين السرة
والركبة من المرأة والاوجه ان الامة كالحره واما في غير الخلوة
فالواجب ستر ما بين سرة وركبة المرأة ولو رقيقة عند
محارمها وجميع بدنهما عند الاجانب والكلام كله في الستر
عن الغير اما عن النفس فلا يجب بخلافه في الصلاة كما تقدم
فصل في الذي يبطل الصلاة احدى عشر شيئا اي كل واحد منها **الكلام**
العبد مع علم التحريم وتذكر الصلاة وان اكره عليه واقله
حرفان او حرفين من حرفي كف وق ول وط وذلك لخبر عام
انه هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع
على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم
اصلاح للنحو وهل شرط البطلان بالحرف المفهم ان يقصد المعنى
الذي باعتبار ما صار مفهما بخلاف ما لو لم يقصد شيئا وان لا
يقصد به غير المفهم بخلاف ما اذا قصد كانا قصد بقا احد
حرفي قيل فيه نظر وخرج بالكلام محرم فلا بطلان به كما
اقتي به البلقيني فقال ولا تبطل صلاة الاخرى بالهمزة تشقيته

سواء افهم كلامه الفطن او غير الفطن بشرط ان لا يظهر من ذلك
عرفان او حرف منهم واذا انفق بغير الحمار او سهل كالغرس
او حاك شيئا من الحيوان من الطير وغيره ولم يظهر من ذلك
حرف منهم او حرفان لم تبطل صلاته انتهى وبالعهد وما بعده
ما لو سبق لسانه او جهل تحريم ما انشأ به الخوق قرب عهده
بالاسلام وان علم تحريم جنس الكلام او نسي انه في الصلاة
وان كان ما تكلم به يسيرا عوفا كالكلمتين والثلاث لم تبطل
والابطالت ويؤخذ من ذلك صحة صلاة نحو المباح والفاخ علي
الامام بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك
وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صحة صلاته حينئذ
وان لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشأ بعيد اعني العلم المزيدي
غفاد لك ولو نسي تحريم ما انشأ به بطلت صلاته ولا تبطل بذكر
ودعا جاز ولو منظوما فيما يظهر خلا فالابن عبد السلام الا
انما بغير العربية مع احسانها او مع اختراعها او مع خطاب
مخلوق غير النبي صلي الله عليه وسلم لقولك عليك السلام وحكمك
الله لعاطس بخلاف عليه السلام ورحمه الله اما خطاب الخالق
كايك تعيد وخطاب النبي صلي الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشهد
فلا تبطل قال الاذرعوي وقضية انه لو سمع بذكره صلي الله عليه وسلم
فقال السلام عليك او الصلاة عليك يا رسول الله او نحوه لم تبطل
صلاته ويشبهه ان يكون الارح بطلا لانه من العالم لمنعه من ذلك
وفي الحاقه بمبلغ التشهد نظرا لانه خطاب غير مشروع انتهى قال
في شرح الروض وفي قوله ويشبهه الى اخره وقفة انتهى وينبغي

ان محل الوقعة ما تضمن دعائه صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة
 ونحوها بخلاف نحو صدقت يا رسول الله فيما بلغت او قد نمر
 الله في وقعة كذا او لا جواب فيه له صلى الله عليه وسلم وشمل خطاب
 المخلوق خطاب بليس والمبيت والجهاد وهو صريح ما في شرح
 مسلم فانه محل ما ورد من ذلك علي انه كان قبل تحريم الكلام
 ولا تبطل باجابة النبي صلى الله عليه وسلم بقول ولا فعل وان
 كثر **نعم** يتجه ان محله اذا اقتصر علي قدر الحاجة في الجواب
 حتي لو زاد علي قدر المحتاج اليه فيه ما لا يتعلق غرضه به
 صلى الله عليه وسلم تبطل باجابة الابوين ولا تجب في
 مخرج مطلقا بل تحرم ولا في فعل لكن ينبغي ان تنسأ ان تاذيا
 بعدم ما تاذيا ليس بالهين **والثاني العمل** الذي ليس من جنس
 الصلاة كالطوات والضربات **الكثير** بان كان ثلاثا فصاعدا
 المتوالي الثقيل ولو سهوا او جهلا وان عذر واذا قصد القدر البطل
 تبطل بالشروع فيه ومثله فيما يظهر ما لو قصد النطق بما يبطل
 فيبطل بمجرد الشروع وان تردد وفيه الزر كشي و فرق بان الفعل
 اغلظ اذ لا اثر لهذا الفرق علي ان اغلظية الفعل من وجه حيث
 ابطل مع السهو والجهل معارضة اغلظية النطق حيث ابطل
 فليبه دون قليل الفعل بخلاف ما هو من جنس الصلاة كزيادة ركوة
 او سجود فان تعد وعلم التحريم تبطل والا فلا وبخلاف القليل
 لخطوتين او ضربتين متواليين وغير المتوالي بان عد منقطعا
 عن غيره والحقيف كتحريك اصابعه مع قرار الكف في سبعة او مك
 او تحريك اصابعه مع قرار الكف في سبعة او مك او تحريك جفنه

في الوقعة ما تضمن دعائه صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة ونحوها بخلاف نحو صدقت يا رسول الله فيما بلغت او قد نمر الله في وقعة كذا او لا جواب فيه له صلى الله عليه وسلم وشمل خطاب المخلوق خطاب بليس والمبيت والجهاد وهو صريح ما في شرح مسلم فانه محل ما ورد من ذلك علي انه كان قبل تحريم الكلام ولا تبطل باجابة النبي صلى الله عليه وسلم بقول ولا فعل وان كثر نعم يتجه ان محله اذا اقتصر علي قدر الحاجة في الجواب حتي لو زاد علي قدر المحتاج اليه فيه ما لا يتعلق غرضه به صلى الله عليه وسلم تبطل باجابة الابوين ولا تجب في مخرج مطلقا بل تحرم ولا في فعل لكن ينبغي ان تنسأ ان تاذيا بعدم ما تاذيا ليس بالهين

او شفته او لسانه اما تحريك الكف ثلاثا متواليات فهو مبطل
 الا نحو حكة لا يطبق معها الصبر علي تركه وذهاب اليد وعودها
 علي التوالي مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها علي موضع المك
 ومجرد نقل الرجل لامام او خلف واحدة فاذا نقل الامر يفت
 اخري **والثالث الحركات** فمن احدث ولو بسبق وان كان فاقد الطهور
 او سلسا بالنسبة لغير حدثه الدائم بطلت صلاته والحدث
 في حق فاقد الطهورين يوشططه في الصلاة لا وجوده عند
 ابتدائها **الرابع حدوث النجاسة** التي لا يعفي عنها في
 ثوبه او بدنه او مكانه ما لم يفارقها فور اكان كانت جافة
 فتحاها فور بنحو ما له محله وكذا ابتطهيره فيما يظهر كان
 وقع عليه اثر بول فصب فور الماء عليه بحيث طهر المحل حالما لصب
 او غمس فور محله بيده او رجله في ما كثير عنده اذ لا فرق في المعنى بين
 تخمية الجافة وتطهيرها بالرطوبة يجامع زوال النجاسة الرطبة فصب الماء
 عليه بحيث ازاله وطهر محله فور لم تبطل فيما يظهر ايضا كالوقوف
 عليه والقي محله فور اثم رايت بعضهم ذكر فيها الواساة نجاسة حكمية
 فغسلها فور ان اول كلام الروضة يغمر صحة صلاته واخره يغمر خلافه
 انتهى والوجه الصحة وان لا تعيب بالحكمية كما تقول القاضي لو اخذ
 طرفا من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتي سقطت
 فالظاهر انها لا تبطل انتهى وظاهر قوله لو اخذ طرفا انه لا يضر
 قبض الطرف وفيه نظر ومخالفة ما تقدم في التخمية بالعود اللهم
 الا ان يفرق بملاقة النجاسة قصد الما اتصل به مسيلة العود

تسبغات والحاصل من التسع في السج عشرة ركعة ما ذكره
وجملة الأركان المكررة وغيرها في الصلاة الخمس لكن لا بالنظر لتكرير
 الرباعية بقدينة التفصيل **التي مائة وستة وعشرون**
ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وهي الثمانية عشر المتقدمة مع التكرير
 منها في الركعتين وهما ثلثا عشر القيام والقراءة والركوع وطأ
 والاعتدال وطأ نيتته والسجود الأول وطأ نيتته والركوع
 بعده وطأ نيتته والسجود الثاني وطأ نيتته **وفي المغرب**
اثنا عشر ركنا وهي الثلاثون المتقدمة مع التكرير
 في الثالثة وهما ثلثا عشر **وفي الرباعية أربعة**
وخمسون ركنا وهي الاثنان والأربعة المتقدمة مع التكرير
 في الركعة الرابعة وهما ثلثا عشر والمصر رحمه الله قصد بذكر
 هذه الأمور هذه الأمور زيادة الإيضاح ودفع ما قد يتوهم
 من عدم وجوب أو كنية المكرر من الأركان وحمل المتعلم والمتقيد
 على ضبط أعمال الصلاة وتحققها والتمييز بين واجبه أو مندوبها
 بملاحظة ما سبق من بيان أركانها وشروطها ليصير على بصيرة
 أو زيادة بصيرة في إقامتها فإن ذلك أحفظ لصحتها وأحوط في أمورها
 وإن أفتي حجة الإسلام وصحة النووي بصحة صلاة العاي إذا علم
 أن فيها فرضا ونفلا ولم يميز بينهما ولم يقصد بفرض معين
 نفلا أما لو ميز بينهما أو اعتقد أن الجميع فرض أو أن الجميع
 فرض أو أن الجميع نفل فهو والعالم سوا في صحة الصلاة في الأوليين
 دون الثالث والمنتجه أن المراد بالعالم هنا من حصل قدر بعد

111 معه مقصدا بعد التمييز بين الفروض والسنن ولا يشترط
 تمييز الركن من الشرط بل ينتجه أن لا يضر قصد أحدهما بالآخر
 وعن فتاوي القفال أنه لو علم أن الفاتحة أو الركوع مثلا فرض
 وقال أنا أفعله أو لا تطوعا ثم أفعله ثانيا ففعله أولا
 بنية التطوع صح ووقع عن الفرض انتهى وفيه نظر في الركوع
 وفي شرح المذهب لا يلزم أن يتعلم كيفية الوضوء والصلاة إلا بعد
 الوقت إذا لم يتمكن من الفعل مع تمام التعلم فيه فيلزمه تقديمه
 عليه انتهى وقد يستشكل ذلك بجواز النوم الفوق للوقت قبله
 لعدم التكليف حينئذ ثم لما كان عدد الأركان والشرع يرضى على معرفتها
 مظنة أن يتوهم أنها لا تسقط بوجه وإذا الصلاة لا تؤدى إلا على
 الوجه المعروف أشار إلى بيان ذلك مع تخصيص القيام بالذكر لأن
 العجز عنه أغلب فقال **ومن عجز عن القيام في الفريضة** بأن يشق
 عليه مشقة شديده كدوران رأسه أو كالبساق السقيمة **صلى جالسا**
 كيف شاؤا فترأسه أفضل ثم ينحني للركوعه إن قدر عليه وأقله
 أن تحاذي جهته ما قدام ركبتيه والأكمل أن تحاذي موضع سجوده
 ولو عجز عن القيام في البعض فلكل حكمه حتى لو عجز بعد فرائض
 الفاتحة لجاز له الجلوس لقراءة الفاتحة السورة ولا يكلف قطعها
 ليذكر ثم إن قدر بعد قرائتها على القيام ركع من قيام والآخر جلوس
ومن عجز بالمعنى السابق **عن الجلوس فيها صلى معطوفا** جنبه اليمن
 أو اليسر مستقبلا القبلة قال في شرح الروض بوجهه ومقدم بدنه انتهى
 لكن يكره على اليسر مستقبلا القبلة قال في شرح الروض بوجهه ومقدم

بدنه انتهى لكن يكره علي الايسر بغيبو عذر ومن عجز بالمعني السابق
 عن الاضطجاع صلي مستلقيا ويرفع راسه ان لم يكن في الكعبة وفي
 مسقفة قال في شرح الروض ليتوجه بوجهه الي القبلة وفي شرح
 المنهج بوجهه ومقدم بدنه ويركع ويسجد بقدر امكانه فان
 قدر علي الركوع فقط كره للسجود فان قدر علي زيادة علي اكل
 الركوع تعينت للسجود وان عجز عن ذلك او ما براسه والتجود
 اخفض وظاهر هذا الاكتفا بادي زيادة علي الايمان بالركوع وان
 قدر علي التث فان عجز عن ايمانه براسه فبطل فيه وظاهر هذا
 انه لا يجب هنا كون السجود اخفض فان عجز عنه اجري اعمال الصلاة
 من اقوال وافعال واجبة ومندوبة علي قلبه وجوبا في الواجب
 ونوبا في المندوب ولا اعادة عليه نعم ان كان العجز لا يراه
 اكتمت الاعادة لندرته ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا
 وخرج بالقرينة النافذة فتصح مع الجالوس والاضطجاع ولو مع القدرة
 على غيره **فصل والمتروك** اي الذي قد يترك سهوا وغيره **من الصلاة**
ثلاثة اشياء اي انواع علي سبيل منع الخلو **فرض** **وسنة وهيب**
والفرض ان تركه عمدا كان تعدد السجود قبل الركوع او الركوع قبل
 قراءة الفاتحة بطلت صلاته او سهوا فلا **لا يوجب** اي لا يعيني
 عنه **سجود السهو** لو ذكره **هل** لا بد من تذكركه فحينئذ **ان ذكره**
 اي تذكره او شك فيه **والزمان** بين تذكره او شكه وتركه
قريب بان لم يبلغ مثل المتروك من الصلاة ان لم يكن سلم كان تذكر
 راعا ترك الفاتحة او شك فيه او ساجدا ترك الركوع او شك فيه

اوله بطل الفصل عرفا بعد السلام ولا اي بكثير كلام او فعل ولا وطي
 نجاسة وان استند بر القبلة فيما لو تذكر بعد السلام ترك سجدة مثلا
 من الاخيرة **اي به** كما ذكره فيقوم فورا وجوبا في الاوليين ثم
 يقرأ الفاتحة في اولها ويذكر في الثانية فلا يكفيه فيها ان
 يقوم راعا علي المعتد الذي في الروضة وغيرها ويسجد في
 الثالثة **وبني عليه** اي علي ما الي به ما بقي بعده من صلاته
وسجد السهو علي ما سياتي بيانه وان ذكره والزمان بعيد
 بان لم يتذكر الفاتحة المتروكة من الركعة الاولى الا وقد قراها
 في الثانية ولم يتذكر الركوع المتروك من الاولى الا وقد ركع
 في الثانية قام ما الي به مقام المتروك ولغي ما بينهما ويبني
 عليه وسجد السهو اولم يتذكر بعد السلام السجدة المتروكة
 حتي طال الفصل عرفا واي بكثير فعل او قول او وطي نجاسة
 بطلت صلاته ووجب استئيناؤها والمواد بالفضل هنا غير
 النية وتكبير الاحرام اذ التارك لها ليس في صلاة حتي يتقوا
 الاتيان بهما والبناء عليهما اذ ان تذكرتوكهما وكذا الشاك فيها حيث
 طال الزمن او مضى دكن قبل تذكر الاتيان بهما اما المأموم اذ لم
 يتذكر المتروك او يشك فيه الا بعد الانتعال مع الامام
 الي ما بعده فانما ياتي به بعد انقطاع القدرة بسلام الامام او غيره
 فلو تذكر في ركوعه مع الامام انه ترك الفاتحة او شك فيه فالتة
 هذه الركعة فياتي بركعة بعد انقطاع القدرة فلو نوي مفارقة
 الامام في الركوع وجب العود الي القيام وقراءة الفاتحة كما هو ظاهر

لا مصلح الا في ما ينفع الناس

وجوب العود فورا اذا تذكر او تعلم اي ماله بين المارقين فيما يظهر
ولو تذكر او تعلم قبل التلبس بالفرص وان كان صادرا اليه اقرب وجوب
العود ايضا فيما يظهر والافضيه نظر ولو لم يتذكر او يتعلم الا وقد
قام الامام لم يعد قال البغوي ولا يحسب له ما قرأه قبل قيام الامام
فان عاد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر او ساهيا
او جاهلا فلا كما هو ظاهر ايضا وهل يكون متخلفا بعد من فيه ولا يبعد
انه كذلك **واللهيبه** وهي هنا ما عدا السنة من المندوبات كقراءة السورة
وتسبيح الركوع والسجود **لا يعود** اي لا يجوز ان يعود اليها بان يعود
الي محلها لياتي بها **بعد تركها** عمدا او سهوا او جهلا والتلبس بالفرص
بعدها كان يعود من الركوع للقيام لياتي بالسورة او من الاعتدال للركوع
لياتي بالتسبيح **ولا يسجد** اي ولا يجوز ان يسجد **السهو عنها** لعدم
وروده وعدم كونه في معنى الوارد فان فعل عامدا عالما بالتحريم
بطلت صلاته او ساهيا او جاهلا وقرب عهده باسلام او نشأ
ببادية بعيدة عن العلماء فلا تكن يسجد السهو كما هو ظاهر **واذا اشك**
اي تردد باستواء او عجزان **في عود ما اتي به من الركعات** مثلا كان
شك اصلي ثلاثا ام اربع **بني علي اليقين** اي المتيقن **وهو الاقل**
كالثلاث في المثال فريتي بركعة اخرى لاعالي ظنه ولا علي قول غيره
وان كان جمعا كثيرا نعم ان بلغوا عدد التواتر بحيث حصل بقولهم
اليقين عمل به كما هو ظاهر وافي شيخنا الشهاب الرملي اخرا بان لا يرجع
لفعلهم وان بلغوا عدد التواتر بحيث حصل بقولهم اليقين عمل به
كما هو ظاهر وافي شيخنا الشهاب الرملي اخرا بان لا يرجع لفعلهم وان
بلغوا عن عدد التواتر وهو ظاهر ان لم يحصل له به اليقين اذ لا معنى

للفرق بينهما مع حصول اليقين **وبجده** اي لاجل الشك المذكور ما
سجود السهو وان زال قبل سلامه كان تذكرا في المثال ان الركعة التي اتي
بها رابعة لتردده في زيادتها حين الاتيان بها بخلاف ما لا يحتمل
الزيادة كان شك في ركعة اهي ثالثة ام رابعة فتذكر قبل القيام لما فيها
انها ثالثة فلا سجود بخلاف ما لو زال بعد القيام لما بعدها او كون
اليه اقرب فيسجد ولو جلس الامام للتشهد في ثالثة الرباعية فشك
الماموم اهي ثالثة ام رابعة فقضيت وجوب البناء على اليقين انه يحفلها
ثالثة ويمتنع عليه موافقة الامام في هذا الجلوس وهذا التشهد
وحينئذ فصل بتعين عليه مفارقة الامام او سجود له قايما فعليه
يتذكر او يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثاني **وسجود السهو**
وهو وان كثر السهو سجدة فان بينهما جلوس كسجدة في الصلاة والجلوس
بينهما في واجبات الثلاثة وغيرها ويجبر به كل ما وقع من الخلل
مالم يخصه ببعضه ويشترط نيته بان يقصد السجود عن السهو
والابطال لصلاته نعم المتجه عدم اشتراطها في حق الماموم انما
بوجوب المتابعة ولو اقتصر على سجدة بطلت صلته ان اتي بها
بقصد الاقتصار عليها بخلاف ما لو اراد ذلك بعد فعلها لان غاية
ترك اتمام النفل ولو نوي سجود السهو وقد صدر السبب عما فلا يبعد
جواز ذلك لان سجود السهو صار اسما في الشرع للسجود عن الخلل مطلقا
فان قصد حقيقة السهو فالظاهر انه متلاعب ولا يخفى ظهور كلامه
او صراحته في امتناع تعدد سجود السهو بتعدد المقضي بخلاف
سجود التلاوة وقد يفرق بان السبب هنا قد يكون بغير الاختيار
وقد لا يخص فلو طلب تعدد السجود بهما تسلسل **سنة** مؤكدة

حيث وجد سببه كما في ترك السنة والشك في عدد ما اتي به علي ما تقرر
ليها وكفعل منهي عنه يبطل عمده ككلام قليل سهوا ويستثنى الماموم
فلا سجود في حقه سهوا محال اقتدا به ويلحقه سهوا ماموما ولو قبل
اقتدا به فيلزمه متابعتة فيه فان نعد ترك المتابعة بطلت
صلاته بتخلفه عنه بفعلين بان هوي الامام للسجدة الثانية
قبل شروعه في الاولى ويستقر عليه بفعله كما اقتضاه كلامهم وبه
افتي شيخ الاسلام حجة لوسهي عنه حتى سلم بعد سلام الامام لزمه العود
اليه ان قصر الفصل والابطال لصلاته فان طال الفصل وجب استئناف
الصلاة نعم لو كان الامام يري السجود بعد السلام والمتجه عدم استقراره
بسجود الامام بعد السلام لانقطاع القدوة بسلامه في اعتقاد الماموم
ولو سهي المسبوق عن سجود الامام حتى سلم فالمتجه سقوط السجود عنه
لانه لمحض المتابعة وقد فانت وهل يلزمه في اخر صلته فيه نظر
والمتجه ايضا لا ولو نوي مفارقة الامام اول شروعه فيه او في امثاله
فالوجه سقوطه او ما بقي منه **ومحله** بعد التشهد والصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم وتوابعهما **وقبل السلام** ولا يضر طول الفصل بيمينه
وبين السلام بسكوت او غيره ولا إعادة التشهد ولو اتي به قبل الصلاة
علي الال وما بعدها اجزا **فصل وخمسة اوقلت لا يسل فيها**
اي حرم الصلاة فيها ولا تتعقد في غير حرم مكة لصحة النهي عنها
فيها ولا تتعقد في غير حرم مكة لصحة النهي عنها فيهما مع رجوعه الي
خارج لازم كما تبين في الاصول **الاصلاة لها سبب** اي متقدم
او مقارن كصلاة الجنازة والندوة والمعادة والمقضية ولو لنقل

اتخذوه وهراد او سنة الرضوء والاستسقا والكسوف بخلاف ما لا سبب لها
لصلاة التسيح اولها سبب متأخر كركعتي الاحرام والاستخارة لان سببها
الاحرام والاستخارة وهو متأخر عنهما والمراد بالتقدم وقسميه بالنسبة
الي الصلاة علي ما في المجموع والي الاوقات المكروهة علي ما في اصل الروضة
والاول اظهر كما قاله الاسوي فضلاة الجنائزة والفائتة وصالاة الاستسقا
او الكسوف اسبابها من طهر الهيئت وتذكر الفائتة والقحط والكسوف
متقدمة علي الاول وعلي الثاني ان تقدمت علي الوقت لتقدمه
والافقارنة والعيد لا يكون سببه الامقارنا وكذا المعادة وكما
ولا يتعقد ما لا سبب له كذلك ما له سبب اذا تحري به الوقت المكروه
من حيث انه مكروه كانا اخر فائتة او جنائزة ليوقرها في وقت
الكراهة من حيث انه وقت كراهة او دخل المسجد بقصد القيمة
فقط فيحرم ولا تتعقد بخلاف ما لو تحري الوقت المكروه لا من حيث
انه مكروه بان اخر صلاة الجنائزة اليه لقصد كثرة المصلين او دخل
المسجد لا لغرض او لغرض غير النجاسة او لغرض مانعه تحري المكروه
بالموداة لا يمنع انعقادها لوقتها في وقتها الاصيلي كان اخر العصر ليقعها
في وقت الاصغر او لو احرم بما لا سبب له قبل وقت الكراهة فدخل
وهو فيها لم يبطل اي وان كان الباقي من منوبه اكثر من ركعتين
فلا يجب الاقتصار عليها بخلاف ما لو لم يكن نوي عدد افيينبغي
وجوب الاقتصار عليها بعد دخول الوقت قال في شرح الروض وهو
ظاهر ان لم يتخذ دخول بعضها في وقت الكراهة والا فيينبغي البطلان
انتهى وهو ظاهر ان التفتينا بالتحري السابق مع انقطاعه قبل الوقت

والا بان شرطنا استمداره الي دخول الوقت هو كما هو الظاهر فلا الا ان
فرض استمداره هنا وتلك الاوقات الخمسة **بعد فعل صلاة الصبح** اذا
حيث نطاع الشمس اي تاخذ في الطلوع وان لم تتكامل بان يبصر بعض
القرص وهل يكفي ظن طلوعها بالاجتهاد في حق من لم يبصر اول الان
تنقل قبل الشمس جازر والاصل عدم الطلوع ولا يجزم بالشك
فيه نظرا ويؤيد الاول ان الاجتهاد دليل شرعي وجوبه علي
وامني الحاجة اذا اشتبهت عليه القبلة اما قبل فعلها فيجوز
التنفل مطلقا **عند ابتداء طلوعها حتى تتكامل** في طلوعها
وترتفع في رأي العين **قدر ربح** تقريبا وقد رغبوا احد طولها
بحوسبة اذ ربح سوا صلي الصبح ام **اذا استوفى حتى تزول** الا في
يوم الجمعة وان لم يحضرها ووقت الاستسقا وان ضاق يسع الغرم
فاذا صادف لم يتعقد **وبعد فعل العصر** اذا وان جمعها تقدمها
حيث تغرب الشمس يعني يغرب غروبها بان تصفدا ما قبل فعلها
فيجوز التنفل مطلقا **وعند غروبها** يعني قرب غروبها وهو وقت
اصفادها **حيث تغرب ويتكامل غروبها** سوا فعل العصر او لا
اما حكمة فيجوز التنفل فيه مطلقا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلي اية ساعة
شاس ليل او نهار وفي رواية لا تمنعوا احدا صلي من غير الطواف
وهنا نظر وهو ان بين هذا الحديث وحديث النبي عموما وخصوصا
واذا خص عموم كل بخصوص الاخر كما هو القاعدة تعارض في الصلاة في الاوقات
المكروهة في الحرم فان تخصيص عموم الاول بغيب الحرم يبيحها وتخصيص

عموم هذا بغير تلك الاوقات بحرمها فيحتاج الى الترجيح والظن مقدم على
الاباحة كما تقدر في الاصول فليتنامل **فصل وصلاة الجماعة**
واقلمها امام ومأموم فيما عدا الجمعة من مودي الصلوات الخمس
وصلاة الجنائز والعبيدين والكسوفين والاستسقاء وتر رمضان
ومقضية خلف مقضية من نوعها **سنة** اي سنة عين فيما يظهر
موكدة للرجال والنساء لكنها للرجال الكد علي ما اقتضاه قول المذاهب
ولا يتأكد الذوب للنساء تأكده للرجال في الاصح وخروج الجمعة فهي
فيها فرض عين والمنذورة ونافلة اخري ومقضية خلف موداة
او بالعكس ومقضية خلف مقضية من غير نوعها ولا تنسب فيها
بل ولا تذكره كما صرحوا به في المنذورة والنافلة وما ذكره من انها
سنة في الفرائض الخمس هو ما صححه الرافي وصحح النووي انها فرض
كفاية في حق الرجال الاحرار المقيمين المستورين ويكفي في سقوط
الفرض حصولها في ركعة لكن لا بد من ظهور الشعار في القرية
الصغيرة يكفي اقامتها بموضع واحد وفي الكبيرة لا بد من تعدد
يظهر به الشعار ولولم يوجد الامام ومأموم كانت حينئذ
فرض عين كما هو ظاهر **يجب على المأموم** اي مريد الايتام
ان ينوي الايتام او الاقتدا او الجماعة وان لم يعين الامام لكن
لو عينه واخطأ بطلت صلاته ولو ترك هذه النية او شك
فيها اذ هو حال الشك منفرد وشرع قصدا في متابعتها في فعل
او السلام بعد انتظار كثير عرفا بطلت صلاته وان جهل المنع علي
الوجه بخلاف ما لو اتفق ذلك او قل الانتظار او كثر بلا متابعة

اي او مع المتابعة لا لاجل فعله نعم لو تذكر النية والشك فيها مع
الطول او مضي ركن مبطل في الجمعة لا بشرط الجماعة فيها كما سيأتي **دون**
الامام فلا يجب عليه في غير الجمعة والمعادة وصلاة نذر الجماعة
فيها وفي الجمع بالمطربة الامامة او الجماعة لكن تستحب ليناك
فضلها فلو تركها حاز المأمومون الفضل دونة ووقتها عند الحرم
وتصح بعده مع حصول الفضيلة من حينئذ بخلاف الايتام
بعده فانها مكرهة مفوتة للفضيلة اما الجمعة وما عطف
عليها فتجب عليه فيها نية الامامة او الجماعة لا بشرط الجماعة فيها
ويجوز للمصلي ان ياتم بالمر والعبد لان الحراولي الا ان يتميز العبد
بالفقه فهما سواء **والبالغ والصبي المميز المراهق** وغيره والبالغ ولو
مفضولا او قبيحا ولي **ولا ياتم** اي لا يصح ان ياتم **رجل** ولا خنثي
بامرأة وان بانث انوثته الخنثي ولا يخنثي وان بانث ذكوره
ولا يخنثي يخنثي وان بانث ذكوره او امرأتين او المأموم امرأة
والامام رجلا نعم لو ايتم عن ظنه رجلا فبان بعد الصلاة خنثي
ثم اتصحت ذكوره صححت صلاته لحزمه بالنية واختلفوا فيها لو
اقتدي خنثي بانثي اعتقدها رجلا ثم بانث انوثته الخنثي
والمتنج عندي صحة الصلاة لحزمه بالنية تبين ان المأموم عند
يصح اقتداؤه بالمرأة **ولا يصح** ان ياتم **قاري** وهو من يجسن الفاحشة
بامي وهو من يخل بحرف او تشديدا من الفاحشة كارت بدغم في غير
موضع الادغام والشغ يبدل حرفا باخر وان جهل حاله حتي
لو تبين بعد الصلاة او فيها وجب استئيناؤها ولا يينا في ذلك

ما لو لم يكن الامام لنا يغير المعنى حيث لا تبطل صلاة المأموم ولا يجب
مفارقته مع ان الآخر كذلك اي او في حكمه لان هذا بغير عاذا
لم يعلم كونه اميا واحتمل سهوه بالحن بخلاف ما نحن فيه ولو لم
في الجمهور لم تلزمه مفارقتة ثم ان قال بعد السلام اسر
ناسيا او لجواز الاسرار فلا اعادة والاوجبت فعلم ان مجرد احتمال
الامية لا يمنع صحة الاقتداء **واي موضع صلي فيه في المسجد**
مرتبطا بصلاة الامام فيه بان ايت به وهو عالم بصلاته
اي بان تقلد الامام في صلاته بان يعلم انتقاله عن الفعل
قبل ان يصير متخلفا عنه اي او يري بعض صف او يسمعه او يسمع
مبلغا يعتد صدقه **اجزاء** ذلك اي صلاته علي الوجه المذكور
وان بعدت المسافة وحالت ابنية متنافذة تنافذ اعداها
وان اغلقت ابوابها كان وقف احدها بمنارته او سطحه والاخر
ببيرة مع التناؤ المذكور نعم لو حال بينهما نفرا او طريقا قديم
بان سبقا وجود المسجد اي او قارناه فيما يظهر كان كما لو كان احدهما
في المسجد والاخر في غيره **مالم يتقدم عليه** اي علي الامام في الموقف
وان ساواه فيه لكن المساواة مكروهة معقولة فضيلة الجماعة
فان لم يعلم بانتقاله كما ذكر او تقدم فان تقدم عليه عند الاخر
لم تنعقد صلاته او بعده بطلت والاعتبار في التقدم وغيره
في حق القايم بالعقب فلو تقدم احد العقيبين واخذ الاخر ولحقه
علي المقدم فقط بطلت او علي المؤخر فقط لم تبطل وكذا لو اعتمد
عليهما كما قاله البغوي وفي القاعد بالالية وفي المضطجع بالخبط

117 وهل العبرة في المستلقي برأسه او غيرها تردد وهل يضرت تقدم
اصابع الساجد او لا اذا كان العقب بحيث اومس الارض لم يتقدم
فيه نظر وقوة اطلاقهم تقتضي الثاني **وان صلي خارج المسجد**
بصلاة الامام فيه وفي نصب خارج علي الظرف فيه تسمع كما يعلم من محله
قريبا منه اي من المسجد بان يكون بينه وبين اخره مما يلي يديه
ثلثماية ذراع تقريبا فاقل وهو عالم بصلاته اي بصلاة الامام
كما تقدم **ولا حائل** يمنع المرور المشاهدة ولو جدار المسجد نعم
لا اثر لحيلولة شارع مطروق او نفد مخروج لساحة **هناك** اي بينه
وبين من في المسجد بان يقف قبالة باب المسجد مع فتحه بحيث
يري الامام او بعض المأمومين فيه **جاز** ذلك اي اجازته
صلاته علي الوجه المذكور **ولم يقل** كما تقدم مالم يتقدم عليه
لانه اراد بخارج المسجد ما تخر عنه ولا يتصور فيه تقدم فلو صلي
والمسجد عن يمينه او يساره بصلاة الامام فيه قريبا منه
ولا حائل هناك كما تقدم بان كان للمسجد يمينه او يساره باب
مفتوح وقف عند بحيث يري منه الامام او بعض المأمومين
والظاهر جواز ذلك وان كان لو اراد الدور الي الامام صارت القبلة
عن يمينه او يساره لان الظاهر ان ذلك غير مضر بل المضطر لزوم
استدبارها لومروحيين يتصور التقدم فيحتاج لاستراط
عرمه وخارج بما تقتضيهما لو بعد عن المسجد بان اراد ما بينهما
علي ثلثماية ذراع تقريبا او لم يعلم بانتقاله علي ما تقدم
او كان هناك حائل كان باب المسجد مردودا امتنع الاقتداء

بمن فيه نغم لور وده الرخ بعد الاحرام لم يضركما نقله
الاسنوي عن فتاوي البغوي لانه يغتفر في الدوام ما لا يغفر
في الابتداء وانقل غيره عنها خلافاً لذلك وحيث صححت
خارج المسجد علي ما تقدمت صلاة من خلفه وان حال
جدار بينه وبين الاول علي ذلك وصار كالامام لمن خلفه
ويسمى رابطه ولا يصح تقدمه عليه في الموقف ولا في الاحرام
قال ابن المقرئ ولا في الافعال وفيه نظر لانه ليس اماماً
حقيقه ولانه قد تعدد مراتبها بان يختلف فعلها
بحيث اذا تابع احدها لزم مخالفة الاخر علي وجه مبطل ولا
متابعة امام يحصل تغارض فتجب متابعة الامام اوفيه
المعارضة غير موجه وهل يشترط كونه بحيث يصح اقتداء
خلفه به حتي لا يكفي من يلزمه القضاء والا نفي ومن خلفه رجال
ولا الامي ومن خلفه قرائه نظر وقد يؤخذ اشتراط ذلك مما ساق
في الجمعة عن فتاوي البغوي انه لو كان في الاربعين ابي لم تنفع
بهم الجمعة لان الجماعة المشترطة للصحة صير بينهما ارتباطاً كالارتباط
بين الامام والماموم فصار كقائد اقاري باي وجه الاخذ ان صلاة
من خلفه مرتبطة به كارتباط بعض الاربعين ببعض فكل واحد
ثم من لا يصح الارتباط به فكذا هنا فليتامل ولو بطلت في الاثنا
لم يضرك لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اولو يعلم
بوجوده من خلفه بان اعتقد عدم وجوده او شك فيه لم تنفع
صلاته فيما يظهر لعدم حزمه بالنية ولو اتفق وجوده مع تمام

من خلفه عنه في الاحرام او الوقوف وعلمه به لكنه لم يقصد الارتباط
به ولم يلاحظ توقف صحة صلاته عليه بان غفل عنه فهل يكفي
فيه ذلك وفيه نظر والاكتفاء غير بعيد ولو تعدد كفي مراعاة
الارتباط بواحد بل والارتباط في ركعة بواحد منه وفي اخري باخر
وهكذا فيما يظهر وقضية ما تقدمت ان من صلى خارج المسجد خلف
جداره بدون رابطة لم تنفع صلاته وان راي الامام او بعض المأمومين
من شبك في جدار المسجد وقف خلفه كما قال بعض شيوخنا انه
كالصريح من كلامهم ويؤيده اطلاق قول الاسنوي بصحة اقتداء
الواقف من وراء شبك بجدار المسجد ولو وقف كل من الامام والمأموم
خارج المسجد فالشرط ان لا يكون بينهما ولا بين كل صف والاخر اكثر من
ثلثانية ذراع تعدد ما من العلم بالانتقالات وعدم حاجيل يمنع المروءة
او الروية فان كان هناك نفوذ ووقف شخص بخذايه صح اقتداء
من خلفه مع الخيلولة وكان رابطاً له **فصل في القصر والجمع ويجوز**
المسافر اي لا يمتنع عليه **قصر الصلاة الرباعية** من الجنس بخلاف المندوبة
والنافلة نغم لا يبعد قصر المعادة عند قصر الفعل الاول اذ ليس
نفلاً محضاً وانبتد السفر بماله سور مجاوزته ومما لا سور له مجاوزة
العران وكذا الخراب وسواه حيث لم يتخذ مزارع ولا حوط علي العامر
دونه ومن الخيام مجاوزة الخلة ومراقفها كطرح الرماد وملعب الصبي
البيان وانما يجز القصر **بشرائط** جمع شريطة بمعنى مشروطة الاول
ان يكون سفر في لاجل **غير معصية** وان عصى فيه واجبها كان او منه
او مباحاً او مكروهاً كان يغتفر فيه الحاجة وشمل هذه الشرط

الكافر فيتحض اذا اسلم في اثنا الطريق وان بقي دون مسافة القصر
سفره ليس بمعصية وان كان عاصيا بالكفر وخرج عنه العامي بمن
كافق وناسرة وخرج لم يستاذن اصله حيث يجب استذانه ومن
عليه دين حال يقدر عليه بخير اذن مستحقه **والثانية ان تكون**
مسافته التي يقع فيها ستة عشر فرسخا يقينا اوطنا ولو بالاجزاء
وان قطعها في ساعة ولا قصر في اقل منها والفرسخ ثلاثة اميال ففيها
واربعون ميلا هاسمية والميل اربعة الاف خطوة والخطوة ثلاث
اقدام فهي اثنا عشر الف قدم والقدم نصف ذراع والذراع اربعة
وعشرون اصبعاً معتبراً والاصبع ست شعيرات معتدلات معتدلات
والشعيرة ست شعرات هي شعر البرذون وقدرها بالزمن يوم
بليلىته مع المعتاد من النور والاستراحة والاكل والصلوة وغيره
يسير الانقال وديبب الاقدام وتناول هذا الشوط من خرج في
طلب نحو ما يرجع متى وحده ولا يعلم موضعه وعلم اوطنا انه
لا يجده قبل مرحلتين والهايم اذا قصد سير مرحلتين بدون
انجاب نفسه او ابنته بلا عرض له وقع فلها القصد في المرحلتين
وما بعدها خلا والبعض **والثالثة ان يكون مودبا**
للصلاة التي يدبر قصرها او قاضيا لها وقد فانت في هذا
السفر او سفر اخر يقينا وان كانت في الحضر او شك في انها فانت
في السفر ام في الحضر امتنع قصرها **والرابعة ان ينوي القصر مع**
الاحرام ويحذر عن ما في نيته في دوام الصلاة فلو ترك النية
او اخرها عن الاحرام او قصرها بالاحرام ثم تردد في انه يقصر ام لا

او في انه نوي القصر والاتمام او قام امامه لثالثة فتددهل هو
متم او ساه لزمه الاتمام لانه الاصل **الخامسة ان لا ياتم بمقيم**
ولا بمسافر متم ولو لحظة والالزوم **ويجوز للمسافر** سفره ان تقصر
فيه الصلاة اي لا يمتنع عليه **ان يجمع بين الظهر والعصر في وقت**
ايهما شاء وان يجمع بين المغرب والعشاء في وقت ايهما شاء لكن
الافضل اذا كان سائرا في وقت الاولي ونار لا في وقت الثانية الجمع
في وقت الثانية وان كان نارا لا وقت الاولي وسائرا في الثانية
الجمع وقت الاولي فان كان سائرا في الوقتين او نارا لا فيهما ففي الافضل
تردد ولجمعهما في وقت الاولي اربعة شروط البداية بالاولي فلو بان
فسادها بعد فعلها لم تجز الثانية وانقلبت نفلا والثانية في
الجمع في الاولي ولو في اثنا يها او مع السلام منها ولو بعد نية تركه
لكن الافضل كونها في اولها ولو نوي تركه بعد التحلل او ارتد بعده
واسلم فوراً ثم اراده قبل طول الغسل والمجته الجواز والثالثة
الموالاة بالاطول بينهما فصل عرفا ولو بعدد والاوجب فاخير
الثانية الي وقتها ولهذا تركت الروايت بينهما فيصلي رابعة
الاولي القبلي ثم الغرضين ثم رابعة الاولي البعدي ثم رابعة
الثانية ولا يضر فصل بيسير ولو مع خوجنون او تردد في نية
الجمع اذا تذكر والرابع دوام السفر الي عقد الثانية فان اقام
في الاولي قبل عقد الثانية فلا يجمع ولا يشترط وجوده في اول
الاولي ففي شرح المذهب قال المتولي ولو شرع في الظهر في البلد
في سفينة فسارت فنوي الجمع الجمع فان لم يشترط النية مع التحريم

صح لوجود السفر وقتها والافلا ولو جمع العصر في وقت الاول فلا شرع
في العصر نسيانه في الصلاة فقال نويت الجمع بطلت صلاته لا من جهة
الكلام بل لانه يقتضي بطلان النية الجمع وهو يقتضي بطلان نية العصر
اذ شرط الجمع بقايتها الى الفراغ بدليل انه لو نوي بطلان نية الجمع
بطلت صلاته وان لم يتلفظ ويترجمه ان محل بطلان صلاته ولو كان
لم يتلفظ اذ لم يتذكر قبل طول الفصل والافلا بطلان لان اعاده
النية سهوا لا يبطل النية السابقة كما يعلم مما ذكره في الوكيلات
تكبيرات تاويا الافتتاح بكل والفصل اليسير ومقتضى مقتضى
في اصل النية وجبت البلقيني انه لو خرج وقت الاولى او شك في خروج
وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية او تقع بفراغ على الخلاف
في نظائره وخالفه ولده الجلال فقال الذي يقتضيه اطلاقه
الجواز لانه متصل لها في الوقت يفتن اذ وقت الاولى ان بقي فهو
جامع والا فهو موقع لها في وقتها الاصلي ويمكن وقوع بعضها
في وقت الاولى وبعضها في وقتها فيجوز الجمع وان لم يبق من وقت الاولى
ما يسع ركعة من الثانية لانه اذا قدم يكون وقت الاولى وقتها
والصلاة الواقعة منها ركعة في الوقت اذا ابل يشبغ جوارزه وان لم
يبق الا ما يسع بعض ركعة ويكون اذا قطع لانها في الجمع وقتان
فلم يخرج عن وقتها انتهى وسبقه لذلك الروياني ولجزمها في وقت الثانية
شرطان الاول دوام السفر الى تمامها فان اقام قبل تمامها صار الاول
قضا والثاني كون التاخير بنية الجمع في زمن الاولى بزمن يسع
جميعها لكن المراد يسع جميعها تامة او مقصورة فيه نظر ولا يبعد

اشتبارها عدم عليه من اتمام او قصر فان لم يغرم على شيء ففيه نظر
ويحتل اعتبار اتمام لانه الاصل ما لم يغرم على خلافه لا يقال اعتبار
زمن يسع جميعها بياقنيه تضر بحكمه بانه اذا لم ينوي في زمن يسعها
صار قضا فانه صريح في اعتبار زمن يسعها اذا هو ما يسع ركعة
فانه الذي يلزم من التاخير عنه صيرورته قضا بخلاف ما يسع
جميعها لا يلزم من التاخير عنه ذلك اذ قد يؤخر عنه ويدرك
ركعة من الوقت فتكون اذا الانا نقول صيرورته قضا مضمون
بالتاخير الى خروج الوقت فلا منافاة **ويكون** اي لا يمنع ولو
الحاضر اي المقيم في حال **المطر** الذي يبطل التوب **ان يجمع بينهما**
اي بين الظهر ومثله الجمعة والعصر وبين المغرب والعشاء
في وقت الاولى منها بالشروط الثلاثة الاولى من شروط الجمع بالسفر
في وقت الاولى بشرط اخري منها وجود المطر في اول كل من الصلاتين
وعند السلام من الاولى الى الاحرام بالثانية وقول القاضي لو قال
لاخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر او لا امتنع الجمع للشك
يقتضي انه لا بد من تحقق وجوده وان لا يكفي الاستصحاب وان
مال الاسوي الى الاكتفا بل ولا اخبار العدل بل والاكثر ان اراد
بالشك مطلق التردد ولم يختلف الخبر بما يوجب اليقين لكن يتجه
الاكتفا باستصحاب لا تردد معه بالفعل وكذا الاعتقاد الجازم
ومنها ان يصلي جماعة بمكان بعيد يتأذي بالمطر في طريقه فان
صلي ولو جماعة في بيته او منفردا في المصلي او كان في طريقه الى المصلي
كن يقربه المطر نعم للامل ان يجمع بهم وان كان مقبيا بالمسجد ولمن

اتفق وجود المطر وهو بالمسجد ان يحج اي بشرطه او لا الاحتياج بالاصل
الثانية في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الي بيته ثم عوده او في
اقامته بالمسجد **تنبيه** هل تشتط الجماعة في كل من الصلاة
وهل تشتط في جميع الصلاة او تكفي في ركعة او في جز ولو اقل منها فيه
نظر ولا يبعد الاكتفا بها في جز من اول الثانية لان صحة الاولى
لا تتوقف على شرط الجمع لانها في وقتها ويشترط فيه الامام الامنة
لتصح صلاته كما تقدمت الاشارة اليه في الفصل السابق لتوقفها
على الجماعة فلو تباطا عنه المأمون فهل هو كالو تباطوا في الجمعة
فيه نظر **فصل في الجمعة وشرايط وجوب الجمعة** جمع شرطية
مشروطة **سبعة اشياء** جمع في الاسلام فلا تجب على الكافر وجوب
مطالبة بها في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة **والبلوغ** فلا
تجب على غير البالغ من صبي او صبية **والعقل** فلا تجب على المجنون
البالغ او مجنون وفي الروضة والمغني عليه كالمجنون بخلاف السكندر
اي المتعدي فانه يلزمه قضاءها ظمها كغيرها فالوجوب عليه
بمعني انعقاد السبب في حقه **والحرية** اي كون الشخص حرا فلا تجب
على من فيه رق ولو مكاتباً ومبعضاً وان كان بينه وبين سيده
مهاياة ووقعت في نوبته **والذكورية** اي كون الشخص ذكراً
محقق الذكورية فلا تجب على انثى ولا على خنثى **والصحة** فلا تجب على من
به مرض يشق معه الحضور مشقة كشقة المشي في المطر والوحل وكالمطر
ما في معناه مما يتصور هنا من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة بان
تدفع كراهة تركها على قول السنة وحرمة على قول الفرض الفصل

في المطولات وشمل قوله والصحة الزمن والشيخ انما اذا وجد امر كمالا
او باجادة او اعادة ولم يشق الركوب عليها والاعمى اذا وجد قايماً
كذلك **والايمان** عجل الجمعة يعني الاقامة به القاطعة للترخص فلا تجب
عليه من كان مسافراً مسافراً مباحاً ولو قصيراً نعم ان خرج الى قرية
يبلغ اهلها انداً قريبه لزمته لان هذه مسافة تجب قطعها الجمعة
فلا تقدر سفره مسقطاً لها كالو كان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع
ذكره البغوي في فتاويه وحديث وجدت شروط الوجوب حرم
انشاء السفر بعد الغر ولو طاعة الا ان يمكنه الجمعة في طريقه او يتضرر
بتخلفه عن الرفقة وقضية ذلك انه لا يكتفي بمجرد الوحشة بتخلفه
عنهم خلافا لما صوبه الاسنوي والفرق بينه وبين نظيره من التيمم
ان الطهر يتكرر كل يوم بخلاف الجمعة وظاهر كلامهم انه حيث جاز السفر
فلا فرق فيه بين ان يترب عليه فوات الجمعة على اهل محله بان كان
تمام الاربعين او لا وان بحث بعضهم خلافا وظاهر انه لا فرق بين سفر
الكل والبعض ولا ينافيه انه يحرم على اهل القرية تقطيل قريتهم
من الجمعة وان ذهبوا لعلها في قرية اخرى وان سمعوا انه اهل العدم
للحاجة الي تعطيلها بخلاف السفر قال في الاموار واذا جاز السفر لا مكانها
في طريقه فعليه حضورها حيث امكن **وشرايط** صحة فعلها زيادة
على شرايط صحة غيرها من الخمس **ثلاثة ان تكون البلدا** اي ان توجد الان
بنية المجتمعة ولو من خشب او قصب لفعلها بان تفعل فيها لا يتحقق المساء
قبل مجاوزتها مسجداً كان او بناً اخر او قسماً اخر باباً بطرفها لم يندرس
ولم يتخذوه مزارع ولا هجروه بالتخويف على العامر دونه فلا تنعقد
الجمعة للمخارج عن ذلك وان زاد على الاربعين او كان ممن يلزمه الجمعة

مصر كانت اي البلد بالمعنى المذكور **اوقرية** او بلدة او اراد بالقرية ما ليس
 مصرا فلا يصح فعلها في الصحرا ولو من لازمها ايدا نعم يلزمه فعلها
 في بلد الجمعة ان سمع نداءه ولو خرجت قرية وصارت قضا فقام اهلها
 على عمارتها الزمتم فيها **وان يكون العدد المقيم بها اربعين** فاكثروا
 بالامام فلا تتعقد باقل من اربعين وان يكون الاربعون **من اهل**
وجوب الجمعة اي اجتماعه شروط الوجوب السابقة نعم
 تتعقد بالمرضى ونحوهم وان لم تجب عليهم لكما لهم واسقاط الوجوب
 عنهم مجرد تخفيف ولا يكتفي فيه مجرد الإقامة بل لابد من حقيقته
 الاستيطان بان لا يظعن شتا ولا صيفا الا الحاجة فلا تتعقد بمن ليس
 من اهل الوجوب كما سياتي كرفيق وانني وخنثي وان بان رجلا ومسافر
 ومقيم غير مستوطن نعم لو احرم باربعين فيهم خنثي وانقض واحد
 وبقي الخنثي لم تبطل لانا تحققنا انعقادها ثم شككنا في المبتطل وهو انوثة
 الخنثي والاصل بقا الانعقاد ولو كان في الاربعين ابي لم تتعقد بهم
 الجمعة كما اقي به البغوي لان اشتراط الجماعة كما سياتي يقتضي اربعا
 بعضهم ببعض فيكون كافتد القاري بالامي **والثالث ان يكون الوقت** اي
 وقتها وهو وقت الظهر **باق** الي تمام التسليمة الاولى **فان خرج الوقت**
 قبل الاحرام بها وقبل التسليمة الاولى يقينا او ظنا **وعدمت الشروط**
 اي او عدم باقي شروط فعلها او بعضه بان لم يكونوا في امنية او لم
 يكن العدد اربعين من اهل الوجوب على ما تقدم **صليت ظهرها**
 بنا وجوبا في خروجه فيها فلا يجوز استينافها فيه بخلاف ما لو اخروا
 بسبق جمعة اخرى حيث يمتنع التعدد فانهم قالوا يستحب لهم
 الاستيناف ولهم الاتمام ظهرها والفرق تادية الاستيناف فما

حن فيه الي ايقاع الصلاة خارج وقتها مع امكان فعلها او فعل
 بعضها فيه بخلاف مسئلة السبق حتى لو ادي الاستيناف فيها الي
 اخراجها او بعضها عن الوقت فالوجه امتناعه ولو شكوا في خروجه
 بعد الاحرام به لم يؤثر لان الاصل بقاءه او قبله تعيين الاحرام
 بالظاهر كالوصاف الباقي منه عن واجب الركعتين والخطبتين
 ولا يخفى ما في إعادة الضمير الي الجمعة في قوله صليت ظهرها من
 من التجوز لكنه اخف بالنسبة لصورة خروج الوقت فيها نظر الكونها
 منوية وتقدير نصب المنقوص لغة خرج عليها قراءة ابي جعفر
 الصادق من اوسط ما تظعمون اهلهم بكم باسكان الياء وعليها قول
 ولو ان واش باليهامة داره وداري باعلا حضر موت اهتدانا
 ويمكن جعل الواو في الوقت باق للحال وما قبله بدل بعض من
 ثلاثة **وقد ابيها ثلاثة** وعبر الثبوتان وغيرهما بالشروط وهو
 ان نسب احدها وثانيتها **خطبتان** ولو بدلت فية قبل الصلاة **يقوم**
 وهو با **فيها ويحس** مطبعا **بينهما** وهو با فلو ترك الجلوس بينهما
 حسبا واحدة فيجلس ثم ياتي بثانوية فان عجز عن القيام خطب
 قاعدا فان عجز فمنه خطبها مع الفصل بينهما بسكوت ينبغي ان يزيد
 على سكتة التنفس والعجز ولا يجزي عنه مجرد الاضطجاع وصابط
 العجز هنا كما في الصلاة واركان الخطبتين حمد الله تعالى والصلاة تعالى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعيين لفظها والوصية بالتقوي ولو
 بغير لفظها كما طبعوا الله تعالى وقوة اية في احداها والدعاء للمؤمنين
 في الثانية ويشترط كونها بالعربية وان لم يفهم معناها القوم وهذا

يشمل الخطيب وسما ع اربعين ولو بالخطيب من اهل الانعتاد ولو
 بالقوة بان يكونوا بحيث لو صغوا سمعوا والمولاة بين الفاظها
 وبينها وبين الصلاة وسن الخطيب وطهارة عن الحدث والخبث
 في بدنه وثيابه ومكانه **وثالثها ان تقبل ركعتين** في المحل الذي
 لا يقصر المسافر قبل مجاورته من الابنية وتوابعها لم يعلم مما تقدم
 ويسن للامام ومن لم يسمع قرائته ان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة
 سورة الجمعة او سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بعد الفاتحة
 المسافقين او هل اتاك فان ترك قراءة ما عدا الفاتحة في الاولى
 قراه في الثانية مع ما فيها او قرأ في الاولى ما يقرا في الثانية
 قرأ في الثانية ما يقرا في الاولى ولو قرأ في الاولى الجمعة والمناجاة
 وفي الثانية سبح وهل اتاك حصل اصل السنة كما هو ظاهر بل
 لو قرأ في الاولى الجمعة وسبح وفي الثانية المناجاة وهل اتاك
 والظاهر حصول اصل السنة ايضا ويسن للجهد بالقراءة للامام
 والمفرد بان انفرد في الثانية **في جملة** اربعين وأكثر
 من اهل الانعتاد وان كان امامها الرايد على الاربعين
 خارجا عما يشترط مجاورته للقصر كما هو ظاهر بان اقتدوا
 بمن لا تلزمه وقد خرج عن ذلك ونوي غيرها او اقتدوا
 بمن في قوته اخري حيث وجدت شروط الاقتداء بها من القرب
 وعدم الخيلولة وغير ذلك وليكن وجود الجماعة في الركعة الاولى
 ولهم الانفراد في الثانية بنية المفارقة ولا بد من نية
 الامامة لامام نواها لتصير صلاته جماعة **وهي اتعا** اي السن

المطلوبة لحاضرها **اربع** بل أكثر وانما عبر بذلك لما تقدم اول الكتاب
الغسل ووقته من الفجر وتقريبه من ذهابه افضل فان عجز
 عنه لفقد الماء خاف منه تيمم بينة التيمم بدلا عن الغسل
وتنظيف الجسد من نحو مسح والحية كريمة **ولبس** انظف الثياب
 والافضل لبس **الثياب البيض** ويلبها ما صبح غزله قبل
 النسخ وفي كراهة ما صبح بعده خلاف وقضية ما صرحوا به في باب
 اللباس اعتماد عدم كراهة ما عدا المزعفد والمعصفد وشمل
 الثياب العمام وغيرها **واخذ الطفر** من يديه ورجليه وبكره
 احدها فقط والشعر كقص الشارب حتى يبيد وطرف الشفة وتنظف
 الابط وحلق العانة لغير مريد التضيعة في عشر ذي الحجة
واخذ الطيب بان يستعمله في بدنه وثوبه وتخصيص الجمعة
 بهذه الامور مع استحبابها بالكل من اراد الحضور عند الناس
 لانها فيها الكد وجعلها اربعا اما باعتبار جعل التنظيف مع
 الغسل واحد الا ان التنظيف من المقصود من الغسل او باعتبار جعل
 اخذ الطفر والطيب واحدا ولهذا لم يجد العامل في المعطوف
ويستحب للحاضر بن السامعين وغيرهم **الانصات** وهو السكوت
 مع الاصغاء في **وقت الخطبة** لكن الاولى لغير السامع الاشتغال
 بالتلاوة والذكر من فلا يجرم الكلام في وقتها بل يكره الا ان عرض
 مهم ناهض لتعليم خير ونهي عن منكر وانذار انسان فلا يجرم
 الكلام ولا يكره بل قد يجب كد اسلام الداخل وان كان مكروها
 وخرج بوقت الخطبة الكلام قبلها او بعدها وبين الخطبتين

فيباح بلا كراهة ولا كراهة في حق من لم يتخذ له مكانا يستقر فيه
ومن دخل محل الجمعة والامام يخطب وان لم يكن مسجد اجلس بلا
 صلاة كما اقتضاه كلامهم وان كان مسجد **اصلي** استحبابا **اركتين**
 فقط بنية النية او بنية غيرها القبلي للجمعة وقضا الصبح
 او سنة سوا نوي معه النية او لا حصولها بدون نية فان نية
 عنها لم يصح **خفيفتين** عرفا على الاوجه فلا يجب الاقتصار على الواجب
 خلافا للزركشي **ثم يجلس** فلا يزيد عليها ويستثنى الداخل اخر الخطبة
 فان غلب على ظنه انه ان صلاها فانتته تكبيرة الاحرام مع الامام تركها
 ولا يقعد بل يستمر قائما لئلا يكون حاله في المسجد قبل النية
 ولو صلى في هذه الحالة استحب للامام ان يزيده في كلام الخطبة بقدر
 ما يكملها كما قاله ابن الرفعة ونفى عليه في الامم وخرج بمن دخل من كان
 حاله فلا تتعقد صلاته بمجرد جلوس الامام على المنبر ولو فرضا
 كقضا فوري تذكره حينئذ وبركتين ما لو احرم بالكثر فلا يتعقد
 وتخفيفتين ما لو طولها فتبطل ويثم ما لو احرم بعد الركتين بزيادة
 فلا تتعقد **فصل في صلاة العيدين وصلاة كل من العيدين**
 عيد الفطر وعيد الاضحى **سنة** لكل مكلف وان لم تلزمه الجمعة
 ولو منفردا ببيتة او غيره ومسا فرا او رقيقا وانثى وكذا الصبي
 المميز بمعنى انه يثاب عليها ويطلب ونه وليه امره بها ويستحب الجماعة
 فيها قال في الانوار ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة ولل امام المنع
 منه لكل مكروه ويستثنى الحاج فلا تنس له صلاة عيد النحر كما في الروضة
 وشرح المذهب اي جماعة فتسن له فرادي كما صرح به القاضي و اشار

اليه الراعي في الاعمال المسنونة **موكدة** لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 عليها والمواظبة المفيدة للتاكيد لا ينال فيها تركه عليه الصلاة والسلام
 عيد النحر يعني لانه لعارض كثرة ما عليه من الاشغال في ذلك اليوم علي
 ان تركه ايا مطلقا غير معلوم **وهي ركعتان** كساير الصلوات في الاركان
 والشروط والسنة بحرم بهما بنية عيد الفطر والاضحى وقتها ما بين
 طلوع الشمس وزوالها ويسن تلخيصها الي ارتفاعها كرمح وتزويد
 علي غيرها بان مريد بها منفردا او غيره **يكبر** جهرا مع رفع يديه
 حذو منكبيه ندبا في الجميع ولو في قضائها على الاوجه **في الركعة الاولى**
 بعد التحريم والافتتاح **سبعا** سوي تكبيرة الاحرام ثم يتعوذ ثم يقرأ
 الفاتحة والسورة **وفي الركعة الثانية** سبعا سوي تكبيرة القيام
 ثم يتعوذ ثم يقرأ ويستحب ان يقول سرا بين كل تكبيرتين
 لا قبل الاولى ولا بعد الاخيرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر وما زاد من ذكر الله فحسن نص عليه الشافعي رضي الله تعالى
 عنه وقضية هذه الاطلاق انه لا يضر طول بينها ولو ترك التكبيرات
 عمدا او سهوا او شرعا في التقوذة قد ارها او في القراءة او شرعا امامه
 في القراءة قبل ان يتمها هو فانت بخلاف ما لو شرع فيها قبل الافتتاح
 فانه لا يفوت ولو تركها امامه لم يات بها بخلاف ما لو اقتدي بمصلي
 العيد بمصلي الصبح حيث ياتي بها وكان الغرق ان انفرد المأموم
 بالاتيان بها بعد فحشا وافتيا تامعا لحاد الصلاة لا مع اختلافها
 وجملا في ما لو ترك الامام نحو تكبيرة الانتقال او جلسة الاستراحة
 فياتي المأموم بها اذ لا محذور واما الاشتغال بتكبيرات العيد

مع ترك الامام لها فقد يغوت سماع القراءة ولو اقتصر امامه على ستمائة
لاعتقاد او غيره تابعه ولم يزد ولو ادرك الامام في الثانية كبر معه
خمساً في ثمانية لا يكبر الا خسا اذ لو زاد خالف سنة الاقتضاد على خمس
بخلاف ما لو ترك الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فيقرأها مع
المنافقين في الثانية الا لا يسن الاقتضاد على المنافقين فيها بل لا
تسن الزيادة عليها و فرق بينهما **ويخطب** ندبا الذكر للجماعة ولو
مسافر بن فلا يخطب المنفرد ولا المرأة ولو لنساء **بعدها** اي بعد
الركعتين **خطبتين** خطبتي الجمعة في اركانها دون شروطها ومن المواة
لقضية انه لا يضر طول الفصل بين اركانها نعم يعتد به في ادا السنة
السماع ولو لواحد فيها يظهر وقال بعضهم وكون الخطبة عربية
ولو خطب قبلها لم يجز **ويكبر** ندبا في ابتداء الخطبة **الاولي**
تسعا ولا افراد ايا الاكل ذلك فلا يطيل الفصل بينهما ولا يجمع
بين ثنتين **وفي الخطبة الثانية سبعا** كذلك وهذه التكبيرات
ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها خارجة عنها كما حققه النووي
وان اوهم كلام المص وغيره خلافة **ويكبر** ويرفع صوته بالتكبير
ندبا فيها كل احد في كل حال وزمن ومكان نعم المرأة ولو احتمالا
لا ترفع صوتها محضرة غير نحو محرم والصبي المميز يأمره وليه
بما يفعل الكامل كما هو ظاهر **من حين غروب الشمس من ليلة**
العید الصادق بكل من العيدين **اي ان يدخل الامام** الجماعة العيد
في الصلاة للعيدين بان يحرم بها وهذا شامل لما اذا اخرج الامام الاحرام
بها الى الزوال او قربه او قصد هو ترك الصلاة راسا فان قصد

منفردا

منفردا اعتبر احرام نفسه او تركها القوم راسا احتمل ان يكبر
الى الزوال كما هو المناسب بقولهم ان التكبير شعار اليوم ويتني
الحاج فلا يكبر ليلة الاضحي بل يلي لان التلبية شعاره وللعتمر
فانه يلي الى ان يشرع في الطواف واقتضاهم على ليلة الاضحي
كانه للغالب من عدم الاحرام بالحج من ليلة الفطر **ويكبر** ندبا لكل احد
ويرفع صوته على ما تقدم **في الاضحي** لا في الفطر وان سوي النوي
في اذكاره بينهما اي لاجله وليس **خلف** كل صلاة من صلاة
الغرايض الخمس او غيرها كالمندورة وصلاة الجنائز والنوافل ولو
مطلقة سوا في جميع ذلك الموداة والغايبة من صلوات هذا الزمن
او غيرها وفي تكبيره خلف سجودي التلاوة والشكر تردد **من صبح**
يوم عرفة الى العصر من ايام التشريق الثلاث بعد يوم
الاضحي وظاهر قولهم من صبح يوم عرفة انه لا يكبر خلف ما يصلي به
بعد طلوع فجره وقبل فعل صبحه من قضا او نافلة ولو سنة واللقا
من سنة صبح عرفة ويحتمل خلافة واما تعبيرهم بالعصر في قولهم
الي العصر الى اخره فالظاهر انه جوي على الغالب وان وقت هذا
التكبير يحتمل الى غروب الشمس من ايام التشريق حتى لو قضى
صلاة او فعل نافلة كتحية المسجد بعد فعل عصر اخر التشريق كبر
خلفها وهذا في غير الحاج اما الحاج فيكبر من ظهر النحر ويختم بصبح
اخر ايام التشريق وعبر بخلف دون عقب لانه لا يغوت بالتأخير
حتى لو نسيه عقب الصلاة التي به اذا ذكره وان طال الفصل ولم
ارلهم كلاما في المعتمد ويحتمل انه لغيب الحاج كما شمله اطلاقهم الا

في احرامه الي شر وعده في الطواف **فصل** في صلاة الكسوف **وصلاة**
الكسوف اي كسوف الشمس وكسوف القمر يقال في كل منها كسوف وخسوف
واستعمل المصنف هذا الكسوف فيها وفيما ياتي الخسوف وفيما ياتي الخسوف
في القمر كانه للتنبيه على ذلك **سنة** لكل مكلف ويا هو الولي
للمسيب بها **موكدة** فيكده نوكها **فان فاتت** وذلك في كسوف الشمس
بالجلا جميع قوسها يقينا او بعد وبها كاسفة وفي كسوف القمر يطلوع
الشمس او بعضها لا بطلوع الفجر ولا بغروبها سقا **لم تقض** اي لم
يطلب قضاؤها بل لم يمح ولو حصل الاجلا في انشاؤها اتمها او
تبين بعد احرامه بها الاجلا قبله بطلت ولا تنعقد نفلا
مطلقا اذ ليس لنا نفل على هيبتها فتندرج فيه قاله ابن
عبد السلام وقضيتها انه لو كان احرم بها كسنة الظهر انعقد
نفلا مطلقا وهو ظاهر **وكيفية صلاة الكسوف** ان مريرها
يصلي لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين لا اكثر في كل ركعة
قيا ما ذ يطيبل ندبا القراءة لما عدا الفلكه **فيها**
بان يحرم بنية كسوف الشمس او خسوف القمر ثم يفتتح ثم يتعوذ
ثم يقرأ الفاتحة ثم سورة البقرة ثم يركع ثم يرفع فيتعوذ
ثم يقرأ الفاتحة ثم قدر ما ينشأ اية البقرة ثم يركع ثم يرفع ثم
يسجد السجدتين ثم يقوم فيتعوذ ثم يقرأ الفاتحة ثم
قدر ما ينشأ اية من البقرة ثم يركع ثم يرفع فيتعوذ
ثم يقرأ الفاتحة ثم قدر ما ينشأ اية من البقرة ثم يركع ثم يرفع ثم
يسجد السجدتين ثم يشهد ثم يسلم او يعاد في القيام الاول

بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني بعدها ال عمران وفي الثالث بعدها
النسا وفي الرابع بعدها المائدة وفي كل ركعة **ركوعان** كما انضح
ما تقر **يطيبل ندبا التيسع فيها** ففيها اربع ركوعات فيسبح
في الركوع الاول قدر ما ينشأ اية من البقرة وفي الثاني قدر ما ينشأ
وفي الثالث قدر ما ينشأ منها وفي الرابع قدر خمسين تقريبا
ويقول في كل رفع سمع الله من حمده ربنا لك الحمد **الي اخره دون**
السجود اي السجدات الاربع في الركعتين كما صحح الرافعي لكن
صحح النووي انه يطيلها ايضا كالركوعات في السجود الاول
كالركوع الاول والثاني كالثاني وهكذا ولا يطيل ما عدا ذلك
لكن احتار النووي في اذكاره اطالة الجلوس بين السجدين لجهة
الخبرية وما تنعقد في كيفية هذه الصلاة هو الافضل والافلو
صلاتها كسنة الظهر صح وكان تاركا للافضل كما نقل ذلك النووي
عن مقتضي كلام الاصحاب مع الاستدلال له ولو اطلق نيتها فحل
تنعقد على الاطلاق فيتحيز بين ان يفعلها بملك الكيفية
او كسنة الظهر او تنعقد كسنة الظهر او على تلك الكيفية محل
تردد واقفي شحنا بالاول **وعن** ندبا الامام ولو امام المسافرين
لا المفرد ولا امامة النساء **بعدها** اي بعد الصلاة خطبتين
كالجمعة في الاركان والسنن دون الشروط نعم يعتبر في اداء
السنة السماع وكونها بالعربية **ويسري** صلاة كسوف الشمس
ويجهر في صلاة خسوف القمر نعم لو غربت الشمس او طلعت قد
بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني **فصل**

في صلاة الاستسقاء وهو طلب السقي لشرب أو زرع أو غيرها **وصلاة**
الاستسقاء وسياجي بيانيها **مسنونة** على التاكيد عند احتياج
 الخاقلين أو غيرهم من المسلمين إلى الماء فقد المحتاج إليه منه
 أو خروجه عن صلاحيته لتلك الحاجة كان ملح مع الاحتياج
 للشرب وإذا أرادوا فعلها **في أيامهم** ندب **الامام** أو نائبه **بالقرعة**
والصدقة ونحوهما من وجوه البر **واللروج من الظالم** في الدم والعرض
 والمال ومن جملة أركان التوبة لكن نفي عليه اهتماما به **ومصلحة**
الاعداء وقد يدخل هذا في الخروج من الظالم ونفي عليه اهتماما
 به أيضا إلا أن يريد بالاعداء ما لا اشم في عداوته ولم تقض
 المصلحة الشوعية البقاء عليها **وصيام ثلاثة ايام** بل أربعة
 لأن لكل مما ذكرنا اثرا يبين في اجابة الدعاء وبصير الصوم بامره
 واجبا على من عداه كما في به النووي فيجب التبييت لنيته ولو
 تركه عصى كما هو قضية وجوبه ولو نوي بها راسخ ووقع نقلا كما هو
 ظاهر ولا يبعد أن يقوم مقام الواجب ولو اقام لم يقض لا سبب
 وقد زال ولو صام عن حق قضا أو نذر أو كفارة كفي لحصول المقصود
 بذلك وفي وجوب الصوم على المسافر تردد والمصلحة الوجوب
 لأنه مصلحة ناجزة لا تخفى التأخير ولو امرارا وليا الصبيان
 المطيقين أن يأمروهم بالصوم والمصلحة الوجوب وهل تجب الصلوة
 ونحوها بأمره كالصوم فيه تردد وقضية ما صرح به الرافي
 وغيره في باب الامامة من وجوب طاعة الامام في امره ونهيه
 ما لم يخالف حكم الشرع هو الوجوب **ثم** بعد امرهم بما ذكره

ثلاثة ايام **يخرج بهم** الامام او يامرهم بالخروج وخدمهم إلى الصلاة
 في اليوم الرابع صيا ما في ثياب بذلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة
 وهي المهنة قال النووي وثياب البذلة هي التي تلبس حال الشغل
 ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته **وفي ختوع** في مشيهم وجلوسهم
 وغيرهما **وتقزع** أي تخضع وتذل ويسن اخراج الصبيان والشيوخ
 والبهائم وهل مؤنة اخراج الصبيان في حالهم ارمال الولي فيه تردد
 وقضية كلام الاسنوي الاول ويوجهه بان لهم مصلحة في ذلك كغيرهم
واذا وصل إلى الصلوة يصل بهم ركعتين بنية الاستسقاء **كالعيد**
 في التكبير في الاولى سعا وفي الثانية خمسة والوقوف بين كل تكبيرتين
 والجمعة بالقراءة وغير ذلك **ثم يخطب بعدهما** أي الركعتين خطبتين
 كخطبتي العيد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ولو خطب
 قبلها جاز ويسن أن يستقبل القبلة عند ثلث الخطبة الثانية
 للدعاء **ويحول** الامام ندبا **رداه** عند استقباله فيجعل يمينه
 يساره وبالعكس **ويكسه** ايضا ندبا وذلك انه **يجعل اعلاه اسفله**
 وبالعكس قال العجلي ويكوه ترك التحويل ويفعل القوم بارديتهم
 كالامام ويحصل التحويل والتكيس يجعل الطرف الاسفل الذي على
 شقه الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيهما التفاول بتعبير
 الحال إلى الله الخصب **والتسعة** **ويكفر في الخطبة من الدعاء** سوا
 وجهه اذا جهدا من القوم واذا اسر دعوا ويرفع يديه في الدعاء
 ويجعل ظهره كفيه إلى السما قال النووي في شرح التهذيب قال الرافي
 وغيره قال العلم السنة لكل من دعا الرفع بلاء أن يجعل ظهره كفيه

إلى السماء وان دعا الطلب شي جعل بطن كفيه إلى السماء انتهى **ومن الاستغفار**
وقوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا الآية **ويدعو** فيها
بعدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو **اللهم سقيا رحمة ولا سقيا**
عذاب بضم السين فيهما **ولا محق** محق بفتح الميم واسكان
الحا المهملة **ولا بلا ولا هدم ولا غرق** أي اسقنا سقيا تحصل بها
الرحمة لنا ولما يتعلق بنا من الدواب وغيرها ولا تسقيا سقيا
يحصل بها لنا ولما يتعلق بنا العذاب أو المحق وهو الانداف وإهلاك
البركة أو البلاء والهدم أو الغرق ولا يضوان بعض المذكورات
تغني عن بعض لأن مقام الرعا مقام خطابه **اللهم** أنزل المطر
على الظراب بكسر الظا المعجمة جمع ظرب بفتح الظا وكسر الظا وهي
الرابية الصغيرة قال الأزهرى خصها بالطلب لأنها أوقف
للراعية مؤشرا هي الجبال **ومنابت الشجر وبطون الأودية** أي
على وجه نافع فيها فما يقصد منها غير مضر بذلك **اللهم**
أنزله **حوالينا** بفتح اللام ومثله المذكورات قبله والمقام مقام
خطابه **ولا تنزل علينا** أي على منازلنا ومحال ترددنا على وجه
مضر أو مشق قال ابن يونس هذا إنما يذكر إذا استعمل المطر حتى
يتأذي به الناس وخافوا أن تهدموا لبيوتهم فاقول لا بأس به
مطلقا لما فيه من الاحتياط في الدعاء **اللهم اسقنا** بفتح الهزة
ووصلها **غيثا** هو المطر **مغيثا** بضم الميم وكسر الغين أي مرييا
مسيحا **هنيئا** عذ وهزة أي طيبا لا ينقصه شيء **مرييا**
بفتح أوله ومرو هزة أي محمود العاقبة **مرييا** بكسر الراء

وبعد

وبعد هامة ثناء تحتية ساكنة مع فتح أوله أي ذاربع أي نما
أي أيتنا بالربيع وهو الزيادة وبضم الميم واسكان الراء وكسر الراء
الموحدة من أربع البعيد وهو الزيادة وبضم الميم واسكان الراء
وكسر الراء الموحدة من أربع البعيد كل الربيع أو الثناء الفوقية
من رنقت الماشية أكلت ما شئت **سما** بالمهملتين المفتوحتين
وتشديد الثانية أي شديد الوقع على الأرض **عاما** أي يجمع
الأرض **عذوقا** بفتح العين المعجمة والذال المهملة أي كثير الخير
طربا بفتح الطاء والباء يطبق الأرض فيصير كالطبق عليها
مجللا بكسر اللام المشددة يجلل الأرض أي يجمعها كجل الغرس
دايما بدوام الحاجة بأن يحصل كلما احتيج إليه ويدوم بقدرها **إلى**
يوم الدين أي الجزاء وهو يوم القيامة **اللهم اسقنا** بقطع الهزة
ووصلها **الغيث** أي المطر **ولا تجعلنا من القانطين** أي لا يسيرون بتأخير
اللهم إن بالعباد **بلا** يجوز كونه من عطف الأعم على معني وأهل أو سكان
البلاد أي الأراضي من كل ما يتصور قيام الأمور المذكورة به عاقلا
أو غيره **من الجهد** بفتح الجيم وقيل يجوز ضمها المشقة وسؤالها
ولجوع **والضنك** أي الضنك لقلة الأقوات ونحوها بسبب قلة المياه
مسا أي أمشيا **لا تشكوا** بالنون أي لا تشكوها **الالبكة** إذا لا يزال
تشكواها إلا أنت لأنك القادر الخالق **اللهم أنبت لنا الزرع ولنا**
لنا الصبر من عطف السبب في الجملة **وانزل علينا من بركات السماء**
أي المطر **وانبت لنا من بركات الأرض** من عطف السبب أي ما يدفع
حاجتنا من النبات **واكشف عنا من البلاء** كالجوع ما لا يكشفه غيرك

لأنك القادر على ذلك اللهم **انا نستغفرك** اي نطلب من فضلك
ما صدر منا من موجبات الواحدة **انك كنت غفارا** اي
انك المتصف بكثرة الغفر فلا يستغفرك الا انت **فارسل السرا**
اي المطر علينا **مدل را** اي كثره الدراي القطر لانك جعلت
الاستغفار سببا لذلك الارسال **ويغتسل ندبا في الوادي**
اذا سال وفي الروضة وغيرها يغتسل او يتوضا وفي شرح المذهب
يستحب ان يتوضا منه ويغتسل فان لم يجمعها فليغتسل وفي
المهمات المتجه لجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم الوضوء قال وهل لها
عبادتان يشترط فيهما النية اولا فيه نظروا المتجه الثاني الا ان
صادف وقت وضوء وغسل انتهى وما لغيره لا دخل قال السيد
الشهرودي لو ارادوا المحض التبرك لم يستحيوا الوضوء بعد الغسل
لحصول التبرك به **ويسبح للوعد** اي عنده كان يقول سبحان
من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته **وعند البرق** كان
يقول سبحان من يريك البرق خوفا وطمعا والرعد ملكا والبرق
اجنحة يسوق بها السحاب قال الاسنوي فيكون المسموع صوته
او صوت سوقه على اختلاف فيه **فصل** في بيان كيفية الصلاة
عند الخوف من حيث انه يخل فيها عنده ما لا يخل عند الامن
وصلاة الخوف اي الصلاة عنده تغفل على ثلاثة اصنوب
اي اوجه **احدها** صلاة صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع موضع
معدوف وهي ما تضمنه قوله **ان يكون** ولو لوحظا تغديب
الاعراب قدر المضاف اي ذوا وصاحب ان يكون العدو منتظما
الي غير وجه القبلة بان يكون في غير جهتها الا استقبل المسلم

باعتبار

159
باعتبار استقبالهم بان يتوسط المسلمون بينه وبين القبلة
او يكون على يمينهم او يسارهم وان كان باعتبار نفسه في جهتها
فتأمله او في جهتها اذا استقبله المسلمون باعتبار استقبال المسلمين
لكن حال دونه ما يمنع رويته من شجر او غيره **فيمن تقدم** اي المسلمين
الامام **فريقين** مثلا **فرقة** بالنصب او الرفع **تقف في وجه العدو**
للمحاربة **وفرقة** منها **تقف خلفه** اي الامام بعد الخيازة بها
الي حيث لا يبلغهم سهام العدو **فبصلي** اذا كانت الصلاة ركعتين
كصبي ومقصورة **بالفرقة التي تقف خلفه ركعة ثم** تفارقها للنية
بعد انتصابه للركعة الثانية او بعد رفعه من السجود الاول
اولي **وتتم الصلاة لنفسها** بان تصلي الركعة الاخرى **وتتمنى** بعد
السلام منها **الي وجه العدو** للمحاربة **وتحيي الطائفة الامر** التي كانت في وجه
العدو والامام منتظرا لهم في قيام الثانية فتعقدي به وليس
ان يقرأ في انتظاره الفاتحة وسورة طويلة يطيل فيها القراءة
الي مجيها فيقرأ منها بقدر الفاتحة وسورة قصيرة **فبصلي بها**
ركعة وعند جلوسه للتشهد تقوم بلا نية مفارقة وهو منتظر
لهم فيه **تتم الصلاة لنفسها** اي وحدها بان تأتي بالركعة الاخرى
وان كانت مقتدية به كما حكي يحمل سهوها حال انما همها نفسها
ويلحقها سهوه حينئذ **ثم** اذا تشهد **ببسم بها** ولو لم تتم الفرقة
الاولى صلاتها بل ذهبوا بعد الركعة الاولى ونية مفارقة الامام
ووقفوا تجاه العدو ساكوتا في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فضلي
بها ركعة وهين سلم ذهبوا الي وجه العدو وجاءت تلك الي مكان



صلاتهم وانتموها جاز ولو صلى مغرباً فبفرقة ركعتين وبالأخرى
ركعة وهو اولي من عكسه او رباعية صلى بكل فرقة ركعتين
والضرب الثاني صلواته صلى الله عليه وسلم بعسفان وهي ما تضمنه
قوله **ان يكون العدو** كما يثاني **جهة القبلة** اذا استقبله المسلمون
بان يكون بين المسلمين وبينها ولا حائل يمنع رويته وفي المسلمين
كثرة تشبه وفرقة وتحرر اخري **فيضعفهم** اي المسلمين **الامام صفيق**
مثلاً **ويجزم بهم** جميعاً ويقتروا ويركع ويحتدل بالجميع **فاذا سجد**
سجد معه السجدة **تئين احد الصدين** الاول او الثاني **ووقف** في الاعتدال
الصف الآخر يسجد مع من معه من السجود **فاذا رفع** اي الصف
الاخر والجمع على المعني **ولطفوه** في القيام وهكذا يفعل في الركعة
الثانية والعبارة صادقة بان يسجد اول الصف الاول في الركعة
الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها بمكانه او تحول في الاعتدال
فيما يظهر لانه وقت الحاجة مكان الآخر بان يتخذ كل واحد بين
رجلين من غير افعال مبطللة وبعكس ذلك ففي ثمان كفيان
وكلها جازية الا ان افضلها ما ثبت في صحيح مسلم وهو سجود الاول
في الركعة الاولى او لا بمكانه والثاني اولاً في الركعة الثانية بعد
تقدمه وتاخر الاول فيكون الساجد مع الامام اولاً في كل ركعة
هو الصف المقدم حساً والمبارك في كل ركعة هو الصف المؤخر حساً
ولو خسر في الركعتين فرقتان من صف واحد على المساوية او فرقة
واحدة من صف واحد جاز **والثالث** ما تضمنه قوله **ان يكون**
القتال في حال شدة الخوف فلا يماضوا هجوم العدو ولو ولوا

فاذا رفع

او انقسموا **والثام** اي في حال التمام اهل الحرب فلم يتمكنوا من تركه
بحال **فيصلي** القاتل **كيف امكنه** اي على اي حال امكن المقاتل
الصلوة عليه وابدل من كيف قوله **راجدا** اي ما شيا **وما شيا متقبل**
القبلة **وغني متقبل** **لما عند الاحتياج** الي ترك الاستقبال بسبب العدو
ولا يجب على الماشي الاستقبال لاني التحريم ولا في غيره ولا وضعية
على الارض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف المتنفل
في السفر وليس لهم التاخر عن الوقت ولا ترك الاستقبال مع القدرة
عليه وفي شرح المذهب انه لو امكنه الاستقبال بثوكة القيام بركوبه
ركب لان الاستقبال اكد بدليل النفل ويجوز اقتداء بعضهم ببعض
مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وان استند به الامام او تعدوا
عليه كما صرح به ابن الرفعة للضرورة وصدالة الجماعة في هذه الحالة
افضل من الانفراد بحالة الامن ولو احتيج لفعل كثير متوال ومكان
كثير وركوب في اثنا الصلاة حصل منه فعل كثير متوال لم يضر شئ
لا يختص جواز هذا الضرب بقتال الكفار بل هو جاز في كل مباح من
قتال او غيره كقتال اهل العدل لاهل البغي والرفقة لقطاع الطريق
ومن قصد في نفس او حريم او مال ولو لغيره من قصده بخلاف
قتال اهل البغي لاهل العدل وانقطاع الرفقة وكهرب مباح كالحرب
من كفار زادوا على الضعف ومن نحو سبيل او سبع لم يجد معه لانه
ومن غريم لا يصدقه في دعوي اعساره ولا ببينة معه ومن مستحق
القصاص حيث رجي العفو اذا سكن غضبه ومن لقي الشئ كما نقله بعض
المؤخرين عن الجرجاني بخلاف طالب عدو وخاف قوته لو صلى متمكناً
لانه محصل لا حايض والرخصة انما وردت في خوف فوات ما هو حاصل

ويؤخذ من ذلك كما قال شيخنا خلافا لابن العماد انه لو سرق فعله
وهو في الصلاة لم يجز له صلاة شدة الخوف لانه غير خائف فوات
ما هو حاصل نعم له قطع الصلاة والاخذ في طلبه ولو ضاق وقت
الوقوف وخاف المحرم فوات الحج لو صلى العشاء متمكنا فالاصح انه لا يجوز
له صلاة شدة الخوف لكن له ترك الصلاة وادراك الوقوف
لان قضا الحج صعب بخلاف الصلاة وقد عهد تأخيرها لما هو
اسهل من مشقة الحج كتأخيرها للجمع وظاهر كلامهم انه لا فرق
في ذلك بين ان يقصر بالتأخير حتى ضاق الوقت اولا وهو محتمل
ولولم يضيّق الوقت لكن كان بعيدا عن مكة بحيث لو صلى صلوات
يوم عرفة وليلة النحر متمكنا فاته الوقوف فهل يجوز له ترك جميع
هذه الصلوات ليدرك اولا فارق بين صلاة وصلوات لا فارق وان
تحددت لا توارى مشقة قضا الحج ام لا يجوز اذ يفصل بين المقصر
وغيره فيه نظر فان قلنا يجوز فهل يتعدي كذلك الى من احرّم قبل
وقت الوقوف بايام ولو صلى في تلك المدة متمكنا لم يدرك الوقوف
فيه نظر ايضا وكالمحرم في ذلك علي ما قاله بعضهم مما اشتغل بانقاذ
غريق او دفع صايل عن نفس او مال او بالصلاة على ميت خيف
انفجاره وظاهر كلامهم انه لا فرق في جواز الاضرب الثلاثة بين
ضيق الوقت وسعته لكن شرط ابن الرفعة وغيره في الثالث ضيق
الوقت وهو متجه مادام يرهو الامن والا فالمتجه جواز فعلها اول
الوقت وهل المراد بضيقه ان يبقى ما يسع جميعها فقط او ما يسع
ركعة فقط فيه نظر والمتجه عندي الاول وهل يلحق بالضرب الثالث
الاولان فيه نظر والمتجه اللاحق فيما يمتنع منهما في الامن كالكييفية الثانية

١٢١
لصلاة ذات الرقاع وقيام الفارقة الثانية لركعتي الثانية بلانية
مفارقة في كفيئتها الاولى فان قلت ترك المص ضربا لا يعاوهو
صلاة بطن نخل وهي ان يفترقهم الامام فرقتين ويصلي بكل فرقة
مرة وتقع الثانية له نافلة فما وجه ذلك قلت عدم اختصاص
جوازها بالخوف اذ هي جائزة في الامن ايضا وان اختصت بالخوف
بندبها بثلاثة شروط ان يكون العدو في غير جهة القبلة
او يكون دونه ما يمنع من رويته وان يكون في المسلمين كثرة
وفي العدو قلة وان يخافوا هجومهم عليهم في الصلاة هكذا مر
به الشيخان وقضيت جوازها عند انتفا هذه الشروط وهو صحيح
وان كان الحال قد يرتقي الي منها بان وجد تغدير بالمسلمين
لقلتهم وكثرة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة بحيث
لا يتمكنون من دفعه وكان سكوتها عن ذلك لظهوره ولانه
لا يلزم من انتفا الندب الجواز مطلقا واما قول الاسوي ان هذه
المذكورات شروط للصحة لا للندب كما ذكرناه لان التغدير بالمسلمين
لا يجوز ففيه نظر **فصل** في حكم الملبوس وذكره عقب صلاة
الخوف لانه قد يباح منه المقاتل ما لا يباح لغيره **ويجوز علي**
الرجال اي الذكور البالغين ومثلهم الحناث البالغون احتياطا
لبس ثياب الحرير ولو بطانة او ظهارة لغير **والتختم بالذهب**
اي لبس خاتم الذهب خبر الصحيحين عن حذيفة لا تلبسوا
الحرير ولا الديباج وخبر البخاري عنه نهانا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وان تجلس عليه وخبر ابي

داود باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم اخذ في عيینه قطعة
حريرو وفي شماله قطعة ذهب وقال هذا ان حراما ان علي ذكور
امتي حل لانهم خرج بقوله علي الرجال ومثلهم الخناثي
احتياطا للنساء كاسيائي وغير البالعين فلا يجرم علي وليهم
الباسهم ذلك كما صححه الرافي في المحرر والنووي في كتبه خلافا
لما صححه الرافي في شرحيه من تحريمه بعد السبع كي يعتاده لكن
محل الخلاف كما في شرح المذهب في غير يوم العبد اما فيه فيحل
تزيينهم بالحريرو والذهب والفضة قطعا لانه يوم زينة
ولا تعب علي الصبي والمثوبة العذالي في الاحياء المجنون وقوله
لبس الحريز لثوب فلا مفهوم له فيجرم جلوس عليه وتستور وتدرثر
وغير ذلك من وجوه استعماله وكذا اتخاذها من غير لبس علي
ما اختلف به ابن عبيد السلام قال وانه دون اشم اللبس ولو فرس
عليه غنمه قال في المطلب ولو خفيها مهلهل النسخ جاز للجلوس عليه
وبقوله بالذهب التخم بالفضة فيجوز للرجل ولو بالثمن
خاتم جملة ويوافق قول الدارمي ويكره للرجل لبس فوق
خاتمين وقول الخوارزمي يجوز للرجل لبس زوج خاتم في يد
وفرد في يد وراوج في يد وفرد في اخرى وان لبس زوجا
في كل يد قال الصيدلاني لا يجوز الا للنساء وقال علي قياسه
لو تختم في غير الخنصر وفي حله وجهان قال الاذري قلت اصحابها
التريم للنهي الصحيح عنه ولما فيه من التشبيه بالنساء انتهى
وهو ممنوع لقوله في شرح مسلم والسنة للرجل جعل خاتمه في الخنصر

شم قال ويكره له جعله في الوسطي والسبابة للحديث وهي كراهة
تزيينه انتهى وفي الانوار ولو اتخذ خاتمه كثيرة او اتخذت
خلاخل كثيرة للبس جاز او للذخيرة فلا وجبت الزكاة انتهى
وفيه نظر بل الوجه انه حيث جاز اتخاذ اللبس جاز للذخيرة
نعم قد يقال هو مكروه فتجب الزكاة والتخم بالرصاص والحق
والحديد فيجوز ايضا ولا يكره علي الاصح خبر الصيحين التمس
ولو خاتما من حديد وبين لبس خاتم الفضة والا فضل جعله
في اليمنى وجعل فضة من باطن كفه ولا يكره نقشه باسم الله تعالى
قال ابن الرفعة وينبغي ان يقتض الخاتم عن مثقال خبر ابي داود
وابن حبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لبس خاتم حديد مالي
اري عليك عليه اهل النار فطره فقال يا رسول الله من اي
اشي اتخذوه قال من فضة ولا تبضعه مثقالا انتهى وحسنه شيخ
الاسلام لكن ضعفه النووي في شرح المذهب ومسلم فينبغي الضبط
بما لا يبعد اسرافا في العرف كنظيره من الخنخال وخرج بالخاتم
غيره كرمال وسوار وطوق فيجرم علي الرجل ولو من فضة كما في
الروضة واصليها **ويحل** ما ذكر من لبس الحريد وما الحق به
والتخم بالذهب **النساء** لما سبق من الاخبار **ويسير الذهب**
وكثيرة في الترمذي تحريم التخم علي الرجال **سواء** العموم ادلة المنع
وفي ذلك تعرضي بالامام حيث قال في سنن الخاتمة وهو السعفة
التي يستمسك بها الفص لا يبعد الحاق قليله بصغيره وضمة الانا
لكن فرق الرافي بان الخاتم ادوم استعمالا من الانا ويندرج

في اليسير تقويه لا يحصل منه شيء بالحرث على النار وجهان وبالحجر
اجاب العراقيون وقضيتة تصيح المنع وبه صرح في شرح المهذب
قال السبكي فليعمل الحل على استعمال الموه والمنع على نفس التقويه
ويؤيده قوله في شرح المهذب وتقويه بيته وجداره بذهب
او فضة حرام قطعاً ثم ان حصل منه شيء بالنار حرم استداعته
والافلا وقد تقدم الكلام في الاواني على هذه المسئلة ولا يختص
تحرير الذهب كثيره وقليل بالخائمه بل يجري في غيره حتى حرم
لبس درع نسج بقليل الذهب او نهد باز راره او خيط به بخلاف
مالو خيط بالحريه واذا كان بعض الثوب ابريسما يعني حريه او بعض
الاخر قطناً او كتاناً او صوفاً **جاز** للرجل لبسه ما لم يكن الابريسم
غالب على غيره مما ذكر يعني اكثر منه وزناً لا ظهوراً لا
للقفال باذا استويا او غلب غير الابريسم عليه لانه حينئذ
لا يسمى ثوب حريه حريه روي ابو داود وداستاد صحيح عن ابن
عيسى انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير
فاما العلم وسدي الثوب فلا بأس به والمصمت الخالص والعلم
المطرار وكحوه ويجوز للرجل لبس ثوب خيط بالحريه ولو كثيراً
لغير حاجة المضرب لان هذا الهون ويجوز منه خيط السمجة كما قال
في شرح المهذب والحق به الزركشي ليقه الدواه لا يستتارها
بلحبر كانا فقد عيش بغيره وكيس المصحف وعطاً الكونكا
قال في المهمات وخلع الحرير وكحوه من الملوك كما نقله الماوردي
ونباه بعضهم على ان امر السلطان الكواه ووجه الزركشي

بجلا فصح
الرجل كما قاله الفوارسي
وكيس المصراعهم

وغیر

120
وغيرة بقله زمنه وبان عمر رضي الله تعالى عنه البس سراقه
سوار ي كسوي وجعل التاج على راسه واذا جات الرخصة في لبس
الذهب في الزمن اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يعد
استعمالاً فلحريه او لي ولا يجوز كتابة الصداق فيه ولو للمرأة على
علي ما اتي به المؤوي ونقله عن جماعة من الاصحاب وان نوزع
في ذلك انتم **فصل** فيما يتعلق بتجهيز الميت **وبلزم**
في الميت المسلم غير الشهيد وغير السقط اي بسبه ولا له على وجه
الكفاية **اربعة اشياء غسله** وما يتبعه كتحصيل المأخو
وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وما يتبعه كحفر القبر
وحمله اليه والمخاطب بهذه الامور كل من علم بموته او ظنه
من اقاربه وغيرهم لكن مونة ذلك كلجرة التفسير وتكن
الماء والكفن واجرة الحفر والحمل في توكلة الميت فم علي من عليه
تفنته ثم من موقوف علي تجهيز الموتي ثم من بيت المال ثم علي
اغنيا المسلمين نعم الزوجة غير الناشئة ولو غنية تلزم
الموتة اولاد وجهها الموسر ولو بما يرثه منها ثم تركتها ثم هي
كغيرها **واثنان** من الموتي **لا يغسلان** اي لا يجب تغسيلهما بل يحرم
تغسيل الاول منهما **ولا يصلي** اي يحرم ان يصلي عليها الاول منهما
الشهيد اي الميت ولو غير مكلف ورقيق وانثي **في معركة المشركين**
اي موضع عراك الكفار وكذا الكافر الواحد اي قتالهم الجاهل حال
قيامه او بعد ان قضاه وعيشه عيش مذبوح بسبب القتال
او مع مهمل الحال كان اصابه سلاح مسلم استعانوا به ولا تكسفن الحرب

وجهل اموته بسبب القتال او لا بخلاف موته فجاة او بنحو مرض او بعد
انقضا القتال وبه حياة مستقرة وفي القاموس والمعرفة بطل
الراو الحترك موضع العراك والمعاركة اي القتال انتهى ولو استعان
الحقار علينا مسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيد لان هذا قتال
كفار ولا نظر اليه خصوص القاتل واستعان البغاة علينا بكفار فقتلوا
المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة نقله في الحاد من عن القتال
والعرق بين هذه والتي قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان
قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه ولا تجعل مقاتلة الكافر فيها
تبعها حتى لا يكون قتله موجبا للشهادة لان اصل مقاتلة الكافر
ان توجب الشهادة والكلام في التغسيل الموت كما هو المتبادر فلا
يأتي في وجوب ازالة ما اصابه من نجاسة عيودم الشهادة وان
ادي الى ازالته ايضا بخلاف دم الشهادة يجرم ازالته وظاهر
انما يعني عنه لا يجب ازالته لكن هل يجوز ازالته وان ادي الى ازالة
دم الشهادة فيه نظر وقد يتجه الجواز وما ذكره في شهيد الدنيا
والآخرة وقد يكون شهيد الدنيا فقط فلا يغسل ولا يصلي عليه
لكن ليس له الثواب المخصوص بان غل من الغنيمة او قتل مدبرا
او قاتل ربا او اخوه اما شهيد الآخرة فقط فهو كغيره يقتل
ويصلي عليه وهو قتل ظلم او مائة بالبطن باستسقا وغيره او
الطعن او الغرق او الغربة وان عصى بركوب البحر والغربة كاقاله
الذركشي خلافا لبعضهم في اشتراط ابا حننهما او بالطلاق الا من حمل زنا
قاله الذركشي وهو مخالف لما سبق عنه فالوجه التسوية بينهم والعقد
بشرط العفة والكتان وامكان ابا حنن العشوق شرعا وتغذي الوصول

هذا
مقتضى

اليه قاله الذركشي قال والافعشق الامر بمعصية فكيف يحصل بها الشهادة
انتهى وينبغي عمله على عشق اختياري فلو كان اضطارا ريامع العفة والكتان
فالوجه حصول الشهادة والظاهر ان الكلام فيما اذا كان المقصود من
من العشق ما يمتنع منه فلو نظر الى امره اتفاقا او عيش بجوار النظر
فوقع في قلبه محبته من غير ارادة شي لا يجوز بحيث ادي به الى الهلاك
فينبغي ان لا يكون نزاع في شهادته والثاني منها **القط** بتثليث
السين وهو كما في الكفاية عن الشيخ ابي حامد من ولد قبل تمام مدة
الحمل وقيل من ولد ميتا انتهى **الذي لم** تعلم حياته بان لم يستهل
والاستهلال ان رفع الصوت فقتله **صا** خا حال مؤكدة ولادلي على
على حياته كاختلاج اختياري ولم يظهر فيه خلق الاذي لكنه يسن
لغة بخرقة ودقنه وخرج بذلك ما اذا علمت حياته او دل عليها شي
فهو كالكبير وما اذا ظهر فيه خلق الاذي فيجب ما عدا الصلاة
واقل الغسل تعميم بدن الميت مرة ولو من نجاسة زالت نجاسته بالمر
وان كان جنب او حائضا او نفسا ولو بغير رثية ومن كافر وفي المميز
قرود ولا يبعد جوارزه حيث لم يعد رثرا فيجب ازالة ما تحت اظفاره
ليصل الماء الى محله والكلمه ما اشار اليه المص بقوله **ويغسل الميت** غسلا
وترا ثلاثا او غسلا او غير ذلك بحسب الحاجة الى النظافة فان لم تحصل
بالثلاث ربه حية يحصل فانما حصلت بشفع استحب الايتان بواحدة
ويكون استحبابا في **اول غسله** يعني في الغسلة الاولى من غسلاته الثلاث
او الاكثر **سدر** او نحو مكظي بان يخلطه بما يما بها وفي **اخره** يعني
في الغسلة الاولى من غسلاته الثلاث او الاكثر الاخيرة منها في
يسير **من كافر** بان يخلطه بما يما بحيث لا يخبره تغيرا يسلبه

الطهورية وقد يكون صلبا فلا يضر التغيير به وان كثرت وخص الآخر
بالكا فذكر انه فيها الكد والافح وسنة في كل غسلة من غسلة الماء القراح
كما ان تخصيصه كغيره السدر باولا وفي النقا بها غا لبها كما قاله التاج
السبي والافحولا يختص بها علي ما بحثه السبكي والافحولا يختص
بل الوجه تكرر به الي ان يحصل النقا علي وفق الخبر وظاهر كلام
المص ان غسلة السدر محسوبة من الثلاث مثلا فيسقط بها الوجه
والصريح لا يحسب منها التغيير المابه التغيير السالب للطهورية
بل ولا مزيلتها لان الماء اذا اصاب المحل اختلط بها عليه من السدر
وتغير به وانما يجب منها غسلة الماء القراح بعد ازالة السدر
بالماء فتكون الثلاث بالماء القراح يسقط الواجب باولاها وما
تقدمها وهذه الكيفية هي حاصل كلام الروضة واصلا وهي الاولى
وبقي كيفيتان اخريان احدهما ذكرها السبكي وهي ان يغسل
اولا بالماء والسدر ثم يزيله بالماء القراح ثم يعيد ذلك ثانيا
وثالثا والثانية ذكرها الاسنوي وهي ان يغسل بالسدر ثم يزيله
ثم يعيد ذلك ثانيا وثالثا ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح والسدر
في كيفية غسله بالسدر ونحوه ان يغسل شعر راسه ثم لحينه ويسر
بمشط واسع الاسنان ان تلب شعرها كما قيده في الروضة كما صلاها
وظاهر كلام شرح المذهب استحباب كونه واسع الاسنان مطلقا
يرفق لئلا ينتفخ فان انتفخ رده اليه هذه عبارة الشيخين
وقال في الانوار وسط شعره وينبغي الترتيب بين شرح الرأس
والحبيبة في الغسل ثم يغسل شقه الايمن المقبل من عنقه
وصدره وفخذه وساقه وقدمه ثم شقه الايسر كذلك وهو

في الغسل

مستقل

مستقل ثم يحرقه الي شقه الايسر فيغسل الايمن مما يلي القفا والظهر
الي القدم ثم يحرقه الي شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ويجب الاحتراز
من كبه علي وجهه ٢ وكالغسل في جميع ما ذكر من وجوبه
علي من ذكر وغيره ساير رموز التجهيز واقني ابن الصلاح بان
لا يجوز كتابة شيء من القرآن علي الكفن صيانة له عن صديد الموتى
ولا يستحب ان يدخل لنفسه كفنا لئلا يماس عليه الا اذا كان
من اهل الخير او من جهة يقطع بجلها فيسن ذلك وقد صح
عن بعض الصحابة فعله كما ذكره في الروضة وهل للوثر ابداله
وجعل بناها القاضي علي ما لو قال اقض ديني من هذا المال هل
يتعين وقضية كلام البند نبي تعينه واليه بوجهي كلام
الرافعي لكن رجع الزركشي جواز الابدال لانه ينتقل له فلا يجب
عليه تكفينه فيه كما يجوز له نزع ثياب الشهيد المطلخ بالدم
وتكفينه في غيرها وان كان فيها اثر العبادته الشاهدة له
بالشهادة قال الزركشي ولو اعد له قبرا يدفن فيه ينبغي
ان لا يكره لانه لا اعتبار بخلاف الكفن قال العبادي ولا يصير
اخر به مادام حيا ووافقه ابن يونس ثم اخذ في بيان الصلاة
عليه ولو صرح اعتبار النية فيها سكت عنه ووقفها كما في
ساير الصلوات ولا يشترط نية فرض كفاية بل يكفي نية
مطلق الغرض ولا يجب تعيين الميتم ولا معد فته بل تنوي من
صلي عليه الا ما وجاز لكن قيده جماعة بالحاضر والمآ الغائب
فلا بد له من تعيينه بالقلب كما حكى عن البسيط لانه لا بد

في غسل الجوف

كل من الموت في اقطار الارض وهم غايبون عنه فلا بد من تعيين
من يصلي عليه منهم ليمتاز عن غيره منهم وينبغي عمله على غير المأموم
لان قصد من يصلي عليه الامام بميزله عن غيره ولو عينه او خطا
لم يصح الا ان اشار كما تقدم ولو نوي احدها غايبا والاخر حاضر
صح اذ توافق النيات ليس بشرط ولو نوي الصلاة على جماعة صح وان
لم يعرف عددهم بخلاف ما لو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم على الباقي
كذلك قاله الروياني قال ولو اعتقد انهم عشرة فبانوا احد عشر اعاد
الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين ولو اعتقد
انهم احد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة قال في شرح المذهب
ولو احرم الامام بالصلاة على جماعة ثم حضرت اخري وهم في الصلاة
ترك حتى يفرغ ثم يصلي على الثانية لانه لم ينوها **اولا وكبير**
عليه اربع تكبيرات منها تكبيره الاحرام لا اتباع رواه الشيخان
ويسنن رفع اليدين لكل تكبيرة ووضعها بين كل تكبيرتين
صدمة ولو زاد على اربع تكبيرات لم يضر فلو زاد امامه عليها
لم يتابعه بل يسلم او ينتظر ليسلم معه ولو زاد على الاربع عمدا
معتقدا للبطلان بطلت ذكره الاذري **ويقرأ الفاتحة بعد الاول**
منها الخبر النسائي باسناد على شرط الشيخين عن ابي امامة الانصاري
قال السنة في الصلاة على الجنازة ان يقرأ في التكبيرة الاولى بام
القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الاخيرة وظاهر
كلامه تعيين الفاتحة بعد الاولى وهو المنقول عن الجمهور ووظف
النص وبه جزم النووي في تنبيهه لكنه جزم في المنهاج وشرح المهذب

بالف

بأنها تجزي بعد غير الاولى **فحكى في الروضة** كاصلها عن حكاية
الروياني عن النص انه لو اُخِرَ قرائتها الى التكبيرة الثانية جاز
قال الاذري وظاهر نصوص الشافعي والاكثريين تعيينها في الاولى
وهو المختار نعم لو نسيها فيها فهل يكفي تداركها في الثانية
او تلغوا الثانية فيقرأها ثم يكبر عن الثانية فيه نظر انتهى
قال شيخ الاسلام والقياس الثاني وهو كما قال ويوم عقب الفاتحة
ولا يقرأ السورة ولا دعا الافتتاح ويسر بالقراءة ليلا ونهارا
وبالدعاء ويجهد بالتكبيرات والسلام وظاهر اطلاقيهم ان لا فرق
في الجهد بذلك بين الامام وغيره وفيه فطر والمجته اختصاصه
بالامام كما مال اليه شيخنا واذا ادرك المسبوق الامام في أثناء الصلاة
كبر ولم ينتظر تكبيرة الامام المستقبلة ثم يشتغل عقب تكبيرة
بالفاتحة ثم يراعي في الاذكار ترتيب نفسه فلو كبر الامام الثانية
مع فراغه من الاولى كبر معه الثانية وسقطت عنه القراءة
كما لو ركع الامام عقب تكبيرة قبال في الروضة كاصلها ولو كبر
الامام الثانية والمسبوق في أثناء الفاتحة فهل يقطع القراءة ويتابعه
وعلى هذا هل يتم اصحها عند الاكثريين يقطع ويتابعه وعلى هذا
هل يتم القراء بعد التكبيرة لان محل القراءة بخلاف الركوع ام لا
يتم فيه احتمالا لصاحب الشامل اصحها الثاني وظاهر جريان
ذلك ايضا على القول بعد تعيين الفاتحة عقب الاولى لانه ذكر
قبلة عن حكاية الروياني وغيره عن النص واقراء انه لو اُخِرَ الفاتحة
الى الثانية جاز وجزم به في المنهاج وشرح المذهب كما تقدم

ووجهه كما اشار اليه الرافي انه بالسُّرْع فيها عقب الاولي تعيين
 لها وينبغي قصد ايقاعها عقب الاولي كالسُّرْع فيها فتسقط
 بتكبير الامام الثانية عند اِحرامه من غير سُرْع فيها فلا لم
 يقطع ويتابعه بل تخلف لا تمامها فهو متخلف بخير غير وبيان
 بانه نعم نقل الاذرع عن بعض معاصريه انه ينبغي
 لمن علم انه يتبعها ويدرك الامام قبل تكبيرة الثانية ان
 يتبعها جميعا بين قراتها وواجب المتابعة ولو احرم المأموم
 قاصدا تخر الفاتحة الي التكبيرة الثانية بنقله جوارحه فذكر
 الامام الثانية عقب احرامه فهل تسقط عنه الفاتحة
 فيه نظر وقد يتجه انها لا تسقط ولو تخلف المأموم عن امامه بتكبيره
 فان كان بلا عذر بان يكبر حتي كبر امامه احرى بطلت صلاة
 فان الاقتدا هنا انما يظهر في التكبيرات وهو تخلف واحش يشبه
 التخلو بركعة فلو لم يكبر الرابع حتي سلم الامام فبتعيين الروضة
 وغيرها التخلو بلا عذر بان لم يكبر حتي كبر الامام يشهد كل
 في الهمات بعدم البطلان قال ويتايد بانه لا يجب فيها ذكر
 فليست كالركعة بخلاف ما قبلها وان كان بعذر كبطو قراءة
 او نسيان او عدم سماع تكبير لم تبطل بتخلفه بتكبيره فقط
 قال شيخ الاسلام بل بتكبيرتين علي ما اقتضاه كلامهم يعني
 من ان التخلو بتكبيره بلا عذر مبطل والظاهر انها لا تبطل
 بمجرد التخلو بتكبيرتين بل لا بد في البطلان من تلبس الامام
 بالثالثة كما لا تبطل في التخلو بالتكبير الواحدة بلا عذر

الا بالتلبس بالثانية والحاصل انه ان اتى بها عليه قبل
 سُرْع الامام في الثالثة مشي علي نظم نفسه والاوجب ترك
 ما هو فيه وموافقته في السُّرْع فيها والظاهر انها لا يجب
 له لانها للموافقة فيحكم عليه بعد بانه في الاولي فان تخلف عمدا
 بان سُرْع الامام فيها وهو فيها هو فيه بطلت صلاته ثم اذا وافقه فيها
 فهل يكمل علي اي يده من الفاتحة ولا يضر الفصل بالتكبير لانه
 لمصلحة الصلاة او يستأنفها بعدها او يتدبرها بعد فروع
 الامام فيه نظروا المتجه الاول ذكر جميع ذلك شيئا ولا يخفى ان ما
 في بطل القراءة ونحوه ليس علي قياس حكمه السابق في بقية الصلوات
 اذ قياسه انه اذا تخلف بالتكبيرتين لا تبطل صلاته بل يقطع
 ما هو فيه ويعا فقه ثم يتدارك ما بقي بعد سلامه وكان الفرق
 ان التكبير هنا كالركعة فكان التخلو هنا بذلك الفحش فيه
 عليه شيئا وقضية البطلان بالتخلو بتكبيره بلا عذر البطلان
 ايضا بالتقدم بها عمدا لان المخالفة فيه الفحش من التاخر
 كما سبق في صلاة الجنائز لكن قال شيخ الاسلام الظاهر انه لو تقدم
 علي امامه بتكبيره عمدا لم يضر وان نزلوها منزلة الركعة
 انتهى ولا يخفى عن اشكال ولو اشتغل المسبوق عقب احرامه بتعوذا او
 بافتتاح بناء علي ندبه تخلف وقرا بقدره والا تابعه وسقطت عنه
 بقية الفاتحة ولم يذكره الشيخان هنا قال في الكفاية ولا شك في جريان
 هنا بناء علي ندب التعوذ والافتتاح وبه صرح الفوراني انتهى
 وقد ذكرنا في صلاة الجماعة ان المتخلف لذلك انما يدرك الركعة

ذكر

إذا ادرك الإمام ركعة أو فاتتته فمحت عليه متابعتة إذا هوي
الإمام السجود فإن تخلف بطلت صلاته فينبغي أن يقال هنا علي قيل
ذلك أن فرغ من قراءة ما عليه قبل أن يأتى الإمام بالتكبيرة الثانية
مشي علي نظم نفسه والأوجب موافقته في الشروع في الثالثة
لأن به يفوت المقصود ويتحقق سبق الثانية التي هي نظير
الركوع الذي يفوته فوات الركعة فإن تخلف بطلت صلاته ولو
تخلف عن موافقته في الشروع في الهوي في السجود وإذا وافقه في ذلك
فهل يستأنف الفلحة أولا لأن التخلل التكبير وهو ذكر لا ينبغي
أن يكون قاطعاً فيه نظر وينبغي أن يجي فيه ما في نظيره من سائر
الصلوات **ويصل علي النبي صلى الله عليه وسلم** لما رواه الحاكم وصححه
علي شرط الشيخين عن أبي أمامة أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أخبروه أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمار
من السنة وأقلها اللهم صل علي محمد **بعد التكبيرة الثانية**
لفعل السلف والخلف وظاهر كلامهم أنه لا يسن السلام أيضاً وعليه
فهو مشي من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر علي القول بهما أما الصلاة
علي الأهل فلا تجب لكنها تسمى كما صرح به القوي **ويدعو للميت**
بخصوصه ولو طمأنا كما هو ظاهر كلامهم لخبر أبي داود والبيهقي وابن
حبان إذا صليت ثم علي الميت فأخلصوا له الدعاء فلا يكفي الدعاء
للمؤمنين والمؤمنات وأقله ما يطلق عليه الاسم كاللهم ارحمه
واللهم اغفر له **بعد التكبيرة الثالثة** لفعل السلف والخلف قال
في شرح المذهب والمعا والحب في الثالثة بدلا من ذلك وليس التحصيه

بها دليل واضح ولا يجب عقب الرابعة شيء من ذكر أو غيره ويسن أن يدعو
للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة مع الدعاء للميت وبعد الثانية
عقب الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز أنه قبل الصلاة
عليه ليكون أقرب إلي الإجابة كما رجحه في الروضة ثم قال ولا يشترط
ترتيب هذه الثلاثة لكنه أولى ويسن أن تثار الدعاء للميت في
الثالثة **فيقول مثلاً اللهم هذا عبدك وابن عبدك** وهو ي حذف
هذا وعليه فيجوز رفع عبدك ونصبه بفعل مقدر كما رحمه
خرج من روح الدنيا وسعتها بفتح أو لهما أي نسيم ريحها وانسائها
ومحبوبه وإحبابه فيها بالجر أي ما يحبه ومن يحبه ويجوز الرفع
علي أن يكون الواو المحال لا للعطف أي وفيها أحباؤه وفي بعض
نسخ المص والمروضة ومحبوها بصيغة المثنى ليعود إلي الدنيا
أي الذي يحبه منها **نظيمة القبر وما هو لاقيه** أي من الأحوال
كأن يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك **وأن محمد عبدك ورسولك**
وأنك أعلم به غيبه وتوطية لما يأتي من الشفاعة وهو من حسن
الشفاعة بين المشغوع له والمشغوع عنده كما هو العادة في الشفاعة
اللهم أنزل بك وانت خير منزل به أي هو ضيفك وانت أكرم الأكرمين
وضيف الأكرام لا يضام وأصبح فقيراً إلي رحمتك وانت غني عن عذابه
وقد جيناك راعبين إليك شفعاله اللهم أن كان عسناً فزدني
إحسانه وإن كان مسياً فتجاوز عنه **ولقد** أي اعطه
برحمتك ضاكَ **وقد فتنة القبر** أي عند سؤال الملكين **وعذابه** ويجوز في كل
من لقه وقد كسر الهام مع الأشباع ودونه وسكونها **واضح له في**

تبره وجاف الأرض على جنبه بالتشبيه وفي بعض نسخ المزني بالافراد
وفي بعض نسخ الام بلجيم المضمومة والثالث المثلثة قال الاسوي
وهي احسن لدخول الجنبين والبطن ولغة بوجنتك الامن عذابك
هي تبعثه امناء الى جنتك بوجنتك يا ارحم الراحمين
جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الاحاديث واستحسنه الامام
وان كان الميت انثى قال هذه امتك وبنات عبدك وانت
الضامير ولو ذكرها علي ارادة الشخص كان جازا وان كان حنثي قال
الاسوي فالتعبد بالملوك ومحل هذا كله اذا كان له اب
فاما قوله الزنا والقياس ان يقول فيه وابن امتك انتهى وظاهر
انه اذا صلي على جمع معاياتي بما يناسبه ويسن ان يضم الي هذا الدعا
مقدم عليه مادوي ابوداود والترمذي وابن ماجه وغيرهم
عن ابي هريرة قال صلي النبي صلي الله عليه وسلم علي جنازة فقال
اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغايبتنا وصغيرتنا وكبيرتنا
وذكرنا وانتانا اللهم من احييته منا فاحيه علي الاسلام
ومن توفيته منا فتوفه علي الايمان زاد غير الترمذي اللهم
لا تحرمنا اجره ولا تضلنا بعده وجمع بين الدعائين ذكره في الترمذي
الصغير وأشار اليه في الكبير ولم يذكره في الروضة ولا شرح المهذب
وتقديم الثاني منها لان بعض الاول بالمعني ويقول في الطفل
مع هذا الثاني اللهم اجعله فرط الابويه وسلفا و ذخرا وعظما
واعتبارا وشغيعا وثقل به موازينها وافرغ الصبر علي قلوبها
ومحل ذلك كما بحثه الاذري في الابوين المسلمين او المجاهدين

الاسلام نظر الغالب في الدار فان كان احدهما مسلما خصه بالدعاء قال
الاسوي وسما فيها قالوه مات في حياة ابويه والا اني بما يقتضيه
الحال قال بعضهم والقياس انه يوثق فيها اذا كان الميت صغيرة
ويقول ندبا في التكبير الرابعة اي بعدها اللهم لا تحرمنا
بفتح التاء وضمها اجر اي اجر الصلاة عليه او اجر المصيبة به
ولا تقتنا بعده اي بالابتلاء بالمعاصي واغفر لنا وله وبين اطالة
الدعا بعدها الثبوت عنه صلي الله عليه وسلم كما في الروضة وسلم
بعد الرابعة وجوبا فجملة اركان الصلاة علي الميت سبعة النية
والقيام ولم يذكرها الوضوء اعتبارها ووضوء محلها والتكبير
اربعا وقراءة الفاتحة والصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم
والدعا للميت والسلام وما عدا ذلك فهو سنة ولو خشى تغير
الميت او ان تجاره لو اتي بالسنة والقياس كما قال الاذري لا يقتصر
علي الاركان ويسن ان لا ترفع الجنازة حتي السجود ما فات
فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلافه ابتداء عقد الصلاة
لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل
في الايتد ا قال في شرح المهذب قال الاذري فيحتمل ان هذا في
المسبوق فقط ويحتمل عدم الفرق انتهى ويوجد الثاني الفرق الثاني
السابق فعليه او رفعت الجنازة وصارت خلف غير المسبوق وهو
في الصلاة لم يضر وقوله وان حلت عن القبلة مثله ان يزيد ما
بينهما علي ثلاثمائة ذراع بجامع اعتبار كل من تقدم الجنازة عليه
وان لا يزيد ما بينهما في غير المسجد علي ثلاثمائة ذراع ولو اعدم
علي جنازة عيشي بها وصلي عليها جاز بشرط ان لا يكون بينها الكثر

من ثلاثمائة ذراع وان يكون محاذيا لها كالطاموم مع الامام ولا يضر
 المشي بها كما لو اخرج الامام في سري ووجهه انسان ومشي به فانه يجوز
 كما يجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سايرة قاله ابن العماد
 وقوله بشرط ان لا يكون بينهما اكثر من ثلاث مائة ذراع هل المراد
 عند التحريم فقط او الى تمام الصلاة فيه نظر والمتجه الثاني تتمه
 يشترط الصلاة على الميت تقديم غسله او تبشيره عند العجز
 عن الغسل قال الجرجاني فان وجد الماء بعد التيمم وقبل الدفن
 فوجها ان احدهما لا يجب غسله كالوجود بعد الدفن وانما
 يجب للمقدرة قبل الدفن وهذا اصادق بكل من السنن والخبر
 لكن ذكر غيره مع تعقيب الحضر فيمكن حمل كلامه عليه ولو فقد
 الماء والتراب قال الدارمي وابن الاستاذ يصلي عليه وهو شامل
 لغفرها بالنسبة الى كل من الميت والمصلي ولو وجد منها ما يكفي احد
 دون الآخر فهل يتعين الميت لكون ذلك حائطة امره او الحي او يتخير فيه
 نظر ولو مات بنحو هدم وتعددا خراجه وغسله لم يصلي عليه نقله
 في الروضة واصولها عن المتولي واقره وجزم به في المنهاج وقال
 في شرح المهدب لا خلافا فيه لكن رده جماعة واطالوا في ذلك
 ولا يشترط لصحتها تقدم تكفينه بل تذكره قبله فذكره
 الصلاة على الميت في القبرة ولا تكره الصلاة عليه في المسجد
 بل هي افضل لما روي مسلم انه صلى الله عليه ولم يصلي فيه علي
 ابني بيضا سهيل وسهل وقد صلت الصحابة رضي الله عنهم
 علي عمر فيه ولم ينكر ذلك احد منهم واما ما خبر من صلى على
 جنازة في المسجد فلا يثله فضعيف والذي في الاصول العامة

فلا

فلا شيء عليه ولو سلم صحته فله بمعنى عليه كما في قوله تعالى وان اسألتهم
 فلها جمع بين الدليلين **ويجوز** وجوبها كما يجوز مما تقدم **في الرد**
 ندبا بفتح اللام وضربا يقال لحدث للميت والحدث له وهو ان يجفر
 حايط القبر من اسفل ما يلائق استوائه قدر ما يوضع فيه الطيب
 في جهة القبلة فان كانت الارض رخوة وهي التي تنهار ولا تنماسك
 فالافضل ان يدفن في شق خشية الانهيار وهو ان يجفر في القبر
 كالنهر او يبني جانباه ويجعل بينهما شق للميت وسقف واذا وضع
 في المحل نصب اللبن على فتح المحل وسدت الفرج بقطع اللبن
 مع الطين او بالاذخر ونحوه **مستقبل القبلة** وجوبها هي لودفن
 مستدبرا او مستلقيا فانه ينبشش ويوجه الى القبلة ما لم
 يتغير كما قاله الرافعي ومحل في الاستتقا كما قاله الاذري اذا جعل
 عرض القبر عماد القبلة فان جعل طوله اليها بحيث اذا وضع فيه
 الميت يكون رجلاه الى القبلة فان فعل لصيق مكان لم يكره والا كره
 لكن اذا دفن على هذا الوجه لم ينبشش وظاهر كلامه ان الكراهة
 للتنزيه وبحث الاذري التحريم **قال** لانه شعار اليهود فيؤدون
 الى انتهاك حرمة وسب صاحبه **قال شيخ الاسلام** وفي كون ما قاله
 موجب للتحريم نظر وعلي حواره ينبغي ان ترفع راسه قليلا على
 قيس ما ذكره في المختصر ولو ماتت كافرة ولو حربية او مرتدة وفي
 بطنها جنين مسلم ميت فبترت بين مقابر المسلمين والكفار وجوبا
 لئلا يدفن الكفار في مقابر المسلمين او عكسه فان ذلك محرم اتفاقا
 واستدبر بها القبلة وجوبا ليستقبل الجنين القبلة قال الاسنوي

لا خلاف ولا خلاف قال المتوفى
 في الجنازة ان القبر ما يثني
 القبلة مع

وصورة المسيلة ما اذا فتح فيه الروح وهو وقت التخليق فان كان قبل
دفنت المرأة كيف يشاء اهلها لان دفن الجنين المذكور لا يجب
واستقباله بطريق الاولي انتهى واعتوض عليه بان المتجه انه لا فرق
بدليل انه لا يجوز القا النطفة بدوا او غيره وانه لو وجب على
الحامل قود وجب على التأخير وان ظننا عدم فتح الروح فيه
وفيه خطر لظهور الفرق بين حمل الحية والميتة فاما الغالب في
الاول الصيرورة الى الحياة فكان اسد احترام ما جلا في الثاني على
بعضهم ذهب الى جواز القا النطفة وان كان الاول اقرب اما لو كان
الجنين حيا فان رجيت حياته شق جوفها واخرج ثم رقيت
والا فالصحيح لا يشق بل يترك حتى يموت الجنين ثم تدفن ويسن
ان يوضع الميت على القبر بحيث يكون راسه عند موخر القبر
الذي سيد صير عند رجليه **ويسل من قبل راسه برفق**
فيوضع في اللحد والاولي كما في شرح المذهب وغيره ان لا يلحده الا
وان كان امرأة بخلاف النساء الضعيفين عن ذلك غالبا نعم
يسن لمن كما في شرح المذهب ان لا يلين حمل المرأة من مغسلها
الى النعش وتسلمها الي من في القبر وهل ثيابها فيه ويسحب
ان يستتر القبر عند الدفن بثوب رجلا كان او امرأة لانه اسد
ما عساه ينكشف مما كان يجب ستره **ويقول ندبا الذي يلحده**
بسم الله وبالله وعليه صلوات الله عليه وسلم
لما تتباع رواه ابوداود والترمذي وحسنه **ويضع في القبر**
جنه الايمن ندبا كما نقله في الشرح الكبير عن المتولي واقده

لا

191 به في الصغير والروضة وشرح المذهب وان اوجب الامام وصوبه
الاسوي فيجوز الوضع على الايسر ايضا وان كان خلاف الافضل
كما في شرح المذهب لكن قوله عقب ذلك كما سبق في المصلي مضطجها
يدل على الكراهة لان الذي قدمه هناك هو الكراهة وليس ان
يسند وجهه الي جدار القبر وكذا رجلاه وان يجعل في بقية
بدنه بعض الثياب فيكون كالقوس ليمنعه من الانكباب
وان يسند ظهره بلبنة ونحوها ليمنعه ذلك من الاستلقاء
وان يغني بخده الايمن الى التراب اولبنة مبالغة في الاستكانة
والذلة رجا الرحمة ويكره ان يجعل في صدق وان يوضع
تحت فرش او محده فانه اضاعة مال ولا تتخذ وصيته
شي من ذلك واما ما ورد من ان شقدا رضي الله عنه وضع
في قبره عليه ولحلاة والسلام قطيفة حمرا كراهة ان تلبس
بعده صلى الله عليه وسلم فليس برضي الصحابة ولا علمهم علي انها
اخرجت قبل اهلالة التراب كما قاله صاحب الاستيعاب وقال
جماعة ان وضعها كان من خصايصه صلى الله عليه وسلم رغم لو
احتج الى الصدوق لمخوند اودة او لمخرجي لا يضبطه
الا هو فلا كراهة وتتخذ وصيته به وكذا الودفن بمسبغة
بحيث لا يحفظه من سباعها الا هو علي ما بحثه الاذري او كان
امرأة لا محوم لها كما قاله المتولي ليلامسها الاجانب عند الدفن
وهو ظاهر ان لم يمكن الاختيار عن مسها بدونه ولم يوجد نسا
اقويا علي الدفن ولو اجانب **بعد ان يعق القبر قامة وبسطة**

اي ندبا وهما اربعة اذراع ونصف والافاقل ما يجزي للدفن حفرة تكفي
رايحة الطيب وتخرسه من السبع لصر نبش مثلها غا البا قال الراعي
والغرض من ذكرها ان كان متلازمين بيان فائدة الدفن والافقيان
وجوب رعايتهما فلا يكفي احدهما ومنه يؤخذ عدم الاكتفاء بالفساد
التي تمنع السبع ولا تكتم الراححة وقد قال السبكي في الاكتفاء بها نظر لانها
ليست معدة لكم الراححة ولانها ليست علي هبة الدفن اليهود
شرعا قال وقد اطلقوا تحريم اذ حال ميت علي ميت لما فيه من
هتك حرمة الاول وظهور ما يحتمل فيجب انكار ذلك انتهى ولو
وضع الميت علي الارض وبني ما يكم الراححة وبمنع السبع لم يكن
لوم ان انسان بسفينة والساحل بعيدا وبه مانع وجب
غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يحصل بين لوهين ليل لا يتفق
ثم يلقي في البحر لينبذه الي الساحل وان كان اهله كفارا فعسى ان يجد
مسلم فيه فنه فان التقي فيه بدون جعله بين لوهين وثقل لم يأن
وان كان اهل الساحل مسلمين فان كانوا قرب الساحل ولا مانع لهم
التأخير ليدفنوه فيه وينبغي ضبط القرب بان لا يتغير ولا ينجم
قبل وصوله ويسن تشييع الجنازة والاسراع بها والمكث الي الفراغ
من دفنها يحصل القبراطان الاول بالصلاة عليه السوقة بالخصر
معه والثاني بالخصر معه الي تمام الدفن ولا يكتفي بالموازة فقط
قال صلى الله عليه وسلم من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله قبرها
ومن شهد ما حثي بغيره من دفنها فله قبرها وقبراطان وانها كالجبلين
العظيمين وفي رواية اصغرها مثل جبل احص فان اقتصر علي

المصنوع والصلوة حصل له قبراط واحد او علي المصنوع والدفن دون
الصلوة لم يحصل له لان حصول الثاني مشروط بحصول الاول كما يؤخذ
بما ذكره في شرح المذهب من انه لو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث
حتى دفن لم يحصل له القبراط الثاني وان كان له اجر في الجملة وفي كتاب
الايان من صحيح البخاري المصريح بان القبراطين غير قيراط الصلوة
فيكون الحاصل ثلاث قيراط وهو ما اعتمدته ابن الصباغ وغيره
ويتعدد قيراط الصلوة لتعدد الجنائز وان صلى عليها كلها
دفعه واحدة قال السبكي والبارزعي والامرعي وظاهره انه
يشترط في ذلك المصنوع مع كل منها والافضل الدفن بالمقبرة
وافضل مقبرة بالبلد اولي وانما دفن صلى الله عليه وسلم في بيته
لان من خواص الانبياء انهم يدفنون حيث يموتون واستثنى
الامرعي وغيره الشهيد فيستحب دفنه حيث قتل حديث
فيه قال ولو كانت المقبرة مخصوبة او سبلها ظالم اشتراها
بمال خبيث او نحوها او كان اهلها اهل بدعة او فسق او كانت
تربتها فاسدة او كان نقل الميت اليها يودي الي انفجاره
فالافضل اجتنابها قال شيخ الاسلام بل يجب في بعض ذلك
قال وفي فتاوي القفال ان الدفن في البيت مكروه وقال الامرعي
الان تدعو الحاجة النية او المصلحة كما مر علي الاولي انه خلاف
الاولي لا مكروه ولو قال بعض الورثة يدفن في ملكه او ملكي
وباقيهم في السبلة اجيب طالعها فان بادر بعضهم بدفنه في المورث
فلباقين نقله مع الكداهة لهتك حرمة ذكره في شرح المذهب وغيره

لكنه عبر في الروضة كاصليها بدل الكراهة بخلاف الاولي وليس للمشركي
من الورثة نقله ان كان الثواب بعد الدفن نعم يحسب ان جعل او يدفنه
في ملكه قال ابن الصباغ عمدي لا ينقل لهتك حرمة وليس في ابقائه
ابطال حق غيره قال في الروضة وبما قاله قطع في التمسك فان تنازعوا في
ولا وصية فبحث الاذرعى انه يجب طالب الاصل للميت له قربة او
مجاورة اخيار ولو اتفقوا على خلاف الاصل فالحاكم الاعتراض عليهم
كالواتفقوا على تكفينه في ثوب واحد فان استوت مقبرتان
فان كان الميت ذكرا اجيب من يقدم في الصلاة والغسل فان استورا
اقرع او انني اجيب القريب دون الزوج ذكره ابن الاستاذ وسين
التلقين بعد الدفن فيجلس عند راسه انسان ويقول يا فلان
ابن فلان لا يا عبد الله ابن امة الله اذ كرا العهد الذي خرجت
عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية
لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رصيت بالله
ربا وبالاسلام ديننا ومحمدا صلي الله عليه نبيا وبالقران اماما
وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخوانا ولا يلحقن الطفل وكوه ذكر
ذلك النووي وانكر بعضهم قوله يا ابن امة الله لان المشهور ان
الناس يدعون يوم القيامة بابائهم كما نبه عليه البخاري في صحيحه
قال شيخ الاسلام وطاهر ان محله في غير المنفي بلحان وولد الزنا
قال الزمكشي قال صاحب الاستقصا وبين اعادة التلقين ثلاثا
وهو نظير التلقين عند الموت انتهى ولا يعارض التلقين قوله

نقال

تعالى وما انت بمسمع من في القبور وقوله انك لا تسمع الموتى لان
المراد بهم الكفار شبهوا بالموتى لعدم انتفاعهم بالمسموع او
هذا يكون في وقت دون وقت وقد ناولي صلي الله عليه وسلم
اهل القليب واسمعهم وقال ما انتم باسمع منهم للمتكبر لانهم
لا يستطيعون جوابا وقال في الميت انه يسمع قرع نعالكم
هذا يكون في وقت دون وقت **ولا يبني اي القبر ولا يحصى**
اي لا يبني بالحص اي الجبس اي يكره ذلك عن جابر بن عبد الله
صلي الله عليه وسلم ان يحصى القبر وان يبني عليه وان
يقعد عليه رواه مسلم زاد الترمذي وان يكتب عليه وان
يوطأ وفي رواية صحيحة نهى ان يبني القبر وسوا في البيهقي
القبر وغيرها وفي المكتوب اسم صاحبه وغيره في لوح عند راسه
ام في غيره قاله في شرح للمذهب لكن قال الزمكشي لا وجه لكراهة
كتابة وتاريخ وفاته انتهى الا انه يحتاج الى محض لشهر الخبر
كذلك فان كان البناء في مقبرة مسجلة هدم وصوح في شرح
المذهب وغيره بتحريم البناء قال الاذرعى ويقرب الحاق الموت
بالسبلة بها لان فيه تضييقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا عرض
شرعي فيه بخلاف الاحياء ولا بأس بتطيين القبور ولا يمشی المتنفل
بينها ويكره الجلوس على القبر والامتناع عليه ووطؤه الحاجة كان
لا يصل الى قبر من يزوره او يدفنه ولو اجنبيا الا بوطئه وما ذكر
من كراهة ما ذكره هو ما في الروضة واصليها وخالفه في شرح مسلم
فصرح بجرمة ذلك وقيد الاذرعى المسيلة بخلاف قبر العربي والمراد

ونحوهما وبحث انه لا حرمة لغير الذبيحة ونحوه في نفسه قال لكن
 ينبغي اجتنابه لاجل كذا الذي عن احياهم ان وجدوا وبين
 ان يوضع صخرة او خشبة او نحوهما عند راسه قال الماوردي
 وعند رجله ايضا يعرف فيزار ويدفن اليه من مائة من اهل
 وان يرش القبر بها ويندب ان يكون طاهرا باردا كما بحثه الا
 وجزم به اليمني في تشيته ويؤيده التعليل بان لا تنشف الرياح
 لكن قال الغزي فيه نظر يعرف من الغسل اي حيث لم بالرق
 ونحوه ويكره رشه بما لم يورد ونحوه كطلايه بالخلوق وضرب
 مظلة عليه واستلامه وتقبيله والظاهر كما قال الاذري كراهة
 رشه بالنجس او تحريمه **ولا بأس بالبكاء على الميت** لما روي
 عن ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال رقبوا مدفنكم وابكوا
 من حوله وكلام المصنف يشعر بعدم كراهته وهو موافق لما في شرح الم
 عن الجمهور انه خلاف الاولي وقيل مكروه لكن نقل في الاذكار عن
 الشافعي والاصحاب انه مكروه قال السبكي وينبغي ان يقال ان
 كان لدفنه على الميت وما يجشي عليه من عذاب الله واهوال يوم
 القيامة فلا يكره ولا يكون خلافا للاولي وان كان المجزع وعدم
 التسليم المقصاف يكره او يحرم قال الذركشي هذا كله في البكاء
 اما مجرد رمع العين فلا منع منه اما البكاء مع الافراد في رفع
 الصوت فهو حرام كما قاله الامام ونقله في الاذكار كما عني الاصحاب
 ولا بأس ايضا بالبكاء على المختصر من غير كراهة وهو قوله
 هو اولي من البكاء بعده قال الذركشي ليس معناه انه مطلوب
 وان

يستقام

سقط في الاصل

وانما صرح به القاضي وابن الصباغ بل انه اولي بالجواز لانه بعد
 اسما على ما فات **من غير نوح** وهو رفع الصوت بالكذب قال في
 شرح المذهب والنذب كما في الروضة واصطلاحا عدم محاسن الميت
 بنحو الكهفاه واجبلاته واسناده وكرهه وقيل عدها مع البكا
 حكا في الاذكار وجزم به في شرح المذهب والاوقف بكلام المص
 الاول لانه جعل النوح قيد البكاء المحرم بحسب المفهوم فلو اعتبر
 البكاء في معنى النوح لزم التكرار ثم قال فيه وجا في الاطحة ما
 يشبه النذب وليس منه وهو خبر البخاري عن انس لما ثقل
 النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتخشا الكذب فقالت فاطمة وابنتاه
 فقال ليس علي ابك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا بنتاه جنة
 الفردوس ماواه يا بنتاه الي جبريل ينعاها **ولا شوقيب** ولا ضرب
 خذ ولا نشر شعرا البكاء معي من المذكورات فحرام كما افهمه كلام المص
 قال صلى الله عليه وسلم الناحية اذا لم تتب تقام يوم القيامة وعليها
 سر بال من قطران ودرع من جرب وقال صلى الله عليه وسلم ليس منا
 من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعي بدعوى الجاهلية ولا يخفى
 ان التحريم البكاء مع المذكورات لا ينافي تحريم كل منها بدونه وان لم يرد
 مع النوح لا ينافي تحريمه مع مجرد النذب ولا يحرم النذب بدونه كما
 كما هو مقتضى تفسيره بعد المحاسن مع البكاء كما حكاه النووي في
 اذكاره وجزم به في شرح المذهب وبين الاعلام بموته اذا قصد
 فيه كثرة الصلوات ذكره في شرح المذهب ويكره نعي الجاهلية وهو
 النداء بموت الشخص وذكر ما شوه ومعاخره ومرثية الميت وهو

وهو نظم الشعر فيه وعد محاسنه يعني بغير نحو الصيغ السابقة
والا كانت ندبا وذلك للنهي عنه المحمول على ما يظهر فيه فبوم
او على الاجتماع له والاكثر منه او على ما يجدد الحزن دون مله
ذلك فان كثيرا من الصحابة والعلماء ازالوا يغفلونه وقد قال
فاطمة رضي الله تعالى عنها ترثيه صلى الله عليه وسلم
ما ذا علي من شتم ترثيه احمد ان لا يشتم مدا الزمان عواليا
صبت علي مصايب لو انهار صبت علي الايام عدد ن ليا ليا
ويحزي اهل اي الميت استحبابا قال صلى الله عليه وسلم ما من مسلم
يعزي اخاه بمصيبة الا كساه الله من خضر الكرامة يوم القيامة
ابن رواه ابن ماجة والبيهقي باسناد حسن وقوله اهل اي جميع
الكبير والصغير والرجل والمرأة لكن لا يحزي الشاة الامحار مها
وزوجها وكذا ذي بدني كما اقتضاه كلام صاحب التنبيه
وغیرم لكن عبر في الروضة واصلها بالجواز وفي شرح المذهب بعد
النذب وقال السبكي ينبغي ان لا تنوب تعزية الذي بالذي
او بالمسلم الا اذا رجم اسلامه تالفا عليه انتهى وقضيتته انه
ينحب تعزية الحربي بالحربي اذا رجم اسلامه لكن اطلقا
للجليل انه لا يعزي فينبغي حمله على ما اذا لم يوج اسلامه وكذا
ما نقله المقدي في اسعاده عن المرات من حرمة تعزية الحربي على
ان الظاهر حينئذ هو الكراهة فقط وصرح ابن خيران بانه يستحب
التعزية بالملوك قال الزركشي والمستحب انه يعزي بكل من حمل
له عليه وجده كما ذكره الحسن البصري حتي بالزوجة والصديق وتغير
بالاهل

110 بالاهل جري على الغالب انتهى اي فلا مفهوم له لذلك وكونه
لقبا ومعني التعزية الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتخدير
من الورد والجزع والدعا للميت بالمغفرة والمصاب بحبب الصبغة
فيقول في تعزية المسلم بالمسلم اعظم الله اجرک واحسن عزاک
وعف لميتک وفي تعزية المسلم بالكافر اعظم الله اجرک واخلف عليك
او اللهم الله الصبر وجبر مصيبتک ونحوه وفي تعزية الكافر
بالمسلم عفر الله لميتک واحسن عزاک وفي تعزية الذي يقرب به
الذي احلف الله عليك ولا تنقص عددك وسوا في اصل مشروعية
التعزية ما قبل الصلاة والدفن وبعدها لكن تأخيرها
الي ما بعد الدفن افضل لاشتغال اهل الميت بتجهيزه
الا ان يري من اهل الميت جزعا شديدا فيجوز تقديم التعزية
ليصبرهم ويمتد وقت التعزية **الي ثلاثة ايام** **دفعه**
لا من موته كما جزم به في شرح المذهب ونقله عن الاصحاب ونقل
عن جماعات كثيرة منهم القاضي ابو الطيب وابن الصباغ
والماوردي والخولي في الخلاصة اذ ابداهما من الموت ولم يذكر
في الكفاية وغيره وصحة الخواني واعني في شيخ الاسلام وقال
القول بان ابتداهما من الدفن مفرع علي ان ابتداء التعزية
منه ايضا لان الموت كما افصح به الخوارزمي قال فقول النووي
في مجموع وغيره قال اصحابنا وقبلها من الموت الي الدفن
وبعد بثلاثة ايام مراده به ما قلنا بتعزية قوله بعد قد
ذكرنا ان مذهبنا استحبابها قبل الدفن وبعده ثلاثة ايام وبه

قال احمد انتهى والذي قلناه هو قول احمد كما اقتضاه كلامه
المستوعب وغيره للحنابلة انتهى وقوله الى ثلاثة ايام اي
ولا يعزى بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى غايبا فتبقى
التعزية له الى حضوره قال المحب الطبري والظاهر امتدادها
ثلاثة ايام بعد الحضور كما بحثه الاذري وتبعه اليميني ويلحق
بالغيبه المرض والحبس وعدم العلم انتهى **ولا يجوز اثنان**
في قبر قال النووي في شرح المذهب هي عبارة الاكثرين وصرح
السرخسي بانه لا يجوز وصرح جماعة بانه يستحب ان لا يدفن اثنان
في قبر ويوافق هذا قوله في الروضة كما صلحها يستحب في حال
الاختيار ان يدفن كل ميت في قبر **الحاجة** كان اكثر الموتى
لوبا وغيره وعلي افراد كل واحد بقبر فبدون في قبر ويقدر
افضلها الى جدار المحمد وي الجار ي عن جابر انه صلى الله عليه
ولم كان يجمع بين الرجلين من قتلي احد في ثوب واحد ثم
يقول ايهم اكثر اخذ القرآن فاذا اشير الى احدها قدمه في
الحمد ويقدم الاب علي الابن وان كان الابن افضل منه لمرة
الابوة وكذا تقدم الام علي البنت دون الابن ويقدم الرجل
علي الصبي والصبي علي الحنثي والحنثي علي المرأة ولا يجمع بين الرجل
والمرأة الا عند تأكيد الحاجة ويجعل بينها اي ثوبا كما بحثه الاذري
وقال لم ارفيه ثقلا وجزم به اليميني في تمثيه جازم من تراب
وكنا بين الرجلين والمرأتين علي الصبي في الروضة وفي كلام الرافعي
اشارة اليه وصرح في شرح المذهب بتحريم الجمع بين الرجل والمرأة
حتى لا

حي الام وولدها وذكر صاحب التيجيز في شرحه له ان ابن الصباغ وغيره
قالوا انه اذا كان بينها زوجية او محرمية فلا منع كحال الحياة والقياد
كما قال بعضهم ان الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة كالمحرم بل اولي بان
الحنثي مع الحنثي او غيره كالانثي مع الذكر هذا كله في دفنها معا
اما نبش القبر لا دخال ميت اخر فهو حرام مطلقا الا اذا انمحق
جسم الاول وعظمه وصارت ترابا بقول اهل الخبرة وحينئذ
يجزم تشوية ترابه عليه وعمارة قبره اذا كانت المقبرة مسئلة
لانه يوهم الناس انه جديد فيمتنعون من الدفن فيه فلو حفر
فوجد في من عظمه قبل تمام الحفر وجب رد ترابه عليه او بعده
لم يجب بل يجوز دفن الاخر معه ويجعل عظمه في جانب من القبر وهل
المراد بتمام الحفر كله او اقله فيه نظر واستثنى بعضهم قبر الصحابي
ومن اشهره ولايته او علمه فلا يجوز نبشه عند الانحاف
واستحسنه الزركشي وايده بقوله من يجوز الوصية بعمارة قبور الانبياء
والصالحين لما فيه من احيا الزيارة والتبرك والراد بعمارتها حفظها
من الانداس لا تجديد بنايتها ويجب نبش القبر اذا دق بلا طهارة
من غسل وتيمم مالم يتغير او دفن في ثوب مغطوب او ارض مغصوبة
او سقط في القبر نحوها ثم مما يتمول وان قل ولو تغير الميت وبشرط
في الاوليين طلب المالك وان لم يطلب لم يجوز نبش كاجزم به ابن
الاستاذ قال الزركشي الا ان يكون مجورا عليه او ممن يحتاط له فلو
قلول يوجد كفن او ارض اخرى فيبحث الاذري انه لا يجوز ان لا يجوز
النبش ايضا اخذ من كلام الشيخ ابي حامد وغيره بخلاف الثانية لا يحتاج

ففيها الى طلبه خلافا لابن عمرو وابن الرقعة وقول الشيخ في الهذب
يحتاج قال في شرحه لم يوافقوه عليه ولو ابتلع ما لا يفيد نبتش وشق
هو انه ان طلبه ما كانه كما في الروضة واصلا ولم يضمن بدله وادب
او اجنبي كما نقله عن صاحب العدة ونقله في البحر عن الاصحاب
وقال لا خلاف فيه وان استخربه في شرح الهذب وقال الشهرستاني
للاصحاب اطلاق الشق من غير تقييد اما اذا ابتلع مال نفسه
ولا يشق كماله استهلك ماله في حياته وينبش ايضا اذا اكل من الارض
سبيل او نذارة تبطل بها اكله او قال ان ولدت ذكرا وانت
طالق طلاقه او انثى فطلقتين فولدت ميتا ودفن ولم يعلم
حاله ذكره في الروضة في الطلاق او شهدا على شخصه ثم دفن
واشتدت الحاجة ولم تتغير صورته ذكره العذالي في الشهادات
او دفن الكافر بالعموم او نذاعيان فينبش ليحققه القايض
باحدها وقبده البغدوي بما اذا لم تتغير صورته قال ولو كلفه
بعض الورثة من التركة واسرق فعليه عدم حصة البقية ولو
قال اخرجه وخذوه لم يلزمهم او دفنت امرأة وفي جوفها جنين
تدعي حياته بان يكون له ستة اشهر فاكثر فيجب النيش وشق
جوفها لخراجها ويذهب الشق في القبر لانه استندوا كثيرا
واقل كلفة اما اذا لم ترج حياته فلا يجوز شق جوفها ولا دفن
حيي يتحقق موته ومن قال انه يتحرك عليه حيي يموت فقد
غلط ولا يجوز النيش اذا كان الكفن مرتفع القيمة بخلاف ما اذا زاد
في العدد فللموثة النيش لخراج الزايد والظاهر كما قال الاذاعي

ان المواد الزايدة على الثلاث ولا اذا دفن بغير كفن او في ثوب
حرير لحصول الستر بالتراب في الاول ولكون الحرمة في الثاني حتى الله
تعالى **كتاب الزكاة تجب الزكاة في خمسة اشياء اي**
اجناس في الجملة وهي المواشي والامان والزرع والثمار وعروض
التجارة فاما المواشي فجمع ماشية وهي معروفة فتجب الزكاة
في ثلاثة اجناس وهي الابل والبقر والغنم الانسيب دون
غيرها كالخيل والرقية والمتولد منها ومن غيرها على الاصل في الصحيحين
ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وانما اختصت من المواشي
بالابل والبقر والغنم لانها تتخذ للنماء غالب الكثرة منها فخرجها
وربما يشتر كلاله بعدم وجوبها في المتولد بين اثنين
منها لكن ينبغي كما قال العراقي في مختصر المهمات القطع بالوجوب
قال لكن ينبغي المنظر في انه يركب زكاة ايهما والظاهر انه يركب
زكاة اخفهما فالمتولد بين الابل والبقر يركب زكاة البقر لانه
المتيقن انتهى وقضية اعتبار الاخف لانه المتيقن انتهى اعتبار
اقل السنين في المخرج كالمتولد اربعون بين صان ومعدن يكفي
ماله سنة لكن بحث الزركشي في الاضحية والعقيقة وجزا الصيد
والهدي اجزا المتولد بين جنسين من النعم انه يعتبر اكثرهما
سنا فيعتبر في المتولد بين صان ومعدن ماله سنتان الا انه لا يخفى
ظهور الفرق بين البابين فان الاصل هنا عدم وجوب الزيادة
بخلافه في ذلك فانه مخاطب بالخراج قطعا والاصل عدم اجزا ما ذكر
فليتأمل والابل بكسر الباء وقد تسكن تخفيفا اسم جمع قاله جماعة

والزكاة في خمسة اشياء اي
الاجناس في الجملة وهي
المواشي والامان والزرع
والثمار وعروض التجارة
فاما المواشي فجمع ماشية
وهي معروفة فتجب الزكاة
في ثلاثة اجناس وهي الابل
والبقر والغنم الانسيب دون
غيرها كالخيل والرقية والمتولد
منها ومن غيرها على الاصل في
الصحيحين ليس على المسلم في عبده
ولا فرسه صدقة وانما اختصت من
المواشي بالابل والبقر والغنم لانها
تتخذ للنماء غالب الكثرة منها فخرجها
وربما يشتر كلاله بعدم وجوبها في
المتولد بين اثنين منها لكن ينبغي
كما قال العراقي في مختصر المهمات
القطع بالوجوب قال لكن ينبغي
المنظر في انه يركب زكاة ايهما والظاهر
انه يركب زكاة اخفهما فالمتولد بين
الابل والبقر يركب زكاة البقر لانه
المتيقن انتهى وقضية اعتبار الاخف
لانه المتيقن انتهى اعتبار اقل السنين
في المخرج كالمتولد اربعون بين صان
ومعدن يكفي ماله سنة لكن بحث الزركشي
في الاضحية والعقيقة وجزا الصيد والهدي
اجزا المتولد بين جنسين من النعم انه
يعتبر اكثرهما سنا فيعتبر في المتولد بين
صان ومعدن ماله سنتان الا انه لا يخفى
ظهور الفرق بين البابين فان الاصل هنا
عدم وجوب الزيادة بخلافه في ذلك فانه
مخاطب بالخراج قطعا والاصل عدم اجزا ما
ذكر فليتأمل والابل بكسر الباء وقد تسكن
تخفيفا اسم جمع قاله جماعة

ويطلق على كل ما يربى من الدواب
والا نعام وسبب ماشية ماشية
وهي تدعى ونعم الكثرة نعم
الله فيها على عباده

منهم النووي في تحريه وقال في شرح المذهب انه اسم جنس المذكور
والانثى لا واحد له من لفظه ويجمع على ابدال كاجمال والبقوا اسم جنس
واحدة بفتح وباقوة للذكر والانثى سمي بذلك لانه يفتقر
الارض اي يشترها بالحرارة والخنم اسم جنس ايضا للذكر والانثى
لا واحد له من لفظه **وشرايط وجوبها فيها ستة اشياء الاسلاف**
فلا تجب على كافر عبي انه لا يلزم با دائها في الاول بعد
الاسلام لكنه يعاقب عليها في الاخرة **نعم** لو عاد المرتد
الى الاسلام وقد مضى ماله او اكثرو فعليه رد امانته في الردة وقبلها
وان اخرج حاله دته اجزاه كالوطعم عن الكفارة بخلاف الصوم لا يج
عنه لانه عمل بدني ذكره في شرح المذهب لكن قضية كلام الروضة
كاصلها خلافه فيما لم حال الردة حيث قال واذا حال الحول على
ماله في الردة فطريقان احدهما قاله ابن سريج تجب الزكاة قطعا
كالنفقات والغرامات والثاني وهو الذي قاله الجمهور يبي على
الاقوال في ملكه ان قلنا يزول بالردة فلا زكاة وان قلنا لا يزول
وجبت وان قلنا موقوف فالزكاة موقوفة ايضا فاذا قلنا
تجب فالمذهب انه اذا اخرج في حال الردة اجزاه كالوطعم عن
الكفارة انتهى فانه يفهم عدم الاجزاء اذا قلنا بالوقف الذي
هو الصحيح الا ان يزول الوجوب على ما يعم الحالي والتبيني
وان هلك مرتدا بان زوال ملكه من حين الردة فلا زكاة لكن
ما وجب قبل الردة لا يسقط فيؤخذ من ماله **والردية** ولو في البغ
فلا تجب على الرقيق اذ غير المكاتب منه لا يملك وان ملكه
المكاتب

178
والمكاتب يملك ملكا ضعيفا فان عجز المكاتب صار ما بيده لسبيده
وابتدي حوله من حينئذ وان عتق ابتدي حوله من حين عتقه
والملك التام قال في الروضة كاصلها في هذا الشرط خلاف يظهر
بتفاريح مسايله فاذا ضل ماله او غضب او سرق وتعدى
انتراعه او اودعه فحج د ووقع في تحرفني وجوب الزكاة ثلاثة
طرق اصحها ان المسئلة على القولين اظهرهما وهو الجديد وجوبها
ولا خلاف انه لا يجب اخراج الزكاة قبل عود المال اليه فلو تلف في الحيلولة
بعد مضى احوال سقطت الزكاة على قول الوجوب لانه لم يتمكن والتلف
والتلف قبل التمكن يسقط الزكاة وموضع الخلاف في الماشية الغصوبة
اذا كانت سائمة في يد المالك فان علفت في يد احدها عاد النظر التقوا
قريبا في اسامة الغاصب وعلفه هل يوشران وحاصل ما قدم انه لو
غصب سائمة وعلفها او معلوفة واسامها لم تجب الزكاة فيؤثر
علفه دون اسامته وزكاة الاحوال الماشية انما تجب على قول الوجوب
اذا لم تنقص الماشية عن النصاب بما يجب للزكاة بان كان فيها وقص
اما اذا كان نصابا فقط ومضت احوال لم يخرج منها زكاة ونذكر
ان شاء الله تعالى وحاصل ما ذكره بعد ذلك وجوب الزكاة للحول الاول
وعدم وجوب شيء للحول الثاني بنا على الصحيح ان الزكاة تتعلق
بالمال تعلق الشركة لان المساكين ملكوا ما يتقصد به النصاب والدين الثابت
عليه الغيوله احوال احدهما ان لا يكون لازما كالالكفاية فلا زكاة فيه الثاني
ان يكون لازما وهو ما شين فلا زكاة ايضا يعني لان شرط زكاة الماشية
الصوم كما سيأتي ويجتمع صوم ما في الزمة الثالث ان يكون دراهم

او دنا نيرا وعروض تجارة فقولان والجديد وهو المذهب الصحيح
المشهور وجوبها في الدين علي الجملة وتفصيله انه ان تعذر
الاستيفاء لعسار من عليه او مجوده ولا بينة او مطله او غيبته
فهو كالمعصوب تجب الزكاة علي المذهب ولا يجب الاخراج قبل احدثه
قطعا وان لم يتعذر استيفاءه بان كان علي ملي باذل او جاحد
عليه بينة او يعلمه القاضي وقلنا يقض بعلمه فان كان حالا وجبت
الزكاة ولزوم اخراجها في الحال وان كان موجلا فالمذهب ان
علي القولين في المعصوب فان اوجبتاها لم يجب الاخراج حتي يفيق
علي الاصح انتهى باختصار الفاظ ومسايل وهذا الفصل من
جدا والاثبات عليه لا يليق بمقصود الكتاب وبذلك يعلم انه
الشرط انما يليق ذكره بمن يذكر الخلاف دون من يقتصر علي الاجماع
كالصنف نعم قد يجعل تمام الملك بمعنى تحققه واستقراره فيجوز
به عن نحو المال الموقوف للحمل فان انفصل الحمل حيا لا زكاة فيه
عما قبل الانفصال وفيه اما علي الحمل فلعدم الثقة بوجوده او ميان
واما علي الورثة فلعدم ملكهم وان انفصل ميتا فينتج كمال
شيخ الاسلام انها لا تلزم بقية الورثة لضعف ملكهم لكن قال شيخ
الاسلام قد يقال بل ينتج انها تلزمهم كالتلزم البايع فيما اذا
قلنا الملك موقوف بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم
قال بان ملك البايع كان قبل البيع موجودا واستتج ما بعده
بخلاف ملك الورثة فيما ذكرنا نهي وفيه نظر لان ملك الورثة
فيما ذكرنا قبل الانفصال موجودا ايضا لكنه لم يثبت في الابال

الا ان يريد كان موجودا قبل البيع طاهرا بخلاف ملك الورثة
وعن المال الموصي به في بعض احواله اذ امضي من حين الموت حول
قبل القبول ففي الروضة واصلا ان قلنا الملك في الوصية يجعل
بالموت فعلي الموصي له الزكاة او بالقبول فلا ثم ان بقينا علي ملك
الموصي فلا زكاة علي احد وان قلنا انه للوارث فوجهان احدهما تلزم
الزكاة واصحها الا لضعف ملكه بتسليط الموصي له عليه وان قلنا انه
موقوف فقليل بان ملكه بالموت ولا زكاة عليه في الاصح لعدم استقرار
ملكه **والنصاب** وسياتي الكلام عليه فلا زكاة فيما دونه **والحول**
اي مضيه عليها في ملكه لا اثر صحيحة عن ابي بكر وعمرو عثمان
وعلي وغيرهم وروي ابو داود وخبر لا زكاة في مال هتي يحول عليه
الحول وهو وان كان ضعيفا مجبور بما قبله فلو زال ملكه في خلال
الحول بمعاوضة او غيرها كان بادل نصابا باخر من نوعه او
ذهبا بفضة او عكسه او باع النصاب ثم رد عليه ولو قبل القبض
بعيب او اقاله او غيرهما او ورثه فانه لا زكاة عليه لانقطاع
الحول بذلك فيستأنف حولا اخر بموت او غيره فلا زكاة عليه او بادل
المائمية بمائمية من جنسها **نعم** ما نتج من نصاب قبل الحول لا بعد
ولامعه كما اقتضاه كلام الشيخين يذكي بحوله كجاية شاة نتج احدها
وعشرون في اثنا الحول فيجب شاتان لتمامه وكذا ربعين شاة ولد
اربعين ثم ماتت وتم حولها علي النتاج فيجب شاة واستثنى
البلقيني وغيره ما لو ملك نصابا من البقر ثم اقترضه غيره فلا
يتقطع الحول وان كان مليا او عاد اليه اخرج الزكاة اخر الحول

كما صرح به الشيخ ابو حامد وابن الملتن وغيره من انقطاعه
بالرد بالعيب ما اذا كان المردود مال تجارة وقد باعه بعرض
تجارة فلا يستأنف له مولا ولو باعه بشرط الخيار فان كان الخيار
المبايع او موقوف او فسخ العقد لم ينقطع الحول او المشتري فان فسخ
استأنف المبايع الحول والا فالزكاة على المشتري وابتدأ حوله
من العقد والصير في وهو الذي يتخذ الصرف في النقود متجر
كغيره في انقطاع حوله بما ذكره رحمه الشيخان خلافا لجمهور
العراقيين لان التجارة في النقود صعيقة نادرة والزكاة الواجبة
فيها زكاة عين بخلافها في العرض ولهذا قال ابو شريح بشرح
الصياغة انه لا زكاة عليهم فرع ازالة الملك لقصد الفرار
من الزكاة مكروهة على ما رحمه الشيخان وقيل حرام وعليه جملة
من الاصحاب وهم المنصوص وقطع به الجمهور **والسوم** قال في الروضة
كاصلها فلا تجب الزكاة في النعم الا ان تكون سابعة فان علقت
في معظم الحول ليلا ونهارا فلا زكاة وان علقت قدرا يسيرا
لا يتناول فلا اثر له قطعاً والزكاة واجبة وان اسبغت في بعض
الحول وعلقت دون معظمه فاربعة اوجه احدها وهو الذي
قطع به الصيدلاني وصاحب المذهب وكثير من الامة ان
علقت قدرا تغيش الماشية بدونه لم يؤثر ووجب الزكاة
وان كان قدرا عتوت لو لم ترع معه لم تجب الزكاة قالوا والماشية
تصير اليومين ولا تصير الثلاث قال امام الحرمين ولا يبعد
ان يلحق الضرر البين بالهدان على هذا الوجه قالوا فاعل

١٥٠ الاقرب تخصيص هذه الاوجه بما اذا لم يقصد شيئا وان قصد
به قطع السوم انقطع الحول لانه لا مال له كذا ذكره صاحب العدة وغيره
فلا اثر لمجرد نية العلف اذا في الروضة اصح الاوجه الاربعة اولها
وصحة في المهر وانتهى وما نقله عن الامام جزم به في المهر والمنهاج ثم
قالا ولو كانت تغلف ليلا وترعى نهارا في جميع السنة كان على المزارع
الانتي فيؤخذ منه ان الاصح في ذلك انها سائمة ان كانت تغيش بدون
العلف ليلا بلا ضرر بين والا فمعلوفة وان العلف كما يؤثر متواليا
يؤثر متفرقا اذا كانت بحيث لو جمع او قاتنه بلغت مدة لا تغيش
الماشية فيها بلا علف من غير ضرر بين ولا يجوز اعتبار التوالي
والالزم عدم وجوب الزكاة فيما لو علقت يوما واسبغت يوما وهكذا
جميع السنة مع وجود العلف اشهر ووجوبها فيما لو علقت ثلاثة
ايام فقط متواليين مع ان المعنى حصة المونة وثقلها وينبغي ان يكون
بعض السنة فيما ذكره جميعها حتى لو كانت تغلف ليلا وترعى نهارا
اياما ولا تغيش بدون العلف بلا ضرر بين كانت معلوفة او
تغيش كانت سائمة اذ الرعي الذي لا تستقل به كالمعدوم ولو
اسبغت في كلام ملوك ففي كونها سائمة وجهان في الروضة عن البيان
رجح كل منهما الجلال البلقيني انها معلوفة والعلامة السبكي انها
سائمة ان لم يكن له قيمة او كانت قيمته يسيرة لا يبعد مثلها كلفة
في مقابلة غايها والا فمعلوفة فان قلت الشق الثاني من كلامه
انما يتأتى على الوجه الثاني من الاوجه الاربعة في مسيلة العلف
دون معظم الحول السابقة وهو انه ان علقت قدرا يعدم مونة

بالإضافة إلى رفق السامية فلا زكاة وإن احتفوا بالإضافة إليه
وجبت الزكاة قلت الظاهر أنه لم يرد الاقتصار على اعتبار
أن يعد ذلك كلفة في مقابلة غايتها بل اعتبر ذلك مع كون
المدة لا تعيش الماشية فيها من غير أن يضر ربيها وهذا
غير الوجه الثاني قطع الظهور أنه لا يعتبر تلك المدة بل كون
المعلوف يعدم مونة بالإضافة إلى رفق السامية فقط إلا أنه
يلزم على هذا أنها لو علقت في المدة المذكورة قدر القيمة
له أو قيمته يسيرة لم تكن معلوفة وإطلاقهم بالخلف
قال القاضي أبو الطيب لو أسامها في أرضه الخراجية وجبت
الزكاة قال القفال لو كان له غنم فاشتري كل ورعي فيه فسامية
كله وهب له حشيش فلو جردته وأطعمها إياه في الرعي أو البله
فمعلوفة فلو رعاها ورعا تباشر فسامية فلو جمع وقدم
لها فمعلوفة واستحسن في المهمات كلام القفال قال وينبغي
الأخذ به انتهى ويمكن كما قال شيخ الإسلام حملة على كلامه
قال ابن العباد ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلالا الحرم وعلفها
به فلا يقطع السوم لأن كلالا الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه
للبيع وإنما الأخذ به نوع اختصاص ويستتوطق ضد المالك
السوم دون العلف ولو سامت بنفسها أو أسامها غير المالك
كالغاصب أو اعتلقت بنفسها أو ورثها واستمرت سامية ولم
يعلم بذلك لجهل موت مورثه أو غيره إلا بعد فسخ الحول لم يجز
الزكاة تنبيه ظاهر سكوتهم عن الشرب أن شر الماشية لا يقطعها

إياه لا يقدح في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أن الكلفة في الماشية
وأن كلفته يسيرة بخلاف العلف والأصل في السوم ما في حديث
النجاري من قوله وفي صدقة الغنم في ساميتها دل بحرفه على
أن في الزكاة في معلومة الغنم وليس عليها معلوفة الأبل والبقر
وفي حديث أبي داود وغيره في كل سامية أبل في أربعين بنت
أبون قال الحاكم صحيح الإسناد لا يقال التقييد بالسامية
لموافقة الغالب فلا مفهوم له لأن منع ذلك ولو سلمناه والتقييد
أنما يحل على الغالب إذ لم يظهر له معنى أخذه وهو هنا كلفة
مونة السامية فاحتلت الزكاة التي هي مواساة بخلاف المعلوفة
لتقل مونها وأهل المصم هنا وفيها يائي اشتراط أن يكون المالك
معينا غير جنين فلا زكاة في بيت مال ولا في ريع الموقوف على جهة
الفقراء والمساكين لعدم تعيين المالك بخلاف الموقوف على معين
ولا في المال الموقوف للجنين كما تقدم واحدا وجماعة ولا يشترط
فيه التكليف فتجب في مال الصبي والمجنون فخير ابتغوا في أموال البياتي
لأنها الصدقة وفي رواية الزكاة وهو وإن كان مرسلا لكنه
اعتقد به فروع في أسناده مقال ويقول جماعة من الصحابة رضي الله
عنهم وبفعل عايشة رضي الله عنه وبعمومات أدلة الزكاة على
وبالقياس على المعشرات فإن الخالف وافق على وجوب الزكاة على الصبي
فيها فيلزم الولي إخراجها من مال كل منهما إن كان ممن يعتقد وجوبها
فيها فإن لم يخرجها عصى وعليها الإخراج بعد كمالها فإن كان لا
يلزمه إخراجها لكن ينبغي أن يحبسها بالخبرها بذلك بعد كمالها

ليخرجها عما مضى فان اخرجها عن هذه المالك قاله القفال لكن فرض
في الصبي ومثله المجنون وبحث الاذري ان قيم الحاكم يراجعه ويعمل بقوله
وتردد في الثاني العرف اذ الم بامره بالاخراج حاكم بولها وتوزع في
الاول بان الاوجه انه يعمل بمقتضى مذهبه كما لو اناب حاكم كالآخر
مخالفا في مذهبه وراح غيره في الثاني انه يحتاط على قياس ما
سبق عن القفال فلو كان الولي يعتقد الوجوب دون الصبي مثلا
فهل يجب على الولي اخراجها اعتبارا بعقيدته فان لم يخرجها
اخرجها الصبي بعد كماله اعتبارا بعقيدة وليه فيه نظروا
الاثنان جمع ثمن كحل واجمال **فشيان الذهب والفضة** مضر وبين كانا
اولا وانما وجبت فيهما دون ساير الجواهر لانتخاها بالناميات
بتنهيها لاخراج دون غيرها من الجواهر غالبا **وشرايط وجوب**
الزكاة فيهما ما اي في الاثنان **خمس اشياء الاسلام والحر**
والمالك التام على ما تقدم **والنصاب** وسياتي بيانه
والقول وسياتي انه لا يشترط في المعدن والزكاة منها **واما الزكاة**
فتجب فيها الزكاة بثلاثة شرايط وانما وجبت فيها بذلك
لان القوت ضروري فاوجب الشارع فيه شيئا لذوي الضروريات
ان يكون الزرع مما اي من جنس ما **يزرع** **الادميون**
وان ثبت بنفسه بحمل هوي او سيل حتى لو جمع الهوي في ارضه بها
اعرض عنه ماله فنبت ملكه ولزمه زكاته **وان يكون قوتا**
كالخنة والشعير والارز والذرة والدخن والعدس والحمص
والباقل واللوبيا والماش والهرطمان وقيد القوت بما يقتضيه حال

الاختيار ولو نادى بقوله **ودخرا** اي من شأنه ان يدخر للاختيار
احتراز عما يقتضيه حال الضرر بحب الغاسول والمخنط والتمرس
وخروج ما يزرعه ادميون غيره كالقوت قال المزني وطائفة
وهو حب الغاسول وهو الاشنان وقال اخرون هو حب اسود
يا بس يدفن فيلين قشره فيزال ويطن ويحبذ يقتاتة اعراب
طي وبالقوت غيره كقرطم وحب فجل ويطبخ وهرمان وقيد الاختيار
نقله الشيخان مع قيد اليبس عن العراقيين ثم قال ولا حاجة اليها
لانها لا يرمان لكل مقتات مستنبت اترقي وعلي ما قدرنا به
المخرج يحتاج اليه لاخراج ما يقتات حال الضرورة مما يستنبت كالتمرس
اذ لا يخرج ما قبله كما هو ظاهر **وان يكون نصابا** لما سيأتي **وهي اي**
النصاب وانته لتأنيث خبره وهو **خمس اوسق** كما سيأتي
 وذكره هذا ليثبت عليه قوله **لا قشر عليها** حتى لو كان يدخر
في قشره كالارز فنصابه عشرة اوسق اعتبارا بقشره الذي ادخاره
فيه اصلاح له وابقى بالمصنف وبحث ابن الرفعة ان الاوسق الخمسة
اوحصلت من دون العشرة اعتبرنا دونها وعن الشيخ ابي حامد
ان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا
ويؤخذ واجبه في قشره بخلاف ما لا يدخر قشره كالخنة فيؤخذ
واجبه مصفى من قشره نعم ما يؤكل قشره معه كالذرة يدخل قشره
في الحساب وان كان قد يزال تنعما كما قد نقشر الخنة قال في الروضة
كاصلها وفي دخول القشرة السفلي من الباقل وجهان قال في العدة
المذهب لا تدخل اترقي لكن استخربه في شرح المذهب قال الاذري

والوجه ترجيح الدخول والجزم وهو قضية كلام ابن كح ان لم يكن المضمون
فقول المص لا قشر عليها اي النصاب خمسة اوسق باعتبار هذه الحالة
الا فيما استثنى سوا اخذ الواجب في قشره او بعد از التده عنه
كما تقرر وقوله وان يكون نصابا يعني من رزق عام واحد سواء كان
نارعا واحدا بان امتد زمان بذره شهرا او شهرين متلاحقا
عادة او كان نزرعين بان اختلفت اوقاته عادة واذ اختلفا
بجودة وحرارة ولو نال الحمة طر سمر او حنطة بيضا لكن بشرط ان يقع
حصاد الجميع في عام واحد اثني عشر شهرا عر بية اذ الحصاد هو المص
وعنده يقوي الوجوب والحاصل انه ان اخذ البذر بان تلاحق
على العادة والجميع رزق واحد وان تغايرت واختلفت اوقاته
عادة فان وقع حصاد الجميع في وقت واحد فذلك والا فلا
ولكل حكم وهذا ما صححه الشيخان ونقله عن الاكثرين
وان بالغ الاسوي وغيره في رده وقال لم نر من صححه فضلا عن
عزوه للاكثرين والظاهر انه ليس المراد الحصاد بالفعل بل المعتبر
زمن امكانه وهو زمن كمال الادراك والبيس ولو حصدت الذرة
ثم سنبلت مرة ثانية العام او تناثرت هبات الزرع بنفسه
او بنقص طير او هبوب ريح ونبتت في عام الاصل فهما ذرع واحد
واما الثمار جمع ثمرة فتجب الزكاة في شيبين منها ثمرة الغل
وثمر الكرم واعنا وجبت فيها دون بقية الثمار مثل ما تقدم
في الزرع وثرايط وجوب الزكاة فيها اي الثمار اربعة
اشيا الاسلام والقرية والملا العام كما تقدم في غيرها والنصاب

للسايق فيه ويستند ايضا جفا فانه ان كان بما يجاف عادة بخلاف ما لا
يجاف عادة وان كان كما يجي منه عمودي والحق به في الشرح الصغير
ما تطول مدة جفافه عادة كسنة لقلة فايده وان يتم النصاب
من ثم عام واحد وهو اثنا عشر شهرا وقول ابن الوفة اربعة اشهر
ممنوع لقول الاصحاب لو اتمر النخل في العام مرتين لم يضم احدهما الى الآخر
والعبارة في كونه ثم عام بالاطلاع في عام واحد على الاصح كما قاله
اليمن بخلاف ثم العامين لا يضم ثم احدهما الى الآخر وسكت المص
عن الخول هنا وفي الزرع لعدم اشتراطه فيها بل الشرط فيها
بعدم صلاح الثمر واشتداد الحب ولو في البعض في ملكه ولا يشترط
تمام اشتداد الحب فلو اخذ ثمرا من نخيل البادية المباح او نرعا
عمل السيل بذره من دار الحرب الى موافاة لم تلزمه زكاة بخلاف
مالواشترى نخيل مثمرة لم يبد صلاحها وبدا الصلاح في ملكه
فتلزمه الزكاة دون البايح فلو كان الشرا بشرط الخيار كان على
من له الملك وبدا الصلاح في موته زكاة وان لم يبق الملك له
كان امضى البيع فيما لو كان الخيار للبايع او فسخ فيما لو كان المشتري
واذا لم يبق الملك له واخذ الساعي الزكاة من غير الثمرة فلمن
انتقل ملك الثمرة اليه الرجوع عليه فان كان الملك موقوف لمكان
كان الخيار لهما وقفت الزكاة فمن شئت له الملك لزومه زكاة ولو
كان المشتري ممن لا تلزمه الزكاة كزبي ومكاتب فبدا الصلاح في
ملكه ثم ردها بعيب او نحوه فلا زكاة على احد اما المشتري فظاهر
واما البايح فلعدم الملك وقت الوجوب او كان ممن تلزمه وبدا

الصالح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يكن له الرد الا برطي البايح لان
تعلق الزكاة من غيرها بها عيب حدث عنده وان اخذ الزكاة
من غيرها فله الرد فلو اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع
فلم يقطع حتى بدأ الصلاح امتنع القطع لتعلق حق الفقراء بها والبايح
الفسخ ان لم يرض بالابقاء ولا تسقط الزكاة بفسخه عن المشتري وان لم يرض
بالابقاء بفسخ المشتري فلو عاد واراد الفسخ فله ذلك وكبح الزكاة
ان بدأ وصلاها قبل القبض عيب قديم فان بدأ بعد اللزوم
تخير المشتري والا ففسخ بناء على ان الشرط من الخيار كالشرط في العقد
وهذه الثمرة قد استحق ابقاؤها في زمن الخيار فصار كالشرط في العقد
وجميع ما تغدر في الثمرة ياتي نظيره في الزرع بان يباع مع الارض
مطلقا او وحده بشرط القطع **فصل** في اهل حق شرائط الزرع والاملا
والحرية والملك التام وكأنه لظهور ان لا فرق بينها وبين غيرها
في ذلك ويجب اخراج زكاة الزرع والثمار بحفاف المحبوب وما يحف
من الثمار وتنصفية المحبوب فلو اخرج الواجب مما يحف رطبها يجز
وعلي الساعي رده ان كان باقيا والا فوجهان قال الرافي في الذي نص
عليه الشافعي وقاله الاكثرون انه يرد قيمته والثاني يرد مثله
والخلاف مبني على انه مثلي او لافمن قال بانه مثلي حمل النص على
فقد المثل وقضية ما صححه في الغصب وتبعه عليه في الروضة
هناك من انه مثلي انه يرد مثله لكن الذي صححه في اصل الروضة
وشرح المذهب ما نص عليه الشافعي والاكثرون بناء على ما صححه في
شرح المذهب انه ليس مثليا فلو جف عنده اجزا ان كان قدر

الزكاة والارد التقاوت او اخذه قال الرافي كذا قال العراقيون
والاولي وجه اخذ ذكره ابن كج انه لا يجزي لفساد القبض من اصله
وتبعه في الروضة علي ذلك لكنه في شرح المذهب حكى كلام الرافي
ثم قال والمختار ما سبق ومثل ذلك ما اخذه من المعدن قبل
التنقية ويخالف السخلة اذا اكملت في يد المستحق فانها لم تكن بالصفة
الواجبة قلت وفيه نظر لانه ان اريد صفة وجوب الاخر فهذا ايضا
كذلك وان اريد صفة اصل الوجوب فكل منهما بالصفة الواجبة
لان الزكاة تتعلق بالسخال ويبني حولها على حول الامهات
كما تقدم **واما عروضة التجارة فتجب الزكاة فيها** لما فيها من الثمنا
بالشرائط المذكورة في الاثمان وان اختلفا من حيث اعتبار
النصاب في الاثمان جميع الحول وفي عروض التجارة اخر الحول كما سيأتي
فصل **اول نصاب الابل خمس وفيها الجعش شاة** بالصفة
الائتية في الغنم لكن لا تعتبر الا نوتة بل يجزي الذكر وان كانت
الابل اناثا وفارق ما ياتي في الغنم بان المخرج عنها اصل الابل
فلا يجزي عنها فيما اذا كانت كلها او بعضها اناثا الا انني على الاصل
في الزكاة بخلاف المخرج عن الابل **وفي عشر** الخمسة عشر **شاة**
كذلك **وفي خمسة عشر** العشر **ثلاث شياه** كذلك **وفي عشرين** الى خمس
وعشرين **اربع شياه** كذلك ويوازي غنم البلد لا غنمها وله ان
يخرج من ادي انواعها ولو اخرج من غير غنم البلد فان كانت مثله
في القيمة او اعلا جازوا فلا ويجزي في كل من ذلك ايضا ما يجزي
عن خمس وعشرين وان زادت قيمة الشاة او الشياه عليه وهي بنت

مخاض او ابن لبون اوحق اي عند فقدها لا مطلقا لانه انما يجزي
عن خمس وعشرين حبيبي بخلاف ما لا يجزي عن خمس وعشرين
قال في الروضة فلا يقبل بدل الشاة بخلاف وهل الفرض في
الخمس جميعه او خمسة والباقي تقطوع وجهان قال في الروضة الا
ان جميعه فرض **وفي خمس وعشرين** الي ست وثلاثين بنت مخاض
وهي ما لها سنة وطعنت في الثانية سميت بذلك لان امها ان لها
ان تكون من المخاض اي الحوامل ولا يجزي ابن مخاض ولا مادون
بنت المخاض فان لم يملكها وقت الوجوب او كانت معيبة
او معصوبة او رهينة اجزا عنها ابن اللبون او الحق وان كان
اقل قيمة منها او خشي وان عدت الخنثة عيبا خلافا لما ذكره بعض
المؤرخين لان زيادة السن تجبر ذلك ولا يجزي ابن المخاض خلافا
للشيخ ابي حامد وغيره لا يكلف تخصيصها بشرا وغيره وقتيده الا
بما اذا عجز عن تخليص العنصوبة واما اذا كان الرهن موجلا او حال
لا يملكه اداؤه اداا امكنه تخليص العنصوبة او ادا الدين الحال فلا
بخلاف ما لو ملكها خالصة عما ذكر فلا يجزي عنها ذلك وان كانت
كريمة وابله مهازيل لكن لا يكلف اخراجها فيلزمه تخصيص
بنت مخاض بصفة الاجزا فان اخرجها فقد احسن قال الرواية
ولو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت مخاض اجزاء
ابن اللبون علي ما بحثه الاسوي لتقصيره وهل يعتبر ملك
بنت المخاض حالة الوجوب او حالة الاخراج ومقتضي كلام صاحب
البحران الاصح الثاني ويحتمل كما قال السبكي والاذري ان تعذر

حالة التمكن التي بها استقدر الوجوب حتى اذا تمكن وهي عند تعنت
فان تلفت بعده لزمه تخصيصها وان لم يملكها عند التمكن اجزاء
ابن اللبون فان عدم ابن اللبون والحق حصل ما شأنها ومن
بنت المخاض ولا يتعين تخصيص بنت المخاض فان لم يجد بنت
المخاض ولا ابن اللبون لا في ملكه ولا باليمن دفع قيمته بالضرورة
كاسياني ثم قيد بنت المخاض بقوله **من الابل** ليلا يتوهم انها
من الغنم لتقدم ذكرها وفرض المخرج منها **وفي ست وثلاثين**
الي ست واربعين **بنت لبون** وهي التي لها سنتان وطعنت في الثالثة
سميت بذلك لان امها ان تلد فتصير لبونا فان فقدها
لم يجز الحق عنها علي الاصح **وفي ست واربعين** الي احدي وستين
حقه وهي التي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة سميت
به لانها استحققت ان يطر قها الفحل وان تركب ويحمل عليها
قولان **وفي احدي وستين** الي ست وسبعين **جدعة** وهي التي لها
ارب سنين وطعنت في الخامسة سميت به لانها تجذع مقدم
اسانها اي تسقطه فلواجدة عمه قبل الاربع فهل تجزي كما في
جدعة الغنم فيه فطر وينبغي كما قال شيخنا عدم الاجزا ولو اخرج
بدلها او بدل الحقه ما يخرج عن نصاب فوق ذلك لبنتي لبون
فالاصح في الروضة الاجزا **وفي ست وسبعين** الي احدي وتسعين بنتا
لبون **وفي احدي وتسعين** الي مائة واحدي وعشرين **حقان** **وفي مائة**
واحدي وعشرين ثلاث بنات لبون مشتم في الاكثر من ذلك في كل
اربعين بنت لبون **وفي كل خمسين حقه** ففي مائة وثلاثين

بنات لبون وحقه وفي مائة واربعين بنت لبون وحقان وفي مائة
 وخمسين ثلاث حقاق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وحقان
 وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنات لبون وفي مائتين اربع
 حقاق وخمس بنات لبون لانها اربع خمسات وخمس اربعين
 والمزكي خمسة احوال الاول ان يجد عنده كل الواجب بلحم الحساين
 دون الاخر فيخرج منه سوا عدم جميع الاخرام بعينه ام وجده معيا
 اذ كل من الناقص والمعيب كالمعدم ولا يكلف تحصيل الاخر
 وان كان اعطى لان المخير بين شيئين اذا تعذر عليه احدهما
 تخير الاخر ويمتنع الصعود والنزول بل الجبر ان اذله وراه
 اليه والتشقيص لانه عيب فلو اخرج حقين وثلاث بنات
 لبون او حق او اربع بنات لبون فلا جبر ان جاز لا تستف التفت
 الثاني ان يجد عنده كل الواجب بكل من الحاسبين فيتعين
 الاغبط منها فان اخرج غيره فان كان بنته ليس من المالك او
 تقصير من الساعي لم يجوز فحلي الساعي رده ان كان باقيا وقيمه
 وقيمتها ان كان تالفا والزكاة جالها والابان اخطا المالك وال
 اجزا لكن يجب مقدار التفاوت بينه وبين الاغبط فاذا
 كانت قيمة بنات اللبون اربع مائة وخمسين وقيمة الحقاق
 وقد اخذت اربع مائة فقد رالتفاوت خمسون ولا يتعين تحصيل
 شقص به وان عكس منه بل يتخير بينه وبين اخرج الراب
 وان كانت من غير حيس الواجب لدفع من الشاكة قال في
 كاصلها وقد يجوز ذلك لعروض صدورة كما في الشاة الواجبة

لا يوجب بنفسها ولا يوجب
 بنت مخاض فاما ما لا يوجب
 اللبون لا يوجب قيتها

في خمس من الابل فانه يدفع قيمتها ونبيه في المهرات عليه قضية
 ذلك ان لا تنقل حينئذ الي بنت اللبون غير واجب بل يجوز ان
 يعطي القيمة وعليه ان ذلك يجري في ساير اسان الزكاة انتهى
 قال شيخ الاسلام ويحكم ان يقال محل ذلك اذا تعذر الصعود
 والنزول مع الجبر ان انتهى وقضية ايضا انه لا يجوز دفع
 قيمة ابن اللبون اذا كانت اقل وهو متجه ومحل وجوب مقدار
 التفاوت كما بحثه السبكي اذا كان غلطا الساعي في الاجتهاد
 قال دون ما اذا اقتضى رايه موافقة ابن سراج في غير الاغبط
 وكان ما ذوناله في ذلك من جهة الامام الثالث ان لا يجزئ
 من الواجب بواحد من الحاسبين او يجزئهما معيين او نفيسين
 ولم يسح بهما فهو مخير بين تحصيل ما شامنها وان كان غير الاغبط
 وبين نزوله عن بنات اللبون الي خمس بنات مخاض مع دفع خمس
 جبرانات او صعوده عن الحقاق الي اربع جذاع مع اخذ اربع
 جبرانات قال شيخ الاسلام وظاهر انه يجوز له ان يجعل الحقاق
 اصلا وينزل الي اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع جبرانات
 وانه لا يجوز ان يجعل بنات اللبون اصلا ويصعد الي خمس حقاق
 ليأخذ خمس جبرانات لانه في هذه قصد حصل الواجب فليس
 له العدول الي الجبران بخلاف الاول وكلامه يقتضي ذلك انتهى
 وهو ظاهر خلاف الما وقع للبلقيني وليس له ان يجعل الحقاق
 اصلا وينزل الي بنات المخاض مع دفع ثمان جبرانات ولا ان يجعل
 بنات اللبون اصلا ويصعد الي الجذاع مع اخذ عشر جبرانات

قوله

لتكثير الجبران بالتخطي مع امكان تقليله الرابع ان يجزى بعض
كل من الواجب بالحسابين ثلاث حقائق واربع بنات لبون فهو
مخير بين تخصيص ما شاء من ابشرا وغيره وان كان غيبا لا غبط
وبين اخراج ما وجد مع تكميله ولو من الاخر كان يجزى في الصرا
المذكورة الثلاث حقائق مع حقيقة اخرى يحصلها او مع بنت
لبون او الاربع بنات لبون مع بنتي لبون يحصلها او مع حقيقة
او مع حقيقة او جعله اصلا والنزول او الصعود عنه لما فقد
وحده او مع غيره ولو الى الاخر مع دفع الجبران او اخذه في الصرا
المذكورة له ان يجعل الحقائق اصلا فيعطيهما مع بنت لبون وجبران
او مع جذعة وياخذ جبرانا وله ان يجعل بنات اللبون اصلا فيعطيهما
مع بنت محاض وجبران او مع حقه وياخذ جبرانا وله ان يجعل
الحقائق اصلا ويدفع حقه فقط مع ثلاث بنات لبون وثلاث بنات
علي الاصح وليس له ان يجعل الحقائق اصلا ويدفع حقه فقط مع ثلاث
بنات لبون وثلاث جبرانات علي الاصح وليس له ان يجعل بنات
اللبون اصلا ويصعد الى خمس جذاع وياخذ عشر جبرانات
بخلاف ولا ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الى اربع بنات محاض ويدفع
ثمان جبرانات لما في ذلك من تكثير الجبران بالتخطي مع امكان تقليله
الخامس ان يجزى بعض الواجب ياخذ الحسابين حقيقتين او ثلاث
بنات لبون فلما تقدم في الرابع في الصورة الاولى له ان يجعل الحقائق
اصلا ويعطيهما مع جذعتين وياخذ جبرائين وله ان يجعل
بنات اللبون اصلا وينزل الى خمس بنات محاض ويعطيهما خمس جبرانات

وفي الصورة الثانية له ان يجعل بنات اللبون اصلا ويعطيهما
مع بنتي محاض وجبرائين او مع حقيقتين وياخذ جبرائين وله
ان يجعل الحقائق اصلا ويصعد الى اربع جذاع وياخذ اربع
جبرانات ويمتنع الصعود والنزول بدرجتين فالشرا مع
الجبران كالذي قبله وظاهرا انه يجزي هنا في الرابع ما تقدم
في الثالث من انه ليس له ان يجعل بنات اللبون اصلا ويصعد
الى خمس حقائق مع اخذ خمس جبرانات لانه اذا حصلها فقد حصل
الواجب فليس له ان يعدول الى الجبران لو ملك اربعماية فعليه
ثمان حقائق او عشر بنات لبون ويعود فيها جميع ما تقدم في الاول
الخمس لكن لو اخرج عنها اربع حقائق وخمس بنات لبون جاز في الاصح
لان كل ما يتبين اصل قال في الروضة كاصلها فان قيل كيف يخرج
البعض من هذا مع انه قد تقدم ان الواجب لا غبط وهو لا يكون
الا حدهما قلنا اجاب ابن الصباغ بانه يجوز ان يكون في اجتماعهما
حقوق المستحقين واعتراضه الراجعي بان الغبطة لا تنحصر في زيادة القيمة
لكن اذا كان التفاوت لامن جهة القيمة يتعدى اخراج قدره انتهى
واجاب عن اعتراضه في شرح المذهب بان التفاوت غالبا يكون
في القيمة وقد يكون في غيرها اي فيحمل كلام ابن الصباغ على غير
الغالب ولا بعد في تعدد اخراج قدر التفاوت حينئذ قال
شيخ الاسلام ولا يخفى ان في هذا تسليم الاعتراض قال الزركشي ويؤيد
ما اجاب به ابن الصباغ ما في التتمه انه لو لم يكن بين بنات اللبون
والحقائق تفاوت في القيمة ولا في ايعود الى مصلحة المسائلين فاي السنين

١ خذ جاز ولا يختص الجبران بواجب المائتين كما ذكر بل هو جاز في
 غيره ايضا حيث فقد الواجب كان له الصعود عنه مع اخذ الجبران
 او النزول عنه مع دفعه فلو لزمه بنت لبون وفقدتها فله
 دفع الحققة مع اخذ الجبران وله دفع بنت المحاض مع دفع الجبران
 وله صعود درجتين مع اخذ جبرائيل ونزول درجتين مع
 دفع جبرائيل لكن بشرط تعدد الدرجة الواحدة كان يدفع
 بدل بنت المحاض عند فقدتها وفقدت بنت اللبون حققة فبأخذ
 جبرائيل او يدفع بدل الحققة عند فقدتها وفقدت بنت اللبون
 بنت محاض ويدفع جبرائيل ولو صعود مع وجود الدرجة
 الواحدة درجتين ورخصي بجبران واحد جاز وهل يجوز الجمع
 بين الهبوط والصعود كان لزمه بنت اللبون لست وسبعين
 فقدتها و اراد دفع بنت محاض وحققة قال الزركشي لم يتغير صوابها
 له ونظير الجواز ان وافقه الساعي والاجا الخلاف فيمنزله
 الخيرة واجابة المتنح هنا اظهر انهم يروون ولو تعددت درجة
 في الصعود ووجدت في النزول كان لزمه بنت لبون فلم
 يجدها ولا حققة ووجدت بنت محاض فله كما في شرح المذهب
 الصعود الى الجذعة لان وجود الدرجة القدرية ليس في حقيقتها
 وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعدد درجتين
 بان يعطى بدل الجذعة عند فقدتها وفقد الحققة وبنت
 اللبون بنت محاض مع دفع ثلاث جبرانات او يعطى بدل
 بنت المحاض الجذعة عند فقد ما بينهما وبأخذ ثلاث

جبرانات

١٥٨ جبرانات وبخت الزركشي ان الواقع زكاة فيما لو صعود من بنت المحاض مثلا
 الى بنت اللبون بعضها لاكلها وعلله بان زيادة السن فيها قد اخذ
 الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزا
 من ستة وثلاثين جزا وتكون احد عشر في مقابلته الجبران نعم
 يمنع الصعود من اخذ الجبران اذا لزمه بنت محاض صعودا الى بنت
 اللبون مع وجود ابن اللبون لان الشارع جعله بدلا عن بنت المحاض
 فهو غني باخراجه عن الجبران ولو فقد جذعة لزمته جازا خراج
 ثنيته مع اخذ الجبران في الاصح وان لم تكن من اسنان الزكاة اذا لا يلزم
 من انتفا اسنان الزكاة عنها بطريق الاصل انتفايا بنتها بخلاف
 ما لو فقدت بنت محاض لزمته ليس له اخراج فضيل دونها مع دفع
 الجبران والفرق ان الثنية مجزية في الجملة فانها تجزي في الضحايا
 لا يقال والصغار تجزي ايضا في الجملة بان مائت الامهات لان اجواها
 حينئذ انما هو لصورة فقد الامهات ولهذا اذا وجدت انما يخرج
 من الكبار وان كان بالتقسيم وايضا فالثنية مشتملة على سن الجذعة
 بخلاف الفضيل لا يشتمل على سن بنت المحاض ولو اخرج عن جذعة لزمته
 بنتي لبون فله اخذ الجبران حكى شيخنا عن الدميري انه ليس
 له ذلك وكان وجهه ان كلان من المائتين على سن الجذعة وكذا
 مجموعهما وظاهره انه على تعدد جوارزه يكون الماخوذ جبرانا واحدا
 واذا كانت ابله معيبة بموضع او غيره امتنع الصعود مع اخذ الجبران
 لان واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق
 التفاوت بين المعيبين ومقتضود الزكاة افادة المستحقين لا الا

ستفاده

منهم قال الاسوي نعم لو راي الساعي مصلحه في ذلك جاز كما اشار
اليه الامام وهو متجه ولو اراد العدول الي سلبية مع اخذ الخبران
فقضية التحليل السابق انه يجوز قال شيخ الاسلام وهو ظاهر
انتهى فان اراد النزول ودفع الخبران قبل لانه تبذرع بزيادة الخبران
شأتان او عشرون درهما من النقوة الخالصة وهي المراد بالدرهم
الشرعية حيث اطلقت فان لم يجدها وغلبت المعشوشمة وقلنا
يجوز التعامل بها قال الاذري وغيره فالظاهر انه يجوز منه
ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولا يجوزي شاة وعشرة دراهم
عن خبران الا ان كان المالك هو الاخذ وقدر في وجزي شأتان
وعشرون درهما الخبرانين والخيرة في الصعود والنزول الي المالك
ومثله ولي المحجور عليه الا ان تكون ابله معيبة بمحض او غيره ولما
دفع المعيب فليس له الصعود مع الخبران كما تقدم وفي الشأتين
والدراهم لدفعها سواء كان الساعي او المالك ومحل الخبران الذي
يوديه الساعي بيت المال علي ما اقتضاه كلام العزيز والامير والبيان
لانه لمصلحة المستحقين والامام ناظر عليهم فان تغذرف من
مالهم لكن قضية نص الام ان محله ما يقبضه من الزكاة وجزي
عليه صاحب البحر وغيره وفي سكوت المصنوع بين النصب اشارة
الي انه عفو لا يتعلق به الوجوب وهو الصحيح فلو كان معه تسع
من الابل فقتل منها اربع بعد الحول وقبل التمكن وجبت شاة
وقيل خمسة اتساع شاة بنا علي الاظهر ان التمكن شرط في الضمان
دون الوجوب وعلي هذا القياس **فصل اول نصاب البقر ثلاثون**

فيجب فيه وفيما زاد الي اربعين **تببيع** وهو ماله سنة
وطعن في الثانية سمي به لانه يتبيع امه وقيل لان قرنه يتبيع اذنه
وتجزي عنه تببيعة **ويجب في اربعين سنة** وهي ماله سنتان
وطعنت في الثالثة سميت به لتكامل اسنانها ويجزي عنها
تببيعان لاجزاها عن ستين بخلاف بنتي محاض عن بنت لبون
لانها ليستا فرض نصاب **وعلي هذا** المذكور من حكم الثلاثين
والاربعين **ابدا فقص** عليه حكم ما زاد علي ذلك ففي كل ثلاثين
تببيع وكل اربعين سنة ففي ستين تببيعان وفي سبعين تببيع
وسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة
سنة وتبيعان وفي مائة وعشوة مستان وتبيع وفي مائة وعشرين
ثلاث مستان او اربعة اتبعة وحكمها حكم بلوغ الابل ما يتبين
فيما تقدم فيه من التفصيل الا ان الخبران مختص بالابل لانه
ثبت فيها علي خلاف القياس وتجبر **فصل اول نصاب الغنم**
اربعون وفيها اي في الاربعين وما زاد عليها الي مائة واحد
وعشرين **شاة جذعة من الغنم** وهي ماله سنة وطعنت في الثانية
ومحل اعتبار بلوغها سنة اذ لم يجزع قبل تمامها كالاعتلام مع
السن **او ثنية من العز** وهي ماله سنتان وطعنت في الثالثة
ويراعي غنم البلد لا غنمها فله ان يخرج من ادبي انواعها ولو
اخرج من غير غنم البلد فان كانت مثلها في القيمة او اعدا جاز
والا فلا وانوثتها فلا يجزي عنها فيما اذا كانت كلها او بعضها
اثاثا الا الاثني **وفي مائة واحد وعشرين** الي ما يتبين وواحدة

ثانث كذلك وفي مايتين وواحدة الى اربع مائة **ثلاث**
شياه كذلك وفي اربع مائة اربع شياه كذلك **شم في كل مائة**
شاة كذلك وظاهر كلامه كذلك وظاهر كلامه اجزا
الصاذ عن المحذ وعكسه واجزا كل منهما عن النوعين معا وهو
صحيح فلا يجب الاغلب ولا الاجود خلافا لما يحثه ابن الصباغ من
وجوب الاجود بالخصه كما في الصحاح والماض والجيب بان النهي
عن اخذ المربضة هو المانع ثم لكن بشرط رعاية القيمة في الاول
كان تساوي جذعة الصاذ في القيمة ثنية المحذ وعكسه والتقيط
عليهما باعتبار القيمة في الثاني فيؤخذ في ثلاثين عنز او عشر
نعجات عنز او نعجة بقيمة ثلاثة ارباع عنز وربع نعجة وفي
ثلاثين نعجة وعشر اعنز عنز او نعجة بقيمة ثلاثة ارباع
نعجة وربع عنز وبما تقدر في الفصول الثلاثة يعلم انه لا يجري
فيها اذا كانت الماشية اناثا اخراج الذكر الا شاة الغنم عن دون
خمس وعشرين من الابل عند فقد بنت المماض والتببيع عن
ثلاثين من البقر والتببيعان عن اربعين منها ومثله الصغير
الذي لم يبلغ سن الاجزا والمحيب بما ثبتت الردي في البيع فلا
يجزي واحد منهما اذا كانت الماشية كاملة فان كانت كلها ذكورا
او صغارا او مرضا فله اخراج الذكر والصغير والمحيب ويكون
المخرج متوسطا لابل يتضرر المالك والمساكين ويجتدر عن التسوية
بين نصا بين في الذكر يكون قيمة ابن الابلون الماخوذ الست
وثلاثين فوق قيمة الماخوذ الخمس وعشرين بالقسط ويعرف

ذلك

ذلك بالتقويم والنسبة قال شيخ الاسلام فلو كانت الخمس والعشرون
اناثا او قيمتها الف وقيمة بنت المماض من مائة وخمسون فيجب ابن
مماض وقيمته خمسون فيجب ان يكون قيمة الماخوذ في ست وثلاثين
اثنين وسبعين بنسبت زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين
وهي خسان وخمس خمس النهي والظاهر انه لا حاجة الى تقديرها ذكورا
ثم انا تأمل الشرط انما هو زيادة المخرج في الست والثلاثين على الخمس
اقل ذكر يجري في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على
الخمس والعشرين نعم يحتاج اليه على الوجه الضعيف المانع من جواز
اخذ الذكر ولهذا خص المحاي هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال
وفي الصغير يكون قيمة التفصيل الماخوذ للكثير فوق قيمة الماخوذ
للقليل فيؤخذ تفصيل في ست وثلاثين فوق الماخوذ في خمس وعشرين
وفي ست واربعين فوق الماخوذ في ست وثلاثين وينبغي على قياس
ما ذكر قبله ان يكون ذلك باعتبار التسييط ويعرف بالتقويم
والنسبة فاذا كان قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسة دراهم وخمس
يكون قيمة الماخوذ في ست وثلاثين سبعة دراهم وخمس درهم
بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين فانها احد عشر
ونسبتها من الخمس والعشرين خسان وخمس خمس قال في الروضة كاملة
وقد يستبعد تصور اخراج الصغير فان احد شروط الزكاة للحول
واذا حال الحول فقد بلغت الماشية حد الاجزا وقد صورها الاصحاب
فيما اختلفت من الماشية في اثنائها الحول فصلا او عجول او سخال
ثم ماتت الامهات ثم حولها والنتاج صغير بعد وهذا تغريب

علي المذهب اذا نتاج يبني علي حولها الا ويمكن ان يصور ذلك
فيما اذا ملك نصابا من صغار المعز ومضي عليها حول فتجب الزكاة
وله تبلغ الاجزا لان الشئ من المعز علي الاصح هي التي استكملت سنتين
انتهى وكالمعز في ذلك البقر كان ملك اربعين فصاعدا منها
لا يقال والابل كان ملك من صغارها ست او ثلاثين ومضي عليها
حول فتجب الزكاة ولم تبلغ ست الاجزا لان واجبها بنت لبون
وهي التي لها سنتان وطعنت في الثالثة قال شيخنا لان حكم
الابل ليس كذلك اذ لا يجوز الاقتصار علي اخراج الصغير بل يجب
في الست والثلاثين من صغار الابل من صغير منها جبرانا هذا
من قول اليماني لو ملك صغارا احد وستين عاما اخراج بنت مخاض
منها مع ثلاث جبرانات وفارقت الابل غيرها بدخول الجبران
فيها دونه ومحل اجزا الصغير اذا كان من الجنس فان كان من غيره
كدون خمس وعشرين من صغار الابل واختار اخراج غير الجنس فلا يجزي
الا ما يجزي عن الكبار ذكره في الكفاية وان تنوعت الماشية الي ذكره
واناث او صغار وكبار او صحاح ومواضع وجب اخراج الكامل بقدر
الواجب ان لقيه كله كاملا في ماله كان ملك ست او ثلاثين بعيرا
فيها بنت لبون كاملة فيخرج بنت لبون كاملة وان لم يلقه كله كاملا
اخرج ما يلقاه كاملا ويستم بالناقض فلو ملك ستا وسبعين ليس
فيها كامل الا بنت لبون اخرج بنت لبون كاملة مع ناقصة ويراعي
في ذلك قيمة كل من الكامل والناقض بحيث يكون نسبة قيمة الماخوذ
الي قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الي النصاب ففي ست وثلاثين بعيرا

ليس فيها كامل الا بنت لبون يخرج بنت لبون كاملة قيمتها ربع تسع
قيمة الجميع وفي اربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مواضع وقيمة
كل صحبة ديناران وكل مريضة دينار يخرج صحبة قيمتها نصف
صحبة ونصف مريضة وهو دينار ونصف وفي ثلاثين بعيرا
نصفها صحاح ونصفها مواضع وقيمة كل صحبة اربعة دنانير وكل
مريض ديناران يخرج صحبة بقيمة نصف صحبة ونصف مريض
وهو ثلاثة دنانير قال الرافي كذا ذكره البغوي وغيره ولك
ان تقول اذا منعنا انبساط الزكاة علي الوقص اي وهو الاصح
بقسط الماخوذ علي خمس وعشرين وتبعه في الروضة علي ذلك
لكنه ضعفه في شرح المهدف بان الواجب بنت مخاض مؤنة
بالقيمة نصفين فلا اعتبار بالوقص اي فلا يختلف الحال بالتقدير
قال شيخنا وفيه نظر لان هذا انما يصح في المثال المذكور دون غيره
كالوكان السليم من الثلاثين المذكورة واحدا فقط فاذ كان قسط
علي الخمس والعشرين كان الواجب واحدة تساوي اربعة وعشرين جزا
من خمسة وعشرين جزا من مريضة وجزا من خمسة وعشرين جزا من صحبة
وان قسط علي الثلاثين كان الواجب تسعة وعشرين جزا من ثلاثين
جزا من مريضة وجزا من ثلاثين جزا من صحبة ولا يجب للمالك
علي اخراج الرعي وهي الحديثة العهد بالنتاج ولا الحامل وان عم الحمل
ماشيته ولا الاكولة وهي المسمنة لذلك ولا خيار المال بخلاف ماله
كانت ماشيته سمينة كسرى النوع بخلاف الحامل فيما ذكر لان الحمل لا يد
علي الواجب ولو كان جميع ماشيته رعي فهو كما لو كانت سمينة او كما لو

حامله فيه نظروا الاقرب الاول فان سمح المالك بشي من ذلك قبل
لانه تبرع بزيادة وينبغي وجوب القبول على الساعي فلو لم يقبل
واخذ غير ما سمح به المالك فهل يجزي الاخذ او لا فيجب رده والظاهر
ان تلف كما في مسيلة الا غبط السابقة فيه نظر والظاهر الاجز الان
ما اخذه هنا هو الواجب دفعه على المالك بخلافه في تلك اذ الواجب
عليه دفعه هو الا غبط **فصل** في خلطة الابل والبقر والغنم
والليطان تشبيه خلطة فاعيل بمعنى الفاعل او المفعول خلطة هو
وهي ما يميز فيها احد المالكين من الاخر ولو بدون قصد الخلطة
يزكيان ببناءيه للفاعل او المفعول **زكاة** اي مثل زكاة الشخص
او المال **الواحد** حيث كانت الخلطة في جميع الحول والمالكين من
اهل الوجوب واتخذ جنس المالكين وبلغ مجموعهما نصابا واذ لم
يباخره كل منهما سوا التحول المالكين كان اتباعا لها محتسطين او مطلقا
عقب الابتياح قال بعض المشايخ او بعده بما لا يضر علف السائمة فيه
وفيه نظر وكأنه اخذه مما سياتي في افتراق الماشية لكن الظاهر اختصاص
ذلك بافتراق بعد انعقاد الخلطة لا استحباب حكمها عليه بخلافه قبل
انعقادها لا انعقاد الحول على الانفراد ولا تخيره الخلطة بعد
ذلك ام اختلف فلو ملك زيد اربعين شاة غنم محرم وعمر واربعين
غنة صفر وخطا حينئذ فالواجب على زيد عند تمام الاول
شاة تغليب التي تغرد لانه الاصل هم تمام كل حول بعده نصف
اربع شياه ثم كل حول بعده ثلث بنت محاض قال شيخ الاسلام
وعن غيره وينبغي تصوير هذه المسائل بما اذا عجل المالك زكاته

حول

من غير المخلوط والا فلا يلزمه فيما عدا الحول الاول ما ذكر من
نصف شاة او غيره بل ينبغي لا يلزمه ذلك ايضا وان اخرج
من غير المخلوط النقص ماله عند تمام حوله بانتقاله من
المستحقين اخرج الحول على ان الاخراج من غير المخلوط بدون
تعجيل لا يؤثر اسقاط الزكاة باخذ كل حول عما قبله بزمان الاخراج
ولو ملك اربعين شاة فباع احدها جميع غنمه بجميع غنم الاخر
في اثنائها الحول انقطع حولها واستانفا من وقت المبايعة او باع
احدها نصف غنمه شايها بنصف غنم الاخر كذلك والاربعين ان
متميزان لم ينقطع الحول فيما بقي لكل واحد منهما من اربعينته
فاذا تم حول ما بقي لكل منها فقد اتم له الانفراد
او لا والخلطة او الحول فعلى كل منها نصف شاة ثم اذا مضى حول
من حين التبايع فعلى كل ربع شاة ولو ملك اربعين شاة ستة
اشهر ثم باع نصفها مشاعا لم ينقطع الحول الاستمرار والنصاب
بصفة الانفراد ثم بصفة الاشتراك فاذا مضت ستة اشهر
من يوم الشراء لم البايع نصف شاة لتمام حوله واما المشتري
فاذا اخرج البايع نصف الشاة من المشتري فلا شيء عليه لنقصان
المجموع عن نصاب قبل تمام حوله او من غيره فان قلنا بالاصح
ان الزكاة تتعلق بالغير ففي انقطاع حول المشتري قولان اظهرهما
عن العدائين الانقطاع وما اخذهما ان اخرج الزكاة من موضع
اخر يمنع زوال الملك عن قدر الزكاة او يفيد عوده بعد الزوال
وان باعه معينان بان ميده قبل البيع او بعده واقبضه زالت

الخلطة ان كثر من التقدير فاذا خلط استأنف الحول فان قل
 ففي انقطاع الحول وجهان قال الشيخان او فقهها الكلام الاكثري
 الانقطاع وان لم يجزه لكن اقبح المشتري الاربعين لتخصيل
 قبض العشرين لم ينقطع حول الباقي ولو ملك ذي ومسلم ثمانين
 شاة غدة المحرم ثم اسلم الذي غرة صفو كان السلم كن انفراد بماله شها
 واصل ذلك كله ان الخلطة تجعل ملك النحالطين بل وملك من
 حالها حال واحد لما في خبر البخاري عن انس لا يجع بين متفرق
 ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة اي خشية قلتها او كثرتها او سقوطها
 فلو ملك كل منهما الاربعين فخلط منها عشرون بمثلها لا يملك غيرها
 والمجموع مائة وعشرون فعلى كل من الاولين ثلث شاة وكل من الاخرين
 مئدرسها وخرج باعتبار كون الخلطة في جميع الحول ما لو كانت في بعضه
 فلا اثر لها ويكون المالكين من اهل الوجوب ما اذا كان احدهما ذميا
 او مكاتباً فلا اثر للخلطة معه بل ان كان احدهما نصيب الاخر نصيباً
 زكاة الانفراد والا فلا شيء عليه لان من ليس اهلاً للوجوب لا يمكن
 ان يصير ماله سبباً لتغير زكاة غيره وباتحاد جنس المالين ماله
 خلط جنس باخر كبقرة وغنم فلا اثر له وبلوغ مجموعهما نصيباً
 ما اذا لم يبلغه كما في خلطة تسعة عشر بمثلها فلا اثر له نعم لو خلط
 خمسة عشر بمثلها وانفرد احدهما بخمسين كان عليه ستة اثمان شاة
 ونصف وثمان وعالي الاخر ثمن ونصف ثمن ذكر ذلك في الروضة وظاهر
 ان ذكر الخمسين مثال وان ضابط ذلك ان يبلغ من يملكه احدهما من
 المخلوط وغيره نصيباً فلو خلطوا عشر شياه بمثلها وانفرد احدهما

بشلا

بثلاثين لزمه اربعة اجناس شاة والاخر خمس شاة ولا يختص حكم
 الخلطة بالابل والبقرة والغنم ولا بخلطة الجوار بل تجوز في كل زكاة
 من الزروع والثمار المنقود وفي خلطة السبع وهي ما لا يتميز فيها
 احد المالكين عن الاخر كان ورث جماعة تخلطهم ثم اواقتسموا بعد الزهو
 فبذلهم زكاة الخلطة لا تستراكم حاله الوجوب كما نقله الشيخان عن
 النخعي وانما فرضه المصنف في ذلك لعلية الخلطة في الماشية دون غيرها
 ولان خلطة الجوار هي ما يتوهم عدم تأثيرها في الزكاة والخلطة
 في غير الماشية لا تفيد تخفيفاً من عبء بانها لا تفيد الاثقال فقد
 تساهل ولعل مراده ما قلنا اذ لا تثقل في خلطة نصاب واكثر مثله
 واما في الماشية فتفيد تارة تخفيفاً عليها كاربعة شاة بمثلها ففي
 الثمانين شاة واحدة وتارة تثقيلاً عليها كعشرين بمثلها
 ففي الاربعين شاة وتارة تخفيفاً على احدها وتثقيلاً على الآخر
 كاربعة عشرين ففي الستين واحدة وتارة لا تفيد شيئاً من ذلك
 كناية بناية ففي الماتين شاتان وهل لولي الطفل ونحوه خلط ماله
 بمال غيره فيه نظر ويحتمل الجواز حيث لا تؤثر الخلطة تثقيلاً والمنع
 حيث يؤثر ذلك وعليه فلو خلط فهل يعتد بالخلط وان اثر به
 او لا يعتد به فيه نظر فليراجع وانما يذكر ان زكاة الواحد في خلطة
 الجوار بشرائط وفي الماشية **سبع شرائط** ثم ابدل من الجار والجوار
اذا كان المصراع بضم الميم ما وفي الماشية ليل **واحد او اثنين** وهو
 ما تجتمع فيه ثم تساق الى المربي **والحد او المربي** اي المربع **واحد**
 وكذا الطريق بينه وبين المربع **والفحل واحد** اسوا كان مملوكاً لاحد

لمصرح

ام مشتق كما مستعار انعم ان اختلف نوع الماشية كضأن ومعر
لم يضر اختلافه للضرورة جزم به في شرح المذهب **والشرب** اي موضع
شربها من نهر او عين او بئر او حوض **واحد** وكذا المكان الذي
توقف فيه عند ارادة شربها والذي تنجي اليه ليشرب غيرها
والانثية التي تنسقي فيها والدلو **والخالب** **واحد** وكذا الراعي بخلاف
الجاز والة الجز وقيل لا يشترط ان يكون الخالب واحدا وصححه
الشيخان **وموضع لللب** بخلاف الاثنا الذي يحلب فيه فيجوز ان لا
يكون واحدا فلو افتدقت ماشيتهم في شيء مما ذكرنا ما يوثق في
علق السامية ولو بلا قصد او يسيرا بقصد ولو من احدهما في الحقة
الاذرعى واقطاه ان نفعت الخلطة وان لم يوثق ارتفاعها في انقطاع
حول النصاب فمن كان نصيبه نصا باركاه لتام حوله من يوم
ملكه لا من يوم ارتفاعها وفي الذروع والثمار بشرط ان يكون
الحايط واحدا والمتعهد واحدا والحافظ واحد والجداد واحدا
والحصاد واحدا والجمال واحدا والملقح واحدا والحراث واحدا والما
الذي يستقي به واحد او موضع تجفيف الثمار واحد او موضع تصفية
للخطة واحد او في اموال التجارة بشرط ان لا يكون الدكان
واحد او مكان الحفظ واحد او ان كان مال كل منها بزاوية والبيد
واحد او الوزن واحد او المكيال واحد او الحال واحد او الحارس
واحد او المطالب بالاموال واحد او النقاد واحد او المنادي واحد
وفي النفود بشرط ان يكون الصندوق واحد او الحارس واحد
وليس المراد ان كل واحد من المذكورات يعتبر بكونه واحدا واحدا

واحد

بالذات

بالذات بل لا يخص مال احدهما بشي منها ولا يضر التعدد حينئذ
فدرع لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل واحدة منها نصا بافعالها
في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه نظر والظاهر
الشبهة لا نظما في ضابطها ونية الخلطة لا تشترط ان تثبت
للخلطة فليساعي ان يأخذ الواجب او بعضه من احدهما دون الآخر
واذا اخذ مرجع المأخوذ منه على الآخر بقدر حصته من مجموع
المالين مثلا في المثلي وقيمة في المتقوم فلو خلطوا عشرين شاة بمثلها
وانتزع الساعي من احدهما شاة رجع على الآخر بنصف قيمتها
لا بنصف شاة لانها ليست مثلية او اربعين من البقر مثلا ثلثين
منها واخذ تبيعان من صاحب الاربعين ومسته من الآخر رجع الاول
بثلثة اسباع قيمة التبيع والآخر باربعة اسباع قيمة المسته
فلو عكس انعكس الحكم قاله الرافعي كالامام وغيره قال في الروضة
وانكر عليهم بنص الشافعي انه لو استوت عتماها وواجهها شتان
واخذ من غنم كل واحد شاة واختلفت قيمتها فلا تراجع اذ لم يؤخذ
من كل الا واجب لو انفرد قال وهو الظاهر في الدليل فليعتد
وقال في شرح المذهب وبه صرح العداقيون ايضا في خلطة الجوار
اما خلطة الشيوخ فقال في الروضة كاصلها ان كان الواجب من جنس
المال فلهذه الساعي منه فلا تراجع وان كان من غيره كالشاة فيها
دون خمس وعشرين من الابل رجع المأخوذ منه على صاحبها
بنصف قيمتها فلو كان بينهما فاخذ من كل شاة تراجعا فان تساوت
القيمتان خرج على احوال التقاض انتهى ويؤخذ مما تقدم عن

17

عند الروضة انه لا تراجع في هذا المثال ونحوه وصرح به في شرح المهرند
وما ذكرناه في الشق الاول من انه لا تراجع قال ابن الرفعة ليس كذلك
بل يتصور فيما اذا كان بينهما اربعون شاة لاحدهما في عشرين منها
نصفها وفي العشرين الاخرى منها نصفها واربعةا وقيمة الشاة
اربعة دراهم فان اخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الاكثر على الاخر
بنصف درهم او من الاخرى رجع صاحب الاقل على الاخر بنصف درهم
فلو اخذ الساعي زيادة من احدها كان اخذ منه شاة واحدة
او كريمة فان اخذ ذلك ظلم لم يرجع على صاحبه الا بحصة الواجب
دون حصته الماخوذة اذا المعلوم انما يرجع على ظالمه فان بقي الماخوذ
في يده استرد والا استرد النقد والقرض ساقط وان اخذه بتاويل
كان اخذ القيمة تقليد الخبيث او اخذ الكبرى من السخا لثقلها
لما لكي رجع على صاحبه بحصته الماخوذة لانه مجتهد فيه ولو تنازعا
في قيمة الماخوذ ولا بينة وتعود معرفتهما بالقول قول المجموع عليه
بيمينه وحيث ثبت الرجوع فلا فرق فيه بين ان ياذن الشريك
في الدفع وان لا ياذن كما يؤخذ من كلام الامام وجرى عليه الجرجاني وابن
الاستاذ واعتمده الزركشي لاذن الشرع فيه نعم نقل الزركشي
عن بعضهم فيما اذا لم ياذن الشريك تعيبه ما اخرج من المشترك
ومن ذلك يستفاد ان نية احدهما تغني عن نية الآخر وعلي هذا
فقول الامام والرافعي من ادعي حقا على غيره يحتاج الى النية
بغير اذنه لا يسطع عنه محله في غير الخلطة **فصل ونصاب**
الذهب مضروب بالكان ولا **عشر** **ومشالا** الصلة بوزن مكة تحديدا

وان لم ييسر ونصاب الفضة لرد ايه فلو نقص حبة ولو في بعض الموازين
دون بعض فلا زكاة والمثقال اثنان وسبعون شعيرة معتدلة
لم تقشر وقطع من طرفيها مادق وطال وفيه اي النصاب **ربع العشر**
وهو نصف مثقال روي ابو داود باسناد صحيح خبر ليس في اقل من عشرين
نصف دينار **وجب الزكاة فيما زاد** على عشرين **مثقالا بحسابه**
اي باعتبار حسابه من العشرين ونسبة منها من حيث واجبه بان يكون
نسبة المخرج عليه منه كنسبة المخرج على العشرين منها وهو ربع العشر
ففي خمسة وعشرين مثقالا خمسة اثمان مثقال فلا وقص فيه بخلاف
المواشي كما تقدم لا مكان التجري ههنا بل الصبر بخلافه هناك **ونصاب**
الورق وهو الفضة **ما يتاخر** خالصه بوزن مكة تحديدا والدرهم
خمسون شعيرة وخمس شعيرة بالصفة السابقة وهو ستة دنانير
والدنانير ثمان شعيرات وخمس شعيرة ومئة زاد عليه ثلاثة اسباعه
كان مثقالا ومئة نقص من المثقال ثلاثة اعشار وكان درهما فكل
عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما
وسبعان وفيها اي المائتين **ربع العشر** **وهي خمسة دراهم** روي الشيخان ليس
فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وروي البخاري في خبر انس
وفي الرقة ربع العشر والرقة والورق الفضة والتاعوض من الواو
والاوقية بضم الهمة وتشديد الياء اربعون درهما بالنصوص
المشهور والاجماع قاله النووي والدرهم ستة دنانير كما تقدم وفيه
اشكال لان التعامل في عصر صلي الله عليه وسلم والصدور الاول بعده
كما تقدم وفيه اشكال لان التعامل قال الرافعي كان بالدرهم البغلي وهو

وهو ثمانية دنانير والطبري وهو نصفها فجمعوا قسمي درهمين
فتبيل انه فعل في زمن بني امية واجمع اهل ذلك العصور عليه
وعزاه الماوردي لفعل عمر رضي الله عنه وحيث يذكيك تكون
الاوقية اربعين درهما وكل درهم ستة دنانير والمنصوص انما
يتصور الى الموجد من ماله صلى الله عليه وسلم دون ما يرد
بعده والجواب بان المراد الاوقية من البخلية والطبرية سوا
وذلك قبل بعين درهمي كل درهم ستة دنانير او بان يكون الدرهم
ستة دنانير كان في عصره صلى الله عليه وسلم ايضا والذي حدث
انما هو المضروب بالشكل المخصوص دون المقدار والوزن واحد
قال الاذريعي كالسبكي ويجب الاعتقاد انها كانت كذلك في زمنه صلى
الله عليه وسلم وزمن خلفائه الراشدين ويجب تأويل ما يوههم
خلاف ذلك ولا يخلو عن ضعف اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه
وان ثبت ذلك فهو خلاف الغالب في زمنه صلى الله عليه وسلم
والمنصوص انها تنصرف الى الغالب انما يدعي انه الغالب في زمنه
صلى الله عليه وسلم ويمنع ما تقدم عن الرازي وما نقله الاسودعي
عن المحب الطبري في زكاة النبات والاوقية عشرة دراهم وثلاث
درهم لعله مجرول على الاوقية في العرق وحساب الارطال دون حساب
الاوقية في حساب الشارع ولا خلاف في هذا ولا في في المغشوش من ذهب
او ورق حتى يبلغ خالصه فاذا بلغه اخراج الواجب خالصا واخراج
من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب ويكون متطوئا
بالنحاس فليس في ذلك قسمة مغشوش خلافا لما وقع لبعضهم لانه

لانه انما اعطي الزكاة خالصا عن خالص والحكم وقع تطوعا نعمة
بحث الاسنوي انه لا يجوز للمولي اخراج المغشوش لانه يمتنع عليه
التبوع بنجاسة الا اذا كانت مونة السبك يعني ان تقين طريقا
في الاخراج تنقص عن قيمة الغش ويصدق المالك في قدر خالص المغشوش
فان اترهم حلف اي ندبا فيما ينظر رقيقا ساعيا نظايره ولو قال لا اعلم
قدر او ادي اجتهادي انه كذا لم يقبل بل لا بد من شاهدين من
اهل الخبرة بذلك فان فقدوا اخبر بين ان يسبك ويودي
الواجب خالصا ومونة السبك عليه وان يودي من المغشوش
ما يتيقن ان فيه قدر الواجب خالصا ولو اخرج خمسة مغشوشة
عن ما يتيقن خالصا لم يجزه وهل له الاسترجاع حكوا عن ابن
سريج فيه قولين احدهما كما عتق عن كفارته رقية معينة
ويكون متطوعا واطهرهما نعم لو عجل الزكاة فتلف ماله قال
ابن الصباغ وهذا اذا كان قد بين عند الدفع انه يخرج عن هذا
المال ونجب الزكاة **فروع** يكوه امساك الدراهم المغشوشة
الا ان تكون دراهم البلد كذلك ويكره ضربها للامام وغيره وضرب
للخالصة لغير الامام وتصح المعاملة بالمغشوشة معينة كانت او في
في الزمة وان لم يجهل عيارها الحاجة الى المعاملة بها فهي مستثناة
من قاعدة عدم صحة المعاملة بما خليطه غير مقصود وقدر المقصود
منه مجرول كسك مخلوط بغيره ولين مشرب بما لان غشوا غير مقصود
خلافا للذكر كشي **وفيماراد** من الورق على المائتين **حسابه** كما تقدم
في الذهب **فلا تجب في المباح** ولو من حيث اخذاه فقط كالحال

اتخذ الرجل ليعبزه او يوجره الى له استعمال اولم يقصد باتخاذ استعمال
ولا كنز او منه اذا اشتراه ليتخذ حلياً مباحاً فحس واصطبر الي
استعماله في مهورا وغيره ولم يكنه غير وبقي حولا كذلك كما بحثه
الاذرعى لانه قصد استعمال مباح **زكاة** بخلاف غير المباح وهو
المحرم كحلي النساء اتخذ الرجل ليلبسه وبالعكس كما في السيف والمنطقة
فتجب الزكاة فيه وكحلي فيه سرف اتخذته المرأة للبسها كالحبال وزنه
ما يتادينار ومنه الدرهم والدنانير المتقوية اذا جعلت في قلادة
بنعلها ما في الروحنة واصلها من تحريمها اما علي ما في شرح المهذب
من جوازها فلا زكاة قال بعضهم يحتمل كراهتها وعليه ففيها
الزكاة كسائر الكدو هات وقال الاسنوي تجب زكاتها وان استجبت
لا يها لم يخرج بالصفة عن النقدية ورد بانه مخالف للكلهم ومنه
قناديل المسجد واللعبة اذا كانت من خالص الذهب والفضة او خلا
بها ان حصل منها شيء بالعر من علي النار لحرمته تغليقها بنغم ان جعلت
وفقا حيث يصح وقفها حيث يصح وقفها بان دخل استعمالها للاحتياج
اليه فلا زكاة فيها كما لو وقف حلي علي من يلبسه لبسا مباحا او شئ
بلجرته المباحة لعدم مال ذلك معين بخلاف وقفها لا علي المحتلي لا يصح
كما لو وقف علي تزويج المسجد وحيث صح وقفها لا يجوز استعمالها
عند عدم الحاجة اليه كما نقله الاذرعى والمكروحي كالضبة الصغيرة
للزينة والكبيره للحاجة قال ابن الصياد ومنه حلي فيه اذني
سرف لانه ان لم يكرهه وما لو اتخذ الرجل خواتم ليلبس اثنين
منها واكثر ففيه الكراهة نعم لو قصد بلحلي المباح كنزها او ما

١٦٧
ماله ولم يعلم به وارثه حتي مضى عليه حول وجبت زكاته واستشككت
الثانية بما اخذه بقصد ي من استعمال او كنز كما تقدم وفرق بان
في تلك اتخاذ دون هذه بالاولي فان فيها اتخاذ الا ان نية الكنز
صرفت صرفت هيبة الصياغة في جميع ما ذكرناه حكم المقارن
عن الاستعمال فصار مستغني عنه كالدرهم المضروبة بخلاف ما اذا
لم يقصد شيئا اذ لا صرف هناك وحكم القصد الطاري بعد الصياغة
في جميع ما ذكرناه حكم المقارن فلو اخذه قاصدا استعمالا لم يكرهه غيره
الي قصد مباح بطل الحول فلو عدا لقصد المحرم ابتدي الحول وكذا لو
قصد الاستعمال ثم قصد الاستعمال ثم قصد كنزه ولو انكسر الحلي المباح
فان انكساره لا يمنع الاستعمال فلا اثر وان منعه فاذ لم يقبل الاصلاح
بل احتاج في استعماله الي سبك وصوغ وجبت زكاته وان قبله فان
قصد اصلاحه فلا زكاة فان لم يعلم بانكساره الا بعد عام فقصد
اصلاحه فكم ذلك لان القصد يبين انه كان مرصدا لذلك قاله في الوسيط
قال شيخ الاسلام والظاهر انما فوق العام كالعام وان لم يقصد اصلاحه
بل نوي جعله تبر او دراهم او كنزه او لم ينو شيئا وجبت زكاته
وانعقد حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاعمال
وقيل لا زكاة ان لم ينو شيئا وفي البيضا انه الجديد وقال الماوردي انه
المنصوص وصوبه في الممان وحيث اوجبنا زكاة الحلي لو اختلف وزنه
وقيمته بان كان وزنه مضابا وقيمته ثلاثة ثمانية والاعتبار بالقيمة
اذا وصفه صفة في العين فتجب بالصفة فيخرج ربع عشر مشاعا
ثم يبيعه الساعي ويفرق ثمنه او يخرج خمسة مصوغة قيمتها سبعة

ونصف وظاهر كما قال شيخ الاسلام انه يجوز اخراج سبعة ونصف تقدا
ولا يجوز كسره لادامته لضرب الجانبين **فصرع الخنثي في حلي النساء**
كالرجال وفي حلي الرجال كالنساء فيحرم عليه ما يحرم علي كل منهما فتجب زكاته
فصل ونصاب الزرع والثمار خمسة اوسق فلا ذكاة في اقل
منها ولو يسهل الخبر مسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة
اوسق وقد امر صلى الله عليه وسلم ان يخرج من العنب كل يخرص الفحل ويؤخذ
زكاته زبيبا كما تؤخذ ذكاة الفحل تمرا واه الترمذي وحسنه ابن حبان
والحاكم وصححه **وهو الفوسطانية رطل بالعراقي** اي البغدادي لان
الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق
والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط منه فانه يشتمل على الخفيف
والثقلين والاصح ان هذا النصاب تحديد وان الاعتبار فيه
بالكيل لا الوزن اذا اختلف كما يشير اليه تغييره بالاوزن وان
فسرها بما ذكر وانما قدر بالوزن استظهارا ولو بلغ النصاب بالكيل
دون الوزن وجبت زكاته او بالوزن دون الكيل لم تجب قال
القولي وقدر النصاب بالاردب المصدي ستة اراد بربع اردب
يجعل القدرين صاعا كذا كان الفطر وكفاية اليميني وقال السبكي
خمسة اراد بونصف وثلاث واطال في بيان ذلك فالتفاوت
بينها وبين ثمان ونصف ويجهل ان كون الصاع قد بين
تقريب لا تحديد بل هما ازيد من الصاع **والواجب فيها اي**
في خمسة اوسق والشران سقيت بما السما والسبع بفتح السين
المهمله واسكان الياء المشاة تحت وبلحا المهملة وهو المالحاري

علي وجه الارض وذلك بسد النهر او انصابه من جبل او عين
كبيرة او غير ذلك او بما يجري في القنوات المنحورة من النهر العظيم
واذا احتاجت الى مونة او سقيت بغير وقتها فزيتها من الماء **العشر**
وان سقيت بدولاب بضم الدال وقد تفتح ويقال لها الدالية وهو
ما يريد به الحيوان او بنا عورة وهو ما يريد به الماء بنفسه **والنوع**
بان سقي من ما يبرأ ونحوه بعيدا وبقرة وبسمي ناسحا او بما اشتراه او
غصبه او اتعبه **نصف العشر** والفرق ثقل المونة في هذا وخفتها
في الاول وللمونة في القنوات انما هي لاصلاح الصفة لا لنفس الزرع فاذا
انتهت وصل الماء بنفسه ممنون عليه وعظم المنفعة في الوهوب الخفة بها
فيه مونة ولو سقيت بالنوعين معا كما السما والدولاب فاذا استويا
او جهل استواهما فالواجب ثلاثة ارباع العشر عملا بواجب النوعين
وان غلب احدهما فالواجب القسط من كل منهما والعبرة في الغلبة والنسب
بعيش الزرع والشجر ونمايه لا بعدد السقيات ولو كانت المدة من يوم
الزرع الى الادراك ثمانية اشهر واحتياج في ستة اشهر من الشتاء والربيع
الى سقيتين فسقي بما السما وفي شهرين من رهن الصيف الى ثلاث سقيات
فسقي بالدولاب فالواجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر وان علم
تفاوتها فلا تعيين فقد علمنا نقص الواجب عن العشر وزيادته على
نصفه فيؤخذ المتيقن ويؤخذ الباقي الى البيان قاله الماوردي لكن
يبقى النظر في المتيقن ما اذا اوفى حكم تصرف المالك قبل البيان ولو سقي
بالنوعين معا ولم يبلغ واحد منهما نصابا ضمه اياه الى الاخر لتمام النصاب
واذا اختلف قدر الواجب ولو اختلف المالك والساعي بما اذا سقي والقول

قول المالك فاذا اتهمه الساعي حلفه ندبا قاله في شرح المهذب وببدا
الساعي في المكيل وغيره بالمالك لان حقه اكثر ولا يصح للمكيل ولا يصح
بيده فوقه ولا يمسح بيده بل يجعل فيه ما يمتلئ ولا فرق في وجوب
العشر ونصفه بين كون الارض مستأجرة او خراجية او غيرهما العموم
الادلة واما خبر لا يجمع عشر وخراج في ارض مسلم فضعيف وتكون الارض
خراجية بان يفقها الامام عنوة ثم يتعوضها من الغنائم ويفقها
ويضرب عليها الخراج او صلح اعلى ان تكون الارض لنا ويسكنها الكفار
خراج معلوم فهو اجرة لا تسقط باسلامهم فان سكنوها بخراج ولم يسقط
لنا جزية تسقط باسلامهم والارض التي يوضع منها الخراج ولا تعرف
اصلها يحكم بجواز اخذها لانه الظاهر كونه بحق ويملك اصلها فلم يترك
فيها لان ظاهرها اليد الملك والخراج المأخوذ ظاهرا لا يقع بدلا عن الوجوب
الا ان اخذه السلطان بدلا عنه بالاجتهاد كاخذه القيمة في الزكاة
فان نقص البديل عن الواجب ثمه ولا تجب في الزرع والثمار زكاة
لغير السنة الاولى بخلاف غيرها والفرق ان الزكاة ائمتك
في الاموال النامية وهذه منقطعة النماء عرضة للمفساد
فصل في زكاة التجارة ومال التجارة كل ما ملك بمعاوضة ما
مقرونة بنية التجارة سواء في المعاوضة المحضة كالشر او الهبة
بتواب واجارة نفسه او ماله او مستأجره وغير المحضة كالاصداق
والصلح عن الدرم فيما ملك بها عن الاعيان والمنافع كان يستلجد
المستعلة ويوجرها على قصد التجارة بخلاف عروض القيمة وما
يملك بمخاوص طياد وقرض وانقلاب لا بتواب وارث ومرد واسترداد
بعيب او اقاله فليس مال تجارة وان قصدها به كما قاله القاضي

تقيا

169 في العرض وتبعه المتولي وجزم به في الروايات فلو اشترى بعرض
قنية عرضا ولو للتجارة او بعرض تجارة عرضا لقنية ثم رد عليه بعيب
او اقاله لم يصح مال تجارة بخلاف ما لو اشترى عرض تجارة لعرض تجارة
ثم رد عليه باحد هما ولو اشترى بنية التجارة صبغا ليصبغ به
او دباغ ليصبغ به للناس صار مال تجارة فاذا مضى حول فغلبه
زكاتها وان لم يبقى عين الصبغ وكوه بخلاف ما لو اشترى صابونا
او ملحيا لفعل او يعجن به للناس فانه لا يصير مال تجارة لانه يستهلك
ولا يقع مسلمانا ولا يحتاج في كل معاملة الى نية جديده لكن هل
يشترط اقتران النية بجزم من القبول في البيع او الايجاب في الثمن
او باول جزم من ذلك او يكفي وجودها في مجلس الخيار فيه نظرا
ولو نوي القنية بمال التجارة بطل كونه مال تجارة بخلاف ما
مالم يباعه في اثنان الحول بنفسه نصاب نوي به القنية فلا يقطع
للول كالجثة شيئا اخذ من كلامهم فلو نوي به استعمالا محرما كالمسح
الديباغ وقطعه الطريق بالسيف فقد جلي فيه المتولي وجهين وان
اصلها ان من غرم على معصية واصر على فعلها هل ياتم او لا قال الاقذر
وقضيت ان يكون الراجح الانقطاع قال شيخ الاسلام وفيه نظر بل قضيت
تجريح عدم الانقطاع فتأمل قال الماوس دي ولو نوي القنية
ببعض عرض التجارة ولم يعينه ففي تأنيده وجهان قال شيخ الاسلام
اقواهما المنع **وتقوم عرض التجارة عند تمام الخمول بما اشترى به** ان
اشترى بتمتع ولو دون نصاب وان ابطله السلطان او كان غير الغالب
فان اشترى بغير نفع او عرض او جهل ما اشترى به فبغالب

في غالب نقد البلد فان غلب نقد ان فيما تبلغ به نصابا منها
فان بلغت بكل منها اختيار بينهما ما صححه في الروضة وشرح المذهب
ونقله الرازي عن العراقيين والرويان قال في المهمات وهو ما
عليه الاكثرون وبه الفتوي وصح في المحور والمنهاج اعتبار
الانفع المستحقين وعزاه الامام للجمهور كما في اجتماع الحقائق وبيان
اللبون وقرئ شيخ الاسلام بان الزكاة في الابل متعلقة بالعين
وفي مال وفي مال التجارة بالزمة فتعلق المستحقين بالابل
فوق تعلقهم بمال التجارة وان اشترى ببقرة وغيره كره
قوم ما يقابل النقدي به والباقي بالغالب ولو تم الحول عليه
بموضع لا نقد فيه اعتبر نقد اقرب البلاد اليه ومنه يجهز ان
المراد بغالب نقد البلد بلد حول الحول عليه وان اشترى
بنصابي ذهب وفضة كعشرين دينار او مائتي درهم قوم
احدهما بالآخر لمعرفة التقسيط يوم الملك فان ساواه قومت
اخر الحول بهما نصفين وان كانت قيمة المائتين من الفضة عشرة
دنانير قوم اخر الحول ثلثها بالدرهم وثلثها بالدينار وكذا يقوم
احدهما بالآخر لو كان احدهما او كلاهما دون النصاب ويذكر ان
ان بلغ اخر الحول نصابين والافلا وان بلغها المجموع لو قوم باحدهما اذا
يضم احدهما الي الاخر وان بلغ احدهما نصابا زكي وحده وحول
المملوك بالنصاب من حين ملكه ذلك النقد وحول المملوك
من حين ملك العرض ولو اختلفت الصفة كان اشترى بنصاب
من الدنانير بعضها صحيح وبعضها مكسر وبينهما تفاوت قوم ما يحل

الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر لكن بلغ مجموعهما نصابا
وجبت الزكاة لانهما من جنس واحد **ويخرج من ذلك** الذي يقوم
به **ربع العشر** ان بلغ نصابه ما به التقويم وان لم يبلغه اي خالصا
من الفس كاهو ظاهر لان متعلق هذه الزكاة هو القيمة في نقد
لم يبلغ خالصه نصابا كما تقدم وان لم يكن المقوم خالصا من الفس
كاهو ظاهر لما ذكر من ان متعلق هذه الزكاة هو القيمة دون العين
ولو اشترى بذهب وفضة مفسوسة للتجارة قومت مع عشرها
بذلك الذهب فان بلغت الخالصه نصابا وجبت زكاتها والا
فان لم يبلغ نصابا فلا زكاة فيه وان بلغه بغيره بل يستأنف حولا
اخر وقيل لا يستأنف بل متى بلغ النصاب نكاه وعلى ذلك حيث
لم يملك من جنس نقده فان ملك فان كان معه مائة فاشترى
بخمسين منها عرضا للتجارة وبقيت الخمسون الاخرى الي اخر الحول
او كان معه خمسون فاشترى بها عرضا وذهب له عند الشرائع
جنس النقد خمسون وبقيت معه الي اخر الحول فبلغ العرض في
الصورتين في اخر الحول مائة وخمسين زكي المائتين نعم لو كانت
العرض في الصورتين مما تجب الزكاة في عينه كنصاب سامية
او عشر قيمته عند تمام الحول دون المائتين وجبت زكاة العين
لحول الاول وكذا كل حول بعده لكن في السامية دون العشر
لان الزكاة تنكر في السامية كل سنة بخلافه وكذا لو كانت قيمتها
مائتين على الاصح فتجب زكاة العين للحول الاول ولكل حول
بعده في الماشية دون العشر بل يتعقد عليه حول التجارة

من حين اخراج العشر بعد الجذ اذ اي الوقت الذي من شأنه ان يخرج فيه
الزكاة وان لم يخرج فعلم ان المقدم في الحول الاول زكاة العين وهو الاصح
وقيل يقدم زكاة التجارة ويؤخذ من قول الروضة كاصلها وان قدما
زكاة التجارة قال في التمهيد يجب تقدم درها ونسلها وصوفها وما
التحريم من لبنها ومن توجيه الثاني بان زكاة التجارة انفع للفقراء
لكونها تقوم مع هذه الذكورات انه لا شيء فيها على الاول فلو حدث
نقص في اثنا الحول في الاربعين سائمة انتقل الحكم الي زكاة التجارة
واستأنف حولها كما لو ملك الاربعين لا للتجارة ثم اشترى بها عرض
تجارة فانه يستأنف حولها فلو حدث نتائج بعد استئناف حول
التجارة لم ينقل الي زكاة العين لان عقد الحول للتجارة فلا يغير
هذا كله اذ لم يسبق حول زكاة التجارة وجوب زكاة العين حول
التجارة كان اشترى بها عرضا او زرعها قبل الزهر والاشتداد
فلم يقطع حتى ذهي الثمر واشتد الحب على ملكه وتم نصابا
او تقارنا كان اشترى اربعين سائمة للتجارة او خيلا فيه
اصلاها عند تمام حول الشرافان سبقها لتخييل ثم حول التجارة
قبل زهرها واربعين سائمة اشترىها بعد ستة اشهر من
حول التجارة فتجب زكاة التجارة للحول الاول وكذا الكل حول بعد
في العشر لان الزكاة لا تتكرر في عينه دون السائمة بل ينعقد
الحول من تمام حول التجارة لزكاة العين فيها ابد ولو ذهي الثمر
في الصورة الاولى بقدر تمام الحول الاول بشهر مثلاً ففيه نظم
والظاهر وجوب زكاته لتحقيق شرط الوجوب ثم اخراج العشر الواجب

في الثمر والزرع لا يجمع زكاة التجارة في الارض والشجر كما لو اشترى
خيلاً مثمرة او ارضاً مثمرة فزهي الثمر واشتد الحب وتم نصابها
ويغادر ما سبق في الماشية من انه لا تجب زكاة التجارة في فوايدها
بانها تابعة لامهالما اخرجت زكاتها بخلاف هذا اذ ليس الارض
والشجر نصاباً لم تضم قيمة العشر اليهما ليكمل النصاب كما صح في الروضة
وينبغي ان يقال اذا اخرج زكاة العشر ابتداء حوله عن التجارة من
حين الاخراج لانه مال تجارة واذا تم حول الارض والشجر لم تبلغ قيمتهما
نصاباً انقطع هذا الحول وابتنى من حينئذ فينبغي ان يضم العشر
اليها في مال النصاب دون الحول فاذا تم حوله من حين اخراج زكاة
العين فيه اخرجته زكاته عن التجارة وان لم يبلغ نصاباً فليقال
ذلك واشعر قول المهم تقوم عند الحول انه لا نظر الي قيمتها قبل
ذلك فلا يضرب نقصها عن النصاب قبل تمام الحول وهو صحيح فان
المعتب في كونها نصاباً انما هو اخر الحول دون اوله ووسطه لانه وقت
الوجوب ويقطع النظر عما قبله اضطراب القيم فلا ينقطع الحول بانقصها
عن نصاب قبل ذلك بل متى بلغت قيمتها اخر الحول نصاباً زكاتها
وان نقصت قبله فانه لم تبلغه اخر الحول فلا زكاة ويبطل الاول
ويبتدأ حول ثان من تمامه الا ان يكون معه من اول الحول ما يكمل
به النصاب فيزكها اخرج كما قاله في شرح المذهب لو كان معه مائة
درهم فاشترى عرضاً للتجارة بخمسين منها فبلغت قيمته في اخر
الحول مائة وخمسين لزمه زكاة الجميع بخلاف ما لو لم يكن معه ذلك
من اول الحول كان اشترى بالمائة المذكورة عرضاً ثم بعد ستة اشهر
ملك خمسين فانه انما يزكي الجميع اذا تم حول الخمسين ذكره الاسوي وعمره

الي شرح المذهب وفيه نظره المتجه منه الي الخسرين في النصاب دون
الحول فيزكي المائة والخسرين اذا تم حولها كما لو اشترى عرضا بمائة درهم
وباعه بعد ستة اشهر بما يتين وامسكها الي تمام حول المشتري
فانه يزك مائة الاصل ثم مائة الزك بعد ستة اشهر نعم
اذا نصبت قبله بان صارت تقعد امض وبان اخضاع النصاب
من جنس مائة المتقويم انقطع لتحقيق النقض فيبدا حولان
من وقت الشرا بنية التجارة لبطان كونه مال تجارة ويضم
ربح عروض التجارة اليها في الحول ولو اشترى عرضا بمائتي درهم
فصادت قيمته في الحول ولو قبل اخره ثلثمائة زكاها اخره الا ان
يتميز عنها بالنصوص من جنس مائة المتقويم فيفرد من حين
النصوص ولو اشترى طعاما قبل الحول فاذا اشترى عرضا بمائتي
درهم وبعده بعد ستة اشهر بثلثمائة وامسكها الي تمام الحول او
اشترى بها عرضا وهو يساوي ثلثمائة في اخر الحول فيخرج حينئذ
الزكاة من ما يتين فاذا مضت ستة اشهر اخري اخره عن
المائة ولو اشترى عرضا بعشرين دينارا وباع نصفه بعد ستة
اشهر بعشرة او خمسة عشر فالربح غير متميز لعدم تحققه فلو
باع نصفه بخمسة وعشرين فقد تميز خمسة من الربح فتضم الي الاصل
في النصاب ويبتدأ حولها من حين النصوص فلو باع نصفه
بعشرين فقد تحقق الربح قطعا لكن لا يعلم مقداره فقال هو كما لو
لم يتحقق لعدم العلم بمقداره او لا وعي هذا افا يفعل فيه نظر
وابتدأ حول التجارة من حين شرائها ان كان بعرض فيه ولو زكها
كنصاب صاعية او بنقد دون نصاب اذا اشترى في الذمة ثم

نقده بعد اللزوم فان اشترى بعينه ولو ببعضه او نقده بعد
في المجلس كما قاله السراج وغيره وينبغي ان يلحق بالمجلس زمن
خيار الشرا وكذا له في ذمة غيره كما جزم به في الكفاية لانه انفق
حوله في ذمة المدين يعني حول التجارة علي حوله كما بني حول الدين
علي حول العين لاتحاد واجبهما قدرا ومتعلقا وانه صار المتعلق
مبهما بعد تعيينه او بالعين بخلاف مال الوبدال النقد بمثل حتي
ينقطع حوله لان زكاته في عينه ولكل واحدة من العينين
حكم يخصها قاله الرافعي وهو شامل لمبادلة النقد للتجارة بمثل
فروع يصح بيع عروض التجارة قبل اخراج زكاتها ولا يصح
بنحو عقدها او جعلها صداقا او عتق عبدها والفرق ان متعلق
زكاتها القيمة وهي لا تغرق بالبيع بخلاف ما ذكره ولو باعها
بمحاباة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من قدر المحاباة
وما استخرج من الذهب والفضة **من معادن**
الذهب والفضة وهي الامكنة التي خلق الله فيها ذلك اذا
بلغ نصابا ولو يضم بعضها الي بعض حيث تتابع العمل وان
لم يتتابع الحصول ولا بقي ما استخرجه في ملكه بان اقلعه ولا
فاولا وانقطع العمل لعذر كعرب الاجرا او اصلاح الالة والفرق
والمرض وشرط الضم اتحاد الحفر فان تعدد الحفر فلا ضم تقاربا
او تباعدا كما في الكفاية عن النص وكذا في الركاز كما صرح به ابن
عصرون **يخرج منه** بعد التخلص والتنقيح من التراب
والحجر وموئنتها علي المالك فلو اخرج منه قبله لم يجوز فعل الشاي

رده ان بقى والا فبدله وكان وجهه ان مونة التخليص عليه علي
هذا فينبغي ان يقال لو بقي ما خرجه من الثواب والحجر فاذا
كان خالصه مقدار الواجب وقع الموقع او اقل من كل منه او ازيد
استرد الزايد علي قياس ما تقدم فيما لو اخرج الثمر وطباقت
في يد العامل علي ما اختاره في شرح المذهب تبعاً للعراقيين خلافاً
لما مال اليه في الروضة واصحابها تبعاً لابن كج كما تقدم ولو اخرج التخليص
والتنقية من خالص عنده فالوجه الاجزا وما ذكر من انه لو اخرج منه
قبلها لم يجزه لا ينافيه قولهم يجوز تعجيل زكاة الثمر ولحب بعده و
الصلاح والاشتداد قبل التجفيف والتصفية كما توهم لانه معروض
في الاخراج من غيره بان اخرج حباً ومكراً جافاً مصفى كما هو ظاهر
ما لو اخرج منه نفسه قبل الجفاف والتصفية فهي مسئلة العراقيين
وابن كج السابقة يدل عليه ذلك انه في الثمرة والروضة ذكر مسئلة
التعجيل المذكورة مع ذكرها مسئلة العراقيين وابن كج وهذه اظهر
لا وقفة فيه ويقوم تراب الفضة بذهب وثواب الذهب بفضة
ويصدق بيمينه في قدره وقيمته وينبغي ان يكون التخليص منه و
عند الانتهاء واجباً علي قياس ما تقدم ولو تلف بعضه بيد المالك
قبل التمكن من التنقية والاخراج سقطت زكاته دون الباقي ولو
دون نصاب **رابع العشر في الحال** فلا يعتبر قيد الحول لانه انما
اعتبر في التمكن من التار وهذا انما في نفسه ثم ينعتق حوله من
حين الاخراج فاذا انقطع العمل بغير عذر فلا يضم الاول الي الثاني
وان قصر الزمان ويضم الثاني الي الاول في اكمال النصاب كما يضم الي ماله
بغير المعدن من جنسه او بعرض تجارة يقوم بجنسه في اكماله فلو

استخرج من الفضة خمسين درهما بالعدل الاول ومائة وخمسين بالثاني
وقد قطع العمل بغير عذر فلا زكاة في الخمسين ويجب في المائة وخمسين
في الحال كما يجب فيها لو كان مالاً للخمسين من غير المعدن ثم ينعتق
الحول علي المائتين من حين تمامها اذا اخرج حق المعدن من غيرها
قلت والقياس انعقاد من حين الاخراج من غيرها الا من حين
تمامها الملك المستحقين جزاً من المستخرج فيبقى مجموع المملوك
عن النصاب فلا ينعتق حوله ولو استخرج خمسين درهما وفي
ملكه نصاب يجب زكاته او عرض تجارة يقوم بالدرهم ما استخرجه
في الحال وانعتق حوله من حين ضمه ثم يزكي ما في ملكه من النصاب
وعرض التجارة عن تمام حوله حيث ما يضم اليه المستخرج دون
النصاب وليس عرض تجارة فبعده الضم ينعتق في الحول لان
انعقاد حولها انما هو من حينئذ وحيث كان نصاباً او عرض
تجارة فلكل حول بانعتقاده فيزكي عند تمامه لانعتقاده حوله
المضموم اليه قبل الضم استخرج اثنان من معدن نصاباً ركباه
للخطة ولو استخرجه من ارض موقوفة عليه فهل يملكه اخرج
علي اقوال الملك في رقبة الموقوف او من موقوفة علي جهة
عامة او من ارض نحو مسجد او رباط فهل يكون لجهة الوقف
خاصة او للمصالح مطلقاً ترد في ذلك ولو استخرجه مسلم من
دار الحرب فخنسة وخرج بقوله معادن الذهب والفضة معادن
غيرها كالحديد والنحاس والكحل والياقوت فلا زكاة في المستخرج
منها علي الاصح **وما يوجد** من الذهب والفضة من دفينهم في الزكاز

اي مكان دفن الجاهلية من موات بدار الاسلام او الحرب وان
دعوا عنه او في ملك احمياه او قلاع حادثة مجازا عن نفس الرقيب
المذكور الذي هو معني الركا شرعا ويجوز ان يكون في معنى من فلا
يجوز والمراد بدفين ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ويعرف ذلك
بصر بهم كان يكون عليه اسم ملك منهم او صورة واستشكله
الرافعي بانه لا يلزم من ضرب الجاهلية دفنها الجواز ان يظهر مسلم
بكنز جاهل ويكنزه ثانيا لعيبته فدار الحكيم على ضرب الجاهلية
لادفنها واجيب بانه لا سبيل الى العلم بدفنها والمعتب وانما هو
وجود علامة الضرب او غيره ولهذا قال في شرح المذهب متى كان
عليه ضرب الجاهلية فركاز بلا خلاف ونقل فيه عن جماعة ان
دفين كما قد بلغت الدعوة ليس هو ركاز بل هو في خمسة لاجل
الخنس وبقيته لو اجدته لان الركاز اعنا هو اموال الجاهلية
الذي لا يعرف هل بلغت دعوة ام لا ويؤخذ منه ان دفين
من ادرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز وقوله وبقيته
لو اجدته قال شيخ الاسلام القيام اعنا هو للمرتزقة فان صح ذلك
فلعله مستثنى على ان السبكي لما نقل المسئلة اقتصر على ما ذكرنا ثم
ففيه في الحال الخمس خبر الصحيح بين وفي الركاز الخمس وخرج بالموافق
وما بعده ما وجد بشارع او مسجد او كان عليه ضرب الاسلام ولم يعلم
لجاهلي او اسلامي بان كان يضرب مثله في الجاهلية والاسلام او كان
تبرا او حليبا او ظهروا وشك هل ظهر بالسيل وخوّه كالسبع او لا انقضا
ما في شرح المذهب عن الماوردي فهو نقطة وما وجد بملك اهل الحرب فان

دخله بما نفهم وجب رده ولا يجوز له اخذه حينئذ والا فان اخذه
بقهر وقتال فهو غنيمة خمسة لاهل الخمس واربعة اقسامه لمن وجد
او بغير قتال فهو في مستحقه اهل الفي كذا قاله في النهاية قال الشيخان
ويكونه في اشكال لان من دخل بغيا امان ولخذ ما لم يغير قتال
اما ان ياخذه خفية فيكون سارقا او جهادا فيكون محتلسا وهي اخاص
ملك السارق والمحتلس قال وبتا بعد الاشكال فان كثيرا من الامم تطلقوا
بانه غنيمة منهم ابن الصباغ والصيدلاني واعترضه الاسنوي بان
الذي ذكره الرافعي في السير ان المخذ لا يختص به اخذه وان ما في النهاية
من انه في مردودها صرح به الرافعي هناك من ان المذهب ان واحد
يختص به وما وجد بملك مسلم او خوه كعاهد فهو للمالك بلايين
قال الشيخان ان ادعاه والا فليس فوقه اورثته فان لم يدعه او نفاه
بعضهم سقط حقه وهكذا ينتهي الى المحي فحوله اذا دعاه والا فليس
فوقه وهكذا ينتهي الى المحي والا فليس فوقه وهكذا ينتهي الى المحي لانه
باخيا بملك ما فيها فان لم يكن فلورثته ولا يدخل في البيع لانه متقول
فيسلم اليه والي رثته ويؤخذ منه الخمس عن يوم ملكه وتلزمه
زكاة الباقي عن السنين الماضية وان ايس من ماله تصدق به
الامام او من هو في يده وما وجد في موقوف بيده ركاز له قاله
في اصل الروضة كذا في التهذيب وفيه اشارة الى استشكله وقد
استشكله والظاهر ان يرد بانه ليس اوتي من الموجود في الملك المنقول اليه
من غيره قال وان الصواب ان عليه عرضه على واقفه وهكذا حتى ينتهي
الى المحي **فصل وجب زكاة الفطر** روي الشيخان عن ابن عمر فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر في رمضان على الناس صلحا من غنم

او صاعاً من شعير على كل احد او عبد ذكراً وانثى من المسلمين وانما يجب
بثلاثة شرائط الاسلام فلا يجب على كافر لقوله في الحديث
 من المسلمين نعمة يجب عليه عن عبده وقريبه وزوجته المسلمين
 بناء على الاصح من انها يجب ابتداء على المودي عنه ثم يتحملها عنه
 المودي وعلي هذا قال الامام الاصايري ان التخل عنه بينوي والكافر
 لا تصح منه النية وذلك بول استقلال الزكاة بمعنى المواصفة قال
 في الوسيط فتصح من غير نية تعليلها له الحاجة كما في المرتد والمنع
 لكن تنظيره بالمنع انما يصح على احد الوجهين والا فالاصح هو
 النية على الامام وصورة الزوج ان تسلم ذميمة تحت ذمي ويدخل
 وقت الفطرة وهو مختلف في العدة هذا في الكافر الاصلي اما المرتد
 ففي وجوبها عليه اقوال ملكه في قال في شرح المذهب ويؤخذ منه انه
 لو عاد الى الاسلام وجهت لتبين بقا ملكه والا فلا ومثله لو اراد
 من تلزمه فطرته كزوجته وقريبه فان عاد الى الاسلام فعليه
 فطرته والا فلا **وبغروب الشمس من اخر يوم من شهر رمضان**
 لانها قتها الى الفطر في الحديث السابق ولا يقطعها ما يحدث بعد
 الغروب من نحو موت وعنتق وباين طلاق نعم ان تلف المال قبل
 التمكن سقطت كما في زكاة المال وقضية ذلك انه لا يؤثم ايضا
 حدوث العني وبه جزم بعضهم لكن قال النووي لو اعمر الاب
 وقت الوجوب فايسر قبل ان يودي عنه ابنه فان قلنا بالوجوب
 بلا قيد فعليه فطرة نفسه والا فعلى الابن ولو ادعي بعد وقت
 الوجوب انه اعتق عبده قبله عنتق ولزمه فطرته وفارق ماله

ادعي بعد الحول ببيع المال في الدين او ادعي وقفه حيث تقبل دعواه
 وتسقط عنه الزكاة بانه هناك لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها
 والاصل عدم وجوبها وبجلاؤه هناك ما ينقله لغيره والاصل عدم
 انتقالها فعلنا بالاصل فيهما وقوله بغروب الشمس اي بادران وقته
 وهذا ظاهر انه يمتنع ادراكه على من لم يكن قبله فلهذا استغني
 المص بذكره عن اشتراط ادراكه جز قبله ايضا احتوازا عما يحدث
 بعده او معه من ولد كاح واسلام وملك رقيق وعني فانه
 لا يوجبها لعدم وجوب ذلك وقت الجوب كسبق عن البخوي
 ان حدوث غنى الاب يوجب عليه فطرة نفسه وذكر الباقي
 قوله بغروب الشمس بناء على توهم ذكرها فيما قبله **وجوب الفطر**
 الفطرة **عن قوته وقوت عياله** يعني من تلزمه نفقته من
 كزوجته وقريبه **في ذلك اليوم** اي يوم العيد وليلته وسكوته
 عنها لتبعيتها اليوم في الانفاق وكالقوت ما يحتاج اليه من ثياب
 ومسكن وعبدة الخدمة لا العمل في ارض وما شية فيشترط وجوب
 الفضل عن ذلك ايضا ولو كان العبد والمسكن نفيسين يمكن ابرائهما
 بلا نفيس ويودي التفاوت لزمه ذلك واذ كانا الوفين ويباع فطرة
 عبده غير الخدمة جزوه ان لم يوجد غيره وهل يتقيد المسكن
 بيوم العيد وليلته كالقوت ام لا فيه نظر ولا يشترط وجوب الفضل
 عن دين الادمي على الاشبه بالمذهب في الشرح الصغير الواقف
 لمقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المذهب
 هو كما قال والامام قال يشترط بالاتفاق ومشي عليه صاحب الحاوي

الصغير والنووي في نكث التنبيه وهذا كله في الابتداء فلو ثبتت
الفطرة في ذمة انسان بيع مسكنه وخادمه فيها لا تخافها بعد الثبوت
بالديون **ف**روع افقي الفارقي في اهل الربط بان الوقف ان كان علي معين
لزمتهم الفطرة لملكهم الخلة وكذا لو كان علي القيمين بها وحدثت
الخلة وفيه مقيمون لدخولها في ملكهم ومن اتي بعدهم ما يشاركهم
فيها او علي الصوفي مطلقا فدخل بعضهم اليها قبل الغروب علي
نية المقام بها لزمتهم في المعلوم الحاصل للربط بالتعيينه بالصور هذه
كله اذا اطلق الوقف فلو شرط لخل منهم كل يوم قور قوته فلا فطرة
عليهم واما المتفقته في المداس فان كانت جرائتهم مقدرة بالشر
فاذا اهل شوال والوقف عليهم لزمتهم الفطرة وان لم يقبضوا اليثوث
ملكهم علي قدر المشاهدة من الخلة وسكت المص عن اشتراط الحرية
احترافا عن القن ولو كانتا فلا فطرة عليه لان غير المكاتب لا يملك
وعلي سيده فطرته كاسبائ والمكاتب ملك ضعيف ولهذا لم تجب عليه
زكاة ماله ولا نفقة قريبه واما قوله في الحديث السابق علي
كل فهو يعني كل لان العبد لا يطالب باذائها وليلا يتكررو مع قوله
علي الناس كذا قاله القاضي ابو الطيب واعترضه شيخ الاسلام بانه
لا يلزم من فرض علي شخص مطالبة به بدليل الفطرة المحتملة
غير من لزمته والدية الواجبة بقتل الخطا او شبهه وبان الاجمال
التفصيل فكذلك وجب علي من بعثه حر لانه يملك بجنال الحرية فان
لم يكن مهابة بينه وبين مالك بعضه الرقيق فالوجوب عليهما
وان كانت مهابة اختصت الفطرة عن دفع زمن الوجوب في نوبته
فان وقع في نوبتها بان وقع الغروب في نوبتها احوها واما قبله في نوبته

الاخر فله يستقط او توزع فيه نظر فان قلت هذه الاشياء الثلاثة
ان كانت شروطا في المودي فقد يكون كافرا كما تقدم او في المودي عنه
لم يمكن اعتبار الثالث في حقها كما هو ظاهر قلت هي شروطا في المودي
لوجوب فطرته وفطرة من عليه نفقته فيكون في مفهوم الاول تفصيل
وزك وجوبها من جميع الشروط زكاة الفطر **عن نفسه** لما تقدم **وعن من تلزمه**
نفسه وقت الوجوب لزوجه ولو موسرة غيبا الناشئة بل فطرتهما
عليها وقريبه الفقير وعنده ولو مرتدا لم يجد للاسلام علي ما قاله
الماوردي ومدبر او ام ولد او هدا او جانيا او موجرا او موجي بنفقه
ومغصوبا وصالا وابقا وان انقطع خبره عالم تنبته غيبته الى مدة
يملك فيها بموته وتخرج عن هذا في الحال روي مسلم ليس علي المسلم في عبده
ولا زسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق وقيس غير العبد ممن
ذكر عليه بجامع وجوب النفقة ونجب فطرة العبد المشترك علي
المالكين فان كان بينهما مهابة فعلي من وقع زمن الوجوب في نوبته
فان وقع في نوبتها ففيه ما سبق في البعض بخلاف عبيد بيت المال
والوقوف ولو علي معين والملوك والمسجد وان وجبت نفقتهم
لان الملك في الموقوف لله تعالى وفي غيره لغير معين والمشغري
في زمن الخيار علي من له الملك وان لم يتم ومن مات سيده قبل
الغروب علي ورثته وان بيع في دين مستغرق لملكهم وقت
الوجوب اذا الدين لا يمنع الارث فان مات مع الغروب فعلي ما تقدم
في البعض والمشتك ولو اعرس الزوج لم يلزم زوجته لخرقة فطرتهما فتسقط
عنها بخلاف الامة ففطرتهما علي سيدها ولو ملك ولده الصغير

قوة يوم العيد وليلتها لو قدر علي كسب لم تجب زكاة فطرته علي
الاب لعدم وجوب نفقته ولا علي نفسه لعدم وجود الفضل
ولو اجتمع من تلزمه نفقته بدا بنفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير
ثم الاب ثم الام ثم ولده الكبير ثم الرقيق وبحث بعضهم ان
يبدأ منه بام الولد ثم بالممدود ثم بالمعلق عنقه بصفة وهذا
الترتيب واجب عند الضيق دون غيره كما دل عليه كلامهم
لكن بحث الاسوي وجوبه مطلقا وفيه نظر ولو استوي اثنان
فالكثر في درجة كزوجتين وابنتين يخير سوا كانت الزوجتان مؤنثين
او معسرتين او مختلفتين كما هو ظاهر كلامهم لكن قال بعض الشايعين
اذا كانتا معسرتين والا اقرع لاختلاف غرضهما وليس لزوجة المومنين
مطالبة باخراجها ولا لزوجة الغائب كما في الجحان تقتضي عليه
لفطرة بخلاف النفقة لتضررها بانقطاعها دون الفطرة وكل زوجة
في ذلك الاب العاجز وخوه ولو دفع فطرته لمستحق يلزمه دفعها
له عند جاز له دفعها بعينها اليه وشمل من تلزمه نفقته من صحبت
زوجته باذنه لخدمتها بنفقته فعليها ان يزكي عنها وهو ما قاله المالكية
في النفقات وهو القياس وبه جزم المتولي لكن جزم في شرح المذهب
بعدم الوجوب لانها في معنى الموجهة لخدمتها ويستثنى منه زوجة
الاب المعسر ومستولده فلا يلزم الولد ان يزكي عنها وان لم تلزمه نفقتها
في كسبه لانه اذا لم يتاهل لفطرة نفسه وفطرة غيره اولى وان كانت
امه فعلي سببها او حرة فعلي نفسها واحقر منه به عن ما لا يلزمه
نفقته من صحبت زوجته باذنه لخدمتها بنفقته فعليها ان يزكي

عنها

عنها وهو ما قاله الرافعي في النفقات وهو القياس وبه المتولي
لكن جزم في شرح المذهب بعدم الوجوب لانها في معنى الموجهة لخدمتها ويستثنى
منه زوجة الاب المعسر ومستولده فلا يلزم الولد ان يزكي عنها وان لم تلزمه
نفقتها في كسبه لانه اذا لم يتاهل لفطرة نفسه وفطرة غيره اولى وان كانت
امه فعلي سببها او حرة فعلي نفسها واحقر منه به عن ما لا يلزمه
نفقته فلا يلزمه ان يزكي عنه لكن يجوز للولي اخراجها من ماله عن
ولده الغني الصغير والمجنون والسفيه كما في شرح المذهب لانه ولاية
عليه ويستقل بتمليكها فيقتدر كانه ملك ذلك ثم توفي الاخر عنده
وله ان ينوي عن السفيه وان صحت نيته عن نفسه اما ولده الرشيد
فلا يخرجها عنه من ماله الا باذنه لانه لا يستقل بتمليكها بخلاف
الوصي والقيم فليس لهما اخراجها من مالها الا باذن القاضي وانما جاز
قضا الدين من مالها لتعين رب الدين بخلاف مستحق الزكاة قاله
القاضي وقضيته الجواز اذا تعين المستحق وفيه نظر ويستثنى المكاتب
كتابة فاسدة والزوجة المحال بينها وبينه وامته المزدوجة بمعسر
اذا سلمها لبلادها ونهارا فعليها فطرتهم وان لم تلزمه نفقتهم بخلاف
المكاتب كتابه صحيحة فلا زكاة عليه لضعف ملكه كما تقدم ولا علي
سيده لانه منه كالاجنبي ولومات بعد الغروب قدمت فطرته
وفطرة من لزمته نفقته علي الدين والارث والوصايا او بعد
وجوب فطرة عبدا وصي به وجبت فطرته في تركته او قبل وجوبها
فان قبل الوصي له ولو بعد وجوبها فعليها فطرته وان مات قبل
القبول وبعد الوجوب فان قبل وارثه لزمته لانه كان في ملكه

وقت الوجوب ووقت اخراج الفطرة من غروب الشمس ليلة الفطر
الي غروب شمس يومه لكن الاولي اخراجها قبل صلاة العيوان
فعلت اول النهار علي ما هو الغالب بله يكونه تاخيرها عن
الصلاة كما جزم به القاضي ابو الطيب فان اول اخرت عن اول
النهار سنا اذا وها اوله توسعة عن المستحقين ويكون اخراجها
ليلا ويجرم تاخيرها عن الغروب بلا عذر كغيبة المال والمحتاجين
فان اخر عصى ولزمه القضاء فورا بخلاف ما لو اخر لعذر لا يجب
العور خلافا للادري والزر كشي ويجوز تعجيل اخراجها من اول رمضان
لكن لو عمل فطره عبده ثم باعه لزمه المشتري اخراجها ولا يبيع
ما دفعه البايح قاله في البحر وخروج بقوله **من المسلمين** الكفار ولا
يزكي عنهم وان لزمه نفقتهم لما تقدم **ويؤتي** عن كل واحد من
نفسه ومن قلزمه نفقته **صاعا** من الاقوات العشرة فلا يجزي
الاقط والحب واللبن نقل ذلك في شرح المذهب عن الاصحاب ومصر
فيه انه لا يجزي اللحم ونقله عن نصل الامام الشافعي وقطع الامام
وعلم الامام في نقله عن العراقيين خلافا فيما في الاقوات من انه
يجزي خلافا للصحيح ونقل الادري عن الخراسانيين ان شرط اخراج
اللبن ان يكون الخراج منه عن الصاع لو فعل اقطا كان صاعا فان
نقص عنه فلا لانه فرعه فلا ينبغي ان ينقص عنه فلو لم
يجد الا بعض صاع اخرجه محافظة علي الواجب بقدر الامكان
من غلب قوت بلده جنسا ونوعا وقت الوجوب لا غلب السنة
علي ما نقله الرافي عن الغزالي وقال لم اظفر به في كلام غيره

قال النووي في شرح المذهب وهو غريب كما قال والاصحاب اعتبار
غالب قوت السنة لكن قال الادري قد تابع الغزالي صاحب الرضا
وابن يونس وابن الرفعة وغيرهم فان لم يكن ببلده غالب تخيير
اولم يكن قوتها مجزيا اعتبر اقرب الهلاك اليه فان كان بقربه
بلدان مساويان قربا ادي من ايها شاو ويؤخذ من ذلك انه
لو كان غالب قوتها غير مجزي بخلاف غير الغالب انه يجزي
الاخراج من غير الغالب فليتأمل فان كان ببلد لا غالب فيها
تخير ولو اخرج غير الغالب لم يجز الا ان يكون اعلا منه كالبر عن
غيره والشعير عن التمر لكن لا يجوز اخراج فطرة شخص واحد
من جنسيتين ولو كان احدهما اعلا ومن هذا مع ما تقدم من
انه اذا لم يكن غالب تخيير لحد الاسوي انهم لو كانوا يقاتلون
بما حملوا شعيرا وحموه فان كان الخليطان علي السوا تخيير
والاوجب الاخراج من الاكثر والحق ابن ابي هريرة بالجندسين
فيما ذكر النوعين فلا يجوز اخراج نصف صاع يربي ونصف صاع
معقلي لكن زيفه ابن كح وان توقف الادري في اطلاق تزييفه
ثم قال ان ظاهر كلامهم انه لا عبية باختلاف النوع مطلقا اي تقاربا
او تباعدا وقوله من غلب قوت بلده لكل من نفسه ونفس
من قلزمه نفقته حتي لو كان ببلد بين والعبيدة في حق كل غلب
قوت بلده نفسه والمعتب من غلب قوت بلده المودي عنه لا غلب
قوت المودي او المودي او بلده بناء علي الاصح من ان الفطرة تجب
ابتداء علي المودي عنه حتي العبد والقريب كما صح في شرح المذهب

خلاف الامام وغيره ثم يتحملها عنه المودي ولهذا تسقط عن الزوج
والقريب باخراج الزوجة والقريب بان تخرج الزوجة النفقة من مالها
قرض على الزوج والقريب باقتراض او غيره ولو بغير اذنه لكنه
يحمل على ما اذا كان المودي عنه مكلفا والا وجهت على المودي
قطعا وقضية ذلك ان المعتبر حينئذ غالب قوت بلد المودي
فلو جهل بلد المودي عنه كالأبني فيحمل كما قاله جماعة استئنا
هذه ويخرج من اخر بلد عهد وصوله اليه لان الاصل انه فيه
او يخرج الاعلى وهو المدي دفعه الحاكم لان له نقل الركبان **وقدر**
اي الصاع **خمس ارطال وثلاث بالعراقي** وتقدم بيانه قال ابن الصبا
 وغيره الاصل فيه الكيل وانما قدر العلماء الوزن استظهارا قال
في الروضة وقد يستشكل ضبط الصاع بالارطال فان الصاع المخرج
به زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكبال معروف ويختلف قدر
وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرها والصواب
ما قاله الامام ابو العرج الدارمي من اصحابنا الاعتناء في ذلك
على الكيل دون الوزن فان الواجب ان يخرج بصاع معاير بالصاع
الذي كان يخرج به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
الصاع موجود ومن لم يجده وجب عليه اخراج قدر يتيقن انه
لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير خمسة ارطال وثلاث تقرير
وقال جماعة من العلماء الصاع اربع مضان يكفي رجل معتدل الكفاية
انتهى وبحث بعضهم تقييد اعتبار الكيل بما من شأنه الكيل اما
مالا يكال اصلا كالاقطار والجبن اذا كانا قطعاً كبارا والمعتبر

فيه الوزن لا غير قال بعضهم ومن ذلك اللبن وفيه نظر الثاني
كيله **كتاب الصوم** اي صيام رمضان ويثبت رمضان
بأحد امرين استكمال شعبان ثلاثين يوما او رواية عدل شهادة
الرجال بخلاف الفاسق والعبد والمرأة والصبي ولا بد من ثبوت عنده
القاضي وهي شهادة حسبة ويكنى اشهدا اي ايت الهلال كما هو به
الرافعي وغيره خلاف الابن اي الدم دون عدا من رمضان فقد يعتد
دخوله بسبب لا يوافق عليه للمشهود عنه وفي اشتراط العدة
الباطنة وهي التي يرجع فيها الى اقوال المزيين خلاف رجع منه
في شرح المذهب عدم الاشتراط ولو شهد اثنان على شهادة صحيح بخلاف
الواحد وقد ثبت بعلم القاضي كما اشار اليه الدارمي لكن تضييقه مشكل
لانه ليس له ان يحكم بان الليلة من رمضان كما ذكره الزركشي اذ الحكم
الزام لمعين وهو غير متصور هنا قال والظاهر انه انما يثبت الشهر
من غير حكم اذا الثبوت ليس بحكم نعم ان ترتب عليه حق لادبي وعت
الحاجة الى الحكم حكم به بشرطه مستندا الى ذلك الثبوت انتهى وهل يجب
ذكر المستند حذرا من ان يكون مستندا حسابا او تنجيبا لقوله بموجب
ذكر المستند في بعض مسائيل القضايا بالعلم فيه نظر ولو نذر صوم شهر
معين فنقل الاسوي عن صحيح الروياني ثبوته بالعدل الواحد
كرمضان وهو مقتضى قوله في شرح المذهب انه فيه الخلاف في رمضان
وجزم به اليميني وان اعترض ان المشهور خلافه وبان الفرق بين حرمة
الشهرين ظاهر هذا كله في ثبوت رمضان على العموم بالنسبة للصوم
وكذا اما يتعلق به كصلادة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة والعقابين

بدخول رمضان كما ثبت عليه الزركشي بخلاف ما لا يتعلق به فلا تحل البرية
 الموجلة به ولا يقع الطلاق او العتق المعلق به ولا يتم به حول
 الزكاة والجزية والدية والمراد في ذلك عدم الثبوت في حق غير الراي
 كما ثبت عليه الاسوي نعم لو ثبت رمضان بواحد وحكم به
 ثم علق به شيء وقع العلق به والا فالصوم واجب على الراي برويته
 ولو فاسقا وعليه من وقع في قلبه صدقة ولو رجع الشاهد بعد
 شروع الناس في الصوم فقبل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم
 وقيل يلزم لان شروعهم فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ووجه الادلة
 لكنه تردد في الاطراف فبالاكثر اكلنا العدة ولم نزل الهلال والسامعي
 والاجتهاد علي من اشتبه عليه السهو كحبوس وكحوة ولا عبرة
 بقول النجم وهو من يري ان اول الشهر طلوع النجم الغلاب والمالبس
 وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره فلا يلزم به الصوم ولا يجوز
 كما نقله ابن الصباغ وغيره عن الجمهور لكن صح في شرح المذهب انه
 يجوز لها دون غيرها ولا يجزئها عن فرضها وصح في الكفاية انه
 اذا صام اجزاء ونقله عن الاصحاب وصوبه السبكي والاسوي والاذني
 والزركشي قال السبكي وصرح به في الروضة في الكلام على ان شرط النية
 الجزم ولو دل الحساب القطعي على عدم امكن الروية عمل به حتى لو شهد
 بها عدلان ردت شهادتهما لان من شرط الروية امكن المشهود به
 حسنا وعقلا وشرعا ذكره السبكي وتبعه جماعة قال الازني
 واحسب ان الاصحاب لا يسمون بموافقة علي ذلك ان كان الشاهد
 بالروية عدلين قال الجوزي وكذا اذا كان عدلا واحدا انتهى

وما قاله

١٩٠ وما قاله ظاهر ان لم يخبر باستحالة رويته عدد التواتر منهم
 وبان سببها ضروري لهم وبحث الزركشي انه لو شهد اثنان
 برويته واختلفا في صفته بان قال احدهما في الجوب والآخر
 في الشمال لم يكن معاونا لا تغايرها علي اصل الروية وقد تنقل
 قال والاحوط الصوم لانه من الحقوق العامة وانما لو شهد اثنان
 رمضان بروية متقدمة لم يقبل الا لو شهدا بعد الغروب ليلة
 العيد بروية متقدمة لانه كما انه لا فائدة له هناك الا تفويت
 صلاة العيد لا فائدة له هذا الاتفويت صوم ثاني رمضان وظاهر
 ان محل ما ذكره في الاولي اذا لم يذكرا ما يقتضي التعارض كان عين الروية
 لحظة واحدة وظاهر قوله والاحوط الصوم عدم وجوبه والمتمجه
 خلافة وبحث الزركشي انه يكفي بالعلامة الظاهرة الدلالة كروية
 اهل القرية القريبة من البلد القناديل المعلقة ليلة اول رمضان
 بالمسادة وقياسه الاكتفا في الفطر بروية قناديل المقبرة في يوم
 العيد وهو على ما نقله بعض شيوخنا ما اتي به ابن قاضي عجلون
 والجوزي وقبيحه للجوزي بما اذا كثرت القناديل كثرة لا يحتمل معها
 الشك بوجهه لكن افتى شيخ الاسلام بانه لا يجوز الفطر لان الاصل
 بقار رمضان وشغل بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا والوجه هو
 الاول وبهذا افتى بعض الشيوخ بان من حصل له اعتقاد جازم بدخول
 رمضان او سؤال من العلامات المذكورة لزمه الصوم والفطر وينبغي
 حمل الاول عليه وظاهره انه اذا اكتفي في جواز الفطر ولو منه بمثل ذلك
 فليكتفي فيه ايضا باخبار العدل الواحد لمن وقع في قلبه صدقة

ولا نظرا الي اتهمه في اخباره لانه يجوز جواز الفطر لنفسه بدليل
انه يجوز نيله الفطر قطعا وان لم يقبل خبره ولا الي قول الروياني
لا يجوز الاعتماد في الافطار على اخبار العدل لان الامحج خلافة وهو
ما افي به اكثر مشايخنا خلافا لبعض اهل اليمن في افتائه بانه لا يجوز
الفطر الا بشهادة عدلين ويوده ما ذكره القفال ان لوجه الفقو
اذا اخبها عدل بموته ان تتزوج فيما بينها وبين الله تعالى
كما نقله عنه النووي وغيره واقروه ولا يصح الفرق بينهما بانه
انما قيل في ذلك لتضررها وانتظارها لانه لا التفتاة لذلك بدليل
ما اذا انقطع الدم لعارض حيث تضبر الي سن الياس وما اذا غاب
الزوج وجعل يساره واعساره حيث لا يجوز لها الفسخ مع التضرر
فيها وما ذكره الاذري في توسطه من انفس جعلوا الاعتقاد صدق
المخبر بمنزلة الروية ولا نزاع في جواز فطر من رآه وان لم يثبت
به والقياس على جواز الصوم ووجوبه بذلك وجوب الصوم
بجامع ان كلا منها عبادة لو وجوب كل من صوم رمضان والفطر
منه فيجتناط له واما قولهم لا يثبت شوال الا بشهادة عدلين
وانه من باب الشهادة لا الروية فهو في ثبوته على العموم كما يدل
عليه سياق كلامهم وقولهم لا يثبت رمضان الا بشهادة عدل
الرواية وانه من باب الشهادة مع قولهم بثبوته في حق من
اعتقد صدق المخبر وان رآه خبره لفسق او غيره وظاهر انه
يجب كل من الصوم والفطر بخبار عدد التواتر وان كانوا كافا
او فساقا وحيث جاز الصوم او وجب ولم يثبت عند القاضي

181 وجب اخفاؤه لئلا يتعرض لمخالفة او عقوبة لكن ينبغي ان يستثنى
منه نحو الحاسب والمنجم ثم اذا صمت بعد ل ولم نرا الهلال بعد ثلاثين
افطروا وان كانت السماء صافية وكذا الوعيدنا بعد لبين ولم نرا
الهلال بعد ثلاثين فلا قضا فلو صام بقول من اعتقد صدقه
ثم لم يره الهلال بعد ثلاثين مع الصحيح ففطر فيه كورد للاذري
والمنجم انه يفطر اذ ليس في ذلك اكثر من التعويل على خبر ذكر
وهو جائز كما تقدم عن افتا اكثر مشايخنا والتفرقة بين التعويل
عليه ضمنا والتعويل عليه استقلالها لا اثر له بل التعويل عليه
ضمنا اولى بالقبول الا ترى انه لا يثبت شوال بعد واحد ولو
ثبت رمضان به جاز الفطر بعد الثلاثين ولو بدون روية الهلال
كما تقدم واذا انفرد بروية هلال شوال لزومه الفطر ويخفيه
اي وجوبه على قياس ما سبق في الصوم اذ لم يثبت عند الحاكم فان
شهد فرد ثم افطر لم يعذر وان افطر ثم شهد من دعور وان استشكله
الاذري يكون صدقه محتملا والعقوبة تدبر دون هذا قال ولم
لا يفرق بين من علم دينه واما نكته ومن ليس كذلك
وشرايط وجوب الصيام اربعة اشيا الاسلام والبلوغ والعقل
والقدر على الصوم فلا يجب على كافر اصلي وجوب مطالبة
في الدنيا لعدم صحته منه لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة
لتمكنه من فعله بالاسلام ولا يجب عليه بعد الاسلام قضاؤه تخفيفا
اما المرتد فيجب عليه لانه حق التزمه بالاسلام فلا يسقط
بالردة لحقوق الادميين فعليه القضا اذ اسلم ولا على صبي ومجنون
لعدم تكليفها لكن يومر به الصبي لسبع اذ الطاق قال في المذهب

ويضرب علي تركه لعشر قنأ ساعدي الصلاة وصح في شرحه بوجوب كل
من الامر والضرب علي الولي ثم قال ولا يصح صومه الابنية من الليل انتهى
وتنظر بعضهم في القياس بان ضربه عقوبة فيقتصر فيها علي محل وزمان
حال المحلي وكان الراعي لم يذكره لذلك وعلي المجنون قضا ما فات
بالجئون في زمن الردة والسكر المتعدي به بان تناول مسكرا يسرق
اسكاره الزهارة ثم جن ولا علي جازعته بكبر او مرض لا يبرحي بروه
نعم عليه العدية كما سياتي ولو اطاق الصوم في زمن من الازمان
رمضان او غيره فينبغي وجوب صومه ووجوبه علي الكاين
والنفسا والمرضى والمسافر والمغني عليه والسكران كادل عليه كلام
المص وهو بوجوب انعقاد سبب كما تقدم في الاصول لوجوب القضا
عليهم كما ذكره المصنف في المربعين والمسافر ومارق في المغني عليه
عدم وجوب قضا الصلاة الغائبة باغمايه بتكررها **فوايض**
اربعة اشيا احدها **النية** ليلا لكل يوم ولو صبيا كما تقدم في الدار
قطني وغيره وقال رجاله ثقة من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا
صيام له وهو محمول علي الصوم الواجب كرمضان وقضايه
والنذر والكفارة دون النفل لما رواه الدار قطني والبيهقي
وقال اسناده صحيح دخل رسول الله صلي الله عليه وسلم علي عائشة
رضي الله عنها ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذن
اصوم وقالت ودخل علي يوما اخر فقال اعندكم من شيء فقلت
نعم فقال اذن افطر وان كنت فرضت الصوم وفي رواية الدار
قطني باسناد صحيح هل عندكم من غذا وهو بفتح الغني اسم
لما يؤكل قبل الزوال والعشا اسم لما يؤكل بعده ولا يصح تاويل

اصوم باسناد صحيح لا انه مجاز لا قرينة عليه وكل يوم عبادة مستقلة
فانه يتخلل اليومين ما بينا في الصوم ولا يفسد احدها بفساد الاخر فيها
كصلاته يتخللها السلام فلو نوي بها مع طلوع الفجر او الشك في طلوعه لم
يقع عن رمضان وهل يقع نفلا وجهان وكان وجه المنع ان رمضان
لا يقبل غيره وقضية ذلك الوقوع نفلا فيما لو نوي في غير رمضان
صوم قضا او نذر قبل الزوال جاهلا وهو واحد وجهين في ذلك كذا
ما لم نوي ثم شك في انها كانت قبل الفجر او بعده او في انه طلوع
الفجر او لا او شك في انها في انه نوي ليلا او لا ثم تذكر في المجمع ولو
بعد مضي اكثر النهار ففتح نية فان لم يذكر حتى مضي النهار لم
تصح نعم بحث الاذري ان التذكر بعد الغروب كالتذكر قبله
نعم قال النووي يسن من لم يبيت ان ينوي اول النهار لانه يجزي
عند ابي حنيفة ولعله اذا قلده والافوه عبادة فاسدة في التقا
وعلي هذا فينبغي ان يجزيه ذلك اليوم عن رمضان كالوقلده
في صلاة لم تجز عند الشافعي ولو نوي من اول ليلة من رمضان
صوم الشهر كله كفي اليوم الاول دون ما بعده ولا تختص النية بالصف
الاخير من الليل ولا يبطلها حدوث مناف بعد كمال وجماع وكذا
حدوث جنون ونفاس والا قبل الفجر ومثلها الردة كما قال بعضهم
لكن توقف فيه الاذري بخلاف ما لو نوي بفض النية قبل الفجر
فيجب تجديدها قال الزمكشي بخلافه وهل تجب نية الرضوية
وجهان اصحهما عند اكثرين كما في شرح المهذب لا يجب خلافا
لقتضي كلام الفراهج واصله والروضة واصلا من تصحيح الوجوب كما في الصلاة

وفرق في شرح المذهب بان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا
بخلاف الصلاة ومنه الجمعة فان المعادة تفعل ومن دبا اشتراط
نيتها في المعادة علي الاصح واجيب بان صحيحه ايضا عدم
اشتراطها في المعادة فلا يخفى ان الغد حينئذ انما ينهض علي من
يوافقه علي تصحيح عدم الاشتراط فيمنبغي ان يجاب بانه انما
اشتروط نية الغرضية في المعادة بالمعني السابق في باب الجماعة
عن السبكي لصحة الامارة وانها تقتضي محاكاة المعادة للاصل
ويجب التعيين في النية كصوم غد من رمضان او من قضا رمضان
بخلاف الصوم عن فرضه او فرض وقته فلا يكتفي كما في الصلاة ويؤخذ
ما تقدم من انه لو نوي اول ليلة صوم الشهر كله كفي لليوم الاول
ان ذكر الغد ليس من هذا التعيين وهو كذلك فقد قال الشيخان
لفظ الغد اشتري في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس
من هذا التعيين وانما وقع ذلك من نظرهم الي التبيين انتهى ولا يشترط
التعرض للاذا ولا لهذه السنة ولا الاضافة لله تعالى لكن يستحب
ذلك فينوي صوم غد عن اذا فرض رمضان هذه السنة لله تعالى
وانما احتيج الي ذكر الاذا مع التعرض لهذه السنة وان كان مختارها
واحدا لان الاذا قد يراد به الفعل ولذكر السنة مع ذكر الغد
لان اليوم الذي يصومه غير اليوم الذي يصوم عنه والتعرض
للغد يغيد الاول والسنة يغيد الثاني اذ يصح ان يقال لم
نوي صوم الغد من هذه السنة من فرض رمضان صيامك اليوم
المذكور هل هو عن فرض هذه السنة او عن فرض سنة اخرى فالحاصل

ان هذه السنة انما ذكروها اخر التعمد الي المودي عنه لا الي المودي
ذكر ذلك الاستدلال بقول الرافعي ان ذكر الغد يكفي عن ذكر السنة
وفيه نظر لان رمضان لا يقبل غيره بوجه من قضا رمضان او غير
فالتعرض للغد يستلزم التعرض لهذه السنة قطعاً ويتعين لصوم
رمضانها وقوله ان يصح ان يقال الي اخره ان اراد لغة فلا يغيب
او شرعاً فانما يصح لو قبل رمضان غيره وليس كذلك كما تقر نعم
بحث الاذرعوي وجوب التعرض للاذا او هذه السنة اذا كان عليه
قضا رمضان اخر لكن المتجد خلافاً لانه اذا اجتمع الاداء والقضا
انصرفت النية عند الاطلاق الي الاذا ولهذا الواجب عليه
في الصلاة اذا وقضاهما يجب التعرض للاذا علي ان غاية الامر
يكون من اجتمع عليه قضا الرضائين وسياتي انه لا يجب
التعيين ولا وجه للفرق بين قضائين وقضا واحد ولو كان عليه
قضا رضائين فنوي صوم غد عن قضا صوم رمضان جاز وان
لم يعين انه من قضائيهما لانه كل جنس واحد قال القفال في
فتاويه قال وكذا لو كان عليه صوم نذر من جهات مختلفة فنوي
صوم النذر جاز وان لم يعين نوعه وكذا الكفارة انتهى ولو علم
ان عليه صوماً وجهل عينه فنوي صوماً واجبا صحيحاً كتنظيم
من الصلاة ولو اخطا في صفة المعين فنوي صوم الغد وهو الاحد
يطلق الاثنين او رمضان سنته وهي سنة اثنين يطلق سنة
ثلاث صحيح صومه بخلاف ما لو نوي الاحد ليلة الاثنين او رمضان
سنة اثنين لانه لا ينعين الوقت نعم ان خطر

ببالة صوم الغد في الاول او السنة الحاضرة في الثاني كفي ولو كان عليه
يوم من رمضان من سنة معيبة فنوي يومها من سنة اخرى غلطا
قال المتولي لم يحذر من عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار
قال ولو لم يمه قضا اول رمضان فنوي قضا ثانيا لم يحذر ولو نوي
صوم الغد يوم الاحد مثلا وهو غيره فوجهان صح منها الاذري
الاجزاء من الغالطادون العامد لتلاعبه قال في الانوار ويشترط
ان يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم القصد الي ذلك المقوم
فلو خطر ببالة الكلمات مع جهل معناها لم يصح ولو تسحر ليصوم وليقوي
علي الصوم كفي كما اقتضاه كلام الشيخين وراجع عبارتهما او شرب لدفع
العطش نهارا او امتنع من الاكل خوفا من الجوع كفي ذلك ان خطر
ببالة الصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها الكل فيصير كل من ذلك
قصد للصوم اما النفل فيصح بنية قبل الزوال لا بعده بخبر عائشة
السابق والاصح ان صومه من اول النهار حتي يثاب علي جميعه اذ
صوم اليوم لا يتبعض كما في الركعة بادر كرك الركوع فلا من اجتماع
الشوايط اوله نعم لو كان قد تنضمض ولم يبالغ وسبقه الماء
صحت النية بعده وكذا كل ما لا يضري الصوم ولا يشترط فيه التعيين
بل يصح بنية مطلق الصوم قال في شرح المذهب كذا اطلاق الاحكام
وينبغي ان يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء
وايام البيض وستة من شوال ونحوها كما يشترط ذلك في الدواب من تولد
الصلاة انتهى ووافقه الاسنوي وزاد بحثا ماله سبب كصوم الاستسقاء
يعني الامام واجاب المحلي بان الصوم في الايام المذكورة منصرف

اليها

اليها بل لو نوي به غيرها حصلت ايضا كتحية المسجد لان المقصود
وجود صوم فيها انتهى ويؤخذ من التشبيه بالتحية ان الحاصل
بنية غيرها سقط الطلب دون الثواب ان لم ينوها فان ثوابها
حصل ثوابها ايضا لكن اطلق الهادي في فتاويه ان من صامها
عن قضا او نذر حصل له ثواب تطوعها ضمنها وقال الاسنوي
القياس انه لو لم ينو التطوع حصل له الفرض وان ثوابها لم يحصل
له في منها انتهى **ف**دع لو نوي الانتقال من صوم الي صوم لم ينتقل
اليه وهل يتبطل صومه ام يبقى نفعه وجهان وكذا لو فرض
نية الفرض عن الصوم الذي هو فيه قال في الروضة الاصح بقاؤه
علي ما كان **والثاني والثالث والرابع الاسس على الاكل والشرب**
والامساك عن الجماع في العرج والامساك عن تعدد القى والذبي
يفطر به الصائم عشرة اشياء احدها وثانيها **ما وصل**
من كل عين ليست ويقاطعها خالصا لم يجاوز الغم ولو اجمعت الشفة
علي غير اللسان وان قلت او لم يواكل عادة كسمسة وعصاة في منقذ
مفتوح **ع**د اي مع تعدد الوصول وقصده والعلم بتخرجه وبكونه
مفطر الوصول والاهتبار **الي الجوف** اي ما يسوي جوفه واذ لم يكن فيه
قوة تحبل الغد المخلق اي الباطن منه والثدي وان لم يجاوز الحلمة
والي الراس اي ما هو جوف منه كباطن الاذن بنحو تقطير وخريطة
الدماغ السماة ام الراس بنحو وضع دواعي مامومة وان لم يصل باطنها
السيبي باطن الدماغ فخرج بالعين المذكورة الاثر لوصول الدج بالشم
الي دماغه والطعم بالذوق الي حلقه ومنه وصول الدخان براحة

البخور فلا يطر به وان تعذر فتح فيه لذلك على ما افتي به الشئ
البرماوي لانها ليست عيناً وفيه نظر لان الدخان عيني وكذا نجس
ان كان من نجاسة فاد كما تقدم في محله والريق المذكور ولو بعد
جمعه او خروجه على اللسان ولو على طرفه وان تردد فيه الاذرع
بخلاف النجس كان دميت لثته وان صفي ريقه والمخلوط بغيره
ولو طاهر امكن قتل غيطاً مصبوغاً بغيره ريقه وان كان النجس
يخرج من الروح او تلون كما هو ظاهر اطلاقه وما جاوز الفم كالولوليطا
ورده اليه كما يعتاد عند القتل وعليه رطوبة تنفصل ومثله كما في الانوار
ما لو استاك وقد غسل السواك فبقيت فيه رطوبة تنفصل فابتلعها
وعنفذ مفتوح غيره كالسهم وهي ثقوب اليد فلا يضر الوصول بشئها
الدهن والكحل فيما اذا دهن او كحل وان وجد طعم الدهن اولونه بحلقة
كالوانغس بما وجد اثره بباطنه وبالعهد السهو وبقتضه الوصول نحو
الاجار والطعن في الجوف بلا اختيار وان تمكن من دفع الطعن على الايسر
في شرح المهرذب وفارق خلق شعر المحرم بغير اذنه مع التمكن من دفعه
بان الشرع في بيع المحرم كالوبيعة وترك الدفع عنها مضمّن بخلاف الافطار فانه
منوط بما ينسب فعله للصاييم ودخول الذباب وغيره بللة الدقيق وغبار
الطريق من فيه الجوفه بل لو فتح فاه عمداً حتى دخل الغبار هو فيه لم يفسد
عليه الاصح لانه معفو عن جنسه فقله الشبان عن التهذيب وفيه به
النووي قال في شرح المهرذب كالرافعي وشبهوه بالعفو عن دم البراءة
المقتولة عمداً انتهى وقضية التشبيه تصحح الافطار بالكثير وفي العباد
لو فتح فاه عمداً يدخل الذباب بصره وكان وجهه ان يدخل الذباب

لا يستلج بدخول الفم كالافتحلا بدخول الغبار وهل كذلك غزيلة الدقيق
فيه نظر وفي الانوار لو فتح فاه في الماء دخل جوفه افطر وفيه لموضع
شيء في فيه عمداً قبله ناسياً لم يفسد ويوافق ما ذكره الدارمي
انه لو كان بغيره او انغذه ما حصل له عطاس او نحوه فتزل المخلقة
او صعود ما غده لم يفسد الا ان يحل على ان وضع للماء بغيره وانغذه الحاجة
اكن يخالفه انه لو جعل الماء في فيه او انغذه لا غرض من او كان فيه ما غسل
تبرداً ومضمضة رابعة فسبقه الى الجوف افطر كما اعتد به شيخ الاسلام
لغيره وجزم به في الانوار في الاول وعبارة الروضة كاصلها ولو سبق
الماء من غسل تبرداً ومن المضمضة في المرة الرابعة قال في التهذيب
ان بالغ افطر والا فهو مرتب على المضمضة واوي بالافطار لانه
غير ما مور به قلت المختار في الوابعة الجزم بالافطار كالمبالغة
لانها منهي عنها ولو جعل الماء في فيه لا غرض فسبق فقل يفسد وقيل
على القولين انتهى وذكر القاضي عند الدارمي انه لو انغس في ما وصل
لجوفه من فيه او انغذه افطر لان الانغاس اذا كان يتيقن وصول
الماء منه الى جوفه مكروه كالمبالغة في الاستنشاق ونقله الاذرع
عن الدارمي ثم قال وينبغي انه اذا عرف من عادته انه يصبل
الى جوفه او دماغه بالانغاس ولا يمكنه التمسك بعينه ان يحرم الانغاس
ويفسد قطعاً انتهى وقضية التعبير بالانغاس انه لو غسل اذنيه
بلا انغاس فسبق الماء الى باطنهما لم يضر ولو وصلت الخامة من الراس
او من الصدر الى احد الظاهر من الغم ثم عاد الى الجوف فان امكنه مجيها
فلم يفعل افطر والا فلا ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلقطه صح صومه

بخلاف ما لو امسكه في فيه قال شيخ الاسلام فانه وان صح صومه لا يبيع مع
سبق شي الى جوفه كالموضع فيه فيه نهارا فسبق منه شي الى جوفه
انتهى ولو بقي بين اسنانه فجري به ريقه الى جوفه فان قدس عليه فميزه
ومحبه افطر والا فلا وهل المراد القدر ولو قبل الجريان او المراد حال الجريان
فقط فيه نظر ويدل على الثاني ما اشار اليه الاذرع من ان يجاب الخلال
ليلا انما يتوجه عند القايل بالفطر مما تغذ من مميذته ومجده ومن استغربه
قول صاحب المعجزة يجب غسل الفم مما اكل ليلا والا فطر وعلي هذا
فقد يفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو طلع الفجر وفي فمه طعام بان
الطعام بين الاسنان لا يمكن الاحتراز عنه بخلاف حصول الطعام
في الفم ولو خرجت مقعدة المسبورة ثم عادت لم يفطر وكذا ان اعادها
على الاصح لا اضطراره اليه كما لا يبطل طهر الاستحاضة بخروج الدم ذكره
البعوي والخوارزمي وحزم به في الانوار قال شيخ الاسلام والاقرب
الي كلام غيرهما الفطر وان اضطر اليه كالمواكل جوعا انتهى وظاهر ما يوجد
من التعليل انه اذا امكن عودها بنفسها او باصبعه بدون ادخاله
معها فادخله معها افطر وبالعلم بتحريمه وكونه مفطرا كالمجهل ذلك
لكونه قريب عهد بالاسلام او نشا ببادية بعيدة عن العلماء
بحيث يجهل مثل ذلك قيل ساعلي التامسي كما سياتي نفعه لو علم
التحريم وجهل كونه مفطرا فالظاهر الفطر كما لو علم حرمة الكلام في
الصلاة وجهل كونه مبطلا وكذا المجهل التحريم وعلم كونه مفطرا
او استشكل ابن عبيد السلام تصوير المجهل بكونه مفطرا بل من جهل
الفطر لم يتصور فيه قصد الامساك عنه فلا تصح نيته واجاب

السيكي بغير من ذلك في مفطر قادر كالتراب ويكون الصوم والامساك
عن المعتاد وبذكر الصوم نسيانه وان كثرت معه الاكل والشرب كما صححه
النووي خلافا للرافعي لا طلاق خبر الصحيحين من ليس وهو ضايم فاكل او شرب
فليتم صومه فانما اطعمه الله وقاه وفي رواية البخاري وشرب بالواو
وفي رواية صححها ابن حبان وغيره ولا قضاء عليه وفي اخرى صحيحة
من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ولو اكل ناسيا
فظن انه افطر فاكل جهلا بوجوب الامساك افطر على الاصح وبالاختيار
الاكل مكرها فلا فطر به كما صححه النووي كالناسي وقال في الشرح الصغير
لا يبعد ترجيحه كما في الحنث وفارق ما اكل لدفع الجوع بان الاكراه
قادر في اختياره بخلاف الجوع لا يفدح فيه بل يزيده تأثيرا
ومما يسي جوعا ما لو وصل الد والجهلته على الساق الى داخل اللحم
او غرز فيه سكين او صلت محه فانه لا يفطر فانه ليس بجوف فريمان
احدهما لو ابتلع بالليل طرف خيط فاصبح صايما فان ابتلع فاقبه
او نزع بطل صومه وان تركه لم تصح صلاته فطر يقيه في صحة صومه
وامكان صلاته ان يتزع منه وهو غافل قال الزركشي او يجبره الحاكم
على نزع ولا يفطر كالمكره قال بل لو قيل لا يفطر وان نزع باختياره
لم يبعد تنزيلا لا يحجب الشرع منزلة الاكراه كما اذا حلف لبطاها
في هذه السبلة فوجدوها ايضا لا يحنث بترك الوطى فلو نزع منه
وهو غافل وعلم من دفع النار فلم يفعل افطر لان النزع
موافق لمن النفس فهو منسوب اليه عند تكليته من الدفع وبهذا
فارق ما لو تمكن من دفع من طعمه بغيبا دونه ولم يفعل فانه لم يتفق كي
لما ذكر وجب نزعها او ابتلاعها محاذة على الصلاة لان حكمها الغلط

من الصوم لقتل تاركها دون تاركه الثاني لو نزلت الخاتمة الى حد
الظاهر من الغم وقدر على قلعها واحتاج فيه الى ظهور حرفين
فالكثير فيجب قلعها لان ابتلاعه يبطل كلام من الصوم والصلاة لكن
هل يغتفر ظهور الحرفين فالكثير فيصح الصلاة ايضا فيه نظر والمج
الاغتفار الثالث **المقنة من احد السبيلين** القبل والدبر
وان لم يصل باطن الامعاء والمثانة بل يكفي مجاوزة ما يظهر من
الذكر والدبر لكن شرطه في الدبر ان يصل الى المحل المحوف بخلاف اول
المسربة المنطق فانه لا يسمى جوفاً فلا ينبغي الفطر بالوصول اليه
كما قاله السبكي تعقيباً لما اطلقه القاضي من الفطر بدخول شيء من الامعاء
الى المسربة قال **القاضي** والاحتياج بالتغوط ليلاً والبول نهاراً
وفيه نظر بالنسبة للبول اذ لا وجه لطلب ابتعاده نهاراً **والرابع**
القي **عمداً** بان استدعاه مع العلم بتحرمة وذكر الصوم والاختيار
وان لم يعد منه في الجوف والمفطر عينه كالانزال قال **صلي**
عليه وسلم من ذكره القي وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقا
فليقض رواه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وذكره **بالمج**
اي غلبه بخلاف القي مع الغلبة او السهوا وجهل التحريم او نسيان
الصوم او الاكراه كنظيره السابق في الاكل وغيره لكن قال في البحر انه لا فرق
في الجاهل هنا بين من نشأ في الاسلام وغيره لانه يشتبه على الكل وهو
قضية اطلاق التشبيه والمذهب كما قاله الاستوئي قال لكن فيه القائل
بالقريب العهد والناس بعيدا عن العلم كما في ساير المفطرات ولو احتاج
الى التقي للتداوي بقول طبيب فهل يفطر به او لا ويفرق بين ان يجب
للتضرر بخسسه فلا يفطر او لا يفطر فيه نظر **الخامس الوطي** ولو بدون

انزال **عمداً** مع العلم بتحرمة وذكر الصوم والاختيار **في الغرض** القبل
او الدبر من ادبي وغيره **السادس الانزال** **الناسي عن مباشرة**
كقبلة وطس ووطي فيما دون الفرج عمداً مع العلم بتحرمة وذكر الصوم
والاختيار لانه اذا بطل بالوطي بلا انزال فبالانزال بمباشرة
فيها نوع شهوة اولي وقضية اشتراط الشهوة وان قلت في المباشرة
ولا شك انها من ضرورات الانزال عنها بخلاف الانزال لا عن مباشرة
كالانزال بنظر او تفكروا وضم تحايل وان تكررات الثلاث شهوة
مع انه يحرم تكديدها فان لم يدخل كما تحرم القبلة ان لم يملك معها نفسه
من جماع او انزال لتعريض عبادته للفساد ولو انزل بلمس عضوها
المبان لم يفطر قال شيخ الاسلام والظاهر ان الحكم كذلك وان اتصل بها جرحاً
الدم ولو لمس شعرها فانزل ففي شرح المذهب عن المتولي في وطء وجهان
بنا على الانتقاض الوضوء بلمسه وقد يؤخذ من ذلك تقييد المباشرة
بالتاقتن مسها بخلاف غيرها كما بشرة المحرم وفيه لو حك ذكره لغرض
فانزل لم يفطر لانه متولد من مباشرة مباحة ولو قبلها وقارفها
ساعة ثم انزل فالاصح ان كانت الشهوة مستحبة والذكر قائماً حتى
انزل افطر والا فلا قاله في البحر هذا كله في الواضح اما المشكل فلا يضر
وطيه وانزاله باحد فرجه لاحتتمال زيادته جزم به في شرح المذهب
في باب ما ينفق الوضوء بالنسبة الى الانزال ولا ينافيه ان نزول
المني من غير طريق المعتاد كحومنها لان محله اذا استند الاصل وحسب
بأن الانزال خروج المذي عن مباشرة بشهوة فلا يفطر به كالبول **المابع**
والثامن والتاسع والعاشر الحيض والنفاس والبلون ولو شرب
دوا ليل **والسرقة** ولو في بعض اليوم في الجميع ويبطله ايضا الولادة

وان لم يترد ما كان صحيحا في شرح المذهب ولو لعلقة ومضغنة والاعمال التي
 جميع الممارج لان ما اذا انتفي في لحظة منه ولو شرب السكر ليلدا وبقي
 سكره جميع الممارج لزمه القضاء وان صح في بعضه فهو كالاعمال في بعضه
 فهو كالاعمال نقله الشيخان عن المتولي واقراه وقال القفال في فتاويه
 انه يصح صومه مطلقا لانه مخاطب بدليل وجوب الاعادة عليه فهو
 تسببه بالناسيم بخلاف المعني عليه **ويستحب في الصوم ثلاثة اشياء تعجيل الفطر**
 بتناول شيء ما غير به في الجوهر وفيه اشارة الى عدم حصول هذه
 السنة بخلافها اذا تحقق غروب الشمس قال صلى الله عليه وسلم لا تزال
 امتي بخير ما عجلاوا الفطر رواه الشيخان فان اخبر في شرح المذهب
 عن الام بكونه ان قصده وراي ان فيه فضيلة والا فلا بأس به
 واطلق في الانوار انه لو اخره الى السحر لم يكره وخرج بتحقيق الغروب
 ظنه فلا يسن تعجيل الفطر به والثبات فيه فيحرم به ويبطل
 الصوم ويسن ان يكون الفطر على غير فان لم يجد فعلى ما قال صلى الله
 عليه وسلم اذا كان احدهم صائما فليفطر على التمر فان لم يجد التمر
 فعلى الما فان لم يدر صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال علي
 شرط البخاري وصححه الترمذي وخسنه قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يفطر قبل ان يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى تمران فان لم يكن
 حسوان من ماء وقضيته تقديم الرطب على التمر وهو حسن وان السنة
 تثليث ما يفطر عليه وهو قضية نفي الشافعي رضي الله تعالى عنه
 في حرمة جملة من الاصحاب قال شيخ الاسلام وجميع بينه وبين تعجيل
 جماعة بتمرة يحمل ذلك على اصل السنة وهذا على ما قاله المحب الطبري
 والقصد بذلك ان لا يدخل جوفه او لا ماسته النار ويحمل ان يرد مع

هذا قصد الخلاوة تغلا ولا قال ومن كان بمكة سن ان يفطر على التمر
 يضعف البصر وان التمر اذا نزل المعدة فان وجدها خالية حصل
 الغذاء والا اخرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد في ما
 زمره وقول بعض الاطباء ان التمر يضعف البصر معول او مردود
 ومن ان يقول بعد الفطر اللهم كن صمت وعلى رزقك افطرت اللهم
 ذهب الظلم وابنت العروق وثبت الاجران شا الله يا واسع الفضل
 اغفر لي الذي لم يدع الذي اعانني فصمت ومزقني واغفر لي **وتأخير**
السحور ما لم يقع في شك في طلوع الفجر قال صلى الله عليه وسلم لا تزال
 امتي بخير ما عجلاوا الفطر واحذروا السحور وللامام احمد في مسنده وفي
 الصحيحين عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علم قمنا الى الصلاة وكان بينهما قدم خمسين اية وان شك في طلوع
 الفجر والافضل تركه قال في شرح المذهب والمتبادر من سن تأخيرها
 السحور سن السحور وهو كذلك لخبر الصحيحين تحذروا فان في السحور
 بركة ووقته كما في شرح المذهب ما بين نصف الليل وطلوع الفجر قال
 السبكي وفيه ان السحور لغة قبيل الفجر قال السبكي وفيه نظر لان السحور
 لغة قبيل الفجر ومن ثم خصه ابن ابي الصيف بالسكس الاخير وفي شرح
 المذهب انه يحصل بكثير الاكل وقليله وبالماء في صحيح ابن حبان تسحر واطول
 بجمعة ما وفيه مرفوعا نعم سحور المؤمن التمر واخذ منه ابن حبان
 سن السحور به كالفطر عليه **وترك التمر** اي الفحش **من الكلام الكذب**
 والغيبة والمثائمة لانه لا يحيط الثواب قال صلى الله عليه وسلم من لم
 يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة ان يدع طعامه وشرابه

في الصحيحين
 في سنن الترمذي
 في سنن ابن ماجه

في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في سنن الترمذي
 في سنن ابن حبان
 في سنن الدارقطني
 في سنن النسائي
 في سنن البيهقي
 في سنن العبد المذنب
 في سنن المصنف
 في سنن التلخيص
 في سنن المعجم
 في سنن المحرم
 في سنن المصنف
 في سنن التلخيص
 في سنن المعجم
 في سنن المحرم

حرره واثبتته

رواه البخاري وقال ليس الصيام من الاكل والشرب فقط الصيام من
اللعو والرفث رواه ابو قال صلى الله عليه وسلم رب صاييم ليس له
من صيامه الالجوع وقاييم ليس له من قيامه الا السهر رواه فان شئته
احد فيسن ان يقول له اي صاييم لخير الصيبي بين الصيام جهنة فان
كان احدكم صايما فلا يرفث ولا يجهل فان اموء قاتله او شاتمته
فليقل اي صاييم اي يقعله بقلبه لنفسه لم يصبر ولا يشاتم
فتذهب بركة صومه كما نقله الرافي عن الامية لكن قال القاضي
ابو الطيب انه ليس بشي او بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه
بالتقي هي احسن كما نقله النووي عن جمع وصحة ثم قال فان جهما
فحسن قال ويسن تكراره مرتين او اكثر لانه اقرب الي اساس
صا حبه عنه قال الزركشي ولا اظن احدا يقول وهو متروك
كما قال شيخ الاسلام بالخبر السابق وما ذكره المصنف كالروضة
واصلها والمر من ان ترك الهبة اقل من ان يهاج من انه واجب
لان المعنى انه يسن للصاييم من حيث الصوم طهون لسانه عن نحو
الكذب والغيبة المرمين فلا يبطل صومه بارتكابها بخلاف ارتكاب
ما يجب اجتنابه من حيث الصوم **فرعان** احدهما قال في الاثر
يكوه للصاييم ان يقول بحق الخاتم الذي علي فن الثاني يكوه للصاييم
وغیره صمت يوما الى الليل من غير حاجة لو رود النهي عنه كما نقله
النووي راد ابيه قوله من قال انه قربة **وجرم** ولا يصح صيام خمسة
عيد الفطر وعيد الاضي للنهي عن صيامها رواه الشيخان **وايام التشرع**
الثلاثة مطلقا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامها رواه ابو داود

باسناد

باسناد صحيح وفي حديث انها ايام اكل وشرب وذكر انه عز وجل
وفي القديم انه يجوز للمتمتع العادم للهدي صومها عن الثلاثة
الواجبة في الحج لما روي البخاري عن عايشة وابن عمر قال لم يرخص
في ايام التشرع ان يصمن الا لمن لم يجد الهدي وصحة ابن الصلاح
وقال في الروضة انه الواجب دليل لا يظن ان الهدي ايام لم يرخص رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقوله **عامدا** احتراز عن صومها سهوا
عن كونها ايام العبد والتشريع فانه لا يجرم وان لم ينعقد وكان
ينبغي ان يقدمه علي قوله العيد ان كما هو ظاهر **ويكره** تحريما
لاتنزيها واما الشيخين وان اقتض سياق المصنف خلافه وقال الاسوي
انه المردوف المنصوص الذي عليه الاكثرون **صوم يوم الشك قال**
عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم صلى الله عليه
وسلم رواه اصحاب السنن الاربعة ومحمد الترمذي وابن حبان والحاكم
وهو يوم الثلاثاءين من شعبان اذا حدث الناس ان الهلال روي
ليلته والسام صحية ولم يشهد بها احدا وقال عدد من النسوة او
العبيد او الفساق قد راوا اياه وظن صدقهم والسام صحية كما قيل
به البارزي وغيره فمع اطباق الغيم لا يورث ما ذكره الشك قال شيخ
الاسلام والاوجه عدم التقييد اذ العرض ظن صدق من ذكر احتيا
لرمضان لا اذ لم يقع ذلك ولا زعم رويته من ذكر وان كان في السما
قطع سحاب يمكن ان يري الهلال من خلالها وان يخفى تحته قال الحاكم
نعم من اعتقد صدق من قال ان رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم
عن البهوي وطائفة اول الباب وقعود في اثنايه صحة نية المعتقد

طا

لذلك ووقوع الصوم غير مضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين
ما ذكر في المواضع الثلاثة انتهى وسبقه الى هذا الجمع ابو زرعة العوفي
اخذ من كلام السكيت وقد تبين كونه منه بكونه ليلا حيث قال فيس
الاعتناء على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط فاذا نوي اعتقادا
على قولهم ثم تبين ليلا كونه غدا من رمضان لا يحتاج الى تجديد
نية اخري انتهى لا يقال لا ينافي في هذا الجمع التقييد بظن صدقهم
كما تقدم لان المراد ظن صدقهم في الجملة بان ظنه بعض الناس لغيره
عما اذا لم يظنه احد فلا اثر له مطلقا فلم يظنه يحرم عليه
الصوم ومن ظنه يجب عليه وتصح نيته اعتقادا عليه **الاذا نوي**
كان اعتناء الصوم الاثنين والخميس فوافق احدها او يصومه
عن قضاء قال ابو زرعة ولو كان قضا مستحبا كما اقتضاه
اطلاقهم هنا ونصريحهم بقضا صلاة النافلة في الاوقات
المكروهة انتهى او نذرا وكفارة قال الشيخ الاسلام او يصل صومه
بما قبله حيث يحل صومه ولا يكرهه قال صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا
اي لا تنقذوا مواضع من الصوم يوم او يومين الا رجلا كان يوم
صوما فليصمه رواه الشيخان ولا يشك في جبر اذا انتصف شعبان
فلا صيام لتقدم النص على الظاهر وقيل بالوارد الباقين
السبب ولا كراهة في صومه لو رد وكذا الفرض كما في شرح المهذب
عن مقتضي كلام المجموع وفي الروضة كاصلها وقال القاضي ابو
الطيب يكره صومه عما عليه من فرض قال ابن الصباغ هذا
خلاف القياس لانه اذا لم يكره فيه ماله سبب للتطوع فالله

اولي انتهى ونقل في المهمات قول القاضي عن جماعة ووجهه ومنع القياس
بان ذمته لا يتبرأ من الفرض بتقدير كونه من رمضان قال ولو
اخر صوما ليوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات للمني
عنها كرمية انتهى وقد يقال عدم براءة ذمته بذلك التقدير لا يسن
فار قال الجريانه في الوارد ايضا لا شغال الذمة بكل منها وان كان وجوبا
في الاول ونوبا في الثاني وعدم قبول رمضان لكل منها ولا يصح نذر
يوم الشك كايام العيدين والتشريق لانه معصية قال القفال ولا بد ان
يأتي بمناف للصوم في الاوقات المنهي عن صومها قال الامام وما اطن الاحتياط
يوافقونه انتهى ويبحث بعضهم استحباب ذلك خوفا من خلافه
وكان مراعاة خلافه دون خلاف من استحباب امساكه قبل الثبوت
لكونه صومه معصية فكان مراعاة ما يبعد منها اولي من مراعاة ما
يقرب منها **ف** روع اذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب ان لم
يصله بما قبله **ع** الجليل الصحيح في شرح المهذب وغيره الخبر ابي داود وغيره
باسناد صحيح اذا انتصف شعبان فلا تصوموا لكن ظاهره التحريم
وان وصله بما قبله وليس مرادا حفظ الاصل مطلوبية الصوم **ومن**
وطي ولو بدون انزال في رمضان ولو بالنسبة اليه دون غيرهم كان
انفرد بوجوبه ولم يثبت بقوله او اعتقد صدق مخبر بها
من فاسق ونحوه وان كان الفجر اذا استدامه الي ما بعده **ع**
عالم بالتحريم مختارا معتقدا انه في الصوم ولا شبهة له **في الفجر**
ولو بد من ادعي او يمينه ولو ميتا **فعلية** النقص الكل يوم وطي فيه كما
نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه واخذ به جماعة **والكفارة** له وان
جهل وجوبها فخرجه بالوطي غير كمال واستتمنا الوارد النص في الوطي

الوطي قبل



وهو غلط من غيره فلا يقاس به وباسناده الى الخاغل الموطون
رجل او امرأة ولا كفارة عليه كما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه
في الرجل وبرمضان غيره كقضاء ونذر وقطوع لونه والنصر في
رمضان وهو محتقن بفضائل لا يشركه فيها غيره وبالعام وما
يحدثه الناس والجاهل لقرب اسلامه او نحوه والمكره لعدم بطلان
صومهم ومن لا يعتقد انه في صوم كان اكل ناسيا وظن انه
افطر بذلك ثم وطي او طلى بقا الليل فوطي فبان ثمارا ومن له
شبهة كما فرزني بنيت الترخص او بدونها لان الاطوار لم يباح
فيصير شبهة في ذر الكفارة وبالفرج الموطي فيما دون العرج لما
سبق في غير الموطي ولو طلى غروب الشمس فجامع فبان خلافه
وفي التهذيب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالشبهة قال
الشيخان وهذا ينبغي ان يكون مفرعا على جواز الاطوار والحال هذه
والافتحيب الكفارة وقابضا بالمذكور يعني وهو افساد صوم
يوم من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم ولا شبهة ولا ينبغي
ان يكون مرادها بالظن ما ينشأ عن الاجتهاد لانه الذي ذكرناه
لخلاف في كونه مجوزا للاطوار بخلاف الظن من غير اجتهاد فهو
كالشك لكن نقل غيرهما عن التهذيب وغيره ونقله في شرح
المهذب عن الاصحاب عدم الوجوب فيما لو شك في دخول الليل
فجامع ثم تنبيه انه جامع بها لان الكفارة تسقط بالشبهة
ويشكل عليه انه خلاف في تحريم الاطوار مع الشك فابن الشبهة
المسقط سيما العالم بالتحريم المذكور له بخلاف الظن بالاجتهاد فانه
مبيح على الصحيح فيكون شبهة دافعة للكفارة عند تبين خلافه

٨٨١
الله الا ان يورده وبالشك الظن الحاصل بالاجتهاد ولو حدث
بعد الموطي بنوفا او موت سقطت الكفارة لتبين انه لم يكن في صوم
لما فاة ذلك له او سفر او مرض او غيبا او ارتداد فلا وان انقل
المرض بالموت وان لم يجب قضا **وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد**
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا
او فقيرا موي الشيخان عن ابن هرويرة رضي الله تعالى عنه قال
جاد جمل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت
قال وما اهلك قال وقعت علي امرأتي في رمضان قال هل تجد
ما تعتق به رقبة قال لا قال تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال هل تجد ان تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فاتي
النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال علي اقر
منافوا له ما بين لابتيها اهل بيت اجوج اليه الله منافضك النبي
صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها ثم قال اذهب فاطعمه اهلك وفي
رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين واطعم ستين بلفظ الامر وفي
رواية لابن داود فاتي بعرق فيه ثم قدر خمسة عشر صاعا قال البيهقي
وهو اصح من رواية فيه عشرون صاعا وقد رجحنا عادة الاصحاب بالاقطار
هنا في الكفارة علي ما ورد في الحديث واستيفاء الكلام عليها في الظاهر
وسقتدي بهم ان شاء الله تعالى فلو عجز عن الاطعام استعفت
في ذمته وان كانت بسبب لان حقوق الله تعالى المالية اذا عجز
عنها وقت وجوبها فان كانت بسبب من العبد كزكاة الفطر لم تستعد
في ذمته وان كانت بسبب منه استعفت في ذمته سوا كانت علي وجه

يعين

فيما

البول كجزء الصيد وفدية الخلق او لا تكفارة الظهار والقتل ومقتضى
كلام التنبيه ان الثابت فيها هو الخصلة الاخيرة وكلام القاضي
الطبيب انه احدي الخصال الثلاثة وانها مخيرة وكلام الجمهور انه
الكفارة وانها مرتبة وبه صرح ابن دقيق العيد قال شيخ الاسلام
وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلة فعلها او اثر رتب لا يقال
لو استقرت في ذمته لاموال النبي صلى الله عليه وسلم الاعرابي باخراجها
بعد لانه لو سلم عدم اموره فتأخير البيان هنا الى وقت الحاجة وهو
هنا وقت القدرة جاز فلا يجوز للفقير صرفها الى من تلزمه موته
واما قوله في الحديث اطعمه اهلك ففي الراعي عن الامم يحتمل انه لما اُخبر
بفقده صوفه له صدقة او انه ملكه اياه وامره بالتصدق
فلما اخبره بفقده اذ كان له في صرفها للاعلام بانها انما يجب
بعد الكفاية او انه تطوع بالتكفير عنه باذنه وسوغ له صرفها
لاهل للاعلام بان غير المكفر المتطوع بالتكفير عنه باذنه
وان له لاهل المكفر عنه وكذا اله فيما كل هو وهم منها كما صرح
به الشيخ ابو علي السنجي والقاضي عن الاصحاب **ومن مات وعليه صيام**
من رمضان او غيره فان كان لم يتمكن من قضائه بان لم يزل مريضا
او مسافرا من اول شوال حتى مات فلا شيء في تركته ولا على ورثته نعم
لو كان فاته بخير عذر اثم ويتذكر انه عنه بالفدية صرح به الراعي
في نذر صوم الدهر وان كان عاكن منه **اطعم عنه** بالبناء للمفعول
كل يوم اي اطعم الولي وجوبا عنه من تركته لكل يوم مدا من
مكان الفطر فيعتبر غالب قوت البلد كما تقدم لفقير او مسكين

وكل

وكل مد لكفارة تامة فيجوز صرف عدد منها الي مسكين واحد
ولا يجوز صرف مد لاثنتين كما قاله القاضي وجزم به السبكي وغيره
لما اتفقوا ان كل مد كفارة ومد الكفارة لا يعطى لأكثر من واحد لمجرد
من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين رواه
الترمذي وصح وقفه علي بن عمر ورواه البيهقي عن فتوي عابشة
وابن عيسى ولا يجوز ان يصوم عنه في الجديد قال الماوردي وهو
اجماع من الصحابة والمصنف القطع به لانه عبادة بونية فلا
يسقط وجوب الفدية وفي القديم يجوز للاحاديث الصحيحة
كحديث الصحيحين عن عابشة من مات وعليه صيام صام عنه
وليته ورجحه النووي في المنهاج وصوبه في الروضة ونقل تصحيحه
عن جماعة من محققي اصحابنا مع قوله ان المشهور في المذهب تصحيح
الجديد قال بل ينبغي ان يحزم بالقديم فان الاحاديث الصحيحة
ثبتت فيه وليس للمجديد حجة من السنة والحديث الوارد بالطحا
ضعيف فتعين القول بالقديم ثم من جوز الصيام جوز الاطعام انما
ويوده ما نقله ابن الرفعة عن البندنجي عن الشافعي رضي الله عنه
انه قال في الاملا ان صح الحديث قلت به والظاهر ان الاملا من الكتب
الجديدة على ان منهجه الجديد اتباع الحديث وقصحه من غير
معارض فالظاهر ان المذهب هو القديم ولا ينافيه كون الشهور
فيما بينهم تصحيح الجديد لان الترجيح لا يتقيد بشهرة او كثرة قول
جماعة ان المذهب هو الجديد لا القديم وان رجحه النووي وصوبه
لان مختاره من حيث الدليل فحقا فيه نظر ظاهر وهل يعتبر فيه
يصوم على القديم الولاية كما في الحديث او مطلق القرابة او بشرط الارث

او العسوية فيه احتمالات للامام قال الرافعي واذا فحصت عن نظائره
وجبت الاشبه اعتبار الارث والنووي المختار اعتبار مطلق القرابة
وصححه في شرح المذهب قال وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر مسلم
لامرأة قالت له ان ابي مات وعليها صوم نذر افاصوم عنها صومي
عن امك يبطل احتمال ولا ينفك المال والعسوية قال ومذهب الحسن
البصري انه لو صام عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد اجزاه قال
وهو الظاهر الذي اعتقده ولم ارفيه كلام الاصحاب انتهى وهو
محتمل وكالولي فيما ذكر ما ذونه العولي وما ذون الميت باجرة اودها
وهي في ما ذون العولي من راس المال قال السبكي كذا الطقوس وهو محمول
علي ما اذا كانت الاجرة لا تزيد على الفدية فان زادت لم تجب الابوي
العمرثة لانها غير متعينة بل يتخير بينها وبين الفدية فالزائد
لا يلزم بقية الورثة باخراجها انتهى وقضية ذلك ان ما كان قدس
الفدية فاقل يلزم بقية الورثة باخراجه وهو ظاهر ان لم يرد والامر
نعم لو طلب بعضهم الاذن باجرة لا تزيد على الفدية وبعضهم
اخراج الفدية فايها يجاب فيه نظرو ويؤخذ مما رجحه الزركشي
وابن العماد فيما لو قال بعض الورثة نطفهم وبعضهم نصوصم انه
يجاب من طلبه لا طعام لانه مجمع عليه اجابة من طلب اخراج الفدية
وينبغي الاكتفاء باذن بعض الاوليا اذا تعددوا فلو اجتمع ما ذون
الولي وما ذون الميت فهل يستويان او يقدم احدهما على الآخر
فيه نظر وهل يشترط في كل من الاذن والمأذون البلوغ والحرية او البلوغ
فقط او البلوغ والحرية في الاذن والبلوغ فقط في المأذون او لا يشترط

شي من ذلك ثم رايت الاذرعني قال فان قام بالتقريب ما يمنع الاذن
اصي وجنون او امتنع من الاذن والصوم او لم يكن قريبا فهل ياذن
الحاكم فيه فنظر انتهى قال شيخ الاسلام والاوجه المنع لانه على خلاف
القياس فيقتصر عليه فتعين الفدية انتهى ولو تعددت الورثة
وانفقوا على ان يصوم واحد منهم جاز وان تنازعوا في فوايد
المذهب الفارقي انه يقسم بينهم على قدر موارثهم انتهى وعليه
فينبغي ان يتمم الكسر حتى لو كان الواجب يوما واحدا تخيير كل واحد
بين صوم يوم كامل واخراج قدر حصته من المدنعم لو اراد بعضهم
هنا الصوم وبعضهم اخراج حصته فينبغي المنع لانه كفارة بعد واحدة
فلا يتبعض صوما واطعاما ولو صام غير المتفق عليه فينبغي ان يقع
الموقع وظاهر ان اتفاقهم على ان يصوم كل منهم كاتفاقهم على ان يصوم
واحد منهم ولو اجتمع من يرث وغيره وتنازعوا فيمن يصوم فينبغي
ان يقسم بينهم على عدد دروسهم وينبغي ان يكون التنازع فيمن
يخرج الفدية فهو فيمن يصوم في جميع ما ذكر لكن ينبغي فيما اذا
وجد من يرث وغيره اجابة الوارث لتسلطه على التركة دون غير
ثم رايت الزركشي قال ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم
والاستيجار والولي غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط وظاهر
ان غير الوارث لو اخرج الفدية لم تقع الموقع فليتنامل ولو قال بعض
الاقارب انما اصوم واخذ الاجرة جاز فلو منع غيره من اعطائها
فينبغي ان يجاب ان اراد الصوم ولو اذنوا لمن يكفر ويبرح عليهم
فان اخرج الفدية رجع او صام فياتي فيه الوجهان فيما لو كف

المحلوف بالصوم وقلنا بوجوبه على الخالف احدى ايرجع عليه بما قابل
الامداد من الصوم وثانها الارجوع اما اذا خلف الميت تركته فلا يجب
على الميت صوم ولا طعام نعم يسق له ذلك فروع لومات انسان
وعليه صلاة او اعتكاف لم يفعل عنه بعد موته ولا فدية لعدم ورود
بل حكى جماعة منهم النووي على انه لا يصلي عنه لكن يقول فيه ما في
البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها انه امر امرأة ماتت امها وعليها
صلاة ان تصلي عنها وان قال مالك بلغني عنه خلافه لان ما في البخاري
اصح نعم لو نذر ان يعتكف صايما فلا تولى ان يصوم عنه معتكفا
لان الاعتكاف هنا تابع للصوم ومثله ما لو نذر ان يصوم معتكفا
وفي الاعتكاف قول انه يفعل عنه وليه وفي رواية عن الشافعي
رضي الله تعالى عنه انه يطعم عنه قال الامام عن شيخه ما
لكل يوم بليته قال وهو مشكل فان اعتكاف لحظة عبادة
تامة وخرج صاحب النهي بهذا القول في الصلاة قال
فيطعم عن كل صلاة مدا في اية في شرح السنة للمصنف الطبري
انه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه واجبة او مندوبة
والشيخ ان عجز عن الصوم بان لم يطقه او لحقه به مشقة شديدة
يفطر ويطعم عن كل يوم وهل المد في حقه بدل عن الصوم او واجب
ابتداء وجهان اصحهما في شرح المذهب الثاني وتظهر فائدة
في انعقاد نذر الصوم والاصح في الروضة عدمه وفيها
لو قدر بعد الصوم فعلى الاصح لا يلزمه القضاء وفي الزوم
يشعر بصحته منه وهو كذا لك اتفاقا كما قاله السبكي وقد

دعا

معد

مستكمل

١٩٤
يستشكل بانه واجبه ولا بد لاعتن واجبه الذكوهوا الاطعام وجوابه
انه واجبه في الاصل وفارق المعصوب اذا قدر على الحج بعد عجزه
هبت يجب عليه بان لم يخاطب بالصوم بخلاف المعصوب فانه
موطب بالحج فان عجز عن الاطعام بان كان معسرا ففي استقراره
عليه وجهان كالكفارة وقضية كلام الروضة واصلاها استقراره
القضاء في حق المريض والمسافر وبه قطع القاضي ابو الطيب لكن
قال في شرح المذهب ينبغي تصحيح عكسه اذ لا جناية منه انتهى
وبه جزم القاضي قال شيخ الاسلام وهو مردود بما مران حق
الله تعالى المالى اذا عجز العبد عنه وقت الوجوب ثبت في ذمته
وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هناك ذلك
اذ سببه فطر بخلاف زكاة الفطر انتهى ولو اخر الفدية عن السنة
الاولى لم يلزمه شي للتأخير وليس له تعجيل فدية يومين فالتأخير
وله تعجيل فدية يوم فيه اوليلته ومثله في ذلك الحامل والمرضع
وكالشيخ المذكور في جميع ما ذكره موبين لا يرجي بروه **والحامل والمرضع**
لا ولادها ولو مريضتين او مسافرتين اذا خافتا على انفسهما
ومدتهما او مع اولادهما كما في شرح المذهب افطر اجوازا بل وجوبا
ان خافتا على هلاك الولد وعليها التقاد ون الكفارة وان خافتا
على اولادهما فقط افطر تا كذا ذلك وعليها القضاء والكفارة
واستثنى في الروضة في باب الحيض من الرضع ومثلها الحامل كما بحثه
الاذرعي المتخيرة ولا كفارة عليها الشك وهو ظاهر اذا افطرت
سنة عشر يوما فقل وان رأت عليها فينبغي وجوب الكفارة عن

الزايد للعلم بانه يلزمها صومه فلو افطرت كل رمضان لزما مع القضا
 كفارة اربع عشرة يوما عليه الجلال البلقيني وكا ولاد الرضعة
 في جميع ما ذكر اولاد غيرها باجرة او غيرها لكن محله اذا لم توجد
 مفطرة او صائمة لا يضرها الارضا والا فلا يجوز لها كما قال شيخ الاسلام
 الافطار بسببهم قال البلقيني وانما لزم الكفارة المستحقة ولم يلزم
 اجير الحج دم التمتع لان الدم من تنمة اتصال المنافع اللازمة للرضع
 ولو افطرت المريضة او المسافرة بقصد الترخص وحده او مع الخوف
 علي الولد او لا بقصد في منها فلا كفارة عليها ما ثم ظاهر اطلاق المصانه
 لا فرق في جميع ما ذكر في الحامل والمرضع بين الحرة وغيرها لكن ينبغي
 تقييده بالحرة اما الرقيقة فينبغي ان تكون كالرقيق اذا احرقها
 رمضان مع امكانه من غير عذر حتى دخل رمضان اخر هل تدرعه
 الفدية قال الاصمعي من فقها اليمن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم
 فيها بحال والعبد ليس من اهلها فلا تجب عليه اذا اعتق قال بعض
 المتأخرين يتجه فيه خلاف قريب من الخلاف في الشيخ العاجز
 عن الصوم اذا كان معسرا ثم ايسر والعبد اولى بعدم الوجوب لانه
 لم يكن من اهل وجوبها عند الافطار **والكفارة** اللازمة للحامل والمريض
 المذكورتين **عن كل يوم** واحد مما يجزي في الفطرة وان تعدت
 الولد كما افاده كلام المصنف لانها بدل الصوم بخلاف العقيقة لا فدية
 عن كل واحد وهو **طل وثلاث** اي البخداوي وقد تقدم بيانه
 اول كتاب الطهارة **بالعراقي** الذي يتصور بالصوم تقصيرا ببيع
 التيمم **والمسافر من طول الايام** القصر وان حدث بعد نية الصوم

في كل يوم من كل يوم
 في كل يوم من كل يوم

او علم انه يصل مقصده معقب افطاره كما هو ظاهر اطلاقهم الا ان حدث
 بعد ما اصبغ صايما مقيا بان لم يجاوز ما تجب مجاوزته في السفر لا بعد
 طلوع الفجر وكذا لو شك في ذلك كما هو ظاهر لان الرخص لا يصار اليها الا
 بيقين **ينظر ان** جواز امن غير كراهة وقد يجب بشرط نية
 الترخص بالفطر كما ذكره البغوي وغيره ليشتمل الفطر للمباح
 من غيره وقد يفهم قوله **ويقتضيان** اي وجوبا ما يحتمل السبكي
 من تقييد جواز الفطر بالسفر بما اذا رجي اقامة يقضي فيها بخلاف
 مويم السفر لان في تجويز فطره ابدالة حقيقة الوجوب
 بخلاف القصد ونأزعه الزركشي بانه يعطي حكم التيمم في لزوم القضا
 اذا لم يبق قبل رمضان الاي الاما يسعه انتهى لا يقال لانسان اذا تجوز
 الفطر ابدالة حقيقة الوجوب لانه اذا ما ان يصوم عنه وليه او يعدي
 من تركته لانه ممنوع لما تقدم ان من فاته شيء من رمضان فان قبل كان
 قضايه بان لم يزل مريضا او مسافرا من اول سؤال حتى ما ان لا يتداركه
 عنه بصوم او غيره ولو غلب علي طئه انه لا يعيش للقضا فهل يجوز له
 الفطر تردد فيه الاذري قال بعضهم والظاهر عدم الجواز حينئذ
 ثم حيث لزم القضا من ذكر من الحامل والمرضع او المسافر فاحره
 حتى دخل رمضان اخر فان اخذه مع عدم تمكنه من قضايه بان استمر
 عجزه كالمريض والسفر والحمل والارضاع حتى دخل رمضان اخر فلا شيء
 عليه وان اخره مع تمكنه منه بان زال عجزه قبل رمضان الاخر فترك
 القضا الى دخوله اثم كما ذكره في شرح المهدب ولزمه مع القضا الكل
 يوم مدي يجر دخوله رمضان كما ذكره في شرح المهدب ايضا ويترك

المدة بتكرار السنين ولو مات قبل القضا اخرج من تركته لكل يوم مائة
للعقوبات ومما لا يخبر وعلي هذا فيخرج من تركته الحامل اذا كان فطرها
للخوف علي الولد فقط ثلاثة امداد قال في الروضة كاصحها واذا
قلنا بالاصح وهو التكرار فكان عليه عشرة ايام فوات ولم يبق من
شعبان الا خمسة ايام اخرج من تركته خمسة عشر يوما لاصل
الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضا خمسة قال واذا لم
يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتاخر فيه قضا جميع الفات
فهل يلزم في الحال الفدية عملا ليسعه الوقت ام لا يلزم الا بعد دخول
رمضان فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكلن هذا الرغيف
مدا فلتلف باثلاثة قبل الغد هل يحنث في الحال او في بعد مجي
الغد انتهى وقضيته انه لا يلزمه الا بعد دخول رمضان وبه
قال ابن العباد فارقابينه وبين ما اقتضاه كلامهما السابق فليكن
ما لم يبق من شعبان الا خمسة ايام بان الزمان المستقبل يقدر
حضوره بالموت ولذا حل الاجل به بخلاف المجي لاضرورة الي تعجيل الرضا
المستقبل في حقه لكن صوب الزركشي لزوم حاله فوق بينه وبين مثله
الحلف المذكور بموته هنا عاصيا بالتأخير وتحقيقه الياس بفوات
البعض بخلافه في تلك الانتفا العصيان وتحقيقه الياس لجواز موته
قبل الغد فينتفي الحنث ولو فوت رمضان او بعضه بلا عذر
اخر قضا به عذر حتى دخل رمضان اخر لم تكثره الفدية
علي ما صرح به سليم الرازي والمتولي لكن نقل الشيخان عن الترمذي
واقتراه ان تأخير المتعدي بالعطر القضا للسفر حرام قال شيخ الاسلام

وقضيته لزوم الفدية يعني لانه اذا حرم السفر فقد اضر القضا مع امكانه
لانتفا العذر وذكر الاذرع في اخذ امن كلامهم انه لو اخر جهلا او نسيانا
كان عذرا في التأخير فلا فدية وسبقه الي ذلك الرويان لكن بمن افطر
لعذر وحكي في غيره احتمالين لو اده وظاهر علي هذا ان الاكراه كالجهل
والنسيان وانه لو كان التأخير جهلا او نسيانا فيما عدا السنة الاولى لم
يتكرر المد وهو ما بحثه بعضهم ومقتضي كلام الشيخين فيما اقام السفر
مثلا مدة يمكن فيها القضا ثم سافر في شعبان او غيره ولم يقض انه
يلزمه الفدية قال الاسوي وفيه نظر ولو عجل الفدية علي فسد ان يوحى
القضا مع الامكان الي رمضان الاخر ففعل اجزائه وان حرم عليه التأخير
واذا اخر النسخ العاجز المد عن السنة الاولى فلا شيء عليه وقال الغزالي
فيه وجهان قال في الروضة وهو شاذ **فصل في الاعتكاف**
والاعتكاف سنة اي طريقة في الدين **مستحبة** في كل وقت ويتأكد
في رمضان وفي العشر الاخير منه لكل مسلم عاقل لا مغرم عليه وسكون
خال عن جنابة وحيض وان حرم لبثه لحق غيره كما حرم به شيخ الاسلام
كان وقف المسجد علي غيره دونه او كان صبيا مميذا او رقيقا
او زوجة وان حرم بغير اذن السيد والزوج فلها اخراجها ان اعتكفا بغير
اذن او تطوعا وان نذرا باذن الا ان كان المذور منامعينا كما هو ظاهر
نعم ان لم يفوت عليها منفعة كان حضر المسجد باذنها فنويا لا اعتكافا
فلا ريب في جوازه نبيه عليه الزركشي وهو ظاهر وقضية ما تقدرا انها
لواعتكفا باذنها عن المذور امتنع عليهما اخراجهما وهو ظاهر وان
وجب تتابعه نعم للمكاتب ان يعتكف بغير اذن السيد كما نقله
القاضي عن النضر قال وصوره بعض اصحابنا بما لا يحل بكسبه لقله

ومنه اولاً مكان كسبه في المسجد كالحياطة وكذلك السجدة في نوبته ان
كان بينه وبين سيده مهابة وللقن اذا استنواه سيده بعد
نذره اعتكاف ذلك الزمن قال شيخ الاسلام وقياسه في الزوجة
كذلك انتهى والمشتري الحياض ان جهل ذلك **وله** ليحقق **شرطان**
النية في ابتدائه كالصلاة ويتعرض في نذره للغرضية لئلا يخرج عن
النفل او النذر كما نقله الزركشي عن صاحب الدخاير ووجهه قال
لان الوقاية واجب فكانه نوي الاعتكاف الواجب عليه انتهى
واعلم يجب مع التعرض للغرضية التعرض لسبب وجوبه بخلاف
الصلاة والصوم لان وجوبه بخير النذر بخلافهما فخرج من
المعتكف وعاد فان كان نوي اعتكافاً مطلقاً وجب تجديد النية
الا ان يعذر عند خروجه على العود فلا يجب التجديد كما قاله
في التتمة وصوبه في شرح المذهب لانه يصير كنية المدينين ابتداء
كما في زيادة عدد ركعات النافلة وبذلك يجاب عن قول الروضة
كاصلها وفيه نظر فان اقتصر النية باول العبادة شرط فكيف
يكتفي بعزيمة سابقة انتهى او مدة لشهر او يوم تطوعاً او نذر
لم يشترط فيه التتابع وجب التجديد الا اذا خرج لقضاء الحاجة او
شرط فيه التتابع لم يجب التجديد ان خرج لما لا يقطع الخروج له
تتابع الاعتكاف كقضاء الحاجة فيما لم يفقدش بعده عن المعتكف وكما لا
واذا ان الراتب بمسجد منفصلة عنه وعن رحبته والمراد
الذي يشق معه المقام في المعتكف او جيش منه تلويثه والسهو والاكراه
وجب ان يخرج لما يقطع كاد الشهادة وان تعين وقضاء الحاجة فيالحق
بعده عن المعتكف والشرب اذا وجد المأفية واذا ان غير الراتب وكذا الراتب

بمنارة ليست للمسجد او بحبيبة عنه وعن رحبته واما التي بابها
في المسجد او في رحبته فلا يجوز صعودها للاذان او غيره كانت في
نفس المسجد ام الرحبة ام خارجة عن سميت البناء وتربيعه فعمل صحة
صحة الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في هوا الشارع والحق به الزركشي
مالواخذ للمسجد جناح الى شارع فيصبح الاعتكاف فيه لانه تابع له
ويرد بوضوح الفرق بينهما **والثبوت** ولو متردداً قدر ما يسمى عكفاً
بان يزير علي اقل ما يكفي في الطائفة في الصلاة بخلاف مجرد العبوة
واقل ما لا يكفي في الطائفة واستحب الشافعي رضي الله عنه ان يكون
قدر يوم خروجه من الخلاف وبين ضم الليلة اليه كما حكاها جماعة
عن النص ولو كان يدخل ساعة ويخرج ساعة وكل ما دخل نوي
الاعتكاف صح على المذهب وبلا صوم لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال
ليس علي المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه والله صلى الله عليه وسلم
اعتكف العشر الاول من شوال وفيها يوم العيد وظاهره انه لا يصح صومه
في المسجد ولو غير جامع سوا فيه صحنه وسطحه ورحبته المعدودة
منه وغيرها نعم للجامع اولى وان كانت الجماعة في غير الشروع كان زمن الاعتكاف
اقل من اسبوع او كان المعتكف ممن لا يجب عليه الجمعة كما اقتضاه اطلاق الروضة
قال الاذري انه قضية اطلاق الشافعي والمجهر انتهى وقضية كلام الرازي
خلافه ونازع الزركشي فيه بل يتعين للجامع فيما لو نذر اعتكاف مدة
متابعة يتخللها الجمعة وكان من اهل وجوبها ولم يشترط الخروج لها
لان الخروج لها يقطع التتابع وخرج بالمسجد غيره ومنه ما وقف
جذوه شايعاً مسجد اعلى ما تقدم قبيل الصلاة وارضى المصنف والمصنفين
بارضى مستلحراً نعم لو بني فيها مصطبة ووقفها مسجد اقال الاسوي

فبيته الصحة وبه صرح بعضهم قال شيخ الاسلام ولا يجزى ما وقع
للزكري من انه لا يبيح الاعتكاف وان لم يبين مصطلبه اي لان المسجد
هو البناء في تلك الاهي والهوات تابع لها **ولا يخرج من الاعتكاف والنذر**
المعين مدته كعدا الشهر والشروط تتابعه باللفظ كعشرة ايام
متتالية اي لا يجوز الخروج اذ عارض عارض ثم ان عين نوعا كالا
اخرج الالعبادة المرضي او عيادة زبد او تشييع جنازة خرج لما
عينه دون غيره ولو اهتم منه واذا اطلق كالا اخرج الا لشغل او
عارض خرج لكل شغل ديني كالعبادة او ديني مباح كلقا السلطان
لا نحو الجماع وان عينه بل ذلك يبطل به النذر ان عينه لكونه
شروطا لما يقتضي الاعتكاف وليست الفريضة من الشغل ولو شرط
قطع الاعتكاف ان عارض عارض فكل لو شرط الخروج لكنه هنا لا يلزم العود
عند قضا ذلك العارض ولو نذر صلاة وشرط الخروج منها ان عارض عارض
او صوما وشرط الخروج منه ان جاع او ضعف فوجهان احدهما انه قطع
الاكثر ويصح الشرط ولو نذر التصديق بعشرة دراهم او بهذه الدراهم
الا ان تعرض حاجة ونحوها فعلي الوجهين والاصح صحة الشرط ايضا
فاذا احتاج فلا شيء عليه ولو قال في هذه العربات كلها الا اذ يبرأ
فوجهان احدهما لا يبيح الشرط **الاحاجة الانسان** من بطل او غايها
وان امكنه فعلها في سقاية المسجد او داره بحسبه لصديقه فله الخروج
الي داره وان بعدت الا اذا تقاضى البعد بان يذهب اكثر الوقت
في التردد اليها كالمضطرب اليه فانه لا يجوز الا ان لا يجد في طريقه
موضعا او لا يليق به ان يدخل القضا الحاجة غير داره ولو كان
له داران كل واحدة بحيث لو انفردت جاز الخروج اليها واحدها

اقرب ففي جواز الخروج الي الاخرى وجهان احدهما لا يجوز ولا يشترط
لجواز الخروج شدة الحاجة واذا اخرج لا يكلف الاسراع بل عيشي على سجيته
المعهودة ولا يتباني فوق عادته واذا فرغ من قضا الحاجة واستجبي
فله ان يتوضا خارج المسجد لان ذلك يقع تابعا قال بعضهم بحثا
وان كان خرج له دون قضا الحاجة وفيه نظر لان الخروج حينئذ
ان كان مع امكانه امكانه في المسجد قاطع للولا فلا يتغير حكمه كتقديم
قضا الحاجة لا يجوز الخروج له اذا امكن في المسجد فان خرج انقطع
تتابعه بخلاف الوضوء المفرد وبلا يجوز الخروج له وان لم يمكن في المسجد
لكن بحث بعضهم ان الوضوء المفرد وبكفيل الاحتمال معتكفا كالتلويث
في الوضوء الواجب **او عذر من حيض** وان كانت المدة تنفك عنه
على الباء والحيض النفاس كما في شرح المذهب بخلاف الاستحاضة
فلا يخرج لها بل تخفى عن تلويث المسجد نعم ان شق الاحتراز
فيتم جواز الخروج حينئذ من غير قطع للتتابع **او مرض لا يمكن**
المقام معه في المسجد بل يشق لاحتياجه الى الفراش والخاذا
وتردد الطبيب او يخاف معه تلويث المسجد كاشهاد وادار
البول بخلاف ما يمكن المقام معه كالصداع والحمية الحقيقية وانما قطع
الفطر بالمرض المتتابع في صوم الكفارة لان خروجه لمصلحة المسجد
بخلاف فطره فانه لمصلحة نفسه او صلاة جمعة او غسل احتلام
او اذا رأت بمنارة منفصلة عن المسجد بمغنية له كما في شرح للمذهب
وفيه نظر نعم لو حصل الشعار بالاذان فظهر السطح امتنع الخروج
لها كما بحثه الاذرعى لعدم الحاجة اليه او عي وحسبه او شرب لم يمكنه

في المسجد او اكل اذ كان المسجد مطروقا او عدة او اقامة نحو حرد وتغير
عليه او ادا شهادة تعين عليه اداوها او اكره او خوف من خوفه
او لص او ظالم او غريم وهو معسر عاجز عن البيعة ولا يبطل التتابع
بالخروج لشي من هذه المذكورات الا للحيفي اذ كانت المدة تتفك عنه
غالبيا والجمعة بخلاف ما لا تتفك عنه غالبيا بان تكون اكثر من
خمسة عشر يوما كما قاله النووي تبع الجماعة واعترض بان العشرة
والثلاث والعشرين تخلو عنه غالبيا فانها غالب الظاهر وعدة
الطلاق ان كان يسبها كان علقه بمشيتها فثبت معتكفة او قد
الزوج لا اعتكافا مودة والحدان ثبت باقراره واداء الشهادة
وان تعين نعم ان تعين التحميل ايضا لم يبطل التتابع
بالخروج لها علي الاصح في شرح المذهب قال شيخ الاسلام وظاهر
الاحمال التفصيل اذا تحمل الشهادة بعد الشروع والافلا يتقطع
التتابع كالو نذر صوم الدهر ففوته لصوم كفارة لزمته قبل
النذر ولا يلزمه القضاء ايضا انتهى وقد يعرف بان وقوع ما
الصوم في المندور هناك ضروري بخلاف الشهادة هنا والاكراه
بحق كخراج عبده او زوجته وقد اعتكف بغيبا ذنه ولم
الحاكم من مطال بلحق لادايه والخروج خوفا من نحو الهدم اذا وجد
مسجدا قريبا يامن فيه فلم يدخله كما قاله الاذري كالبغوي
وكل عذر لم يجعله قاطعا مفند الفراغ منه تجب العود ولو اخرج
انقطع التتابع ونعذر البتاني نعم لو عاد مريضا في طريقه
ولم يبطل الوقوف عنده ولا عدل عن طريقه ولو قليلا كان

المريض بسبب من دار دخلها القضاء الحاجة فعدل اليه او صل
علي جنازة في طريقه ولم يعدل عنها اليها ولا انتظرها ولو قليلا
لم ينقطع تتابعه وكذا الوقوف في طريقه قدر صلاة الجنازة لا ي
عرض كان الا النزهة فيما يظلم كما نقله في الوجوه واصلهما في الامام
والغزالي وانهما ضبطا الوقوف القليل بذلك لكن في شرح المذهب
عن المتولي ضبطه بالعرف قال الشيخان ولا بد من قضا الاوقات
المروقة الى الاعذار ما عدا قضا الحاجة وقضيته اختصاص
هذا بقضا الحاجة لكن فيه الاسوي علي ان الوجه جربانه
في كل ما يطلب الخروج له ولم يبطل زمته عادة كمن وعدة هيف ونفاس
ونقله عن نعيم الشيخ ابي علي وغيره وخروج بالمنذور التطوع فيجوز
الخروج منه مطلقا وبما بعده المندور المطلق الذي لم يشترط
تتابعه باللفظ وان شرطه بالنية علي ما صححه الشيخان وان
صوب الاسوي وغيره خلافة كعه علي ان اعتكف شهرا فيجوز للخروج
منه مطلقا ايضا اذ لا يتعين تتابعه بل يجوز تفريقه نعم
لو شرط الخروج لعارض كسه علي ان اعتكف شهرا الا يخرج الالبياد
المريض وجب تتابعه ويخرج للمعيته دون غيره واذا عاد بتي
وقضى الزمان المصروف لعارض وبالخروج للشرط وحاجة الانسان
والعذر المذكورات الخروج لغير ذلك كشراب مع امكانه المسجد
وكا كل مع كون المسجد مختصا او مهجورا كما صرح به الاذري اخذ من تغليل
جواز الخروج للاكل بانه يستحي منه في المسجد وقضا الحاجة
في دار فحش بعدها اذا وجد مكانا في طريقه يليق به قضا الحاجة

فيه قال الاذرع والظاهر ان من لا يجتشم من سقاية المسجد لا يجوز له
مجاورتها الى منزله وبه صرح القاطي والمقولي واذا ان غير الراتب
واذا ان الراتب بمسألة ليست للمسجد اوله لكنها بعبادة عنه
وعني رتبته **ويبطل** الاعتكاف مطلقا **بالوطي** في الفرج عامدا مختارا
عالميا بالتحريم بمعنى انه ينقطع في الحال فلا يحسب من زمن الوطي الى
الغسل ويبطل تتابعه ان كان متتابعاً فليس له بعد الغسل البناء
عليه ما مضى وكالوطي في ذلك مقدماً كالمس وقبلة بشهوة مع الاثر
والردة والسكر والخمض على ما تقدم بخلاف الجنون والاختلام والوطي
ناسياً فانه وان انقطع بها في الحال لكن لا يبطل تتابعه فيجوز البناء
عليه ما مضى بعد الافاقة والغسل وهذا في المجنون حيث لم يحد
من المسجد ان امكنه حفظه فيه بلا مشقة وبخلاف الانماء والنوم
فلا ينقطع بها ولا يبطل تتابعه والله اعلم **كتاب الحج**
وذكر فيه العمرة ولا يجبان باصل الشرع الامورة واحدة هي لو حج ثم
ارتد ثم اسلم لم تلزمه الاعادة كما قاله الاصحاب وان حبط ثوابه
كما قاله في الام لان الردة انما تحبط العمل حيث انفصل بها الموت
وان احبطت الثواب مطلقا واحباطه لا يستلزم احباط العمل
خلافا للاسوي حيث اعترض ما قاله الاصحاب بما قاله في الام
وقد تجب الزيادة عليها كعارض كندر وقضا والاصل في حرمها
قوله تعالى وسع على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
وما رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح عن
عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل علي الساجدة

قال نعم

قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة ولا قاييل بالفرق بين الرجل
والمرأة ولا وجه له مفيد ابه واما خبر انه عليه الصلاة والسلام سئل
عن العمرة او اجبة هي قال لا فهو ضعيف اتفاقا قال في شرح المهذب ولا
يغتر بقول الترمذي فيه حسن صحيح وعن ابي زرير بن العقيلي انه
قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبيعي لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن
قال حج عن ابيك واعتمر قال احمد لا اعلم في اجاب العمرة حديثا اجد
من هذا ولا اصح قال العز بن جماعة والاستدلال به يتوقف على
ان النيابة لا تكون الا في فرض وعلى ان وقايح الاعيان تعم انتهى
قلت ويجاب بالتزام ان النيابة عن المعصوب لا تكون الا في فرض
كما صرح به غير واحد والخبر وارد في المعصوب وبان وقايح الاعيان
القولية تعم كما تقدم في الاصول وجعلوا منها قوله عليه الصلاة
والسلام لغيلان امسك اربعا وخارق سايرهن فليبتا مل ثم رأت
بعض المشايخ اجاب عن الثاني بما ذكرته وعن الاول ولها اربع مراتب
الاولى الصخرة المطلقة بشرطها الاسلام فقط فلا يصح حج كافر ولا الحج عنه
والثاني ولو محر ما عن نفسه او غيره ان يحرم هو او ما ذونه غير المكلف
ذكر اكان او انثى من مجنون عن جنونه قبل بلوغه او بعده او صبي
ولو مميزا كما صح في اصل الروضة خلافا لما في شرح مسلم او غيره
وان كان اسلامه بالتبعية وان كان معتقدا للكفر على ما صح
والدرويات اذ اعتقاده لا يخرج عن حكم الاسلام والتسك لا يبطل
بنية الا بطل واختار الدرويات خلافا له لان اعتقاده بصادقية
القرينة ويؤخذ منه انه لو تكرر اعتقاده عن النبي لم يبطل وقول

عن

بعضهم لو اعتقد ذلك في الصوم او الوضوء بغير او في الصلاة صوابا
علي الاول بخلاف الثاني نعم بكونه الاحرام عنه في غيبته لا حتمال
ان يترك شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمه ويمكن الولي من منعه
ويمتنع الاحرام عن المعني عليه كالنكر في ماله بسبب الاغما قال الامام
وليس السيدان يحرم عن عبده البالغ قال الاستوي ومفهوم كلامه
يقتضي الجواز في الصغير لكن راي في الامم الجرم بالصحة من غير تعيين
بالصغير واختار شيخ الاسلام حمل كلام الامام علي الصغير ليستحق
الكلامان وقول ابن الرفعة القياس انه لا يجوز مطلقا كتمويه
اجيب عنه بانه موافق هنا ما لم يستأجر هناك لكن المقصود وكفيل
الثواب له ولهذا اجاز الوصي وكونه هنا الاحرام عنه وفي المأدوم اذا
قلنا الولي يحرم عن المجنون ولو كان عليه فرض الحج بان وجب عليه
قبل الجنون فهل يصح من الولي ان يحرم عنه بالفرض كما يحرم عنه بالنفل
كما ذكرنا في الصبي غير المميز ان قلنا يحرم عنه او يصير محرما فيه
وجهان انتهى فان اردت مع الصحة الوقوع عن الفرض خالفنا في
المرتبة الثالثة ان شرط الوقوع عنه التمييز فليتأمل والولي
هنا هو الاب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم اوقيمة لا الاعم والام وغيرها
اذ لم يكن لهم وصاية ولا ولاية من الحاكم فلو اخرج الجد مع وجود الاب
بلا مانع لم يصح وفارق التبعية في الاسلام بانه عند الاسلام لنفسه
فتبعه فمعه حكم التبعية والاحرام عنده لغيره ولا ولاية له عليه
مع وجود الاب وزاد ابو خلف الطبري الوقت وتبعه الاذرع والبلقي
وهو صحيح بالنسبة للحج ولهذا قال الراعي ان الميقات الزماني من شروط

صحة الحج وكذا بالنسبة للعمرة احتدا عن العالف يعني للرعي دون مطلق
النسك لانه لو احرم بالحج في غير اشهره انعقد عمره وزاد الاذرع في النسبة
وفيه نظر لا نفاد كن كما سيأتي لا شرطا والبلقيني معرفة الاعمال والعلم بها
وهو ان يعلم حال الاتيان بها انه يفعلها عن النسك فلو جرت الافعال
اتفاقا لم يصح ورد الاول الزم كشي بان الظاهر عدم اشتراطه لا مكان
التعلم بعد الاحرام وعدم اشتراط تعيين المنوي بخلاف الصلاة
فيها وغيره بصحة حج غير المميز قلت ويجاب عن الاول بانه انما يورد
لو كان المراد شروط الاحرام بالحج وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد الاعمال
من شروط الاحرام وشروط الاعمال ولا يخفى في توقف صحة الاعمال على معرفتها
فهي شرط في صحتها ولا ينافي فيه امكان معرفتها بعد الاحرام لان المقصود
ان لا يقع الا بعد معرفتها حتى لو وقعت قبل لم يعتد بها وان صارت
شروطها على ان ظاهر قول الايضاح في باب اداب السفر يجب اذا اراد
الحج ان يتعلم كيفية هذه الفرض عين اذ لا تنفع العبادة الا لمن
يعرفها اشتراط معرفة الاعمال قبل الاحرام لانه اوجب معرفة التبعية
قبل الاحرام وعلمه بتوقف صحة العبادة عليها وعن الثاني بان ولي
غير المميز قائم مقامه ولا بد من معرفته وورد الثاني الاذرع
راجع بانه داخل فيما قبله وغيره بان الشرط عدم الصارف كما في
الصلاة بل هذا اول لان الصلاة اضيق منه ولا يخفى ان الاذرع
حمل العلم بها على معرفتها وغيره على قصد ما للنسك ويدل عليه
تفسير العلم بها بما تقدم فليتأمل وكيفية احرام الولي عن ذكر
انه ينوي جعله محرما فيصير محرما بذلك ويحضر المواقف كعرفة

ومزدلفة والمشعر الحرام وجوباً في الواجب ونوباً في المندوب ولا يكتفي
 حصوره عنه ويأمر بفعله ما يقدر عليه ويفعل عنه ما لا يقدر
 عليه وجوباً في الواجب ونوباً في المندوب فيها فان قدر على الطواف
 مثلاً علمه فطاف ولا يطيف به ويصلي عنه ركعتي الاحرام ان لم يكن
 مميزاً او الاصلان بنفسه ويناوله الاحجار فيومئذ ان قدر والار
 عنه من الارمي عليه قال في الروضة كاصحها ويستحب ان يضعها
 في يده اولاً ثم يأخذها ويرمي وفي شرح المذهب يسن وضع الحصا
 في يده ثم يأخذ بيده فيرمي بها والا فياخذها من يده ثم يرمي
 بها ولو لمساها عنه ابتداء جاز بخلاف من عليه رمي فيقع ربه
 عن نفسه وان نوي به الصبي قال في الروضة ولو امر كبه الولي له
 وهو غير مميز فطاف به قال الروياني لم يصح الا ان يكون الولي سابقاً
 او قائداً انتهى وكالولي ما ذونه وكالطواف السعي وظاهر انه اذا فعلها
 اذا فعلها عن نفسه نعم ان امر كبه ذابته او قاده بيده فيها فينبغي
 الصحة وان لم يفعلها عن نفسه بل يحصل ان لكل منها عالي ماسياني
 في الطواف في مسایل المحول فليتامل والثاني صحة المباشرة
 وشروطها الاسلام والتمييز فلا تنجح مباشرة المحمّل للاحرام والطواف
 والسعي وكذا الخلق ان جعلناه تسكناً بجنته الرافي والوقوف اي من
 حيث الاجزاء عن قرصه والافق وقف محمّلنا وقع له فعلاً ولو افاق
 فيما عدا الاحرام وكان الولي قد احرم عنه اجزائه عن حجة الاسلام قاله
 الجلال البلقيني وغيره اخذ من النص وتصح مباشرة العبد وان لم
 ياذن سيده والصبي المميز باذن وليه لا بخيار ذنه وفارق

اسلامه بانه لا يتصور وقوعه الا فرضاً بخلاف غيره من العبادات
 فلو بلغ في اثنا الحج نظر ان بلغ بعد خروج وقته او قبله ولم يكن في
 الموقف ولا عدا اليه لم تجزه عن حجة الاسلام وان كان في الموقف
 او عدا اليه فوقف في الوقت اجزائه عنها لكن يجب إعادة السعي
 ان كان سعي عقبة طواف القدوم قبل البلوغ او عقبة طواف الاضحية
 قبل العود ومثله الطواف ويخالف الاحرام فانه مستدام في حال
 البلوغ ولا دم للامتيان بالاحرام قبل البلوغ وهل يجب العود الي
 الموقف مع التمكن منه فيما لو بلغ بعد الوقوف محل نظر فان الحج
 وان كان على التراخي لكنه يتضييق بالشروع والطواف في العرة كالوقوف
 في الحج قال في الروضة فاذا بلغ قبله اجزائه عن عمره الاسلام قال
 في شرح المذهب وكذا الوقوف فيه وان كان بعده فلا لكن قال البلقيني
 فيما لو بلغ فيه انه لا يكون كبلوغه في الوقوف قال لان معنى الوقوف
 حاصل بما وجب بعد بلوغه بخلاف الطواف ولعله لم يقف على ما في
 شرح المذهب وان كان ما قاله وجهها معني وحيث اجزائه ما اتى
 به عن حجة الاسلام وعمرته وقع احرامه او لا تطوعاً وانقلب
 عقب البلوغ فرضاً على الاصح في شرح المذهب وفيه عن الدارمي فيما
 لو فات الصبي الحج وبلغ انه ان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة
 تجزيه عن حجة الاسلام والقضاء او بعده فعليه حجتان حجة
 للفوات وحجة للاسلام ويبدا بحجة الاسلام ولو افسد الحر البالغ
 حجه قبل الوقوف ثم وافته اجزائه حجة واحدة عن حجة الاسلام
 والفوات والقضاء وعليه فديتان احداهما لا فساد ولا حري للفوات

وعتق الرقيق في الاثنى البلوغ الصبي فيه في جميعها من لكن قال الزركشي
ينبغي وجوب الدم اذا كان قصاعا واجب من نذر او قضا افسده
بل ينبغي وجوبه اذا كان قادرا على الحرية بان علق عتقه بصفة
هو قادر على فعلها تنزيلا للمنتوق منزلة الواقع قال الشيخ
الاسلام قلت الاستثناء الاول ظاهر دون الاول قال الزركشي وسكت
الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن ابي الدم ينبغي ان
يكون كالصبي في حكمه ان تربي ولا يرد عليه قولهم فيما لو سافر به عليه
بعد استقرار الفرض عليه انه اذا افاق واحرم واتي بالاركان حال
افاقة اجزاءه عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة الثقة
لانه ادي ما عليه والام بجزءه عنهما ولم يسقط عن الولي ذلك قال المتولي
لانه ليس له السفر به لجوارحه لعدوم الاجزاء عليه استمرار المجنون
الي الرابع منه او الي خروج الوقت او نحو ذلك من صور عدم الاجزاء في الصبي
فليتأمل ويؤخذ من تحليل السقوط بانه ادي ما عليه السقوط
ايضا فيما لو عتق وهو واقف او عاد اليه مع إعادة ما فعله قبله
من سعي ونحوه والثالثة الوقوع عن فرض الاسلام وشرطه الاسلام
والتمييز والحرية والبلوغ فلو تكلف الفقير وقع عن فرضه بخلاف
من فيه راق والرابعة صحة النذر وشرطها الاسلام والتكليف
فلا ينعقد من كافر ولا غير مكلف بخلاف الرقيق فيعتقد نذره
ولو بغير اذن سيده لكن شرط الاجزاء عن نذر الوقوع باذن
سيده كما قاله ابن الرفعة والقولي نقلا عن غيرهما وكاد ان سيده
كما قاله بعضهم ما لو شرع بغير اذن سيده ثم استمر الي الاتمام ولم يمتنع

لكن تنقل عن المتوفى تصحيح الاجزاء مطلقا والخامسة الوجوب
وشرائط وجوب الحج ومثله العرة **سبعة اشيا الاسلام** فلا يجب علي
كافر اصلي كاسبق نظير في الصلاة وغيرها بخلاف المرتد يجب عليه
كالصلاة وغيرها حتى لو استطاع في ردة فقط استقر عليه وان
اسلم فعسرا ولم يمكنه السير بعد الاسلام نعم لو مات موقدا لم
يقض من تركته لكونه عبادة بدنية فالوصح وقع عنه وهو محال
بخلاف الزكاة ونحوها **والبلوغ والعقل** فلا يجب علي الصبي والمجنون
وان صح منها كما تقدم لعدم تكليفها نعم لو جن بعد وجوبه عليه
ويمكنه منه استقر في ذمته حتى لو مات فقبض من تركته وليس للولي
ان يستنيب عنه لانه قد يفيق فيخرج عن نفسه فلو استتاب عنه
فمات قبل الافاقة ففي اجزائه القولان في استتابة المريض الذي
يجري بروه اذ امان اظهرها لا يجزيه **والحرية** فلا يجب علي من فيه
رق وان صح منه كما تقدم فلو عتق في المرض ومات سيده وخرج من الثالث
فهل يكون الوجوب من حين الموت او من حين الاستطاعة ولو قبل
الموت فيه نظر والظاهر الثاني **ودوره الدابة** او عيته حتى السفر
وما يحتاج في السفر كالما وعلف الدابة **والراحلة** الصالحة لمثله
فهاجا وايابا بان يقدر علي ذلك وقت الخروج حتى موته الاياب
فلا تكفي القدرة عند ابتداء الاياب دون ما قبله كان يكون له
دين موجه علي بعض الرفقة بمكة محله عند ابتداء الاياب
علي ما يؤخذ من اطلاق قولهم ان الدين الموجه كالعدم ومن فوايد
اعتبارها سقوط الحج عنه لو تلف ماله بعد فراع الناس من

الحج وقبل امكانه الرجوع وان لم يكن له ببلده اهل او عشيرة لو حشة
الغربة وقرع النفوس الى الاوطان ويوجد منه كما قال الازهرجي
والزركشي ان من لا وطن له لا يعتد به في حقه مونة الاياب وقيد
الزركشي بان تكون له صنعة في الحجاز تقوم به قال والا اعتبر
بالتوطن وجود واحد من اقاربه وان لم تلمزمه نفقته وقيد الزركشي
بان يستغنى به او وجود زوجة غير زوجية كما قال الزركشي وغيره
بخلاف الصديق لتيسر الاستبدال به ومثله الموي الاعلى والاميل
علي ما افهمه كلام الرافي قال الاسوي وفيه نظر وهل الاعتبار
في ضابط التوطن العرف او قصد الإقامة ابد بحيث تنعقد به
المجعة او مدة تزيد على مدة الزهاب والاياب او يالف فيها ذلك
المحل بحيث تعسر عليه مفارقتها فيه نظر فان لم يستسكن على المدة
من غير محمل الحققة مشقة شديدة اعتد به في حقه الكنيسة كما قال
في الشامل وهي التي تسمى الان بالمحارة فان لحقه ايضا مشقة
شديدة فينبغي ان يعتد به في حقه المحقة وان توقف الازهرجي في
وجوبها عند بعد المسافة لعظم المونة فيها فان عجز عن الركوب
مطلقا كبد او مرض لا يرجى زواله او من مائة او هدم بحيث لا يستطيع
الثبوت مع ما ذكره الا بمشقة شديدة وهي ما تساوي مشقة
المشي على ما قاله الزركشي ويسمى هذا العاجز معضوبا الزمته الاستانة
ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر فالكثرة والامتدحت كما في شرح
المهذب عن المتولي واقروه لقلّة المشقة حينئذ واعترض بان
من اقسام المعضوب من لا يستطيع الثبوت على الراحلة مطلقا

وكيف

فكيف يلزمه في هذه الحالة الحج بنفسه فيحتمل استئنا هذا
القسم فيجوز له الاستئنا وهو ما بحثه الازهرجي والزركشي
في الفتوى وقال المتولي اذا كان المعضوب بمكة او دون مسافة القصر
منها لم تجز الاستئنا لانه لا تكسر المشقة وتابعه الشيخ مع
تقسيم المعضوب الى من لا يمكنه الثبوت على الراحلة والى من يمكنه
مع مشقة شديدة فالاول لا معنى للسنع فيه اللهم الا ان يقال اذا
امكن حمله في محفة او سر يوجله الرجال لم تجز الاستئنا وان لم يمكنه
الثبوت على الراحلة لمحة مونة ذلك مع قرب المسافة ثم قال ولا
شك انه اذا انتهى الى حال لا يحتمل معها الحركة بحال لشدة الضنا
والهين انه لا تجوز الاستئنا وكذلك لو انتهى الى حال يقطع فيها
بمونه قبل ادراك الحج انتهى ووجد من يحج عنه من بعضه او غير
ذكر كان او انثى ان تبرع او رضي باجرة فاقبل ان وجدها فاضل
عن الدين والمسكن والخادم والنفقة والكسوة لنفسه ومن تلمز
نفقته وكسوته لكن يوم الاستئنا رفقها اذهايا واياها قال في الفتوى
وفرقوا بانها اذا اقام بمكة التي صيل وهذا اظاهر فمن يمكنه
ذلك محرفة اما غيره ففي الرأى نظر لا سيما اذا لم يوجب عليه الاستئنا
على الفور بان لم يعص بالتأخير الى الغضب بان بلغه معضوبا
او طرأ عليه العصب قبل التمكن من الاذ ابتغى نفسه انتهى بشرط
ان يكون ممن يصح منه حجة الاسلام بان يكون مسلما مكافرا جازا
في الواقع ولورقي في الظاهر كما قاله الازهرجي وان يكون قد حج
عن نفسه وان لا يكون عليه قضاء او نذر وان يبقى على تبرعه

وان يكون عدلا والام تخرج استنابته ولو رقب لانه لا يطلع على نيته
وقضيته ان هذا شرط في كل من يخرج عن غيوه باجادة او غيرهما وان
يكون ماشيا ان كان بعضا له لانه يشق عليه مشيه بخلاف الاجنبي
وقد يؤخذ منه ان نحو الاخ كالبعض وكذا اموالها وان لم يكن بعضا
قال شيخ الاسلام كما اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشي لو اراد
الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها وان لا يكون معقه
السؤال او كسب وان لم يكن بعضا على المتجه الذي ظاهر كلام الروضة
كما قال شيخ الاسلام وان كان راكبا على الاوجه ومحملة كما قال الاذري في قوله
الزركشي اذا كان بينه وبين مكة مسافة القصر وأكثر والزمه ان ابنته
ان اطاق المشي وكان يكسب في يوم كفاية ايام وان لا يكون معضوبا ولا فهو
كالمساكين مشقة الركوب عليه وينبغي ان يجزي فيه ما سبق عن الاذري
وهذا الشرط انما ذكره في الروضة بالنسبة للولد فيحتمل ان الاجنبي
كذلك ويحتمل الفرق بدليل انه لو بذل الطاعة ماشيا وجب قبوله
بخلاف الولد ثم رايته عبادته في شرح الروض صريحة في ان الاجنبي
كذلك حيث عبره هو والمتمن بقوله وان اطاق والاذري عنه فرعه
وكذا اصله والاجنبي وثق بهم ولم يكن عليهم حج وكانوا ممن
يصح منهم فرض حجة الاسلام ولم يكونوا معضوبين لزمه القبول
بالاذن لهم انتهى وظاهر مما تقدم ان هذه الفلانة الاخيرة
شرطا في لزوم الانابة بخلاف ما قبلها في صحتها ولا يجب حج
المتبرع فور كما قاله ابن عبدان ولا نية الحج على الاذن
عند اذنه واستيجاره كما قاله ابن ابي الدم ويحب عليه ان

فرع توسم طاعته في الحج عنه وكذا غيره من اصل واجنبي على الاوجه
الذي اقتضاه كلام الانوار وغيره كما قاله شيخ الاسلام ولو تبرع الزرع
او غيره بالمال لم يلزمه القبول لكن في الكفاية عن البنديجي وجاعة
انه لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج ايضا وقدر على ان يستاجر له
من يخرج عنه وبذل له ذلك وجب الحج عن المبدول له وجهها وهذا
وفي شرح المذهب عن المتولي لو استاجر المطيع انسانا ليخرج
للعصوب والمذهب لزومه ان كان ولدا التمكنه فان كان اجنبيا
فوجهان انتهى ومقتضى كلام الشيخ ابي حنيفة لزومه والبعوي
عدم لزومه واعتمده الاذري قال شيخ الاسلام وكما لو ولد في هذا
الوالد ثم اللزوم في الولد لا ينافيه ما تقدم انه لو بذل المال لم يجب
القبول لان هذا ليس فيه بذل مال بل استيجار والحاصل ان الاول
مفروض في دفع المال له وهذا ليس فيه دفع مال بل فيه استيجار
له ولو تبرع الامام منه بيت المال فينبغي وجوب القبول ان كان
له فيه حق ولو اراد الولد الحج عن غير ابيه ماشيا لم يكن للاب
منعه قاله ابن المقري وغيره وقد كلفه ما سبق عن نص الام
الا ان يخص هذا بالذكر وقد يفرق بينه وبين الاثني فلو استتاب
العصوب من يخرج عنه فحج عنه ثم زال العصب لم يجزه على الاصح ولا
ثواب له لوقوع الحج للاجبر فله الثواب كما في شرح المذهب فلا اجرة له
وكالمغصوب في ذلك من فيه علة مرجوة الزوال كذا الاستسار
من يخرج عنه فلا يجزيه وانما بعد حج النائب بتلك العلة
نعم ان احرم النائب بعد موته وقع له كما في شرح المذهب لانه

حج عنه بامره وينبغي كما قال الاذري ان يستحق اجرة المثل للمسي
 فلو تكلف العضوب فخرج مع حج الاجير لم يمنع ذلك استحقاق الاجير
 الاجرة وان لم يقع حجته عن العضوب لتعين حجه بنفسه لانه بدل
 منفعته والمعضوب هذا الذي فوتهما علي نفسه بحجه فللمانع
 ليس الامن جهته وانما لم يستحقها في مسيلتي زوال العصب
 واستنابة من به علة يبرجي زوالها فساد الاجارة او تبين
 فسادها هناك لعدم العجز او تبين عدمه بخلافه هنا
 لتحقق العجز عند الاجارة لا يقال من قواعد الاجارة استحقاق
 اجرة المثل في الفاسدة بما يستحق به المسي في الصحبة
 لان ذلك اذا وقع العمل المستاجر دون الاجير وخرج بالمعضوب بالمعنى المذكور
 المجنون والمرضي مرضا يبرجي زواله ومقطوع الاطراف فليس لهم الاستنابة
 نعم بحث البلقيني ان المجنون لو كان معصوبا واستناب عنه وليه
 واستمر عصبه حتى مات اجزاه وفي القوة والظاهر انه لو جن وايس من
 بربه وكان قد استقر عليه الحج ان الولي ان حج عنه بنفسه وبغيره
 وياذن للغير فيه كالميت ولا ينظر في المعصوب المجنون بسفه هل يحج
 الولي اليه اذنه في الاجماع عنه وهل يفرق بين ان يكون عجي بالناسخ
 الي العصب ام لا فرق انتهى ولو اطاق المعصوب الركوب علي سري كحل
 علي اعناق الرجال فهل يجب الحج وان بعدت المسافة توقف فيه بعضهم
 واطلق المحاملي وغيره من العراقيين اشراط الجمل في حق المرأة لانه استمر
 لها قال الاذري وهو ظاهر فيمن لا يليق بمصاركوها بدونه
 او يشق عليها اما غيرها فالاشبه انها كالرجل في العادة جارية

بركوب

بركوب اثنين في محمل فاذا وجد مونة شق محمل ووجد شر يكايكب في
 الشق الاخر لزمه الحج وان لم يجد الشريك فلا يلزمه وان قدر علي
 مونة المحمل بتمامه قال في الوسيط لان الزايد خسران لا مقابل له
 قال الهماني وقصيته ان ما يحتاجه من زاد وغيره اذا امكنت المعاملة
 به يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضي تعيين الشريك قال ابن العاد
 وهو المتجه لان المعادلة بغيره لا تقوم في السهولة مقامه عند النزول
 والركوب ونحوها وقال الزركشي اعتبار وجود ان الشريك ذكره الامام
 وظاهر النص وكلام الامام خلافه بل اذا امكنه معادلة زاده وثقله
 فالوجه الاكتفا بها ولا حاجة الي وجود ان الشريك انتهى وينبغي ان
 يشترط في الشريك كونه عن تليق به بحال الستة والمراد من وجود الرحلة
 والمحمل ان يملكهما او يتمكن من تملكهما او استيجارهما بثمن المثل او اجره
 ولو بدلين له حال علي ملي مقدرا ومنكر عليه ببينة بخلاف وجودهما
 باعارة ونحوها لا اعتبار به قال الاسنوي والقياس ان للوقوف
 علي هذه الجهة والموصي بمنفعته لها يوجب ان الحج بخلاف الموهو
 ولو وقف عليه ذلك بخصوصه وقبله او لم يقبله وصحنا فلا شك في الوجوب
 نعم لو حمله الامام من بيت المال كاهل وظايف الركب والقضاة وغيرهم
 ففي الوجوب نظر انتهى قال شيخ الاسلام والوجه الوجوب مع انه يجب
 عليه الخروج لمعني اخر وهو ان الامام اذا ادب احدا لهم يتعلق بمصالح
 المسلمين لزمه القبول انتهى وليس المراد من وجود الزاد ونحوه وجود
 حمل ذلك مطلقا بل يشترط وجود الزاد والمال في المواضع التي جرت
 العادة بحملها منها بثمن وهو القدر اللايق به في ذلك الزمان

مناه

والمكان والافراد وجوب كان خلا بعض تلك المنازل من أهلها أو انقطعت
المياه أو كانوا لا يبدلون ذلك إلا بزيادة علي من المثل وإن قلت
كما صرح به السبكي فقال لا فرق بين قلة الزيادة وكثرتها انتهى نعم
ينبغي تقييد هذا إذا لم ينته الحال إلى سد الرمي كما سبق نظره
في التيمم ويجب حملها بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة كحل الزاد
من الكوفة إلى مكة والماء مرحلتين أو ثلاث إذا قدر عليه ووجدت
الاتصال ويشتد وجود علف الدابة في كل مرحلة قال في الروضة
كأصلها ذكره صاحب التمهيد والتمتة وغيرها وقال في شرح
المهذب ينبغي اعتبار العادة فيه كلما وسبقه أبي ذلك سليم وغيره
وجري عليه السبكي وغيره ونقل الزركلي عن القاضي عن الأصحاب أن الماء
مثله في ذلك ولو جرد الزاد وغيره مما ذكره أجرة مثل قايده الأعي
أن طلبها واجبة مثل حافظ المحجور عليه بسفه أن طلبها كالجدة
الأسوي لأنه يجرم على الولي أن يدفعها إليه ويشترط أن يكون وجود
ما ذكر من الزاد وغيره في الوقت فلو استطاع في رمضان ثم افتقر
قبل شوال فلا استطاعة وكذا العافتقر بعد عجم وقبل الرجوع
لمن يعتبر في حقهم الرجوع أيضا ذكر ذلك البلقيني وإن يكون فاعلا
عن موته من تلزمه موته حتى اعفاه الوالد وأجرة الطبيب
الأدوية إذا احتاج إلى ذلك مدة ذهابه وإياديه وعي مسكن ولام
يحتاجها فله تخصيصها بالشر وإن اعتاد السكن والاستخدام بالاجرة
عليها هو متجدر بخلاف من استحق منفعتها بنحو وقف كالمساكن
بنيوت للدارس والمتجه أنه ليس له تخصيصها بالشر أخلافا للاند

في قوله أنه غير مستطيع لاستغنايه بذلك واحتمال انقطاع ذلك
لا اعتبار به لأن الاعتبار بالاستطاعة حالا فإن كانا نفيسين ولو أيد
بلايق وفي التفاوت بموت الحج أو كانت الدار زايدة علي حاجته ولو
باع الزايد وفي بموته الحج لزومه ذلك وإن الفها وفارقا للفاضة حيث
لم يجب بيع المالوف فيها بأن بابها أوسع الاتري أنه يلزمه هنا صرف
راس ماله وضيعة التي يستغلها إلى الحج وإن بطلت تجارتها ومستقلاته
وإن لم يكن له كسب كما يلزمه صرف ذلك في الدين بخلافه هناك وفارقا
للسكن والحادم بأنهما يتخذان ذخيرة للمستقبل بخلاف المسكن والحادم
فانه يحتاج إليهما حالا قال في المهمات والجارية النفيسة المألوفة كالعبد
إن كانت الخدمة فإن كانت للمتمتع لم يكلف بيعها قال وهذا التفصيل
لماره ولا بد منه قال ابن العزاد والمتجه أنها كالعبد مطلقا لأن
العلاقة فيها كالعلاقة فيه وأيده شيخ الإسلام بما صححه النووي ونقله
عن الأكثرين من أن الاحتياج إلى النكاح لحوف العنت لا يمنع وجوب
الحج وإن كان الأفضل تقديم النكاح فإن قلت كلام المهمات لا ينافي ذلك
لأنه في تكليف البيع لا ينافي الوجوب معه وعلي هذا فيكون أولى
من كلام ابن العزاد لاقتضائه أن يكلف بيعها قلت البيع بالفعل
حالا لا يمكن لأحد المصير إليه لأن الحج على التواخي فليس المراد بتكليف
البيع وعدمه إلا الوجوب وعدمه والمنافاة ثابتة وعلي
الجملة والمتجه التسوية بين هذه ومسئلة النكاح المذكورة إذا واجه
الفرق بينهما وقضية ما ذكر في مسئلة النكاح المذكورة أنه لا يشترط
القوة علي استصحاب ما يستمتع به في حق من لا يصير عن الواجب
لغلبة شهوته نعم إذا حقه ضرر يبيع التيمم احتمل أن يشترط

ذلك في حقه قال في المهمات وكلامهم يشتمل المرأة المكفية باسكان الزوج
واخدا منه وهو متجه لان الزوجية قد تنقطع فتحتاج اليها وكذا
المسكن للمتفهمة السالكين بسببوة المدارس والصوفية بالربط
وتحوا انتهى وقال ابن العاد بل المتجه ان هو لا يستطيعون الاستغناء
في الحال فانه المعتبر قال شيخ الاسلام وما قاله حسن وما رحمه السلي
في غير الزوجية انتهى وعن دست ثوب يليق به وعن دينه ولولاه
تسالي كالنذر والكفارة ولو موجلا وان قضيت عليه الحج ورضي الدين
بالتأخير في الحال خلافا لما اعتمد به بعضهم من وجوب تقديم وعده
لا يلزم ولان غايته ان يكون كالمجمل ولا يجب معه تقديم الحج وعن
اجرة الكفارة ان احتاج اليها وعن كتب الفقيه التي ليست للفرج
فان كان له بكل كتاب نسختان لزمه بيع احدها وينبغي كالحزم
به بعضهم ان يجي هذا التفصيل المذكور في قسم الصدقات من انه
ان كانت احدهما اصح والاخرى احسن او مبسطة والاخرى وجيزة فان
كان غير مدرسي ابقيت الاصح والمبسطة والا ابقيت او كتبت الفقيه
خيل الهندية وسلاحه وقيده بعض المتأخرين بالمشيت في الديوان
وفيه نظر وينبغي ان يلحق بما ذكر من الكتب والخيل والسلاح ثمنها
فله صرفه اليها واحترز الم بقوله وجود الزاد والراحلة عند عدها
او احدهما فلا يجب عليه الحج لكنه يستحب لقادر علي الشيء وجه الزاد
اوله صنعة وهل يتقيد الاستحباب بحجة الفرض كما يفهمه التعليل
بالقدرة علي اسقاط الفرض بمسقة لا يكره حملها او لافيه نظر فان لم
يجد زادا وليس له صنعة واحتاج الي ان يسال كره لان السؤال
ذكره في المذهب وشرحه فلا يجب عليه الحج خلافا لما لك رحمه الله تعالى

في
ما

في
قادر

في قادر علي السؤال اعتاده ببلده قال الزركشي ولو قيل باستحبابه
في ذلك خروجا من الخلاف لم يبعد قال في المهمات وقضية ما ذكر انه
لا فرق في استحباب الشيء بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما اقتضاه نص
الام وصوح به جماعة منهم سليم في المحرر قال الا انه للرجل الكد نعم
في التقريب ان الولي في هذه الحالة منعهما وهو متجه لا ينافي ما مر
والظاهر ان الولي هنا العصبية ويتجه الحاق الوصي والحاكم به ايضا
قال ابن العاد ولعل هذا في حج التطوع عند التهمة والافلام منع
قال شيخ الاسلام وفيما قاله نظر اذا كانت التهمة في الفرض والمراود وجود
ما ذكره ولو بحسب نفس الامر فيجب علي ذي مال جهله اعتبارا بما في
نفس الامرو ان استشكله الشبان ثم الكلام فبين بينه وبين
مكة مسافة القصر وكذا دونها لكنه لا يقدر علي الشيء والكسب
فان قدر علي الشيء لم يشترط في حقه وجود الراحلة وان كان من ذوي الهيا
او كان امرأة كما شمله اطلاقهم وان نظرو فيه الاذرع وان قدر علي الكسب
في يوم كفاية ايام لم يشترط في حقه وجود الزاد خلافا لما لو قدر علي كسب
كفاية يوم بيوم فلا يجب الحج لانقطاعه عن الكسب ايام الحج قال في شرح
المهذب وهي سبعة اولها بعد زوال سابع ذي الحجة واخرها بعد زوال
الثالث عشر منه قال شيخ الاسلام وقضية تجديدها بالنزول بين انها
سنة لكن اعتبر فيها تمام الطرفين تخليبا فعدوها سبعة انتهى واستبط
الاسنوي من التعليل السابق ان الايام ستة قال وهي ايام الحج من خروج
الناس غاليا وهو من اول الثامن الي اخر الثالث عشر وهو اوجه من
قوله ابن النقيب انها ثلاثة وان قال بعضهم ان كلام ابن النقيب

اقرّب لان تحصيل اعمال الحج ممكن في حق المستمتع والمفرد في ثلاثة ايام واللازم
بالاعمال الا كان ورعي حجة العقبة لا مدخل له في تحلل الحج وفي حق القارن
في يوم عرفه والتمه لا يحتاج في جميع هذه الايام الى صحتها في اعمال مطلوبة
منه وجوبا وزد با فلا يتفرغ للكسب ويشترط كما يحسنه الا في رعي
تيسر الكسب اول يوم من ايام خروجه وظاهرا ان ما ذكره فيمن
يمكّه اما غيبه فينبغي ان يعتبر في حقه مع الايام المذكورة قدر
المسافة التي بينه وبين مكة ذهابا وايابا وبحث الاسوي انه
لو قدر في الحضر على ان يكتسب في يوم ما يغنيه له والحج لزمه ان قصر
السفر لانه اولي من المسافر وكذا ان طال لا تتفا المحذور وورد بنقل
الجوزي الاجماع على ان اكتساب الزاد والراحلة يعني في الحضر
غير واجب قال شيخ الاسلام المتجه خلاف ما قاله في الطويل لانه
اذ لم يجب الاكتساب الا لا يباحق الا في رعي اذ لم يعص بسببه فلا
يجب حق الله تعالى اولي بل لا يباحق بحق الا في رعي اولي والواجب في القصر
انما هو الحج لا الاكتساب ولو قيل ان المراد في الطويل ذلك فالمعنى عدم
الوجوب انتهى وقضية ما تقدم ان من بينه وبين مكة مسافة
القصر وقد رعى الركوب لحمل بينه وبين مكة دونها لا يجب عليه
وهو ما اقتضاه اطلا فقهه لكن بحث الذركشي وجوب الركوب الى ما قد
عليه ثم يمشي الباقي لانه ياتيه بالركوب الى حاله تلوذمه فهو مقدمة
للاوجب وعند رعي انه متجه وان ورد على دليله ان تحصيل سبب
الوجوب لا يجب بدليل ما تقدم عن الجوزي وقوله في دم التمتع
انه لا يجب تقديم الاحرام ليصوم الثلاثة في الحج وغير ذلك وانه لو كان

بينه وبين مكة دون مسافة القصر وجب عليه الحج وان كان بينه
وبين عرفه مسافة القصر ولا مانع من ذلك ولا اثر للقدر على التمتع
انه لا يجب تقديم الاحرام ليصوم الثلاثة في الحج وغير ذلك وانه لو كان
بينه وبين مكة دون مسافة القصر وجب عليه الحج وان كان بينه
وبين عرفه مسافة القصر ولا مانع من ذلك ولا اثر للقدر على التمتع
او لم يجر وان كان بعرفة على ما هو المتجه **وتحلية الطريق** بمعنى خلوها
ما يخاف منه على بدن او بضع او مال ولو يسير القطاع طريق وعد
ورصدى **نحو** ان كان العدو كافرا واطاق مقاومته استحب له
الخروج للحج ومقاومته لينال ثواب الحج والجهاد ويكره بذل المال
للمردى لان فيه تحريضا على الطلب وان كان الباذل له الامام
او نايبه وجب الحج كما نقله المحب الطبري عن الامام وكالا امام ونائبه
احاد الرعية كما في الكفاية قال في المهران والقياس عدم الوجوب
للمنة ورده ابن العباد بان المنة انما تكون باخذ المال واخذ المال متفق
هنا وفيه فظروا ان حصر المنة فيما ذكره من وجوبه وقديومه بما سبق
في المعصوب من التفرقة يعني بذل الغرض له مالا للحج والاستيثار
له فلا يجب الحج مع الخوف على شيء مما ذكره حتى يامن لكن ليس المراد الا من
قطع اهل الظن كاف ولا الا من العهود حضر وامن كل مكان بحسبه والمراد
الخوف العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده قضى من تركته كما صوبه
البلقيني وجزم به السبكي حيث قال من حبسه سلطان او عدو وعجز
دون غيره لزمه الحج فيقضيه عنه ويستنبه ان ايسر وانما يمنع الخوف
الوجوب ان عم فانه قبل تمكن احد من اهل بلده نص عليه واستنبط

في موضع اخر من ذلك ومن قولهم في الاحصاء ان الزوجية لا تحرم الا
بان الزوج انها لو اخرجت لمنعه قضى من تركها ولا يقضى الا ان علمت
تحيل النكاح وتقله في موضع من الخادم واعتدته ويبحث في موضع
احومنه انه يشترط في الوجوب في الزوج ان لم يستطع الابد
النكاح لكن في شرح المذهب على الروايات انه لو حبس اهل بلد عن
الحج اول ما وجب عليهم لم يستقد وجوب عليهم او واحد منهم فعلى من
عليه قولان احدهما لا انتهي ويؤيده قولهم في المحصر اذا لم يستقر عليه
الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الخضر فانه يحكم المحصر الخاص
وغيره قاله الاذري وينبغي تعيين المال الذي يخاف عليه بالمال
الذي لا بد منه للموت اما لو اراد استصحاب مال خطير للتجارة وكما
الخوف لاجله فالظاهر انه ليس بعذر وقبيحه الزر كسب ما يربح
على قدر الخسارة اما وجبناها بخلاف ما لا يزيد على ذلك والخوف
عليه ليس بعذر وهل الاختصاص كالمال فيما ذكر على قياس ما ذكر
في التثمين او يفرق بينهما فيه نظر ولو جعل حال الطريق فان كان
هناك اصل استصحاب والاوجب الخروج لانه الاصل عدم المانع وشان
الوجوب بتعيين عدم المانع حتى لوطن وجوده فترك الزوج
في ان عدمه تبين الوجوب فيستقر المحج في ذمته وظاهره انه
يشترط الامن على ما يخلفه ببلده من عفار وغيره ولا بد في الوجوب
على المرأة من ان تامن على نفسها بزوج او محرم بنسب او غيره
او نسوة ثقات وان كن اما وان لم يكن مع احداهن محرم وتقدر
على اجرة مثل المحرم والزوج الذي لا يلزمه ايجارها عدم افساد

جها والنسوة الثقات وان زادت اجرة مثلهن على اجرة المحرم خلافا
لبعضهم فاضلة عما سبق ببيان ان طلبها هو لا وان لم يكن خروجه
لاجلها وفارق عدم وجوب استيجار بشر يكسب يجلس في الشق الا
في حق المحتاج الى الركوب بما اشار اليه في شرح المذهب حيث قال
والزوم في المحرم اظهر منه في اجبر الحقايرة لانه الداعي الى اجرة
الاهل معني في المرأة فهو كونه الحمل في حق المحتاج اليه وظاهر تغيير
بنسوة ثقات انه يعتبر ثلاث غيرها لكن قال في المهمات المتجه
الاكتفاء باجماع اقل الجمع وهو ثلاث بها انتهى بل نص في الام
والاملا على الاكتفاء في الوجوب بواحدة غيرها وقال الاذري
انه المذهب لكنه خلاف الصحيح وفي الروضة واصلها وغيرها
واعتماد العدد انما هو بالنظر للوجوب والافلها ان يخرج
مع الواحدة لغرض الحج على الصحيح في شرح المذهب ومسلم
وكذا وحدها ان امتت كما في شرح مسلم وغيره ومشي عليه السبكي
وغيره قال في الروضة كاصلها وهل لها الخروج الى سائر الاسفار
مع النساء الخالص فيه وجهان احدهما لا انتهى وهو محمول على الاسفار
غير الواجبة ولو مندوبة وان قصرت المسافة كالاحرام بالعمرة من
التشجيع كحمل عليها الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام الاخبار
العادة في ذلك قال لان المرأة اذا كانت ببلا لا قاضي به وادعي
عليها من مسيرة ايام لزومها الحضور من غير محرم اذا كان معها
امراة لكن الاكتفاء في لزوم الحضور بصاحبها امرأة واحدة
يخالف اشتراط اثنين او اكثر على ما تقدم في لزوم الحج لها فاما

ان يكون الراجح خلاف هذا النص او يستثنى مسيلة الدعوي عليها
 فليتنامل وقضية اطلاق الروضة كاصليها انه لا فرق في النسا
 الخلق بين الاجانب والمحارم وانه لا فرق في اعتبار وصف الثقات
 بين الاجنبيات والمحارم ويكمل اختصاصه بالاجنبيات بخلاف
 المحارم كما في الذكر ثم راي بعضهم استظهار عدم اعتبارها في المحارم
 وقد يؤخذ منه انه لا يفي المراهقات وهو ما مشي عليه بعض
 لكن يتجسد الكفاية بين ويكون الوصف بالثقات لاجراء الفاسق
 والكافرات فقط ويشترط في المحرم ان يكون بصيرا قال العبادي
 وقياسه جريان ذلك في غيره لاعدالته ولا بلوغه بل يفي
 مراحم له وجاهة بحيث يحصل معه الامن لا اعتدائه كما في
 به النووي وهو المتجه خلافا لما استقر بلوغه لان غير البالغ
 ليس مكلفا فلا ينكر الفاحشة ولا يشترط كما في شرح المذهب عن
 الشيخ ابي حامد ملازمة المحرم وخوة لها بل يكفي كونه في قافلتهما
 وان استشكل السبكي بانه اذا كان بعيدا عنها فلا فائدة
 له لان المراد بكونه في قافلتهما ان يكون بحيث تحصل معه الغاية بخلاف
 ما اذا خشي بعده عنها لا تتعا الغاية حينئذ ولو طابت من ولدها
 الحج معها قال الجلال الباقيني يمتثل ان يلزمه حرمة العقوق انتهى
 ويتجه خلافه قال في شرح المذهب والحنثي الشكل بشرط في حقه من المحرم
 ما يشترط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه كاهواته وعملاته
 جاز وان كن اجنبيات فلا يجرم عليه الخلوة بهن ذكره صاحب البيان
 وغيره انتهى وقال قبل هذا بسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة

لا محرم له فيهن معترضاه به قول الامام وغير بجملة ذلك قال جماعة
 منهم شيخ الاسلام فاستغني بهذا الاعتراض عن مثله في الحنثي
 الملقق بالرجل احتياطا ومنع بعضهم ذلك لان سفر الحنثي معهن
 مظنة الخلوة بكل منهن فلا يتجه وجوبه وينبغي ان يكون الامر
 الجميل لذلك وان لا يكتفي فيه بمثله وان كثرة الحرمة نظر كل الى الاخر
 والخلوة به بل لا بد فيه من محرم او سبب ثم راي ان الاذرعني قال
 لا بد ان يخرج معه من يامن به على نفسه من قريب وخوة وينبغي
 ان يكون المراد بغرض الحج هذا حجة الاسلام والنذر والقضا وانه لا فرق
 في جواز خروجها مع الواحدة بين ان تكون مستطبعة او لا بخلاف
 التطوع وان كان يقع فرض كفاية فلو حارمت به مع محرم فوات قبل اتمامه
 اتمته مع فقهه كما قاله الروياني وكل من غلبه كالاسر وكالمراة في جميع
 ما ذكر الحنثي وانما الكتي في جمعه بالنسوة الثقات وان احتل انه رجل
 لجواز خلوة الرجل بالمراتين وان وقع في موضع من شرح المذهب ما يخالفه
 وشمل قوله الطريق المحرم فان تعين طريقا وجب ركوبه ان غلبت
 السلامة والاحرم وان استوي الامر ان ولا فرق حينئذ بين السفر
 للحج وغيره لكن ان وجب السفر فورا كما في المحرم فففيه نظر وفي السفر
 للغزو وجهان وحيث حرم الركوب جاز له الرجوع ان كان ما بين
 يديه اكثر مطلقا ومساويا ان لم يجد بعد حجه طريقا اخر في البر
 وكان له وطن يرجع اليه والارزومة التماذي لعدم الضرر وقبيده
 الاذرعني بخلافه اذا استوي الخوف في جميع المسافة والانظر للخوف
 وغيره فان كان ما بين يديه اقل لكنه اخوف لم يلزمه التماذي

وان كان اكثر لكنه سليم لازمه واستشكل لزوم التماذي لكون الحج
التراخي واجيب بان الصورة فيمن خشي العصب او احرم بالحج فضاقة
او نذر الحج تلك السنة فاقلم يكن في ذلك فالزوم بمعنى استقرار
الوجوب وانما جاز المحصر احاط به للحد وان يتخلل مطلق الشدة
مصابرة الاحرام ولهذا لو كان محرما اي ولم يخش العصب ولا ضاق وقت
الحج ولا نذر تلك السنة كما يجوز عما سبق كان كالمحصر في ذلك فلو فرض
المحصر العصب او مفاق وقت الحج او نذر تلك السنة فهل يمنع
عليه التحلل حيث امكن زوال المحصر على قياس ما ذكر في مسيلتنا في
نظرو بان الكلام انما هو في طريق الخلو من العصبية لاني وجوب
تحصيل الحج عليه فاذا كان ما امامه اقل تعين التماذي وان لم يكن
له طريق في البر فقصروا مدته كاقرب الطريقين في المحضوب
وان استويا احتيج لمخرج الاستواء فسدتهما وهو الوصول للحل العباد
الواجبة ولو موسعا مع تيسر طريق في البر والاترجح العود للسلامة
فيه من ذلك الضرر ولعل سكوتهم عن وجوب الرجوع اذا كان امامه
اكثر للعالم به من وجوب التماذي اذا كان ما بين يديه اقل وفيه
نظروا كالمساوي فيما ذكر فيه الاقل كما اشار اليه ابن الرفعة وهو
ظاهر وان اطلق في الروضة القطع فيه بلزوم التماذي وحيث
جاز الركوب فلولي ركوبه بالصبي ونحوه ان كان له فيه مصلحة
لا بماله وان كان للتجارة وانما لم يجوز ركوبه عند استواء الامرين
كما يجوز له قطع سلعته كذلك للاحتياج الى القطع دون الركوب
وكالصبي فيما ذكر الحامل والبهيمة والرقيق البالغ والزوجة بل يلزمها

الاجابة لذلك كما افتي به البلقيني ومثلها الرقيق بل اولي لكن اطلق
في الانوار ان الزوجة الامتناع وليست الانها والعظيمة كيجون ويحون
والنيل كالحج بل يجب ركوبها مطلقا ان تعينت طريقا وان كان
يقطعها طولا على الاوجه لقرب البر فيمكن الخروج اليه سريعا بخلاف
البر وفيه نظر لانه حيث كان الغالب الهلاك فلا وجه الى التسوية
بينها وبين البر لانه ان كان الغالب عنه الاسراف على الفرق
الخروج الى البر سريعا وليس الغالب الهلاك والا فامكان الخروج الى البر
سريعا لا يمنع من كون الغالب الهلاك واستواء الامرين وذكر بعضهم
انه يشترط في حل ركوب المرأة البحر ان يكون في السفينة في يسترها
ويحفظها عن مخالطة الرجال مع القدرة على اجتهاد وان يكون متسعا
بحيث تقدر على الاداء الصلاة كاملة ويخالف في الاول قول المتولي
لا يسن لها ركوبه الا اذا كان لها في السفينة موضع منفرد بحيث
لا ينكشف للرجال فان قضيت عدم اشتراطه فلا يتجه تقييده
بمن يليق بهذا لك دون غيرها **وامكان السير** بان يبقى من
الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير الى الحج السير
المعهود فان احتاج الى ان يقطع في كل يوم او في بعض الايام اكثر
من مرحلة لم يلزمه الحج وان اعتيد ذلك كما هو ظاهر اطلاقهم
وهو متجه قال صاحب التهذيب وغيره يشترط ان يجد رفقة
يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة اهل بلده بالخروج
فيه فاذا خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم وان اخرجوا وحده
بحيث لا يبلغون الا بان يقطعوا في كل يوم اكثر من مرحلة

لم يلزمه ايضا فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها الزم
 ولا حاجة الى الرفقة وظاهر كلام المصنف ان هذا الشرط للوجوب
 لا للاستقرار في الدمة ليجب قضاؤه من تركته وهو الذي
 صرح به الامة كما قاله الرافعي لكن قال ابن الصلاح انما هو شرط
 لاستقراره في دمة ليجب قضاؤه من تركته لو مات قبل
 الحج وليس شرط الاصل للوجوب فيجب على المستطيع في الحال
 كالصلاة تجب باول الوقت قبل مضي زمن يسعه او تستقد
 في الدمة بمضي زمن التمكن من فعلها قال في الروضة والصواب
 ما قاله الرافعي ثم فرق بينه وبين الصلاة بانها تجب باول
 الوقت لا مكانا تتميز بها فيه بخلاف الحج لكن قال السبكي لا فرق
 بينهما فانه اذا مات او جن او هاضت قبل ان يمضي من وقتها
 ما يسعه ثبنت انهما تجب وكذا اذا استطاع وقد بقي وقت
 يسعه حكمنا بالوجوب فاذا مات قبل تمكنه بان ان لا وجوب
 وليس كالزكاة الواجبة قبل التمكن ثم تسقط بغوات التمكن
 وقاعدة الخلاف كما قاله البلقيني انه اذا لم يبق زمن يمكن
 فيه السير وصق بالوجوب عند ابن الصلاح فيصح الاستيجار
 عنه بعد موته اتفاقا بخلافه عند الرافعي فانه لا يوصى بالوجوب
 فيجري في صحة الاستيجار عنه بعد موته الخلاف فيمن مات
 قبل الاستطاعة وقد قال في الروضة كاصلها ولو لم يكن
 الميت حج ولا وجب عليه الحج لعدم الاستطاعة ففي جواز الاجا
 عنه طريقان احدهما طريق القولين لانه لا ضرورة اليه والثاني

القطع

القطع بالجواز لو قوعه عن حجة الاسلام انتهى واداد بالقولين
 ما ذكره في قوله قبله ان في استنباط الوارد عن الميت قولين
 اظهرهما الجواز وظاهر كلام ابن الصلاح انه لا فرق في الوجوب
 اذا لم يبق زمن يمكن فيه السفر بين ان يقطع بعدم الوصول
 فيه او لا لكن قال السبكي واهميت عبارة ابن الصلاح ان من
 استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبينه شهر ومات تلك
 السنة وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقول احد من اهل البيت الحسيني
 والسبكي قالوا واعلم انه حيث تحقق الوجوب فان اجتمعت
 شرائطه المذكورة فهو على التواخي لكن ليس تعجيله خروجا من
 خلاف من اوجب الغور وخبر مجا قبل ان لا تجوز ارواه جماعة
 وورد من طرق ضعيفة يعيد مجموعها الحسن من لم يمنع
 من الحج حاجة او مرض حابس او سلطان جابر فليمت ان شا
 يوديا وان شائنا ان نوافله التاخير بشرط العزم عليه كما في
 الصلاة لكن لو مات قبل ادايه قبيلا عصيانا من السنة الاخيرة
 من سني الامكان حيي لو شهد وشهادة ولم يحكم بها حيي مات لم يحكم
 بها كالوفاة فسقه وان استشكل بانه فسق مختلف فيه فلو كان
 حكم بها فينبغي ان يقال ان كان الحكم بها قبل اخر سني الامكان لم ينقض
 او بعده فنقض لتبين فسقه عند الشهادة وهل المراد بالسنة الاخيرة
 اولها وآخرها او غير ذلك فيه نظر ويأتي ان المراد بها من امكن
 الحج على عادة اهل بلده وكموته فيما ذكره عن فتيته بعد فسقه
 في اخر سني الامكان وفيما بعده الى ان يحج عنه ويجب عليه الاستنابة

فورا ويستثنى من كونه علي التراضي ما لو خشي العصب او الموت كما قاله الزهري
 وغيره او هلاك ماله او اجتمع عليه مع حجة الاسلام حجة القضاة
 خور او وجوب تقديم حجة الاسلام بان افسد الحج وهو رقيق او
 ثم عتق او بلغ وهو مستطيع او نذر الحج في سنة كذا غير حجة الاسلام
 ويكفي في خشية العصب قول طبيبين عدلين قال في القوت وينبغي
 ان ياتي في الاكتفا بواحد الخلاف الحكي في المرض اليسير للتييم قال
 الشيخ ويمكن الفرق بسهولة امر التيمم انتهى وفيه نظر وينبغي
 ايضا ان يرجع هذا الى معرفة نفسه اذا كان عالما بالطب كما سبق هناك
 انتهى وقضيت ان غير العارف اذا لم يجد عارفا ووقع في قلبه حصول
 العصب لم يكن ذلك وان كفي في نظيره من التيمم على احدي الروايتين
 وعليه فيفارق التيمم بما روي وقول بعضهم مقتضى تغيير الاعمال
 بخشية الموت او العصب انه لا يتوقف على غلبة الظن اذ لا يلزم
 فيها ذلك بعيد ولو عصي بالعصب او تمكن قبله من الاداء بنفسه
 وجب عليه الاستجارة او اذابة المطيع بالاذن له فورا لكن لو
 امتنع عنه لم يجبه القاضي عليه ولا ينوب عنه فيه ولو كان
 محجورا عليه بسفه ولا ياذن لمن بذل له الطاعة وانما يامره
 باذنه له كاستجاره من باب المعروف لا الا لزام بذلك بالحكم
 عليه به حتى يباع فيه ماله وكخوه وما في شرح المذهب من انه يلزم
 بالاذابة رده جمع منهم الاسوي بان المدرك فيها وفي الاستجارة
 واحد ولو مان قبل ادائه فان كان له تركه وجب فورا على ما يلهي
 وفادينه من وارث ووصي وحاكم ان يستشيب عليه والا فلا

يجوز للوارث والاجنبي الحج عنه سواء وصي به ام لا بل يسن ذلك للوارث
 كما مر حواشي ويجوز ان يلحق به الاجنبي فيسن له ايضا ولا يتوقف
 حج الاجنبي على اذن الوارث بخلاف الصوم وكان الفرق انه اوسع بابا
 من الصوم ولهذا صح من المعصوب الاستنابة فيه بخلاف الصوم فكانه
 لم يتحصن عبادة بدنية وانما يستقر الوجوب بموت من وجب
 عليه اذا مضى زمن حج الناس بان انتصفت ليلة النحر ومضى زمن يمكن
 فيه فعل الطواف قال في المهمات ويعتبر الامن في السير الى مكة لئلا
 انتهى والسعي ان لم يكن فعله عقب طواف القدوم بان دخل الحاج
 حال الوقوف او قبله بزمن لا يسعه مع طواف القدوم بخلاف ما اذا
 امكن فعله بان دخل والذمن يسعه مع طواف القدوم وبذلك
 يعلم ما في كل من بحث الاسوي اعتبار مضي امكان السعي ان لم يكن سعي
 بعد طواف القدوم والاعتراض عليه بانه لا وجه لاعتباره لان
 المقصود مضي زمن يمكن فيه ايقاع حج مجزي يعني مع ماله موخل
 في تكاليفه كالري وفعل الحلق او نحوه كما ذكره ابن الرفعة والاسوي
 واعترض بامكان فعله حال ذهابه الى مكة من غير ملك فلا حاجة
 الى تقدير حال ذهابه الى مكة ممن غير ملك زمن لفعله ورمي بجملة
 العقبة كما ذكره الشيخان ورد في المهمات بانه ليس ركنا واجاب
 شيخ الاسلام بانه لما كان واجبا وله دخل في التخلل اعتبر امكان
 فعله وان لم يكن ركنا البعد التام بدونه وهذا بخلاف تلف الحي
 فانه لا يستقر به الوجوب قبل رجوع القافلة والفرق ان موته
 الرجوع لا بد منها في الحي بخلاف الميت لتبين استغنايه عنها

ومن ذلك يؤخذ ان العصب قبل امكان الرجوع لا يستقر به الوجوه
كتلف المال قبله وهو ما اشار اليه الفر كشي وغيره وهو الوجه الثاني
عدم استطاعته لكونه وقت امكان الحج ليس من اهل المباشرة لغيره
عن الرجوع بنفسه ولا من اهل الاستئابة لعدم العجز حينئذ لكن
قضية كلام الحارثي الصغير العصيان وبه قال جماعة منهم الحارثي
في شرح الارشاد حيث بحث العصيان فيما لو عصب قبل حج اهل
بلده ثم هلك ماله بين حجهم وايابهم او بعدهما او لم يهلك
ماله اصلا وامكنه الاستئابة وفيما لو عصب بين حجهم ورجوعهم
سواء هلك ماله قبل عصبه بعد رجوعهم او بعد عصبه قبل
رجوعهم وتلف ماله قبل عصبه بعد حجهم قبل ايابهم وما
بحثه في جميع ذلك ممنوع لما تقدم الا فيما اذا عصب قبل حجهم
وهلك ماله بعد حجهم ورجوعهم او لم يهلك لتبين استطاعته
بكونه من اهل الاستئابة وقت حجهم مع قدرته عليها
سلامة ماله حينئذ وكالعصب في جميع ما ذكره الجوزي وكلمة الاسلام
فيما ذكر غيرهما من النذر والقضا بخلاف التطوع فلا يجوز من
غير وصية فعله عن الميت مطلقا ولو من وارث كما صرح به في شرح
المهذب وحكي فيه الاتفاق لكن الذي اقتضاه كلام الروضة واصله
في الوصايا خلافاً واعتمده بعض المتأخرين وقال ان نقل الاتفاق
سهو وفي اصل الروضة ولو لم يكن الميت حج ولا وجب عليه بعد
الاستئابة ففي جواز الاجماع عنده طريقان احدهما طرد القولين
لانه لا ضرورة اليه والثاني القطع بالجواز لو وقع عن حجة

الاسلام وظاهره بناء على الجواز ان من لم يستطع ولم يحج قبل موته
يجوز التبرع عنه وان لم يوص به وبه جزم بعض مختصري الروضة
فقال وصحة استئابة عن ميت ولو من اجنبي لا يقطع لم يوص
به لكن الذي اعتمده ابن الوفعة والسبكي بخلافه وملا القطع
بالجواز على ما اذا اوصي وانه لا يصح منه عتيد قبله لنفسه او غير
لكن في شرح المهذب ان محل قولهم لو استأجروا الحج من عليه عمدة
او بالعكس فتعذر الاجيب للمستلج وقعا عن الاجنبي اذا كان الحج
عنه حيا قال فان كان ميتا وقع له بالا خلافاً لغير عليه الشافعي
والاصحاب قالوا لانه يجوز ان يحج عنه الاجنبي ويعتد من غير
وصية ولا اذن وارث كما يقضي دينه انتهى قال شيخنا فاعل ذلك
مستثنى لضرورة مصلحة الميت فليتأمل وكلمة الاسلام فيما ذكر
القضا والنذر فلو واجتمع معه كان افسد صبي حجه ثم بلغ فنذر
الحج واستطاع قدمه ثم القضا ثم النذر ولو لم يكن عليه قضا
حج ثم نذر الحج في عام معين فترك الحج فيه ثم نذر حجا اخر وجب
عليه تقديم النذر الاول خلافاً للرواية سوا تركه بعد اتمامه لا
فلو تطوع بالحج او فعله عن العيوق قبل عام النذر فالمتجه جوازه
اذ لا معنى لمنعه من عبادة لاجل احري لم يدخل وقتها ولو نذر
في عامين متواليين فترك الحج في اولهما او تطوع به في العام
الذي يليه عام النذر ثم افسده فمحل يجب تقديم النذر الاول
في الاول والقضا في الثانية فيه نظر ويؤيد الوجوب في الثانية
اطلاقهم وجوب تقديم القضا على النذر لكن قال القاضي ابو

انه لو افسد التطوع وعليه نذر قدم النذر لسبق وجوبه ولو احرم
غيره باستيجار او غيره وعليه حجة الاسلام او غيره من قضا او
نذر لم يجب فيقع عن نفسه واستاجر خلافا لبعضهم لو توقع
له وفساد الاجارة فنعيم يكون ذلك يستاجر الحج من عليه العرة وعلته
ويؤخذ منه حوال الاحرام بحج نذر من حج ولم يعتمد الكلام في اجارة
العين ولو احرم نفسه اجارة ذممة صح وطريقه ان يحج عن نفسه
ثم عن غيره قال الاسوي كالسبكي او يستيب ولو قبل الحج عن نفسه
كما يستاجر الوارث عن مورثه وعليه حجة الاسلام ثم محل ما ذكر
في النذر اذا اتعين لزومه فلو قال ان كلمت زيدا افلته علي الحج فهو
مميز بين الحج والكفارة فان اختار احدهما فذاك والا فالحج
له الحج عن غيره قال البلقيني يظهر بنا انه علي الواجب في الكفارة
المخير فان قلنا الجميع لم يجز او احدها جاز وقضيته الجواز وهو
المتجه وان رجع بعضهم تبعا للرواية في خلافه لان ذمته بعدل استقل
بشي معين حتى لو حج الان لم يقع عن نذر كما هو ظاهر ولو استاجر
المعصوب من حج عنه عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عن حجة
الاسلام او استاجر شخصين ليحج عنه الحجتين في سنة واحدة
اجزاه ذلك سوا ترتيب احرامهما ولا لكن ان ترتب وقع الاول حجة
الاسلام والا وقع كل علم استاجر له واستشكل البلقيني اذا لم
يسبق اجير حجة الاسلام لان فيه ايقاع الاحرام الثاني عن النذر
حجة الاسلام لان فيه ايقاع الاحرام الثاني عن النذر ولم يستاجر له
وليس هو في قوة حجة الاسلام قال فينبغي ان يكون احرام الثاني

لنفسه وعلي الاول فهل يستحق كلاهما السبي او اجرة المثل مخالفت
فيه نظر او استاجرهما معا ليحج كل منهما عن حجة الاسلام وقبلهما
فهل تقع الاجارة لـ كل منهما او كيف الحال فيه نظر **اركان الحج اربعة**
احدها **الاحرام** به وهو الدخول فيه والتلبس به وحده او مع
العره او في مطلق النسك الاعم منه ومن العرة ثم مر فده اليه
قال الاصحاب ولا يجزئ به العمل قبل الصرف وهو شامل للمواجب
والمندوب لكن قال العراقي والحضري لوطاف ثم مر فده الحج وقطوفه
عن القدوم واعتمده الاسوي وقضيته انه لو سبي بعد الصرف
اعتد به وتوعد فيه **شيخ الاسلام** ولو افسده قبل الصرف فايهما
صرف اليه كان مفسدا له قاله القاضي **مع النية** اي قصد الدخول
المذكور ليتم تحقيق فلا يكفي الاقتصار فيه علي التلبس خلافا
لما رواه الربيع انه لا يلزمه ما لبي به ولا يشترط الكفارة وما
اشار اليه المص من ان الاحرام غير النية لكن يتمحقق بها اشار
اليه غيره كالسبكي والبلقيني وهو صحيح ضرورة تغاير الدخول
وقصده وتوقف الاول علي الثاني وان كان يطلق ايضا علي النية
وكان فائدة ذكر النية معه مع كونه لا يتصور بدو وفادع تؤهم الاكفا
فيه بالنظر او الفعل كالتبرع وحكي الادريجي خلافا في ان الاحرام اي بمعنى
النية دكن او شرط ثم قال ولا يظهر لهذا الاختلاف ان ثبت قطرة
فيما احسب انتهى وله ان يحرم كاحرام زيدا فان كان زيدا محرما انعقد
احرامه كاحرامه ان حج انجى او ان عمره فعمرة وان قرأنا فقد انان وان
اطلاقا فاطلاقا وان مر فده زيدا قبل احرامه هو الا ان يريد كاحرام زيدا

بعد تعيينه كما قاله البغوي في التذيب او كاحرامه في الحال وبعد
تعيينه بنالحي صحة الاحرام حينئذ كما هو المتجه وان نظر فيه الاذرع
في الاولى ومثلها الثانية بانه في معنى التعليق بمستقبل ثم قال ولعله
اي البغوي يقول هو جازم في الحال او يغتفر ذلك في الكيفية دون
الاصل ولا يلزمه التمتع والقران لو احرم زيد متمتعا وبالعمرة
ثم ادخل عليها الحج بل ينعقد احرامه عمرة الا ان اراد كاحرامه
حالا فينعد حجا في الاولى ان كان زيد عند احرامه فرغ من العمرة
واحرم بالحج وقرانا في الثانية فلو احرم كاحرامه لكن قبل تلبسه
بالحج في الاولى وادخاله في الثانية وادراك احرامه حالا وما لا فعل
يلزمه ان يتبعه في الاحرام بالحج او ادخاله فيه نظر وان كان زيد
غير محرم او كان كافرا واتي بصورة الاحرام ولو مفصلا او احرامه
فاسدا انعقد احرامه مطلقا وان علم الحال لانه قصده بصفه
فاذا بطلت بقي اصله وتحلل زيد لحصر او غيره لم يتبعه فيه ولو
قال له احرمت بالعمرة تبعه فيها وان كان فاسقا كما هو ظاهر
اطلاقهم واعتقد كذبه لانه لا يعلم الا من جهته فان بان محرم بالحج
بان احرامه به فاذا فات وقته تحلل او غير محرم او محرم ما احراما فاسدا
انعقد له مطلقا ولو قال احرمت كاحرام زيد وعمرو فان اتفقا
فهو مثلها والا فمقان فان كان احرامهما فاسدا انعقد له مطلقا
او احرم احدهما فقط فالقياس كما شيخ الاسلام انعقاده صحيحا في
الصحيح ومطلقا في الفاسد وهو مشكل اذا كان الصحيح صحيحا
وعمره اذا لا يمكن صرف المطلق الى الحج لانه لا فائدة له ولا الى العمرة

فالمع

لانه لا فائدة له في الثاني ولا يمكن دخولها في الحج في الاول وقد
يجاب
ولو قال ان احرم عدا او راس الشهر او اذا دخل زيد صحيحا فاذا وجد
الشط صار محرم ما بخلاف اذا اومتي او ان احرم زيد او طلعت الشمس
فان احرم فانه لا يصح واستشكله الشيخان بقوله ان كان زيد
محرم او افلا ولا يصح كون التعليق هنا حاض وهناك بمستقبل
لان ما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا واجيب بان التعليق
بحاض اقل غررا لوجوده في الواقع ثم هذا كله اذا علم احرام زيد
فان جهله لموته او غيره ففيه تفصيل يطلب من المطولات
ولو احرم نجنتين او نصف حجة انعقد حجة كاملة ولا يلزمه
الاخري في الاولى ووقت الاحرام بالحج من اول شوال الى فجر يوم النحر
ولا يشترط اتساع الوقت بحيث يدرك الوقوف حيي لو احرم به
ليلة النحر ببغداد صح بخلاف الجمعة لا يصح الاحرام بهما اذا اصاب الوقت
والفرق بقا الحج بعد فواته حجا بخلاف الجمعة لانها تنقلب ظهرا
فاذا طلعت الفجر وجب عليه التحلل لكن بشرط ان لا يبقى عليه من
اركان الحج وواجباته شي والالم يصح احرامه لامتناع نجنتين في
عام واحد كمن اطبقه بواجباته الاولى التي لا تتم الا بعد فوت
وقت الاحرام فامتنع جبرها لبقا وقتها لكن صورته الزر كثير بما
اذا شرط التحلل بالمرض وفرع من الاركان قبل الفجر ثم مرض فسقط
عنه الرمي والمبيت فاذا احرم بحجة اخري ووقف صحيحا اذا احصر
اي بعد فراغ الاركان قبل الفجر ثم مرض فسقط التحلل والوقت باق قلت

بما في الاسد

ولعل مراده بشرط التحلل في الاولي انه يشترط ان يصير حلالا بالمرض
فيصير حلالا لابه من غير تحلل فيغيبه ذلك سقوط الدم عنده
بنفسه او نأيبه وسقوط الدم عنه بترك المبيت من غير لزوم
دم التحلل في الثانية الخروج من عهدة الواجبات وعدم الاحتراز
عما يتوقف على التحلل الثاني وان كان وقتها متسعا فليتنامل
ولو احرم به في غير وقته المؤكورا انعقد عهدة مجزية عن عمر
الاسلام او شك هل احرم به في ذلك الوقت او غيره انعقد
حجما في شرح المذهب عن الصبري واقره وان نظر فيه بان
في ذلك تعارض اصلين فينبغي بالاحتياط بان ينوي الحج ان لم
يشرع في الاعمال لصحة ادخاله على العرة حنيفة والافان بفعل ما
يفعله من احرم باحد النسكين ونسبه او قال يوم الثلاثين من
رمضان وقد شك هل هو منه او من شوال ان كان من رمضان فقد
احرمت بعمرة او من شوال فالحج فكان من شوال انعقد حجناؤه الداعي
ولو روي هلال شوال ببلد هو فيها ثم انتقل لاحري لم يربها
فهل ينعقد احرامه بالحج في يوم الروية تردد فيه الزركشي قال
بعضهم والظاهر عدم الانعقاد وهو ظاهر ان كان احرامه بعد
انتقاله واختلف مطلع البلد بين فليتنامل **والثاني الوقوف**
يعني الحصول **بعرفة** اي في اي جزء منها وان ظن انه من غير
ولو لم يثبت به بل كان ما را في طلب ابق او كوه بشرط ان
اهلا للعبادة ولو نأيا لا مجنونا ولو بعد احرامه ومغني عليه
قال الاذري وتبعه الزركشي اشتراط اهلية العبادة يقتضي

انه لا عبادة بمجنون والمجنون وسبق ان شرط الصحة الاسلام
وكان المراد هنا عدم شرط الصحة في حق من احرم بنفسه لا من احرم
به وليه انتهى وينبغي في هذا الحمل ما نقله بعد ذلك عن المتولي
حيث قال المتولي اذ اجن بعد الاحرام ثم وقف مجنونا لم يجزه
عن الغرض لكنه يقع نفلا كصبي لا يميز وسكت عنه الرافعي وكأنه
رضيه مع قوله في المحرر ولا يكفي حضور المجنون والمغني عليه ثم
نارح فيما قاله المتولي من وقوعه نفلا وقد يحل هذا الشرط على
الله بالنسبة للوقوع فرضا لا مطلقا وهذا الشرط محمول عند
الاذري والزرركشي على من احرم بنفسه ليدل يقتضي عدم اعتبار
حضور غير المميز مع ان ما سبق من ان شرط الصحة المطلقة الاسلام
فقط يقتضي اعتبار حضوره واقول ينبغي في هذا الحمل ما نقله
الاذري عن المتولي وما ذكره في المجنون والمغني عليه هو ما مشي
عليه الشيخان ومثلهما السكران كما في شرح المذهب والايضا في
مهم نفلا في الروضة واصلا في المجنون عن المتولي واقره انه يقع
له نفلا كالحصبي الذي لا يميز ونقله عنه في المغني عليه في شرح
المذهب واقره ولا ينافيه قوله في المجنون تشترط افاقته
عند احرامه وسائر الادكان لان معناه كما في شرح المذهب بانها
تشتري في الوقوع عن حجة الاسلام قال اما التطوع فانها لا
تشتري شي منه كما في غير المميز ولهذا قالوا انه مثله انتهى
لكن ينافيه قول الشافعي رضي الله تعالى عنه المغني عليه فانه
الحج واجب بان المجنون لا ينافي الوقوع نفلا فانه اذا جاز للولي

ان يحرم عن المجنون ابتداء في الدوام اولى ان يتم حجه فيقع نقلا
بخلاف المغني عليه اذ ليس للولي ان يحرم عنه ابتداء فليس له ان يتم
حجه قال شيخ الاسلام وقد يحاب بان الراد بقول الشافعي فانه الحج حجة
الواجب فيكون كالمجنون انتهى وقضيته ان للولي ان يتم حج المغني عليه
وان لم يجز ان يحرم عنه ابتداء ويعتقد في الدوام ما لا يعتد في الابتداء
وكالمغني عليه فيما ذكر السكون فيقع له نقلا على ما ذكره وان تغدي
بسكركه على الاوجه لكن بحث بعضهم وقوعه عن حجة الاسلام لتعوزه
تصرفاته له وعليه وقياسه على صحة اسلامه قال بخلاف صلواته
لافتقارها الي وقضية صحة سعيه لعدم افتقاره الي نية لكن
ظاهر كلامهم خلافه ورد بان الحاقه بالنهاج في التصرفات انما هو
للتغليب عليه والتغليب هنا في الحاقه بالمغني عليه وفيه نظر لان
من تصرفاته النافذة ما لا تغليب عليه فيه نظر كما هو ظاهر وحده
عرفة قال الشافعي رضي الله عنه ما جاوز وادي عرفة الى الجبال المقابلة مما يلي
بساتين ابن عامر قال النووي قال بعض اصحابنا العرفة اربعة حدود
احدها ينتهي الي حادة طريق المشوق والثاني الي حافة الجبل الذي و
ارض عرفت والثالث الي البساتين التي تلي قرية عرفت وهذه التربة
على يسار مستقبل اللعبة اذا وقف بارض عرفت والرابع ينتهي الي
وادي عرفة وليس منها عرفة ولا نمره واخر مسجد ابراهيم منها وصدا
من عرفة ويميز بينهما صخران كبار قد شئت هناك وجبل الرحمة وسط
عرصة عرفت قال في الروضة والنص ان مسجد ابراهيم ليس من عرفات
فلعله زيد في اخره قال امام الحرمين ويظن بمسجرات عرفات جبال

وجوهها

وجوهها القبلة من عرفة وافضل عرفة للذكر موقف رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المفروشة في اسفل جبل الرحمة
وهي ظاهرة خلافا لمن قال ان السيل سندها قال العز بن جماعة
عن والده انه النجوة المستعليه المشرفة على الموقف وهي من ورا
الموقف صاعده في الرابية وهي التي عن يمينها ووراءها صخرتان
تصل بصخر الجبل المسي بجبل الرحمة وهذه النجوة بين الجبل المذكور
والبنا الرابع عن يساره وهي الي الجبل اقرب بتقليل بحيث يكون الجبل
قبالة الواقف اذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقا وجهه
والبنا الرابع عن يساره بتقليل فن طرف بذلك والا فليقف بين الجبل
والبنا المذكور على جميع الصخرات والاماكن التي بينها العلة ان يضاف
الموقف النبوي انتهى والبنا الرابع المذكور هو المسمى بيت ادم وكان
سقاية الحاج قاله الفارسي اما المرأة فالسنة لها ان تقف في حاشية
الموقف ولحق الاسوي بها الخنثى على تدبيرها في الصلاة ثم قال
ويتعدى النظر الي المصيان عند اجتماعهم مع البالغين في وقت
واحد واختار ابن العمد خلافا في الصبيان قال كما لا يميزون
من الرجال في الاستسقاء خلافا للصلاة لاقتدا بعضهم لو كان الارح
حسنا امر بالوقوف خلف الرجال انتهى وينبغي ان لا تميز المرأة
ايضا اذ الذم فراق اهلها ونحوهم بحيث يشق عليها الاجتماع
بعد الوقوف والافضل للرجل الوقوف بالبنا وان لم يشق عليه الوقوف
ماشيا ولا كان ممن يستغني والمرأة الوقوف قاعده لانه استلها
ومحله كما قال الاسوي والزر كشي فبين لاهودج ونحوه والا فالافضل

ان تكون فيه لانه استدلها وليجتنب الوقوف في الطريق
وليحذر من ان يخاصم او يشاتم او يهز سايلا او يجتهد احدا
ويبين ان يبرز الشمس الا لعدو كنقص دعا واجتهاد في الذكر
وخوفه ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم انه استظل هنا وصح انه
ظل عليه بثوب وهو يرمي الحرجة ويبين المواقف فطر يوم عرفه
وان لم يضعفه الصوم وقيد النوى في تلك التنبية بما اذا
وصل عرفه نهارا والا استحب صومه قال الاذري ويحتمل ظاهرا
لانه وان جازها ليل ليلية العبد فلا شك ان الصوم يضعفه
عن الاداء انتهى وقال شيخ الاسلام وهو محمول على غير المسافر
اما المسافر فيحسن له فطره مطلقا كنص عليه الشافعي وان يكون
حاضر القلب فارغاً من الامور الشاغلة وان يكثر من الدعاء
والتهليل وقراءة القرآن والتلبية والصلاة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيأتي بهذه الانواع كلها فتارة يدعو وتارة يكبر
وتارة يكبر وتارة يفرد وتارة يلبس وتارة يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم وفي البحر عن الاصحاب انه يستحب الاكثر من
قراءة سورة الحشر لانه روي عن علي رضي الله عنه وان يحفظ
بالدعاء ويكره الافراط في رفعه وان يدفعه بالتلبية وان يرفع
يديه ولا يجازيها راسه وان يكثر من التضرع والخشوع واظهار
الضعف والافتقار والذلة ويلج في الدعاء ولا يستعطي الاجابة
بل يكون قوي الرجي للاجابة ومن الاستغفار والتلفظ بالنوبة
من جميع المخالفات مع الاعتقاد ومن البكاء مع الذكر والدعاء

ن
الدعا

فهناك

فهناك تسكب العبرات وتقال العشرات وترتجى الطلبات فانه يجمع عظيم
ويؤتى جسيم يجمع فيه خصال عباد الله الصالحين وهو اخص المقربين وهو
اعظم مجامع الدنيا وفي صحيح مسلم ما من يوم اكثر ان يعتق الله بهيئة
عبد من النار من يوم عرفه وروي العزائين جماعة انه اذا كان يوم عرفه
يوم جمعة غفر الله تعالى لجميع اهل الموقف واستشكل بان الله تعالى
يعفّر لاهل الموقف فما وجه تخصيص يوم الجمعة واجاب البدر بن جماعة
باحتمال ان الله تعالى يعفّر للجميع يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير
بعضهم لبعض قال ومن ثم ايده ايضا قوله صلى الله عليه وسلم
افضل الايام يوم عرفه فاذا واقف الوقوف يوم جمعة فهو افضل من
سبعين حجة في غير يوم الجمعة ووقت الوقوف من زوال تاسع ذي
الحجة الى فجر يوم النحر ولا يجب الجمع بين الليل والنهار على الاصح وكل
الخلاف كما افاده النووي في شرح المذهب والاصح اذا وقف نهارا
بخلاف من لم يداخل عرفه الا ليلدا ولا شيء عليه وفاقا ولا يشترط ان يمضي
بعد الزوال قدر خطبتين وجمع الظهور والعصر خلافا لجماعة من المتأخرين
لاطلاق الادلة لكن يشترط ان تكون روية هلال ذي الحجة بمكة او غيرها
ان اتخذ مطلعهم معها فقد قال في الخادم لو وقف اهل المدينة ليلة
العاشور وشهدوا بالروية وجب استفسارهم فاذا قالوا ايناها بالمدينة
لم يعمل بقولهم اي لاختلاف المطلاع ومنه يؤخذ ان غير اهل المدينة
من اختلف مطلعهم كذلك ولو اعتقد اهل الحج صدق مجزئ بالروية
او عرف يوم الحساب او راي الهلال خارج مكة ثم قدم فوجهه روي
فيها على خلافه رويته فصل هو كما في نظير في رمضان ترد فيه

في الحاد وموجود مما تقدم عنه في اهل المدينة فرض الاخير مع الحاد
المطلع وحسين في المنج في الزوم الوقوف عملا بقول الخبر كما في رمضان
احدا من قول النووي في الايضاح لو شهد واحدا وعدد بروية
ذي الحجة فردت شهادتهم لزم الشهود الوقوف في التاسع عندهم
وان كان الناس يقفون بعده انتهى ووجه الاخذ ان اعتقاد
الخبر منزل عندهم منزلة الروية كما قاله الاذري في باب الصوم
من توسطه لو غلطوا فوقفوا في غير يوم عرفه فان غم عليهم هلال
ذي الحجة فاكلوا العدة ثلاثين ثم ثبت روية الهلال ليلة
الثلاثين قال الرافي وليس من الغلط المراد لهم ما اذا وقع ذلك
بسبب الحساب فانه لا يجزيهم ذلك بلا شك فان وقفوا في غير الحاد
من ذي الحجة كالثاني عشر والثامن منها لم يصح حجهم بحال كما لو غلطوا
في المكان فوقفوا في غير عرفات وفي شرح المذهب عن الدارمي لو وقفوا
الثامن وذهبوا التاسع ثم بان الحال لم تجب اعادة الاضحية لان الواجب
بجوز تقديمه على يوم النحر والتطوع تبع الحج فان علم ذلك قبل
انقضاء ايام التشريق كان حسا انتهى قال الزركشي ولم يصح بلفظ الاضحية
ولعله اراد الهدي ثم بحث بنا على هذا انه لو ضحي غير الحاج في التاسع
لم يعتد به اذ ليس يوم اضحية وانما اعتقد ذلك للحاج تبع الحج
وان وقفوا في العاشر اجزاهم وتم حجهم ولا شيء عليهم سوا بان
الغلط بعد الوقوف او في حال الوقوف فان بان قبله كان بان
قبل الزوال فوقفوا بعده قال البغوي في التهذيب المذهب
انه لا يجزيهم لانهم وقفوا على يقين الفرات قال الشيخان وهذا

غير

غير مسلم لان عامة الاصحاب قالوا الوقامت ببينة بروية الهلال ليلة
العاشر وهم بمكة لا يتمكون من الوقوف بالليل وقفوا من الغد
وحسب لهم بالوقامت ببينة بعد الغروب اليوم الثلاثين
من رمضان علي روية الهلال ليلة الثلاثين نص علي انه يصلون
من الغد العبد فاذا لم يحكم بالغوات لقيام البينة ليلة العاشر
لزم مثله في اليوم العاشر انتهى وبحث الاذري عدم صحة وقوفهم
قبل الزوال لان اليوم يقوم في حقهم مقام يوم عرفه ويكون ادا اقصا
ويوده قولهم المتقدم ذكره في الوثبت بعد غروب الشمس يوم
الثلاثين من رمضان روية الهلال ليلة الماضية انه يصلي
العبد من الغد الا وقولهم ان يوم عرفه ليس يوم التاسع مطلقا
بل يعرف الناس الخبر في ذلك ومقتضى قيام اليوم في حقهم مقام
يوم عرفه انه يمتد الوقوف الي فجر الحادي عشر وان لا يجزي ري
جرة العقبة ونحوه قبل انتصاف ليلة الحادي عشر وهو ما بحثه
السيكي في الاول وقال انه مقتضى تعبير الحاوي الصغير قال العراقي
فتبين بما فيه اي في الحاوي ان المسئلة منقولة هكذا انتهى لكن
قال القامي حين لا يصح الوقوف ليلة الحادي عشر ويوافق قول
الدارمي لو وقفوا العاشر غلط حسب ايام التشريق علي الحقيقة
لا على حساب وقوفهم وعلي هذا لا يقيمون بعني الاثلاثة ايام
خاصة فان اقاموا الرابع اتموا انتهى وقضيت صحة رمي جرة العقبة
ونحوه قبل الغروب وتردد فيه كغيره من انه يستحب لهم
صلاة العبد وان قلنا بعدم استحبابها للحاج لفقد المعنى فيه

وهو اشتغاله اول النهار باعمال يوم النحر ويلزمهم المبيت بمزدلفة
 تلك الليلة مع انها ليست ليلة النحر ويأتون بزي ايام التشريق
 والضحايا على حساب وقوفهم ويذبحون الهدايا وان كان يعلم
 انقضاء ايام التشريق حقيقة وان اليوم الاخير هو الرابع عشر
 وهو ليس بوقت لشي من ذلك ويجوز لهم النحر في العيد قال
 الاسنوي في الغار حيت ذكر ان في كل مما ذكر فطر يتضح كلامهم وهو
 ان هذا الوقوف الواقع في العاشر ادا اقتصا فيلزم منه القول
 بايقاع الاعمال المختصة بالحج على قاعدة من وقف التاسع تنزيلا
 للعاشر منزلة للعاشر قال نعم صلاة العيد والضحايا ليست
 من الاعمال المختصة بالحج فيكون القيل في هذا العمل بقضية الهلال
 الشرعي كما قلنا به في الاجال والتعالين وجواز الفطر وغير ذلك مما لا
 يختص بالحج ثم قال هذا ما ظهر لي الان في هذه المسائل ولعل
 ترداد منها علما وساق كلامهم الدارمي وقال هذا نظر الى اعتبار
 ما في نفس الامر وحاصل ما ذكره اعتماد امتداد الوقوف الى فجر
 الحادي عشر وتوقف الرمي على انقضاء ليلة وامتداد وقته
 كالهدايا والضحايا الى اخر الرابع عشر وعدم جواز النحر في ثاني العيد
 وقد تردد الزركشي في كل من ذلك ما عدا الاخير وفي الحادى عشر
 في صلاة العيد انهم لو شهدوا بعد الغروب بالرؤية الليلة الماضية
 لم يقبل ويصلي العيد من الحداد اذ هذا يعني بان شهدوا
 بعد الغروب العاشر من ذي الحجة خلافا لما يقتضيه كلام الرازي انتهى
 وهو غير ظاهر بنا على امتداد الوقوف الى فجر ليلة الحادي عشر

في الغلطوا فوقفوا العاشر كما تقدم فالوجه ما اقتضاه كلام الرازي
 اذ لا يلزم من القبول فوات الوقوف مطلقا او اذ ذكر الغزالي في الاحيا
 انه اذا امكنه الوقوف في اليوم الثامن ساعة عند مكان الغلط في
 الهلال فهو الحزم وبه الامن من الفوات والتخلص من الاختلافات
 لكن رده الزهراني بانه لا جناح في الخط لا ظهرا ولا باطنا فلا يؤثر
 في اجز الحج شرعا فلا وجه للنسب الي ما هذا سبيله ولم يتعبد به
 انتهى واستحسنه الاذري في هذا المله اذ اوقع الغلط لجميع الحجيج وكانوا
 على العادة فان قلوا وجات شذوذة يوم النحر فظنوا انه يوم عرفه
 وان الناس قد افاصوا لم يكنهم الوقوف مطلقا ولو في العاشر غلطا
 لكن لم يبين الغلط الا شذوذة منهم بحيث لم يثبت عند الباقي
 فهل يجزي وقوف الشذوذة لعموم الغلط في الواقع او لا لان غيرهم
 لا تضاع عليهم وهل يلزم عموم المشقة وهو المعنى في الاجزاء فيه
 نظر والا قد ب الثاني فليتنامل **ف**رع حكي النووي في الايضاح ما
 خلافا للعلماء في التعريف بخير عرفات وهو الاجتماع المعروف في البلدان
 وان منهم من استحسنه ومنهم من كرهه ومنهم من جعله من البدع
 ولم يذكر عن خصوص مذهبنا شي من ذلك ثم قال ولا شك ان
 من جعله بدعة لا يلحقه بفاحشات البدع بل يخفف امرها بالنسبة
 الى غيرها **والثالث الطواف بالبيت** وله شروط وسنن فاما
 شروطه ثمانية الاول ستر العورة وسبق بيانه في شروط الصلاة والثاني الطهارة
 عن الحدث والنجس في بدنه وملبوسه ومكانه الذي يطاوه في مشيه
 متى في حق الصبي ولو غير مميز على ما اعتمدته الاذري وغيره خلافا للاسنوي

في الغار في الثاني والجلد البلقيني فيه وفي الاول وقد يوده القيا
علي غسل المجنونة لتخل الخليلها بجامع توقف كل من الحل والطواف علي
الطهارة فينبوي عنه الولي ومثله المجنون ويشترط طهر الولي
عورته ايضا ولعله محله اذا كان دون ما لو كان كبه دابة واقاده بيد
فليتأمل ولو طاف مكشوفاً عن بعض عورته كبعض شعر الخرق او طاف
رجلها او محدثاً او مصاحباً للنجاسة غير معفو عنها بخلاف
المعفو عنها علي ما سبق بيانه في شروط الصلاة في بدنه او عليه
او مكانه الذي يطاوه ولو تأمينا لم يصح طوافه قال في الروضة كذا
ولم ادر لاجمة تشبيه مكان الطواف بالطريق في حق المتنفل ما شأنا
او راكباً وهو تشبيهه لا بأس به انتهى وعليه فيجب هنا جميع ما
هناك ومنه بطلان الطواف بوطي الماشي نسياناً نجاسة رطبة
لا يعني عنها بخلاف اليابسة والمعفو عنها او عمدا ولو يابسة
لم يحد عنها معد لا علي ما رجع صاحب الروض هناك في يابسة
لم يحد عنها معد لا وظاهره انه ان اراد بالطواف في قوله مكان
الطواف ما يعزم الغرض وان كان التشبيه به النقل لان المشي يحد
في فرض الصلاة بخلاف الطواف فلم يفترق الحال فيه بين الغرض
والنفل ثم محل ذلك كما قال الاسنوي عند القدرة فان عجز جاز
فعل طواف الوداع والسعي محدثاً وعمادياً وكذا طواف الركن عمادياً
لانه يعني العاري لا إعادة عليه والقياس منع التيمم والتنجس
منه لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعله لانه لا يحصل الحل وفارق
الصلاة بحكمة الوقت وهو لا حد وقتها ونقل في البحر في وجوب العمادة

يعني

يعني في الطواف بالتيمم لفقد المواجهين ومقتضاه لزوم الجواز
ولاسبيل الي القول به وقد ذكرنا في الجماع في الحج ما يرد فعدم
جهة النقل وبمقتضى الجواز لاسبيل الي قضائه انتهى واعترض قوله
جاز فعل طواف الوداع والسعي محدثاً بان ادان اراد مع التيمم فسلم وهو
داخل في كلامهم لان التيمم طهارة عن الحدث وان لم يرفع فقول
الزم كشي يمنع التيمم في الخضر لصلاة النافلة والطواف مثلها فيه
نظر وعلي هذا فان كان السبب في جواز طواف الوداع بالتيمم خوف
الانقطاع فهو موجود في طواف الركن للاختلاف مع زيادة المشقة الشديدة
في مصابرة الاحرام الي وجود الداعي ان كلام الامام مصرح كما قاله الاذرع
لجهة الطواف الواجب بالتيمم كما هو قضية كلام البحر المذكور كما تقر
وان اريد بدون التيمم فممنوع فقد قال الاذرع في قضية المذهب
انه لا يجوز الطواف اذا كان نفلاً او الوداع عند فقد الطهرين لامتناع
تنفله بالصلاة وعليه فيتمجه سقوط طواف الوداع حينئذ
ولادم وعلي الجملة فالوجه جواز فعل طواف الركن بالتيمم لفقد
الما و نحوه مما يجب معه الاعادة ويجل من اهرامه قال العراقي وجب
اعادته اذا تمكّن لانه انما فعله للضرورة وقد زالت بعوده الي
مكة انتهى واعترض بان وجوب الاعادة يلزمه عود الاحرام
الي بعد الحل والا فكيف يخاطب الحلال بطواف الركن وله ان يختار
عدم اللزوم ونقول لا مانع من مخاطبة هذا الحلال بطواف الركن
وهو استبعاد ذلك لا يفيد ثم هل مراده بالتمكّن الاستطاعة
فتمكّن استطاع لزوم العود الي مكة لفعله او عودده اليها فلا يلزمه

العود وان تمكن منه فيه نظر وقد يورده الثاني بقوله وقد زال
بعوده الى مكة وقولهم ان الطواف لا اخر لوقته ولا ينافيه ان
الحج يتصيق بالشروع كما قال السبكي لانه ليس بالنظر الى الطواف
وتخوه ايضا والا لا تمتنع بتأخيرها فيها في انه لا اخر لوقته والثالث
داخل المسجد ولو في اخر بابيه وان حال نحو السقاية والسواري وان
اتسع بحيث يبلغ الحل علي مارجحه الاسوي في بعض كتبه لكنه رجع
في المهمات خلافه فلو طاف خارج المسجد لم يصح او علي سطحه صح وان
كان اعلي منه كما عتده الرافعي وصوبه في شرح المذهب والرابع ان يكون
خارج البيت والشاذر وان وجميع الحج حتى ما قيل انه ليس من البيت
وان قلنا به بجميع بدنه فلو وضع يده في هذا الشاذر وان دلوي في جهة
الباب كما في المناسك وغيرها عن الاصحاب انه مباح في جوارها
البيت لكنه لا يظهر عند الحج وقد احدث في هذا الزمان شاذر وان
وان لم يحس الجدار الذي في موازاته كما صرح به في شرح المذهب ولا ينافي
خلافه لما وقع لما وقع لبعض المتأخرين او في هو اجداد الحج كما صرح في
شرح المذهب حيث قال والصحيح الذي قطع به المصنف والثالث
وهو نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر اشتراط الطواف
خارج جميع الحج وخارج جداره وتبعه الاذري وغيره خلافا
لما وقع ايضا لبعض المتأخرين لم يصح وقول جميع منهم شيخ الاسلام
لومس الجدار في جهة الباب لم يصح لانه يوازيه شاذر وان
ممنوع وهل ملبوس به كبده حتى لو جعل كمه اذيله او الخشبة
او الخشبة التي يورده اواذن دابته او راسها في هو الشاذر وان

او جدار الحجر ضد اولا فيه نظر والتجه الثاني في الخشبة والدابة وهو
المفهوم من الملبوس من تعبيرهم ببده والقاس ان يجعل
البيت عن يساره ثم يمر تلقا وجهه ولو محولا كصبي والافلا يصح
طوافه قال الاسوي ويحصل من ذلك اثنان وثلاثون صورة فاحصه
من ضرب اربعة وهي جعل البيت عن يمينه او يساره او امامه او خلفه
في اثنين وهما الذهاب الى جهة الباب او اليما في وهذه الثمانية
في اربعة لان كلامها اما ان يذهب فيه معتدلا او منكساراسه
الى اسفل او مستلقيا او مكبا علي وجهه قال وكلها باطله الا ان
جعل البيت عن يساره ومن تلقا وجهه علي هيبة الاعتدال
ثم وجهه البطلان فيما لو جعل راسه لاسفل ورجليه لاعلي او وجهه
للارض وظهره للسماء وعكسه من كون البيت عن يساره من اربعة
الشرع لكن قال بعضهم في هذه الثلاثة او مقتضى كلام وغيره الجواز
ويورده صحة الطواف حبوا وزحفا وان قدر علي المشي كما صرحوا به مع
ان من ابدى للشرع قطعا لكن مادونها في بقية الصور ونحو ابن
النتيب فيها الصحة مع العذر قال فان المديين المحمول قد
لا يتأتى حمله الا كذا بل قد لا يتأتى حمله الا ووجهه او ظهره
الى البيت لعذر اضطرار طبعه الا كذا لك انتهي ومثلها بل اوليها لو
طاف منحنيافيصح مطلقا او مع العذر كما تقول خلافا لما جثه الاسوي
من المنع قال النووي في الايضاح وليس في من الطواف يجوز مستقبل
البيت الا في مروره مستقبل الحج في الابتداء وذلك سنة في الطواف
الاولي لا غير فيجعل منكبه لا يمين عند اوله ثم يمشي مستقبله نحو يمينه

حتى يجاوزه ثم ينقل ليكون البيت عن يساره قال وهذا عين الاستسقاء
عند لقائ الحجر قبل ابتداء الطواف فذلك سنة مستقلة وإذا استقبل
البيت لدعاء وزحمة أو غيرها فليجتز عن الدور في الطواف ولو أدى
جزء قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره والسادس أن يبدأ
بالحجر الأسود ويجاذبه ولو بعضه في مرور بكل بدنه بحيث لا
يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر إلى صوب الباب وإن تجاوزه
لبعض بدنه إلى صوب الباب لم تجب هذه الطوفة فإذا انتهى إليه
ابتداء منه قال الشافعي رحمه الله تعالى في الامم وكذلك إذا حاذي التي
من الركن في السابع فقد اكل الطواف قال السبكي هذا من الشافعي تنبيه
جيد على أن المحاذاة تشترط في آخر الطواف كما تشترط في أوله ولا بد
أن يكون الجزء المحاذي له آخر هو المحاذي له أولا أو مقدما إليه
الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك للجزء المحاذي
كما يجب غسل جزء من الرأس مع الوجه انتهى وذكر نحوه الزركشي ونقله
عن بعض الأئمة وحاصله أنه يشترط أن يجاذي أحدا بكل بدنه ما حاذاه
به أولا سواء كان كل الحجر أو بعضه وسواء كان ذلك البعض طرفه مما يلي
الباب أولا حتى لو حاذي أولا بكل بدنه طرفه مما يلي ما بين اليانيتين
لم يشترط آخر المحاذاة مما جاوز ذلك الطرف إلى صوب الباب وظاهر أن
ابتداء الطواف فيما لو قطع الحجر مستقبلا له في الأولي كما تقدم من محاذاة
بدنه لأول جزء منه لما تقدم عن النووي أن مرور مستقبل الحجر طواف
جائز مع الاستقبال فيتم الطوفة الأولى بالانتهاء إلى ذلك الجزء وإن لم
يقطع جميع الحجر وقول الجمال الطبري لا بد أن يمر في الأرض على جميع الحجر

بحيث يصير خادجا عن جميعه مما يلي الباب مخالف لما ذكره المجلد على
من حاذي أولا طرف الحجر مما يلي الباب وكالحجر موضعه لو أزيل والعباد
بأنه تعالى كما ذكره القاضى أبو الطيب وإن استشكله الأسنوي وقول
غير المراد الركن بدليل صحة طواف الرائب ومن على السطح قد يوده
أنه لو كان كذلك لما امتنع ابتداء خروج بعض بدنه عن الحجر إلى صوب
الباب إذا لم يجاوز الركن وقد صرحوا بمنعه ولا دليل في طواف الرائب
ومن على السطح لأن صحته لمحاذاة الحجر لا الركن وإن خرج عن الحجر لظهور أن
ليس المراد بمحاذاة مقابلة شخصية فقط بل ما يعبر بمقابلة ما بينه
من أعلى الركن أو أسفل بحيث لا يجاوزه إلى صوب الباب وذلك متان
فيها جميعا والسابع استكمال سبع طوافات فلو شك أخذ بالآقل فتجب
الزيادة حتى يتيقن الزيادة السبع نعم إن شك بعد الفراغ منه
لم يلزمه شيء ولو أخبره غيره على خلاف ما يعتقده فإن كان ينقص
سوى الأخذ بقوله احتياطاً وفارق الصلاة بأنها تبطل بالزيادة
أو بالتام لم يجز الأخذ به إلا أن يبلغ حد التواتر على سبق في الصلاة
ولو شك في شرط من شروط الطهارة فالذي رجحه الأذري أنه إن طرأ
الشك بعد التحلل لم يضر ولا ضرر ويروى ما في شرح المهدب عن النص
لوعترة أوجب فلا فرغ من الطواف شك هل كان متطهرا أم لا أحببت
أن يعيد الطواف ولا يلزمه ذلك نعم سبق في سجوده السهو خلاف
فإن شك في الطهارة بعد السلام والثامن عدم الصارف ولو صرفه
لغرض آخر كدفع غريم أو طلبه لم يصح على الأصح بخلاف الوقوف لا يضر

صرفه كما علم مما تقدم والفرق ان الطواف قدبة في نفسه بخلاف الوقوف
ويجزي للخلاف كما قاله الشيخان في الرمي وقضية انه كالطواف لكن اعمد
الاسوي وغيره خلافه ورده عليه ابن العماد بان الرمي قد يتقرب
به وحده كالسعي لتخليص مشرف علي هلاك وكوه والي الجمعة وسائر الاعمال
لكن قال المحب الطبري انه كالوقوف ويؤيده انه لو اعتبر مثل هذه
التكليفات وعروض كون التي قدبة في بعض الاحوال لكان الوقوف
كذلك لانه قد يتقرب به وحده كالوقوف امام قبر النبي صلى الله عليه
وسلم لزيارته والوقوف لرؤية العدو وعند الحاجة اليه واللبث
في المسجد او التردد فيه بقصد الاعتكاف ونحو ذلك وانما يبصر
صرف الصلاة لدفع الغريم وكوه لتميز افعالها عن ذلك عادة
بخلاف الطواف وكوه ولو نوي الطواف فدفعه اخر فمضي طوافه بلا
قصد اعتد بها كالجزم به المحب الطبري وعلمه بان قصده لم يتغير
وقد يؤيده صحة طواف الناييم متمكنا كما صححه في الروضة ولو زاحمة
امراة فاشرع المني او عدل الي جانب اخر من المكان خشية التقاط
طهره بلمسها فهل يكون ذلك صادقا فيه نظر ويثبت في ان لا يكون
اذا ليس قصده الا الطواف لكن اختاره هذه الصنعة له لصون
طهارته ولو قصد الطواف وغيره لدفع الغريم مع العلم بقصد
كما افتي به شيخنا وهو الظاهر وقد يؤيد بما لم قصد الطواف
لنفسه والمحمول حيث لا يضر لكن يرد هذا التأييد انه لو قصد
المحمول فقط من عليه طواف وقع لنفسه قال وبذلك علم الضرر

ايضا

ايضا في مواجعة المرأة السابقة اذا صاحبها قصد الطواف فان لم
يصاحبها ذلك اتجه اعتباره ذلك صادقا كما لو محض دفع الغريم
التي وهو قريب فليقتل ولو حمل محرما العذر او غيره وطاف به
فان كان الحامل حلالا لم يطف الطواف عن نفسه او محرما كذلك وقد
طاف عن نفسه او لم يدخل اوقت طوافه حسب المحمول وافلم يبرأ
واحد منهما بشرط استقرار العورة وغيره مما مر قال في النهاج ولو
حل الحلال محرما وطاف به حسب المحمول قال في القوت اي يجب
له لو طاف بنفسه كما لو طاف علي بهيمة وهذا معني قوله حسب
له بشرطه انتهى وفي بعض نسخ النهاج بعد قوله بشرطه قال الدمي
هكذا يوجد في بعض النسخ وليس في المحرر والمراد من ستارة وطهارة
ودخول وقت فان فقد شرط وقوع الحامل انتهى وفي بعض نسخ النهاج
بعد قوله بشرطه قال الدمي هكذا يوجد في بعض النسخ وليس
في المحرر والمراد من ستارة وطهارة ودخول وقت فان فقد شرط وقوع الحامل
التي وقوله الحامل اي بشرطه ايضا ومنه النية وعدم صرعه والمراد كما قال
الاسوي من حسبانته له حسبانه عن طواف تضمنه احرام قال الدمي
وهو القدر لا مطلق الطواف قال حتي لو كان المحمول قد طاف عن نفسه
كان كالو حمل حلالا حلالا بلاد شك انتهى فان نوي الحلال او الحرم المذكور
الطواف عن نفسه ولو مع المحمول وقع عن نفسه او نوي كل من الحامل والمحمول
نفسه وقع للحامل فقط نعم ان كان الحامل محرما لا يصح طوافه كحدث
كان كالأبنة فلا اثر لنيته وان كان محرما لم يطف عن نفسه وقد دخل
وقت طوافه الركن ومثله طواف القدوم علي ما حثه بعضهم اخذوا من

الحاقه به في عدم احتياجه النية وقع عن نفسه مطلقا الا ان قصده
عن المحمول فقط فعن المحمول لكن في الروضة بعد هذا القليل ان من
عليه طواف الافاضة فنوي غيره عن غيره او عن نفسه تطوعا
او قدوما او وداعا وقع عن طواف الافاضة كما في واجب الحج والعمرة
انتهى وظاهرا للتناقض مع هذا قال ابن المقري ولعل الشرط في من
ان يصرفه عن نفسه او الي غير طواف اما اذا صرفه الي طواف اخر
فلا يصرف سوا قصده به نفسه او غيره انتهى وتحقيقه كما قال
شيخ الاسلام ان الحامل جعل نفسه الي المحمول فانصرف فعله عن
الطواف والواقع للمحمول طوافه لا طواف الحامل كما في راكب الدابة
بجلاف الناي في ذلك المسائل فانه الي بطوافه لكنه صرفه
لطواف اخر فلا يصرف كنظيره في الحج والعمرة ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان
يتعدى كل من المحمول والحامل ولا فيقع عن كل من المحمول المتعدد حيث
يقع عن المنفرد لكن نوي احد الحاملين مثلا نفسه والآخر المحمول او كان
احدهما محرما لم يدخل وقت طوافه دون الآخر ففيه تردد رجح منه بعض
عدم الوقوع للمحمول ولا بين ان يكون المحمول كاملا او صيبا حمله الولي
او غيره قال شيخ الاسلام لكن ينبغي في حمل غير الولي ان يكون باذن
الولي لان الصغير اذا طاف راكبا لا بد ان يكون وليه سابقا او قايما
كما قاله الروياني وغيره ومحل في غير الميزانتهى وقضية ذلك انه
لو نوي الولي الطواف عن نفسه وعن الصبي وقع عن نفسه فقط لكن
قال المحب الطبري انه يقع عنها على القول بوقوعه لها حينئذ فيما
اذا كان المحمول كاملا على خلاف ما اعتمدته الشجنان من وقوعه

الحامل

الحامل فقط كما تقدم وخرج بالحال ما لو جعله في شيء موضوع على الارض
وجذبه قال شيخ الاسلام وظاهره انه لا تعلق لطواف كل منهما بطواف
الآخر لانقطاعه عنه ونظيره ما لو كان بسفينة وهو يجذبه بها
انتهى فيقع لكل منهما ما لم يصرفه وظاهره ما تقدم رانه لو حمل حلالا
ونوي المحمول وقع له ان نواه الحامل للمحمول فقط له وكذا ان لم ينوي شيئا
والا فلا او محرما حلالا ونوي المحمول وقع له ان نواه الحامل له وكذا ان لم
ينوي شيئا ان كان قد طاف عن نفسه او لم يدخل وقت طوافه فليتأمل
قال في الخادم وقضية كلام صاحب الكافي انه لا فرق في احكام المحمول
بين الطواف والسعي وفيه نظر قال ابن يونس وان حمله في الموافق لغيره
عنها يعني مطلقا والفرق ان الاعتبار هيبة السكون وقد وجد من
كل واحد منهما وهذا الفعل ولم يوجد منهما والتجه كون السعي بالطواف
ان اعتبر فيه عدم المصادم والافكال الوقوف ولعل ذلك السكون
في الفرق المذكور نظرا للعالم والافالمعتبر مطلقا لمصالح كالتقدم
بيانه والوجه انه مرادة واما سنده فنحن النية وان لم تجب على
الاصح لشمول نية النسيك لها لشمولها الوقوف وغيره ومن ثم لم تجب
في طواف القدوم كما صرح به الشيخ ابو حامد خلافا لابن يونس وجوبه
في غيره كالنقل المبتدأ كما قاله في شرح المذهب وطواف الوداع كما قاله
ابن الرفعة وهو ظاهر على ما رجحه الشجنان انه ليس من الناسك
فلا تشمل النية واما توجيهه بوقوعه بعد التحللين فلم تشمل
النية فنقصه شيخ الاسلام بالتسليم الثانية من الصلاة وفرق
بعض المسانح بان التبعية في التسليم اقرب به ليل انها لا تندب

من غير المصلي وطواف الوداع يجب على غير الحاج ويمكن ان يقال السلام
منه وبخارج الصلاة وكونه يسن ثانيا لا اثر له فليتامل وكالتفعل المنذور
كما افاده كلام الرافعي وغيره قال ابن الرفعة والمراد بالنية المختلف في
وجوبها في طواف النسك نية اصل الفعل اخذ من قول البيهقي
من كلامهم لا يجب تعيين النية وجهها واحدا وانما الوجهان في انه
هل يجب قصد الى الطواف انثري فقول الزركشي ينبغي اشتراط قصد
الطواف حتى لو دار بالبيت ولا يعلم انه البيت او لم يقصد الطواف
لم يجزه لاسبيل وعدم الاجزاء على تقديره فيما لو دار بالبيت ولا يعلم
انه البيت لا يتوقف على اشتراط النية بل على علم البيت وقصده
وان لم يقصد النسك كما في نظيره من الرمي حيث شرط فيه قصد
الرمي حتى لو رمي في الهوي فوقع فيه لم يعتد به وقد قال السبكي
ان ذلك لا ينافي قولنا ان المذهب عدم افتقار الرمي الى نية فانه قد
يقصد الرمي ولا يقصد النسك انثري ومن صرح بعدم افتقار الرمي
الى نية القفال فقال لا يحتاج لنية كساير اركان الحج ونقل الزركشي
عن نص الام انه يجوز التطوع بطوقه واحدة اذ هي كالركعة لكن يرد
بان النص انما هو في حق من قصد طواف اسبوع فبعد طوفة بداله تركه
فله ثواب ما فعله يعني وان قطعه لغير عذر كما صرح به الزركشي
لكنه خلاف ما ذكره في نظيره من الوضوء وغيره من ان محل الثواب
اذا كان القطع بعذر لا في حق من قصد ابتداء التطوع بطوفة وبان
المعروف فيمن نوي دون سبع انه متلاعب ويشترط مقارنته
كما يشترط محاذاته من الحجر ثبته عليه العرب بن جماعة وهو ظاهر

وقيل

وقياس ما سبق في الصلاة انه لا يشترط التعرض لعدد الركعات انه لا يشترط
هنا التعرض لعدد ركعاته ولو نوي اكثر من اسبوع فحاصل ما اعتمدوه المحب
الطبري احتياجه فيما زاد على اسبوع الى نية اخرى قال لان الطواف
ليس له تحليل بل يخرج منه باستكمال السبع وان لم ينو الخروج فلا بد
من تجديد نية اخرى بخلاف الصلاة ورد ما توهمه بعضا عن بعض
فقد اورد منه من قول الصيمري لو نوي بطواف اسابيع متصلة ثم صلى ركعتين
جاز بانته اراد بالانصال الجمع بينهما في نية واحدة كما يجمع الركعات الكثيرة
تلك بان الظاهر انه لم يورد ذلك كما تقدم من التعليل بل اراد به
ان لم يصل عقب كل اسبوع ركعتين لكن نقل الزركشي عن نص الام
انه لا قصر للطواف كالنفل المطلق حتى لو نوي عشرة اطواف دفعة
اطا طلق صح كما يصح اطلاق نية النفل المطلق ويصلي ما شاء ورويات
المعروف ان من زاد على اسبوع وسلم اعتقاد نية كاف في اسبوع فقط
دون ما زاد عليه ومنها المولاة فلا يصح تركه بقية وان كثر كره في الفرض
لا مطلقا على الاوجه كما قاله شيخ الاسلام اخذ اعميا في القطع خلافا
لما اطلقه ابن المقرئ بخلافه بعذر فلا يكره ولا هو خلافا في الاولي ص 2
به شيخ الاسلام ولا قطعه لكنه يكره في الفرض بلا سبب كقطعه لصلاة
الحجزة او المناقلة الراتب بخلاف قطعه لعروض حاجة ماسة او
الجماعة في المكتوبة فلا يكره واذا فرغ بني والافضل الاستيناف ولو
احد ثمنه ولو عمدا وتوضا ويبي لكن الافضل الاستيناف والاعمى
عليه فيه وجب الاستيناف وان قصر الزمن نص عليه الشافعي رضي الله عنه

اقامة

ومثله الجنون لكن قد يشك على عدم وجوب الموالاة فليتنامل ولا بأس
بالاستراحة لتعب ولا تقطع الولا ولو قرأ فيه آية سجدة قطعه وحدها
الأسجدة ص فلا يسن قطعه لها كصلاة الجنازة بل اولى ذكر ذلك الزكشي
ومنها ان يضطبع الذكر في جميع طواف يعقبه سعي مطلوب بان
كان طواف ركن ولم يسع قبله او طواف قدوم واراد السعي بعده بان
يجعل وسطا رداية تحت منكبه الايمن وطرفيه على الايسر وان يرمي
في الثلاثة الاول من ذلك الطواف بان تقارب خطاوه بسرعة
من غير عدد ولا وثب ويمشي على هيئته في الاربعة الباقية
والراكب يحرك دابته والحمول يرمي به حامله وظاهر ان الذي
يضطبع هو الحمول كراكب الدابة ولا تؤمل المرأة وقال المحب الطبري
لو كانت ليلا في خلوة تمتنع استحباب الرمل لها كما قيل بمثله في السعي
قاله في القوت ولا تضطبع ومثلها الخنثي ولو ترك الرمل في الثلاثة
الاول لم يقضه في الاربعة الباقية ولا يضطبع في ركعتي الطواف
لكراهته في الصلاة ويكره تركها كما نقل عن نص الشافعي رضي الله تعالى
عنه والمبالغة في الاسراع في الرمل كما نقله في شرح المذهب عن الطوسي
واقعه ومنها القرب من البيت قال الماوردي والابعد عنه بقدر
ذراع والكرما في مناسكه مثله في خطوات ليا من الطواف عن
الشاذروان وبعضهم ياربع خطوات ونقله عن الاصحاب فليتنامل
نعم لو لم يبان الرمل بالقرب للرحمة فالويل مع بعد اولى الا ان
يجأ صدم النساء او يخشي الفتنة بهن كما اقتضاه كلام البيهقي
وارتضاه الاذري فالقرب بلارمل اولى قال في القوت وهذا اذا لم

يخرج فرجة مع العرب فان رجاها استحب له انتظارها حتى عليه
في الام وجري عليه ايمه العراف وغيرهم ثم قال فان كان بين الناس
ولا يمكنه الخروج عنهم ولا الوقوف من الزحام ولا الرمل بحركه
يومي انه لو قدر على الرمل رمل نص الشافعي رضي الله عنه على معناه
انتهى ونكت الزكشي كراهته البعد المودي الى الطواف من وراء مؤزم والمقام
فتترك الرمل اولى من ارتكابه والسنة للمرأة والخنثي ان يكونا بحاشية المظلة
الاحال خلوة عن الذكور ومنها استلام الحجر الاسود وتقبيله ووضع الجبهة
ويسن ان يكون كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة ثلاثا والنباه
من هذا الصنيع انه يثلاث كلام هذه الثلاثة قبل فعل ما بعده وهو
ما رايته لبعض مشايخنا لكن في القوت وعن ابن عباس رضي الله
عنها انه قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه
ثلاث مرات رواه الشافعي رضي الله عنه والبيهقي باسناد صحيح
فيستحب له ان يفعل ذلك نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه
وقال الصيمري فيستلمه فيقبله ثلاثا بلا تصويت ويسجد عليه ثلاثا
انتهى وقضية ما حكاه عن ابن عباس ونسبه للنص انه يفعل كل من الثلاث
مرة ثم يعيد الثلاثة ثانيا وقال الشافعي عن الصيمري انه يثلاث كل قبل
فعل الاخر ويحتل حصول السنة بكل من الامرين وعلى هذا فابها
افضل محل نظر فليتنامل وان يكون في كل مرة وان اوههم كلام الشيخين
تخصيص السجود بالاولي والاوتار الكروهل يسن ترتيب هذه
الثلاثة كما ذكر فيبدا بالاستلام ثم التقبيل فيه نظر وقد يؤخذ من
تقديمهم في الذكر الاستلام ثم التقبيل من ذلك وهو المفهوم من تعبير

اليمن بقوله ان لم يستلم الحجر بيده ثم يقبله ومما سياتي عن بعض
فان عجز عن التقبيل نحو راحة اقتصر على الاستلام بيده فان
عجز فمخشه او نحوها فيها فان عجز عن الاستلام مطلقا اشار
بيده فان عجز فيها هو فيها ويقبل ما استلم او اشار به من
بيده او ما فيها هذا ما في شرح المذهب وغيره وقوله في الام
فيما لو منع الزحام عن الاستلام انه يتركه الا في ابتداء الطواف واخذه
فاحب له الاستلام ولو بالزحام لا اذا فيه ولا تاذي ومع ذلك لا يخلو
عن اشكال لان الزحام انما يمنع للتأذي والايذاء اذا فرض انتناوها
فكيف يمنع في اثنا الطواف الا ان يقال فيه مشقة فلا يكلف احدا لها في غير
الاول والاخر لتأكد امرهما ثم رايته في القوت بعد ان ساق عبارة
النص قال وقد عرفت بعض الشارحين فنقل عن رواية المصنف
عن البند ينبغي ان الشافعي رضي الله عنه نص في الام على استحباب
الاستلام في اول الطواف واخره وان تاذي بالزحام واذي انتهى والصواب
ان مراد الشافعي رضي الله عنه انه اذا واذي لم يستحب بحال وانه
لا يجب الزحام الا في الاول مع عدم الاذي والتأذي انتهى ولا يشتر
بالفم الى التقبيل عند العجز عنه قال صاحب الوافي لفتح الاشارة
بالقبلة قال الثخاني ولا يقبل ما استلم به الا عند العجز عن تقبيل
الحجر ونقله في شرح المذهب عن الاصحاب لكن قال ابن الصلاح يقبل وان
قبل الحجر وهل يسن تكويد الاشارة ثلاثا كالاستلام فيه نظرو ويسن
ان يكون كل من الاستلام والاشارة باليد اليمنى وان عجز فاليسرى
علي الاقرب كما قاله الزركشي وغيره خلافا لاذري وان لا يجعل علي

بيده حايلا الا لعذر او نجاسة وان يكون استلامه له بعد ان يستقبله
وقبل ان يقبله كما قاله بعضهم وذكر القاضي ابو الطيب انه يسن للجمع بين
الحجر الاسود وما كنه في الاستلام والتقبيل واعترضه النووي بانه خلاف
ظاهر كلام الاصحاب قال الزركشي ولا يسن تقبيل الحجر يعني ولا استلامه
ولا السجود عليه الا في طواف ودور في ذلك ويسن ايضا ان يستلم
الركن اليماني اي بيده فان عجز فيها كما هو قياس ما سبق في استلام
الحجر لكن صرح الامام هناك انه يتخير بين استلامه بيده وبما فيها
وفي الايضاح عنه انه مخير بين ان يستلم الحجر ثم يقبل بيده وبين ان يقبل
بيده ثم يستلم ثم صح خلافا ولا يقبله لكن يقبل بيده التي استلم بها
ومثلها فيما يظهر ما فيها عند العجز او دونه علي ما تقدم فان عجز عن
الاستلام اشار بيده او بما فيها كما قاله جماعة منهم ابن عبد السلام
والبارزي واعتمدوا الحب الطبري قياسا على الحجر خلافا لما قاله الاثير
كابن الصيف وهل يقبل ما اشار به فيه نظرو قياسا على الحجر التقبيل لكن
بحث بعضهم خلافاه وفوق بين بان الحجر اشرف فاختص بذلك
ويسن ان يكون كل من الاستلام وما بعده في كل طوفة وهو في الاوتار
التي تقدم ولا يسن استلام الركبتين الشاميتين ولا تقبيلهما لكن
يباح ذلك كما صرح به الذين العدائي وحال عليه قول الشافعي في الام ماري
البيت قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع وذكر الاذري ان هذا النص
غريب مشكل قلت ووجه الاشكال يحتمل ان الاقتصار على الاباحة
مع كون الدلائل كواهنة فانها قياس الشرع في مثل كما في تقبيل قبره
صل الله عليه وسلم لا ما ورد به الشرع لتقبيل الحجر الاسود ويحتمل انه
استحباه والدلائل خلافاه فانه الاصل في مثل ذلك ويحتمل انه

لما فاته قوله غيبا نا نومه بالاتباع الدال على عدم استحبابه
لوصفه بالحسن الدال على استحبابه وهذا ان بني علي حمل الحسن
عليه الاستحباب الا انه لا ضرورة اليه هذا الحمل فان الاباحة من اقسام
الحسن كما تقتدر في الاصول هذا كله في حق الرجال اما النساء ومثلهن
الخنائا فلا يسن لهن استلام ولا تعقبيل الا في الليل عند خلو الطاف
وظاهر ان المراد بالخلو في حق النساء الخلوعن الرجال والخنائا جميعا
واما في حق الخنائا فيقول المراد به الخلوعن الرجال والنساء جميعا
او عن الرجال فقط لا عن النساء وايضا لانهم اما نساء فلا كلام او
رجال فالرجال لا يطلب منهم اجتناب الطاف لاجل السافيه
نظر ومنها ان يكون خاضعا متخشعا حاضر القلب ملازم الادب نظام
وباطنه وفي حركته ونظره وهيبته وان لا يتكلم بغير الذكر الا ما
هو محبوب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وافادة علم لا يطول
الكلام فيه ومنه ما قال الحب الطبري ان يسلم علي اخيه ويساله
عن حاله واهله وقيده ابن جماعة بحثا بغير المشتغل بالذكر
قال والامر يسلم عليه كالملي ويمنعني تعييده ايضا بما اذا لم
يطل اخذ ما قبله وفي الايضاح ان يتخوي لطوافه وسعيه
من خلو المسعى والطاف وصرح بذلك في الروضة لكن بالنسبة
للمسعى فقط ومنها الذكر الماثور فيقول عند الحج بعد ان يستقبله
ويضع يده عليه وعند ابتداء الطواف ايضا بسم الله والله اكبر
اللهم ايمانك وتصديقنا بك ووفاء بعهدك واتباعنا
لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وتصديقنا لما جاء به اللهم

الي اعوذ بك من الكفر والفقر ومواقف الذل ربنا اتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وعند الباب اللهم ان هذا البيت
بينك والحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العايز بك من النار
وعند الميزاب اللهم اظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني
بكاس محمد صلى الله عليه وسلم وفي دبر الكعبة تغوذ باسمه وعند الكثر
اليائي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيد الخير وهو
علي كل شيء قدير اللهم اني اسالك العفو والعافية والمعاافة
الدائمة في الدنيا والآخرة ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار اللهم اني اعوذ بك من الفقر والذل والفقر
ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة وبين اليائسين ربنا اتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم قنعني
بما رزقني وبالك في فيه واسو علي كل غايب بخير قال الشافعي رضي
الله تعالى عنه احب ما يقال في الطواف اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال واحب اذ يقال في كله ويقول
يُرمله في الاشواط الثلاثة اللهم حيا مبرورا وذنبا مغفورا
وسعيامشكورا اللهم لا اله الا انت وانت خير بعد ما امتنا
وفي الاربعه الباقيه رب اغفر وارحم واعف عما فعلنا وانت الاعز
الاكبر اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي وعمدي واسراني في امري انك
ان لا تغفر لي تهلكني قال الاسنوي والمناسب للمعتمر ان يقول عمر
مبرورة ويحتمل الاطلاق مراعاة للحديث ويقصد المعنى اللغوي

وهو القصد وما نثر الذكر افضل من القدران وهو افضل من غير ما نثر
واعلم ان هذا هو المراد بقوله عند الحجر كذا وعند الباب كذا
الي اخر ان يقول ذلك ما اذا وان جاوز الحجر او الباب مثلاً قبل فراغ
ما يقوله او يقوله ما كثر ما ارفيه نضاً ويقرب ان يقال المطلوب
ان يقول ذلك بحيث لا يجاوز قبل فراغه مجاوزة تمنع العندية
فان امكن ذلك مع المدوس والاوقف فليتا مل وليراجع ويكره فيه
الاكل والشرب وان يضع يده على فمه الحاجة كتشاً وب وان يشبك
اصابعه او يفرقع بها وان يطوف وهو يدافع البول او الغائط او
الريح او هو شديد التوقان الى الاكل ونحو ذلك وينبغي ان يكره هنا
سائر ما يكره في الصلاة مما يمكن مجيبه هنا وان يتدب
هنا ما يمكن مجيبه من مندوبات الصلاة كالنظر الى موضع قدميه
حال الطواف لا الى اللعبة او غيرها وصرح في شرح المذهب بكراهة
المداة غير المبرمة مستقبلة وبعضهم بعدمها وجمع بينهما محل الاول
علي حال خلوا المطاف والثاني علي حال عدم خلوه وبعضهم بانه يتعين
التنقيب اذا لم تامن روية الناس وجهرها وهو ظاهر علي
القول بمنع خروج النساء فرائد الوجوه لا علي القول بجواز
ذلك وعلي الرجال غش الابصار وقد نقل الاجماع علي الاول اما
الحرمين وعلي الثاني القاضي عياض ويدخل وقت الطواف
بنصف ليلة النحر ولا اخر لوقته لكن يكره تأخيرها عن يوم
النحر كما في شرح المذهب عن الروياني حيث قال لا يرضى للرعا
في ترك حرم العقبة يوم النحر ولا في تأخير طواف الافاضة عن يوم

النحر فان اخره عنه كان مكروهاً كما لو اخره غيرهم انتهى **الرابع**
السعي سبع موات يقينا ولو متفرقة فلو شك اخذ بالاقول علي ما سبق
في الطواف ولو راكباً وان كان لغير عذر خلاف الاول كما قاله في شرح المذهب
وما نقله الترمذي عن الشافعي من كراهته الا لعذر بحث الزركشي
علي ما اذا كان هناك رحمة بعد طواف صحيح وان تواخي عنه بشرط ان
لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة وهو مراد من عبر بالركن كما اشار اليه
الاسوي وسوا فيه طواف الركن والقعود ولو هم من رفع من عرفة الى مكة
قبل نصف الليل فيما يظهر بنا علي ما قاله الاذري من انه يسئ له
طواف القعود ولو اتي ببعض مرات السعي بعد طواف القعود وبالباق
بعد طواف الركن فحل بحذيه ذلك فيه نظر فلو تيقن بعد سعيه
ترك واجب من الطواف وجب عليه اعادته بعد الاتيان ببقيته
الطواف كما قاله في شرح المذهب ومحل علي ما قاله الاذري في طواف
الركن قال لان طواف القعود يقوت بالتأخير ان طال الفصل
فيتعين تأخير السعي الي بعض طواف الركن لان محل فوات القعود
ان كان بلا عذر علي ان في قوله حبيب ذو جهان بلا ترجيح لكن مال
الاذري الي الفوات فقال القياس انه يغتفر بالتأخير بلا عذر انتهى
وعلي الفوات فحل المراد به انتفا فعله اصلاً وانما يفعل قضاء احتماً
للمحب الطوبى والظام منها الاول وعلي عدم الفوات يبغي الي القوف
كما قاله في شرح مسلم فان وقف بعرفات لم يسع سعيه مضاً الي طواف القعود
بل عليه ان يسعي بعد طواف الافاضة بخلاف ما لو طاف للافاضة
ثم لم يسع حتي خلق او رمي ولو سعي بعد طواف الافاضة جزم به

في الايضاح وشرح مسلم ونقله في الروضة واصولها عن الشيخ ابي محمد
واقره فلا يستحب تكراره لكن لو كان قارنا ففي استحبابه وجهان
رجح منهم البلقيني والذركشي تبع القاضي انه لا يستحب وان اوجبه
ابو حنيفة رضي الله عنه لمخالفة ما صح من السنة في القادر والاذني
تبع للصميم وصاحب البيان استحباب الاتيان بطوافين
وسمين قال الشيخان في الروضة واصولها ولا يتصور بعد طواف الوداع
لانه المأتي به بعد فراغ المناسك فاذا بقي السعي لم يكن المأتي به طواف
الوداع وظاهر ما علل به ان مرادها طواف الواجب وهو المفعول
بعد تمام المناسك عند ادارة مقارئة مكة فخرج المندوب
كطواف الذهاب الي مي يوم الثامن وكذا طواف الذهاب من مكة
الي بلده محرما اذا جاوزنا مباحرة الاحرام فانه يندب طواف
الوداع كما اعتقده ابن العماد وقال انه مفهوم صريح كلام الاصحاب وقول
غنيوه لا يندب اذا لا يتم نسكه فاذا اعاد وقضى بقية نسكه لم يرد
فيه ان عدم تمام النسك لا يمنع ثبوته بدليل الصورة الاولى وحشية
فاعتراض الاسنوي عليهما بانه يتصور بعده كما في الذهاب الي مي
يوم الثامن اذا طاف الوداع فله ان يسعي بعده وفيمن احرم بالحج
من مكة اذا اراد الخروج قبل الوقوف لحاجة فانه يومه بطواف الوداع
واذا اعاد جاز له السعي كما صرح به البندنجي والعمري ليس في محله
علي ان ما ذكره من اجرايد فيما ذكر كلامهما يخالفه كانه كالصريح
في انه لا يجزي الا بعد طواف القدوم والركن بل ردي في شرح الهدى
ما ذكره البندنجي والعمري بان ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه

بما بعد القدوم والركن وكذا رده السبكي وغيره بانه غير مبرور
ولكن اعتقده الاذري وغيره حيث قالوا انه مجزي بعد كل طواف
موجب ولو نفلا انتهى وهو شامل لذلك وغيره كالنفل المبتدأ
ويوافق قول الطبري كالاسنوي لواحد المكي بالحج ثم تنفل بطواف
جاز له السعي بعده وقول ابن الرفعة اتفقوا علي ان شرطه ان يقع
بعد طواف ولو نفلا الاطواف الوداع لكن محله بعد تسليمه ما لم يقف
والا فاني ما صرحوا به ان من وقف لا يجوز له السعي الا بعد طواف
الافاضة وظاهره امتناعه بعد غيره وان لم يدخل وقته بان
يتصف الليل لكن تعليلهم ذلك بانه دخل وقته وهو فرض
فلا يجوز الاتيان به فعل مع امكان الاتيان به بعد فرض يقتضي خلافا
الا ان الظاهر انه مراد ثم قد يؤخذ من هذا التعليل ان الافضل
تأخير السعي الي ما بعد طواف الافاضة لكن قول النووي في الايضاح
في الكلام علي دخول مكة وامامنا يفعل حجج العراق في هذه الايام
من عند ولهم الي عرفات قبل دخول مكة لصيق وقتهم فقيه تقويت من
كثيرة منها هذه يعني الدخول لمكة وطواف القدوم وتعميل السعي الي
يدل علي استحباب تعجيله بعد طواف القدوم وانه افضل من تأخير **يعني**
الصفاء والمرتبة فها به من الصفاء الى المروة مرة وعوده منها اليه
اخرى علي الاصح ويشترط قطع جميع المسافة بينهما حتي لو تك خطوة
او اقل لم يصح فيجب علي الماشي ان يلصق عقبه باصل ما يذهب منه
وروي اصابعه باصل ما يذهب اليه فيلصق في الابتداء بالصفاء
عقبه وبالمروة اصابع رجله فاذا اعاد عكس ذلك والعبدة في الركاب

بحا فردا بته هذا اذا لم يصعد على الصفا والمروة قال النووي في مناسكه
فان صعد وهو الاكمل فقد زاد فيها قال وليس الصعود شرط بل
هو سنة متأكدة وقال بعض اصحابنا يجب الرقي على الصفا والمروة
بقدر إقامة وهو اضعيف والصحيح المشهور انه لا يجب لكن الاحتياط
ان يصعد الخروج من الخلاف ولتيقن انتهى لكن في شرح المهذب نقل القبا
القائمة عند هذا القول ان الواجب صعود كي يسير لتيقن قطع جميع
المسافة كما يجب غسل شي يسير من الرأس في غسل الوجه وعليه فيكون الاحتياط
صعود ذلك القدر اليسير لا قدر القائمة قليلا مل عليه ان الماوردي ذكر
هذا القول بحصول اليقين بالصادق عقبه بما يذهب منه واصابعه
بما يذهب اليه وتنبه لجمال الطبري فقال وقيل الرقي على الصفا
شرط وليس كذلك اذ القصد باشتراطه عند من قال به استيعاب ما بين
الصفا والمروة وهذا يحصل من غير رقي فانه اذا الذق رجلاه او رجلي
مركوبه باختر درج الصفا ودخل من تحت العقد المشرق على المروة
مستوعب لما بينهما ذكره المحب الطبري ايضا فقال قد تواتر كونه
يعني العقد المذكور جدا ينقل الخلف عن السلف وقطابق الناسكون
عليه انتهى وان يكون قطع جميع المسافة بينهما من بطن الوادي ولو
عرج عنه لم يصح نعم لو التوي عنه يسيرا لم يضرب عن عليه الشافعي
رضي الله عنه والبداء بالصفا اولى السبع وكل وتربعدها وبالروة
في الثانية وكل شفع بعدها فلو بدا بالصفا في الاولى ثم عدل عن
طريقه رمي بالمسجد او غيره وبدا ثانيا من الصفا لم يصح ذكره في الروضة
وغيرها ولو ترك السابعة بدا فيها السادسة بالصفا والسادسة

فالسابعة لغو ويلزمه سادسة يبدأ فيها من المروة وسابعة يبدأ
فيها من الصفا والخامسة والسادسة لغو وتصير السابعة خامسة
فيكمل عليها او ترك ذراعا من السابعة فان كان من اخر اتي به فقط او من
اوله استأنفها او من اثنايها اتي به ثم بما بعده او من السادسة
فذلك وتلغوا السابعة ذكر جميع ذلك القوي وغيره فعلم ان شروط
ان شروط السعي خمسة كونه سبعا وكونه بعد طواف صحيح وقطع جميع
المسافة بين الصفا والمروة وكونه من بطن الوادي والتوثيق بان يبدأ
بالصفا في الادوار بالمروة في الاشباع وبحث العزائم جماعة انه لو سعى
تنكوسا او معتوضا كان كالطواف فعليه تزويد الشروط على خمسة ولو بني
جدار ممتد في موضع السعي فحل يجوز السعي عليه كما يجوز الطواف على سطح
المسجد ونحوه فيه نظر والجواز اقرب واما سننه فمئتا الطهارة
وستة العورة والمولاة بين مرارة واجزايه وبينه وبين الطواف
مع ركعتيه نعم يسن اذا فرغ من الطواف مع ركعتيه ان يستلم
الحجر الاسود للاتباع في حديث مسلم عن جابر وليكون اخر عهده ما
ابتدأ وقضيته انه لا يستحب في هذه الحالة تقبيله ولا السجود
عليه قال في المهمات فان كان كذلك فلعل سببه المبادرة الى السعي
انتهى ورجح غيره استحباب ذلك شيخ الاسلام فانه قال والظاهر
سن ذلك قال شيخ الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه ورواه
الحاكم في صحيحه باسناد علي بن شريك مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم بلفظ
انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يديه عليه مسح
بها وجهه وصرح به القاضي ابو الطيب والقاضي مجلي في التقييد انتهى

ولا يخفى ان الحديث المذكور لا يدل على استحباب السجود واما ما ذكره الماوراء
 وغيره من انه ياتي الملتزم والميتاب بعد استلامه ويوعو عما شاف في شرح
 المذهب انه شاذ ومنها سعيه سعيًا شديدًا فوق الرمل كما مر به
 في شرح المذهب وغيره من حيث يبغي بينه وبين الميل الاخضر الذي
 بوكن المسجد على يساره قدر ستة اذرع الى ان يتوسط الميلين الاخرين
 احدهما يجدار العباس رضي الله تعالى عنه والآخر يجدار المسجد والمشي
 على عادته فيما عدا ذلك وهذا في الرجل اما في المرأة ومثلها الخنثي
 كما في شرح المذهب فلا تسعي مطلقا ولوليد لا وقت للخلوة بل تمشي على
 عادتها وصعوده على كل من الصفا والمروة قدر قامة فاذا صعد هلال
 وكبر ودعا بما احب واعاد جميع ذلك ثانيا وثالثا كما اعتمد في النووي
 خلافا للرافعي وغيره فانه لا يعيد الدعاء الثالث ويؤخذ مما تقدم عن
 النووي من تعليل استحباب الصعود بالخروج من الخلاف استحباب
 الصعود قدر قامة او قدر يسير على ما تقدم وان راي البيت بدون
 ذلك وانه يستحب صعود المروة كذلك وان لم يبر البيت لحيولة الابنية
 او غيرها وقضية اطلاق المهور كما قاله الاذري انه لا فرق في الصعود
 بين الرجل والمرأة والخنثي قال وايضا فانه يحتاط بالركي كالرجل
 والخروج من الخلاف في وجوبه لكن الذي في التنبيه والشافعي والخ
 للرجحان في انهما لا يصعدان وظاهده عدم الفرق بين وقت الخلوة
 وغيره ويؤيده ما سبق في السعي بين الميلين لكن قال الاسنوي
 وتبعه جماعة لو فصل بين ان يكونا خلوة او بحضرة محرم وبين ان لا
 كجهز الصلاة لم يبعد انتهى قلت وقد يؤيده في الخلوة ما سبق

في الطواف انها لا يسن لها استلام ولا تقبيل الا عند خلو المطاف فيسن
 لها حينئذ مع ان الحجر محل الظهور لكثرة ما يقصد كالصفا والمروة محل
 الظهور ما رتقا عنها ولا يرد عليه انه لا يسن لها التحويت في الصلاة
 فاعله بفصل هناك ايضا او يفرق بين الصلاة يطلب لها من الستر
 ما لا يطلب في غيرها ولا انه لا يسن لها السعي بين الميلين لان سببه انه
 لا يناسب كالحايد ليل انه لا يسن لها الرمل في الطواف مطلقا مع استحباب
 استلام الحجر وتقبيله عند خلو المطاف ولا على قياسية ان صوت المرأة
 ليس بعورة لانها هي ايضا مع سترها ليست بعورة ولهذا يجوز النظر
 الي سايرها مستورة مع ان غاية ما عساه يوي منها غالبا الوجه والكفان
 وهما ليسا بعورة عند الاكثرين واعلم ان الوجه حمل ما تقدم عن
 التنبيه وغيره على ما اذا لم يحصل شك اما لو حصل شك احتج
 في ازالته الى الرقي فتوفي المرأة بل يجب رقيها قليتا مل ومنها الذكر
 فيه وافضل الماثور قال النووي في ايضا حده ولو قرأ القرآن كان افضل
 وفي شرح المذهب ويستحب قراءة القرآن فيه وظاهر كل منها ان قراءة
 القرآن اخصل من الذكر الماثور فيه ويجتمل تخصيصه بغير الماثور كما في
 نظيره من الطواف وغيره بل هو الذي يظهر من الماثور على كل
 منها الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هذان
 الحمد لله على ما اولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله الخ وعنده ونصر
 عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين
 له ولو كره الكافرون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وان لا تخلف

الميعاد والى اسئلك كما هديتني للاسلام ان لا تنزعني مني حتى تتوفاني وانا
 مسلم وفيما بيننا في سعيه ومشيه رب الغفور وارحم وتجاوز عما تعلم
 انك انت الاعز الاكرم اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار قال في الانوار ولودعا فيه او في الطواف
 واحد من جماعة فلا بأس انتهي وفيه اشعار بان الافضل ان يدرك
 احد لنفسه وهو قريب **ف** روع قال الشيخ ابو محمد الجويني
 رايت الناس اذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على المروة وذلك حسن وزيا
 طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن الصلاح
 ينبغي ان يذكره ذلك لانه ابتداء لشعار وحج في شرح المذهب وقال
 الاذري انه الوجه قال وقال الرافعي ليس في السعي صلاة ولو اقيمت الصلاة
 قطع السعي ثم صلى وبني ونقل ابن جماعة عن الشافعية انهم كرهوا للكره
 على الصفا والمروة والتمسوا ذلك من غير عذر وقال ابن عبد السلام
 المروعة افضل من الصفا ومأرعه الذكر كشي في ذلك ومال الى خلافه
 واستدل كل منهما لما ذكره ولا يورد علي ابن عبد السلام تقديم في القرآن
 لجواز ان يكون للاشارة الى وجوب الابتداء بالفضل على المروة
 وقال ايضا يعني ابن عبد السلام ان الطواف افضل
 اركان الحج حتى الوقوف لانه مشبه بالصلاة ومشتل عليها والصلاة
 افضل من الحج والمشتل على الافضل افضل ولا حجة في خبر الحج عرفه علي
 افضلية الوقوف لانا نقرر امرا مجمعا عليه وهو ادراك الحج ووقوف
 عرفه انتهي ولهذا لا يفتون للحج الا بغواته ولم يورد عن ان الذنوب
 في شي ما ورد فيه والصواب القطع بانه افضل الاركان انتهي وقال

رحمه الله تعالى

شيخ

شيخ الاسلام الاوجه ما قاله ابن عبد السلام لتصرح الاصحاب بان الطواف
 قريب في نفسه بخلاف الوقوف انتهي قلت وللذكر كشي ان يقول كون
 المشتل على الافضل افضل ممنوع كلياً سلمنا لكن انما يكون افضل
 اذا كان اشتماله عليه لكونه داخل فيه وجزا منه لا خارجا عنه
 تابعه كاهنا ونقل الصلاة لا يكون افضل من فرض غيرها ولو علي
 الكفاية وان كان المفروض اتمامه وكونه مشبها بالصلاة لا ينافي
 الحج عرفه فان الظاهر منه انه اعظم الاركان وافضلها ووقعه
 ادراك الحج ووقوف عرفه خلد في الظاهر وما ورد فيه من الغفران
 فانه وان سلم ليس لخصوص الوقوف بل للحج الا ان مدخلية الوقوف
 فيه اتم واعلام من مدخلية غيره ولهذا علق الغفران عليه
 دون غيره وحكم بحصوله به حصول غيره والا فلا وجه للتعلق
 به دون غيره والحكم بحصوله به قبل حصول غيره لانه اذا كان
 سبب الغفران جميع الاركان فلا بد في حصوله من تحقق جميع
 فابقي شي منها لا يحصل الغفران فاذا لم يمكن فيه تفاوت في المدة
 للغفران فلا معنى لاسناده الى بعض منها ليس بجزا حيز
 دون غيره ولا يرد ان الصلاة افضل ولم يرد فيها ذلك الغفران
 لخروجها بالدليل فور ود ذلك الغفران يقتضي التفضيل ما لم يدل
 دليل اخر على خلافه نعم قوله ولهذا لا يفتون الا بغواته لا شاهد
 لان الغوات بغواته دون غيره لتاقيته دون غيره ويمكن ان
 يوجه بان تاقيت العباد يول على الاهتمام بها ومزيتها الغير
 الوقتية **واركان العمرة اربعة الاحرام** بهامع النبوة كما

حلية

تقدم

في الحج او اراد بالاحرام ههنا نفس النية تنبئها بما ههنا مع ما هناك علي
اطلاقه ووقته جميع السنة وقد منع لعارض كالحرم بالحج لا يصح احرامه
بالعزم ولو بين التخللين لعجزه عن التشاغل بعلمها لمخاطبته باعمال
الحج كالرعي والمبيت بمني فان نفذ النفر الاول او الثاني انعقد احرامه
بها ولو ان رجع الي مني فيما يظهر لسقوط الرعي والمبيت عنده وقضية
ما تقتدر عدم انعقاد الاحرام بها قبل النفر وان لم يكن عالفا بمني
وان قصد ترك الرعي والمبيت بها وهو الظاهر وان عبثوا بالعبث
او الاقامة لانه جري علي الغالب بقربينة ما عللوا به خلافا
لما نقله الزمكشي عن الجويني واعتمده من تقييده ذلك بالعلف
بمني وكلامهم كالصريح في انعقاد الاحرام بها قبل طواف الوداع وان قلنا
انه من المناسك حيث اطلقوا جواز الاحرام بها بعد النفر من غير
اشتراط شي اخر ولا بقاء الجواز علي انه ليس من المناسك وهو كذلك
كما افاده السبكي فادق بينه وبين الرعي ونحوه بانه لما كان اخر الافعال
ولا يمكن تقديمه علي العبرة احتمل تقديمها عليه بخلاف الرعي ونحوه
والطواف والسعي وتقدم بيان الثلاثة **والحلق** والمراد به
ازالة ثلاث شعرات فصاعدا ولو في اوقات متفرقة لا شعرة واحدة
ازالها في ثلاث دفعات في وقت او اوقات كما افتي به جماعة من المتأخرين
ويدل له ما شرح المذهب عن الشافعي والاصحاب انه لا يجزي اقل من
ثلاث شعرات انجز الشعرة الواحدة ليس ثلاث شعرات فليتامل من شعر
راسه ولو ما ترك عنه بالمد عن حدها ومنه الصدغ وموضع التبيد
بخلق او تقصير او نتف واحدة بنورة او قطع باسنان او احراق او

غيرها

غيرها لكن الافضل للرجل حلق جميع راسه ان اعتمر مريدا الحج في وقت
او حصل فيه حايوم النحر ولم يسود راسه فالافضل له التقصير كما مضى
عليه في الاملا وبجث الزمكشي مثله فيما لو قدم الحج علي العبرة وقد خالفه
ما في شرح مسلم انه يسن للمتمتع ان يقصر في العبرة ويحلق في الحج ليقع الحلق
في اكل العبادتين اذا قابلته التقصير في الاخرى لا اذا انتفى التقصير
ايضا فيها فليتامل والمرأة التقصير ولو صغيرة علي ما هو ظاهر
اطلاقهم لكن بجث الاسوي في الصغيرة التي لم تبلغ حدا تترك فيه
شعرها انه يسن لها الحلق لكن رده الازري وكلمة الخنثى ولو سغها
والدم الحلق لم يمتنع فيما يظهر خلافا لما جثه الاسوي ويكره لها الحلق
كما في شرح المذهب بل يحرم علي متزوجه ومملوكة بغير اذن الزوج او السيد
كما جزم به الازري لانه ينقص استمتاعه وان كان احرامها باذن السيد
والزوج لان الاذن في الاحرام انما يتناول ما كان مشروعا لهما دون غيره كالحلق
نعم ان لم ينقص استمتاعا ولا قيمة فيحتمل الجواز عند سكوت السيد
او الزوج عن كل من الاذن والمنع لكن اطلق الاسوي في هذه الحالة بجث
عدم الجواز ويستحب ان يكون التقصير من الرجل وغيره بقدر امثلة
من جميع شعر الراس وان منع الزوج في المرأة كما قاله الاسوي قال ان كانت
امة فتستنع الزيادة علي ثلاث شعرات بغير اذن السيد ورسده ابن العماد
بان اذن السيد لها في الاحرام يصيرها كالحره اي لان التقصير مشروع
لها فيتناولها الاذن قال الاسوي في المرأة وتقصير الزايد علي امثلة
كالحلق في تقصيره السابق انثري وخالفه غيره قال الماوردي ولا تقطع
من ذوايها لانه يشينها لكن ترفعها وتاخذ من تحتها ومنه يوحذ

اذا التقصير المنتقى للاستمتاع لا يؤمر به وظاهره وان كانت خلقية لانها
قد تريد التزوج في الحال وانما الوضوء بعد الوضوء واجماع بيننا من وجه
عليها لانه غير مشروع لها وقد يؤخذ من كراهة القزع ان تقصير الرجل
جميع راسه افضل من خلق بعضها ولهذا لم يؤمر بخلق البعض في العروة
والبعض في الحج وهل خلق البعض افضل ام تقصيره فيه نظر ولو كان
براسه علة لا يمكنه بسببها التعرض لشعره لم يسقط عنه الخلق ولا
يجزبه العديفة عنه بل يجب عليه الصبر الى الامكان بخلاف من لا شعر
براسه فخلقها او غيره فلا شيء عليه من خلق او فدية لكن يستحب امرار
الموسي على راسه ومحل في الرجل كما قاله الاذرع بخلاف المرأة والحسن
قال لان الخلق ليس بمشروع لها انتهى يعني وهذا ابدله فيختص بالرجل
كالمبدل فليتامل قال الشافعي رضي الله عنه ولو اخذ من شاربه
او شعر لحيته شيئا كان احب اليه ليكون قد وضع من شعر راسه لله تعالى
والحق المستوي كما في شرح المهدب بالشارب والحجبة كل ما يؤمر به الله للخلق
كتقليم الاظفار ولا يختص بوجوب ذلك بمن لا شعر براسه بل يندب
للمخالق ايضا كما صرح ببعضه القاضي حيث جعل من اداب الخلق ان ياخذ
من شاربه وصاحب الخصال حيث جعل منها ان ياخذ من ظفر عند ورائه
ويندب المقصر ايضا كما صرح به القاضي وانما خص الشافعي رضي الله تعالى
عنه بمن لا شعر براسه لانه اكد في حقه من غيره كما اشار اليه بقوله
ليكون قد وضع الي اخره ولو كان براسه شعرة او شرطان وجب ازالتهما
كما قاله في البيان ولو كان ببعض راسه شعر دون باقيها استحب كما قاله
الاسنوي مع خلق بعضها امرار الموسي علي باقيها قال للمعني الذي قالوه وهو

التشبه بالخالفين انتهى وهو صحيح ثم مايت بعض مشايخنا يستدعون عليه
بلزوم الجمع بين الاصل والبدل كالتييم بعد الوضوء واجماع بيننا من وجه
من الماء لا يكفيه حيث غسل بعض الاعضاء ويقيم عن الباقي لان الغرض
لا يقاس به النفل وبانه ليس في ذلك تشبيها بالخالفين لانه منه وبانه
يلزم علي ذلك انه يبين لنا اقتصر علي التقصير امرار الموسي علي راسه
وعندي ان الاعتراض عليه بهذه الامور ليس في محله اما الاول فلانه
ليس في خلق البعض وامرار الموسي علي البعض الاخر جمع بين الاصل
والبدل لان الاصل الذي هو الخلق لم يوجد في محل الامر اذ حتى يلزم ذلك
الجمع بل الذي هو فنيه هو الاقتصار علي الاصل في موضع والاقتضار
علي البدل في اخر ونظير ذلك غسل بعض الاعضاء والتييم عن الباقي
وليس في هذا اجمع بين الاصل والبدل كما زعمه المعتز بخلاف التيميم
بعد الوضوء ولو سلم فلا نسلم ان مثل هذا الجمع يمتنع والاحتمال يكفيننا
في مقام الجواب وقوله لان الغرض لا يقاس به النفل مجرد دعوي لا تكفي للعرض
في مقام الاستدلال واما الثاني فلانه قطعنا ليس من الخالفين بالنسبة
لذلك البعض الذي لا شعر عليه والغرض التشبيه بهم فيه مطلقا واما
الثالث فان اراد بامرار الموسي علي راس المقصر امراره علي وجه الخلق
فلا شك في فنيه لان طلب الخلق لا يسقط بالتقصير كما هو ظاهر وان اراد
بمجرد امراره بحيث لا يزول معه شعر فاللزوم الذي ادعاه ممنوع لانه
انما اكتفي له ذلك في حق من لا شعر براسه كضروبه انه لا يمكن غيره ولا ذلك
ما نحن فيه ولو خلق له راسان قال الزمكشي من له خلق احدهما في الحج
والاخر في العروة هذا كله اذ لم ينفذ الخلق فان فذره في وقته وجب خلق
جميع راسه ولا يجزبه التقصير ولا غيره مما ذكر كما قاله في اصل الروضة قال

في الهات والمجته عدم الجواز فقط لانه اذا ذكر صفة في واجب لم يقدح في الاعتدال
بالواجب كما لو ذكر الحج ماشيا او قلنا بوجوب المشي فركب انتهى ويمكن ان
يقال الملتزم هناك الموصوف وهذا الصفة فتأمل وعلي الاول فلو
ازاله بغير الخلق حصل التحلل به وان اثم ولزمه دم وان اطلع لا يجب
عليه حلقه علي المجته وقيد الاسنوي وجوب حلق الجميع ما اذا عين في قدر
بقوله لله علي خلق كل راسي او خلق راسي فان قال لله علي الخلق او ان
اخلق كفاه ثلاث شرات قال الاذرعني وفيه نظر قال بل لو صرح الناذر
بثلاث شرات فلو اطلق في انعقاد نذر فطر لان الاقتصار عليها
ليس بمطلوب ولا محبوب بدليل جواز الزيادة ولو كان الملتزم الاقتصار
لا تمتنع الزيادة بل الملتزم به هي نفسها وهي مطلوبة بمجوبة
وحمل الاطلاق عليها لا يستلزم الحمل الاقتصار عليها بدليل جواز الزيادة
مع الحمل عليها فليتأمل نعم في التفرقة بين خلق الراس والخلق قطر
فانه كلاهما صيغة عموم والمحملي بال يجب حمله علي العموم حيث العموم
ولا عهد هنا فان قيل اللام قد تكون للجنس فحملت عليه هنا لانه
المتيقن بخلاف الاضافة قلت الاضافة ايضا قد تكون للجنس فان
السيد للرجائي صرح بانقسام الاضافة انقسام اللام ويمكن ان يقال
بجي اللام للجنس التثنية مجي الاضافة له وهي حيث وجب الخلق والمعتبر
مساه ولا يجب الامعان في الاستيعمال ويعرب كما قاله الامام ان يعتبر
عدم روية الشعر وما ذكره من الخلق ذكر انما هو في **احد القولين**
وهو انه من المناسك والقول الاخر انه استباحة محظورة بمعنى انه
ليس بنسك بل هو في ايح له بعد تحريمه عليه كاللبس وغيره فلا

نواب

نواب فيه كما قاله النووي في شرح المذهب كالرافعي وقال الغزالي انه مستحب
بلا خلاف وهذا الخلاف جار في الحج ايضا علي ما سياتي خلاف ما يدل
عليه صنيع المصنف وغيره ورجح الشيخان وغيرهما القول فيهما
وهو انه ركن علي خلاف ما جزم به المصنف فيما سياتي من انه من واجبات
الحج دون اركانه فتكون اركان الحج خمسة والعمر اربعة وسكت المص
كغيره عن عدد الترتيب ركن وهو معتبر بتقديم الاحرام علي الكل والطور ان
علي السعي في الحج والعمرة الا ان سعي في الحج بعد طواف القدوم علي ما تقدم
وبتقديم الوقوف علي طواف القدوم علي ما تقدم وبتقديم الوقوف
علي طواف الركن والخلق في الحج وبتقديم السعي علي الخلق في العمرة فينبغي
كما قال الرافعي عدة ركن كما في الصلاة والوضوء ولا يقدح عدم الترتيب
بين القواة والقيام لكنه عدة في شرح المذهب شرطاً وهو ظاهر كلام الاصحاب
المولاة بين هذه الاركان واعلم ان ما يسمي ركناً يسمي واجباً وما يسمي
واجباً يسمي ركناً وان كلامهما يتوقف عليه الصحة الا في الحج فلا يصدق
واحد منهما علي ما يصدق عليه الاخر وتتوقف الصحة علي الركن دون
الواجب فلا تتوقف عليه لكن يجبر تركه بدم كما سياتي فالنسبة بينهما في غير
الحج العموم المطلق وفيه التباين الحلي فلهذا اقال المصنف **واجبات الحج غير**
المتقدم ببيانها ثلاثة اشياء ولا ينافي ذلك قوله غير الاركان لانه
صفة موضحة او حال لازمه قال في الحاشية وليس هذا من الاصحاب بفرقة
بين الفرض والواجب كما ظن بعضهم بل هو تقسيم للمواجب الي ما قوي
اعتباراً به حيث توقف الصحة او التحلل عليه كالركن والي ما ليس كذلك
فصل الواجب انتهى وحاصله ان الركن ما توقف عليه الصحة او التحلل

الاركان

والواجب ما لا يتوقف عليه في منها ويوافق قوله قبل ذلك وان الواجب
يجب تركه بالدم ولا يتوقف عليه الحج ولا التحلل ولا يخفى انه منقوض
في الجانبين بالرمي فانه واجب ويتوقف عليه التحلل وليس له ان يبريد
التحلل الاول لانه يتوقف على الركن لحصوله بالرمي ولو توقف على
الركن لم يحصل بالرمي على ان ما اختاره لا يمنع كونه تفرقة بين الركن
والواجب ويمكن ان يقال اراد بالتحلل الاول ويتوقف على الركن
انه لا بد من مدخلية الركن فيه بانه لا يمكن تحققه بدونه فقامه
الشيء الاول **الاحرام** اي كونه **من الميقات** وهو في حق من مكة ولو غريبا
وقارن نفس مكة لكل الحرم وفي حق المتوجه ولو غريبا وما من الدية
ذو الحليفة ان موعليها فان سلك طريق الحجة فمقيما ومن
الشام ومصر والغرب الحجة ان مروا عليها والا كان سلك اهل الشام
طريق المدينة فمقيما ثم ذو الحليفة او الحجة على ما تقدم ومن
تهامة اليمن يلزم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرق
ذات عرق وفي حق من مسكنه بين مكة واقرب المواقيت اليها
نفس مكة في حلة قريبة او غيرها ومن مسكنه بين ميقاتين
احدهما خلفه والاخر امامه كاهل بدر والصفراء بين ذي الحليفة
والحجة ما امامه منهما ان كان مسكنه يجاذبه او اقرب اليها
فان كان اقرب الى جادة ما خلفه فمقاته مسكنه او اسوي قربه
من جادتهما فمقاته يتخير بين الاحرام من مسكنه والاحرام مما امامه
وقيل يحرم من مسكنه هذا حاصل ما في الخادم وغيره عن الماوردي
والرواية لكن قيد بعضه بحثا من بطريق المدينة او اقرب
اليها بان يسلك طريقا لا يمر بالحجة والا فمقيما لانه قصد

المرور عليها يصير من اهلها وظاهر ان من يجاذبها الواحدة
كن قرب من محاذيتها على السوا ففیه الخلاق المذكور لكن لو احدث
جادة فيحتمل اعتياد ما يغلب سلوكه منها حتى لو كان الغالب
سلوكه هو الحادثة ففي المعتبوة فان استويا في ذلك ففيه نظر وعلى
هذا فمقات اهل بدر والصفراء على الوجه الثاني ما سكنهم وعلى الاول
يتخيرون بينه وبين الحجة لان كلا منهما يجاذب ذي الحليفة والحجة
معاً لان الجادة اليوم من المدينة الى ذي الحليفة ثم الى الحجة من ذلك
كل من بدر والصفراء على جادتهما لكن قال الماوردي والرواية ان
اهل بدر والصفراء على جادة المغرب فمقاتهم الحجة امامهم
واهل الايوا والوج على جادة المدينة وذي الحليفة فمقاتهم عليها
وبنوا حرب بين الجادة فيعتبر قربه من احدهما ان ياتي الا ان يكون
باغتياد ما كان الجادة القديمة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم
يسلكها وهي لا تمر ببدر ولا بالصفراء فليسا على جادتهما ايضا فلا
جادتهما اليوم فانها تمر بكل منهما فكانوا على جادة كل منهما وفي حق
اهل الحجة ينتقلون فيها بين المواقيت الخمسة وبين مكة موضع
ارادتهم النسك على الاشبه كما في الخادم قال ولو اقاموا بموضع
ولو يومما اعتبروا ولو ارادة حالة السير فان كان السير الى جهة مكة
احرم من حيث ارادة فان تقدم بخطوة ولم يحرم كان مسيا ان ياتي وفي
حق من سلك طريقا ليس فيها ميقاتان ان حاذي يمينا او يسرة
ميقاتا موضع محاذاته فاد اشبه عليه الحال فان وجد محاذي علم
لزمه قبوله والواجب الاجتهاد ويستحب ان يستظهر لم يتيقن

المحاذاة على المذهب كما قاله في شرح المذهب خلافا لقول القاضي أبي الطيب
بالوجوب قال في القوت والظاهر انه ان لم يتدرج له في تعيين الاستطاعة
جز ما عتد خوف الفوات انتهى ومن الاختياط لكن بحث الاذرع في وجوب
اذا تخير في اجتهاده ان خاف فوق الحج او كان يضيق عليه وينبغي ان يخي
هنا ما تقدم في الاجتهاد وفي القبلة من انه حيث قدر على الاجتهاد
امتنع التقليد والاولى وغير ذلك ويؤيده ما ياتي عن القوت
فليتأمل او ميقاتين بان كان طريقه بينهما وتفاوت في المسافة
الي مكة والى طريقه اقربهما اليه في الاصح لا الله اذا كان امامه ميقات
فهو ميقاته واذا حاذي قبله ميقاتا بعد فكذا اما هو بغيره وهذا
صريح في ان ميقاته الاقرب اليه وان حاذي الابعد منه اولا قال
في القوت ورايت في المستخرج من تعلق الشيخ ابي حامد واذا حصل
حصريين ميقاتين اعتبروا قربهما من موضعه فيجزم منه فان
ثبت لا يمكن يعرفه بالاجتهاد وكان معه غيره فاخبره نظران
اخبره عن يقين وقطع وسعه ان يتبعه او عن اجتهاد ولم يسعه
اتباعه قلت وهذا فيما اذا كان له اهليه الاجتهاد اما لو لم يكن
اهلا كالاخي ونحوه فالظاهر ان الحكم في ذلك كما سبق في القبلة وقوله
اولا وسعه الظاهر ان المراد انه يلزمه قبول خبره كالمخبر عن
القبلة عن علم واولي انتهى فان استويا في القرب اليه واختلفا في الزمان
الي مكة فميقاته ابعدهما من مكة قال شيخ الاسلام لانعلم احدا قال
ولا وجه له من حيث المعنى فليحذر قال وانما المراد بالابعد هو الذي
يلتقاه اولا انتهى ويعاقفه قول الدميري بعد قول المنهاج او ميقاتين

والاصح انه يجزم من محاذاة ابعدهما مانصه والمراد ابعدهما من مكة
وهو الاقرب اليه بان يجاذبه اولا لمن يجاذي ذي الحليفة لا يؤخر
لمحاذاة الحجفة انتهى لكن يخالفه قول الروضة واصلا وقد يتصور
في هذا القسم محاذاة ميقاتين دفعة واحدة وذلك بالخلاف
احد الطريقين والتواية اولو عورة وغيرها فيجزم من المحاذاة وهل
هو منسوب الي ابعد الميقاتين ام الي اقربهما وجهان حكاهما الامام قال
وفادتهما انه لو جاوز موضع المحاذاة بغير احرام وانتهى الى موضع يغني
فيه طريق الميقاتين فاراد العود لدفع الاساة ولم يعرف المحاذاة هل
يرجع الى هذا المقام ام الى ذلك انتهى لا يقال اذا رجع الى ايهما فقد حاذاهما
لان الغرض من محاذاتهما دفعة فمع الرجوع الي احدهما كيف يمكن حمل الجهل
بموضع المحاذاة حتي يمنع الرجوع الي غير الابعد لانا نقول ليس الممنوع
منه مجرد الرجوع اليه بل مع سلوك طريقه عند التوجه منه الي مكة
لكونها اقصر بخلاف ما لو رجع اليه ثم سلك طريق الابعد او طريقا بينهما
علي مثل مسافة التي سلكها عند المجاوزة فانه يجوز كما هو ظاهر
كل مجوز ابتداء وان استويا في القرب الي مكة ايضا فميقاتهما ان لم يجاذها
قبل الاخر والاف ميقاته ما حاذاه اولا ولا ينتظر الاخر ويتصور استواهما
فيما ذكر مع محاذاة احدهما قبل الاخر بالخلاف طريق الثاني او وعورته
وفي حق من لم يجاذ شيئا من المواقيت مقدار مرحلتين من مكة والمراد
علي ما قاله ابن يونس واستحسنه عدم المحاذاة بحسب علمه لا بحسب
نفس الامر فان المواقيت نعم جهات مكة فلا بد ان يجاذي احدهما
واعترض بان الاثني من غيري جودة في البحر قد لا يجاذي شيئا منها يعني فعدا
المحاذاة قد يكون بحسب نفس الامر ايضا ويمكن ان يقال ان اريد الاثني

من غري جعة قد لا يجازي شيئا مطلقا ولو عند وصوله جدة او بعد
مجاوزهها الى جهة مكة فان الحجة عن يساره فلا بد من محاذاتها
عند وصول جدة او بعد مجاوزتها وحينئذ فصل لا اعتبار بالمحاذة
ولو بعد مجاوزة جدة وان اريد انه لا يجازي قبل وصول جدة فصل
لكن هذا لا يقتضي عدم اعتبار المحاذة ولو عند جدة او بعد مجاوزة
كما تقرر فليتأمل وذكر بعضهم انه اذا علم ان يمينه او يساره
ميتان او جب ان يمينه في محاذاته ان امكن انتهي وهو ما خوذ
بما سبق فيمن سلك طريقا ليس فيه ميقات واحد في ميقاتين
او يسوة بل هو فليتأمل جميع ما سبق ثم قضية ما سبق ما قاله
ابن يونس عدم وجوب الدم على من لم يعلم ان يمينه او يساره ميقاتان
واحرم على مرحلتين وان علم ذلك اذ لو وجب عند العلم وجب
بدونه ايضا فيخرج من تركته ان ما قبل العلم لان الميتات يجب
بمجاورة الميتات مع الجهل به وعلي هذا فقوله بوجوب الدم في المجاورة
مع الجهل بالميتات محمول على من علم ان يمينه او يساره ميقاتان بخلاف
من لم يعلم ذلك لعدم علمه بعموم المواقيت جهات مكة ويقتل خلاف
فليتأمل والافضل في كل ميقات ان يحرم من طرفه الا بعد من مكة قال
السبكي الاذ الخليفة فالافضل فيها الاحرام من المسجد الذي صلى فيه
النبي صلى الله عليه وسلم منه انتهي ونظر فيه بعض مشايخنا بان الذي
في الاحاديث الصحيحة المشهورة ان احرامه صلى الله عليه وسلم كان عند
انبعاث راحلته اي توجهها للسيرة لا مجازا استوارها قايمة خلافا للامام
ولهذا اعترض النووي القول بان الافضل ان يحرم عقب الصلاة وهو
يالس بان حديثه ضعيف انتهى وقد وضعه البيهقي ايضا لكنه حسنه

الترمذي وصححه الحاكم علي شرط مسلم ويمكن ان يقال ان انبعاث راحلته
صلى الله عليه وسلم كان عند ذلك المسجد فالافضل الاحرام من ذلك الموضع
لا من الطرف الا بعد وان هذا مراد السبكي والافضل للمكي ان يحرم من
باب داره لا من المسجد في الاصح قال النووي في الايضاح فان قلنا
الافضل ان يحرم من باب داره صلى ركعتين من بابه ثم يحرم قريبا من
البيت انتهي وما ذكر عن الاول انه يصلي الركعتين في بيته بشكل
بقولهم انه اذا كان في الميتات مسجد سن فعل الركعتين فيه ولذلك
مشي غيره وجزم به شيخ الاسلام علي بن سني فعلها فيه فيصليها فيه
ثم ياتي باب داره فيحرم منه ثم يرجع الى المسجد لطواف الوداع جزم
بذلك شيخ الاسلام وغيره ومن تأخير طواف الوداع عن الاحرام هو
مارجحه اعني النووي كالرافعي واقتضاه ما نقله الشيخ ابو حامد
عن ابن البويطي قال العز ابن جماعة في مناسكه والذي رايته
في ابن البويطي يقتضي تأخير الاحرام عن الطواف ولقظه فان
كان متمتعا اخذ من شعره واقام حلالا فاذا اراد التوجه الى
عرفة يوم التروية قبل الظهر طواف بالبيت سبعا للوطع ثم
اهل بالتحج متوجها من المسجد قال واحدا لما ورد في مقتضى هذا
الفتى فقال انه يستحب للامام ان لم يكن احرام قبل الخطبة ان يحرم
قبل ان يخرج ويحرم معه من بقي من الناس غير محرم قال ويختار
ان يكون احرامه بعد ان يطوف بالبيت سبعا ودفعه ويصلي ركعتين
انتهي وظاهره ان من لا دار له يحرم من المسجد حراما قبل وقفا ما ياتي
من ان المستحب لمن ميقاته قريبة او حلقته ان يحرم من الطرف الا بعد
من مكة ليقطع الهاتفي محرما لان المكي يحرم من طرفها الا بعد عن مقصد

واجب بان ذلك قاصد الكان اشرف مما هو فيه وهذا بعكسه والافضل
لحل احدا ان يكون احرامه اذا توجه لطلب بقة راكبا او ماشيا للذي يستقي
من ذلك الامام فانه ليس له ان يخطب يوم السابع بحكمة وان يحرم
قبل الخطبة وان يكون احرامه قبل سيره في اليوم الثامن ذكره الماوردي
قال في شرح المذهب وهو غريب محتمل والاذن عني ان اطلاقه عند
ينازعه والمعتبر في حق من يريد قضاء نسك افسده مبيقات
الا اذا وصل مسافته الا ان يكون اقرب الي مكة من مبيقات طريق
القضاء فيتعين مبيقاتها وفي حق الاجير عند الاطلاق مبيقات
بلد الحجوع عنه من ميت او غيره كما قاله جماعة منهم البغوي
والغزالي واعتمده الحب الطبري هو والاسنوي وغيرهما خلافا
لاخريين في اعتبار مبيقات بلد الاجير وصححه الشيخ جمال الدين الطبري
والاسنوي وغيرهما خلافا لآخرين في اعتبار مبيقات بلد الاجير
وصححه الشيخ جمال الدين الطبري فان عين له في اتباع نعم لو شرط
عليه الاحرام بعد مجاوزة المبيقات فسدت الاجارة فان مضى الامر
في الحج استحق اجرة المثل وينبغي ان يجب الدم عليه للاستأجر وانه ولو
عدل الاجير عن المبيقات الواجب فان كان الولي ابعد منه او مساويه
جاز ولا يلزمه دم ولا يحطاي من اجرة وكذا ان كان الى اقرب منه
كما في شرح المذهب خلافا لما افهمه كلام الرافي وصرح به البغوي من لزوم
الدم والخط ولا ينافيه ما تقدم من اعتبار مبيقات بلد الحجوع
عنه لان محله اذا سلك طريقه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لو جا
من غير طريق المستأجر ومبيقاته اقرب الي مكة من له ان يحرم من
مثل مسافة مبيقات المستأجر فان لم يحرم من المبيقات فلا شيء عليه

لان الشئ سوي بين الواقيت فلم يجعل لبعضها علي بعض مزية انتهى ولهذا
او سلك غير طريق مبيقات الحجوع عنه وبه مبيقات ويلقاه قبل مجاوزة مبيقاته
لم تجز مجاوزته بلا احرام الي مجاوزة مبيقاته لانه يسلكه الي ذلك
الطريق يلزم حكم مبيقاته وقضية ما تقدم من جواز العدول للاقرب
ان المكي لو استأجر للحج غيبوا في جازله الاحرام من مكة ولا شيء عليه وهو
ما اعتمده الجمال الطبري لكن الذي اعتمده الحب لزوم الخروج الي مبيقات
يعني ولو اقرب من مبيقات الحجوع علي ما تقدم من جواز العدول الي الاقرب
فان خالف لزمه الدم والخط وقرئ بين مكة وغيرها من الواقيت بان
المستأجر لو اتى غيرها كان مبيقاته ولو اتى اليها بلا احرام مع ارادة النسك
شم احرام منها لزمه الدم واجبره كذلك فيها وعلي هذا فلو شرط للمستأجر
الاحرام من مكة فسدت الاجارة كما تقدم فظير وجزم به في الدروس
فقال وان استأجر الاقرب ليحرم من مكة لم يصح العقد لمرة بمجاوزة
المبيقات انتهى قال في شرحه وتخصيصه الاجير بالا في من تصرفه
وقضيته انه لا يجري في المكي وليس كذلك بناء علي ما مر ان العبرة بمبيقات
المستأجر ولهذا لو استأجر افاقي مكيًا للتمتع لزمه دم ولا نظر الي
كون الاقرب به مكيًا نقله في المهمات عن الحب الطبري انتهى فان حج المستأجر
استحق اجرة المثل وينبغي لزوم الدم للمستأجر من مقتضوب
او ولي ميت اخذ اعمار ح به البغوي في نظير ذلك فلو قبض المكي
بالج عن البيت الاقرب واحرم به من مكة فصل يلزمه الدم او يلزم
تركه الحجوع عنه فيه تردد للمحب اختار منه انه يلزم تركه
الحجوع عنه ان كان له تركه ولزمه الحج والا فلا يلزم واحدا منها

وليس المراد بوجوب الاحرام من الميقات عدم جواز الاحرام من غير
مطلقا بل لا يجاوز به بلا احرام سوا احرام من قبله لمن دويبة
اهله وان كان الاصح ان الاحرام منه افضل اقتدا برسول الله صلى
الله عليه وسلم لكن يمتثل ما تقدم عن الشافعي في الاجير قال
الزركشي والاحرام من بيت المقدس لورود النضر فيه وبعضهم
من علمت بعبادتها طروحيضا ونفاس عند الميقات ولا يمكنها
الجلوس فيه حتى تطهر قال فيسن لها تقديم الاحرام قبله مادام
ظاهره انتهى ويؤيده قول الشافعي ولا احب للمحايض والنفسا
ان يقدم ما احرامها وقبل وقتها يعني ميقاتها انتهى الا ان يحمل
عليه غير هذه الصورة ولو نذر الاحرام من دويبة اهله وجب
عليه ذلك وان كان خلافه افضل كما نذر الحج ما شيا صرح بذلك
النووي وغيره فلو جاوزها بلا احرام فمجاوزه الاحرام الميقات
بدونه كما في شرح المذهب وقضية ما تقر بان المكي لو احرام خارج مكة
من محاذاتها او من ابعد منها بحيث يربو بها في طريقه جاز وان لم
يدخلها وهو ملجئ المحب الطبري وارنضاه شيخ الاسلام وهو
ظاهر كما في ساير المواقيت لكن في شرح مسلم خلافا حيث قال ولا يجوز
له ترك مكة والاحرام من خارجها سوا في ذلك الحرم والحل ثم قال
تعال اصحابنا ويجوز ان يجرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج
عن نفس المدينة وسورها انتهى الا ان يحمل على غير ما ذكر
وهو الاقرب وعلى الجملة فينبغي تقييده بما اذا خرج لغرض ميقات
لما في شرح مسلم المذهب او يخرج من مسكنه بين مكة والميقات

٢٥

او المكي لميقات فاحرم منه جاز ولا دم عليه انتهى فان جاوز الميقات
الاعتبار في حقه بلا احرام مع ارادته الاحرام حالا الى جهة الحرم لا جهة
او يسر فقط بان فارق العران او الحياض او الوادي كما عبر به في شرح
المذهب وفيه اشارة الى ضبط المجاوزة هنا ببلوغ ما تقصر الصلاة
ببلوغه وفي القوت فيمن مسكنه بين مكة والميقات هل يعتبر
في حقه مجاوزة موضعه الى موضع ليس له قصر الصلاة فيه لو اراد
ويكون الضابط ان ينتهي الى موضع يجوز له قصر الصلاة فيه لو اراد
ولا عبرة بمجاوزه مادونه في القرية او الحلة ولا يعتبر ذلك
ويذكره دم الاساءة بمجرد الفارقة وان لم يجزله القصر في تلك
البلقة التي وصل اليها هذا موضع فامل ان يفي ولو لم يعمد
اليه لجرم منه ولو ما شيا وان طالت المسافة ما لم يضر ربالمشي على
ما اعتاده ابن العباد خلافا للاسوي في الحاقه بالمشي في الحج فلا يلزم
الامع قصر المسافة ولطافته ووفق ابن العباد بان ما هنا قضا لما تعد
فيه فاشبه وجوب قضا الحج الفاسد نعم ان كان له عذر كالخوف
على نفس او بضع او مال والانقطاع عن الرفقة وصيف الوقت
لم يلزمه العود بل يلزمه المضي في صورة الضيق ان علم فوت
الحج بعوده كما يجتهد الاذري فان عاد ولو بعد الاحرام ودخل مكة
ما لم يشرع في شيء من المناسك ولو طواف القدوم وان قبل الحج بنية
الطواف الى ذلك الميقات او ميقات اخر على قدر مسافته وكذا الى
مثل مسافته وان لم يكن ميقاتا فيما يظن ثم راي بعض المتأخرين
جزم به وبعضهم نقله عن الامام حيث قال الى حيث لزمه او الى

مثل مسافته كما صرح به الامام انتهى وفي الفتوى قول المصنف لزمه العود
لبحرم منه يقتضي تعيينه حتى لا يقوم غيره مقامه وهو وجه
قال الدارمي قال اذا رجع الى ميقات غيره فوجهان وقال ابن الزراري
ان رجع الى مثله او بعد سقط الدم والالم يسقط وقال الماوردي
وغيره اذا مر بميقات بلده فلم يحرم منه واحرم من ميقات مثله
او بعد اجزاه ولا دم عليه وخرج الامام ايضا بان يكفيه العود
الى مثله انتهى والمثل يشمل ما ليس بميقات وذلك لان غير
الميقات غير متعين ولهذا يجوز تركه ايدا والاكتفاء بما يجازيه
ولو تعين لم يكف ميقات اخر مسافته ومن ثم لم يجب علي من افسد
نسكه بالجماع ان يسلك في القضاء طريق الادا وان كان مسببا للافساد
بل اكتفى منه بسلوك غيره واحرام المحاذاة مما اخرج في الادا فاقاله
بعض المشايخنا من انه لا يكفي العود الى مثل مسافته فيه نظر
لا الى ميقات اقرب منه كما قاله جماعة واعتمدوا السبكي وغيره
فلا دم عليه نعم لو بلغ المكي الذي احرم بعد مجاوزة مكة
مسافة القصر لم يسقط عنه الدم بالعود اليها بل ببلوغه
الميقات الذي للافا في كما صرح به البغوي والافعلية الدم ان اخرج
بعد المجاوزة بالجماع في تلك السنة او بالعمر مطلقا نعم قال
الشريف العثماني في المدي اذا جاوز ذا الحليفة غير محرم مع اراة
لنسكه فبلغ مكة من غير احرام ثم خرج منها الى ميقات بلد
اخر مثل ذات عرق او بليام او الحففة واحرم منه انه لا دم عليه
لمجاوزته ذا الحليفة لانه لا حكم لارادته بالنسك كما بلغ مكة غير

محرم فصار كما لو دخل مكة غير مرید للنسك انتهى ونقله عنه في شرح المذهب
ثم قال وما ذكره محقق وفيه نظر انتهى وقال ابن عجيل الذي ذكره الشريف
العثماني طريق العراقيين وبه صرح الماوردي في الحاوي والرويان وغيرهما
وهو المذهب الذي قطع به الجمهور والثاني وبه قطع العراقي واهل
طريقته انه يكون مسيا ويلزم الدم انتهى وقضية ما عدل به العثماني عدم
لزوم الدم وان احرم بالجماع من نفس مكة فليتنامل وحيث سقط الدم
بالعود لا تكون المجاوزة حراما على الاصح في البيان وهما عنه في شرح
المذهب واقره وحزم به الرويان لكن فنبهه المحامي في التبريد بان
تكون المجاوزة بنية العود قال في المهرات ولا بد منه وقال الاذري
ما صحه صاحب البيان وغيره بعيد وكيف يقال انه له المجاوزة
ثم يعود وقد نقل المصنف يعني النووي الاجماع على تحريم المجاوزة
فالصحيح او الصواب انه مسي ويمكن ان عمده ما ذكره علي ان حكم
الاساة ارتفع برجوعه وتوبته وخبره لا يكون خلافا
انتهى ولا يخفى ما فيه ولا شاهد له في الاجماع المذكور لامكان حمل
حمله على ما اذا جاوزت بنية العود وما تقتضيه ان مدار العصيان
بالمجاوزه بلا احرام على ارادة الاحرام حين المجاوزة حاله من
لازم ذلك دخول وقت ذلك النسك المراد حتى لو لم يقصد حين
مدومه بالميقات الاحرام حاله بل قصد انه يدخل مكة يقيمها
الى السنة الاخرى او الى اقل او اكثر ثم ياتي بالنسك فلا عصيان
وان كان من اهل الوجوب عند المجاوزة وظاهره انه يشترط فيه
ايضا ان يكون المجاوزة مكلفا عاما مادام مدار وجوب

دم المجاوزة علي مجموع امرين حين المجاوزة ايقاع النسك حالامع الاحرام
 به في تلك السنة لا تخوي ان كان حيا ومطلقا ان كان عمره فلو نوي
 حين المجاوزة فعل الحج في تلك السنة ثم عن له فترك الي السنة الاخرى
 او نوي فعله في السنة الثانية ثم عن له ففعله في هذه السنة فلا دم
 وقد صرح بذلك القاضي حسين والبخوي والمتولي والخوارزمي
 فقالوا ان احرم بالحج في سنة فعليه الدم لانه بان ان الحج في هذه
 السنة كان احرامه واجبا من الميقات وادرج في السنة الثانية
 لم يلزمه الدم لان احرام هذه السنة لا يصلح الحج سنة قابلة ولو
 اعتمر لزمه الدم سوا اعتمر في هذه السنة او في غيرها لان العزم لا يثبت
 احرامها قال بعضهم كذا اطلقوه ومقتضاه انه لو اتي بها بعد سنين
 في سنة اخرى كان للكم كذلك ولم ار من تعرض له فليتأمل انتهى وكذا
 صرح به في شرح المذهب نقلا عن غيره فقال ولو كافرا بالميتات مريدا
 للنسك واقام بمكة ليحج قابلا منها واسلم قال الدارمي فان كان حين مر
 بالميتات اراد حج تلك السنة ثم حج بعدها فلا دم بالاتفاق لان الدم
 انما يجب علي تارك الميتات اذا حج من نفسه وهذا المخرج من سنته وان
 كان نوي حال مروره حج السنة الثانية التي حج فيها ففي وجوب
 الدم وجهان قال ولو كان حين مروره لا يريد احراما بشي ثم اسلم
 واحل في الثانية من مكة فلا دم قال ولو مر مسلم بالميتات
 يريد الحج في السنة الثانية ففي وجوب الدم الوجهان انتهى قال
 شيخنا الرملي ويؤخذ من قوله لان الدم انما يجب علي تارك
 الميتات اذا حج من سنته وهذا المخرج من سنته ان اصح الوجهان

في المسيلتين عدم وجوب الدم وما قدرناه من ان مدار العصيان
 بالمجاوزة بلا احرام ومدار وجوب دمها علي ما ذكره والذي
 يظهر وفاقا لفتوي شيخنا البكري علي ما بلغني ولما افتائي به
 شيخنا الرملي وقال ان اعتبار الارادة حالا في العصيان مأخوذ
 من قولهم ان مريد النسك لا يجوز له مجاوزة الميتات بغير
 احرام انتهى اي لان الوصف حقيقة في الحال لكن قد يراد عليه
 انهم قد يعبدون بمن يريد النسك بلفظ المضارع وهو مشترك
 بين الحال والاستقبال والمشارك يجعل علي معنييه معا عند الشافعي
 كما تقرر في الاصول وليس له ان يجيب بانه محمول هنا علي احد معنييه
 وهو الحال لما يلزم من جملة عليها من الميزان في الوصف في العبادة الاخرى
 لمنع هذه الملازمة بانه يجوز مع جملة عليها حمل الوصف علي الحال
 فقط غاية الامر ان حكم الاستقبال يبيح مسكوت عنه ولا يحد من
 يذ لك لكن خالفه بعض مشايخنا ثم لا فرق في الوجوب بين ان
 يعصي بالمجاوزة بلا احرام او لا كان جاوزه ناسيا لانه مأمور بالاحرام
 من الميتات والنسيان ونحوه ليس عذر افي ترك المأمورات بخلاف
 النهيات ووفق القاضي بانه اذا ترك المأمور بعبادة فلا فاته
 بايجاد الفعل فلزمه الفعل ولم يعذر فيه بالنسيان بخلاف النهي
 اذا ارتكبه فانه لا يمكنه ان يتلذذ في ما فاته وهو ما فعله اذ ليس
 في قدرته نفي فعل حصل في الوجود علي انه قيل لا يتصور السهو
 ههنا لان الساهي عن الاحرام يستحيل في تلك الحالة مريد للنسك
 لكن صورة ابن النقيب بمن انشأ سفر من بلده قاصدا له وقصده

مستمر فهي عند حال المجاوزة واما لزوم العود فلا فرق
فيه بين كونه معذور او في المجاوزة بنفسه او غيره
معذور والظاهر اختصاص امتناع المجاوزة بلا احرام لمن
اراد النسك ولزوم الدم بالمستقبل وبه افتتاني شيخنا فقال
المتجه الجارعي علي الفوائد اختصاص امتناع المجاوزة بلا احرام
لمريد النسك ولزوم الغدية بها بالمستقبل قال وذلك لان
تحريم المجاوزة مشروط بارادة النسك وهي متوقفة علي
اعتبارها شرعا وهو ينبغي ان يتوقف علي اذنه السيد
في العبد والزواج في الزوجة فلا اذا فقد فلا تحريم ولا فدية
فيما يظن وانتهى ثم راي في الفتوى بعد قول الزهاج فان لم
يجد لزوم دم لو هو الصبي او العبد بالمبيقات غير محرم ثم
بلغ او عتق قبل الوقوف فالصحيح انه لا دم عليه وموصوفة
العبد ترد علي لفظ الكتاب انتهى ويؤخذ من ذكر الصبي انه
اذن الولي والسيد في احرامهما والا فالصبي لا يصح احرامه بدون اذنه
وليه علي الصحيح فلا يتصور الدم ليحرر في وجوبه الخلاف
وحينية فسيلة شيخنا بالاولي فليحرر وقياسه انها لا يندب لها
الاحرام عند دخول الحرم بلا اذن وهو ما يجتهد الجوزري ويحتمل
ان يكون مثله ما لو دخل المسجد بلا اذن فقصية ذلك انه لا يندب
لها التحية الا ان يفدق بكثرة اعمال النسك وخطر امره فهو اشد
عند اراعي السيد ولو قصد عند المجاوزة بلا احرام ان يعود اليه اوالي
مسافته قبل احرامه او بعده فلا عصيان علي ما يؤخذ مما سبق عن

المجامل ولو قصد الولي احجاج الصبي فجاوز به المبيقات بلا احرام فقبل
عليه الدم وقيل لا وجهان نقلها القموي بلا ترجيح ولو كان المجاوز
بلا احرام غير مريد نسكا فلا شيء عليه ثم اذا اراده فمبيقاته موضع
ارادته وعليه هذا فينبغي عدم لزوم الدم فيما لو احرم بالعمرة
من المبيقات ثم بعد مجاوزته ادخل عليها الحج اذ لم يكن قاصدا لذلك
عند المجاوزة بل يحتمل عدم اللزوم وان كان قاصدا ابتداء علي
ان المحذور مجاوزة بل يحتمل عدم اللزوم وان كان المبيقات
بلا احرام او لم يوجد ثم راي في المسئلة وجهين وان السبكي
قال ينبغي ان يقال ان كان مريدا علي وجه القران ابته واترجح
الوجوب وان لم يكن مريدا او انما عتق له بعد المجاوزة لادخال
فالوجه القطع بعدم الوجوب انتهى ولو مريد الاحرام بعينه
فعند المبيقات احرم بالاخر فهل يلزم الدم فيه نظروا ويترتب
ان لا يلزم ولو لم يحرم بعد المجاوزة او احرم في سنة اخري من المبيقات
فلا دم عليه كما تقدم لان لزومه لنقص النسك لا للبذل عنه
ولان احرام هذه السنة لا يصلح لخبرها وقضية العلة الثانية
لزوم الدم للمعتمد التارك للاحرام من المبيقات وان احرم في سنة
اخري وبه قال جماعة كما تقدم وجعل القاضي ابو الطيب من صور
ترك الاحرام من المبيقات ما لو احرم الاجير بالحج عن الساجر من المبيقات
ثم احرم بالعمرة عن نفسه من مكة قال لان حجه لما وقع عن الغير
كان كان الغير فعلة وصار هو بمنزلة من دخل مكة مريدا للنسك
وهو غير محرم واحرم بالعمرة فاعتمد عنه واحرم بها ثم احرم بالحج

عن نفسه من مكة لزمه الدم العلة المذكورة لكن حكى ذلك البخوي
ثم حكى عن شيخه القاضي حسين ان القياس انه لا يجب عليه دم الاساة
لانهم تجاوز الميقات غير محرم وفي معنى مجاوزة الميقات ما لو احرم
بالحرم من الحرم فان لم يخرج الى الحل قبل الشروع في افعالها كان مسيا
كما قاله بعض المتأخرين وعليه دم قال الاسوي والفرق بينهما وبين
ما تقدم فيمن تجاوز الميقات فاحرم ثم عاد ان ذلك قد انتهى الى الميقات
علي قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيا حقيقة وهذا المعنى لم يوجد
ها هنا بل هو شبيه بمن احرم قبل الميقات ثم نقل عن المجموع للمألف
والتميز للبرجاني الاستحباب ثم قال والذي فهمته من سياق الكلام
عدمه انتهى وعندي انه لا حاجة الى فرق المذكور لاختلاف حكمها
ووزانها فتدبره **الثاني من الواجبات رمي للارثلاث** التي تلي
مسجد الحيف ثم الوسيلة ثم حجرة العقبة بسبع رميات وينبغي تحريم
الزيادة بقصد العبادة وان احرم المرمي به وحسين بن ابي تادي الذي
واصابته لها يقين بفعله وان تدحرج عنها او وقع ابتدأ غيرها
ثم رجع اليها في كل يوم من ايام التشريق الثلاثة ان لم يتغير في الثانية
منها والا ففي كل من اليومين الاولين فقط باليد بما يسمى حجرا ولو
مغصوبا ومسروقا على الظاهر في القوت قال ثم رايت القاضي بن الحج
جزم به كاليافوت والعقيق والبلوس والزمرد والبرجد والفيروز
وان حرم الرمي بها اذا نقصت ما يثبتها بكسر او غيره كما نقله الزركلي
وغیره عن ابن كح وحج المورة قبل طمحه وحج الحديد لانه حجر في الحال
وان كان فيه حديد كما من يستخرج بالعلاج ومثله حجر الذهب والفضة

بخلاف ما لا يسمى حجرا كاللؤلؤ والزمرد والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت
والفضة والنجاس والحديد وسائر الجواهر المنطبعة نعم لورمي
بها ثم فضة فضة حجر في المعنى من كتب الخنا بلة لم يجوز لانه تبع والرمي
بالمسبوع لا بالتابع في احد الوجهين انتهى وهو محتمل على اصولنا
فعل انه لا يشترط الرمي فلا يجزي وضع الحجر في المرمى لانه لا يسمى رميا
وترتيب الجواهر بان يبدأ بالاولي وهي التي تلي مسجد الحيف ثم الوسطي
ثم حجرة العقبة كما تقدم فلو عكس حسب رمي الاول فقط ولو تركها
عمدا او نسيانا او جهلا ولم يدرك من ايها تركها وجعلها من الاول فيكملها
ثم يعيد رمي ما بعدها وكون الرمي سبعا فلورمي حصانين مثلا
دفعه واحدة ولو بيديه معا في رمية واحدة سواء وقع في الرمي
معا او من تبأ بخلاف ما لو رماها مرتباً فمارميتان وان وقع في الرمي
معا او وقعت الثانية قبل الاولى وقصد الجرة بالرمي وهي مجتمع للحصا
لا الناحي ولا ما سال من الحصى وحدها الشيخ جمال الدين الطبري بما كان
بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وظاهر ان الثلاثة مما
كل جانب لكن قال بعض مشايخنا ينبغي استئجار حجرة العقبة لقول
الاذن في كانت حجرة العقبة زايلة عن محلها شيئا يسيرا بفعل جهال الناس
فردت اليه وبني من ور ايها جد ارع على عليها ومسجد متصل بذلك
لجدار ليل يصل اليها من يريد الرمي من اعلاها انتهى فانه يدل على
عدم امتدادها ثلاثة اذرع من جهة الجدار المذكور فلو قصد
الرمي في الهواء لم يعتد به واذ وقع في الجرة وكذا لو قصد العلم
المضروب بها كما اعتده المحب الطبري حيث قال لو قصد غير الرمي

فوقع فيه ثم في المرمي كما يفعل كثير من جهلة الناس يرمون العلم
 المنسوب في الجرة والحايطة في جرة العقبة فصد انهم يروند الي المرمي
 فالأظهر عندي انه لا يجزي لانه فصد برمييه غير المرمي ويقتل
 انه يجزي لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه
 وهذا في حق من اعتقد ان العلم هو المرمي اما من علم المرمي وقصد
 بالرمي بقوته الرمي اليه لم يبعد الجزم بالصحة كمن رمي في الهوي
 قاصدا الوقوع في الرمي بقوة رميه فلا ريب في اجوابه انتهى
 واستحسن الاسوي احتمال الاول ورجح الركنيش الثاني وظاهر
 كلامه انه لا فرق علي الاحتمال الثاني بين ان يقع في المرمي حالا او لا
 كما لو نشب في العلم ثم سقط في المرمي بعد ساعة وفيه نظر وانه لا فرق
 بين ان يكون ما قصده بالرمي خارج الجرة او فيها مع انه يمكن التمسك
 بان الاول منسوب اليه فجاز ان يقصد برمييه رمي المرمي بخلاف
 الثاني نعم يشك علي الثاني انه قد ينافي اشتراط قصد الرمي
 الا ان يلتقي بقصد ما هو من توابعه كما لو اجتمع علي الرمي تراب
 ونحوه فانه لا شك في جواز الرمي عليه الا ان قضية ذلك الاجزاء وان
 نشب في البناء وقد يفرق بين التراب والبناء بان التراب معد
 من الارض ولهذا يقال للجالس عليه انه جالس علي الارض بخلاف
 البناء وما تقتدر بعلم انه يشترط في صحة الرمي عدم المار في
 ولو ازيل العلم المنسوب عن محله فالذي ينبغي هو القطع بالجرم
 الرمي في موضعه خلافا لما وقع فيه بعضهم لانه قطعاً من الجرم
 التي يرمي في موضعها والي جزم منها وتيقن اصابتها

فلو شك في وقوع الجرم في المرمي لم يعتد به وكونها بفعله فلو اصاب الجرم
 عنق بعير او محالا او ثوب انسان فحرك البعير عنقه او حرك المحال او الثوب
 صاحبه فوقع بعاطفة ذلك في المرمي لم يعتد به لان حصوله فيه ليس
 بفعله وكذا لو وقع علي عنق بعير او محمل ثم تدحرج الي المرمي كما رجحه
 في الروضة واصلا لا احتمال تاشبه بذلك بخلاف ما لو اصاب ارضا خارج
 الجرة او محالا او عنق بعير او ثوب انسان ثم ارتد الي الجرة من غير
 تحريك لان حصوله فيها حينئذ بفعله من غير مفاوطة وينبغي
 ان يحمل علي هذا ما في شرح المهدب من انه لو وقع علي محمل فتدحرج
 بنفسه ووقع في المرمي اجزاه بالاجماع نقله العبد مري ولا ينافي
 ذلك ما سبق عن الروضة واصلا لجواز حملته علي ما اذا احتمل
 التأثير بالمحمل وهذا علي ما اذا علم التأثير به او يحتمل الاول علي
 ما اذا استقر علي نحو عنق البعير ثم تدحرج وهذا علي ما اذا
 اصابه ولم يستقر عليه ثم سقط فقول في المرمي والحق بالارض فيما ذكر
 الرمي خلافا لبعضهم وظاهر ان محله اذا لم يكن وقوعه في الجرة محض
 حمل الرمي له والا فينبغي ان لا يجزيه وفي مناسك العز بن جماعة
 عن سند المالك انه قال ولو تدحرجت بعني الحصة من مكان
 عال وقد سبق اليها فالظاهر انها لا تجزيه لان رجوعه ليس من
 فعله انتهى قلت والجاري علي اصولنا هو الاجزاء اخذ مما سبق
 الا ترى ان ما وقع علي محمل ثم تدحرج بنفسه ووقع في المرمي
 فيه تدحرج من مكان عال وقد سبق الاجماع علي اجزائه بل هذا اولي
 لامكان التأثير بالمحمل هناك وعدم امكانه هنا وكون الرمي باليد

فلا يكتفي الرمي بغيرها كالرجل والقوس كما في أصل الروضة عن صاحب
العدة وفي شرح المذهب عن الأصحاب وكذا بالملقاع أو بالغم كما قال
الأذري حلا في المتن في الأول لكن صرح القاضي والبعوي والمتولي
بأنه لا يشترط الرمي باليد هي لو نفض بعض رجليه وهو فيه
أورى برجله اجزا ويؤخذ من كلام الزركشي الجمع بينهما محل الأول
علي ما إذا حركه برجله حتى وصل إلى الرمي والثاني على ما إذا وضع
بين أصابع رجليه ورمي به وفيه نظر لأن من يمنع اجزا الرمي
بالمقلع كيف لا يمنع بالوضع بين أصابع رجليه والذي به ولو عجز
عن الرمي بنفسه بحيث لا يزول عجزه إلا بعد انقضاء وقت الرمي أي
وقت ادائه كما هو ظاهر بان تنقضي أيام الترتيب ولو بقول عدل
رواية فيما يظهر له من أوامره بان اذن قبل حصوله حال عجزه عن الرمي
بخلاف القادر فلا يصح اذنه أو حبسه ولو بحق بالاتفاق كما في شرح
المذهب كان حبس لقود وجب لصبي إلى بلوغه نعم لا أثر لحبس
بدين مقدور عليه كما قاله الأسوي وقول ابن الرفعة إن الحبس
بحق يمنع الاستنابة قال الأسوي باطلا نقلا ومعني انتهى
لكن يؤيده أن المحرم لا يتحلل إذا حبس بحق وقد يفرق أن ما هنا
أحق للكون المعجوز عنه من توابع النسك لأن أصله فسوخ فيه
لأنه لو فقد اليد بين تقطع أو غيره بنا على ما تقدم عن القاضي ومن
تبعه استناب وإن كان أجيرا اجارة عين على ما صرح به الناصر
وهو الوجه وإن قال بعضهم أطلقوا أنه لا يستناب في شيء مما عليه من العمل
فأما أن يستثنى هذه الصورة وأما أن يعتفر ذلك للضرورة وهو الأقرب

وجوبا بنا على أن المراد وقت الاداء على ما تقدم وفي الممان أنه
لم يصرح الأصحاب بالوجوب وإن التجه الوجوب لضيق الوقت بخلاف
المعصوب ولو تعذر الاستنابة الإباحة فيمنبغي وجوبها
أن قدر عليها وكانت فاصلة عما يعتبر في الفطرة وإنما يصح رمي
النايب بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه وهل المراد
رمي جميع اليوم حتى لورى لجرقة الأولى عن نفسه لم يصح رميها عن البيت
قبل رمي الجرقتين الباقيتين أو لا فيه احتمالا لأن الأسوي قال وقول
الرافعي فلو فعل وقع عن نفسه يدل على الاحتمال الثاني ورجمه الزركشي
قال لأن الموالاة بين الجرقتين لا تستتو وطو كماله أن يطوف عن غيره
إذا كان قد طاف عن نفسه وبقي عليه الحج انتهى وهو ظاهر ثم رأيت بعض
مشايخنا أو رد عليه قولهم فيما لو ترك رمي يوم من أيام الترتيب حتى
دخل وقت رمي اليوم الذي يليه أنه يجب الترتيب فيرمي عن اليوم
الفايت ثم عن الحاضر حتى لورى في اليوم الحاضر لكل جرقة أربعة عشر
حجلا لم يقع شيء منها عن اليوم الفاييت وأقول لا يرد ذلك عليه
لأن عدم الوقوع عن الفاييت في ذلك ليس بالوجوب الترتيب
بين رمي الأيام بخلاف رمي الأشخاص فإنه لا يجب فيه الترتيب
فلا مانع من حساب رمي النايب عن المستناب قبل تمام رمي نفسه
إذا امتنع هنا عما هو الوقوع عن الغير قبل الوقوع عن نفسه وهو
مفقود في ذلك وبهذا الأخير يندفع ما قد يتوهم من أنه إذا
لم يجب الترتيب بين رمي الأشخاص فليجزم الرمي عن نفسه مع
الرمي عن غيره بأن يرمي حصانيتين عنه وعن غيره وذلك

للزوم الرمي عن غيره قبل الرمي عن نفسه فتدبره نعم قد
يرد علي تنظيره المذكور انه غير مطابق لاذري الجهرات الثلاثة
عمل واحد بدليل ان في ترك جميعه دم واحد ولو قدر علي الرمي
في الوقت بعد رمي النايب لم يلزمه لكنه يسن بخلافه ما لو برى
المعضوب بعد حج النايب يلزمه الحج والفرق ان الرمي تابع ويحرم
تركه ويدخل وقت كل رمي بزوال شمسه لكن الافضل تعجيله
بعد الزوال وقبل الصلاة فلا يجوز تقديمه عليه كما صوبه في الروضة
وشرح المذهب واعتمده السبكي والاذري خلافا لما نقله الامام
عن الائمة من جواز التقديم عليه واعتمده الاسوي ويبقى
الي اخر ايام التشريق نعم يخرج وقت الاختيار بخروج الشمس
فلو تركه نهرا عمدا او سهوا قال الاذري اوجه لافله ان يتدارك
اذا بعد ذلك ولوليد لا كما اعتمده النووي تبعه ابن الصباع وابن
الصلح وغيرهما وقبل الزوال كما جزم به في الروضة واصلاها
المذهب ومشي عليه السبكي وغيره خلافا لما في الشرح الصغير عن
الامام واعتمده الامام من انه يمتنع تداركه ليلا وقبل الزوال فله
ثلاث اوقات وقت فضيلة وهو عقب وقت الزوال قبل الصلاة
ثم وقت اختيار الي الغروب ثم وقت جواز الي اخر ايام التشريق فان
مضت ايام التشريق من غير رمي لم يفعل بعدها الا اذا اقتضا
ووجب الدم سواء تركه عامدا او ناسيا عالما او جاهلا ومياني انه
يجوز المنع من اليوم الثاني من ايام التشريق فيسقط رمي اليوم الذي
بعده وسكت المصنف عن رمي جرعة العقبة يوم النحر وهو واجب ايضا

ويدخل

ويدخل وقته بنصف ليلة النحر بعد الوقوف ويخرج بغروب شمس قاله
في الروضة واصلاها هذا واعترض بانه ذكر بعد لواخر رمي يوم النحر
او غيره الي ما بعده من ايام الرمي تداركه وكان اذا واجيب بحمل
ما هنا علي وقت الاختيار وما هناك علي وقت الجواز وقد صرح
الرافعي كغيره بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال والنور
في ايضاهه باستحباب كون الرمي بعد طلوع الشمس وارتفاعها كالمح
اي قبل خط رحله كما ذكره غيره فيكون له فيه ثلاثة اوقات وقت
فضيله من ارتفاع الشمس الي الزوال ووقت اختيار الي الغروب
ووقت جواز الي اخر ايام التشريق لكن لا بد من تقديمه علي رمي ايام
التشريق كما مر به ابن الصلاح والنووي لوجوب الترتيب بينه
وبينها كوجوبه بين رمي كل يوم من ايام التشريق مع ما بعده وفي القوت
فان قلت هل يختص ذلك بعني وجوب الترتيب برمي ايام التشريق
ام ياتي في جرعة العقبة يوم النحر حتي يجب الترتيب عند تركها بين
رميها ورمي التشريق قلت اطلاقهم يومهم العموم لكن الشافعي في الا
مع نصه علي الترتيب في رمي ايام مني اذا نسبته قال لو نسي جرعة العقبة
فلم يذكرها الا بعد رميه يومين او اليوم الثالث قبل مغيب الشمس
اجزاء عنه رميها ولا اعادة عليه لما مضى انتهى وبما تقر ويعلم ان قول
لجوهري في شرح الارشاد وظاهر المنهاج والروضة في موضع اعتبار
الطلوع وفي اخره اعتبار قدر رمي ولا يخالف لان الاول بيان الاول
وقت الفضيلة والثاني بيان لآخر مخالف للمنقول او لا واحدا
والموافق للمنقول ان يحمل اعتبار الطلوع علي ان ذلك من وقت الجواز

او علي الطائفة مع الارتفاع واعتبار الارتفاع علي اول وقت الفضيلة
نعم مال السبكي وغيره الي انه لا يجوز تأخير رمي يوم النحر عنه
وان كان اذا ونقله في شرح المذهب عن الروياني وغيره وكلام
الرافعي يشعر به وظاهر كلامهم عدم وجوب الترتيب بين الرمي
والمبيت بمزدلفة حتي لو فارقها قبل النصف فري بعد النصف
ثم عاد اليها قبل الغر كان جائزا وكذا يقال في الطواف والخلق ثم
في كيفية الرمي وجهان احدهما وبه قطع البغوي والرافعي ان يكون
كصفة رمي الحادق فيضع الحصى على بطن ابيه ويري بها
براس السبابة لخبر انه صلى الله عليه وسلم لما دخل محسرا قال عليكم
بحصى الخذف الذي يرمي به الحجرة وفي رواية اثار بيده كما يجذف
الانسان رواها مسلم وخبر حرملة بن عمر وقال حجت حجة الوداع
فلما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعا احدي اصبعيه علي
الاخري فقلت لعلي ما ذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول
ارمو الجمرة بمثل حصى الخذف اخرجه احمد والثاني انه يرمي علي
غير صفة الخذف الذي عنده في الصمى يمين وصحة النووي ونقله
عن قطع الجمهور واول قوله كما يجذف الانسان بان المراد بيان حصى
الخذف وليس المراد ان الرمي يكون علي هيئة الخذف قال العزبي
جماعة ويرد هذا التاويل رواية احمد السابقة انتهى وهو عجيب
بان هذا التاويل رواية قريب جدا فيها كما هو ظاهر الا ترى
ان قوله فيها واضعا احوي اصبعيه علي الاخري ليس فيه انه
رمي بهذه الهيئة بل يجوز ان يكون اشارة الي الخذف ليعين

الحصا المضاف اليه بتعيينه وقوله عليكم بمثل حصى الخذف ليس
فيه الا الامر باخذ حصى الخذف لا بنفس الخذف ونقل العزبي
جماعة عن سند المالكي ان المستحب ان يرمي الحصى باصابعه لا بقبضته
انتهى وهو متجه علي اصولنا مفهوم من الاخبار الثالث من الواجبات
الحلق بنا علي انه من المناسك وهو احد القولين كما تقدم وقد
سبق بيانه وما ذكره من انه من الواجبات موافق لما نقله الرافعي
في الكلام علي ما يحصل به التخلل عن الداركي انه ليس بركن اذا
جعلناه نسكا وجزم به في التنبية في باب فرض الحج والعمرة وجعله
واجبا واستشكل بانه موافق علي انه لا يجبر بالدم فكيف لا
يسمي ركن وكيف يكون واجبا ولا يجبر بالدم واجيب بانه
يخالف الواجبات في انه لا يتصور تركه اذ لا يقوت ولا اخلوثة
بخلاف باقي الواجبات وقيل انه لم يجعل ركنا لانه يستقيم في حق
كل احد وضعف بان القيام ركن في الصلاة مع سقوطه حالة العجز
وعن تعليقه الشيخ ابي حامد انه ركن في العمرة وليس بركن في الحج
بل واجب يجبر بالدم وهو قضية كلام ابن القاصر في التلخيص
وقال ابن ابي الدم لم ار في كتب العقائدين الترخي بكونه ركنا
اذا جعلناه نسكا الا ان عبارة الشامل تشعر بكونه ركنا انتهى
والاصح كما قاله الشيخان وغيرهما انه من الاركان فلا يجبر بالدم
والقول الاخر انه ليس من المناسك بل هو استباحة محظور كالطيب
فلا ثواب فيه علي ما تقدم ومن فوايد الخلاف في انه نسك او
استباحة محظور كالطيب فلا ثواب فيه علي ما تقدم ومن

فوايد الخلاف في انه نسك او استباحة محظور جواز تقديمه
علي الرمي ان جعلناه نسكاً دون ما اذا جعلناه استباحة محظور
قوله في البيان ومنها اذا جامع المعتمر بعد السعي وقبل الخلق
فسدته ان جعلناه نسكاً والافلا وذكر الاصحح البيهقي ان
بعض اصحابنا المتأخرين ذكروا في ما اذا خلق شعر المحرم
وهو نائم هل يجزيه اذا قلنا انه نسك وذكر بعضهم ان من
فوايده انه هل يجوز خلقه شعراً للبدن قبل الراس ان
قلنا انه نسك امتنعوا الاجاز قال في الخادم وفيه نظر لما سيذكر
في التحلل الاول انتهى وسياتي ايضا حده هناك **وسنن الحج سبع**
احدها الافراد وهو تقديم الحج على العمرة بان يحرم بالحج في اشهره
من المبيقات المعتبرة في حقه ثم اذا فرغ خرج منه الى ادنى الخل فاحرم
بالعمرة منه دخل مكة وانتمها وهو افضل من التمتع وهو ان يحرم
بالعمرة من مبيقاته المذكورة ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة
ومن القران وهو ان يحرم بالحج والعمرة جميعاً او بالعمرة فقط
ثم بالحج وان لم ينو القران كما قاله الغزالي قبل الشروع قطعاً ولو محظور
في طوافها ولو بعد استلام الحجر بنية الطواف كما في شرح المذهب
خلافاً لمن نقل عنه خلاف ذلك وان كان احرم بالعمرة قبل اشهر
الحج كما في زوايد الروضة وشرح المذهب لانه انما يصير محرماً بالحج
وقت ادخاله له وان قال ابن الملقن المحكي عن عامة الاصحاب
عدم الصحة لانه يودي الى صحة الاحرام بالحج قبل اشهره اي لان القارئ
في حكم الملايس لاحرام واحد فيكفيه عمل واحد لها ولا يزيد علي

ما يفعله الفرد نعم قال الصيمري والعمري انه ليس له ان ياتي
بطوافين وسعيين ولو شك هل احرم به قبل الشروع او بعده لم يضر
اذا اصل جواز الادخال وقضية اطلاقه انه لا فرق افضلية الافراد
بين الاعتماد في سنة الحج او في سنة اخرى وبه صرح المتولي قال في شرح
المذهب شاذ ضعيف وكان المراد هنا بالاعتماد الاحرام بالعمرة فلا يضر
تأخير ما عدا الاحرام من افعالها عن سنة الحج والمراد بسنة الحج علي ما
يفيده كلام السبكي ما يفيد من الحج ولا يبين ان يعتمر المتتبع في اشهر
الحج بعد حجه او القارئ بعد قرانه او قبله لكن بحث الاسوي في
الصورتين كالبارزري في الثانية افضلية كل منهما علي الافراد اخذاً
من قول الاصحاب في راجي الماخرا الوقت انه لو صلي بالتيمم اوله
وبالماخرا فهو النهاية في احراز الفضيلة واجاب العوالي بان الاصحاب انما
ذكروا التفصيل عند تادية نسكين فقط وفي هاتين الصورتين
قد ادي ثلثة فليست هي الصورة المتكلم عليها قلت ويمكن ان يلزم
كون ذلك من المتكلم عليها قلت ويمكن ان يلزم كون ذلك من
المتكلم عليه لا اتباع ويجب عن احده المذكور بالعدق بانه في
المقيس عليه قد ادي الفاضل بصفته مع زيادة فكان اولي من
الاقتضار علي الفاضل بخلافه في المقيس فانه انما ادي المفضل
مع زيادة فلا يجب ان يكون المجموع من الفاضل وحده فليتنامل
وان الاعتماد قبل اشهر الحج ثم الحج في عامه ولو من مبيقات بلده
لا يكون افراد ابل هو ممتنع لا تطباق ضابطه عليه لكن
لا دم فيه كما هو يعلم من شروطه لانية وهو مقتضى كلام الشيخين

بل صرح الرافعي بتسميته تمتعا خلافا لما صرح به ابن الرفعة
 والسيك من انه افراد ويجب علي كل من التمتع والقارن دم لكن
 شرطه في التمتع ان لا يعود الي ميقات بلده او مثل مسافته
 او ميقات اخر ولو اقر بجهته بخلاف دم الاشاة بمجاورة الميقات
 حيث لا يسقط بالعود الي اقرب منه كما تقدم وظاهر ان العود
 الي مسافة الاقرب كالعود اليه فان عاد الي ما ذكر محر ما بالبحر
 او حلا لا و احرم به منه فلا دم عليه اي ان كان قبل تلبسه
 بنسكه ولو بعد طواف القدوم وقبل الوقوف كما صرح به بعض
 المتأخرين وكذا الوعاد الي مرحلتين من مكة او من الحرم وان يكون
 مسافة ميقاته كما قاله في الاول جماعة ونقله في الكفاية عن
 العدة والابانة وفي شرح المذهب عن قطع النور اني فيها لو سافر
 التمتع بعد عمرته سفر قصر ثم حج من سنته انه لا دم عليه
 فانه شامل للسفر من مكة او ظاهريه فيه واقتضاه فيها قول
 الروضة كاصلها لو عاد لميقات اقرب لادم عليه لانه احد
 من موضع ليس سالكوه من المسجد الحرام انتهى لكن ينافي الاول
 علي ما رجحه في المحرري حاضري المسجد الحرام انه من مسكنه دون
 مرحلتين من مكة لامن الحرم وان يكون احرامه بالعمرة في اشهر
 الحج وان حج من عامه فلو احرم بها قبل اشهره ولو اخر لحظة من
 رمضان وان وقع اعمالها في شرال كما نقله العذب بن جماعة
 عن الشافعي وجزم به غيره او حج في عام اخر فلا دم عليه وان
 لا يكون حين احرامه بالعمرة من حاضري المسجد الحرام وهم

اهل الحرم ومن كان منه علي اقل من مرحلتين كما رجحه النووي في كتيبه
 والرافعي في الشرح الصغير وهو قضية كلامه في الكبير والمراد المستوطنون
 ذلك فلا اثر لهم والحصول فيه من غير توطئ ولو مع قصد التوطن علي
 المختار في الروضة وشرح المذهب وقول العزالي فيما لو تمتع الا في ما ويا
 الاستيطان بمكة لا يلزمه الدم استغربه الشيخان وان قال جماعة انه
 المنقول عن الاصحاب لكن في الروضة واصلها فيها لو جاوز الميقات مريدا
 للنسك ثم احرم بالعمرة متمتعا انه ان كان بهينه وبين مكة مرحلتان
 لزمه دمان دم التمتع ودم للاشاة او اقل قدم للاشاة فقط
 لعدم التمتع الموجب للدم كونه حينئذ من حاضري المسجد الحرام
 واجيب بحمله علي المستوطنين وبيان المستوطن لا فرق في عدم لزوم
 الدم له بين ان يجرم علي مرحلتين من مكة او اقل وقد فرقوا في
 ذلك بين ما قلت ويمكن بل يقرب بناؤه علي احد قولي الشافعي ان
 الحاضر من حصل هناك وان كان مسافرا كما ينو عليه عدم لزوم الدم
 فيمك جاوز الميقات غير مريد للنسك ثم عن له فاعتق بمكة او بقر بها
 لانه حاضر او بمعناه كما نقله الزركشي وغيره عن جماعة منهم العزالي
 في الاول و ابن كج في الثانية فيكون الاصح اللزوم فيها وهو ما اختاره
 في الروضة وشرح المذهب في الاول وصححه فيها كالرافعي في الاول
 لكونه ليس من الحاضرين لغتد الاستيطان وقول البلقيني فيمن دخل
 مكة في غير اشهر الحج ثم اعتزم في اشهره انه لا يلزمه الدم بيني بناؤه
 عليه ايضا الا ان يريد ان يستوطن قبل اعتقاره وظاهرا ان التصوير
 بمكة فيما تقدم عن الروضة واصلها مبني علي احد الوجهين الذي

وجهد في الحرف في حاضري المسجد الحرام كما تقدم وبما تقتدر ويعلم ان
الملك لو خرج الى بعض الافاق الحاجة ثم رجع واحرم بالعمرة في استشهد
الحج ثم حج من عامه لم يجب عليه دم التمتع بخلاف الغريب اذا دخل
مكة متمتعاً ثم نوى الإقامة بعد ما اعتزم وان له لو توطئ غريب
مكة كان حاضراً او ملكي غيرها لم يكن حاضراً ولو كان له مسكنان
احدهما حاضرون الاخر فالعبرة بما اقامته به اكثر ثم ما به اهله
وماله دايماً او غالباً ثم بما غرم عليه الرجوع اليه للإقامة فيه ثم بما
خرج منه ثم بما حمل احرامه فلو كان اهله يحمل وماله يحمل اخر العبرة
بالاهل كما قال المحب الطبري انه الذي يتبين وقال ان المراد
بهم الزوجية والاولاد المحاجير دون الاباء والاخوة قال الاسوي
وعنده وهو صحيح او كان لمسكنه طريقان احدهما علي دون حلتين
بخلاف الاخر في اهل هو حاضراً او لا او المعتبر منها الجادة او ما يكون
سلوكه له الشرفان استوفيا في ذلك فلا دم فيه نظر وان يتمتع
بين النسكين علي ما في الرونق واللباب قال الاذري ولعل المراد
ان يحصل زمن بين ما يمكن ان يتمتع فيه بنحو التطيب واللباع
انتهى اي لا التمتع بذلك بالفعل ولو كان المتمتع صبيّاً كان الدم
بسبب تمتعه في مال الولي لانه الذي ورطه في الاحرام وكذا يقال
في دم القران لو اعتمر من يجب عليه دم التمتع ثم هلك قبل ان يحج
فتبرع مكي مثلاً بالحج عنه فيظهر عدم لزوم الدم لواحد من الميت
والمتبرع بناء على ان الواجب للدم كونه ربح ميقاناً وذلك لا
يتحقق في واحد منهما فليتأمل وشروطه في القارن ان لا يكون
من حاضري المسجد الحرام وان لا يعود الى ميقات بلده او مثله

مسافة

مسافة او قدر مرحلتين علي قياس ما سبق في المتمتع بعد دخول
مكة وقبل الوقوف بعرفة اي وقبل السعي عقب طواف القدوم
ايضاً فيما يظهر فان كان من الحاضرين فلا دم وكذا الوعد بعد
دخول مكة وقبل الوقوف بعرفة اي وقبل السعي عقب طواف
القدوم ايضاً فيما يظهر فان كان من الحاضرين فلا دم وكذا الوعد
بعد دخول مكة وقبل الوقوف وان كان طوافاً للقدم كما قال بعضه
انه المذهب وان نوزع فيه لكن يرد عليه ما تقدم في المتمتع
عن بعض المتأخرين من اشتراط العود قبل التلبس بفسك ولو
بعد طواف القدوم الا ان يفرق او يسوي بينهما ثم راي بعضهم
بعد ما ذكر ان المذهب ما ذكر قال بخلاف المتمتع فانه لا يسقط
عنده الدم بالعود بعد الشروع في طواف القدوم علي الاصح
انتهى وهو صحيح في الفرق فليحذر ومنه ما لواحد بالعمرة فقط من الميتات
ثم رجع اليه بعد دخوله مكة وقبل الطواف فاحرم بالعمرة فلا دم
عليه كما نقله السبكي عن مقتضي كلام الدارمي واقره ولو عاد قبل دخول
مكة لم يسقط الدم علي الاوجه لو جوب قطع جميع المسافة بين
مكة والميقات بكل من النسكين فـ **دفع لواحد الاواني بالعمرة**
في أشهر الحج وانما شرط كون من عامه لزمه دمان كما قاله البغوي
ومشي عليه الباقي في لكن صوب السبكي وتبعه الاسوي وغيره
انه يلزمه دم واحد للتمتع وعنده بانه من وصل مكة فقرن او تمتع
فهو حاضراً وعليه تقدير ان لا يلحق بالحاضرين قدم التمتع والقران
متجانسين فيتم احلالان قال نعم ان قيل ان الحاضر هو الموطون
استقام وجوب دميين مع احتمال فيه من جهة التداخل انتهى وقد

تقدم ان الحاضر هو المتوطن واما احتمال الغدا فخل للنجاس فيرد
عليه انه اريد بالنجاس النجاس في الصفة لزم التداخل فيها لو
تمتع وترك واجب الطواف الوداع والمبيت والرمي والاحرام من
المبقيات وان اريد النجاس في سببه بكونه استمتاعا وترفها
فيلزم التداخل فيما لو نظيب وليس الثياب لان سببها من جنس
واحد وهو الاستمتاع فليتنامل ولو كسر العروة قبل الحج لم يتكرر الزم
كما قاله جماعة من المتأخرين لكن اخي بعض علماء اليمن بتكرره قال
بعضهم وعلي تقدير التكرر فالظاهر التداخل لنجاس الرمي
نظيره ما قاله السيكي فيمن احرم بالعمرة في اشهر الحج ووقع منها ثم
قرن من عامه انتهى بمعناه وقد سبق كلام السيكي بما فيه ولو احرم
بالعمرة ثم افسدها قبل الشروع في الطواف ثم ادخل عليها الحج فالاصح
انقضاه فاسد افعليه المضي في النسكين والقضامع دم واحد سوا
اي فيه بكل منها واحدة او قرن او تمتع ووجهه في الاولي انه توجه
عليه في القضا القران ودمه فاذا اتبرع بالانتيان بكل منهما
لم يسقط الدم وفي الثالث انه يدخل في التمتع دم القران لكونه
بمعناه لكن قال البلقيني يلزمه دم القران الذي التزمه بالاحرام
واخر للتمتع ولو امر المستاجر اجيره بتمتع او قران فالدم على
المستاجر وبه يعلم ان دمها قد يجب على من لم يحرم بهما الا انه كالحرم
بنايه **ثانيها التلبية** في حق احد كيف كان ولو نحوها يرضى ومضجع
في اي زمان من ليل او نهار ومكان من مسجد ولو غير المسجد الحرام
ومسجد الحيف بمكة ومسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم بعرفة او

غير

غير مسجد نغم بكونه في الاهلية ومواضع النجاسات بل قال الزكري
كالانزعي لا يبعد تحريمها حال قضا الحاجة لسوء الادب من حين الاحرام
الا في طواف القدوم والسعي بعده لان لها اذكارا مخصوصة وقضية
التعليل تركها في طواف الركن لان له اذكارا مخصوصة ثم رأت في
القوة انما خص اي خص المنهاج طواف القدوم لانها لا تستحب
في غيره بلا خلاف كما قاله الرافي وقال المحب الطبري الظاهر
مراد الخلاف في كل طواف يستعمل به المجرم قبل التحلل الاول وما قاله
ظاهر لانه لم يشترع في اسباب التحلل فهو كالقدوم بخلاف طواف
الفرجة انتهى الي ان ياحذ في اسباب التحلل كالرمي عداة النحر وطواف
الافاضة وتكاد عند تغاير الاحوال والازمان والاماكن تصعد
وهبوط واجتماع رفاق وقيام واقبال ليل او نهار وفراغ من صلاة
وهل تقدم على اذكارها وتسبيحها فيه نظر وقوة الكلام قد
تعطى التقديم ويستحب اذكارها وتكوارها في كل من تلك المرات ووقع
رجل صوته بها بحيث لا يضر بنفسه ولا يتأذي به نحو مصل ونائم
فان تأذي به كره كما افاحه كلامه في شرح المذهب وبه افتني بعض
الشيخ قال نعم ان قصد اذكاره حرم انتهى وتوقف في القوت
في قول الشيخ ابي محمد انه لا يجهر بالتلبية المقترنة بالاحرام
بخلاف المودة ومثلها الخشي فتقتصر على اسماع نفسها فان زادت
عليه كره ولعل محاله اذا كانت بحضرة اجنبية فان كانت وحدها
او بحضرة محارم فينبغي استحباب الرفع كما في يوحنا من التقاير
وموالها فلا يقطرها بكلام ولا غيره نعم تنسئ سكتة لطيفة

علي قوله والملك ولو سلم عليه احد يسئ ان يرد عليه باللفظ كما نقله
الغزوي وغيره عن بعض الشافعي والاصحاب وان كره السلام في هذه
الحالة لكن الاحب تأخير الرد الي الفراغ كما في الاذان وادخال اصبعيه
في اذنيه كما قاله ابن حبان من ايمتنا وان يقتصر على تلبية رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهي لبيك اللهم لبيك لا شريك لك
لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فان زاد فقد ترك
المستحب ولم يكره علي الاصح لما في الصحيحين ان ابن عمر كان يزيد
في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك وسعديك والخيرين
والرغب اليك والعمل زاد الترمذي بعد بيدك لبيك وهو ما
اوراده الرافعي وان يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم بعدها
ثم يسأل الله رضوانه والجنة ويستعين به من النار ثم يدعو
احب لنفسه وغيره ويستحب رفع صوته بذلك وان يكون
رفعه بالصلاة دون رفعه بالتلبية وبالرعد ونه بالتلبية
والصلاة كما جئته الزركشي ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبى بلهجة
بخلاف من يحسنها كما المسيح في الصلاة وقد يؤخذ من التشبيه بحم
التوجه بها للقادر وهو ما اعتمد به الاذرعى لكن قال غيره لا تؤخر
الجواز مطلقا فارقابا ان الكلام في الصلاة يفسد من حيث الجملة
و ثالثها **طواف القدوم** في حق كل مفرد او قارن احرم من غير مكة
ودخلها قبل الوقوف وكذا بعده قبل انتصاف ليلة النحر كما جئته
الاذرعى لعدم دخول وقت طواف الفرض ولا يشك عليه قول الرافعي
كاصلها وليس في حق من دخل مكة بعد الوقوف طواف اعاده

لمن دخلها او لا انتهي لامكان حمله علي من دخلها او لا بعد الوقوف
وانتصاف الليل كما هو الغالب لان دراجه حينئذ في طواف الافاضة
خاص به في الايضاح ولو سقط لمجرد الوقوف لم يتصور الا اندراج
لانه فرع طلبه ومن هنا يتايد كلام الاذرعى فتدبره بخلاف
من احرم منها افاقيا كان او مكيا وان سن طواف القدوم ان
وجد منه قدوم فانه سنة لكل داخل ولو حلا لانه لا تعلق
له بالحج ومن دخلها بعد الوقوف وانتصاف ليلة النحر علي ما
تقدم فليس في حقه طواف قدوم لدخول وقت الطواف الفرض
عليه بل نوي بالطواف القدوم وقع عن الفرض وليس لمن فرغ
من الدعاء عند روية البيت ان يقصد المسجد فيشغل به
ويؤخر عند الترامنزل ويحتمل رثاياه نعم ان كان له عز
بدا بالتمتع في الكفاية عن الماوردي او دخل فوجد الناس
في مكتوبة او قد قربت اقامتها كما في الام صلاها معهم ثم
اتي به وينبغي ان يلحق بالمكتوبة في ذلك ما شرع له الجماعة كالعيد
ويؤخذ من قول الماوردي او دخل وقف اذن المؤذن للصلاة
فان كان بين الاذان والاقامة زمن يسير لا يسع الطواف كاذان
المغرب لم يطف لكن يستحب ان يصلي التحيات صبطا القربى لليلة
الثانية بان لا يبقى ما يسع الطواف وانه يستحب له فيها التحيات
لكن خالف القاضي ابو الطيب وغيره فقالوا ان امره ان يطوف وان
قل الزمن حتي تقام الصلاة ولو اقيمت الجماعة وهو في اثنائها الطواف
قدم الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة او سنة مؤكدة او قدمت

امراة نهارا وهي جميلة او شريفة لا تنبذ للرجال اخرت الطواف
الي الليل وقيدته ابن جماعة بمن امننت الحيض المضر يعني الذي يطول
زمنه وكالمراة فيما ذكر الخنثي ومقتضى تقييد المراة فيما ذكر بالجميلة
او الشريفة انه لا يسن لغيرهما التاخير الي الليل لكن في باب
الاحوات من شرح المهذب يستحب الخنثي ان يطوف ويبسج
ليلا كالمراة لانهما ستر فان طاف نهارا طاف متباعد عن الرجال
والنساء الي ان يحل علي التفصيل في المراة فيتقيد بالجميل او الشريف
وفي فواته بالتاخير بلا عذر وجهان وعلي الفوات فهل المراد
انه لا يفعل اصلا او انه يفعل قضا احتيا لان للحج الطهري
والسابق منها الي الفهم الاول لكن ما ضابط التاخير المذكور
فيه نظر واطلق شيخ الاسد دم الجزم بانه لا يفوت بالتاخير
وهو حكمة البقعة اي المسجد الحرام كما في شرح المهذب ولهذا استحب
لكل داخل ولو حدا لا كما تقدم بل يكره له التحية كما نقله في شرح المهذب
عن الاصحاب وهو شامل لمقيم دخل المسجد لا يقصد الطواف لكن
يتخذ تخصيصه بغيره فتندب له التحية كما جزم به بعضهم وعلي
هذا فالتحية مكروهة لكل داخل طالب منه الطواف او قصد
مستحبه لغيره نعم لو دخل وقد منع الناس من الطواف صلاحها
كما نص عليه في الام وجزم به النووي في مناسكه ثم يحتل ان يكون
المراد بالمسجد الحرام ههنا التعبة فقط اما بضيقة فتحيتها مستحبة
في ركعتي الطواف حتى لو تركها لم يسقط عنه طلب التحية نعم وانما
مدة طويلة علي قصد الاتيان بهما فهل يسقط عنه الطلب بفعلها

بعد مطلتا او يفصل بين ان يحصل جلوس او خروجهما يفوت التحية
وبين ان لا يحصل ذلك فيه نظر وخرج بالتحية العرة فلا يسن لها طواف
قدوم لا جذا طوافها عنه كما لطواف المذخور كما تجري الفريضة
عن تحية المسجد وقد يؤخذ منه ان الحاصل بطواف العرة طواف
القدوم ان نواه والافسقوط الطلب كالتحية ~~نفسه~~ في جعل المص
له من سنن الحج نظر لانه يسن لكل قادم ولو حدا لا كما تقدم ولو لا
لخصوص الحج من خله في سنننه لاخصت به اللهم الا ان يكون
المراد بكونه من سنننه انه يسن فيه كما يسن في غيره ويكون
المقصود بذلك التنبيه علي ان التلبس علي بالحج لا يسقط كما
اسقطه التلبس بالعمرة الا انه يشكل علي هذا عدم افتقاره
الي النية لشمول نية الحج له كما سبق عن الشيخ ابي حامد وغلافا لابن
يونس فالاحسن ان يقال ان كونه مطلوبيا علي الاطلاق لا ينافي كونه
مطلوبا لخصوص الحج الي اخره الا ترى ان الذكر والدعا مطلوبان لخصوص
الصلاة مع استحبابهما علي الاطلاق والاعتكاف مطلوب لخصوص
رمضان والصوم مطلوب لخصوص الاعتكاف مع استحبابهما علي
الاطلاق فليتنامل رابعها **البيت** يعني الحضور **بمنزلة** في اي بقعة
منها في النصف الثاني من الليل والحق به الزر كشي وقت الانصاف
فليتنامل ولو لحظة بخلاف المبيت يعني حيث يشترط فيه معظم
الليل كما ياتي قال بعضهم وكان الغرق ان فيها اعمال الطواف
والرمي وغيرها فحذف فيها بخلاف ليا ليمني ولو مارا كالوقوف
بعرفة كما قاله السبكي وهو ما بين المارمين ووادي محسر
كما صرح به النووي سواي ذلك اليمين والشمال من تلك الواطن

القبائل والطواهر والشعاب والجهال خامسها **ركعتا الطواف**
بعد الفراغ منه وهما سنة في كل طواف ولجب او تطوع من محرم
او حلال وبين ان يقرأ بعد الفاتحة في الاولي منها قل يا ايها
الكافرون وفي الثانية الاخلاص وان يجهد فيها حيث يجهد
في الفريضة ومنه بعد الصبح ويسر حيث يسر والافضل فعلها
خلف المقام ثم في الحجر قال في شرح المذهب تحت الميزاب ثم في بقية
المسجد ثم في الحرم ثم حيث شامي شافلا يفوتان سادام حيا لكن لو صلى
فريضة بعد الطواف اجزائه عنها كتحية المسجد نص عليه الشافعي
في القديم ويؤخذ من التشبيه سقوطها لكل صلاة راتبة كانت او غيرها
كالتحية وانه لا يطلب فعلها بعد فعل الفريضة او الراتبة لسقوطها
بها لكن قال في الايضاح ان الاحتياط فعلها بعده وعليه فالساقط
بفعل الفريضة او الراتبة اصل طلبها لا خصوصها وقضية ما تقر
انه لا يسن فعل التحية بعد الفريضة او الراتبة وهو متجه لقواتها
بالجائز عمداء لا يخفى ان افضلية فعلها خلف المقام عليه في غيره
والا لكان الافضل فعلها داخل الكعبة لانها افضل من غيرها ولهذا
هو حوا في البقاع بان افضل من محجوب بقاع المسجد الحرام ما بين الركن والحطيم
وان الترتيب في غيره من المذكورات انما هو بحسب الافضلية وحسب
فينبغي ان يكون الافضل بعده جوف الكعبة كما صرح به بعضهم ثم
تحت الميزاب لانه من البيت طنا ثم بقية الستة اذرع كذلك ثم بقية
الحجر لانه من البيت احتمالا ثم وجه الكعبة لانها افضل جهاتها كما قاله
ابن عبد السلام ومنها جهة الحجر وهي ما خرج عن جميع خلاف تفهيم الحجر
فانه من البيت طنا واحتمالا كما تقدم دون وجه الكعبة ثم قرب

منها

منها من بقية جهاتها ثم بقية المسجد ثم بقية مكة وينبغي ان
يقدم منها بيت خديجة اخذ من قولهم انه يسكن زيارته بقاع
مكة الفاضلة وان منها بيت خديجة وانه افضلها ويكمل
ان يقدم بعده بقية تلك البقاع التي فيها ثم باقي الحرم ولو اراد
ان يطوف طوافين فالثرفا لا فضل يصل عقب كل طواف ركعتين
ولو صلى عقب الجميع لكل ركعتين جاز وان كان خلاف الافضل وكذا
لو صلى ركعتين عن جميع الاسابيع فهو جائز ولا كراهة فيه كما في شرح
المذهب ولو كان اجيرا صلاهما عن المسافر ويقعان له دون الاجير
وان كان معضوبا علي ما قاله الاذرع لا ينعقدان عن المحجوج
عنه تبعاً للطواف حيا كان او ميتا وقال الاسوي كالمحب الطبري
ان العضوب يفعلها ببلاده وصلاتهما واجبة علي الاجير بنا علي ما قاله
ابن عبد السلام ان المفقود عليه في الاجرة الواجبات والسنن ويؤيده
قول المناور دي والرويان في التركة الاجير طواف القدوم او نحوه
عما يوجب الدم ان عليه ان يبد قسطه من الاجرة قولا واحدا لانه
عمل في مقابلة عوض لم يأت به ولا يبد له لكن ينبغي انه لا يجب
رد القسط في مسيلتنا الابالموت فيجب من التركة اذ لا يفوتان
الابه علي ما تقدم وهل يسقط وجوب رد القسط بايقاع فريضة
بعد الطواف لحصولها كما تقدم فيه نظر والظاهر عدم السقوط
نفس ان نوي بها سنة الطواف فقد ينح السقوط ثم راييت ان
في القوت واعلم ان المتبادر من كلامهم ان الاجير لا يلزمه الايقاع
بالسنن كالحاج بنفسه وفي قواعد ابن عبد السلام ان العقود

عليه الاجارة الواجبات والسفن وقضية كلامه انه لا يلزم الاجير
 الاثبات بالسفن السابقة وغيرها وان يلزمه ان يصح عن حج
 عنده ركعتي الطواف علي قولنا انها سنة ولا احسب الاجعة يساعدا
 علي ما اقتضاه كلامهم انتهى وقد رايته كلام الماوردي والرويان
 مساعدا له **سادسها البيت** يعني الحصول **عني** اي في اي
 بقعة منها معظم الليل في كل ليلة من ليالي التشرية الثلاثة
 وهي قال النووي في ايضاحه ما بين وادي محسر وجرمة العقبة
 قال **ومني** شعب طوله نحو ميلين وعرضه يسير والجبال المحيطة
 به ما قبل منها **لله** فهو من مني وما ادبر منها فليس من مني
 ثم قال وجرمة العقبة في اخر مني مما يلي مكة وليست العقبة التي
 تنسب اليها الحجرة من مني انتهى وهو صريح في ان الحجرة من مني وان العقبة
 ليست منها وهو ما عتمده الحب الطبري في الاول والثاني بل صرح
 بخلافه لكن قال النووي كالرافعي نقله عن الاصحاب ان الحجرة ليست
 منها واغترضه الحب الطبري بان لم ينقل عن احد قلت وفي تحدي
 مني بما تقدم عن الايضاح اشكال لما في الروضة ان المسافة من مكة
 الي مني فرسخ خلا فلما قاله الماوردي الرافعي انها فرسخان وان
 مزدلفة متوسطة بين مني وعرفات منها الي كل واحد منها فرسخ
 وطاسبق ان مزدلفة تنتهي بوادي محسر فان مقتضي ذلك ان تكون
 المسافة من اول وادي محسر الي اخر مني فرسخا ومقتضي التحديد خلافه
 لان مني نحو ميلين ووادي محسر لا يبلغ ميلا حتى يكون المجموع فرسخا
 لانه كما في شرح المذهب عن الاذري خمسة ذراع وخمسة واربعون

ذراعا

ذراعا الا ان يجاب بان النحر يصدق بالاكثرا ايضا فمراده بنحو
 الميلين ما يزيد عليهما مما يكون مجموعهم مع وادي محسر فرسخا ولا
 تحفي المساحة في كلام الروضة السابق فانه لا يصح ان يكون من مزدلفة
 الي مني فرسخ اذ ليس بينهما الا وادي محسر وان المراد ان من اخر مزدلفة
 الي اخر مني فرسخ ثم ما جزم به المصنف هنا وفيما سبق من ان البيت مزدلفة
 ومني سنة احد القولين فيه ورجحه الرافعي لكن الاصح في الروضة وغيرها
 وجوبه فيها علي غير المعذور ومحلها في الليلة الثالثة من ليالي التشرية
 اذ لم ينفر قبل غروب اليوم الثاني فان نفر قبل غروبه فان كان لم يبيت
 الليلتين الاولتين حيث لم يسقط عنه مبيتها العذر كما سيأتي
 لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها كما نقله في شرح
 المذهب عن الرويان عن الاصحاب واقوه وكمية مبيتها مبيت احدهما
 كما ذكره الماوردي وغيره فقال لو ترك البيت في الليلة الاولى
 وبات في الثانية لم يجز ان يفيض من النحر الاول ولزمه ان يبيت
 في الليلة الثالثة لان الاقاصد جوزت لمن بات ليلتين من حيث انه
 اتي بالكثير المناسك ومعظمها فرحصوله ومن لم يبيت الا في الليلة
 الثانية فقد اتي باقل المناسك فلا يجوز ان يترك حصص تلك الاكثر
 انتهى وكذا ارميها بالحج الاسوي وقياسه ان رمي احدهما كذلك
 وان باتا او سقطا مبيتها العذر سقط عنه مبيت الليلة الثالثة
 ورمي يومها وان نفر قبل رمي اليوم الثاني كما اقتضاه اطلاق الروضة
 وصرح به الامام مع تقييده بالنفر عما قبل الزوال ونقله عنه في
 شرح المذهب واستحسنه فقال ما حاصله انه لو نفر النفر الاول فان

كان



بعد الزوال ولم يرم فان غربت الشمس فان الري ولا استندراك ولا
الدم ولا حكم لمبيته لو عاد بعد غروبها وباتت لوري في النفر الثاني لم
يجتد يوميه لانه بنفزه امرض عن ميني والناسك وان لم تقرب
فاقوال احدهما ان الري انقطع ولا ينفعه العود وثانيها يتعين
عليه العود ويرى ما تقرب به الشمس فان غربت تعين الدم وثالثها
يتخير بين الامرين وان نفر قبل الزوال وعاد وزالت وهو ميني فالوجه
القطع بان خروجه لا يؤثر وبعد الغروب فقد انقطعت العلايق
او بينهما فظاهر المذهب انه يرمي اي وله النفر بعد ذلك قبل الغروب
فيستقط عنه مبيت الثالثة ورمي يومها لكن قضية تقييد النهار
واصله والشرحين النفر بعد الري انه شرط في سقوط المبيت والري وبه
صرح العراقي عن الشريفي العثماني قال لانه هذا النفر غير جائز قال المحب
الطبري وهو صحيح من جهة قال الزركشي وهو ظاهر والشرط ان ينفع
بعد الزوال والري وحاصل ذلك انه اذا نفر قبل الري ولم يجد
فان كان النفر قبل الزوال لم يستقط عنه مبيت الليلة الثالثة
ولا يرمي يومها علي ما في النهاج وغيره وكذا عند الامام علي
ما يوحى من النهاج وغيره وكذا عند الامام ما يوحى من تقييده
النفر بما بعد الزوال او بعد الزوال لم تستقط عنه ما ذكره علي
ما في النهاج وغيره ويستقط عنه عند الامام مع لزوم دم لئلا
يرمي يوم النفر وان عاد فان كان عوده قبل الزوال فكالولم ينفر
او بعد الغروب فكالولم يجد او بينهما فان كان نفر قبل الزوال
اعتد بعوده ورميه علي ظاهر المذهب او بعده فغيبه للثالث

المذكور والمجتهد الاعتداد بذلك ايضا هذه عند الامام وكذا
علي كلام النهاج وغيره كما هو ظاهر فليتأمل ولو نفر قبل الغروب
فغربت قبل خروجه من ميني فله النفر وكذا لو نفر قبل الغروب
ولو عاد ولو قبل الغروب لسغل او لا يقصد شي كما هو ظاهر فلو
تبرع بالمبيت لم يلزمه رمي الغد نعم يوحى من كلام الزركشي
الا في تقييده ذلك بمن لم يعزم علي نفزه علي العود فلو عاد
المبيت والري فوجهان ذكرهما الشيخ ابو محمد في السلسلة احدهما
يلزمه لانه جعل عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من ميني والثاني
لا يلزمه لانه جعله كالمستديم للفراق ويجعل وجود عوده كعدمه
فلا يجب عليه الري ولا المبيت ولو غربت في وهو في شغل الارحال
لزمه المبيت كما صححه المؤوي في ايضاحه كما لرافعي في شرحه وما وقع
في اصل الروضة وعزاه في شرح المذهب الي الرافعي من تصحيح عدم
اللزوم قال الاذري غلط سببه سقوط في من بعض نسخ العزب
قال الزركشي وطريق من اراد مبيت الليلة الثالثة من غير ان
يجب عليه رمي يومها ان يفارق ميني بعد رمي اليوم الثاني
وقبل الغروب بنية النفر ثم يعود اليها بعده فاذا اصبحت فلا
رمي عليه وينفر ميني شأ وسبقه اليه الاذري لكنه لم يقيد المطلق
بنية النفر وهل المراد الحزم علي عدم العود اصلا او علي عدم
العود قبل الغروب محل نظر ان المعذورون كبرعا الابل مثلا
ولو ابل غير الحاج خلافا لمقتضى تحليل الرافعي وان كان الراعي متبعا
خلافا للزركشي واهل سقاية العباس او غيرها ولو محدثا كما قاله

كما قال في التهذيب ورجه في الروضة خلافا لما قاله ابن كج وغيره ورجه
الاسنوي والاذري فلهذا فترك المبيت لصعد الرمي والسقي ومنه
يؤخذ ان الكلام فيمن لم يمكنه مع الرمي المبيت بمزدلفة او مني
لاحتياجه الى الرمي ليلا او عدم تمكنه مع الرمي لها راما الاتيان
المبيت لبعدا وخوف او غير ذلك وهو ظاهر ولو غربت الشمس
والرعا بمزدلفة او مني لزمهم المبيت بخلاف اهل السقاية لان
عملهم بالليل بخلاف الرعا وكن له مال يخاف ضياعه لو اشتغل
بالمبيت او مريض يحتاج الى تعهد او يخاف على نفسه او مال معه
او يطلب ابقا واشتغل بامور اخرى يخاف فوته فله النحر ولو بعد
الغروب وينبغي ان يجي هنا ما يمكن من اعداد الجماعة كالأزمة غريم
معسر وعقوبة يرجى تركها ان تعيب اياها وان يكون من الاعذار
ما لو خافت حصول حيص يمتد لوجيل الوقفة فيتعذر الطواف
وتتضرر ببقا الاحرام ولما سبق بعضهم ما سياتي في القفال او
مناذعة الامام فيه قال نعم يتجه ما قاله القفال في حق المرأة
التي خلفت ان تحيض انتهي ولو انتهى الى عرفه ليلة النحر واشتغل
بالوقوف عن مبيت المزدلفة فلا شيء عليه وقيده الزركشي بما
اذا لم يمكنه العود لمزدلفة ليلا والواجب جمع بين الواجبين
ولو افاض من عرفه الى مكة وطاف للافاضة بعد نصف الليل فقائه
المبيت فقال القفال وفيه احتمال لانه غير مضطر الى ترك المبيت
بخلاف الاول قلت وقد يوبى به ان ايقاع الطواف ليلا غير مطلوب
بل المطلوب خلافه اذا السنة ان يرمي بعد طلوع الشمس

ياي بباقي الاعمال فيقع الطواف نحوه وعلى الاول فيجب تقييده ايضا
بما تقدم عن الزركشي ولو ترك طواف الافاضة يوم النحر واشتغل به
ليلا بحيث فاته معظم الليل يعني فلا شيء عليه كما نقله العزبن جماعة
عن مناسكه فقال وعلى هذا القول يعني القول بوجوب المبيت
لو لم يطف طواف الافاضة يوم النحر واشتغل به حتى كان الترابيله
بمكة لم يكن عليه شيء على ذلك الشافعي في الام انتهى والموعا واهل
السقاية قال في الروضة كاصلها ان يدعوا رمي يوم ويقضوه في
اليوم الذي يليه قبل ذلك اليوم وليس لهم ان يدعوا رمي يومين
متواليين فان تركوا رمي اليوم الثاني بان نحر واليوم الاول بعد
الرمي عادوا في اليوم الثالث وان تركوا رمي اليوم الاول بان نفروا
يوم النحر بعد الرمي عادوا في الثاني ثم لهم ان ينفروا مع الثاني
انتهى وهو مشكل على ما سبق في الرمي من امتداد رمي كل يوم الاخر
ايام الترتيب فان قضية جواز ان يدعوا رمي يومين متواليين
فكان هذا مبني على عدم الامتداد واجيب بان الكلام هنا في
ترك المبيت مع الرمي وهناك في ترك النحر الرمي وحده اي فلا يلزم
من التوسعة في وقت الرمي وحده التوسعة فيه مع ترك المبيت
وفيه نظر وعلى الجملة فالساقط عن الرعا واهل السقاية هو المبيت
دون الرمي ومثله في ذلك بقية المعدورين كما هو ظاهر كلامهم
حيث اقتصر على سقوط المبيت في حقه ويؤيده ان من عجز
عن الرمي لم يرض وغيره يلزمه الاستنابة كما تقدم ولا يتجه فرق
بين العجز عنه وحده والعجز عنه مع المبيت وعلى هذا فلو لم

يتمكنوا من الاتيان للزعم الاستنباط فيه ثم رايت بعضهم
صرح بان وجوب الدم بترك الري لا يغتفر الخال فيه بين العدو
وغيرهم وايضا يغتفر الخال بينهم فانه يجوز للمعدورين
تاخير رمي بعض ايام التشريق الي بعض مع انضمام ترك المبيت دون
غيرهم فليتأمل **سابعها طواف الوداع** في حق كل طاهرا واد
مفارقة مكة بعد فداء نسكه وقضا جميع اشغاله بحيث يقصد
مع ركعتيه والدعاء في الملتزم ثم الشرب من ما زعم ومن نصيح كفاية
العباس استلام الحجر وتقبيله **للمزج** فان مكث بعده ولوناسيا
او جاهلا لغير عذر او لغير اسباب السير كثر امتناع او قضا دين
او زيادة صدقة او عيادة اعادته لخروجه بذلك عن كونه وداعا
بخلاف ما لو مكث لاسباب السير كثر الزاد قال في الايضاح بلام مكث
اي طويل ولعله في غير المحتاج الي الزاد لشرابه ويحتمل الاطلاق وهو
المفهوم من قول الحب الطبري في التثنية او يشتري ما خف من زاد
وكنه ان حملت عن علي التبعيض ولشد الرجل فلا يحتاج الي اعادته
كما قطع به الجمهور او اقيمت الصلاة فصلاها كما قاله الزركشي وشله
مالوا غمي عليه اوجبت عقب الطواف كما قاله الاذري قال في المهالك
وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض اذ لم يصح بها الا يقطع
الولا فيجري ذلك هنا بالاولي وقد نص عليه الشافعي في الاملا
انتهى قال الاذري ولو كان له انقال كثيرة واحتجاج في شذوها نصف
يوم ضرر واحتاج لوداع فان انتهى فيتعبد المكث الذي
اعذر بالقليل وهو ما حمل عليه الزركشي كالاذري اطلاقهم ويحتمل

انه فيمن امكنه الوداع بعد شذوها بخلاف من يمكنه خوف على نفسه
او ماله فالمتجه عدم احتياجه وكذا من يكث بعده لا ينتظر سائر
الرفقة ولو خوف مجرد الوحشة فيما يظهر نعم لو علم انهم يسرون
في وقت لا يمكن فيه من الطواف خوفا او غيره فهل يقدمه ويقفر
المكث بعده او يستغف عنه فيه نظر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق
في المكث المضربين قليلا وكثيره لكن ينتج اعتقار اليسر الذي
لا يمنع مسي الوداع وينبغي ان يكون المكث المضربا كان بشرط مجاز
في القصر فعلى هذا الوطاف للوداع ثم خرج فور الي المحصب في كثر
فيه ثم سار لم يضرب ويؤيده ما سياتي عن السبكي في جواب استدلال
النووي بالخبر على ان طواف الوداع ليس من المناسك ولا ينافي
ذلك ما في شرح المهدب انه لو طاف يوم النحر للركن ثم للوداع
ثم اتى منى ثم اراد السفر منها في وقته لم يجزه ذلك الطواف
على الصحيح انتهى لجواز ان يكون عدم الاجزاء هناك لكونه
قبل فراغ المناسك كالمبيت والري ثم جزم به المصنف من ان طواف
الوداع سنة احد القولين فيه والآخر وجوبه وصحة الشبان
وغيرها بشروط الاستحباب السابقة من الطهارة وقوع
المناسك واردة مفارقة مكة ولو الي دون مسافة القصر
على الصحيح في شرح المهدب فلا وداع على الحائض ولا دم عليها بتركه
ومثلها النفسا كما في شرح المهدب وغيره والمخيرة كما قاله البلقيني
ويوافق قول الروياني قول الروياني تطوع الوداع فان لم تنقل
ولا دم للاصل ويحتمل انه يجب للاحتياط انتهى لكن خالفه الاذري

قال لانه قضيت الاخذ في امرها بالاحتياط والى باب اعادة الصلاة
والخائض من ظالم او قوت لرفقته او غريم وهو معسر ونحو ذلك
علي ما قاله المحب الطبري لكن قال الاذري والزر كيش ينبغي ان
يلحق بها الخائض من به جرأه لا يمكنه دخول المسجد معها والاشبه
ان يلزمه الدم انتهى ولو ظهر الخائض ونحوها قبل مفارقة تخطئة
مكة لمهما العود والطواف او بعد مفارقتها فلا شيء وان تبلغ
مسافة القصر للذن لها في الانصراف ولو رأت الدم فتفرت ببلد وداع
فجاوز خمسة عشر يوما نظر الي مردها فان وقع التفر في جيبها فلا
شي او في طهرها فعليها دم ولا علي قاصد الاقامة بمكة سواء الغريب
وغنيره فلو اراد السفر ونقص غريمه الاقامة قال الامام فلرد وداع
عليه قال في الخادم وهذا ابن علي رواية انه من المناسك اما من
لا يقول به فيقول ودع لكن هل يلزم فيه الخلاف الا في انتهى ولا
علي قاصد مفارقتها قبل فراغ الاعمال نعم يسن له علي ما
تقدم في الطواف عن الاسنوي ولا وداع علي قاصد عرفات
لكن يسن له ذلك نقله في شرح المذهب عن الشافعي والاصحاب
قال الشيخ ابو حامد وهو يتصور في صورتين وهما المتمتع والمكي
اذا احرى بالحق من مكة قال في الخادم وانما صورته بذلك لاذ للفرد والقارن
لا يستحب لهما ذلك لانما لم يتخللا من مناسكهما بخلاف المتمتع قال
ولو شك انه لا يطر قد خلد في الوجوب الا في ولا يجب بتركه دم
قطعا وانما تلك الاحكام لطواف الوداع اجر النسك وقد قال الهاملي
في التبرير بعد نقله القولين في وجوب الوداع فان طاف للوداع

٩٦٢ وخرج وعاد الي مكة لحاجة فيستحب ان يطوف ثانيا فان
تذكره فلا شيء عليه لانه قد اتي بطواف الوداع دفعه انتهى
ولا يخفى ما في توجيهه للتصوير المذكور لان المكي فصره لم يتخلل
من مناسكه وقد تكرر من ذلك شيخ الاسلام حيث ذكر ان الامام
في خطبته يوم السابع يامر المتمتعين والمكيين بطواف الوداع ثم
قال وبذلك علم ان المفرد والقارن الا فاقين لا يومران بطواف
الوداع لانها لم يتخللا من مناسكها وليست مكة محل اقامتها انتهى
وعلي الجملة ففي كل من التقييد والتوجيه نظر ثم رايبت العز بن جماعة
في مناسكه قال تخصيص الشيخ ابي حامد بالمتمتع والمكي لم يطره
الى معناه وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي انه يستحب للخارج من
مكة الي مكي ان يودع البيت بالطواف ولم ينقل عن الشافعي تخصيص
ذلك بالمتمتع والمكي انتهى وفي القوت بعد ما ذكر الامام في خطبته
يوم السابع للمتمتعين خاصة قالا في الروضة واصلاها ونقل في شرح
المهذب بعد هذا بنحو قايمة ان الشافعي والاصحاب اتفقوا
عليه ان من احرى استحب له الطواف قبل الخروج الي عرفات واذا
لا فرق في ذلك بين المتمتعين وغيرهم انتهى وفي شرح المهذب
عن صاحب البيان عن الشيخ نصر المقدسي انه لا وداع علي للمقيم
بمكة الخا من حج الي التمتع والحق القولي بالتنعيم خوه قال شيخ
الاسلام كالسبكي وغيره وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما تقدم
عن شرح المهذب في القاصرون مسافة القصر فيمن خرج الي منزله
او محل مقيم فيه فلا تنافي بينهما ولو اراد الحاجج الانصراف من مكي

فان كان غريباً لم يكن له ذلك بل يلزمه الرجوع الى مكة للوداع ذكره
الماوردي والجويني وجزم به في شرح المذهب لكن في الخلاف
المنع وفي كلام الامام والماوردي في الاقتناع اشارة اليه كما بينه في
الخادم او مكيا في الخادم قضية كلام الامام ان المكي اذا خرج
من غير تقدم نسك لا وداع عليه بلا خلاف و اشار الى الخلاف
فيما اذا حج ونفروا مع الناس واذا راجع انه لا وداع ايضا فانه
قال ولو عن المكي ان يسافر مع الغرباء فلا وداع وفي بعض الطرق
رمز الى انهم يودعون اذا نفروا وخرجوا مع الغرباء ولا خلاف
انهم اذا عني لهم هذا بعد العود الى مكة فلا وداع انتهى ومرد
انه لا يجب وقابله في البسيط والخاير لكن قال ابن الرفعة
ان مراده بقوله اذا نفروا اي من منى ويحتمل ان يكون مراده
ما اذا لم يكن المكي حج ذلك العام بل اراد النفرة مع الحج لا غير
ولهذا قال في الوسيط ولا خلاف ان من خرج من مكة لا يلزمه
طواف الوداع الا اذا كان حاجاً ولم يغرق بين المكي وغيره انتهى
وفيما زعم ان قضية كلام الامام نظرو ولا يخفى ان ما ذكره
لا يخفى على القول بانه ليس من المناسك الذي هو صحيح كما سيأتي
فليتأمل ولو طاف يوم النحر لا فاضة ثم رجع الى منى واراد النفرة
منها الى وطنه لم يجزه ذلك الوداع كما قال النووي انه الصحيح
ومقتضى كلام الاصحاب واخر طواف الافاضة الى ما بعد رجوعه
من ايام منى وطاف ثم اراد السفر عقبه لم يكف بل لابد ان يطوف
الوداع وهذا مستفاد من قول الرافي ان طواف الوداع مقصود

في نفسه ولذلك لا يدخل تحت طواف اخر واذا لم يطف الولي بالصبي
طواف الوداع وفرعنا على انه واجب فهل يجب الدم في مال الولي
كما بحثه في نظائره ام لا قال العزبن جماعة لم ار في ذلك نقلاً وعندي
انه يجب ان قلنا ان طواف الوداع من جملة المناسك والا فلا انتهى
وحيث وجب طواف الوداع فخرج بلا وداع ولو ناسياً او جاهلاً
وان بلغ مسافة القصر لزمه دم ولا يلزمه العود وان عاد
لم يسقط الدم وان لم يداخها لزمه العود وان لم يعد لزمه دم
بخلاف حكمه ما اذا عاد وان بلغ محل اقامته كما هو ظاهر اطلاقهم
لانه في حكم المقيم قال شيخ الاسلام وما يقال من ان في تعجيل سقوطه
عنه بانه في حكم المقيم نظراً اذا سويناً بين السير الطويل والقصير
في وجوب الوداع قد يدفع بان في استغذاره اشتغاله بالذمة
والاصل براءتها فلا يلزم من جعله كالمقيم في دفع اشتغاله جعله
كذلك في رفع وجوب الوداع قد يدفع بان في استغذاره اشتغاله
بالذمة والاصل براءتها فلا يلزم من جعله كالمقيم في دفع اشتغاله
جعله كذلك في رفع وجوب الوداع المناسب لمقارفة مكة ولهذا
لواقام بمنزله وكان دون مسافة القصر لا يستقر عليه الدم الا اذا
ابس من عوده انتهى وفيه نظر بل يتجده استغذاره ببلوغه
مقصوده وهو ما بحثه السيد السهمودي ولو ترك منه طرفة
او خطوة منها فعليه دم كامل واما قول الدارمي انه يلزمه
في الطوفة ٥ او درهم او ثلث مد في الطوفتين ضعفاً ذلك
وفي الثلاث دم كامل فقال النووي انه غلط وقضية كلام المصنف

ان طواف الوداع من المناسك وبه قال الامام والخزالي قالوا ليس
علي غير الحاج والمقيم بمكة اذا خرج منها طواف وداع لخروجه لكن
قال البخوي في شرح السنة وغيرهما انه ليس من المناسك بل هو
عبادة مستقلة فيوم به كل من اراد مفارقة مكة الى مسافة
القصر مكي كان او فاقياح قال الشيخان وهذا الصح تعظيم للحرم
وتشبيها لاقتضاه وجه الوداع باقتضاد دخوله الاحرام ولا
علي ان قاصد الاقامة بمكة لا يوم ربه ولو كان منها الامر به قال
النووي وخبر مسلم يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا ساء
قبل الوداع قاصبا للنسك وحقيقته ان يكون قضا كلها
لكنه في شرح المذهب من علي الاول في كلامه علي اعمال الحج وقال
السبكي انه الذي تظافرت عليه نصوص الشافعي والاصحاب
ولم ارم من قال انه ليس منها الا المتولي فجعله تحية البقعة مع انه
يمكن تأويل كلامه بانه ليس منها ركن كما قال غيره انه ليس
بركن ولا شرطا واما استدلال الشيخين بانه لو كان منها الامر به
قاصدا لاقامة بمكة فممنوع لانه انما شرع للمفارقة ولم يحصل
كان طواف القدوم لا يشرع للحرم من مكة ويلزمها القول بانه
لا يجبر بدم ولا قاييل به واما استدلال النووي بالخبر فالظاهر
ان المراد بالنسك الذي يمكن الاقامة معه او الذي ليس بتابع
علي ان المهاجر اذا طاف للوداع ثم خرج من مكة يجوز ان
يرجع ثم يقيم بها ثلاثا لخبر فلا يلزم حمله علي الاقامة
قبل الطواف فان قلت القول بانه منها مع القول بوجوبه

يقضي

يقضي منع العمرة قبله كما يمنعها الري وليس كذلك فقد اعتمدت
عائشة قبله قلنا يندفع بانه لما كان الوداع اخر ما يفعله
قاصد الخروج تعذر تقديمه عليها فاحتمل تقديمها عليه بخلاف
الري وذكر نحوه الاسنوي قال شيخ الاسلام وهو المعتمد قال
وتظهر فائدة في انه يغتفر الي نية اول او في انه يلزم الاجر
وعنه اول او في انه لا يحط شي من اجرة الاجير عند تركه اول انتهى
قلت ولا يخفى ما في اعتراض السبكي علي استدلال النووي بالخبر
لان قوله الظاهر ان المراد به النسك علي استدلال النووي
بالخبر لان قوله الظاهر ان المراد به النسك الذي يمكن الاقامة
معه ممنوع ومكافاة فانه اذا كان حقيقته قضا جميع نسكه
كان الظاهر ان جميع نسكه لانه الظاهر هو الحقيقة وقوله علي ان
الظاهر لم قلنا هذا احتمال لكن ظاهر الخبر خلافه وهو ان
المراد اعم من ذلك لا يقال المهاجر يكتفي بتحقيقه في فرد وهو من صرح
شم رجع او معرف بلام العهد والعهد من ذكر ايضا لان تعديل
بل هو عامة لان العرف بال محمول علي العموم حيث لا عهد كما تقر
بالاصول ولا عطف هنا وقوله فلا يلزم حمله علي الاقامة الى اخره
قلنا لم ندع النزوم والحاصل ان ظاهر الخبر ان المراد من قضى جميع نسكه
وان لم يخرج ثم يرجع وهو كاف في المطلوب لانه يفيد الظن بالحكم كما هو
شان الاحكام الغروعية والصرف الي خلاف الظاهر لا يجوز من غير
دليل فليتأمل قال في الخادم واعلم ان الخلاف في كونه من
المناسك معناه انه من اثار الحج الباقية بعد التحليلين كما هي

بمعي والري وقد ينقض التي وتبقى آثاره كما ان الصلاة تنقض بالنسبة
الاولى والثانية معدودة من الصلاة وقول الراجح من الجاي
من توابعه لاهلها هيته ولهذا لا تتوقف صحة الحج على الاثبات
به وتجب فيه النية بلا شك علي ما قاله ابن الرفعة انتهى
الرجل ومثله الخنثي اي وجوبهما كما في العزيز وشرح المذهب
واقضاه كلام المنهاج ورجحه الزركشي وغيره واستجابا
كما في الايضاح واقضاه عبارة الدروسة والمحرر والشرح الصغير
ورجحه السبكي والاسنوي وغيرهما **عند** ارادة **الاحرام** الحج او عمره
اوهما او مطلقا **عن لبس المخيط** لينتفي عنه في الاحرام الذي
هو محرم عليه فيه ويسن ان يكون تجرده قبل فعل ركعتي
الاحرام انتهى وذكر قبله سن التجرد ولبس الازار والرداء
ويلبس اي ندبا ازار او ردا ابيضين قال في اصل الروضة
جديدين والافخسولين ويحث الازاري ان لا احتيا طمسل
المقصود لنشر حال القمر على الارض وكما في الجار وفيه فظ كما في شرح
المذهب عن الجويني واقضاه من ان غسل الجديد بدعة ومن المبالغة
في انكار فعله بسبب نشره على الارض او كونه ذلك فان فرض
شك معتبر في نجاسة فهذا الاختصاص بالمقصود ولا بالاحرام
واطلق الشيخان وغيرهما كراهة لبس المصبوغ وقيدها بالماوردي
بما صبغ بعد الشج دون ما صبغ قبله ويسن ان يلبس ثخين
قال الزركشي وعلي وجوب التجرد عن المخيط الي لبس ازار
وردا ابيضين وتعليق فانه بالنظر الي هذا التقييد ربما

يصلي

بصلي ان يعد منها ويسن ان تحضب المرأة للاحرام يدها
الي الكوع بلحنا لانها قد ينكشفان وان تمسح وجهها بيشي من الحنا
لانها تومر بكشفه فيستتر لون البشرة بكون الحنا ويكون لها
الحضاب بعد الاحرام لما فيه من ازالة الشعث والخنثي كالرجل
فيحرم عليه الاختصاص قاله في شرح المذهب **فصل ويجز**
عليه اي المحرم الحج او عمره اوهما او مطلقا قبل صرف وبعد
رجلا كان او امرأة الا ما بينه عليه مع التمييز والاختيار والتعد
والعلم بالتحريم **عشرة اشياء** احدها **المخيط** وما في معناه من
بدن او عضو من الرجل علي العادة كالقميص والخف والزرير
والقزاز والدرع وجبة اللبد وخريطة للحية وازار عقده
بازرار في عري ان تقاربت بحيث اشبهت الخياطه كما قيد به
الغزالي ومجالي قال الاسنوي ولا يتغير الرداء لان
الشرح المتباعدة تشبه العقود وهو فيه يمتنع لعدم احتياجه
اليه بخلاف الازار انتهى او شقه نصفين ولف كل نصف علي ساق
وعقده وردا عقده طرفيه بخيط او خوه او خلهما بمسلة او خوها
وخرج بلبس المخيط وما في معناه غيره كردا توشح به ولو مع غرز
طرفيه بطرف ردايه واذكرها كما قاله المتولي او جعل مثل الخرج له
واذ حال التكه فيها او شدة بخيط او لف عمامته عليه بدون
عقدها بخلافه مع عقدها بالبحوز الا باستمسك الازار كما هو
وهل المراد بشد طرف ازاره بطرف ردايه شد لا يكون عقدا
لاحد الطرفين بالآخر بان يربط احدهما الي الآخر بخيط او خوه

وما يعبر العقد ايضا فيه نظر وعلي كل منهما في فارق امتناع شد
طرف ردائه او عقده بطرفه الاخر بانه حينئذ مستمسك
بنفسه فاشبه المحيط بخلافه هناك فان استمسك به بواسطة
الاذا رشم رايت بعض الشايخ يفرق بذلك وظاهرا انه ليس المراد
به العزلة لانه لا يسمى شدا مع انهم فكروه ايضا وقد يقال
الربط والعقد اخوان في الحكم ولهذا هو ما في طرف الردا فيجب
ان يكون المراد بالشدا ما يعبر العقد اذا لا يمكن حمله على الربط
فقط لان العقد مثله في الحكم فاذا ابيح احدهما ابيح الآخر
فليتأمل وسيف تقلده ولو بلا حاجة وهما او منطقة
شده على وسطه وخاتم لبسه كما في شرح المذهب ومناسك
ابن الصلاح او نحل قال الدرر كشي والمواذبه التاسومة قال
ويلحق بها القبقاب لانه ليس بمحيط وقيده بعضهم القبقاب
بما لا يكون عريضا السير بحيث يستتر جميع الاصابع والاحدم
وبالرجل المرأة قلها لبس ملحقا بالعقاز من المحيط وما في معنا
لوخرقة شدها على يديها اخذا من عموم وجوب القدي
عليها بذلك كما هو المذهب في الروضة كاصلها اذ حيث انتفت
القدي ثبث الجواز الا فيما استثنى الا العقاز وقضية ذلك
انه يحرم على الرجل شدة خرقة على يده وبه صرح ابن الوردي
فقال فيما يحرم على الرجل كلبس لجبته وشده يده وسكت
عليه شيخ الاسلام فادقابينه وبين المرأة بان النبي صلى الله عليه
في حقه اكثر منه في حقها لكن فيما علله به من انه شبيه بالقفا

نظر

نظر اذ لو كان كذلك حرم عليها ايضا الا ان يقال لما كان اللبس
في حقها اكثر لم يحرم عليها الا العقاز ان حقيقة لا ما شابهها ايضا
بخلاف الرجل والاوجه ان يعلل ذلك بانه في معنى عقد الرداء
وبالعادة ما لو التي على نفسه قبا او فرجيه وهو مضطجع
اذا كانت بحيث لو قام او قعد لم تستمسك عليه الا بمزيد
امرا وارتي او اذ تزر بقميص او سراويل او ادخل يده في كم
فيمس متفصل او رجله في ساق الخف لاني قراره **والثاني تعطية**
الراس من الرجل يعني سترها كلها او بعضها حتى البياض ورا
الاذان كما قال الروياني انه يجب عليه القدية بتغطيته
وقال النووي انه ظاهر وان قال الاذرع في فيه وقفة من جهة
العرف لانه يعد حاسرا بخلاف نفس الاذن اذ ليست منها كاحصوا
به في الوضوء بما يعد ساترا عرفا ولو شعا فافا وان لم يكن ساترا في
الصدلة لان المدار فيها على ما يستحق حقيقة وها هنا على ما
يعد ساترا لانه به يحصل التزلف المجتبى هاهنا وان لم
يكتف بها العصابة اي عريضة كما في شرح المذهب احتوازا عما
في معنى المحيط ومرهم وطين وحنا لا حوما ولو كدر اكا هو
ظاهرا فلا ريب لانه لا يعد ساترا وان كان ساترا حقيقة
ولهذا كفي في الصدلة نعم ان صار ثوبا لا يستر الطهارة به
بان صار يسمي طينا فظاهر انه يمتنع وعسل ولبس كما في البيان
عن الشافعي قال شيخ الاسلام ويجب حملها على غير الثخينين
ومعيط وهو دوح وان مسه وقصد به الستر حينئذ على ما هو

ظاهرا طلاقهم وهو محتمل ووسادة وعمامة تؤسدها ويده والغير
ومحمول كزنبيل لان ذلك لا يجد ساترا وظاهرا طلاقهم عدم حرمة
ذلك وان قصد به الستر لا كف جزم الغوراني بوجوب القديية
اذا قصد بحمل الزنبيل الستر وقضيته حرمة ذلك حينئذ وكالزنبيل
في ذلك غيره مما ذكر ولو استرخي الزنبيل بحيث صار كالقلنسوة
حرم وان لم يقصد الستر كما ذكره الاذريعي حيث قال ولعل ما ذكره
ما اذا استرخي الزنبيل وكواه علي راسه لصلاية او امتلاية
بشي اخر اما لو استرخي فهو ساتر كالقلنسوة الواسعة انتهى
وهل يلحق به في ذلك سائر المحمولات فيه نظره ولو ربط حرمة
حشيش كحل وحصل في وسطها خفوة لا يبراد بقدر راسه
يفعله او يغير فعله بان حملها فحصل فيها ذلك بلا صنع
منه فالظاهر في الصور تبين انه يحرم عليه ادخال راسه فيها
عند حملها وتلزمه القدية بذلك ثم افتائي بعض الشيوخ
بلزوم القدية في صورتين لان ما ذكر فيها بعد سائر
عرفا انتهى ويؤخذ من تعليله الترميم ايضا وهو ظاهر
من لزوم القدية وفي شرح المذهب قال اصحابنا لو كان علي
علي الحرم جراحة فشد عليها خرقة فان كان في غير الراس
فلا قدية وان كان في الراس لرؤيته القدية لانه يمتنع في الراس
المحيط وغيره انتهى وهو مشكل ان اراد بالشدة ما يشمل العقد
او الربط كحيط لا امتناع ذلك في غير الراس ايضا كما يعلم مما سبق
الا ترى انه يحرم شد الخرقة علي يديه وشد الازار نصفين

ولف

ولف كل نصف علي ساق مع عقده وليتنا مل وقضية تعبير المص
بالراس جواز تغطية شعرها اذا جاوز حدها وهو محتمل وافهم
كلامه انه يحرم ستر وجه الرجل بالمحيط وهو محتمل لكن ظاهر اطلاقه
كما قاله بعض المتأخرين خلافا وقد يوجب الاول قول الروضة
كاصلها ولو اتخذ الرجل لساعده او لعضواخر شيئا محيطا والحية
خرطة يغلفها بها اذا خضبها فهل يلحق بالقفازين فيه تردد
عن الشيخ ابي حامد والاصح الاحاق به وبه قطع الاكثرون انتهى
لتناول قوله او مواضع كفولهم اعضا الوضوء الاربعة واعضا
السجود وغير ذلك فدل علي تناول اسم العضو عندهم والتناول
له والتغليب والمجاز خلافا للظاهر لا يصار اليه بل لا يلبس فليتال
وتغطية الوجه كله او بعضه ما عدا القدر الذي يتوقف علي
ستره ستر الراس فيستدرك لا يمكن استيعاب الراس الا به
والحافطة علي ستر الراس بكامله لكونه عورة اولى من الحافطة
علي كشف ذلك الجزء الوجه من المرأة ولو امة كما في شرح المذهب وان
اقتضى التعليل السابق خلافا في القدر الذي يتوقف علي ستر
ستر الراس وحد الوجه منها قال الامام ما يجب غسله
في الوضوء ومنه يؤخذ انه لو خلق له وجهان او بنت له حية
حرم سترها وستر الحية وان تردد فيه الزركشي وكذا يقال
فيما لو خلق للرجل راسان فيحرم ستر كل منهما عرفا ملاصقا بخلاف
المتجاني فلها ان ترخي علي وجهها ثوبا محتجا ثيابا عنه بخشيتها او
تحوها ولو غير حاجة كما يجوز للرجل ستر راسه بمظلمة وتحوها

فان وقعت الخشبة واصاب الثوب وجعلها بغيا اختيارها ورفعته
في الحال فلا فدية والا وجبت وطاهرا طلاقهم حرمة تغطية المرأة
وجعلها ولو كخضرة الرجال الا جانب لكن يبعد جوارها حينئذ ان
خافت افتتانها او عليه فهل تجب الفدية فيه نظر وقد يقال
القياس وجوبها لانه الغالب فيما ابغى الحاجة فان قلت العا في قوله
ويحرم عليه اما المحرم سوا كان رجلا او امرأة فيلزم تحريم المحيط علي
المرأة او البه بشرط كونه امرأة لزم كون المتقدم ويحرم على الرجل
المحرم لبس المحيط وتغطية الرأس من الرجل والوجه من المرأة
واللوازم كلها باطلة كما هو ظاهر ولا يمكن عودها لغير المحرم
ولم يبق قسم اخر وهو ظاهر قلت هي عائدة الى المحرم مع قطع النظر
النظر عن كونه رجلا او امرأة وقوله من الرجل متعلق بكل من
لبس المحيط وتغطية الرأس لبيان اختصاص حكمها ببعض افراد
وهو المرأة فكانه قيل يحرم على المحرم كذا ان كان رجلا وكذا ان كان
امراة وكذا مطلقا **والثالث ترجيل الشعر** يعني دهن شعر الرأس
او اللحية من رجل او امرأة علي ما صرح به القاضي في لحيته المرأة باي
دهن كان من سمن وزبد وزيت وذائب شحم وشمع وغيرها
وان لم يكن فيه طيب بخلاف اللبن وان اشتمل علي السمن وخرج
بترجيل الشعر خضبه بالحناء ونحوه وكل الدهن وجعله في شجة
براسه او غيره وشعر الرأس او اللحية غير الشعر كراس اصابع
في موضع الصلح وذقن امرء وقبده الزركشي بما اذا لم يكن اول
نبات لحيته والا فهو كالرأس المخلوق وشعر غيره كسائر البدن

فلا تحريم

فلا تحريم في شيء من ذلك فحرم دهن المخلوق من راس او لحيته كالحية
الزركشي في اللحية قال وانما خص الرأس بالذكر لانه الذي يخلق عادة
وتقريبهم بالرأس واللحية يشعر بالجوار في باقي شعر الوجه كالحجاب
والشارب والعنققة والعذار وبه جزم ابن النقيب في الحجاب
والهدب وما عدا الجهة ودون نحو الشارب والعنققة والعذار
ما اتصل باللحية ولحق بها لكن قال المحب الطبري في باقي شعور
الوجه الظاهر انه كاللحية وتبعه الزركشي قال في المهمات ومد
غيره ايضا ما ليس موادا ويحتمل ان يستثنى علي هذا ما علي
الجهة لانه لا تقصد تنميته بخلاف ما علي الخد فانه يقصد
تنميته علي ما قاله بعضهم **والرابع حلقه** يعني ازالة الشعر
مطلقا بخلق او غيره كتنف او احراق وفورة سوا فيه شعر الدار
واللحية وسائر البدن كشر الابط والعانة وان قل كبعض شعر
فليس له احتجام او قص يدبيل شيئا منه ما لم تكن ضرورة اليه
والا فله ذلك مع الفدية ولا مشط راسه او لحيته ان ادي الي
تنف شيء من الشعر فان لم يود اليه لم يحرم لكن يكره ولا حرك
رجله اذا كان راكبا بنحو قتب ان ادي الي ازالته وقياس
هذه المسائل تحريم اكل الدهن علي وجه يتلوث منه شارب
مثلا ان امكن الاحتراز عنه فليمتام **والخامس تقليم** يعني
من **الظافر** جمع ظفر كالاطفار والاطفور يعني ازالته بقلم او
غيره ككسره وقطعه ولو كسطا جلد راسه او قطع يده او بعض
اصابعه وعليه شعرا وظفورا فلا تحريم من حيث الاحرام ولا فدية

لانها تابعا لغير مقصودين **والسادس الطيب** ما بعد رايحة
طيبا وتقصد منه غالب العود وورد وورجيس ورجان
فارسي بخلاف العربي كما قاله في الاقليد وتبعه غيره كشيخ الاسلام
لكن قال بعضهم لا يصح ذلك فان فيه الخلاف في الفارسي ايضا وروى
ما في التمشية انه يحرم التطيب بالرجان وهو معروف ومثله
سائر الراحين انتهى وشرطه ان يكون رطبا وينفخ وقوله
الشافعي ان البنفسج ليس بطيب حملوه كما في شرح المذهب عن الزهري
بالسكر الذي ذهب رحيه وطعمه كما يعلم مما ياتي وكينون وورد
ورد وبنفسج بان طر حافيه بخلاف ما تروى سمي به في دهن
اللاترج وجهان حكاهما الماوردي والرويان وقطع الدارمي بانه
يطيب وبه يعلم انه لا يلزم من كون الشيء ليس طيبا ان لا يكون
دهنه وهو ما تروى به طيبا وان كان يابس او اطلق للمهور في الباب
دهنه ان كلامنا طيب ونقل الامام عن فض الشافعي انها ليسا
بطيب وتابعه العذالي قال الشيخان ويشبهه ان لا يكون خلافا
محققا بل هما محمولان علي توسط حكاة صاحب المذهب
والتهذيب وهوان دهن البان النشوش وهو المختص في الطيب
طيب وغير النشوش ليس بطيب انتهى قال ابو زرعة العراقي
وهذا الحمل ايضا في دهن البان لا في البان نفسه والخلاف فيه محقق
ورده الجوزي بان الدهن كما يكون اذا غلي فيه الطيب طيبا
كذلك البان اذا غلي في الطيب الذي هو دهن كما الورد يكون
طيبا ثم اعترض ما ذكره الشيخان بانه حينئذ لا يكون للبان

ودهنه تعلق بالطيب بوجه لان الشيوع اذا غلي فيه الورد
صار طيبا واسطة الورد والسمسم اذا بقي في ما الورد وغلي فيه
صار طيبا فكيف يرتفع بذلك القول بانها طيبان وبان الطيب
في الباب محسوس وبه جزم اليماني في دونه بانه طيب وحمل شيخ
الاسلام في شرحه قول الشافعي انه ليس بطيب علي يابس لا يظهر
ريحه برش الماء عليه وقوله والطيب فيه تسح سحره ظاهرا
المتعلق اذ متعلق الاحكام هو الافعال دون الاعيان والمراد استعماله
ولو باكله ما هو فيه ان ظهر رحيه او طعمه لالونه فقط او بالتخال
بما هو فيه بخلاف ما ليس فيه لا يحرم الا كتحال به لكنه يكره ان
كان فيه ذبينة كالاعند كما صح في شرح المذهب وفي شرح مسلم
انه مذهب الشافعي وان لم يدركه الطرف حيث ظهر له ربح علي
ما هو ظاهر اطلاقهم ثم رايت عن الامام انه قال ولم ار احدا
من الاصحاب تفصيلا بين قليل الطيب وكثيره كما فصلوا في
النجاسات ولعمري انه لا تفصيل فيه بان المعتمد في النجاسات تغذي
الاختراذ ولا جريان كذلك في الطيب وليت شعري ماذا يقول
فيما لا يدركه الطرف من الطيب والعالم عند الله تعالى انتهى وحكي
بعض المتأخرين ان بعضهم اجري فيما لا يدركه الطرف خلافا للنجاسة
التي لا يدركها الطرف واولي بان لا يلزمه غسل الموضع او خفي رحيه
لنحو غبار ان كان بحيث لو اصابه الماء اراح ولو من امرأة ووافق
الشم خلقة او لعارض قصد اعلي الوجه المعتاد في ذلك الطيب
وان استعمله في محل لا يعتاد الطيب فيه في بدنه او ملبوسه

او فراشه بان يلصقه ببدره ولو باطننا او ملبوسا ولو فعلا علي
العادة فيه كما يتجدد بالعود ان لم يكتو علي الحجرة بان طرحه في نار
امامه ولم يجعله تحت علي ما جثه الزركشي خلافا لما جزم به الطبري
لكنه ينبغي اخذ من قول الغزالي لا خلاف في انه لو وضع بين
يديه انواع الطيب استردوا ما الي ترويحها فلا فديده
وليس كالتبخر فانه الصادق لعين الطيب اذ نجاره وودخانه
عين اجزائه تقيبه بها اذا اصاب منه عينا ولو دخان
او نجارا او يحمل المسك او نحوه ولو مسدودا غير مفتوح في ملبوس
او تحمله المداة في جيبها او حشوة عليها لكن يحتمل تعقيب الحلي بالقص
بخلاف المصمت وان وجد رايحه كما في مسيلة الفارة وقد يفرق
بان الحلي الملبوس من الملبوس الذي يحرم حمل الطيب فيه ولو مسدودا
غير مفتوح فليست امل او يشم نحو الورد يمكن مع اخره بيده او وضع
انفه عليه للشم كما قال ابن الحارث انما تجب الفدية في الرياحين
او اخذها بيده وشمها او وضع انفه عليها للشم والامر حرم
وان وضع بين يديه علي هيئة معتادة وشمه علي ما اعتاده
ابن النقيب وقال السبكي في الرجاان ونحوه اذا وضع بين يديه
علي هيئة معتادة وشمه ان اطلاقهم لاسيما صاحب التنبيه
يقتضي الفدية ثم قال ولكن الذي يظهر عدم التريم قال ومن
الصقة ببدره او ملبوسه ولم يشم والذي يظهر عدم الحرمة
قال شيخ الاسلام وهذا قد يمنع بالشم ليس بشرط في التريم او
يوجب ما للورد علي بدره او ملبوسه فلا يلزم كما صرح به الرافعي

بشمه وان كان فيه مسك لان مجرد شم المسك لا يضر لكن قال الزركشي
اذا لم يكن فيه مسك فان كان فقد تطيب لانه المعتاد في التطيب
به انتهي وله ان يقول ليس هنا مجرد شم المسك مع شمه اتصاله
ببدره او ملبوسه او يحمل مسكا في فارة مشقوقة او قارورة
مفتوحة او خرقة غير مشدودة لا يجر دنقله ولا فيجوز كالجثه
الاذريعي ولعله اذا لم يشمه بشيا به اخذ ما ياتي عن بعضهم
بخلاف الكيس اي للشدود كما هو ظاهر والخرقة المشدودة فيجوز
حملها اي بيده لاشدها بشيا به علي ما قاله بعضهم وظاهر
اطلاقهم خلافا او يجلس او ينام علي فراشه مطيب او ارضه
مطيبة مع الاضنا اليه ببدره او ملبوسه بخلاف ما اذا لم يفيض
اليه بذلك بان حال بينهما حاييل ولورقيقا ان منع الطيب من
ان يعلق به منه شي والافهوكا لعدم كما في البيان نعم يكره ان
كان الحاييل رقيقا لا ذكر وقياسه كراهة الجلوس علي ثوب
لغيره اذا فرش عليه ثوبا رقيقا بخلافه بخلاف ما اذا افطى
اليه بذلك لكن لم يعلق به شي منه علي ما جزم به شيخ الاسلام
قال لان ذلك ليس تطيبا او يدوس طيبا بفعله ان يعلق به شي
من عينه كما نقله الماوردي عن النضر او ياكله او يسعط او يحن
به وان نظر القونوي في كون الاحتقان ونحوه معتادا او قد
يدفع بما اشير اليه فيما مر ان المعتد اعني اده ليس نفس
الطيب بل الوجه الذي يقع عليه بان يستعمل علي وجه معتاد
في التطيب بذلك النوع وان لم يستعمل في محل يعتاد تطيبه

وحاصله ان المعتبر العاده في كيفية التطيب لاني المحل الطيب
نعم محل ذلك في غير العود لما في شرح المذهب عن الماوردي والرويان
انه لو اكل العود لا فدية عليه بان لا يعد تطيبا الا بالتبخير
به وكما كلف في ذلك غيره مما ذكر قال الزركشي ولو كان ذاكباء
فداست دابته طيبا ياتي فيه ما سبق في الصلاة انتهى يعني
فيما اذا وطئت نجاسة وينبغي عليه تقدير تنسليه حمله علي ما
اذا علق بها شيء من عينه بخلاف مجرد رجليه فخرج ما ليس استعمالا
كشرا به فلا يجرم ولا يكره ومثله شر الامة واللبوس والامة
كما في الجواهر وبه ائتي البارزي في الامة لكن قال للرجائي بكونه
وما لا يعد طيبا اي علي العموم وان كان له راحة طيبة او عد
في بعض النواحي والقول بانه يعتبر عادة كل فاحية فيما
يتخذ طيبا قال في الروضة كاصلها غلط كذا هدر شجر البادية كالشيخ
والقيصوم والشقائق والادخر والخذاما وكحوذ لا وما ثبت
بنفسه وزهر نحو التفاح والكمثري والسفرجل والعص
والحناء وهو الفاغية فانه طيب ما لا يقصد راحته عاليا
وان كان له راحة طيبة بل يقصد فيه الاكل كالتفاح والاذرة
او التداوي كالقرنفل والدارصيني والسنبل وخالف فيه
المحب الطبري فخرج انه طيب وسائر الاباريد الطيبة كالقنقل
والمصطكي او يقصد لونه وان كان له راحة طيبة كالعص
والحناء وما لا يقصد في استعماله كان التي عليه طيب او جهل كون
المسوس طيبا او انتقل اليه طيب الاحرام بعرق او كحوه وان

يشتم رجليه كما نقله الماوردي عن النضر لكن بحث الاذري التحريم
ان قصد التطيب ويبحث في غير الصورة الاخير المباداة الى الازالة
ولو بنفسه وان تيسر ازالته بغيره فورا بلا ضرر او مشقة خلافا
لما بحثه بعضهم ولو بغير الما كسحه بخرقه او حته بحيث يزول
اثره فان لم يمكن الا بما احتاج اليه للطهر قدم الطاهر ثم جمع ما
لازالته ان كفي والا فدمه لانه لا بد له ولو كان عليه نجاسة وطيب
والما يكفي احدهما فقط غسل به النجاسة وظاهره انما لو كانت حكمة
يطهر هامور الما بلا تخيير وجب ازالته وجمع الما لازالته
ان امكنه ولو عسر زوال رجليه فهل يغتفر كما في ازالته النجاسة
فيه نظرو الوجه الاغتفار بل مجرد الرجح لا يضر مطلقا حيث وجبت
الازالة فخرج مع امكانها وجبت الفدية بخلاف ما اذا لم يوجد
وان طال زمن الازالة فلا تقصير او تمكن ولا فدية او لم يستعمل
علي الوجه المعتاد فيه كان حمل العود او اكله او مس طيبا اي
يا بسا كما في شرح المذهب فعقب به رجليه لا عينيه ولعله اذا ظن
انه لا يعلق منه شيء والا فينبغي تحريم مسه لكن تغليل المسئلة
بان الرجح قد يحصل بالمجاورة بلا مس فلا اعتبار قد يدعي علي
عدم الحرمة مطلقا فليتأمل وان لم تحب الفدية اذا انقلب به شيء منه
كما هو ظاهر يدل علي ما سبق فيما لو داسه بنعله او جلس عند
خطار او تخير او في بستان فعقب به رجليه لا عينيه ويستثنى من تحريم
الطيب ما بحثه الاسوي من ان الحرمه اذا ظهرت من خيض وكحوه
ان تستعمل قليل قسط او اطفال لازالة الرائحة الكريهة لا التطيب

كما في المعتمدة بل اولي لان باب الطيب هذا اوسع بدليل وجوب
 ازالته للشروع في العدة دون الاحرام **والسابع قتل الصيد**
 يعني البري الوحشي المأكول ولو مملوكا او مستانسا البقر وحش
 وحامه ودجاجة وان الف البيوت كدجاج الحبش قال ابن جماعة
 لان اصله وحشي والسبكي لا متناعه بطيرانه وبواقفه قول
 الماوردي في الاوز ونحوه ان كان ينهض بجناحيه حرم التعرض له
 والا فلا لكن قال الاذري فيه نظر ويؤيد النظر ان غايته
 حينئذ ان يكون كالانس المتوحش وهو لا يجرم التعرض له كما سلك
 الا ان يفرق بين وحش التوحش هناك لاهنا فان نهضه بجناحيه
 يلحق بالمتوحش وهو امر ثابت له من اول الامر فليتامل او كان
 ذلك البري الوحشي المأكول احدا اصلية متولد بين حمار وحش وحمار
 اهلي او بين شاة وطبي او بين ضبع وذئب بخلاف ما تولد بين
 وحشي غير مأكول وانسي مأكول كالمتولد بين الذئب والشاة وما
 تولد بين غير مأكولين احدهما وحشي كالمتولد بين الحمار والذئب المتولد
 بين اهليين احدهما غير مأكول فلا يجرم التعرض لشي منها وهل المراد
 بالاصل الاب والام فقط او ما يجمع اصلهما حتى يجرم التعرض للمتولد
 بين الشاة والسبع المتولد بين الضبع والذئب فيه نظر والظاهر
 الثاني وقد يؤخذ مما في الروضة عن الشافعي من انه لو شك في
 الصيد فلم يدركه اخطاه وحشي ام لا لا يلزم فراه لكنه يندب
 انه يشترط في تحريم الصيد العلم بانه بالصفة السابقة وخروج
 الصيد البري وهو لا يعيش الا في البر فلا يجرم وان كان البعد
 في الحرم كما في عليه خلا والمافي البر عن الصي من الجزم بتحريم صيد

البحر

البحر في الحرم بخلاف ما يعيش فيه وفي البر تغليب الحرم والمراد بالبحر
 المذكور البحر المعهود وغيره كالبيرو قال القفال والحكمة في الفرق بين
 البري والبحري ان البري انما يصاد غالبا للتنزه والتفرج
 والاحدام بينما في ذلك بخلاف البري فانه يصاد غالبا للاضطرار
 والمسكنه فاحل مطلقا والبري الاهلي مطلقا والبري الاهلي بالغنم
 والدجاج الانسي والوحشي غير المأكول فانه ما ينفع ويضر كقنبر
 وصقرو باز فلا يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهد
 فيه نفع ولا ضرر وجعلان ورخم وكلب ليس بعقور فيكره
 قتله قال في الروضة والمراد الكلب الذي منفعه فيه مباحة
 فلا يجوز قتله بلا شك وسواء في هذا الكلب الاسود وغيره
 والامر بقتل الكلاب منسوخ انتهى ويكره قتل النمل والنمل
 يحرم السليمان والحطاف والضفدع والمعدود والمراد بخلاف
 النمل غير السليمان وهو الصغير الذي يقال له الذر فيجوز
 قتله بغیر الاحراق لانه يؤذي ثقله في المهمات عن البغوي
 والمخطابي وكذا بالاحراق اذا لم يندفع الابه كما صرح به القاضي
 حيث سئل عن الجراد والنمل اذا اضرا بالناس هل يجوز تعريضهما
 فقال يدفعان بالاهون فان لم يمكن الدفع الا بالتحريق جاز انتهى
 ومثلها القمل ونحوه لكن لو امكن الدفع لكنه احتاج الى زمن طويل
 بحيث تعطل مصلحة فيه فهل يجوز الامراق فيه نظر ومنه
 ما يسن قتله كحبة وعقرب وكلب عقور وبق وبرغوث
 وكل موز ومنه القمل فيسن قتله كما بحثه شيخ الاسلام فقال ينبغي

فالاوهون

سن قتله كالبرغوث انتهى ولأنه لم يطالع علي نصريح النووي في الايضاح
بذلك حيث قال وله قتله يعني القتل ولا شيء عليه بل يستحب للمحرّم
قتله كما يستحب لغيره انتهى فلا يكون تخيئه ولا شيء في قتله
كما ذكره في الروضة واصلها وغيرهما قال شيخ الاسلام وقوله فلا يكون
تخيئه قد يقتضي جواز رميه حيا وفيه نظر ويحتمل جوازه نظر
لحرمة الاحرام في الجملة انتهى وقد مضى ابن العماد في احكام المساجد علي
تحريم القايه حيا في ثوبه او بدنه ولم يقيد بالحرّم او غيره
نعم يكره التعرض فان قتل منها قتلة تصدق ندبا ولو بقلعة الا
ان يكون قتله بزريق وضعه قبل الاحرام في راسه كما قاله القاضي
ابو الطيب والصبيان وهو يبيح القتل حكمه كما نقله في الروضة
عن الشافعي لكن فديته اقل لانه اصغر من القتل ولو توحش
انسي او استانس وحش فالعبرة باصله وقوله قتل الصيد
اي التعرض بما يضر كجرح واخذ شعر او بيض متقوم بخلاف المذرمين
غير النعام اولين او تنغيه قال المحب الطبري بان يصاح عليه
فينفر او الاعانة او الدلالة عليه بأشارة او غيرها ولو خال
في غير الحرم او وضع يديه عليه بشرا او هبة او وصية او اجارة
او اعادة او استبداع او غير ذلك ولا يمكنه بالسراخوه ولو
كان يملكه فاحرم زال ملكه عنه بالاحرام ولزمه ارساله وان تحلل
قبل ارساله فلا يعود ملكه بخلاف المرتد اذا عاد للاسلام بعد
ملكه ترغيبا في الاسلام وبخلاف المخرج الغير المحترمة اذا اكملت
قبل الازاقة لا تجب الازاقة لاستغالها من حال الي حال اخر خلاف

الصيد فاذا اخذه غيره ولو قبل ارسال ملكه ولا يلزمه تقديم ارسال
علي الاحرام لكن لو تلف في يده بعد الاحرام ولو قبل امكان ارسال
لزمه الجزاء علي الاصح في اصل الروضة وغيره لتقصيره بترك الاحرام
لكن يلزمه دفع يده عنه فلو تلف قبله فهل يضاف نصيب
شريكة فيه تردد ولو كان صبيبا وفي ملكه صيد فهل يلزم الولي
ارساله ويخدم قيمته كما يغرم النفقة المدايدة بالسفر قال الزركشي
فيه احتمال انتهى ورجح الاصح في فتاويه لزوم ارساله وتروى
في الضمان وظاهر علي هذا انه يزول ملكه عنه بنفس الاحرام
وبه شرح بعضهم ولو احرم الصيد مرهون فهل هو كاعتاقه فيزول
ملكه عنه ويغرم قيمته بهذا ان كان موسرا والا فلا او لا تردد
فيه الاصح ولو مات قريبه عن صيد ورثه علي الاصح قال الامام
والعزالي وزال ملكه عنه عقب ثبوته بنا علي زوال الملك عنه
بالاحرام قال في الروضة واصلها وفي التهذيب وغيره خلافا لانهم
قالوا اذا ورثه لزمه ارساله فان باعه صح بيعه ولا يسقط عنه
ضمان الجراحات لو مات في يده المشتري وجب الجزاء علي البايع وانما
يسقط عنه اذا ارسله المشتري انتهى فلا يزول ملكه الا بارساله
وهو ما صححه في شرح المهدب ووفق ابن المقري بين زوال ملك
المحرّم عما كان في ملكه فحفظ يزول ملكه عنه فحفظ ودخوله في الاحرام
رضي بزوال ملكه واقول فيه نظر لاستلزامه الدور فان رضاه
كل دور بزوال الملك ليس عليه الاكون الحكيم هو الزوال فلو عمل ذلك
الحكم برضاه كان دورا قطعاً فليتأمل ولو اعترض عليه الجوهري بالملوك

قبل الاحرام بالادب حيث يزول ملكه عنه بالاحرام فهذا بيان دخوله
 رضي بئوال ملكه عما في ملكه ومما سيجلده وكما يحرم عليه قتل الصيد
 والتعرض له يحرم عليه اكله اذا دبحه هو بل هو ميتة فيحرم علي
 علي غيره ايضا وكما يحرم في ذلك الحلال في الحرم نعم ان كان الصيد
 مملوكا لم يحرم علي الحلال التعرض له في الحرم الا من حيث انه حق الغير
 ولهذا صرح الماوردي وغيره بانه لو تلف الحلال في الحرم صيدها لم يكره
 له او لغيره لاجزاء عليه وقال ابن الموزان لو رمي صيدا قبل وقوع
 السابعة من جمدة الحقة لزمه لهذا يعني او بعد وقوعه فلا
 ان كان بعد الخلق او الطواف وكان الصيد مملوكا وصوبه النووي
 وكذا يحل الصيد كسر البيض وقتل الجراد كما نقله صاحب البحر عن اصحابنا
 قال وقيل يحل البيض لغيره بخلاف الصيد المذبوح لان ابا حنيفة
 تتوقف على الذكاة بخلاف البيض ولهذا الوجه ان كان قبل كسره
 لم يحرم ذكر ذلك في الروضة وذكر في شرح المذهب هناك ان الاشارة التحريم
 لكن قال بعد ذلك باوراق ان الحلال اصح وظاهر ان الجراد كالبعض
 فيما ذكر كما يؤخذ من الفرق المذكور ان الحلال في الحرم كالحرم في ذلك
 كما صرح به في الروضة مع ما سبق عن الروياني وكسر البيض حبل اللبن
 كما ذكره القموي فقال اذا حلب الحرم لبن صيده حرم علي غيره ككسر
 البيض وكذا اذا دبحه غيره ان صيده له ولو بغيره اذنه او كان
 له فيه دخل باعانة او دلالة كاشارة او غير ذلك لكن لا يحرم
 علي الحلال الاكل منه حيث يذ ان كان الصا يدحلا لا كما فيه عليه
 بعضهم وظاهره ان الحكم كذلك وان قصد بدبحه الحرم بخلاف

ما اذا لم يصد له ولا كان له دخل فيه بان كان الصا يدحلا لا في غيره
 الحرم والحرم الاكل منه ولا جذا عليه **والثاني عقد النكاح** ايجابا
 او قبولا لنفسه او غيره بولاية او وكالة وان كان الاحرام فاسدا
 فلا ينقذه كاسيائي وكذلك الاذن فيه كما قاله جماعة علي ما في القوت
 نعم يجوز لكل من ثواب الامام والقاضي اذا كان حلالا ان يعقد
 مع احرام الامام او القاضي وخرج بعقد النكاح الرجعة والخطبة ورفق
 المحرمة الي الحلال وعكسه والشهادة علي العقد فلا تحريم في شيء من ذلك
 لكن مع الكراهة في الاوليين ويحتمل الحاق البقية بهما **فدرج**
 لو اختلف الزوجان في كون العقد حال الاحرام ولا يمينه فان ادعت
 الزوجة صدق هو بيمينته او هو صدقت هي بيمينتها بالنسبة
 لوجهب المسمى وسائر موان النكاح ويحكم بانفساخه ولو ادعاه الزوج
 فقالت لا ادري ببطلانه ولا مهاد لم تدعه **والثاسع الوطي** ولو
 حاييل او في دبر ذكر وخنثي او فروج بيمينته وان كان الوطير قبيحا
 او صبيبا او كان الذكر ميانا **والعاشر المباشرة** فيما دون الفرج
 كفاخذة ومعانقة وقبلة ولمس بيده ولو لغلام كما في الانوار
بشهوة وان لم ينزل بخلافها بغير شهوة فلا حرم من حيث الاحرام
 وظاهره ان مباشرة نحو الغلام حرام مطلقا واما قول الغزالي كامانه
 وتبعهما في الحواوي الصغير ان كل مباشرة تنقض الوضوح فاما
 في الروضة وشرح المذهب انه شاذ بل غلط وكالمباشرة بشهوة
 الاستمتاع بها كنظر لكن لادم وضم حاييل لكن لادم وان انزل بخلافه
 بدون ذلك هل يتقيد تحريمه بتكرره كما في نظيره من الصوم فيه نظر

وفي جميع ذلك المذكور وهو العشرة اشياء المذكورة وما الحق بها يستمر
التحریم في العزم الي فواعيها وفي الحج بالنسبة الي ماعد الوطي والمباشرة
وعقد النكاح الي فعل اثنين من ثلاثة وهي يوم النحر والحلق والظوف
مع السبع ان لم يفعل قبل وبالنسبة للوطي والمباشرة والعقد الي فعل
الثالث من الثلاثة المذكورة ايضا وان بقي عليه ري يوم النحر
والمبيت يعني نعيم يستحب ان لا يطأ حتى يومي ايام التشريق كما
قاله الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور لكن استشكله المحب
الطبري بحديث ايام مني ايام اكل وشرب وسعال وحديث انه قيل
اسم عليه ولم يثبت ام سلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاحب
صلي الله عليه ولم ان توافيه ليعرافها فيه وايد باستحباب
التطبيب بين التحللين لفعله له عليه الصلاة والسلام ويحاي
بانه ليس في الحديثين ما ينافي استحباب التزك ادغاية
ما يدل ان علي جوازه الفعل لا طلبه ولعل فعله عليه الصلاة
والسلام لبيان الجواز ويغني عنه وبين التطبيب بانه اغلظ الحكم
لانه مفسد فطلب تركه لا يبقى شيء من الحج وتوابعه اجتناب المفسد
علي الوجه الاثم فعلم بما تقدم ان لا يحل شيء من المهرمان بغير عذر
قبل التحلل الاول الا حلق شعر بقية البدل فانه يحل بعد حلق الرأس
او سقوطه لمن لا يشعر برأسه وعلي هذا صا والحج ثلاث تحل
ولم يتغير صوابه وقياسه جواز التقليل حينئذ كالحلق لشبهه به
وفيه نظر انتهى قال في الحاشية وفيه نظر اذ لم يقل احد بانه لا
يجوز ازالة شعر البدن قبل حلق الرأس وقد قال الاصحاب في الكا

علي تحریم الحلق ان حلق الشعر قبل او ان التحلل محظور وان
لا فرق في ذلك بين شعر الرأس والبدن وقضيته ان يدخل
وقتهما جملة واحدة كما يدخل تحريره بالاحرام جملة واحدة سواء
قلنا انه نسك ام لا ويدل علي انها في حكم الشيء الواحد انه لو
حلق رأسه وشعر بدنه لزمه فدية واحدة خلافا للأنما
انتهى قلت وفيه نظر ظاهر لان حاصله انه يجوز حلق شعر
ماعد اشعر الرأس قبل حلقه فلا يكون متوقفا علي حلقه حتي
يتحقق تحلل ثالث وهو ممنوع لا يجوز الذهاب اليه الا بعد نقل
صريح بل كالصريح في خلافه والقضية المذكورة ممنوعة بوجوب
المنع ان سائر المحرمات محظورة قبل او ان التحلل وان تحررها يدخل
بالاحرام جملة واحدة مع تفاوتهما في دخول وقت الا بالاولى من
الحاد الفدية بحلق رأسه وشعر بدنه كونهما كالشيء الواحد في دخول
وقتهما جملة واحدة نعيم يرد علي البلقيين ان ما قاسده من جواز
التقليل يخالفه قولهم انه يحصل بالتحلل الاول فانه صريح او كالمركب
في عدم حصوله قبله فليتأمل ثم سالت شيخنا عن ذلك فاجاب
بمحة ما ذكرته وبان قضية عبادة الاصحاب ان ازالة ما عدا
شعر الرأس لا يحل الا بعد اثنين من الثلاث وان ابن عمه
رضي الله عنه انما كان يأخذ مع الحلق من شعر لحية وشارب
بعد تقدم الذي كما هو السنة وان جواز القلم يحرم حلق الرأس
وسقوطه وجواز ازالة شعر البدن عند او ان الحلق وقبله وقيل
غيره لا يجوز ان يذهب اليها ذهاب الا ان يثبت بالنقل

الصريح الصحيح استثنائه من الذي يمنع قبل التحلل الاول ولو
 فاته الرمي توقف التحلل على بدله ولو صوما كما صححه الشيخان
 وان اعتوضهما في الهاتين المشهور عدم التوقف وان الذي نص
 عليه الشافعي وفارق المحصر اذا عدم الهدي حيث لا يتوقف
 تحلله على بدله من الصوم بانه ليس له التحلل واحد فلو توقف
 تحلله على البدل لشق عليه المقام على ما يرمح من الحج الى الاية
 بالبدل بخلاف الذي يعونه الذي يمكنه التوسع في التحلل الاول
 فاذا اتي به حل له ما عدا النكاح وعقده ومقدماته فلا مشقة
 عليه في الاقامة على الاحرام ياتي بالبدل وظاهرا من لا شر براسه
 يحصل تحلله الاول بواحد من الرمي والطواف والثاني بهما جميعا
 وفي جميع ذلك ايضا **الفدية** الاي بيانها في الفصل الاي
 معبر عنها بالدم والهدي فهم عبارات ثلاث فتتبع فدية
 ما يفعل من ذلك ان كان قتل صبي او وطيا فني قتل اثنين دفعة
 في مكان واحد فديتان وفي الوطي من ذلك دفعة للمرة الاولى
 وشاة لكل مرة بعدها وان كان الوطي بين التحليلين علي ما في فتاوي
 البلقيني من الشيخ ابي حامد خلافا لما بحثه الجلال البلقيني من ان
 تكراره بين التحليلين لا تعد فيه قال الامام ومحل الخلاف اذا
 قضى بكل جماع وطرافا فان كان بفزع ويعود والافعال متواصلة
 وحصل قتل الوطر جردا لجميع جماع واحد بلا خلاف انثري ولو
 باشوردون الفرج ثم وطى دخلت فدية المباشرة في فدية الوطي
 كذا عبر الشيخان وقضيته عدم الدخول اذا تارثت المباشرة

والظاهر من كلامهم كما قال بعضهم انه لا فرق في الدخول في الاول بين
 ان يكون واجبا للجماع بدنة او شاة للجماع بين التحليلين وان
 صوره في شرح المذهب بالبدنة وشرط التعداد بلبس الخيط وتعطية
 الرأس تحلل الزمان او التكفير او اختلافا المكان ففي لبس العمامة
 والقميص والسراويل والخف مع ذلك اربع فديات وبدنه بان ليس
 ما ذكره علي التوابعي مكان واحد من غير تكفير فدية واحدة
 وان طال الزمان في تضعيف القميص وتكثير العمامة ولو تحلل
 التكفير لكن نوي بما اخرج المأوى والمستقبل جميعا قال
 في الروضة كاصلها بني علي هذا جواز تقديم الكفارة على الخنث
 المحذور ان قلنا لا يجوز فلا اثر لهذه النية والافويها في احدهما
 الفدية كالكفارة في جواز التقديم فلا يلزمه الثاني في المنع
 انثري وفي التطيب او لبس العمامة او الخف مثلا فديتان ان اختلف
 الزمان او المكان او تحلل التكفير والافواحدة نعم لا فدية
 في التطير بشهوة والاستمناء بدون انزال والقبلة مع حاييل بخلاف
 بقية المقدمات تجب فيها الفدية وان لم ينزل فقول الماوردي
 فيمن اوج ذكره في قبل خنثي مشكل انه يلزمه شاة ان انزل
 والا فلا مباشرة المرأة فيما دون الفرج فيه فطر ولو لبس ثوبا
 مطيبا او علي راسه بطيب يستتره او حلق جميع راسه وقلم
 جميع اظفاره دفعة واحدة في مكان واحد يلزمه فدية واحدة
 ولو كسر بيضة علي فخره فطار ولم فلا فدية في البيض وان كان بيضا
 نعام علي ما هو ظاهر كلامهم ولعل وجهه ان الانكسار لا بد منه

لخروج الفرج بخلاف ما لو مات الفرج فإنه يلزمه مثله من النعم قال
الزركشي ولا يجب بكسر البيضة بل تدخل ضمنها في فدية الفرج انتهى
وفيه نظر وبما تقر به علم أنه لا منافاة بين تحليل التكفير
اتحاد النوع والزمن إذا المراد بلحاظه أن تقع الأفعال على التوالي
لا اتحاد حقيقة فتقول القوي يخلل التكفير مع النوع والزمن
مستبعد أو ممتنع فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه ممنوع ولا يتوقف
كمال الفدية في ترجيل الشعر على الجميع بل يكفي ترجيل بعضه ولو
شعرة أو بعضهما كما اعتمدته جماعة من المتأخرين بخلاف الخلق
لأنه منوط باسم الجميع بخلاف هذا ولا في الخلق والقلم على إزالة جميع
شعر رأسه وببذنه وجميع أطفاره كما لا يتعدى بإزالة جميع
الشعر أو جميع الأطفار حيث اتحد الزمان والمكان ولم يتخلل التكفير
بل يكفي إزالة ثلاث شعرات أو أطفارا وبعضها دفعة في مكان
واحد قبل التكفير بخلاف ما دون الثلاث مطلقا والثلاث مع اختلاف
الزمان أو المكان أو تحليل التكفير بل في الشعرة أو الظفر أو بعض
كل وإن قل موطعام وفي شعرتين مدان والثلاث ثلثة أمداد
وهكذا ولو أزال شعرة واحدة في ثلاث دفعات فأن اختلف الزمان
أو المكان وتحلل التكفير فتلاثة أمداد والافيد واحد وقيد
جماعة منهم ابن عجيل وجوب الدم في شعرة بما إذا اختار الدم
فإن اختار الصوم في يوم أو الأطعام فصاع ما سياتي إن دم الخلق
يخير فيه بين الدم وأطعام ثلثة أصع وصوم ثلاثة أيام
واعتمد الأسوي وغيره واستشكل بأن المذهب بعض الأصاع

ولا يخير بين التي وبعضه واجيب بالمنع مدافاة المسافر بخير
بين القصد والاعتام والجمعة والظفر وذلك بخير بين التي وبعضه
وكذا في الشعرتين والظفر والظفر بين التكفير في دم القلم بين ما ذكر
للخلق لكن رده البلقيني وغيره واعتمده إطلاق التخيير
وغيرهما من أن في الشعرة مطلقا وإن اختار الصوم أو الأطعام
وعلى هذا العجز عن المد فهل يجزئ الصوم فيه نظر قال في المنهاج
والأظهر أن في الشعرة موطعام وفي الشعرتين مد بين قال في القوت
والثاني في الشعرة ثلث مد وفي الشعرتين ثلثان عملا بالتقسيم
والثالث في الشعرة درهم وفي الشعرتين درهمان ثم قال الظفر والشعر
والظفران كالشعرتين قال العراقي في مشكلات المذهب مستدركا أو
مبين لما اهلوه هذه الأقوال الثلاثة يعني ثلث الدم والدم
إنما يتصور إذا اختار الدم فاما إذا اختار الأطعام أو الصيام
فأنه يطعم عن الشعر مسكيا بين صاعا وعن الشعرتين صاعين
أو يصوم عن كل شعرة يوما وما قاله ظاهر انتهى ولو لم ينزل شعرا
أو ظفرا لكنه أضعفه بأن شق الشعرة أو الظفر نصفين من غير
إزالة فقصية تعبیههم بالإزالة كما قال بعضهم عدم وجوب الفدية
لعم هل يجرم ذلك بالفعل فيه نظر ولا يشترط الخلق بنفسه
بل مثله ما لو أذن لغيره في حلق رأسه فإن الفدية عليه دون
الخلق وفارق ما لو أمر غيره بقتل صيد فقتله فإنه لا ضمان
عليه بل على القاتل بأن الشعر في يده بخلاف الصيد حتى لو كان
الصيد في يده ضمنه وكذا حلق غيره ^{رأسه} وهو سالك مع عكسه

من دفعه عليه الفدية دون الخالق كما لو طار في نار في شعره
فأحرقته مع تمكنه من إطفائها والمنجى في نظيم من قتل الصيد
بأن كان بيده فقتله غيره وهو سالت وجوب الضمان لو وجب
الدفع عنه ولو أمر حلال حلال لا جلق رأس محرم كافت الفدية
علي الأمر كما حكاه الماوردي قال في البحر وعندى أن هذا إذا
كان المخلوق له نايما والخالق لا يعرف الحال انتهى ولا بد منه
نعم يشترط أن لا يكون للخلق تابعا عضو وكشط جلد اعليه شعر
فلا فدية لأن الشعر والظفر حينئذ تابع قال الشافعي ولو
افتدي كان أفضل ولو لبس قميصا فوق آخر أو عمامة فوق
قلنسوة أو سروا فوق قميص لم تتعدد الفدية فإن اختلف الرأس
والمكان ولم يكفر كما بحثه المحب الطبري نافي الخلاف فيه قال
لأنه ليس في المسئلة الأخيرة سنو محل السر وال بالمخيط ووجبت
الفدية فلا تتكرر بسائر آخر مع بقا الأول كما لو لبس قميصا
فوق قميص فإنه لا يجب بالثاني شيء ولا أثر للمباشرة يعني كما في
لبس القميص الثاني تحت الأول بدليل ما لو التفت بأحرامه ثم لبس
ثوبا فإنه يجب الفدية قطعاً انتهى وأرتضاه الأسوي وغيره
ويؤخذ من علته أن الثاني لو ستر ما لم يستر الأول بأن كان أوسع
منه تعددت الفدية كما قاله الأذري أي أن اختلف الزمان والكم
أو تحلل التكفير لكنه اعترضه الزكشي في الأخيرة أي باختلاف
القميص والسراويل في الاسم والحكم فيبتعد الاستمتاع لاه الصلاة
تستحب في قميص وسراويل ولا يكفي عنه قميص آخر قال ويلزم على

ما قاله

ما قاله عدم التعدد فيها ولو لبس يديه قفازا أو قد لبس قميصا
واستتوت يديه بكم القميص ولا قایل به انتهى وفي فتاوى السبكي
وغيره واعتمده الومي في التفارقة بين الرأس وبقية البدن
فيما ذكر حيث قالوا في الوزع العامة ثم لبسها مع بقا القلنسوة
على رأسه لا تتعدد الفدية مادام الرأس إذا المحرم فيه هو
الستر والمستور لا يستتر خلافاً ببقية البدن إذا لم فيه منوط
باللبس الصادق مع التكرار وحاول ابن العباد تذكر الفدية
في الرأس والبدن جميعاً قلت ويشكل علي التفرقة بينهما بما
ذكر قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عما يلبس المحرم لا يلبس
القميص ولا العمامة إلى آخره فعلق النبي باللبس في الرأس
والبدن جميعاً وأعلم أن فدية الوطئ على الزوج فقط إذا كانا
محرمين كما مضى عليه الشبان خلافاً لما نقله السبكي عن الجمهور
من أن علي كل منهما فدية فإن كانت محرمة دونه اختص وجوب
الفدية بما علي ما في شرح المذهب واعتمده شيخ الإسلام كغيره
فقال أما لو فسدت نسكها فقط فإن كانت محرمة دونه أي أو كان
نايما أو ناسياً فقد اتفقوا على أن الفدية لازمة لها قاله في المجموع
باب الإحصار والفوات وجري عليه السبكي وغيره وجزم به
الماوردي لكن قيده بما إذا كان الواطئ لا يتحمل عنها والابن كان
زوجها أو سيدها فهي لازمة له لأنها من موجبات الوطئ على ما مر
في نظيره في الصوم انتهى وقضيتته ترجيح عدم اللزوم مطلقاً لكن
يشق بأن الحج إنما يجب في العمر مرة فكان أولى من الصوم بالاختصاص واشد

في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

منه في الزام الكفارة ولهذا كثرت فيه الفدية باسباب انتهى ولا يخفى ان المنقول عن شرح المذهب صريح او كالصريح في لزوم الفدية لها مطلقا خلد في ما قيده به الماوردي علي ان بعضهم خالف في الوجوب عنها مطلقا و فرع ما في شرح المذهب علي القول بوجوبها اذا كان محرمين قال الاذري والظاهر انها لو زنت او مكنت مجنونة او بهيمة لزمتهما قطعاً انتهى وما ذكره بشرط البهيمية قد يؤخذ من قوله في شرح المذهب فلما استدخلت المادة ذكر بهيمية له حكم وطلي الرجل لها انتهى فتدبره لكن يشك علي ما ذكره لو وطئها لزمتهما الفدية كما يؤخذ من لزومها للواطئ اذا كان ذكرا كما في شرح المذهب حيث قال ما اولى غير المشكل في دبره لزمه المضي في فاسده والقضاء والكفارة ثم قال وان اولى غيره في قبله او اولى هو في غيره فلا يلاخي لاحتمال فائت او غير الزيادة فان اولى في دبر رجل واولى في ذلك الرجل في قبله فسد حجمها ولزمها القضاء والكفارة الا ان يفرق بين الذكر والانثى قال الاذري وهذا مع بقاء اشكاله اما لو وضع بعد ذلك فالظاهر ان ترتب علي ذلك حكمه وكالزوجة الامة كما اشار الي ذلك السبكي وكالجماع فيما يظهر مقدماً فبمقتضى وجوب فديتها بالزواج ان كان محرماً والا فبها وان كان الحرام صبياً وفعل محرماً لحلق او قلم فان كان غير محرم فلا فدية ولا علي وليه لان فعل غير المميز لا يتعلق به في هذا لان التمييز شرط في تعلق الفدية حتي في نحو قتل الصيد كما هو مصرح به والولي انما يتعلق به

ما نشأ من فعل يتعلق به الضمان لان غاية امره انه ورطه في الاحرام ومن احرم لنفسه فقد ورطها في الاحرام مع انه لا ضمان عليه عند عدم التمييز لنحو جنون او نوم لكن في الايضاح وان تطيب يعني الصبي او ليس فاسياً فلا فدية عليه وان كان عامداً وجبت الفدية علي الاصح سواء كان بحيث يلتذ بالتطيب او اللباس او لا انتهى وقد يجاب بان الاشمل ان عدم الالتذ اذا ما يكون لغير المميز بل قد يكون مميزاً ولا يكون بحيث يلتذ ويؤد ذلك ذكر العمد او لا عمد لغير المميز ولو طيبه الولي او البسه او ازال شعره او اظفاره فالفدية في مال الولي وان فعل ذلك لحاجة الصبي ولو فعل ذلك اجنبي فالفدية في ماله ولو كان المحرم رفيقاً فالفدية عليه دون السيد وان اهرم باذنه لكنه لا مال له فقرصه والسيد منه وان احرم باذنه او كان مبعوضاً الا في المعايضة حيث احرم في ثوبته ووسعت لسكه ان كان امة او يضربه الصوم او يضعفه عن الخدمة وكذا يقال في الفدية حيث لزم الرقيق لكن ليس له منعه من الصوم تمتع او قواني اذن فيها ولو عتق قبل صومه ووجد هدياً فعليه الهدي ان اعتبرنا في الكفارة حال الادبي او الاغلظ وان اعتبرنا حال الوجوب فله الصوم وهل له الهدي قولان اصحها له ذلك كالحرم المعسر كجد الهدي والثاني لانه لم يكن من اهله حال الوجوب بخلاف الحر المعسر وان عتق بعد الشروع في الصوم قال بعض الافاضل فقياس ما تقدم

الصوم

في عادم الهدى عدم اللزوم ولم اره منقولاً انتهى قلت هو
من كلامهم ولا شك فيه ولو ملكه سيده هدياً وقلنا بالقديم
انه يملك بتخليكه اراقه وان قلنا بالجد يد لم تجز اراقته ولو
اراقه عنه الصيد فعلى هذين القولين ولو اراقه عنه بعد
موته او اطعم عنه جاز قطع الحصول اليك من تكفيده والتكليف
بعد الموت ليس بشرط ومن ثم جاز التصرف على الميت **الاعتقاد**
النكاح من اضافة المسمى الى الاسم كسعيد كرز او بيانته او من اضافة
الاعم بنا على ان النكاح بمعنى العقد او حقيقة بنا على انه
بمعنى الوطى والاصنافه بايدي ملايسة اي العقد الذي معظم
القصد به حل الوطى **فانه** لا فدية فيه لان النكاح لم يحصل
على غرض من المحرم الذي ارتكبه بخلاف سابو المحظورات فان
الغرض الذي لاجله حرمت حاصل بارتكابها ومثله في ذلك
الاصطياد اذا ارسل الصيد وتكرير النظر لامرأة شهوة حق
انزل كما في شرع المذهب ويلحق به الضم او القبلة شهوة مع ما يل
ولا ينقض اي عقد النكاح **ولا يفسد** اي الحج ومثله العرة
في جميع ذلك **الا الوطى في الفرج** من عاقل عامد عالم بالتحریم
مختار ولو صبيّاً ورقيقاً فيجب القضاء ويجزئ به حال الصبا
والرق قبل التحلل الاول والحج افراداً او قداماً والفرع من العرا
المنفردة بخلاف التي في ضمن الحج فتتبعه صحة وفساداً ولو احرأ
مطلقاً ثم وطى قبل التعيين فانها عليه كان مفسد الكما
تقدم في الاحرام عن القاضي وكلامهم ظاهره انه هنا يعني جميع

الحشفة ان وجد والا فقد رها من مقطوعها نعم قال البلقيني
لو ثبت ذكره واوّل قدر الحشفة ففي ترتيب الاحكام توقف والارجح
الترتيب ان امكن انتهى ولكن لا يخرج منه بالفساد بل يلزمه
المضي في فاسده لعموم قوله تعالى وانتموا الحج والعمرة لله فانه
يشمل المضي ايضا وبه افي جميع من اكابر الصحابة ولا يخالف
لهم ومعني المضي فيه ان ياتي بها كان ياتي به قبل الجماع ويحتسب
ما كان يحتسبه قبله فان ارتكب محظورا الزمته الفدية
على الاصح ويلزمه القضاء فوراً وان كان تسكه تطوعاً او يتصور
في عام الافساد بان يحصر بعد الافساد ويتعذر عليه
المضي في الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيستغل
بالقضاء ويتعين ذلك عليه بنا على الاصح ان القضاء على الفور بل
قال في القوت بل يحتل ان يجب على الوجهين ويلزمه فيه
الاحرام مما احرم منه في الادا من الميقات وان كان جاوز وعيد
مسي بان لم يرد النسك ثم بداله فاحرم ولا يلزمه ان يحرم في الزمن
الذي احرم فيه بالاداء بل له التأخير عنه وفارق المكان
بان اعتنا الشارع بالميقات المكاني فانه يتعين بالنذر بخلاف
الزمان حتى لو نذر الاحرام في شوال جاز له تأخيره هكذا فرق
في الروضة واصلها قال الاستوي وهو عجيب فانه سوي في
كتاب النذر بين نذر المكان ونذر الزمان فصيح وجوب
التعيين فيها قال ولعل الفرق ان المكان ينضبط بخلاف الزمان
انتهى ولا ان يسلك الطريق الذي سلكه في الادا وعلى الروج

اذا وطئ زوجته او امته بحيث فسد جها الاذن لها في القضا
 بخلاف السيد لا يلزمه الاذن لرقيقته فيه وان كان اذن له
 في الاد او ما زاد من النفقة بسبب السفر وانه لم يسافر معها
 ولو عصبته او ماتت قبل القضا فعليه ان يستاجر من ماله
 من يحج عنها فوراً بخلاف الاجنبي اذا وطئ بشبهة او زنا فلا شيء
 عليه بل موان القضا على الموطوءة ولو كان الواطئ اجبراً يصرف
 اليه النسك فيفسد من جهته فعليه الفدية والائتمام والقضا
 عن نفسه كما ينصرف اليه بقوات الوقوف بيوم او غيره بخلاف
 التخلل بالاحصار وكذا صرفه الي نفسه بل له المسمى في الصبيحة
 واجرة المثل في الفاسده وان طئ انصرفه الي نفسه كصباغ
 جمد ثوباً وصبغه ثم رده فله الاجرة وان صبغه بعد الجمد ولو
 احوم مجامعاً لم ينقص او في حال النزاع فوجه في التقاية بدلا
 ترجيح قال ابن العباد والموافق للقواعد انعقاده صحيح لان
 النزاع ليس بجماع ولو ارتد المحرم قبل تمام نسكه بطل من اصله
 ولا يلزمه المضي فيه ولا قضاؤه وان اسلم فوراً لان الردة
 احبطته بالكلية ولا ينافيه ما سبق اول الباب من الردة
 انما تبطل العمل اذا اتصلت بالموت لان ذلك في ردة بعد
 فراغ العمل قال في القوت قال صاحب الخصال يفسد الاحرام
 بعد صحته ثلاث خصال الوطئ في الفرج ما بين ان يحرم الي ان يرمي
 جمر العقبة وكذلك الجنون والارتداد انتهى امم الجماع
 المفسد فقد بيناه واما الجنون فلعله اراد ما اذا اراد ما

اذا اطبق بعد الاحرام وقبل الوقوف الي ان فاته الوقوف اما لو
 افاق حالة الوقوف وغيرها من الاركان فقد سبق حكمه واما الردة
 فاصح الوجهين افسادها النسك كالصوم والصلاة فعلى هذا
 يبطل نسكه من اصله على الاصح وقيل يمضي في فاسده اذا اسلم
 انتهى ذلك في الجنون المطبق لعله بالنسبة لوقوعه فرضا
 لا مطلقاً كما يعلم مما سبق في بحث الوقوف ومرة بتقييد التحريم
 اول الفصل بغير عذر المعذور وان لزمته الفدية ايضا
 الا فيما ينسب عليه وفيه صور منها ان يحتاج الي السترا او
 لنحوه او يرد او هذا او اة فيجوز مع الفدية وفي شوح
 المذهب قال اصحابنا لو كان على المحرم جراحة فشد عليها
 خرقة فان كان في غير الراس فلا فدية وان كان في الراس
 لزمته الفدية لانه يمتنع في الراس الخيط وغيره انتهى
 ونبه بعضهم على ان مراده بالشدة مجرد اللق لا العقد
 وان كان المراد من الشدة الواقع في خوشه الهيان والخيط
 على الازار والمراد كما قال العزيز جماعته بالحاجة هنا وفي
 سائر المحرمات حصول مشقة لا يمتثل مثلها وان لم تبع التيمم
 بدليل اعتبار التاذي بهوام الراس مع انها لا تؤدي الي
 اي ما يبيحه وقال الاذري لا يبعد الضبط هنا بما في
 ولم يحضرني في ذلك نقل والظاهر ان هذا اخف مما كان هناك
 انتهى يعني فعلى هذا لا يشترط ما يبيح التيمم ومنها ان لا
 يجد الا را او تغلظ فقد ازارا والتعلين فله بلا فدية

لبس السراويل اذا لم يتأت الا نزار به علي هيئته وان امكن فقده
والانذار به علي الاصح عند الاكثرين لاطلاق الخبر ولبس اللبس
او الخفين اذا قطعها اسفل من الكعبين وان استقر ظهر
القدمين كما جزم به في الروضة كاصلها ونقله في شرح المهذب
وعن غيره عن الاصحاب وبوافقه قول الروضة كاصلها ولبس
المقطوع لفقد النعلين ثم وجد او جب نزعها فان
اخر وجبت الفدية انتهى فقول الزركشي المراد بقطع
الحف اسفل من الكعبين ان يصير به بالقطع كالنعل ولا يكفي
تقويره حتي يصير كالزربول ممنوع بصرح المنقول ولا يجوز
قطع الخفين مع وجود المكعب كما جزمه شيخ الاسلام لاماعة
المال من غير ضرورة فظاهر كلامهم جواز القطع مع امكان
ثنيهما اسفل من الكعبين وجواز لبسهما بحجر دفقد النعل
وان لم يمتح الي لبسهما التاذ بنجاسة او غيرها ولا يلزم
اشكال فليتنامل فيه ولا يجب في السراويل قطع ما زاد علي
العورة لاماعة المال ذكره في شرح المهذب وحينئذ يشك
بجواز القطع الخفين مع انه فيه اضاعة المال الا ان يقال
الاصل تحريم اضاعة المال الا ما نص عليه الشرع ولم ينص
علي غير الخفين والقياس هنا ممتنع كخروج ذلك من تحريم
اضاعة المال الذي هو القيلس ولو قدر علي ان يستبدل
بالسراويل ازارا واستوت قيمتهما ولم يمتنع من يبعد فيه
عورته وجب ولا فلا كما صوبه في شرح المهذب والداد بقده

الازار والتعلين العجز عن تحصيله لفقده او فقد ثمنه او اجره
او عدم بذل ما لك له ولو اعيير وجب قبوله بخلافه ما لو
بيع بغير او نسبية او وهب له فلا يلزمه قبوله وبجث
الاذرع ان ياتي من الشرائسية في قبض الثمن ما في التميم
ومنها ان يحتاج الي خلق راسه لكثرة القبل او الجراحة او حر
اوجه اذاها الي الخلق فله الخلق مع الفدية بخلاف
ما لو تاذي بشعر ثبت داخل جفنه او بالمتكسر من طفده
او طال شعر حاجبيه او راسه بحيث غطي عينه فله بفدية
ازالة ما تاذي به دون ما زاد عليه ومنها ان يحتاج الي
التعرض للصيد باخذة تخلصه من نحو سبع او مداوياً له
ولو بقتله ان لم يندفع بدونه لصياله او صياله راسه علي نفسه
او عضوه او ماله وكذا علي اختصاصه علي ما قاله بعضهم
وتحجته ببيضه وفراشه وان فسد اذا لم يمكن دفعه لا بتحجته
وبالكل بعد ذبحه اذا اضطر اليه ويؤجل جراحه تمت السالك
ولم يجد بد لمن وطيه وان ضمنه في صورة دفعه لصياله اركبه
لان الاذي ليس منه كما في ايجاب الفدية بخلق شعر راسه
لا يذ القل وينبغي تجويز الضرورة كتنفيره عن سقفه
لسقوطه عليه او علي فراشه اخذ من مسئلة تحجته
بيضه عن فراشه كما تقدم وظاهره ان ما جاز للمحاجة مع
الفدية بعد دفعه حيث تعدد مع انتفا الحاجة كما تقدم
فلو تكرر لبس العمامة لضرورة تعددت الفدية بقدره

ان اختلف الزمان والمكان او تخلل التكفير فغسل لو كان
تكرره بسبب مسح الرأس في الوضوء او بسبب السجود فهل يتكرر
الغديّة قال السيد السهرودي ما اظن السلف مع عدم خلوف
زمانهم عن مثل هذه الضرورة يوجبون ذلك ولم ارم
نبيه عليه انتهى ورايت جمعا من الفضلاء يوجبون عدم التقرد
بالنسبة لا قل ما يجري من المسح لا اضطوا رده اليه دون غيره
بحجوه تركه وسالت عن ذلك بعض الشيوخ عن مشايخهم
عن المحرم الذي ليس عمامته لضرورة اذا نزع جميع عمامته
ليمسح جميع رأسه في الوضوء اذا اللسنة هل يباح له ذلك
وهل تلزمه الغديّة بنزع جميعها لذلك وتكرر التزاع
لمسح جميعها ثلاث مرات او عند تعدد الوضوء فقال
يباح للمحرم النزع المذكور وتلزمه الغديّة باعادتها
بعد نزع جميعها ولا تتكرر الغديّة بتكرّر النزع ثم
اعادتها ثلاثا لاجل التشليل في الوضوء الواحد انتهى
وهو المنجّه ومنها ان يحتاج الي التداوي بالطبيب فله
ذلك مع الغديّة كما نقله البلقيني عن نص الام وبالتباز
عن المميز كالمجنون فلا اثم ولا ضمان عليه كما صححه في الرواية
وشرح المذهب ومثله المغني عليه وان اثم والصبي غيب
المميز كما نقله في شرح المذهب عن الاصحاب في المغني عليه
والصبي الذي لا يميز اذا ازال الوشعر او طغرا ثم قال في
شرح المذهب والاقيس خلافة لانه من باب الغرامان

قال ابن المقري ولعل الفرق انه وان كان اتلدا فافهوق الله
تعالى ففرق فيه بين من هو من اهل التمييز وغيره وبما لا اختيار
وما بعده المكروه والساهي والناسي والجاهل بالتحريم فلا
اثم عليه مطلقا ولا فدية في نحو اللبس والطيب من الاستمات
بجلد في الاتلدا فأت كالحلق والقلم وقتل الصيد ففيها الفدية
علي الفاعل ولو مكرها لكن اصل الضمان علي المكروه بالكر
كما صرحوا به في الصيد ومثله غيره مما ذكر معه ولهذا
قال الاذري هل المكروه علي حلق نفسه كالمختار فيه احتمال
والاقرب انه هو كالاتلدا فأت انتهى وقول بعضهم قد يجب
بان نسكه ناقص ولو جامع المراهق في رمضان وقلنا ان عمده
عدم الكفارة عليه منظور فيه بان قضيته بان المميز لا فدية
عليه وليس كذلك وبان الرقيق مثلا نسكه ناقص مع وجوب
الغديّة عليه ولا يفسد نسكه بالوطي في الفرج قال الاذري والسكران
العاصي كالصاحي ومثله الاثم بمزيل عقله ولو ادعي الجهل
بتحريم الطيب واللبس قال القاضي ابو الطيب في قبوله وثمان
انتهى ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الغديّة او ظن
نوعا منه ليس بطيب لزمته او كون المستعمل طيبا فلا كالو
جهل كون الرهن رهنا وكذا الوطنه يابسا لا يعلق منه شيء فسه
وكان رطباً **ومن فاته الحج بان فاته الوقوف بعرفة** بطلوع فجر
يوم النحر ولو عذر كنوم **تخلل** وجوب الحائض في شرح المذهب
وغيره **بعمل عمدة** من طواف وسعي ان لم يكن سعي بعد القدر

كما في الروضة واصلا وفي شرح المذهب عن الاصحاب خلافا لابن الرفعة
عن البلقيني في قولها باعادته وحلق فيحرم استدامة احرامه
الي قابل فلو استدامه حتى حج من قابل لم يحوزه كما نقله ابن
المنذر عن الشافعي ولا يلزمه مبيت ولا رمي وان بقي وقتها
وفي القوت فرع لا يجب عليه اي عي من فاته الوقوف المبيت
ولا الرمي خلافا للمزني والاصطخري وقال ابن المنذر بان حجب
القوات له حكم من تحلل التحلل الاول لانه لما فاته الوقوف
سقط الرمي عنه فصار كمن رمي فاوطي لم يفسد احرامه وان
تطيب لم تلزمه المغذية فدية قال القاضي انا الطبري
والرويان وهذا على قولنا وان تطيب ليس بنسك
فان قلنا انه نسك احتاج الى الحلق والطواف حتى يحصل التحلل
الاول قال في القوت شرح المذهب وبهذا صرح الدارمي انتهى
وفي الرمي بعد قول المنهاج ومن فاته الوقوف تحلل بطواف
وسعي وحلق ما مضى ومراد المصم التحلل الثاني اما الاول ففي
شرح المذهب انه يحصل بواحد من الحلق او الطواف يعين مع
السعي لانه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار
كمن رمي فان جامع لم يفسد احرامه وان لبس او تطيب
لم يفسد وقال المزني يلزمه الرمي والمبيت وقال ابن
قياس مذهب الشافعي واليه مال الاصطخري انتهى
وقوله بعمل عمر فيه اشارة الى انه ليس عمر حقيقة وهو
كذلك ولهذا لا تجزئه عن عمر الاسلام وانه يحتاج الى نية

العمرة

العمرة لانها عمل قلبي وليس كذلك لكن ينبغي كما قال
شيخنا وجوب نية التحلل وسبقه اليه شيخ الاسلام فان
لم يكن له عمل عمر تحلل بما ياتي في المحصر قال في شرح المذهب
وبما فعل من العمرة يحصل التحلل الثاني واما الاول فيحصل
بواحد من الحلق او الطواف اي المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي
لانه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي فصار كمن رمي
وقضيته سقط الترتيب بين الطواف والحلق قال بعض
الفضلاء وتعبيرهم بعمل عمر واستدلوا به بقول عمر رضي الله
تعالى عنه ثم احلق يا باه انتهي وفيه نظر لان الترتيب لا يسمي
علا فلا يثبت له التعبير بالعمل ولعلمهم حملوا قول عمر
المذكور على الجواز لا الوجوب ويود ذلك ما سبق عن شرح
المذهب من قولهم له واما الاول فيحصل بواحد من الحلق
والطواف اذ لو اشترط الترتيب لم يكن حاصل الا بالطواف
فتدبره ولا يفوت الحج بغير فوات الوقوف بعرفة ولا تقوت
العمرة بغير الموت لان جميع العام وقت لها كما تقدم **وعليه القضاء**
الحج الذي فاته وان احصر بعده او قبله ايضا وقيدته في الروضة
كاسما بالنفل اما الغرض فباق في ذمته كما كان قال السبكي وهو
يوهم بقاءه على التراخي وقد قال في الحج الفاسد بالسوية بينهما
في القضاء من النفل والمقصود في البابين واحد بل الغرض
اولي بالقضاء من النفل قال شيخ الاسلام اي فيجب القضاء فيهما
على الفور اي وان فاته بعد من وكلام المجمع يقتضي القطع به

فانه بعد نقله عبارة المطلقين قال وعند بعض الخوارج
عبارة اخرى توافق هذه في الحكم وذكر ما في الروضة فاقص
ان الخلاف في العبارة لكن في الثانية يجوز انتهي وفي القوت فان
قبل كيف توصف حجة الاسلام بالقضا ولا وقت لها قبل
الاحرام بها تضيق كما قاله جماعة في الصلاة يفسدها ثم يفعلها
في الوقت والحج اولى بذلك ولا ياتي فيه ما سبق من النزاع
لان اخر وقتها لم يتغير في حقه بالشروع فلم يكن بفعله اثمانيا
موقعها لما في غير وقته والحج بالشروع تضيق وقته ابتداء
او انتهائه ينتهي بوقت الفوات ففعله في السنة الثانية
خارج وقته فصح وصفه بالقضا ويمكن ان يقال ان اطلاق
القضا ههنا بالاصطلاح اللغوي والمواد وجوب الاثبات
بالفايت على الفور ولا يمنع وجوب الفور وان لم يوصف
بالقضا الاصطلاحي والمقصود اعنا هو المعنى لا التسمية انتهى
واللهدي وهو ذبح شاة ووقت وجوبها الاحرام بالقضا
كما يجب دم التمتع بالاحرام بالحج ولا يجوز ذبحه في سنة الفوات
بل يجب تأخيرها الى سنة القضا كما صح في الروضة كما صلتها
وقول الاسوي انه غلط منه كما بينه الزركشي نعم يجوز
تقديمه على الاحرام بالقضا بعد دخول وقته كما نبه عليه
الاذريعي وغيره لكن خالف جماعة منهم البيهقي فقالوا لا يجوز
الابعد الاحرام بالقضا ولو كان واجبه الصوم صام
الثلاثة ايام في حجة القضا فلا يجوز تقديمها على الاحرام

بالقضا

بالقضا كما علم مما تقدم وبما تقدم ر علم ان قول بعضهم لا يتصور
صوم الثلاثة الواجبة بسبب الفوات قبل يوم النحر غلط
منشأوه توهم ان المراد صومها في سنة الفوات ويستثنى
من وجوب القضا بالفوات ما في الروضة كما صلتها انه لو صد
عن طريق وهذا كآخر تمكن من سلوكه لزمه سلوكه فلو فاته
الحج لطوله او خشوعه او غيرها مما يحصل الفوات بسببه
لم يلزمه القضا على الاظهر لانه محصر ولعدم تقصيره والثاني
يلزمه كالوسيلة ابتداء ففاته بضلال الطريق وخوفه وانه
لو احصر قضا بالاحرام متوقعا ذواله ففاته الحج والاصار
دايم تحلل بعمل عمرة وفي القضا طريقان احدهما طرد القولين
فيمضي فانه لطول الطريق الثاني وقيد السبب بما اذا تمكن
من البيت والافيتح للتحلل المحصر فان لم يتوقع ذواله
حتى فات الحج فعليه القضا المشددة تقريظ وكذا الزوال والوقت
باق ولم يتحلل ومعنى في النسك فواته ولو كان من فاته الوقت
قارنا للعمرة فابتنه ايضا تبعا ويلزمه دمان دم للفوات
ودم القران وان افرد فيه لانه التزم القران بالتفويت
وهو متبرع بالافراد **ومن ترك ركن** من اركان الحج والعمرة
المقدم ببيانها **المجل من احرامه** بحيث يحل له كل ما حرم عليه
بالاحرام ولا يجبر تركه بالدم والمنبأ من ترك الركن المتمكن
من فعله فيخرج عنه من فاته الوقوف كما تقدم ومن احصر
فانه يحل من احرامه بالذبح والخلق مع النية كما سيأتي ببيان

من ترك ركن

عليه ان ذكرها فيما سبق وفيما ياتي قريبا استثنى اوها من ذلك
ومن ترك واجبا كالا حرام من البيقات والمبيت بمزدلفة والمبيت
بمني والرمي وطواف الوداع حل من احرامه نعم يتوقف القتل
على الاتيان ببذل رمي النحر كما تقدم ولزمه دم بفوكه وسياقي
بيانه لكن شرط لزومه في المبيت بمني ترك ليالي التشرقي الثلاثة
فان ترك ليلة لزمه مدا وليلتين فدان او الثلاثة مع
ليلة مزدلفة فدان لاختلاف المبيتين مكانا وبقا ورق
ما سياتي في ترك الرميين قال شيخ الاسلام بان ترك المبيتين
يستلزم ترك مكانين وزمانين وترك الرميين لا يستلزم
الا ترك زمانين قال شيخ في شرح المهذب وتوكله فاسيا للترك
عاما صرح به الدارمي وغيره انتهى وكذا ناسي الجاهل ويقا
بالمبيت في هذا غيره وفي الرمي ترك ثلاث حصيات فصاعدا
حتى لو ترك جميع رمي ايام النحر و ايام التشرقي الثلاثة لزمه
دم واحد فان ترك حصاة واحدة فدان وحصاتين فدان
وذلك بان يكون الترك من الحجرة الاخيرة في اليوم الاخير والا
فالمتروك اكثر من رمية ورميتين فدان الترتيب فالواجب
دم ومحل وجوب المدي ترك الليل كما قاله جماعة منهم ابن عجل
اخذاهما تقدم في وجوبه في الشعرة اذا اختار الدم فان اختار
الصوم في يوم او الاطعام فصاع قالوا ولا يضركون الدم هنا
اذ احتمل يكون موقفا لان علة ايجاب المدي في الشعرة وترك الليلة
واحدة وهي عشر تبقي الدم وكذا يقال في الليلتين والحصاة

والحصاتين فان عجز عن المدي فسباني في الفصل الا في **ومن ترك سنة**
كالتيبية وطواف القدوم وركعتي الطواف وكالمبيت بمزدلفة
ومني وطواف الوداع بناء على ان الثلاثة سنة كما مشي عليه للمص
يلزمه بتوكلها اي بسبب تركها من حيث هو تركها شي
فلا يرد عليه ان من ترك الافراد بان تمنع او قرن يلزمه دم كما
تقدم مع انه سنة لان سبب اللزوم ليس هو ترك الافراد
من حيث هو تركه بل هو نفس التمتع او القوان نعم يسن
بترك المبيت بمزدلفة او مني او طواف الوداع دم مرتب
مقدر وكذا بتترك ركعتي الطواف اخذاهما نقله النووي
 وغيره عن الشافعي انه يسن دم بتاخيرها لكن لم يبينوا
فيما علمت انه اي الدما ويشيخي ان يكون مرتبا مقدرا
ايضا **فصل والدما الواجبة في الاحرام بالحج والعمرة** اي
بسببه قال في الروضة كاصلها سوا تعلقت بتترك واجب
او ارتكاب مني اذا اطلقناها اردنا شاة فان كان الواجب غيرها
كالهدنة في الجماع نصصنا عليها ولا يجزي منها جميعا الا ما
يجزي في الاصححة الا في جزا الصيد فيجب المثل في الصغير
صغير وفي الكبير كبير وكل من لزمه شاة جاز ان يذبح بقرة
او بدنة مكانها الاجزا الصيد واذا ذبح بدنة او بقرة مكان الشاة
فهل الجميع فرض حتى لا يجوز له الكل شي منها ام الفرض سبعها حتى يجوز
الكل الباقي وجهان زاد في الروضة الاتح ان سبعها ولو ذبح بدنة
ونوي التضديق بسبعها عن الشاة الواجبة عليه والكل الباقي

جاء فلا بد ان يقصد عند الذبح اخراجه من المذبح لان اراقه
الدم منقلوب اليها وله ان ينحر البدنة عن سبع شياه لزمته
قال الاسموي ولقاليل ان يقول الجزم باخراج البدنة عن السبع
من الغنم مشكل لا يفن افضل منها وكيف يوم بترك الواجب
الي في هود وذه في الفضيلة ولو اشترك جماعة في ذبح بقرة او بدنة
واراد بعضهم الهدي وبعضهم الاضحية وبعضهم اللحم جاز ولا
يجوز ان يشترك اثنان في شاتين لا مكان الا انفراد وهي
خمس اشياء اي دما احدها الدم الواجب بترك اي واجب
كالاحرام من الميقات وخوفا مما يجب الاحرام منه والمبيت بمنزلة
والمبيت بمني بناعلي الاصح في وجوبها خلاف ما مشي عليه المص
كما تقدم والري وطواف الوداع والتمتع والقمران والقواف
او بمفارقة عرفة قبل الغروب او تاخير ركعتي الطواف
وان فعلها بعد ذلك بناعلي وجوب الجمع في الوقوف بين
الليل والنهار ووجوب ركعتي الطواف ووجوه من ذلك انه
علي استحباب ذلك يكون الدم المستحب كدم التمتع **وهو**
واجب علي سبيل الترتيب والتقدير اي قدر الشدة
ما بعد له عن الشاة اليه بما لا يزيد ولا ينقص ومن ثم يسمى
دم ترتيب وتقدير فقول علي الترتيب خبر قوله وهو
وقوله **شاة** خبر ثان **فان لم يجدوها** بمن مثلهما في موضع
ذبحها بان عجز عنها فيه وان كان له مال غائب وفارق
الكفارة حيث يعتبر في الانتقال الي الصوم فيها لعدم مطلقا

بان بدل الدم موقت بكونه في الحج ولا توقفت في الكفارة او وجدها
بالثمن من ثمن مثلهما او احتاج اليه لنفقته او موته سفوه
او امتنع ما لكها من بيعها او خوذ لك **فصيام عشرة ايام واجبة**
وان كان واجدا لها عند الاحرام بالحج او علم انه يجدها قبل فراغ
العشرة فلو شرع في صوم الثلاثة ثم وجدها لم تلزمه لكن
يستحب بخلاف ما لو وجدها قبل الشرع فيها فيلزمه اعتبارا
بحال الادا كما صح في مشروع المذهب وفي شرح المذهب انه ينوي
بهذا الصوم صوم نحو التمتع او القران وقصيته وجوب
التعيين وبه صرح القوي تبعا للمثوي وبخالفه ما سبق في الصوم
من القفال انه لو كان عليه صوم نذر من جهات مختلفة او كفارات
لم يجب تعيين نوعه لانه كله جنس واحد وابدل من قوله
عشرة ايام قوله **ثلاثة ايام في الحج** تستحب قبل يوم عرفة اذ بين
الحاج فطر فليس ان يحرم قبل السادس ليصرمه مع تاليه
وسبعة اذ رجع الى اهله وهذا فيمن طاف للافاضة والا امتنع حيا
كما في شرح المذهب ولا يجوز كما افهمه كلامه تقديم الصوم على الاحرام
والصوم السبعة في توجهه الى اهله ولا صوم العشر ولا لكن لو فعل
حسب له ثلاثة منها ولا تاخير الثلاثة ولا شي منها عن يوم عرفة
قال في شرح المذهب نص عليه الشافعي والاصحاب لكن محله لا الكان
محرما بالحج والا فهو لا يلزمه الاحرام بحيث يمكن وقوعها فيه
بل له تاخير الاحرام الي يوم عرفة وان لزم تاخيرها عن الحج كما تقدم
لان الصوم قبل الاحرام لا يجب فكذا وسيلته ولو اخر التحلل عن

ايام التشريق وصامها صارت قضا وان صدق انها في الحج لان تأخير
فأدس فلا يكون مراداً من قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج
ولا يجب الفور في صوم السبعة اذا رجع الى اهله بل وقفها مع
الي اخر العمر فلا تصير قضا بالتأخير ولا ياتم خلافاً لما ورد
فان لم يرجع الى اهله بان توطن مكة صام السبعة بها وان لم يوطنها
قال في الروضة لم يجز صومها بها وقضية اشتراط التوطن
وانه لا يكفي الإقامة التي عبر بها الاسوي وغيره قال بعض
العلماء وهذا هو المأدب من تعبير كثيرين في هذه المسئلة بلفظ
الإقامة وظاهره ان غير مكة كمكة فيها ذكر ويبين تتابع كل من
الثلاثة والسبعة ومحلها في الثلاثة اذا ابتداء الصوم قبل
يوم السابعة والافتتاح بها واجب بناء على انه لا يجوز تأخير
شي منها عن يوم عرفة ولو فاتت الثلاثة في الحج وجب قضاؤها
اي فوراً ان فاتت بغير عذر كما يحثه الذكر كشي ولو في السفر ان
لم يتضرر به اخذ مما ذكره الشيخان ان السفر لا يكون عذراً
هنا بخلاف رمضان ويجب التفريق في القضا وان كان
العوات بغير عذر كما هو ظاهر كلامهم بينها وبين
السبعة بمقدار تفريقه بينهما في الاداء وهو اربعة ايام من
ومدة امكان السير الى اهله على العادة الغالبة قال في البيا
هكذا قال المحابنا ويحتمل ان يقال لا يجب عليه الا الثلاثة
ومدة امكان السير الى وطنه لانه كان يمكنه في الاداء ان يجعل
احد الثلاثة يوم عرفة ثم يقتصر على يوم النحر واليومين

الاولين من ايام التشريق ثم ينفذ النفل الاول ويروح الى مكة
ويودع ثم يبتدي بالسير الى بلده اخر الثاني من ايام التشريق
قال بعض العلماء وما قاله وما ظاهره فيها اذا فر من وجب عليه
في النفل الاول انتهى وفارق قضا الصلاة حيث لا يجب فيه
التفريق بينه وبين ما بعده بانه تعلق بالوقت وقد
قلت وهذا بالفعل وهو الاحرام والرجوع فهو كترتيب
افعال الصلاة فلو توطن مكة بعد فراغه من الحج فينبغي ان
يكون التفريق بقدر اربعة ايام ثم لا يجزي ان صوم الثلاثة
في الحج انما يمكن في ترك الاحرام من الميقات ونحوه بخلاف المبيت
والري وطواف الوداع ونحوها قال البازي فيجب صوم
الثلاثة بعد ايام التشريق في الرمي والمبيت لانه وقت
الامكان بعد الوجوب والبلقيني في فتاويه ان صومها
في طواف الوداع يكون بعد وصوله الى حيث يتقرب عليه
الدم قال فان صامها كذلك وصفت بالاداء والافعال القضا
قال وكذا كل ما يمكن وقوع الثلاثة فيه في الحج فيوصف بالاداء
حيث فعلت في الوقت المقدّر من نظيره في الحج وبالقضا
حيث فعلت خارجاً فلو اخرج في هذه المسائل الثلاثة
الى وطنه فالذي اقي به البلقيني انه اذا كان مكياً لزمه
التفريق باقل ممكن وهو يوم اذ لا سير فتعتبر مدته
او اقلها فتقدر مدة السير فقط وقضية هذا وما قبله
وجوب الفور هنا في الثلاثة اي ولو في السفر بناء على انه

ليس عذرا هنا كما سبق ولا اي ولو في السفر بنا علي فلا
يوصف بالقضا ولا يتعين التفريق بعدة السير لكن بحث
بعضهم عدم وجوب الفورك كما لو ترك صوم الثلاثة في الحج لعدم
وبحث هذا البعض ايضا انه لا يجب التفريق بينها وبين
السبعة بقدر يوم النحر وايام التشريق وتردد في انه يجب
التفريق بيوم او مدة السير وقد يقال بنا علي اعتبار مدة
السير ينبغي استثناء مقدار الثلاثة منها لان الظاهر
انه لو صامها عقب ايام التشريق مع اخذها في السير حينئذ
كان مجرد وصوله الي وطنه صوم السبعة واجاب الصبر
بمقدار الثلاثة بعيد ولو ترك في العرة الاحرام من الميقات
كان وقت ادا الثلاثة قبل التحلل منها او عقبه ذكره
البلقيني في فتاويه فادقابينها وبين الحج حيث جاز التأخير
عن التحلل فيادونه بان تحله لا يحصل الا بعد نصف ليلة
النحر فلا يطول زمن احرامه بصوم الثلاثة فيه لانه
لا يكون الاصل ذلك بخلافها اذ لو وجب ايقاع الصوم قبل
تحللها طال زمن الاحرام بامر لا يوجد نظيره في الحج واعلم
ان الواجب في الرمي والمبيت كما تقدم بترك حصاة او ليلة
مدة بترك حصاتين او ليلتين موان وذلك بدل
ثلث الدم او ثلثيه عدل اليه لعسر تبقي الدم فلو عجز
عن المدة مثلا لزمه ثلث الصوم الذي هو بدل الدم الذي
المد بدل عنه وذلك بدل ثلاثة ايام وثلث ثم اختلف

المتأخرون فقليل يكمل اربعة جبر المكسر ثم يفرق بنسبة
الثلاثة والسبعة فيصوم ثلاثة اعشارها ثم سبعة اعشارها
وذلك مع الجبر خمسة يوما ثم ثلاثة وانما جبر المكسر بتكميله
اربعة قبل القسمة لانه لم يعهد ايجاب بعض الصوم فلزمه
اربعة ثم قسمتها اعشارا وقيل لا يجبر الثلث قبل القسمة
بل يبسط من جنس كسر ثم يفرق بالنسبة المذكورة مع جبر المكسر
فيصوم يوما ثم ثلاثة وايد الاول بما في الروضة كاصلها فيما
لو استاجر رجلا فاجلا واحدا البيعة عن احدهما وحج عن
الآخر واذا ناله في التمتع فالدم عليها نصفين فاذا اجزاعه
صام كل واحد خمسة ايام بتلك النسبة مع جبر المنكسر فيصوم
كل واحد يومين ثم اربعة وذلك ستة قيل وفيه نظر اذ ليس
في هذا جبر قبل القسمة كما هو ظاهر ولو عجز عن المدين لزمه
ثلث الصوم وهو ستة ايام وثلثا يوم قال بعض الفضلاء يجعل
ثلاثة اعشارها وهي يومان ولا كسر فيها ويصوم في بلده
سبعة اعشارها وهي خمسة ايام بتكميل المنكسر انتهى قلت
وهو صحيح بنا علي القسمة قبل الجبر لا علي القسمة بعده بل الجار
عليه ان يجعل ثلاثة ايام ويؤخر خمسة الي بلده بتكميل المنكسر
فيها فليتنا مل ولا يسقط الدم عن المتمتع الواحد للهدي بموته
ولو قبل فروع الحج بل يخرج من تركته وكذا الصوم ان مات بعد
التكمن منه لا قبل فيصوم عنه وليه او يطعم علي ما سبق
في صوم رمضان وان تمكن من بعضه فقسط ويجعل التمكن

في صوم الثلاثة بان يجرم بالجم لزم من يسعها ولا يكون عارض من
مرض وغيره لامن سغره خلا فاللادام وفي صوم السبعة بحضي
قدرها بعد مدة التفريق الواجب هذا حاصل ما في الروضة
كاصلها وظاهره انه يجري في غير المتمتع مما ذكره معه
فدع لو نذر الحج ما شيا لزمه وان قلنا الركوب الفضل
علي الاظهر في الروضة خلا فاللادام لانه مقصود وانما كان الركوب
افضل للاتباع ولان فيه تحمل زيادة مونة في سبيل الله فلو
ركب لعذر او غيره لزمه دم قال الدرر كشي وهو شاة على الحج
وقيل بدنة وحكي الماوردي ثالثا انها فدية المتمتع فان
قدروا الايام عشرة ايام قلنت ويصلح ان يكون مبيها
للاول او اكباف في الروضة كاصلها ان قلنا المشي افضل
او سويها بينهما فان شامشي وان شارك وان قلنا الركوب
افضل لزمه الوفا فان مشي فعليه دم وقال التهذيب
عند كانه لادم لانه عدل الي اسبق الامر بين انتهى وعلى الاول
فيحتمل ان يجي في بدل الدم الوجهان في عكسه او حافيا
فلبس ثعلبين فلا شيء عليه **والثاني الدم الواجب بالخلق**
والترفع من عطف الاعم كاللبس والتطيب ودهن
الراس او اللحية وازالة الظفر او بالمباشرة بشهوة وان
لم ينزل كما افاده كلام شرح الروض وشرح البيه وغيرهما
الا الاستمنا فلا يجب فيه الفدية الا ان انزل كما صرح
به في شرح المنهج وغيره ولو نحو قبله غلام كما شمله كلام

الشحن وغيرهما كالتقوت ورايت في كتاب الاسرار للقاضي
الحسين عن شيخه القفال ان تعجيل الغلام في الاحرام لا يجب
الفدية بخلاف المرأة وقال انه لو قبله الصائم فأنزل افطر
انتهي او الوطي بعد الافساد او بين الثعلبين اي لو احدث
مما ذكره **وهو واجب على سبيل التحيير** والتقدير اما التقدير
فلما مر واما التحيير فلتخييره بين الخصال في قول **شاة**
او صوم ثلاثة ايام او التصديق بثلاثة ايام ما يجزي في الفطرة
على ستة مسالين او فقدا او اراد بالمسالكين ما يعمرهم على
قاعدة اذا افترقا اجتمعوا كل مسكين او فقير نصف صاع
لاقل ولا اكثر واصل جمع صاع واصله اصوع ابدل من واوه
هزة مضومة قدمت على الصاد ونقلت ضمها اليها
وقلنت هي الفاء **والثالث الدم الواجب بالاحكام** اي منع المحرم من جميع
الطرق التي يجوز له سلوكها عن اتمام اركان نسكه ولو فاسدا
بخلاف غير الاركان كالرمي والمبيت فيمنع التحلل بسببه
ويجبرها بالدم وان اختص الممنوع به او منع عن الرجوع ايضا
وذلك كان منع عن الوقوف والطواف بحبس بغير حق او منع
عدوكا فورا ومسلم بحيث احتاج في دفعه الي قتال او بذل مال
بخلاف ما اذا لم يجتمع وبذله مكرهه للكافر دون المسلم ولا
ينافيه قولهم يكفه بذله للرصد ولو مسلما لان هذا القدر
الامرام وذلك قبله وكم بينهما والاولي قتال الكافر عند القدرة
عليه ولا يجب وان كان دون المص وكان سببه الاشتغال

بالنسك ولعل محلله اذا لم يقصده والاوجب دفعه اخذاما
مما ياتي في الصيال ويحتل خلافة وهو على سبيل الترتيب
والتعديل اي ان الشرع امر فيه بالتقويم العدولي الى غيره
بحسب القيمة كما سيعلم ولهذا سمي دم ترتيب وتعديل فان
احصر عن الوقوف والطواف جميعا **فيقول** اي جوارا الاوجوبا
ثم ان كان معتمرا او اتسع الوقت للحج فالأفضل ان لا يجعل التحلل
فربما زال الحصر فاتم نسكه والا فضل تعجيله لئلا يفوت الحج نعم
ان كان في الحج وتيقن زوال الحصر اي في مدة يمكن ادراك بعده
او في العمر وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة ايام امتنع
تحلله قاله الماوردي وينبغي اخذ امانته حمل قوله فيها
لو كان المانع مسلما او عجز عن قتاله ان الاولي له ان يتحلل
عن الحج اذا لم يسع الوقت او علم انه لا يندفع بدون قتال
والمراد بتحلله انه يهدي شاة ولو هدي تطوع معه
كما هو مصرح به قال في القوت بعد قول المصنف في شاة
حيث احصر قال وكذلك يدخ هناك ما قومه من دماء الخلو
قبل الاحصار وما معه من هدي التطوع وله دجته عن
احصاره انتهى لانه يدفعها حيث احصر في حل او حرم ثم يخلق
راسه مع نيته التحلل اي يخرج من النسك عندها كما
صرح به النووي ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب خلافا
لما بحثه في المهمات من الاكتفا بمقتضاها للذبح وفي القوت
وليظهر فيمن اراد الخلق للذبي في ذوام احصاءه حيث يجوز

له هل يحتاج الى نيته كذلك ام لا الاشبه لاحتياج لها انتهى
كما ينبغي مقارنة النية لاول الوضوء وقد يفدق بان افعال الوضوء
لا تجانس اذ كل منها غسل على صورته كانت كالشيء الواحد
فالكتفي بالنية في اولها ولا كذلك هنا وفيه نظر لا تتقاضاه
بالصلاة والحج وغيرها حيث اكتفي فيها بالنية او لم يلزم عدم
تجاسر افعالها ورايت بعض المشايخ يفرق بان الوضوء خصلته
وعبادته واحدة بخلاف الذبح والخلق هنا فان كلا منهما عبادته
وخصلته وعبادة مستقلة وفيه نظر ايضا لانه ان اراد استقلا
كل منهما هنا فهو ممنوع اذا لم يعنى لكون الشيء عبادة مستقلة
الا الاعتداد به سوا فعل غيره معه او لا وظاهر ان واحدا منهما
ههنا ليس كذلك بل المعتد به مجموعهما حتي لو اقتصر على واحد
لم يؤثر شيئا مالم يفعل الاخر كما ان غسل الوجه مثلا لا اثر له
مالم يغسل بقية الاعضاء فالاولي ان يفرق بان الوضوء للتعبد
به فكان حقيقة واحدة شرعا فالكفي بالنية اوله بخلاف
الذبح والخلق فانها لم يوصفا لذلك ولهذا لم يندب في الكشد
احوال التحلل او كثير منها وانما تعرض شرعا لعارض فلم تكن
النية عند احدها عن النية عند الاخر اذ لا ارتباط بينهما
شرعا وفيه نظر فليتأمل وفارق وجوب النية ههنا من
العبادة قبل تمامها نقله ابن الرفعة عن الاصحاب والترتيب
بين الذبح والخلق هو ما صرح به في شرح المهدب وغيره ويفرق
الحكم على مسالكين ذلك الموضوع ولا يلزمه بعث الهدي الى الحرم
وان كان الاولي بعثه اذا تمكن منه وحكاية عن بعض الشافعي وهو

فان قدر علي ان يكون الذبح بمكة لم يجز الا بها وان لم يقدر علي ان
 يذبح بمكة ذبح حيث يقدر وانتهى قال العراقي وليس في هذا
 النص مطلق الحرم وانما فيه موضع مخصوص منه وهو مكة ومثلي
 قد مر علي مكة لزمه الدخول اليها والتحلل بعمل عمره كما تقدم فليس
 هذا النص منافيا للمصريح في الروضة انتهى قلت وفيه نظر
 لان قوله فان قدر علي ان يكون الذبح بمكة لم يجز الا بها يدل
 علي انه اراد بمكة مطلق الحرم اذ مع القدرة علي خصوص مكة
 لا ذبح بل التحلل بعمل عمره ثم رايت غيره قال فيه نظر قال
 بعضهم ولعل وجه النظر انه قد يقدر علي ان يكون الذبح
 بمكة ومقتضي النص خلافه فادعا عدم المناقاة حيث يد
 ممنوع قال نعم ليس في النص ما يقتضي انه اذا قدر علي ان يكون
 الذبح بموضع من الحرم غير مكة انه يجب الذبح فيه ولا مناقاة في
 هذه الصورة بين النص والمصريح في الروضة انتهى وكذا يقال
 في جميع ما لزمه من الدماء وساقته من الهدايا فيذبحه حيث
 احصر ولو في الحل وان امكن ذبحه في الحرم علي الاصح قال بعض
 المتأخرين وهو ظاهر ان لم يمكن اتصاله الي الحرم والافاقيل
 وجوب اتصاله جوza لانه وجب لمسأكينه وامكن اتصاله
 اليهم بخلاف هدي التحلل في الحل فتأمل انتهى ولا يخفى ان
 من يقول بالاطلاق يمنع ان الدماء المذكورة وجبت لمسأكين
 الحرم في حق المحصر ولا يجوز الذبح بموضع من الحل غير الذي
 احصر فيه كما في شرح المذهب عن الدارمي وغيره لان موضع
 الاحصار في حقه كنفس الحرم ويجوز الذبح بموضع من الحرم غير

ما احصر فيه مكة لانا جميع الحرم كالبقعة الواحدة كما قال
 الاذريعي انه المتقول وان قال وفيه بحث اذا بعد موضع
 الذبح من موضع المحصر وهو محتمل انتهى فان لم يجب الهدي
 لا عساره او غيره كفقده او زيادة ثمنه علي ثمن المثل فيتحلل
 بالخلق والطعام المساوي لقيمة الهدي مع النية وعليه عندنا
 فان عجز عن الطعام كذلك فيتحلل بالخلق مع النية وعليه
 ان يصوم عن كل مد يوما لكن لا يتوقف عليه تحلله فان لم يكن
 برأسه شعر فيتحلل بالنية فقط والدقيق اذ الحرم تغير
 اذن سيده وامره بالتحلل يتحلل كما في الروضة بالخلق مع النية
 فقط اذ لا ملك له فان لم يكن برأسه شعر في النية فقط
 علي قيل ما تقدم نعم لو كان خلق رأسه يشبه
 ومنعه سيده منه اي او علم انه لا يرضي به فبحث بعضهم
 وجوب التقصير وقد يتجه وبه يندفع قول صاحب التعليق
 ان تحلله بالنية فقط ولا يخلق لعدم اذن السيد فلا يتصرف
 في حقه بخبر اذ انه لكن ينبغي الاقتصار من التقصير علي ما
 لا يشين وظاهر ظلامهم ان المحصر المذكور ليس له الاكمل
 واحد لكن قال شيخنا ينبغي ان يحصل التحلل الاول بواحد من
 الذبح والخلق ويوده ما قاله النووي في نظيره من التحلل
 للقوات كما تقدم وما قاله منته وان رايت بعض المشايخ
 يفرق بينهما بان ما يتحلل به هناك من اعمال العمرة يتوجب
 مناب اعمال الحج فيعطى حكمها من حصول التحلل الاول ببعضها

والثاني بالباب في خلاف ما يتخلل به هنا لا يتوب من باب اعمال
الحج الخروج منه مع بقا وقته فلا يكون له تحلل لان لا يدخل
وقتها الا بعد نصف ليلة النحر لانه لا يخفى ما فيه اذ الحكم بنبابة
اعمال العمر عن اعمال الحج في محل المنع ولا دليل عليه ولو سلم فلا شبهة
في ان هذه النيابة علي ما زعمه فكذا انقسامه الي اثنين والا
فما الفرق والخروج منه مع بقا وقته لا ينافي النيابة وعدم
دخول وقت التحللين بالحصص قد يكون بعد انقضاء ليلة
النحر علي انه لا يتوقف التحللان علي انقضاءهما يتوقف عليه
التحلل الواحد ايضا فالاستدلال علي نفي التحللين بعدم
دخول وقتها مع الاعتراف بمحصول التحلل الواحد توقفه
علي ذلك الوقت ما لا ينبغي وان منع من الوقوف وحده فيتحلل
بجمل عمره كما ذكره في اصل الروضة في آخر الباب وبجمل شيخنا
وجوب نية التحلل بذلك وان منع من الطواف وحده فيقف
ثم يتحلل نقله في شرح المذهب عن الماوردي واقره والتحلل
هنا بالهدي والرمي والخلق وينبغي وجوب تقديم الهدي كما في بقية
صور الحصر وعدم وجوب الترتيب بين الخلق والرمي ومحصول
التحلل الاول باثنين من الثلاثة كما في غير الحصر فيها ووجوب
بدل الرمي من هدي شاة ثم صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع الي اهل عتق فواته فيجتمع هديان هدي الحصر وبدل
الرمي وانه يتوقف التحلل علي الهدي دون الصيام وان كان
مقدرا وانه لو لم يكن براسه شعر تحلل بالهدي والرمي ذكر

جميع ذلك شيخنا ولا يجوز التحلل بعد زوال الاحصار وان علم
القوات بل عليه للمضي فان فات تحلل بعمل عمره ولا لمن منع من طريق
وله اخري يستطيعها وان طالت وعلم القوات يلزمه الذهاب
فيها حتي يصل البيت فان فات فان كان لظواهرها او صعوبتها
او خوذ ذلك تحلل بعمل عمره لا يتحلل المحصر ولا قضاء عليه كما تقدم
وان استوي الطريقان او كان ما قصده اقرب فعليه القضاء
فان لم يستطعها العقد النفقة او نحوه ففي كعدمه فله ان يتحلل
نقله في شرح المذهب عن صاحب الفروع والرويان والعمراني
 وغيرهم ولا يتحلل بغير منع العدو وخوفه من سائر الخدار
لمرض وضلال ونفاد نفقة وخطا في العدد الا ان شرط التحلل
بذلك فيتحلل مع القضاء كما يؤخذ مما سبق عن الروضة واصحابها
في قضا الحايب في توجيه القول الثاني فقيده الامام جواز
التحلل بالمرض بالتقيل لكن ما صابطه هنا فيه نظره وهو
بالخلق مع النية لا بالهدي ايضا الا ان شرط التحلل به ولم
يعين شيئا بل شرط التحلل ان عرض عذر فينبغي كما قال
شيخنا ان يكون كالوشرط المعتكف في نذره الحصر وان عرض
عارض فيصح وكالمريض وما ذكر معه الحيض كما بحثه شيخنا
خلافا للبلقيني حيث استنبط من مسيلة الاحصار عن الطواف
ان الحايض اذا لم تطف للافاضة ولم يمكنها الاقامة حتي تطهر
وجاءت ببلدها وهي محرمة وعومت النفقة ولم يمكنها الوصول
الي البيت انها كالمحصر فتتحلل بالنية والذبح والخلق وايدده

بما سبق عن صاحب الفروع وغيره ووفق شيخنا بان المحصر
يفيده التخلل ذوال الحصر ولو في الجملة بخلاف الحايض لا يفيدها
التخلل ذوال الحيف ففي كالمريض لكونه لا يستفيد به زوال
الحيف ففي كالمريض المرض بخلاف المحصر ويفارق ما فرق
به شيخنا استشكل الدخاير بمسئلة ذكرها الاصحاب في القو
واستشكل في الدخاير قول الاصحاب بان المفلس المحبوس يتخلل
اذا لم يجد ما يقضي به دينه لان في ثباته على الاحرام مشقة
كل في الحصر بالعدو وقال لانه اذا حصد تعديا لم يستفد
بالتخلل الخلاص مما هو فيه كالمريض ولحق المشقة بالبقاء
على الاحرام غير معتدا وهو موجود في المريض بل حال المريض
اكد فالوجه تخلل بالحبس انما اذا تخلل الحصر فان
كان ما احصر فيه قضا او نذر معين في عام الحصر او حجة
اسلام او نذر مستقرة بقيت ذمته كما كان او تطوعا او
حجة اسلام او نذر غير مستقرة فلا شيء عليه واذا بقي
به التخلل زمن يمكن فيه الحج استقر وجوبه بعضيه والاولي
ان يكرم به فيه الحج استقر وجوبه بعضيه والاولي ان يكرم
به فيه نعم ان غلب على طنه بتأخير الفجر عن الحج بعد
لزمه الاحرام به فيه كالمريض العضب ذكره الاذرعى لكن
فرق الجوهري بان حدوث الغنا بعد الفقر اقرب
من حصول البر بعد العضب واكثر **الرابع الدم الواجب**
بقتل الصيد المذكور في الفصل السابق وهو واجب

على سبيل التحبير بين ما ياتي والتعديل وذلك انه
ان كان الصيد المقتول عماله مثل من النعم صورة تقريبا
لا حقيقا بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن صحابيه
او عدلين من التابعين فمن بعدهم قال في الكفاية
او عن صحابي مع سكوت الباقيين او يقول عدلين فقيهين
فطنين وان كان قاتلا للصيد خطأ او اضطرارا لاعدوا
قال في الروضة كاصلها لانه يفسق انبي واستشكل بان
الظاهر انه صغيرة فليق تسقط العدالة باو تكا به
مرة قال شيخ الاسلام ويحجب بالمنع بل الظاهر انه كبيرة لانه
اتلاف حيوان من غير حاجة ولا فائدة والمراد بالعدل هنا
عدل الشهادة على ما صرح به الزركشي يحتمل ان لا يعتبر
فقدان المثل الصوري يدركه كل احد بالمشاهدة ورايت
بعض المشايخ يوده بوقوع الاختلاف بين اكابر العلماء من
الصحابه فمن بعدهم في المماثلة وما المراد بها فليق بغيرهم قلت
وهو عجيب لان وقوع الاختلاف لا يقتضي اعتبار الفقه واني
الملازمة وقوله وما المراد بها قلت ليس التعويل على قولها
ذلك بل على مجرد تحقق المشابهة الصورية وان لم يعول عليها
حتى لو شهدا بتحققها عولنا عليها وان كان لا يقولان بها بان
اعتبر المماثلة في القيمة وذلك مثل الضبع مثله الكلب والنم
مثلها البقرة ويقول الوحش وجماره مثله البقرة والظبي مثله
العنز كما قاله الشيخان وصرح به العراقيون والماوردي وارتضاه

الاسوي بان فيها نيسا وتبعهم شيخ الاسلام فقال واولي ان يقال
وفي الطبي نيس اذ العنز اعماهي واجبة الطبية انتهى والعنز
انثى المعد اذا تمت لها سنة والارنب مثل العناق وهي الانثى
من ولد المعد من حين ولادتها الي حين تقطع وترعى وذلك
مقدم باربعة اشهر نقله في الروضة واصلها عن اهل اللغة
لكن في شرح المذهب وغيره عنهم ان هذا الاسم يطلق عليها
ما لم تستكمل سنة واليربوع مثله الجعنة وهي الانثى من
ولد المعد تقطع وتفصل عن اسمها فتأخذ في الرعي وذلك
بعد رابعة اشهر لكن يجب ان يكون المراد بهما ما دون
العناق اذ الارنب خير من اليربوع وقال ابن عجيل الجعنة
اعماجب اذا كان اليربوع كبيرا واما اذا كان صغيرا ففيه
القيمة كالشجر **اخرج المثل من النعم** فيذبحه ويفرقه علي
مسالكين الحرم ويملكهم جملته مذبوحا ولا يجوز دفعه اليهم
حيا وافهم ذكر المثل انه يجب في الحامل حامل وهو كذلك لكن
لا تذبح بل تقوم حاملا ويصدق بقيمة طعاما او بصام عن
كل مديوم علي ماسياي ولو ضرب بطن صيد حامل فالتجينا
ميتا فان ماتت الام ايضا فهو قتل الحامل والاضمن ما نقصت
الام ولا يضمن الحامل الجنين وفارق جنين الامة حيث يضمن
بعشر قيمتها بان الحمل يزيد في قيمة البهايم وينقص لادميت
او حيا ثم مات ضمن كلا منهما بانفراذه او الولد فقط الولد بانفراذه
وضمن نقص الام وانه يجب في الصغير صغير وفي المريض مريض

وفي المعيب معيب ان اتخذ جنين العيب كالعور وان كان عور
احدها في اليمنى والاخرى اليسرى وفي الذكر ذكر وفي الانثى انثى
وهو كذلك ايضا ولهذا قال الاذري فيما تقدم ان في الطبي عذر
الذي عبر به الشافعي وجمهور الاصحاب مراد الشافعي بالعنز
الطبية المذكورة اي والا فالعزال الصغير من الطبا الي ان يطلع
قرناه فاذا طلعها فالانثى طيبة والذكر طيب والعنزة هي الانثى
لكنه قد يفهم ايضا انه لا يجزي الذكر عن الانثى وعكسه والصحيح
الاجزا فيها وان كان الاصح تفصيل الذكر والخروج من الخلاف
ولو قابل المريض بالصحيح او المعيب بالسليم فهو افضل **قوله**
اي المثل بقيمة مكة عند العدول عن ذبح مثله فالمعتبر فيها حالة
الاخراج لاحالة الاتلاف ويرجع فيها الي عدلين كما في التنبيه
وغیره **واخرج بقيمة طعاما** يجزي في الفطرة مما يشتر به
او هما هو عنده بسعر مكة قال جمع منهم الاسوي لانها
محل الذبح فاذا عدل عنه الي القيمة اعتبر ما كانه في ذلك الوقت
والمراد بها جميع الحرم **ويصدق به** علي مساكين الحرم ولا يجزيه
دفع القيمة اليهم **دراهم او صام** حيث شاكما سيأتي **عن كل مد**
يوما ولو انكسر بعض مد صام عنه يوما ايضا فلو اراد اخرج
المثل عن الثلث والصوم عن الثلث فهل يجزيه ذلك وجهان
احدهما لا يجزيه **وان كان الصيد ماله مثل** وان كان الكبر من
الحامة او مثله علي الجدي كما في الروضة كاصلها ورجه في شرح
المذهب خلا فاما وقع في الناسك من ان فيه شاة وذلك الجراد

والعصافير قال في الروضة كاصلها والوطواط وهو سوار يرب
به الحفاش او الخطاف مبني على انه مأكول لكن الصحيح خلافه
اخرج بغيره لمحل قتله اي في يومه فيما يظهر ثم رايث بعضهم
قال انه الاصح قياسا على كل متلف وعبر بحالة الاتلاف لا
الاخراج **طعاما** يجوز في الفطرة بسعير مكة لا مكان الاتلاف
على الظاهر من احتمال الامام كما قاله الرافي قال الاسوي
ورايته مجزوم ما به في العمد المفوراني ونصدق به علي
مسالكين الحرم **اوصام** حيث شاع **عن كل يوم**
مع جبر الكسر كما تقدم قال في الروضة كاصلها ولو حكم عدلان
ان له مثلا وعدلان اخران لا مثل له فهو مثلي زاد في
الروضه ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل اخر فوجهان
في الحاوي والبحر اصحهما يتخير وظاهرة في السيلتين انه لا يخرج
احد الجانبين بكثرة او اعلمية وهو محل احتمال ويستثنى
عما لا مثل له الحام ففيه شاة من صان او معد قال في الاملا
ويجب في الصغير شاة صغيرة وقضيتها انه لا يشترط كون الشاة
تجزئ في الاحمية ويوافقها ما مر اول الفصل عن الروضة كاصلها
انه لا يجزي الا ما يجزي في الاحمية الا في جزا الصيد لكن مقتضى ما في
الحاوي وغيره من فائدة الخلاف من ان حكم الصبابة في الحامة بشاة
هل مستدرة توقيف بلغهم او التشبه بينهما وهو الف البيوت انه
لو كان صغيرا فهل يجب فيه سحلة او شاة خلافا لان المخرج عند
هو للمعني قال في الروضة كاصلها والمراد بالحام كلما عاب في الماء

وهو ان يشرب به جرحا وغير الحام يشرب قطرة قطرة ولا حاجة
في وصفه الي ذكر الهدير مع العب فلانها امتلا زمان ويدخل في اسم
الحام اليهام الذي يالف البيوت والقري والفاخته والديس والقطا
انتهى لكن منع قولها انها امتلا زمان بل العب اعم مطلقا اذ بعض
العصافير تعب ولا تقدر فبينها الزوم ولا تزدوم وكالقتل
الازمان حتى لو جرح صيدا فاذا منه لزومه جزا كامل فان اذمل
جرمه فلو قتله محرم اخر قبل الامال او بعده لزومه جزا
اخر وان قتله المزم من فان كان بعد الاند مال الجزا اخر
او قبله لحد الجزا ولو ابطال امتناعي الصيد كالعدو والجناح
في النعامة فجزا واحد او واحد او احدى الروضة كاصلها قال
الامام الخليل علي الظن انه يحتبر ما نقص لان امتناع
النعامة في الحقيقة واحد الا انه يتعلق بالرجل والجناح
فالزابل بعض الامتناع انتهى اما غير القتل والازمان
من وجوه التفرص له السابقة فان لم يحصل به نقص كان نفد
صيد افعاد الي عادة في السكون من غير ان يحدث بسبب
التغيير في من جرح او غيره وان حدث بغيره كافة سماوية
في حال نقارة فلا يفي فيه سوى الاثم نعم لو جرحه فبرى من
جرحه بما واة او غيرهما حيث لم يبق به نقص كان كالادي
فيوجب القاضي فيه شيئا باجتهاده قال القفال ويجهد فيه
بمقدار الوجع الذي اصابه وقيل يضمنه قبل الاند مال وان
حصل به نقص وجب الجزا بنسبة ما نقصه من قيمته

فلو جرحه فنقص عشر قيمته فان كان مثليا اخرج عشر
شاة لحما وقومه واخرج بقيته طعاما او صام عن كل مديوم
وان كان غير مثلي قال في الروضة كاصلمها فالواجب ما نقص
من قيمته طعاما انتهى يعني او صام عن كل مديوم ما نفع
حكم ابن المثلي وبيضه ونحوها حكم ما لا مثل له فلو نحر صيدا
عن بيضه الذي حضنه ففسد لزمه قيمته فان شاة اشترى
بها طعاما وتصدق به وان شاة صام عن كل مديوم ولو
لم يكن دجاجة فاحضنه صيدا ففسد بيض الصيد او لم
يحضنه ضمنه لان الظاهر ان فساد بيضه بسبب لم يبيض
الدجاجة اليه ولو اخذ بيض صيد واحضنه دجاجة فهو
في ضمانه حتى يخرج الفرج ويسعي فلو خرج ومات قبل الامتناع
لزمه مثله من النعم ولو كسر بيضه فيها فرخ له روح فطار
ولم يلد في عليه وان مات فعليه مثله من النعم وظاهر كلامهم
في الشق الاول انه لا يضمن قيمة البيض ولو يبيض نعام ووجه
ان كسرها فخرج الولد لا بد منه لكن هل يضمن اللبن بجر
حلبه او اذا تلف وعلي الثاني فلو لم يدر هل تلف او لا
فهل يضمنه فيه نظر وظاهر كلامهم الاول وبوجه باين
بمجرد حلبه صار في حكم التالف بالنسبة للصيد لعدم امكان
انتفاعه عادة وظاهر انه مع ضمانه خولبته على ما ذكر
يضمن ما يحدث فيه بسبب الحلب من النقص فلو كان بغرض
كونه لالبن يساوي قبل الحلب عشرة فصار يساوي بعده

لنا

لنا ثبوت فيه تسعة ضمن عشر قيمته فيخرج عشر شاة لحما او بقومه
ويصدق بقيته طعاما او يصوم عن كل مديوم ولو جرحه
فغاب ثم وجدته ميتا ولم يدر امانات بجرأته ام بجاذل لزمه
ارش الجرح فقط ويستثنى من وجوه التعرض نحو الادلال
والاكل مما يصاد له او ذبحه هو او محرم الحر مطلقا او حلال
في الحرم فلا جزا عليه بذلك نعم ان كان الصيد بيده فعليه
الجزا الوجوب حفظه حينئذ وكقتل الصيد وما الخفية
مما ذكر في انه دم تحييره وتعديل التعرض لشجر الحرم بقلع
او قطع ففي الشجرة الكبيرة اي عمرها وان لم تأخذ حدها في
النمو والكبر وانتشار العروق خلافا لما مال اليه بعض
المتأخرين من ضبطها بذلك والصغيرة بغيره بقدره تجزي
في الاضحية كما علم من اول الفصل خلافا لما في الاستقصا انه يكفي
تببيع وهو ابن سنة وان مال اليه في المهانة وقال انه يوحى من كلام
الرافعي في موضع آخر وان قال اطلاقه في الدماء يقتضي خلافا لانه انتهى
ولهذا قال الاذرعوي وتبعه غيره فلم ادر غيره فيه نضا والميتا
من كلامهم خلافا لانه انتهى واعتبار الانوثة قال الشيخان وله ان
يخرج بدنة قال السبكي وفيه نظر لانهم في جزا الصيد لم يسموا
بها عن البقرة ولا عن الشاة والباب باب توقيف فلا مدخل
للقياس فيه واجاب شيخ الاسلام بمرأعائهم المثلية هناك لاهنا
وفيه نظر انه لا يرفع قوله والباب باب توقيف الي اخره وان رفع
ما قبله وفي الصغيرة وهي ما بلغت سبع الكبيرة كما ذكره الشيخان

لكن اعتبر النوي في نكته العرف واستحسنه الذر كقش شاة او
طعام بقيمة ذلك او صوم بعد امداد الطعام وكذا الحشيش
وما لم يبلغ سبع كبيرة من الشجرة لكن لا يخرج في ذلك بل فيه القيمة
فيجب طعام بقيمته او صوم بعد امداده وقضية انه
ان البقرة او الشاة تجب في القلع وفي القطع وبه صرح القوم
والبارزي وهو متعين وان ادعي في المهمات ان تعبيرا لراف
بالتامة يشعر بان ذلك انما يجب في القلع ثم قال الا ان
يقال ان التامة للاحتراز عن الغصن قال العراقي لاشك
انه احتراز في التامة عن الغصن **والخامس اليوم الواجب**
بالوطي المفسد وهو واجب على سبيل الترتيب والتقدم
بدونه اي بعير ذكر اكان او انثى خبثان **فان لم يجد**
اي البدنه لاعسارا وغيره **فبقرة** واجبة **فان لم يجد**
اي البقرة لذلك فبيع من الغنم اي الضان او المعز
او منهما من الذكور او الاناث او منهما اي **واجب فان**
لم يجد اي السبع من الغنم لذلك **قوم البدنه** بدواهم
بالنقد الغالب بسعر ملة في اغلب الاحوال كما نقله في النقا
عن النص والقاضيين الحسينين واي الطيب وقال جماعة
من المتأخرين منهم السبكي والاسنوي يعتبر حال الوجوه
واشتري بقيمتها **طعاما** كما يجزي في الفطرة كما قال الامام
وتصدق به علي مساكين الحرم **فان لم يجد** اي الطعام
لذلك صام عن كل مديوم **ولو قدر علي بعض الطعام**